



# مِرَّةُ الْحَمَلَةِ

وهي شرح مجلة القوانين الشرعية والاحكام العدلية



اقتنى بها  
يوسف آساف

منشئ جريدة والمجاهد وصاحبه امام محكمة الاستئناف  
وسا اعيان الاغلبية

(طبع بالقطيف بدمية مصر سنة ١٢٨٤)

## مرآة الخليفة

## \* ( المقدمة ) \*

ان النجعة العلمية قست مؤخراً على الافكار بالانجاء الى علم الفقه وهو لاشك  
بحر لا ساحل له واستباط درر المسائل اللازمة منه لحل المشكلات يتوقف على  
دائرة علمية وعلى الخصوص مذهب الخفية . لان قام فيه عتيدون كثيرون متفوتون  
في الطيقة ووقع فيه اختلافات كثيرة ومع ذلك فلم يحصل به تنقيح بل لبت  
مسائله اشتتاتاً منسعبة الى ان ظهرت فيه كتب كثيرة مثل الفتاوى الثنايا والمرآة  
والفتاوى المنذية وغيرهما . الا ان مؤلفي هذه الكتب ما استطاعوا حصر جميع  
الفروع الفقهية والاختلافات المذهبية كونها في الواقع عبارة عن مؤلفات  
حديثة لسور ما حصل تطيقه من المؤادث على القواعد الفقهية واقتت به الفتاوى  
فيما غير من الزمان . وقدما جميع ابن نجيم رحمه الله كثيراً من القواعد الفقهية  
والمسائل الثكالية المدرجة تحتها فروع الفقه ففتح بذلك باباً يسهل التوصل منه  
الى الاطاحة بالمسائل ولم يسمح الزمان بعده بعالم فقيه يحدو حدوده حتى يعمل اثره  
طريقاً واسعاً الى ان تشكلت في دار السعادة جمعية من العلماء الافاضل تحت  
رئاسة صاحب السلوقة احمد جودت باشا فاطر ديوان الاحكام الدلية سابقاً فاخذت  
عن المرحوم ابن نجيم ما جمعه من القواعد وازادت عليه مسائل واموراً كثيرة  
الوقوع في المعاملات ثم جمعت كثيراً من اقوال السادة الخفية الوثوق بها وسمت  
جميع ذلك « عجة الاحكام الدلية » وبعد ان وقعت لدى السباب الفسلى موقع  
الاستحسان شغلت الارادة السوية بان تكون دستوراً لمعدل يسهل .

تصليحة .

و اما ان

بات فان

موافقا

مسح

بعدم

لامور

شاون

أما أحكام الشرع فإن لم يفتوا على نقل صريح لإيجاب عليهم أن يحكموا بمجرد الاستناد إلى واحدة من قواعد المجتهدين إلا أن ذلك لا يعدمها فائدة كلية في ضبط المسائل فالمطالعون بمجرد الإطلاع عليها يستطيعون المسائل بدلتها ويحكمون للإنسان أن يطبق معاملاته على الشرع الشريف. ولا يخفى أن الأكثر في الكتب الفقهية أن المسائل تذكر مخلوطة مع المبادئ لكن في هذه المجلة قد حذر في أول كل كتاب منها مقدمة تقتضي على الإصلاحات المتعلقة بهذا الكتاب ثم تذكر بعده المسائل المأخوذة على الترتيب.

والمجلة هي المستور الأعظم لكثير من الأحكام في بلاد الدولة العلية لأن قواعدنا مستخرجة من الشرع الشريف. لكن أصل وضعها باللغة التركية ثم ترجمت إلى اللغة العربية وقد عرفت على نسخة منها في اللغة التركية وعلى كل مادة شرح باللغة العربية وجيز الميزة جامع لصفات أشهر القوال الأئمة الأفاضل بحيث كل من يطالعها يجد ما ينشده من صلاة اللوائد بدون أن يقضى الوقت الطويل في مطالعة الكتب المملوطة ولا يستفيد منها غير القليل فخطر على فكري أن أبذل الصبارة التركية لكل مادة بالعبارة العربية وأضع تحتها الترجمة العربية الجيول لها فينبول على المبلغ العربي معرّف من السادة مع شرحها وبذلك تم له الفائدة. أما الشرح المقتضب فمختار من مسوداتي مني قيمه قد أخذته عن أجلى الكتب الفقهية منها حاشية الطوسي والفتاوى الهندية والتأخر حاشية وقاصيخان وقد اختصار والمختصر والفتاوى والانسائي والأقربى وشرح مجمع الأنهر وصرة الفتاوى ورد التفتي وغيرها.

وقد علق على الشرح بعض الملاحظات حفرة الكامل الفاضل إبراهيم الحلبي وضاعها بعده تحت هذه العلامة (ح أ) أي حاشية إبراهيم.  
وسأل الله أن يفتح بها لبناء جليلي ودعو السميع العليم.

يوسف آصافي

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

مقدمة على مطالب

### المقالة الأولى

في تعريف علم الفقه وتقسيمه

(المادة الأولى)

الفقه علم بالمسائل الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية. والمسائل الفقهية أما أن تتعلق بأمر الآخرة وهي العبادات وأما أن تتعلق بأمر الدنيا وهي تنقسم إلى مناحات ومعاملات وقوانين فإن الباري تعالى أراد بقاء نظام هذا العالم إلى وقت قدره وهو إنما يكون ببقاء النوع الإنساني وذلك يتوقف على ازدواج الذكور مع الإناث لتوليد والتناسل. ثم إن بقاء نوع الإنسان إنما يكون بعدم تقطاع الأشخاص والانساني بحسب اعتدال مزاجه يحتاج إلى بقاء في الامور الصناعية إلى النفاذ والاياس والمساكن وذلك أيضا يتوقف على التعاون





والتشارك بين الافراد . والمآصل ان الانسان من حيث انه مدني  
بالطبع لا يمكن ان يعيش على وجه الافراد كسائر الحيوانات بل يحتاج  
الى التعاون والتشارك بسط ساط المدنية والمآل ان كل شخص يطلب  
ما يلائمه وينتفع به من تراحمه فلاجل بقاء العدل والنظام بينهم  
محتوطين من الخلل يحتاج الى قوانين مؤيدة شرعية في امر الازدواج  
وهي قسم المناكحات من علم الفقه وفيها به التدن من التعاون والتشارك  
وهي قسم المعاملات منه ولاستقرار امر التدن على هذا المنوال ثم  
ترتيب احكام الجزاء وهي قسم العقوبات من الفقه

وهو هو ذا قد وقعت المباشرة بتأليف هذه المجلة من المسائل  
الكثيرة الوقوع في المسائل غلب استرجاعها وجنبا من الكتب  
المعتبرة وتقسيمها الى كتب وتقسيم الكتب الى ابواب والابواب الى  
فصول فالمسائل القرعية التي تصير معمولا بها في المعامك هي المسائل  
التي ستذكر في الابواب والفصول الا ان الصنفين من الفقهاء قد  
ارجموا المسائل الفقهية الى قواعد كلية كل منها شاطب وجامع لمسائل  
كبيرة وتلك القواعد مسئلة معتبرة في الكتب الفقهية تتخذ ادلة لاثبات  
المسائل وتقدمها في بادئ الامر فنذكرها بوجوب الاستئناس بالمسائل  
ويكون وسيلة لتقررها في الازمان فاما جمع تسع وتسعون قاعدة  
فقهية وحررت مقالة ثانية في المقدمة على ما سبقت . ثم ان بعض هذه

القواعد وان كان بحيث اذا انفرد بوجوده من مشتملانه بعض  
المستثنات لكن لا تختل كليتها وعموما من حيث الجوع لما ان  
بعضها يخص بعضا

الفقه لغة العلم بالشيء ثم خص به الشريعة واصطلاحاً عند الاصوليين العلم  
بالاحكام الشرعية القرعية المكتسب عن ادلتها التفصيلية وعند الفقهاء حفظ  
القروع واقفه ثلاثة . وعند اهل الحقيقة الجوع بين العلم والعمل  
( ج ١ ) وفي المرات الفقه معرفة النفس ما فاسوما عليها عملا

### المقالة الثانية

في بيان القواعد الفقهية

( المائدة الثانية )

الامور بمقاصدها يعني ان الحكم الذي يترتب على امر يكون على

مقتضى ما هو المقصود من ذلك الامر

فلو رعى الانسان سبها قاصداً صيداً واصاب انساناً فقتله لا يمتثل به  
( قال في الاشياء الامور بمقاصدها ) وفيها بيان ان الشيء الواحد يتصل  
بالحال والحركة باعتبار ما قصد له . وقالوا في باب القطة ان اخذها بنية ردها حل  
او رفعها وان اخذها بنية نفسه كان ناسباً آثم ( اشبهاء في بيبس القاعدة  
مبنية ) والمحرر في كوز وجب لا يتبع به الا بان صاحبه ملكه بالبرائة ( رد مختار  
( القرب ) وقال ان الاصل قصد الاحراز وعدمه وما صرحوا به انه لو  
بلمع وبلى طسناً على سطح فاستمتع فيه ماء المطر فرفعه آخر ان وضعه الاول  
ت فهو له والا فخر اليع ( رد مختار على رد المختار ) وما احرز في حب ونحوه



ليس لاحد ان يأخذ منه شيئاً بدون اذن صاحبه وله يسه لاه ملكه بالاحراز  
فصار كالمسروق والمعتق الا انه لا قطع في سرقته لقيام شبهة الشركه اليه حتى لو  
سرق انسان في موضع يتر وجوده وهو يساوي نصيباً لم يقطع به كذا  
في الخزانة (خاتمة في أول كتاب الشرب) وان أخذ احد من الماء المحرز  
غير اذنه منه (رد مختار على رد المحتار) ومن نصب فسطاطاً وقفل به  
صيدان قصد نصب الفسطاط للصيد فملكه وان لم يقصد لملكه (تأخر صاحب في  
الفصل الثاني من كتاب الصيد) وله فروع كثيرة في الاشياء وغيره.

(المادة الثالثة)

الميرة في المفقود للمقاصد والمعاني لا للانفاط والمباني ولما يجري

حكم الرهن في البيع بالوفاء.

(الاعتبار بالمقاصد والنيات لا للانفاط) ولا فرق بين بيع الوفاء وبين  
الرهن في حكم من الأحكام بان المقاصدين وان سمي بيعاً سكن غرضها  
الاستيثاق بالدين اذ المقادير يقول كل واحد بعد هذا القدر رعت ملكي فلا  
والشعري يقول برهنت ملك فلان والميرة في التصرفات للمقاصد والمعاني لا  
للالفاط والمباني (جامع الفتاوى في بيع الوفاء)  
اذا شرط الرأفة في الكفالة يكون حوله حينئذ اشتراطاً بمعنى كما ان المواة  
بشرط عدم برأه المكيل كفاً (كذا في الدرر في كتاب الكفالة ملخصاً)

(المادة الرابعة)

البقي لا يزول بالشك

يعني لو كان لسان على اخر دين يبين وشك في وفائه لا يسقط  
(البقي لا يزول بالشك) قلت يتدرج في هذه القاعدة قواعد منها قوله  
بشأن ما كان على ما كان وشاع عنها مسائل ومن فروع ذلك ما لو  
على محرم الفداء فيمن عمرو على الاداء او البراء فيمن د.

عليه لقا لم تقبل حتى يتبين انها حادثة بعد الاداء او البراء (من الاشياء ملخصاً)  
(المادة الخامسة)

الاصل بقاء ما كان على ما كان

يعني لو اشترى انسان من آخر شيئاً وتركه عنده ثم جاء ليستلمه فادى ثمنه  
كان القول بالبيع اليه باق على ما كان عند شرائه ما لم يتم دليل على ثمنه  
(الاستصحاب وهو) كما في التحوير (الحكم ببقاء أمر عقق لم يظن  
عدمه) واختلف في حجية قليل حجة مطلقاً ونفاه كثير مطلقاً، واختار  
الفحول الثلاثة ابو زيد وخمس الأئمة وفخر الاسلام انه حجة لدفع لا للاستحقاق  
وهو المشهور عند الفقهاء وما فرغ عليه النقض اذا بيع من الدار وطلب الشريك  
التبعة فانكر المشرقي ملك الطالب بها في بدء القانون له ولا شفعة الأجنبي ولها  
المفقود لا يرت عبداً ولا يورث (من الاشياء ملخصاً)  
(المادة السادسة)

القديم يترك على قدمه

يعني كالطريق والجري والمسيل ترك على حاله القديم ما لم يتم دليل على خلافه  
القديم يترك على قدمه (اذ الأصل بقاء ما كان على ما كان (خير الدين  
أنقضي في فصل الاحد من الشركاء في النهر ان يتفق منه نهر  
أو ينصب عليه (وحي أو دالة كمناعودة أو جسر أو قنطرة أو بوع ثم النهر  
أو يقسم بالأبام والحال انه كانت القسمة بالكو يكسر الكاف جمع كوة يتبعها  
الشك لان القديم يترك على قدمه للمهور الحق (رد مختار في الشرب ملخصاً)  
ما كان قديماً يترك على حاله ولا يتغير الا بمجة (خاتمة في الشرب)  
(ح ١) القديم يترك على قدمه اذ الأصل بقاء ما كان على ما كان لليلة الظن  
بالمسلمين بانه ما وضع الا بوجه شرعي  
خير الدين في المحيطان

وان كانت الاشياء قدبة لا يكون لاحد حق الرفع (فقروي)  
(المادة السابعة)

### الضرورة لا يكون قدماً

يعني لا يعتبر القدم فيها ضرورة فاحتمل كما لو كان يجري فقد في الطريق العام  
فيمنع ضرورة ولو كان قدماً

وان كان يضر العامة لا يجوز لاحد ابداله لئلا يهلك عليه السلام لاضرر ولا  
ضرر في الاسلام (در المختار في باب ما يحدث في الطريق) وفي حاشية البحر  
من القضاء لم يمنع خير الدين لافرق بين القديم والحادث حيث كانت العلة الضرورية  
التي لوجودها فيها (من تشريح الحامدي في الحيلولة) بالوعة قدرة لرجل على هجر  
الشفة يدخل في حكم غير نافذة - قال ابو بكر الباقى لا عبرة لتأخير الحادث في  
هذا ويؤس برأيه فان لم يرفع برفع الامر الى صاحب الحيلة ليأمره بالرفع (من  
فصول المبادئ في فصول الرابع والثلاثين)

(المادة الثامنة)

الاصل براءة الذمة فإذا تلف وجب مال اخر واختلنا في مقداره يكون  
القول للمثلث واليمنة على صاحب المال لاثبات الوفاة

(الاصل براءة الذمة) فإذا اختلفا في قيمة المثلث والمضروب فالقول  
قول المذموم لأن الأصل براءة عما زاد ولو اقر بئني أو حق قبل تفسيره  
بعينه قيمة فالقول لمقرع بئني (شرح الجامع)

(المادة التاسعة)

الاصل في الصفات العارضة الدم مثلاً إذا اختلف شريكاً المضاربة  
في حصول الربح وعندهما فالقول للمضارب واليمنة على رب المال  
لا ثياب الربح

(الاصل في الصفات العارضة الدم) مثلاً قول الشريك والمضارب أنه لم  
يربح فالقول للمضارب لأن الأصل عدمه ومنها لو ثبت عليه دين بقرار أو  
بينة وادعى الاداء أو الإبراء فالقول للدين لأن الأصل عدمه في الصفات  
العارضة وأما في الصفات الأصلية فالأصل الوجود ومثال الصفات الأصلية في  
الانسياب في قاعدة الأصل عدم

(المادة العاشرة)

ما ثبت زمان يحكم ببقائه ما لم يوجد دليل على خلافه فإذا ثبت في  
زمان ملك شيء لاحد يحكم ببقاء الملك ما لم يوجد ما يزيله

(الاصل ابقاء ما كان على ما كان) أي الرابع ابقاء ما كان وثبت في الماضي  
الى اثنان لعدم المغير فتعد أكثر عائشاً حجة دالة لاستحقاق الغير لا مبنية  
لحكم شرعي لأن الدليل الموجب للحكم لا يدل على البقاء ضرورة ان بقاء  
الشيء غير وجوده وحدوثه لأن ابقاء عبارة عن استمرار الوجود وبقاء يكون  
الشيء موجباً لحدوث شيء دون استمراره (شرح مجامع)

(المادة ١١)

الاصل اضافة الحادث الى اقرب ثبوته يعني أنه إذا وقع الاختلاف  
في زمن حدوث أمر ينسب الى اقرب الاوقات الى الحال ما لم تثبت  
نسبته الى زمان بعيد

يعني لو تزوج مسلم ذمياً ومات فادعت انها اسلمت قبل موته اثرت منه  
وادعى واثرت انها اسلمت بعد موته كان القول قوله ولا اثره ما لم تثبت بالبيينة  
وكذلك القول للبايع ان القريب حدث عند المشتري

(الاصل اضافة الحادث الى اقرب اوقاته) ومما فرغت على الأصل ما لو اقر  
الوارث ثم مات فقال المقر له أقر في الصحة وقالت الورثة في مرضه فالقول لقول

الورثة والبرية ينتظر له. وإن لم يتم بنية وإرادته استحل لهم الله ذلك ومنها ادعت  
أن زوجها أيتها في المرض وصار فأرادت ورثة اليتيم في صحتها فلا  
ترب كان القول فما تربت (من الأشياء)

(المادة ١٢)

### الاصل في الكلام الحقيقي

يقع على اللفظ على الشيء الموصوف له حيث لا قربته مانعة من اذاته  
فإن قال السائل أكانت مال فلان يعمل على الطعام ما لم توجد قربته فعلى أنه  
انكر ماله عليه من الدين ونحو ذلك

(الاصل في الكلام الحقيقي) كقولك ذلك فروع كثيرة منها لو وقف على ولده  
أو أوصى لولده لا يفسد ولده وإن كان له ولد صاب فإن لم يكن له ولد  
الصبي استحقه ولد الابن واختلاف في ولد البنت فظاهر الرواية عدم الدخول  
وصححنا ذلك ولد الوافق ولد ربيع من ولد الابن البس لأن اسم الولد حقيقة  
في الولد الصلب وهذا في المرد وأما إذا وقف أولاده دخل النسل كله وكان  
للعرف فيه ولا فلوله مفرداً أو جماعاً حقيقة في الصلب (من الأشياء)

(المادة ١٣)

### لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح

وذلك كمن أخذ ثوباً من ثياب وقال له أعتقه بعشرة وحده وذعبه به ولم  
يتمه وإلا يقول لا أصليه إلا أحد عشر بلزم المقتضي أحد عشر ولا تشير  
دلالة تركه مع على رضاء بعشرة

(لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح) إذا أريد بالدلالة الدلالة الحالية فعدم  
اعتبارها عند التصريح ظاهر إذ دالة الحال خسفية بالقياس إلى التصريح فهي  
مخالفة في جنب القوى (شرح جوامع) جافة في بيت السائل أخذ واحد منهم  
مرأة ونظر فيها ودفع إلى آخر فنظر فيها ثم ضاعت لم يضمن أحد لوجود الإذن

في شبه دلاله (مذبذبة في الباب الرابع عشر في المتفرقات من العصب) (القول)  
بخلاف التي صراحة لماسر لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح (محرره)  
(المادة ١٤)

### لا مساع للاجتهاد في مورد النص

يقع ما كان مناه وأصح كقوله تعالى أحل الله البيع وحرم الربا لا يسوغ  
الحكم بخلافه لجعله على معنى آخر

(لا مساع للاجتهاد في مورد النص) فلو قضى القاضي بجواز بيع مذكوك  
القصبة وحل الله لا يفتد مع جواز بيعه عند السائل رحمه الله تعالى فخالقه قوله  
تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) ولأن صحة القياس والاجتهاد مشروط  
بالنص في الفرع فثبت أن إبطاله القياس فيها وإن خالفه رد (شرح جوامع)

(المادة ١٥)

### ما ثبت على خلاف القياس فذميره لا يقاس عليه

حيث ثبت أن الأصل لا يقتل بقرعه فلا يقاس غيره عليه لأنه مخالف  
لنقياس من أن قاتل الممد المدون يقتل  
(ما ثبت على غير القياس فذميره لا يقاس عليه) كشهادة واحد قبله رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من حزمة رضى الله عنه وقال عليه الصلوة والسلام من  
شهد حزمة غيبه فهذه الشهادة وردت على خلاف القياس فنصروا على مورد فان  
انساب الشهادة أشان بقوله تعالى (واستشهدوا شريعتي من رجالكم) وكل  
تسع نسوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يسح به التعليل والتندي إلى  
غيره كما فعله الروافض حيث جوزوا تسع نسوة لغيره عليه السلام وهو يوط لأنه  
ثبت به عليه السلام بطريق الكرامة خاصة فلا يجوز لغيره (شرح جوامع)

(المادة ١٦)

### الاجتهاد لا يقتض بثلثه



يمن لو دفع القاض حتى حكم فاض شأني لا يفتضه ولو كان مخالفاً  
لذهب امامه

( الاجتهاد لا يفتض الاجماع ) ودليلها الاجماع وقد حكم ابو بكر رضي  
الله عنه في مسائل وخالفه عمر رضي الله عنه فيها ولم يفتض حكمه وعلمه  
بانه ليس الاجتهاد الثاني بالقوي من الاول وانه يؤدي الى ان لا يستقر حكم وفيه  
مشقة شديدة ومن فروع ذلك لو حكم القاضي برؤية الفاسق في ثم تاب  
فاداعا لم تقبل وعلمه بهنهم ان يقول شهادته بعد التوبة يضمن نقض الاجتهاد  
بالاجتهاد من ردت شهادته لانه ثم اداعا في تلك الماداة لم تقبل الا في  
الصي والامني ومنها لو حكم امام كشي ثم تغير اجتهاده لا يضمن الاول ومنها  
حكم القاضي في المسائل الاجتهادية لا يفتض وهو ممن قول المحاسني في كتاب  
القضاء اذا دفع اليه حكم حاكم اعداء ان لم يخالف الكتاب والسنة والاجماع  
واستثنى بعضهم من هذه القاعدة مستثنين اعداء نقض القصة اذا ظهر فيها  
تعيين فاض فانها وقعت والاجتهاد والثانية اذا راعى الامام شيئاً ثم مات او  
عزل ففاضل في غيره حيث كان من الامور العامة ( اشياء مباحة )

( المادة ١٧ )

الشفقة تجلب التيسير يعني ان الصعوبة تصير سبباً لتسهيل  
ويزم التوسيع في وقت المضائق يخرج على هذا الاصل كثير من  
الاحكام القيسية كالترض والمالاة والمجر وغير ذلك وما جوزه  
الفقهاء من الرخص والتفخيقات في الاحكام الشرعية مستنبط من هذه  
القاعدة

( الشفقة تجلب التيسير ) واسباب التفتيح سبعة الفقر والنرض والاكرام والمهل  
والعسر ومعم البولي والتفخ ( اشياء ) ومثال الرخصة لاجل اليساب

للتخفيف مفضل مذكور في الاشياء وكثير من المسائل الفقهية مبنية عليه  
فارجع اليه ان شئت ( لمجرو )

( المادة ١٨ )

الامر اذا شاق اتسع يعني انه اذا ظهرت مشقة في امر يرخص  
فيه ويوسع

ذكر بعضهم ( ان الامر اذا شاق اتسع وانما اتسع شاق ) وجميع  
بضم قوله كذا تجاوز عن حده العكس الى شدة وتقليد هاتين القاعدةين  
في الشاكن قولهم يفتقر في الدوام لا يفتقر في الاستثناء وقولهم يفتقر في  
الاستثناء مالا يفتقر في البقاء وقريب من هذا الجنب من لا يجوز ايجاره ابتداء  
وتجاوز انتهاء ومنه القاضي اذا استخلف مع ان الامام لم يوله الاستخلاف لم يجز  
ومع هذا لو حكم خليفة وهو يصالح ان يكون قاضياً واجاز القاضي احكامه  
يجوز ( اشياء قبيل القاعدة الخامسة )

( ح ١ ) والمراد بالانواع الترخيس عن الاقضية وطرد القواعد والمراد  
بالضيق المشقة ( حموي ) والمراد من البعض الشاقي كما في فتح القدير ( حموي )  
( المادة ١٩ )

لا ضرر ولا ضرار

يعني لو فتح السل كوة على مقر لسا جاره لا يدع جاره ان يفتح كوة  
على مقر لسا مكافاة له بل يمنع كل منهما عن ضرره بالاخر فالضرر ما كان  
بين فريقين كل منهما يضر الاخر

( الضرر لا يزال بالضرر ) بل يزال بلا ضرر فلا يلزم تدمير الشريك فلو  
عمر اعداء لا يرجع على الشريك الاخر انتهى لعله اذا كان تدمير المشترك  
من اعداء يضر اذن القاضي ولو عمر ذاته يرجع محضه ( شرح جامع )  
( ح ١ ) ومن فروعه عدم وجوب العبارة على الشريك وانما يقال لم يرد

اتفق واحدين العين الى استيفاء قيمة البناء وأما النفقة فالاول ان كان بغير اذن  
القاضي والثاني ان كان باذنه وهو المقتدر (اشياء)  
(المادة ٢٠)

### الضرر يزال

يقع انه يجب اعدام الضرر والزالة كقتل الحيوان الضار وأسباب الامراض  
والثقب ونحو ذلك من المضار كقطع الطريق والسرقات  
(الضرر يزال) لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار اخرجته المسالك  
وما لك وقصر بانه لا يضر الرجل أعاء ابتداء ولا جزاء ويقتى عليه كثير من  
ابواب الفقهاء يجب وجميع انواع الجارات والتسبقة فانها لتشريك الدار  
المشتركة لدفع ضرر القسمة وقجار لدفع ضرر الجدار للسوء وكالفصاص  
والحدود والكفارات وضمان الكفالت والغير على القسمة ونصب الاثمة والقبضة  
ودفع الصائل وقول الشركين والغير كذا حاشية المولى العلاءي (شرح جامع)  
آخذاً من الاشياء

### (المادة ٢١)

### الضرورات تبيح المحظورات

يقع اذا نزل باللسان احتياج ما من كل نوع الميت بياح له اكل الميتة  
والاكل من مال اجني بغير رضاه ونحو ذلك من المشوعات وقت الزخا  
والسعة والاختيار

(الضرورات تبيح المحظورات) ومن ثم جاز اكل الميتة عند الحاجة  
واساقفة الفدية بالحر والتناظر بكلمة الكفر الاكراه وكذا اتلاف المال واخذ  
مال المشتع الاداء من الدين بغير اذنه ودفع الصائل ولو ادى الى قتله  
(اشياء وتضييعه والمستثنى من هذه القاعدة مذكور فيه)

### (المادة ٢٢)

### الضرورات تقدر بقدرها

يقع ان ما أصبح للضرورة أمراً تكون اجابته على قدر الزالة الضرورة فلا  
تباح الزيادة على ذلك بل يجب الاقتصاد على ما يقتضيه ويكون شدداً من عوز  
(ما أصبح للضرورة بقدر بقدرها) ولذا قال في ائتن الظهير ان الجبن  
الكاذبه لا تباح للضرورة وأما شياح للمريض انتهى - يعني لا يدفعها بالمريض  
ومن فروعه المضطر لا يأكل من الميتة الا قدر سد الرق والعلام في دار الحرب  
ويؤخذ على سبيل الحاجة لانه أمراً أصبح للضرورة (اشياء تفصيل فيه)

### (المادة ٢٣)

### ما جاز لعذر بطل يزواله

يقع اذا زالت الضرورة بطلت الحاجة للمتنوع  
(ما جاز لعذر بطل يزواله) فيمثل اليتيم اذا قدر على استعمال المساء فان كان  
لقد المساء يطل بالقدرة عليه وان كان لرض بطل برونه وان كان لرد بطل يزواله  
ويأبى ان يخرج على هذه القاعدة لعدمه على الشهادة اذا كان الاصل مريضاً فصح  
بعد الانتداب أو مسافراً فقدمان بطل الانتداب على القول بانها لا تجوز الا لثبوت  
الاصل أو مرضه أو سفره (اشياء)

### (المادة ٢٤)

### اذا زال المانع عاد المتنوع

يقع لو كان المانع من قبول اداء شهادة انسان صرفته مثلاً ببلغ قبلت شهادة  
(اذا زال المانع عاد المتنوع) فلما حدث عيب في يد المشتري منع الرد  
أي رد المشتري واذا زال ذلك العيب الحادث بنفسه أو بالمسألة جاز رده  
والعيب القديم انتهى (شرح جامع)

## (المادة ٢٥)

## الضرر لا يزال مثله

يعني اذا كان في الزالة الضرر ضرر مثله لا يزال حيث يكون ذلك عبثاً بلا فائدة  
(الضرر لا يزال مثله) وإذا ازيل الضرر العام يتحمل ضرر الخاص لم يزال  
بثله لان الخاص ليس مثل العام (حاشية الاشياء للحموى)  
(ج ١) ومنها جواز الحجر على السيف عندما وغلبه التثوى دفعا للضرر العام  
ومنها منع الخذف لحاوت قطع بين الزلزلين (حموى)

## (المادة ٢٦)

## يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام يترفع على هذا منع الطبيب الجاهل

(الضرر الخاص يتحمل لدفع ضرر عام) من فروعهما وجوب تقص حائط  
ملوك مائل الى طريق عام على مالها دفعا للضرر العام. ومنها التسمير عند تصددي  
أرباب الطعام في بيوتهم بغير حقن. ومنها جواز الحجر على السائل البالغ الحر عند أي  
خبيثة في ثلثة الملقى المساس والطبيب الجاهل والمكاري المقلد دفعا للضرر  
العام (شرح جامع)

ومنها بيع مال المليون الخوص عندما لتضام دية دفعا للضرر عن الرعاء  
ومنها بيع طعام الحشكر جبراً عليه عند الحاجة والمتاعف عن البيع دفعا للضرر  
العام وكذا لكل ضرر عام (اشباه)

## (المادة ٢٧)

## الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف

يعني لو اشرفت سفينة على العرق مثلاً وكان في طرح المسال سلامة النفوس  
يلتجح في البحر فقد ما يساهمها من العرق  
(الضرر الأشد يزال بالأخف) تبيه آخر أيضاً تعبد القاعدة بما لو كان أحدهما  
أعظم ضرراً من الآخر فإن الأشد يزال بالأخف فن ذلك الأجير على قضاء الدين

والنفقات الواجبات ومنها حبس الأب لو امتنع عن الانفاق على ولده بخلاف الدين  
ومنها لو اشتمت دجاجة لؤلؤة ينظر الى اكتمها قيمة فيضمن صاحب الأكثر قيمة  
الأقل اه (اشباه فيه تفصيل من فروعه)

## (المادة ٢٨)

## اذا تعارض مفسدان روعي اعظمهما ضرراً بارتكاب اخفهما

يعني انه يجب ان يستعان بمن يأخذ المال على من يقتل النفوس مثلاً  
(اذا تعارض مفسدان روعي اعظمهما ضرراً بارتكاب اخفهما) الاصل في هذا  
ان من ايتل ببلتين ومهما متساويان يأخذ بايهما شاء وان اختلفا يختار اعونها لان  
مباشرة الحرام لا يجوز لا للضرورة ولا ضرورة في حق الزيادة مثله رجل له  
جرح لو سجد سال جرحه فانه يوم وبملى قاعدة لان ترك السجود اعون  
من العلوة مع الحدث الا ترى ان ترك السجود حائر حالة الاختيار في التسويع  
على الدابة ومع الحدث لا يجوز بحال (اشباه)

## (المادة ٢٩)

## يختار اعون الشرير

يعني لو تسرقن اعداؤنا باسراة ترمى بقصد الاعداء  
كما مر اذا تعارض مفسدان يختار اعونها (اشباه)  
كما اذا اذك الجبيل بماعية في الحديقة على حديقة رجل في اسفل الجبيل  
يرد يلقى قيمتها صاحب الأكثر على صاحب الأقل وتلقها وكذا الحكم في الساحة  
وكرأس نور تدخل في جيب غيره لا يمكن الفصل الا بكمبر احدهما ينظر الى  
قيمتها فلا كفر بملكه صاحب الأكثر ويضمن القيمة لصاحب الأقل (اقروى في العصب)  
(المادة ٣٠)

## درة المفاسد أولى من جلب المنافع

يعني دفع اسباب الاسرار أولى من جلب الادوية مثلاً فالتخلة قبل التحلية



( جزء المتكلم ) أي وقها والزنا (أولى من جالب المصالح) فإذا تعارضت فسدت  
ومصلحة فسدته. فلو لمصلحة عليا لأن اعتناء التمتع بالثبات أشد من اعتناءه بالموتورات  
وإزالة الماء وجب عليه التسلل ويؤخر التسلل ( الأشياء )  
وكذا لا يمنع التمتع من تصرفه في ملكه إلا إذا كان التصرف المصلحة من  
تصرفه التمتع فغيره ضرراً بما يمنع من ذلك - اعلم أن الإنسان إن يتصرف  
في ملكه ما شاء ما لم يضر غيره ضرراً يئاً وعليه الفتوى (منع الفتوى في كتاب  
القضاء) (في مسائل شتى)

### ( المسألة ٣٦ )

#### القدر يدفع بقدر الامكان

بني لو دخل عليك سارق مثلاً فأدفعته عنك بقدر امكانك. فإذا كان من  
يدفع بالمال على نفسه والسيف

( القدر مدفوع بقدر الامكان ) كسب الاب إذا امتنع عن الاغلق على  
وقد أقام من شهر على المسلمين شيئاً فله ان يخلوه لقوله عليه السلام من  
شهر على المسلمين شيئاً فقد حل دمه ولأنه باع نفسه بدمه ( شرح مجاميع )  
ولا بد ان في التوقيف صاحب البناء لو دفع كوة في ساحة ونحوها لا يمنع والفتوى  
على أنه إن كان المنظر موضع البناء منع ( تاراجاني في آخر فصل القسم )

### ( المسألة ٣٧ )

الحاجة تزل منزلة الضرورة عامة أو خاصة ومن هذا القبيل تجوز  
البيع بالوفايت أنه لما كثرت البيوت على اهل بخارى من الحاجة  
الى ذلك قصار مرمياً

والحاجة تزل منزلة الضرورة عامة أو خاصة ( وقد جازت الاجابة  
على خلاف القياس فخاصية وكذا فلا تجوز اجارة بيت لتأجير بيت لا تملك جسد  
التمتع لا حاجة بخلاف ما اذا اختلفت ومنها من التزل جواز على خلاف القياس

ومن ذلك جواز السلم على خلاف القياس لكونه يبيع المدوم دوماً ساعة القياس  
ومنها جواز الاستمتاع بالحاجة ودخول الحمام مع جهالة مكانه فيه وما يستعمل  
من مائه وشربة السقاء ومنها الاتقاء بضعة يبيع الزمان حين كثر الدين على  
أهله بخارى وهكذا يفسر وقد صدق بيع الامانة والتأقية يتمونه الزمان  
المدوم وهكذا ساه به في المنطق وقد ذكرنا في شرح الكثر من باب خييار  
الشرط وفي القية والبيعة يجوز الاحتجاج بالشرط بالبيع ( الشيء ) ( اليه )  
القاعدة السادسة من الحاشية )

( ح ١ ) قوله جوزت الاجارة على خلاف القياس وذلك لأن العقود عليه  
فيها وهو المانع مدوم والقياس للمثلان لذلك ( حوى ) . قوله جوز على خلاف  
القياس لأن القيمان على البايع جدير كمالاً ومكتملاً لا عنه ويعطيه الله لو ضمه  
غير البايع لم يكن مخالفاً لقياس لامتداد القية في حق . وذلك نحو ان يقدترس  
عشرة دنانير مثلاً ويعمل لربها شيئاً معلوماً في كل يوم وبها ( حوى )

### ( المسألة ٣٨ )

الاضطرار لا يبطل حق الغير يتبرع على هذه القاعدة أنه لو اضطر  
تساق من الجوع فأكل طعام الآخر يتبرع فيه

( الاضطرار لا يبطل حق غيره ) - سواء كان الاضطرار دينياً كاشتد أو  
إلا كراه الملبس بالنسل أو دفع أو غير الملبس في الاول يأكل مال الغير قدر  
الحاجة ويعطيه بعد ما ملأ الفم ان كان مثلاً أو قيته ان كان قديماً يعطيه قائل  
جسد سائل وان كان في حله مضرراً فليج الضرر عن نفسه وفي الثاني يكون  
الاضطرار ضامناً بلا مشاركة في الفعل فاجاب في الواجب الا ان لم يجرها وفي  
الثالث يجر على الكراه الا ان كان سرمة لا يجره الا ان كان ضامناً كذا نص  
ان مثلاً يجر وان قديماً فبما يجره حتى القير ثمة لا يجره ما لا يجره ما لا يجره ( حوى )  
( ح ١ ) لأن التناول لا يسلح الا في حال في بني الاتم اذا لا يقبل لاحد ان

يبنى على دين غيره. ويكتسب لآدم لله. كما قال النول العائلي في ميثاقه  
( شرح الميثاق )

( المادة ٣٤ )

ما حرم أخذه حرم إعطاؤه

يقى كان إعطاء المال إيجاباً حراماً كذات أخذه إيجاباً حراماً وكذات طلبه  
إيجاباً حراماً ومثل الإيجاب من الغير ممان  
( ما حرم أخذه حرم إعطاؤه ) كإيجاب الرقعة وإيجاب الناحية ومهر البني  
الذي ممان إيجاباً حراماً على نفسه أو ماله أو لغيره أمره عند سلطان أو أمر  
الافاضة فإنه يترتب له الأخذ والإعطاء كما نقل عن شرح الكنت لابن النجيم  
( ج ١ ) هذا في جانب البائع وأما في المشتري له طهرام

( المادة ٣٥ )

ما حرم فعله حرم طلبه

وطريق من هذا قاعدة ( ما حرم فعله حرم طلبه ) التي في نسخة إمام دعوى  
مصلحة فأنكر الحر أنه يخلقه ( اشياء مملوكة مع شرحه حوى )  
( ج ١ ) القول أن الساكن له طلب لغيره لا لو لم يجوز ذلك لطاعت قاعدة  
التجانب وهو ربه السكول

( المادة ٣٦ )

العادة عكمة يقى أن العادة عامة كانت أو خاصة فيجوز حكمها  
لأشياء حكم شرعي

يقى أن العادة عامة لا من يراه شرعاً في عرس المان بأخذ عود  
لأدم العود وملكه جوار المان والمائع حيث صار ذلك عادة يجب وفاء  
والعادة عكمة قوله عليه السلام ما رآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن  
ولما أرك الخليفة بدلالة العادة على قوله لا أطيع قدام دار المان براد

الدخول عادة سواء كان حائياً أو متعللاً أو رآكاً ولما مجرد وضع القدم بإحدى  
الحقيق فيمجرد عادة كاستق ( شرح جامع وتفصيله في اشياء في العادة السادسة )  
( ج ١ ) وذكر الهندى في شرح الفن العادة عبارة عما يستقر في النفوس  
من الامور المتكررة المتباعدة عند الطباع السليمة ( اشياء )

( المادة ٣٧ )

استعمال الناس حجة يجب العمل بها

يقى كوضع اليد على شيء والتصرف به فانه دليل على الملك طاعراً  
( استعمال الناس حجة يجب العمل بها ) واعلم أن اشار العرف والعادة  
مردوع اليه في الفقه في كثير من المسائل حتى جعلوا ذلك اسماً وقولوا في  
الاصول ترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة فروعها منها حد الماء الجارى الاصح  
انه مما يملكه الناس جارية ومنها وقوع البحر الكثير في البره الاصح ان الكثير  
نما يستكره النظر وهو الحجاز والعرف مما لا يصح فيه من الاموال الربوية  
في كونه ميلاً أو موزوناً وأما الخصوص على كيه أو وزنه فلا اعتبار بالعرف  
عندها خلافاً لا يوجب وصف ومنها لو باع الثامر في السوق شيئاً فمن ولم يصرح  
بشئ ولا تأجيل وكان المتعارف اي يبيع ان يأخذ البائع من كنه كل جمعة  
قدراً معلوماً للعرف البيع اليه بلا بيان للعرف ( شرح جامع وتفصيله في الاشياء )  
( ج ١ ) تدبيل اذا تعارض العرف والشرع قدم عرف الاستعمال خصوصاً  
في الايمان فإذا جاز لا يجلس على التراب أو يسلط اولا يستنقى السراج لم  
يجت بجلوسه على الارض ولا بالاستنابة بالنفس وان سعى الله تعالى الشمس  
سراجاً والارض بساطاً ( شرح جامع وتفصيله في الاشياء )

( المادة ٣٨ )

المتنع عادة كالمتنع حقيقة

يقى ان ما استحال عادة لا يسمع الدعوى به كالاستحلال عقلاً فإذا ادعى من

عرف بالقرع على من عرف بالقرع بأنه استدان منه مائة لا يجوز الرادة وقوع  
منه لا تسع الدعوى به وكما لو ادعى ان زيدا ابنه ولا يولد منه شيء  
(المتبع عادة كالمسح حلقه) ولهذا لم يعل على ما اقره ما اقره فاعلم له لان  
القراره ليس كغيره من غير عادة (شرح جامع) وبشرط كون الدعوى ما يعتدل  
الشيء بالشيء كما في الاستجيل وجوده فلا أو عادة بإطلة كقولها المعروف النسب  
أولى لا يولد منه شيء هذا إلى والمؤد في المستجيل العادي كدعوى معروف  
بالقرع مائة فليعلم على آخره انه القرع إذا دفعه واحدة أو غصها منه فالظاهر  
عدم جوازها (در مختار)

(المادة ٣٩)

لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان

تكميل شأنه في القصة

(لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان) كعقبي باب المسجد في غير وقت  
المسجد يجوز في ضمانه من السرفة وكذا الأمكنة والعرف فلو بث أحد  
شعراً في شهر رمضان إلى مسجد فاحتق وبني ثلثه لملايس لزمام والمؤمن ان  
أشده بغير إذن الحاكم إذا لو كان العرف في ذلك الموضع ان الإمام والجسد  
بأشده بغير إذن صريح في ذلك انتهى (شرح جامع)

(المادة ٤٠)

الحقيقة تترك بدلالة المادة

بني لو كانت الساعة يقرأه تمام لولية لا يشتري الا الطعام المتاد في مثاها  
لا كمال ما يترك

(الحقيقة تترك بدلالة المادة) فخر حلق واقه لا يأكل لحماً لا تحت بأش  
سلم القدر أو الأيس لان السائل لا يقع عليه لان لحماً لا يؤكل مادة  
هذه فصار وأما عدم الإمام فيحت لان الضامع يقع عليه (شرح جامع)

(المادة ٤١)

أما تعتبر المادة إذا ملوحت أو غلبت

بني لا يلزم ان يكون جهاز العرس الا على العادة العالة فلو جهزت عروس  
بأكثر من العادة العالة لا يعتبر ولا يفس على

(أما تعتبر المادة إذا ملوحت أو غلبت) ولما قالوا في البيع لو باع بخرام  
أو دنانير وكذا في يده اختلفت فيها النفوذ مع الاختلاف في المسألة والرواج  
الصرف البيع الى الأغلب قال في الهداية لانه هو المتعارف فيصرف المطلق  
إليه ومنها لو باع التاجر في السوق شيئاً بدين ولم يصرها بخمول ولا تأجيل وكان  
التعارف بما بينهما ان التائع يأخذ كل جمعة فسدراً معلوماً يعرف إليه بلا بيان  
قالوا لان المعروف كالشروط ولكن إذا باعه المشتري تولية ولم يبين القسط هل  
يكون فمشتري الخيار انهم من أخته والجمهور على أنه يفسد رابحة بلا بيان لكونه  
حالا بالصدق ومنها في استيجار الكتف قالوا المبيع عليه وإلحاقه قالوا الخطأ  
والإبرة عليه عملاً والعرف وبني ان يكون الكحل على الكمال صرف (أشياء  
وفي التفريق والتفصيل فيه)

(المادة ٤٢)

العبرة للأغلب الشائع لا قنادر

بني لو قدر واحد من زوجته بأكثر من ثلاثة آلاف في بيروت أو الشان  
أو تحت لا يعتبر ذلك بل يعمل إذا لم يقد على العالي وهو تحت الآف  
(الاعتبار للأغلب الشائع لا قنادر) قال الإمام فتح مالى من بلغ سلبا إلى  
ان يبلغ من الرشد وهو خمس وعشرون سنة وهو لا يشك على ذلك السن إلا  
أدرك والتقدم في حكم المقدم منه إلى حيلة رحمه الله عليه إلى الله بعد الإقلاع  
إلى هذا السن أو ليس منه الرشد أو لم يؤنس (شرح جامع)



(المادة ٤٣)

## المعروف عرفاً كالشروط شرعاً

بني حيث كان المعروف بين الناس بقوله الآخر إلى تصديقه على شجره لا يلزم التفريق بطله قبل ذلك  
(المعروف كالشروط) وما يفرع عليه أن المعروف كالشروط أو جهز  
الأب منه جهازاً ودفعة لما تم ادعى أنه عارية ولا بينة عليه اختلاف واختار  
فتدعى أنه إن كان العرف مستمراً أن الأب يدفع ذلك الجهاز مادام لا عارية لم  
يؤثر فيه وإن كان العرف منقطعاً قالوا للأب (كذا في منظومة ابن وهبان)  
بأن لا يصبخان عدلى أن الأب إن كان من كرام الناس وأشرافهم لم يقول قوله  
وإن كان من أوساط الناس فإن القول له انتهى وفي الكبرى فخاص أن القول  
تزوج به موتياً وعلى الأب البينة لأن الظاهر شاهد فزوج كمن دفع ثوباً إلى  
تاجر ليقتنه ولم يذكر الأجر فانه يجعل على الأجرة بزيادة الظاهر انتهى  
وعلى أن قولنا فالتفريق بين العرف والتسليم المقتضى به نظراً إلى عرف البلد  
وقد يصبخان نظراً إلى أن الأب في العرف وما في الكبرى فلفظ إلى مطلق العرف  
من أن الأب أنما يجوز ملكه وفي المقتضى دخول البردعة والألا كاف في بيع  
الآثار يبيع على العرف له (أشياء) (ملخصاً فيه تفصيلان شئت فراجع إلى)

(المادة ٤٤)

## المعروف بين التجار كالشروط بينهم

بني كالسندجة والسند المعروف بينهم يجري بينهم على عرفهم  
(المعروف عرفاً كالشروط شرعاً) أشياء وما يفرع عليه الوكيل بالبيع  
المعاني إذا باع بأجل متعارف فيما بين التجار في تلك الساعة جاز تغند عليها  
وإن باع بأجل غير متعارف فيما بين التجار فإن باع إلى خمسين سنة أو ما أشبه  
ذلك قيل قول أبي حنيفة يجوز وعلى قول أبي يوسف ومحمد لا يجوز (من الفتاوى)

المعني (ووضح البيع بالبر والتفريق أن التعامل الناس بينهما) (ماتني الإجماع)  
وفي شرحه إلا أن يجري التعامل باستعمالهما مختاراً فيقول التعامل يستتله الضرب  
فيكون مختاراً وبصاح رأس المال (بيع الأثر)

(المادة ٤٥)

## التعيين بالمعروف كالتعيين بالنقص

بني إذا أطلق الواصف وقته يجعل على الاستقلال لا السكتى حيث كان عرف  
الواقفين كذلك

وفي اجارة العائز ولها الأصل فيه من الأموال الربوية بشرطه عرف في كونه  
كيفية أو وزناً وأما المتعوض على كية أو وزنه فلا اعتبار بالعرف فيه عند أبي  
حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافاً لأبي يوسف وإنما العرف غير معتبر في المتعوض  
عليه (أشياء) ملخصاً في القاعدة السادسة في قريب من أوله

وما ينسب على العرف أن أكثر أهل السوق إذا استأجروا حراماً وذكره الباقون  
فإن الاجارة تؤخذ من الشكل وكذا في منافع القرية وتامة في مائة الف وفيها  
لو دفع غرلاً إلى عائكة لينسجه بالنصف جوزه متاعه بخاري وأبو القيت وعسيرة  
فعرف انتهى (أشياء في القاعدة السادسة في آخره)

والماصل أن أكثر أهل السوق إذا استأجروا أجيراً أو جرحاً فعادة إلى الاجير  
يكون على الشكل فهو عليهم لأن كونه على الشكل هو المعروف فهو كالشروط  
وما يفرع عليه وإن أطلق في العارية فله الانتفاع بأي نوع شاء أي وقت  
شأنه (ماتني الإجماع) ثم العارية قد تكون مطلقاً وقد تكون مقيدة فالملقة أن  
يستعين شيئاً ولم يبين أن يستعماه بنفسه أو غيره أو لم يبين كيفية الاستعمال  
وسلكهما أن يؤول مدة المالك وكل ما ينفقه المالك ينتفع به المستعير من الركوب  
وأطلق وله أن يركب غيره ولكن يؤول بعد المالك لأزيادة عليه فيكون التلا

(مسرة الفتاوى) (بالنظر إلى مادة ٨٦٦)

(المادة ٤٦)

إذا عارض المانع والمقتضى يقدم المانع فلا يبيع الراهن الرهن

لاخر ما دام في يد المرمين

( إذا عارض المانع والمقتضى فإنه يقدم المانع ) وقد رجح المانع على المقتضى في مسئلة رجل يبيع لآخر على كلاً منها تنوع عن التعريف في ملكه حتى لاخر فتلك متعلق له وتعلق حتى الآخر به مانع وكذا تصرف الراهن والمؤجر في الرهن والدين المؤجرة منع حتى المرمين والمستأجر وأما تقديم الحق هنا على المال لأنه لا يثبت به إلا منفعة بالتأخير وفي تقديم الملك تقويتين من على الآخر وتكسبه في الهبة من مسائل الميطان (أيام فيه نظير بين الحقوى)

( ح ١ ) نحو رجل وسئل لاخر قال ابو حنيفة رحمه الله ليس لصاحب العلوان بيع في القلوه بناء أو بتدوين الأرباء صاحب السفل وقال صاحباه له ذلك إذا لم يضر السفل واختار فقنونه ان اخبر ببيع وإن لم يضر لا يمنع وعند الاشباة والاستكشافات بيع ( خاتمة في الميطان كذا في البيعة ) ليس الذي سئل عليه على غيره ان يشرى منه أو يهب كونه ملا رضاء ذي اعلى (متعلق في الشياء)

(المادة ٤٧)

التابع تابع فإذا بيع حيوان في يده جاز يذبح الجازين في البيع تبعاً

( التابع تابع ) تدخلها قواعد الأولى أنه لا ينفرد بالحكم ومن فروعهما الحلال يذبح في بيع الأتية ولا ينفرد بالبيع والقبض كالبيع ومنها التزويج والشرطي يدخلان في بيع الأرض تبعاً ولا ينفردان بالبيع على الاظهر ومنها لا كفاية في قراطيل ومنها لا لأن يتبعه وشروطها مسائل يثبت في الاتية ( انتهى )

(المادة ٤٨)

التابع لا ينفرد بالحكم فليجوز الذي في يده الحيوان لا يبيع منفرداً

عن امه

( التابع تابع ) وإن لا ينفرد بالحكم. ثم من الله تعالى في المادة ٤٧ (المادة ٤٩)

من ملك شيئاً ملك ما هو من ضروراته فإذا اشترى رجل داراً

ملك الطريق الموصل إليها

( من ملك شيئاً ملك ما هو من ضروراته ) فهذا يدخل في بيع الدار القلوه والتكسب والشجر (شرح جامع)

(المادة ٥٠)

إذا سقط الأصل سقط الفرع

يبي اذا سقط الميراث عن الأصل سقطت عن التكليف وكذلك الميراث الميراثية عليه ( يسقط الفرع بسقوط الأصل ) فإذا بوي الأصل بركى التكليف دون العكس النعمي. ولكن قد ثبت الفرع وإن لم يثبت الأصل. منها لو قال لزيد على عمرو الب والخاصين به فانكر عمرو الميراث التكليف ما قاله اذا ادعى ألفاً وبدا دون الأصل كما نقل عن الخاتمة ( شرح جامع )

( ح ١ ) من له حق الميراث في أرض غيره في ميراثين فبقي صاحب الأرض على ذلك الميراث فإن صاحب الحق ليس له أن يخادم بعد ذلك لأن الحق بهما ويسقط بالأرض عداً ما اذا كان له وعة الشرطي فبقي صاحب الأرض قائماً به قريباً من أول الدعوى (اتروفي مسائل الميطان)

(المادة ٥١)

الساقط لا يبعد كما أن المسموح لا يبعد

يقولنا إيرا الداني مدعيه من الدين قبل إيراد لا يعود الدين ولو أقر به الدانيون  
(الساقط لا يعود) هو أجاز بالمرتب الوسيطة الزائدة على الثلث لا  
يرجع منه كذا في الميول لأن الساقط ثلاثي فلا يدخل المورد كالماء القليل إذا  
تجسس فدخل عليه الماء الجاري حتى كثر وسال ثم عاد إلى القلة لا يعود نجساً  
وهو غلط السرخسي والبرزوي (شرح جامع)  
(المادة ٥٢)

### إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه

يقين إذا بطلت شركة افتاد بطلت الوكالة التي في ضمنها  
(إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه) نقل عنه قال بطلت دمي بالث درهم  
بطلت وجب القصاص فأدخل القدر وبطل ما في ضمنه وهو الأذن وقولوا لو  
جدد الشكاح لشكوه بغير لم يلزم أي عقد الشكاح قبيل لأن الشكاح الثاني لم  
يصح كيوت الشكاح الأول كما كان قالوا في لو قسم يلزم ما في ضمنه من المهر  
(شرح جامع)

(ج ١) كل عقد أعيد وجدد فإن الثاني باطل فالصالح بعد الصالح باطل كما في  
جامع الأصول والشكاح بعد الشكاح كذلك (الشبهة) قال في الجواهره فلو  
تزوج رجل امرأة بطلت ديارته ثم تزوجها بعلة وخمين بعد يوم لا يلزم إلا أشهر  
الأول طيب ولا ينسخ العقد الأول إذ الشكاح لا يتبدل الفسخ وفي البيع  
يلزم العقد الثاني (حوى)

### (المادة ٥٣)

إذا بطل الأصل بطل ما في الأصل فإذا لم يمكن رد المضمون برد بدله  
(إذا بطل الأصل بطل ما في الأصل) فإذا أجاز رجل داراً شهراً فأفادها لأصل  
فيه لو كان العقد في السنة ثم بعد اعتبار المدة فبطل إلى البطل أي الأيام  
كان على وجهه إذا حال إلى شهر المأموع المسمى بثلثه (الفاصل)

### (المادة ٥٤)

يقتر في التواضع ما لا يقتر في غيرها ولو وكل المشتري البائع في  
قبض المبيع لا يجوز أنما لو أعطى جوفاً للبائع ليكيل ويضع فيه الطعام  
المبيع فقبل كان ذلك قبضاً من المشتري

من لا يجوز اجتازة ابتداء تجوز انتهاء ومن لو شري كبريتاً وأمر المشتري  
البائع بقبضه للمشتري لم يصح ولو دفع إليه خرافة وأمره أن يكيه فيها صح إذ  
البائع لا يصاح وكبلاً عن المشتري في القبض فصدأ وبطلت شتماً وحكماً لأجل  
الخرافة ومنه شراء ما لم يره فوكل وكبلاً بقبضه فقال الوكيل قد سقطت الطير  
أعني خيار الرؤية لم يسقط خيار الموكل ولو قبضه الوكيل وهو براء سقط خيار  
رؤية موكله عند أبي حنيفة رحمه الله خلافاً لها (الشبهة) وله فروع كثيرة في  
القاعدة الرابعة (هـ)

### (المادة ٥٥)

يقتر في البقاء ما لا يقتر في الابتداء مثال ذلك انقضاء الحصة  
المشاعة لا تصح لكن إذا وهب رجل عقاراً من آخر فاستحق من ذلك  
العقار حصة شائعة لا تبطل الهبة في حق الباقي مع أنه صاد بسد  
الاستحقاق حصة شائعة

كما إذا وهب زيد داراً لعمرو ثم رجع في الصفا وشاع بينهما فالشروع الطاري  
لا يقع شبهة كذا نقل عن الدالية (شرح جامع المسمى بثلثه الفاضل)

### (المادة ٥٦)

البقاء أبطل من الابتداء  
يقين لو كانت قطرة على الطريق العام لا تفسد لا تهدم وعند ابتداء بنائها تقع



(البقاء أسهل من الإبداء) كما إذا وجب زيد داراً لعمرو ثم رجع في نفسه  
 وشاع بينها بالبيع الثاني لأربع مائة كما قال عن العائذ (شرح جامع)  
 (المادة ٥٧)

لا يتم التبرع إلا بيقين فإذا ذهب أحياناً إلى آخر لائتم الهبة قبل القبض  
 (التبرع لا يتم إلا باليقين كالبه وهي عند منبروع أقوله عليه السلام) (تهادوا)  
 تحابوا ولا تصاع وسع الإيجاب والقبول والقبض. أم لا فلا لأنه عليه  
 والسند يثبت بالإيجاب والقبول عاماً القبض فلا لأنه لا يثبت الملك للقبض  
 قالوا القبض ينوقف عليه ثبوت حكم الهبة وهو الملك وكذا الصدقة كالهبنة في  
 ثبوت ثبوت الملك على القبض (شرح جامع)

(المادة ٥٨)

### التصرف على الرعية منوط بالصلحة

(تصرف الإمام على الرعية منوط بالصلحة) مرجحوا أن السلطان لا يصح  
 تلويحه عن قتل ولا ولي له وإقامة القصاص أو الإصلاح لأنه ليس بظراً وليس  
 من الظاهر المستحق القتل. وفي الفتية كان أبو بكر رضي الله عنه يسوي بين  
 الناس في القصاص بما عليه عمر رضي الله عنه في زماننا أحسن فيعتبر الأمور  
 والأحوال في العمل بما عليه عمر رضي الله عنه في زماننا أحسن فيعتبر الأمور  
 الشدة. وفي الترتيب إذا ترك السلطان القصر لم يجر عليه جناحاً كان أو فقيراً  
 لكن إذا كان القتل لا فقيراً لا ضامن على السلطان وإن كان ثبوت ضمن العشر  
 فافترس من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة انتهى (شرح جامع)

(١) وفي نوادر ابن رستم قولان في بعض من طريق الجاهل أحدان ليقين  
 عليه إذا كان لا يضر بالمسلمين وإن كان يضر ليس له وليس عدواً لا مخالفة.  
 قالوا ومسلمان أن يجهل ملك الرجل طريقاً عند الخاصة (سائبة) والراي إلى  
 الإمام من نصيب أو تمويه من غير أن يثقل في ذلك إلى هوى ولا يحل لهم

الأم ما يكلفهم ويكلفوا أموالهم (إشهاد في هذه القاعدة)

(المادة ٥٩)

الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة فولاية المتولى على الوفاء  
 أولى من ولاية القاضي عليه

والولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة. وفقاً قالوا إن القاضي لا يزوج  
 البكر والبرية إلا عند عدم ولي لها في النكاح ولو ذارحهم عزم أو أمراً أو مطلقاً  
 وقالوا الخاص استيفاء القصاص والصلح والعتق مجاناً والأمام لا يعتق القفو. ولا  
 يعارضه ما قال في الكتكز ولأب المنة العتق والصلح لا العتق بغير ولي له في  
 إذا قتل ولي المنة كاتبه. قال في الكتكز والقاضي كالأب والوصي يصلح فقط أي  
 فلا يقتل ولا يخلو (شايبة). الولي قد يكون ولياً في المال والنكاح وهو الأب  
 وأجد وقد يكون ولياً في النكاح فقط وهو سائر الصبيات والأموهوني الأرحام  
 وقد يكون في المال فقط وهو الوصي الأجنبي. وطاهر كلام المصنف أن لما عراب  
 الأولى ولاية الأب وأجد ومن وصف ذاتي لها. وتسل إن السبي الانبعاث على  
 أنها لو عزل عنها لم ينعزل. والثانية السبي وهي ولاية التوكيل وهي غير لازمة  
 فلو وكل عزله أن عزله ولو كليل عزله نفسه بطل موكله. والثالثة الوصية وهي بينها  
 فلم يجز له أن يعزل نفسه. الرابعة ظاهر الوقت واختلاف التبعين جازم الثاني  
 وأوقف عزله بلا اشتراط ومنعه الأول واختلاف الصبيات والعتق في الأوقف  
 والقضاء قول الثاني وأما إذا عزل نفسه فإن أخرجه القاضي خرج كافي الفتية  
 وفي الفتية لا يملك القاضي التصرف في مال أبيه مع وجود وصيه ولو كان مندوباً  
 انتهى. وفي فتاوى رشيد الدين إن القاضي لا يملك عزل القوم على الوفاء من  
 جهة الأوقف إلا عند ظهور الحاجة منه وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في  
 الوقت مع وجود الظاهر ولو من قبله انتهى (إشهاد)

(٢) أقوله ولا يعارضه ما في الكتكز (أم) وجه عدم المعارضة إن الولاية

هذا مستوفى والاب قائم مقامه ولم تبت الأولية للاب هنا ابتداء الكلام انما هو في الولي الثانية له الأولية ابتداء هذا مراد المصنف الا ان في العبارة نوع خفاء (حوى)

(المادة ٢٠)

اعمال الكلام اولي من اعماله يعني لا يعمل الكلام ما يمكن عمله على معنى  
 كما اذا قلت عدي مالي بعمل كلامه على أقل ما يعنى مالا ولا يعمل  
 (اعمال الكلام اولي من اعماله) متى لم يكن الا أن لم يكن العمل  
 وما قرنت هذه القاعدة ما لم وقت على الولاد وليس له الا اولاد اولاده حمل  
 عليهم موقفاً فقط عن الاعمال عملاً بالجزا وكذا في وقت على مواله وليس له  
 موال وانما له موال موال استحقاقاً في التجوز (اشياء تخصبه فيه)

(المادة ٢١)

اذا تعدت الحقيقة بصر الى الجواز

كما لو أوصى لبي فلان وله ابتداء أشياء فعمل كلامه عليهم عازراً  
 ولذا الحق العاصي في الامور على ان الحقيقة اذا كانت متعذرة فاه بعدا الى  
 الجواز ولو حلف لا يأكل من هذه الشجرة أو هذا الدقيق حنت في الاول بأكل  
 ما يخرج منها وتبين ان يأكلها وانتهى به ما كثر لا وفي الثاني بما يشذ منه كالخيزر  
 ولو أكل بين الشجر والدقيق لم حنت على الصحيح والمجاوز شرعاً أو عرفاً  
 كالتعذر وان تعدت الحقيقة والجواز أو كان القسط مشتركاً بلا مرجع اعلم لعدم  
 الامكان فالاول كقول لا امرأته المعروفة لا يربا هذه بنتي لا تحرم بذلك ابتداء الثاني  
 لو أوصى لوليه وله معنى (الكسر) ومعنى (الفتح) ومات وان لم يسكن له معنى  
 (الكسر) وله موال انتهم وهم موال انتهم انصرف الى مواله لانهم الحقيقة ولا  
 حق لحوال مواله لانهم الجواز ولا يمنع بينهما (اشياء)

(المادة ٢٢)

اذا تعدت اعمال الكلام يعمل يعني انه اذا لم يمكن حمل الكلام

على معنى حقيق أو مجازي اعمل

كما لو أوصى بشاة من غنمه وليس له غنم لو وقت على اولاده وليس له  
 اولاد ولا اولاد اولاد فتمثل الوصية والوقت

(وان تعدت الحقيقة والجواز أو كان القسط مشتركاً بلا مرجع اعلم لعدم  
 الامكان فالاول كقول لا امرأته المعروفة لا يربا هذه بنتي لم تحرم بذلك ابتداء الثاني  
 لو أوصى لوليه وله معنى (الكسر) ومعنى (الفتح) ومات ولو لم يكن له معنى (الكسر)  
 وله موال انتهم وهم موال انتهم انصرف الى مواله لانهم الحقيقة ولا حق  
 لحوال مواله لانهم الجواز ولا يمنع بينهما (اشياء وفيه تخصبه من التوزيع)

(المادة ٢٣)

ذكر بعض ما لا يجزئ كذكر كلة

كمن أعتق رقبة عبده يعني كلة  
 (ذكر بعض ما لا يجزئ كذكر كلة) فإذا طابق نصف الحقيقة وقت رابعة  
 أو طابق نصف المرأة طلفت ومنها العفو عن التماس اذا عني عن بعض القائل  
 كان عفواً عن كلة وكذا اذا عني بعض الاولياء سقطت وان اقبل نصف الباقيين  
 مالا ومنها النساء اذا قال احرمتم بناتك كان محرماً لم أنه الا أن صريحاً  
 (اشياء) (وبين فيه ما خرج من هذه القاعدة)

(المادة ٢٤)

المطلق يجري على اطلاعه اذا لم يقدم دليل التقييد نصاً أو دلالة

يعني لو قال وقتت على الفقراء لا يتقدم غير خصوص  
 (المطلق انما يجري على اطلاعه اذا لم يقدم دليل التقييد نصاً أو دلالة)

والسابق هو السابق في حصة حتى انه حصة من الحقيقة مختلفة لحصة كثيرة  
بلا شمول ولا تعيين والتبدي ما يخرج من الشروع بوجود حكمها فن يخرج على  
سابقها (شرح جليل)

(ج ١) فإذا أورد دليل الحكم فلما أن يختلف الحكم أو يتحد فإن اختلف  
الحكم ولم يكن أحد الحكمين موجبا لتفديد الآخر أجري السابق على المطابقة  
والتفديد على التفديد. مثل أعظم رجلا وأكسر رجلا عاريا وإن كان أحدهما موجبا  
له بإفادات إلى الآخر.

(وما بعده في شرح الجامع) (لا بد من النظر في الكتب هنا لغة غريبة)

(المادة ٦٥)

الوصف في الحاضر فهو وفي الغائب معتبر مثلا لو اداد البائع بيع

فرض الثوب حاضر في المجلس وقال في إنجابه بيت هذا الفرس الادهم

والشاذ إليه وقبل البائع صبح البيع وانى وصف الادهم وأما لو باع فرسا

غائبا وذكر انه الثوب والمحال الادهم لا ينقد البيع

في الوصف في الحاضر فهو يحمل من فروعه لو كان لرجل ابنتان كبرى اسمها  
عائشة وصغرى اسمها فاطمة فقال لأختر زوجتك ابنتي الكبرى فاطمة لا ينقد  
التكاثف بل يقال لعدم وجود العدة ولعل المراد من العدة هنا صفة الكبرى التي  
هو وصفتها فالتب في هذه التكاثف فيقال لعدم وجود وصف  
الكبرى في فاطمة بل موصوفة بصفة الصغرى. ومنها لو زوج  
رجلا مملوك أسما واسم أبيه بطل التكاثف أصلا لعدم وجود العدة (و الوصف  
في الغائب معتبر) ولذا بحث في حلقه لا يتكاثف هذا الثوب فكلامه ان صار شيئا  
هذا مثال الحاضر ولا يشترط ان لا يتكاثف شأنه فكلامه شيئا هذا مثال الغائب كذا  
قال الله تعالى لو كانت لا يدعى دارا لم يثبت بدعوهما خربة ولو كانت لا

يدخل هذه الدار بحث وإن دأب بغيره أو بقيت بعد الهدم دارا أخرى  
لأن الدار اسم لا تعرضه عند العرب والتجيم والبناء وصف فيها فإن الوصف في  
الحاضر فهو وفي الغائب معتبر قال المولى العلاءي هذه عبارة المدافع (وهو تأمل  
دقيق فليتاأمل) (شرح جليل)

باع على انه عروى فبان خلافه فسد البيع (خلاصة)

(المادة ٦٦)

السؤال معاد في الجواب يعني ان ما قيل في السؤال المصدق كان

الطبيب المصدق فداقر به

كما لو قال لك انسان أما في غيبك مقدار كذا من الدين فقلت لم يكن  
تقديره لك غدي ذلك

(السؤال معاد في الجواب) قال في فتاوى الزاوية من آخر التوكلة - وعن

الشافعي قال امرأة قال طلقني وعليه ثمنى الى بيت الله الحرام ان دخل هذه الدار

فقال زيد لم يكن زيد حائلا كلامها لأن الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال ولو

قال اجزت ذلك ولم يقل لم فهو لم يغيب على شيء ولو قال اجزت ذلك على

ان دخلت الدار او الزمة تدل ان دخلت لزم وان دخل قبل الاجابة لا يقع

شيء الى آخره. ومنها من كتاب التلاق قال له اما طلق فقال لم طلق ولو

كان طلق فقال لم لا وان تولى قيل أليس طلق امرأته قال بل طلق لانه

جواب الاستفهام بالثبوت ولو قال لم لا لانه جواب استفهام بالحق كانه قال ما

طلقك انتهى. ومن كتاب الاعيان قال مات كذا امس فقال لم فقال السابق

والله قد قتلها فقال لم فهو حالف انتهى. وفي القراء الثانية قال لأختر لي عذبة

كذا فادعها الى فقال أسئله لم أحسن فهو أقرأ عليه وبوأخذه به انتهى.

وقد ذكرنا الفرق بين بل ولم في شرح الملام من هذا الباب في شرح  
قوله وإلزام إذا خرج عرج الخزام (التهام)

(ح ١) قوله وذلك لا طاق فقال سم الى آخره الفرق بين المستلذين ان  
 متى لم يجد قولاً لا طاق لم انت طاق ومعالها بعد قولها حلقى فم اطلعت  
 يكون وعداً بالطاق لانها تقرير ما قلها (جوى)

من عاونة في الشرح وذكر في التحقيق ان موجب لم تصديق ما قلها من كلام  
 متى لم شئت لشهدا كان او خبراً كما اذا قيل لك قام زيد أو أقام زيد أو لم يتم  
 زيد قلت لم كان صدقاً لما قلته وتوعدتاً لما بعد الفعلة وموجب بلى ايحباب ما  
 بعد الحق لشهدا كان او خبراً فإذا قيل لم يتم زيد قلت لم كان معناه قد قام  
 الا ان المشتري الحكم الشرح العرف حتى يقام كل واحد منها مقام الآخر  
 (جوى)

(المادة ٦٧)

لا ينسب الى ساكت قول لكن السكوت في معرض الحاجة بيان  
 بيني انه لا يقبل لسألت انه قال كذا لكن السكوت فيما يلزم التكلم  
 به أو الرد بيان

وذلك كما اذا رأيت أحداً يصرف في شيء تصرف المسالك بلا إذن منك  
 وسكت بلا عذر بعد ذلك فخر منك بذك غير مالك له

(لا ينسب الى ساكت قول) فهو رأى اجاباً يبيع ماله فسكت ولم ينه لم  
 يكن ويكلم بسكوت ولو رأى القاضي عيسى أو الفتوى يبيع ويبتري فسكت لا  
 يكون اذا في التجارة ولو رأى القرمين الراهن يبيع الزهن فسكت لا يعقل الزهن  
 ولا يكون رضا في رواية ولو رأى غيره يتكلم ماله فسكت اذاً بإتلافه  
 كما ذكره القرافي ولو رأى المسالك رجلاً يبيع ماله وهو حاضر ساكت لا  
 يكون رضا بخلافه لأن في يده ولو تزوجت غير كذا فسكت الولى عن  
 مخالفة التعريق ليس رضا وان سأل ذلك وكذا سكوت امرأة الزوج ليس رضا  
 ولو أتمت منه مائة مدين وهي في جناح الزوجين وفي رواية الحاجة الاجابة تسكت

بالسكوت (اشياء مباحة)

وخرجت من هذه القاعدة سبعة وثلاثون مسألة بيني يكون السكوت أدماً  
 فيها - بين في الاشياء في ذيل هذه القاعدة لأن من قاعدة الأصول السكوت في  
 معرض الحاجة بيان (جوى)

(المادة ٦٨)

دليل الشيء في الامور الباطنة يقوم مقامه بيني انه يحكم بالظاهر  
 فيما يتعسر الاطلاع على حقيقته

كما لو ضرب انسان آخر بعد سيف جرحه جرحاً مات به بعد قتله عمداً  
 وان لم نطلع على قصده لذلك لان ذلك دليل كاف على تعده قتله

(دليل الشيء في الامور الباطنة يقوم مقامه) كصحة طلاق الخلع فلا أراد  
 ان يقول انت جالسة فقال انت طالق يقع الطلاق خلافاً للشافعي قلنا أقبح البلوغ  
 عن عقل مقام القتل بالقتل بلا شبهة واغنية لانه حتى لا يرقب عليه بلا حرج  
 وأما عدم قيامه مقام التقدير في التناهي والمضي عليه فلا في السب الظاهر انما يقام  
 مقام الشيء عند خفاء وجوده ونسب الوقوف عليه وعدم التقدير في التناهي او  
 المضي عليه معلوم بلا حرج (شرح جامع)

(ح ١) ومداواة المشتري جرح المبيعة والمشتراة تبع الرد (منه للمباحث)

(المادة ٦٩)

الكتاب كالمطالع

بينى لو كتب انسان لآخر اني بعتك الشيء بكذا من المال وسحب  
 الاطلاع الاخر عليه قبل لفظ أو خطاً انعقد البيع

(فرع) ادعاء المدين ان الدائن كتب على قراض بكذا ان الدين الذي  
 لي على فلان ابن فلان بكذا ان عليه صبح وبسط الدين لان الكتابة الرسومة المشوطة  
 كالتعاق وان لم يكن كذلك لا يصح الادعاء ولا دعوى الادعاء ولا فرق بيني



تكون الكتابة بخط اليد أو بدون خط اليد من آخر الاربعة عشر من الدعوى  
وتصل هذه الستة إلى عدد ١٠٠ (المادة ٧٠)

### الاشارة بالاسماء

والاشارة بالاسماء من القاضي ليس بقرار (در الفتاوى) قوله من الشاغل  
اختاره عن الآخر فان اشارة قضاة مقام خارجه في كل من بيع واجابة وجبة  
ورهن ونكاح وطلاق وإبراء والقرار وقصاص على المقتد عليه إلا الحدود ولو  
حد فلفق وشهادة وتعلم اشارة ولو قدر على الكتابة على المقتد ولا تعمل اشارة إلا  
إذا كانت موهودة وإما مثلاً الأسان فالقوى على أنه إذا دامت العقلة إلى وقت  
الموت يجوز القرار بالاشارة والاشارة عليه (طحاوي)

(ج ١) وإن على القاضي أن يسلط أنه إن علم أنه آخرس بأمره أن يجيب  
بالاشارة ويصل بشارته في اشارة ولا قرار ثم الاقرار وإن اشارة بالانكار عرض عليه  
اليمين فإن اشارة بالإلزام يكون تكوفاً يفتى بالكل (كفا في الأخيرة)

### (المادة ٧١)

يقبل قول المترجم متعلقاً

أقبل قول المترجم في الحدود كعدمها) لأن ليس واجب أن لا يقبل  
لأن عبارة الترجمة يدرج في الحدود والمادة لا تثبت بالبدل لا ترى أنه لا يثبت  
المادة على الشهادة وكتب القاضي إلى القاضي أسبب أن كلام المترجم ليس يبدل  
من كلام القاضي لكن القاضي لا يعرف لسانه ولا يثبت عليه وهذا الرجل المترجم  
يعرفه ويثبت عليه فكانت عبارة ذلك الرجل لا يطرق اليه بل يطرق  
إلى سائر الأسماء إلى الترجمة عند العجز عن معرفة كلامه كالمادة يشار إليها  
بعد عدم الاقرار كذا في شرح الادب لمؤيد السيد من الشان والثقلين (اشياء  
قبل القاعدة السادسة)

### (المادة ٧٢)

### لا عبرة بالنظر بين خطاؤه

إذا دعت مالا لالسان طاعة أنه يزعم ثم تبين أنه غير لازم عليك تسرد  
وذلك كمن دفع الشقيق مالا صالحاً عن إسقاط شفعته فله استرداده ولو عثر أنه  
واجب عليه

(لا عبرة بالنظر بين خطاؤه) ولون أن عليه ديناً فبين خلافه برجع  
بما أدى (اشياء) قبل ما يصلح أن يكون من فروع هذه القاعدة ما في  
الجلاسة أبو الصغرة التي لا تفتق لها إذا طلب من القاضي التفتة وطعن الزوج  
أن ذلك عليه فقرض الزوج لما التفتة لا يجب والقرض باطل وفي شرح الوجبة  
لأن شحنة من دفع شيئاً ليس عليه واجباً فله استرداده إلا إذا دفعه على وجه  
الحية واستلقت القايض (حوي) حاشية الاشياء) وفي الاشياء تفصيل لقروع هذه  
القاعدة وبيان للاستثنائات من هذه القاعدة فالرجوع إلى (الخروء)

(ج ١) وفي الحاشية رجل قال لرجل لي عليك ألف درهم فقال إن حلفت أنها  
تلك علي أدت إليك ألفاً فأدعاها إليه هل في أن يسترداه من بعد ذلك؟ ذكر في  
الفتاوى أنه إن دفعها إليه على الشرط الذي شرط كان له أن يسترداه (حوي)

### (المادة ٧٣)

لا حجة مع الاحتمال الثاني عن دليل مثلاً لو أقر أحد لأحمد  
ورثته يدين فإن كان في مرض موته لا يصح ما لم يصدق باقي الورثة  
وذلك لأن احتمال كون المريض قصد بهذا الاقرار حرمان سائر الورثة  
مستند إلى دليل كونه في المرض وإما إذا كان الاقرار في حال الصحة جاز  
واحتمال إرادة حرمان سائر الورثة حيث أنه حيث أنه احتمال مجرد  
ونوع من الترهع لا يمنع حجية الاقرار

(لاحقة مع الإجمال الثاني) عن دأبل ( وهذا ظاهر في الاعتقادات لأن المطلوب فيه الإقرار بالاعتقاد وإما في خروج الدين مثلا إذا صدر من الرئيس فلو لم يكن لا يصبح إلا أن يصدق بغير الوثقة خلافا لما شاع في وجه الله تعالى. وكذلك لا حجة مع الألف كاعتقاد اليهود فلا يكمل نصيب التوراة ولا يثبت معه. وذكر المؤلف الخلاف في الحاشية بطريق الحق هذه المسئلة لكن لم يرد في النص الموجودة عند ( شرح جامع )

( المسئلة ٧٤ )

### لا حجة فيهم

المطبعة سنة ١٢٤٤

( لا اعتبار فيهم ) ( جميع الفتاوى في كتاب الوصايا ) سئل فما إذا كان قوم عاقلين غلبت به قاطبة بين داره ودار غيره ويريد زيد أن يخرج في أغلى المظلم كونه أبلغ مما غيره حق قاطبة الرجل ولا تكشف على عمل النساء لاسد أصلا قيل له قلنا التوبل لم ( تنقيح المأخوذ ) لأنه لا اعتبار فيهم قالوا لو ظهر الإنسان من داره يذهب سبيلهم ما عرفت منهم مبريح الحركة فله أثر الجوف لدخولها النار على الفور لو بدعوا قبا النساء مذبحها بملك الوقت ولم يوجبند أحد غير ذلك الخارج فله يؤخذ به وهو ظاهر إذا لا يخفى أحد في أنه قاتله والتوفيق له وفي آخر ثم تبور الحاشية أو أنه ذبح نفسه إحتيال بعيد لا يلتفت فيه إذا لم يثبت عن دأبل من الواك إلا أن العرس ( رد المحتار على در المختار ) كما قلنا على ما ذكرناه وأما أنه ذبح نفسه أو ذبحه آخر أو تبور الحاشية نوحهم لا اعتبار له ( لا حجة )

( المسئلة ٧٥ )

### فتاوى بالبرهان كتابات بالبيان

بني إذا ثبت في البرهان الشرعية مثلا كان حكمه كاستعادة البيان

( الفتاوى بالبرهان ) أي الذي ذكره من مقدمات يقينية وكذا التاثير بنية مائة كتابات بالبرهان أي بالبرهان والمساعدة بالبرهان فتاوى بالبرهان عن استدلال عليه بالشرعية في التحقيق يقينية ( شرح الجامع المسمى بفتح المصنف )

( المسئلة ٧٦ )

### الدين لا مدعي واليمين على من انكر

بني حيث أن الأصل رامة ثلاثة يكون لشكر منسكا للأصل فيقول قوله يعينه ( اليمين أبداً يكون على الذي ) أي دائماً لأنها تكون من جانب المدعي عليه وهو منكر وما يكون من جانب المنكر يكون على الذي أقبله يكون على الذي قال رسول الله عليه السلام ( اليمين على المدعي واليمين على من انكر ) حتى قال ابن نجيم ناقلاً - اعلم أن تحالف المدعي والمساعد أمر ميسر في الأصل والعمل بالمشروع حرام لكن عن التزبد لما عقد التزبدية عليه للفقهاء في زماننا اختار الفقهاء امتثالاً اليهود كما نقل عن ابن أبي بلاق لمسلم فبطلان التزبد ( شرح جامع )

( المسئلة ٧٧ )

### الدين لا يثبت خلاف الظاهر واليمين لا يثبت الاصل

بني أن من كان واضح اليد على مال فظاهر أنه مملكه وكونه مملوكه خلاف الظاهر فتكون طينة فظاهر وإذا لم يكن له ينة على مدعاه يكون له حق اليمين على واضح اليد

( الفتاوى شرعية لا يثبت خلاف الظاهر ) فتاوى جميع الفتاوى بفتح الظاهر وفتح اليمين وهي الفتاوى بفتح اليمين على صدق الذي ومقررة بفتح اليمين لا يثبت الحق والأصل في اليمين التاثير وإذا لا يجوز واليمين لا يثبت الاصل مع التاثير لها غير الحق والبول بشرط عقد يرد في الخبر على الاستدلال الصحيح المدعي من قولنا لأن الحاشية يتقوى به على تحديد الشرط أن كان حله عن أمر يريده أو على تحديد الامتناع عن الشرط في لا يريده ( شرح جامع )

## (المادة ٧٨)

البينة حجة متقدمة والأقرار حجة متأخرة  
 يعني لو اقرت بدين على موته وبقي الورثة انكروا ذلك لا يستدعي  
 ايمانهم وانما ثبت ذلك بالبينة فعلى الانسابهم  
 (الأقرار حجة متأخرة) على المقر ولا يثبت على غيره لأن كونه حجة يثبت  
 على زعم وزعمه ليس حجة على غيره بخلاف البينة فإنها حجة في حق الكل لأن  
 كونها حجة يثبت بالقضاء وهو عام وجزاء الأقرار من غير خصم والبينة لا تجوز  
 (الشهادة مع شائبة لا تكون)

## (المادة ٧٩)

## المرء مؤاخذ بأقراره

يعني أن الإنسان المكلف إذا اغترى بحق غيره على نفسه بمادى بحسب ذلك  
 الأقرار إذا لم يرد أقواله ولم يثبت الحكم الشرعي فيكون شاهداً على نفسه  
 بما اقر به لغيره وكفى بذلك شاهداً

(المرء مؤاخذ بأقراره) قالوا إذا اقر المطلق لزمه أقراره بخلاف ما كان ما  
 أقدم أو معلوماً سابقاً إلى الأقرار اختيار من شئت انق وانه يلزم على المقر ما اقره  
 وهو حجة متأخرة لقصور ولاية المقر عن غيره فيقتصر عليه (شرح جامع)  
 الأقرار هو لغة شئت النفس بالقبول أو بالقلب أو بها ضد الإنكار وشرعاً اختيار  
 يثبت من عين أو غيره لاخر عليه والأقرار ملزم على المقر ما اقر به إلا ترى انه  
 حجة السلام لزوم ما عارضه رضي الله عنه الزعم بأقراره أربع مرات مع انه عليه  
 السلام طرده في كل مرة من أقربيه (شرح جامع)

في إرادة الأقرار فإذا كان كذلك في حق حاضر مع انه زعم بأقراره  
 أربع مرات فكان يثبته بقرعة أربع شهادات (منه الجميع)

## (المادة ٨٠)

لا حجة مع التناقض لكن لا يخلل منه حكم الحاكم مثلاً لو رجع  
 الشاهدان عن شهادتهما لا تبقى شهادتهما حجة لكن لو كان القاضي حكم  
 بما شهدا به أولاً لا يفتقض ذلك الحكم وأما يلزم على الشاهدين ضمان  
 الحكموم به

(التناقض لا يمنع صحة الأقرار على نفسه) فلو رجع الشاهدان عن شهادتهما  
 وكفى في مجلس الحكم بعد الحكم بما يثبت رجوعهما ويحكم عليهما بشيء ما اتفقا  
 بشهادتهما كذا في موهله - وأما إذا رجعا عن شهادتهما قبل الحكم بما سقطت  
 والالزام على التناقض بالحكم لأن لزوم الحكم عليه إنما هو بشهادتهما فإذا سقطت  
 سقط لزوم الحكم عليه والتناقض لا يفتقض بكلام متناقض ولا ضمان عليهما لأنها  
 ما اتفقا شيئاً لا على المدعى ولا على الشهود عليه وإذا رجعا عنها بعد الحكم  
 لم يفتقض الحكم لأن آخر كلامهما يتناقض أولاً فلا يفتقض الحكم بالتناقض ولأن  
 آخر كلامهما في الصلاة على الصدق مثل الأول وقد ترجع بشأن القضاء الأول  
 وعليهما ضمان ما اتفقا بشهادتهما لأنها ما رجعا بعد القضاء فقد اقرأ على نفسها  
 الائتلاف - والتناقض لا يمنع صحة الأقرار (كذا في حاشية مولى الفلاحي) (شرح جامع)  
 من الأصول) فإن رجعا عن الشهادة قبل الحكم لا يحكم القاضي بشهادتهما  
 إذ لا قضاء بكلام متناقض ولا ضمان عليهما لعدم الائتلاف لكن يبرز (ماثل الإجماع)  
 (ح ١) فإن رجعا بعده لا يفتقض القاضي حكمه وشأن ما اتفقا به إذا قضى  
 المدعى مغفلاً وبنا كان أو غيراً (ماثل الإجماع)

## (المادة ٨١)

قد ثبتت القرعة مع عدم ثبوت الاصل مثلاً لو قال رجل ان  
 فلان على فلان كذا ديناً وأما كقبيل به وشأنه على الإنكار الاصيل ادعى

القائمان على الكعبة بالدين لوم على الكعبة اذ اوه

يقطع القرع بقواطع الأصل) فإذا برى الأصل برى الكليل دون  
الكس انتهى ولكن في بيت القرع وإن لم يثبت الأصل (منها) لو قال زيد  
على جرو هذا شاميه فأنكر عمرو ثم الكليل ما قاله إذا ادعى زيد دون  
الأصل كما تدل على الحاشية (شرح جامع)  
(ج ١) ومنها في أدنى الزوج المطلق فانكرت المرأة بآث ولكن لا  
ثبت المال الذي هو الأصل في المانع كما في شرح علائق غلا عن ابن نجيم  
(منه لفرع الجاهد)

(AY 5411)

المناطق بالشرط يجب تبوؤه عند موت الشرط

يقول: قال الحسن الآخر ان من اوثق اوصافه خضعة غدا فلا ضمان فسلكت عليه  
من اوثق جازاة في اياته في الوقت عين بزمه عليه جوعين الذين  
(التي والسرور يبرئونه) اي الحكم الملقى (عند نبوته) اي نبوت  
السرور لان حق عبود مشغول الجلاء على حصول مشغول الشرط كتمليق  
معلق امراته بدخول داره لان في دخنها قد ملأها (ومدوم) اي الحكم  
الملقى بمدوم غير ثابت (في وقت شرط) لان ما توفرت حصوله على شي بانظر  
في ذاتها ولا يتقدم عليه كتمليق طلاق امراته على دخول داره فلا تعلل  
امرته من هذا المعلق قبل الدخول الموقوف عليه (شرح الجلاء)

(AT 55-4)

يترجم مراعاة الشرط بقدر الإمكان

يقول إذا قال الإنسان لا أحمي إلا كرامتي يقتضي شخصيات عظام فإذا لم يحضر  
معات تدعى إلى الحكمة وما اختاره إليها فإذا مضى القاد في شخصه يترك ما اختاره  
محبب الحكمة بأن عليه وقد يكون يقول سلامة وديانة الله وإيمانه وإن لم يعرف

مکانہ لا یلزم باحضارہ لعدم امکانہ کا ثبوت

( يلزم مراعاة الشرط بقدر الامكان ) فلو شرط المودع تكسر الخال عدم دفع الوديعة الى امرأته مثلا فلا يمكن حفظ الوديعة بلا دفعها الى امرأته ضمن الدافع اذا حلت في يد امرأته لان غاية الشرط الامة بقدر الامكان ولا يمكن حفظها بلا دفعها اليها فلا يضمن اذا دفعها اليها وحلت في يد امرأته لعدم الامكان الرابعة فلا يعد الدفع اليها تعديا ومن ثمة يقال شرط الوقت كعدم الدفع في وجوب الامتثال لان الشرط لو لم يعتبر ما وجب الامتثال ( يشرح جامع )

( المسألة ٨٤ )

المواعيد بصور التماثل تكون لازمة مثلاً لو قال رجل لأخيه  
بيع هذا الشيء بثلثين وإذا لم يعطك ثمنه فأنا أعطيه ثلاث فم يعطه المشتري  
الثلثين ثم على الرجل أداء الثمن المذكور بناءً على وعده المعلن

(ولو قال) ان لم يردده فلان فانا اذنيه ثبت ونحوه يكون كلفه لسان  
 الواحد في كتابه صور التام فيكون لازمة (بما في الكفالة) وعن عبد  
 اذا قال ان لم يدفع فمديونك ماليك او لم يقبض فهو عسلي ثم ان الطالب تقاضي  
 فطالب فقال المديون لا اذنيه او لا يقبضه وجب على الكفيل السماع. وانه ايضا  
 ان لم يعلم المديون فانا ضمان انما يتحقق الشرط اذا غشاه ويطعه وكذلك  
 اذا مات المظبوط بلا اداء (فانه انما يتحقق في كتاب الكفالة على قيد علي اذنيه)  
 (المادة ٨٥)

الحراج بالضممان يعني ان من يضمن شيئاً لو تلف يفتق به في مقابلة الضمان مثلاً لو رد المشتري جواراً بخيار العيب وكان قد استعمله مدة لاتزعمه أجبره لانه لو كان قد تلف في بدء قبل الرد اسكان من ماله يعني ان من يضمن شيئاً اذا تلف يكون نعم ذلك الشيء في مقابلة ضمانه تعالى



الثالث منه اخذ فوهم الغرم بالغرم  
(ولو شرطنا) أي الشرط كان شركة الوجوه (مضاعفة المشتري أو مثاقفة  
الربح كذلك) وشرط الفصل بالمثل لأن الربح لا يستحق إلا بالعمل كالمضارب  
أو بالمثل كزب المال أو بالعمل كالاستاذ الذي يتقبل العمل من التماس قبليته  
على التولية بل من اخذ قبليته له الفصل بالمثل (ورد شرط)

(المادة ٨٦)

### الاجر والتمتع لا يجتمعان

يقع ان الاشتراك اذا استأجر دابة أو علكة ولا تعد لاجتمع سوى الاجرة وإذا غصب  
دابة أو علكة يضمن قبليتها ولا اجرة عليه

(الاجر والتمتع لا يجتمعان) عقل عنه فهو غصب دابة أو داراً واستعملها  
لا يضمن مضافاً بعد ضمان انفسها انفسه القول لما لم يجرى القصد بمثل غير معقول  
الا بالمثل أو دالة فلا يضمن المانع كالكوب وحصل الاشتغال بالادابة  
والشكوك أو الوضع أي وضع الاموال في العمار المقصود به أو نحوه بالنسبة الى الممار  
المثل المقصود ولا يمتنع اجتماع احدى الداليتين بين المال والمقصد اذ المال عين مقصود  
والقيمة علة (شرح جامع)

(ح ١) الخراج النسيان هو حريته بجميع روائه احمد وثبو داود والزمذني والشافعي  
ومن مائة وابن حبان من حديث عائشة رضي الله عنها وفي بعض طرقه ذكر  
الذهب وهو ان وحسبنا ابتاع شيئاً فأقام عليه ما شاء الله ان يقيم ثم وجد به  
شيئاً يخصه المالك عليه السلام فرد عليه فقال الرجل يا رسول الله استعمل  
من قال عليه السلام الخراج النسيان قال اي عديم الخراج في هذا الحديث  
قال الشيخ يترجمه الرجل فيسلمه زماناً ثم يترمه على عيب وله بالبيع فريضة  
ويأخذ بيع الفريضة ويغزو تلك لانه كان في شبهة ولو حلك حلك من ماله  
أي وفي النسيان كذا ما خرج من شيء فهو خراج به فخرجه المذبح فخرها  
وخرج الحيوان دونه ونفسه انفسه وذكر فخر الاسلام في أسو له ان هذا

الحديث من جوامع الكرام لا يجوز نقله بالحق وقال المجتهدان في باب خييار البيوع  
الزيادة المنفصلة الفريضة المولدة من الاصل لا تتبع الرذ الباع كالكسب والقبض وتسلم  
لمشتري ولا يضر حصولها له فيها لانها لم تكن جزءاً من المبيع لم يملكها  
بالحق وانما ملكها بالتمتع وبثبته يوجب الربح بالحديث (اشباه رحمه الله)

(المادة ٨٧)

### الغرم بالغرم يعني ان يبال شع شيء يتجمل ضرره

مثلاً احد الثركاء في المال يلزمه من الخسران حسب ما لاجبت يأخذ من الربح  
(الغرامات) أي لاهل قرية من طرف السلطان (ان كانت لحظت الاعلان  
فالتسعة على تقدير المثل وان كانت لحظت الانفس فهو على عدد الرؤوس)  
وخرج عليها التولوا على في التسعة ما اذا ضرم السلطان أهل قرية فانها تقدم  
على عدلها ومن في كفالة التنازعانية وفي تناوئى قارى الهداية اذا خيف الفرق  
واقتفوا على الداء بعض الامتة منها قالوا فالغرم بعدد الرؤوس لانها لحظت  
الانفس (اشباه في التسعة)

(المادة ٨٨)

### الغرامة تقدر الثقة والقيمة تقدر التهمة

يعني ان المالك يعطى قدر اجرة بثلث عمه اذا لم يسبق منه عقد عن رض  
بدون ذلك وأصل هذا وما قبله من تقسمة الغنائم بين المقاتلين حيث  
يقاتلون في الصدام كما يعلم ذلك من باب التسعة الفريضة في كتاب التبرج  
مسئل فيها اذا كان لزيد وغرمه بركتة يجرى اليها المالك في جري سائس  
من طالع مشترك المالك بينهما واستاجر طريق المالك من اعلاء الى التعمير فلو يكون  
التعمير عليهما (الساوب) أي المولى الذي شيخ مشايخنا الساجدي فيها اذا كان  
ماء فريضة لاسد فريضة لاسد ولا يجوز التصدق والاجر المذبح بل كانت على قدر  
الخصوس لثوب الاستدعاء (الغرم بالغرم) ولقول الشافعي فريضة لثوب التعمير

الاملاك قسم على قدر الاملاك الى آخره ومثله في فائز الشيخ اسحاق  
حيث سئل في غير سبيل وقرى الهدم جانب منه واحتياجه الى التعديل فاجاب  
بمورد على حسب حقوقهم ان آخره يتبع الحمدي في كتاب القريب

(المادة ٨٩)

يضاف الفعل الى الفاعل لا الاثر مالم يكن جبراً

يعني لو كان الفعل لاثر انقلب مال فلان فعل كان الضمان على المأمور اذا  
فعل ذلك حيث لم يكن الاثر غيراً غيراً كما يصح من باب الاكراه الا في  
(الاثر لا يضمن الاثر) أي بسبب امر لان الاثر ليس بغيره ولا ملزم  
بفعل ما امر به من حيث هو امر بل هو طالب لا يقع المأمور واما حصول  
الفعل فاما هو اختيار الفاعل المأمور فيضاف الحكم الى الفاعل دون الاثر  
ولان الاصل الامانة الى العلة دون السبب ولو كان اسراً الا في خمسة مواضع  
مذكورة في الشرح. قل من الضمان اذا كان أي الاثر سلطاناً أو مولى للمأمور  
أو كان المأمور مولى أو اسراً بخلاف غير من حاله الغير فعل المأمور بسبب  
امر لم يخطأ به انسان فاضمان على المأمور فيجب في حكم الضمان على الاثر  
الشيء في هذه المسئلة يكون الاثر سبباً في معنى العلة فيضمن الاثر لسلطان  
الضمان فيها وحكمه ان يضاف أثر الضمان اليه بالهدم فكيف يتر في ملك الغير  
لا انه فان المأمور كان سبباً في فعله فلو وقع فيها والية فيه ثبته المسائل  
الى جانب المأمور (شرح جامع)

(المادة ٩٠)

اذا اجتمع البائر والشبب يضاف الحكم الى البائر مثلاً لو حفر  
رجل بئراً في الطريق اسلم لائق لعدد حيوان شخص في ذلك البئر  
ضامن الذي اتي المليون ولا شيء على حافر البئر

(اذا اجتمع البائر والشبب يضاف الحكم الى البائر) والبائر من  
يحمل الشبب فعليه من غير ان يتدخل بين فعله والشبب فصل فاعل حفر  
والشبيب من حصل الشبب بفضله ويتدخل بين فعله والشبب فاعل حفر  
بينه والشبيب وجهه انه فلا يضمن من دل ساقه على مال انسان فمعرفة السارق  
كذلك لا ضمان على من دل انسان على القتل أو قطع الطريق لان العلة قد  
يتدخل بينها وبين القتل فاعل حفر وهو القاتل البائر بفضله والشبيب  
حكم القتل الى البائر لا الشبيب ولا الشبيب وكذا الحكم في السارق والقاطع أيضاً  
ولا ضمان على من دفع الى سبي سكيناً ليسكن به القتل السبي به نفسه لم يخطأ  
فعل حفره بين السبب الذي هو دفع السلاح اليه وبين الحكم الذي هو القتل  
لان ضرره نفسه صدر عنه واختياره (شرح جامع)

(المادة ٩١)

الجزاء الشرعي يشاق الضمان مثلاً لو حفر انسان في ملكه بئراً

فوقع فيه حيوان وجعل دهلك لا يضمن حافر البئر شيئاً

(حيوان اشترع بائني انسان) وان حفر بئراً في ملكه لم يضمن وكذا اذا حفر  
في حديقته وقبل هذه اذا كان الشئ ملكاً له او كان له حق المرفق اما اذا كان  
مملوكاً لغيره او مستغنياً عن ملكه كان في ملكه غير الامانة يضمن وهذا يخرج من  
المادة ومن حفر بئراً في طريق السامع او وضع حجرة كتبت به انسان فعليه  
على فاعله وان تلبت بيرة فضاها من ماله وفي السامع السبق في الزيادة بخلاف  
الرجل في الطريق فان امر السامع بذلك أو أجبره لم يضمن وان كان يسير  
أمره فهو مندوكذا الخواص في جميع ما فعل في طريق العامة (مسئلة الثاني  
في الشبب)

(المادة ٩٢)

البائر ضامن وان لم يمد

يقول من اكل مال غيره بغير وجه شرعي يشتمه مطلقاً سواء اعمد ذلك  
 ثم لم يعمد حيث كان ميسراً ذلك يشتمه كذلك من اكل نفس المسكين  
 (الماتر حاشي) لا الله وان لم يعمد لان ما شره عنه اسما ومعنى وحكما  
 والكل مولى يضمن الانسان بغير حق ذنبه القاتل والغاصب مثل ما خصه به  
 ان كان ماله وملكه ان كان قبيحا وكذا العاق (شرح الجامع)  
 والروحة الكبيرة اذا ارشمت الروحة الصغيرة فاقارب أي دور الروحة الصغيرة  
 على الكبيرة (شرح الجامع)

(المادة ٩٣)

التسبب لا يضمن الا بالعمد

يجب ان يضع سماً في يدك فانه اذا كان قد فعل به لا يضمنه بخلاف ما لو اخرج  
 اية الى صفة في حلقه وابعد اية كرهه فانه يضمن دمه وكذا من وضع  
 جراً في غير موضع الرق وقت لا حرق حتى لا يضمنه الواضع  
 والتسبب لا يضمن الا بالعمد ولا يضمن الا بالنسبة الى السرقة او القتل او  
 القلع بالحق وبما دون المصون اقل فاعل الخلل والمؤاخذة انما تتوجه على  
 الفاعل لا على التسبب لا للعمد او كونه قد سادق على الواقعة فانه يضمن لتركه  
 حفظ ما لا يضمن حيثه فكان التسبب في حكم اعمه بالتدعي فيسأل عن الفعل  
 انه كسوى العاقبة او فودعا فانه متى على طبع الانسان السائل والقائد فيضاف  
 عليها اليها بالتسبب كما مر فخصه سروراً (شرح الجامع)

(المادة ٩٤)

جناية المجباه جوار

يضمن ما اكلت الدابة من مال لو نفس هبله حيث لم يتسبب فعلها عن  
 فعل انسان او تعذيبه ان اكلت بشها مأكلا وكذلك سائر الحيوانات  
 (جناية الصبي جوار) يضمن تعليم وتلقين الدابة في جناية الميولان والاعلام

حذر لا يلزم الشبان باحلامها قالوا ان الرأكب ضمن لما اوطلت الدابة وما اصابته  
 يدها أو رجلها أو رأسها أو كدمته أي عشت ياقن العلم أو غربت يدها  
 أو شبعات أو صدمت ولا يضمن ما تلقت برجلها أو ذنبها والاصل فيه ان  
 المرور في طريق المسلمين مباح مقيد بشرط السلامة لانه يتصرف في حقه من  
 وجهه وفي حق غيره من وجه لكونه مشترك بين جميع الناس فلهذا بالامانة  
 مقيداً بما ذكرنا لا يبدل النظم من ايمانين واما التقيد بشرط السلامة فيما يمكن  
 الاحتراز عنه الامكان منه من التصرف والتمسك بالحصول والذنب لا يمكن  
 الاحتراز عنه مع السير على الدابة فلا يتقيد بالسلامة من نفسه (شرح جامع)

(المادة ٩٥)

الامر بالتصرف في ملك الغير باطل

(الامر بالتصرف في ملك الغير باطل) لان التصرف في مال الغير يغير اذنه  
 ولا ولاية له لا يجوز ولذا جاز للانسان ان يستقرض بنفسه واما التوكيل  
 بالاستقرار في غايله الا في مسائل ما يجوز قوله والوجه ان امره من مال المريض  
 ما يحتاج اليه بغير اذنه ومنها اذا اتفق المودع على ايوى المودع بغير اذنه وكان  
 في ممكن لا يمكن فيه اعلام المفاضي لم يضمن استعانة ومنها اذا مات بعض الرقعة  
 في السفر فباعوا متاعه وجهزوه عنه ووردوا البقية الى الورثة لم يضمنوا استعانة  
 كذلك نقل عن الزباني (منازع الدقيق)

(المادة ٩٦)

لا يجوز لاحد ان يتصرف في ملك الغير بلا اذنه

لا يجوز لاحد ان يتصرف في ملك الغير بلا اذنه (شرح جامع)

(المادة ٩٧)

لا يجوز لاحد ان يخلق مال احد بلا سبب شرعي

السبب الشرعي ما جعله الشرع سبباً لخلقك وجواز التصرف كالارث

والوسية والنية والبيع  
(والبيع لا يحد أن يأخذ مال أحد بغير شرعي) سواء كان الاختصاص ظاهرا  
أو لاهيا أو سرقا أو غنوا. لا يتم صريح ولصاحب الحق استرداد عين  
الأمور من كان بائيا أو قسيما بل أن يلقه فلا يسقط الحق إلا بما ذكر أو  
بما هو (شرح جامع)

(المادة ٩٨)

تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الذات

بمثلا لو ربح المال أرضه لا يني تم استردادها منه ثم باعتها كان للتفليس  
حق أخذها بالصفة ولو لا تبدل الحق بالبيع لم يكن له ذلك فكانت تبدلات غيرها  
(تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الذات) لقوله عليه السلام لرببة رضى الله  
عنها هي لك صدقوا هذه تبدل سبب الملك أي التصديق بالنسبة إلى رببة  
مع قبول المصلحة والاعداء قائم مقام تبدل التصديق به والمهدي فالثاني غير الأول  
باعتبار السبب وإن كان عين الأول ذات (شرح جامع)

(المادة ٩٩)

من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه

بأن لو قبل السل وأمره فلا يحرم من ثمنه كمن قبض ثمرة بستانه قبل  
سلامتها يحرم من الاطعام إذا في أوان قطارها وإنه ذلك كثيرة لأخص  
(من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه) ومن فروعه حرمان القتال  
مؤنة من الأثر (ومن فروعه) لو أطلقه بلا رضاها فاستبدأ حرمانها من  
الأثر في حرمه مؤنة فإثره (ويخرج من هذه القاعدة تجارة مسائل يثبت  
في الأثر في القادة الحاسنة عشر (من أشياء)

(المادة ١٠٠)

من سعى في نقض ما تم من جنة فسيب مردود عليه

بأن لو باع الإنسان مالا على أنه لم يمد له ثم ادعى أن ذلك المال ليس له لا نسلم  
دعواه حيث أراد نقض البيع الذي أنه  
سئل في إسرائيلين باعوا دلوها من رجل يما يما شرعا فمن مملوك وكسبه  
بذلك ملك متضمن الكسبية باعنا ما هو جار في ملكها ومطابق تصرفها الشرعي  
والآن تدعيان أن الدار المزبورة لأن من سعى في نقض ما تم من جنة فسيب مردود عليه  
لا نسلم دعواه المزبورة لأن من سعى في نقض ما تم من جنة فسيب مردود عليه  
والله اعلم (تفصيل الحامدي)

وفي الحادي عشر في بيع الزبارة (من سعى في نقض ما تم من جنة لا يجل)  
الافى موضعين الخ وفي الثاني الحادي من آخر الشهادة التفصيل بين الدعوى  
سواء صدر من الوكيل أو الوصي إلى آخره (وفي الاقوي) عن المسؤولين من  
وقعت الدائنة التفصيل بين الدعوى لغيره كما يشهد لنفسه مع الفقيه أبو جعفر من  
أقر بدين لغيره فحكم لا يملك أن يدعي لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوكالة أو  
وصاية (تفصيل الحامدي من كتاب الدعوى)

## الكتاب الاول

كتاب في البيع ويقسم الى مقدمة وسبعة ابواب

(المقدمة)

في بيان الاسطوانات الفقهية

في المعلقة بالبيع

(المادة ١٠١)

الاجاب اول كلام يصدر من احد العاقدن لا يجل فشاء التصرف



ويوجب وثبت التصرف

(المادة ١٠٢)

القول نأى كلام يحدد من أحد المعاقدين لأجل إنشاء التصرف  
ويؤتم القيد

(المادة ١٠٣)

أمد التزام الماعدين ونحوها أمراً وهو عبادة عن ارتباط الإيجاب  
بالقول

(المادة ١٠٤)

الانقضاء تعلق كل من الإيجاب والقول بالآخر على وجه  
مشروع يظهر أنه في منتهى

والمراد بملفقه البيع والمق والآخر هو تلك المشتري المبيع وتلك التي

(المادة ١٠٥)

البيع مبادلة مال بمال ويكون منعقداً وغير منعقد

(المادة ١٠٦)

البيع للمنفذ هو البيع الذي يعتمد على الوجه المذكور وينقسم إلى  
صحيح وقاسد وثالث وموقوف

(المادة ١٠٧)

البيع التبرع للمنفذ هو البيع الباطل

(المادة ١٠٨)

البيع الصحيح هو البيع المجاز وهو البيع المشروع ذاتاً ووسماً

(المادة ١٠٩)

البيع القاسد هو المشروع أصلاً لا وصفاً يعني أنه يكون صحيحاً  
باعتبار ذاته فاسداً باعتبار بعض أوصافه المادحة (راجع الباب السابع)

(المادة ١١٠)

البيع الباطل ما لا يصبح أصلاً يعني أنه لا يكون مشروعاً أصلاً

(المادة ١١١)

البيع الموقوف بيع يتعلق به حق آخر كبيع الفضولي

(المادة ١١٢)

الفضولي هو من يصرف بحق آخر بدون إذن شرعي

(المادة ١١٣)

البيع النافذ بيع لا يتعلق به حق آخر وهو ينقسم إلى لازم وغير لازم

(المادة ١١٤)

البيع اللازم هو البيع النافذ المار عن الحيات

(المادة ١١٥)

البيع غير اللازم هو البيع النافذ الذي فيه أحد الحيات

(المادة ١١٦)

الحيات كون أحد المعاقدين غيراً على ما سيبي في بابها

(المادة ١١٧)

البيع البات هو البيع القاطي

(المادة ١١٨)

بيع الوفاء هو البيع بشرط أن المشتري متى رد الثمن يرد البائع البسي

البيع وهو في حكم البيع الجائر بالنظر الى الشئ المسترى به وفي  
حكم البيع العائد بالنظر الى كون كل من الطرفين متشدداً على الفسخ  
وفي حكم الرهن بالنظر الى ان المشتري لا يقدر على بيعه الى غيره  
(المادة ١١٩)

بيع الاستغلال هو بيع المال وقاؤه على ان يستأجره غير البائع  
(المادة ١٢٠)

البيع باختيار البيع ينقسم الى الدرجة اعلى - القسم الاول بيع المال  
بالقسم وشان هذا القسم شهر البيع يسمى بالبيع المطلق . القسم  
الثاني هو الضرف . والقسم الثالث بيع القايضة . والقسم الرابع السلم  
(المادة ١٢١)

اعرف بيع القيد بالنقد

(المادة ١٢٢)

بيع القايضة بيع العين بالعين أي مبادلة مال بمال غير التقدين  
(المادة ١٢٣)

السلم بيع مؤجل بمؤجل

أي ان يكون البيع مؤجلاً وأخرى مؤجلاً محلاً

(المادة ١٢٤)

الاستصناع عقد مقاوله مع اهل الصنعة على ان يعمل شيئاً فالعامل  
سابع والمشتري مستصنع والشئ مصنوع

(المادة ١٢٥)

المالك ما ملكه الانسان سواء كان اعياناً أو منافع

(المادة ١٢٦)

المال هو ما يجلب اليه طبع الانسان ويمكن اذخاره الى وقت الحاجة  
منقولاً كان أو غير منقول .

ويقال علي فلس وما قيمته فلس

(المادة ١٢٧)

المال المقوم يستعمل في معنيين الاول بمعنى ما يباح الانتفاع به والثاني  
بمعنى المال المحرز فالسك في البحر غير مقوم واذا اصليد صار مقوماً  
بالاحراز

(المادة ١٢٨)

المشغول هو الشئ الذي يمكن نقله من محل الى اخر فيشمل الثغور  
والعروض والحيوانات والمكيلات والموزونات  
والنبات والشجر ان لم يكونا نباتاً للارض

(المادة ١٢٩)

غير المشغول ما لا يمكن نقله من محل الى اخر كالدار والاداري  
مما يسمى بالعقار

(المادة ١٣٠)

الثغور جمع ثغيد وهو عبادة عن الذهب والفضة

وما قام مقامهما كالنقوس الناقصة

(المادة ١٣١)

العروض جمع عرض بالتحريك والتسكين وهي ما عدا العقود  
والسلسلة متابع الشبادة كالبيوعات والكيلات واللزومات والاماش

(المادة ١٣٢)

العدديات ما تعين مقاديرها بالكيل أو الوزن أو العدد أو الذراع وهي  
شاملة للكيلات واللزومات والمسدييات والمزدوعات  
وقيل من التلخيص

(المادة ١٣٣)

الكلي والمكلي هو ما يكل

(المادة ١٣٤)

الوزني والوزوني هو ما يوزن

(المادة ١٣٥)

المددوي والمددوي هو ما يمدد

(المادة ١٣٦)

الذروي والمددوي هو ما يقاس بالذراع

(المادة ١٣٧)

الحدود هو المسار الذي يمكن تعيين حدوده واطرافه

(المادة ١٣٨)

الشاع ما يتولى على حصص شائعة

(المادة ١٣٩)

الحصة الشائعة هي السهم الساري لكل جزء من اجزاء المال المشترك

(المادة ١٤٠)

الجنس مالا يكون بين افرادة تفاوت فاحش بالنسبة الى الغرض منه

(المادة ١٤١)

الجزائف والمجازفة بيع مجموع بلا تقدير

(المادة ١٤٢)

حق المرور هو حق الشيء في ملك الغير

(المادة ١٤٣)

حق الشرب هو نصيب معين معلوم من النهر ونحوه

(المادة ١٤٤)

حق السبيل حق جريان الماء والسيل والوكاف من دار الى الخارج

الوكاف رشح ماء الممار من سفوف أو نحوه

(المادة ١٤٥)

المثلي ما يوجد مثله في السوق بدون تفاوت يتدبه كاتممع والزيت

(المادة ١٤٦)

القيعي مالا يوجد له مثلي في السوق أو يوجد لكن مع التفاوت

المسند به في القيمة كالديوب والبهائم

(المادة ١٤٧)

المدديات المتفاوتة المددوات هي التي لا يكون بين افرادها وآسادها

تفاوت في القيمة فيجمعها من التلخيص كالبيوعات والجزائف

(المادة ١٤٨)

المدديات المتفاوتة هي التي يكون بين افرادها وآسادها تفاوت في

القيمة فجميعها قيمت

(المادة ١٤٩)

البيع بين ماعته وحقيقته عبادة عن مبادلة مال بمال ويطلق على  
الاجاب والقول ايضاً لئلا يتبادر على المبادلة

(المادة ١٥٠)

على البيع هو البيع

(المادة ١٥١)

البيع ما يباع وهو العين التي يمين في البيع وهو المقصود الاصل من  
البيع لان الانتقال عما يكون بالاعيان والايمان وسيلة للمبادلة

(المادة ١٥٢)

اثنى ما يكون بدلاً للبيع ويتعلق بالذمة

(المادة ١٥٣)

اثنى الشيء هو اثنى الذي يسببه ويمنه الماقتدان وقت البيع  
الشراعى سواء كان مطابقاً للقيمة الحقيقية أو ناقصاً عنها أو زائداً  
عليها

(المادة ١٥٤)

القيمة هي اثنى الحقيقة للشيء عند اربابه

(المادة ١٥٥)

اثنى الشيء الذي يباع باثنى

(المادة ١٥٦)

التأجيل تعليق الدين وتأخيره الى وقت معين

(المادة ١٥٧)

التقسيم تأجيل اداء الدين مفرداً الى اوقات متعددة معينة

(المادة ١٥٨)

الدين ما ثبت في الذمة كمقدار من الدراهم في ذمة رجل ومقدار  
منها ليس بمحاضر والمقدار المعين من الدراهم او من صبرة الحنطة المحاضر  
قبل الافراز فكلاهما من قبيل الدين

(المادة ١٥٩)

العين الشيء المعين الشخص كبيت وحصان وكرسى وصبرة حنطة  
وصبرة دراهم محاضرتين فكلاهما من الاعيان

(المادة ١٦٠)

البائع هو من يبيع

(المادة ١٦١)

المشتري هو من يشتري

(المادة ١٦٢)

التبايعان هما البائع والمشتري وتسميان عاقدين ايضاً

(المادة ١٦٣)

الاقالة رفع عقد البيع وانزائه



(المادة ١٦٤)

التقرير توصف البيع المشتري بغير صفة الحقيقة توفيقاً له

(المادة ١٦٥)

التبين القامش عين على فقد تصف البشر في العروض والعشر في الجولات والجنس في القفار أو زيادة

(المادة ١٦٦)

القديم هو الذي لا يوجد من يرفقه

الأكبر هو وشده المحدث وهو من يوجد في أهل العصر من يرى حدوثه

## الباب الأول

في بيان المسائل المتعلقة بمقتد البيع وفيه خمسة فصول

## الفصل الأول

فيما يتعلق بركب البيع

(المادة ١٦٧)

البيع بمقتد بإيجاب وقبول

(المادة ١٦٨)

الإيجاب والقبول في البيع عبارة عن كل تعطين مستطيعين لانتفاء البيع في عرف البلد أو القوم

(الإيجاب) والقبول معهما هما من كل تعطين يأتى عن معنى التعليل ماضيين  
مكتسبين بشرط أن (در عتبار)لأنه انشاء والشرع قد اعتبر الإخبار انشاء في جميع العقود لا مادل على معانها أي معنى الإيجاب والقبول كقول التابع أعطيت أو بذلك أو رضيت أو جئت لك هذا بكلمة في معنى بيع والمشتري اخذت أو قبضت أو قبضت أو أجزت أو أخذت وقد يلزم القبض كما لو قال بئسك هذا بغيرهم فيقبضه المشتري ولم يقل شيئاً بمقتد البيع (جميع الأنهر)  
(المادة ١٦٩)

الإيجاب والقبول يكونان بصيغة الماضي كعبت واشترت وأنى لفظ من هذين ذكر أولاً فهو إيجاب والثاني قبول فلو قال البائع بعت ثم قال المشتري اشتريت أو قال المشتري أولاً اشتريت ثم قال البائع بعت انعقد البيع ويكونان لفظاً في الأولى إيجاباً واشترت قبولاً وفي الثانية بالعكس وبمقتد البيع أيضاً بكل لفظ ينفي عن انشاء التعليل والتسليم كقول البائع أعطيت أو ملكت وقول المشتري اخذت أو تملكك أو رضيت وامثال ذلك

(وبمقتد) بإيجاب وقبول بلفظي الماضي كعبت واشترت (ماضى الأخر)  
لأنه انشاء والشرع قد اعتبر الإخبار انشاء في جميع العقود بمقتد به ولأن الماضي الإيجاب وقبض والمشتري عدد أو أمر وتوكيل ولما انعقد بالماضي (جميع الأنهر) فالإيجاب هو ما يذكر أولاً من كلام أسد العاقدين والقبول ما يذكر ثانياً من الأخر سواء كان بعت أو اشتريت (در عتبار) قال الرباعي وبمقتد بكل لفظ ينفي عن التعطين كعبت واشترت ورضيت أو أعطيت (در عتبار) (ج - ١) وبمع الإيجاب بلفظ الفعل وبمقتد بلفظ الرد وبغير عن التعليل الثانية قلت وبغيراً ولو قال ارد عليك هذه الفرس بعتين وبناراً وقول الآخر ثبت البيع بلفظ التماسرة بقول قاصر ذلك بكذا ومراءه بئسك حتى من هذه

العدة بكذا قاله قال الامام في القسط الخليل صرنا (ورعنا ما يخصنا)  
(المادة ١٧٠)

ينفذ البيع بصحة المضارع أيضا اذا اراد بها الحال كما في عرف  
بعض البلاد كبيع وشترى ولما اراد بها الاستقبال لا ينفذ  
وفي التوبة ينفذ مضارعين لم قال لا ينفذ وبين التوفيق بين الغويين بأنه  
ان اراد بالمضارع الحال ينفذ وان اراد به الاستقبال والوعود لا لان المضارع  
يعمل الحال والآتي في التبعة ينفذ في المضارعين ينفذ بدون التبعة ولما  
بصحة الاستقبال لا لا بالية (جمع الامر)  
(المادة ١٧١)

صحة الاستقبال التي هي بمعنى الوقت المجرد مثل سأبيع وسأشترى  
لا ينفذ بها البيع  
ولما يخص الامر استقبال فكلام لا ينجح أصلا (در مختار) ولما اذا قرن  
بالذين أو سوف فلا ينفذ قاله لا يعمل غير (جمع الامر فلا عن العدة)  
(المادة ١٧٢)

لا ينفذ البيع بصحة الامر أيضا كبيع وشترى الا اذا دلت بطريق  
الافتضاء على الحال فينفذ ينفذ بها البيع فهو قال الشترى بمعنى هذا الشيء  
بكذا من الدرهم وقال البائع بذلك لا ينفذ البيع اما لو قال الراعي الشترى  
خسدت لك بكذا من الدرهم وقال الشترى الخسدة أو قال الشترى أولا  
لخسدت هذا الشيء بكذا غريشا وقال البائع خسده أو قال الله يبارك  
فان واداهه ينفذ البيع فان قوله خسده والله يبارك معناهما ما اذا تمت  
خسدت

يقال لشترى فلاه دالة اقتضاء حيث لا بد من تقدير لفظ آخر لقسم المسمى  
بان قال الشترى بمعنى هذا التسويب بكذا فيقول بعث أو يقول البائع اشترى  
اعترضه متى بكذا فيقول اشترى لا يصح أصلا أي سواء نوى بذلك الحال  
أولا لم يكون الامر متحصلا للاستقبال ثم كذا في المضارع المقترون بالبين  
وسوف (رد المحتار على در المختار)

ولما اقتضت الاستقبال فكلام لا يصح الا الامر اذا دل على الحال كخسده  
بكذا قال اخسدت أو وضعت صبح بطريق الافتضاء فيحفظ (در مختار)  
قال في البيع انه وان كان مستقبلا لكن ما هو من ماله أي الامر بالأخذ  
يستعمل سابقية البيع فكان كالمضارع الا ان استعماله الماضي سبق البيع بحسب  
الوضع واستدعاء لفظ خسده بطريق الاقتضاء (رد المحتار على در المختار)  
ولما ما تحصى الاستقبال كالمقترون بالبين وسوف أو الامر فلا ينفذ به الا  
اذا دل على معنى التذكور كخسده بكذا قال اخسدت قاله كالمضارع وكذا في  
المر الثاني

ثم اذا كان بلفظ الامر فلا بد من ثلاثة اقسام كما اذا قال البائع اشترى متى  
فقال اشترى فلا ينفذ ما لم يقل بعث أو يقول الشترى مع متى فيقول بعث  
فلا بد من ان يقول ثانيا اشترى كذا في السراج الواحد (هذه من الباب  
الثاني من كتاب البيع)

### (المادة ١٧٣)

كما يكون الاجاب والقول بالاشارة يكون بالكتابة أيضا  
ان يكتب أكثر من اثنين الثلاثي بكذا ويكتب في مجلس ثلاثة الكتاب  
أو ينفذ قبل ينفذ البيع  
(قال في القواعد) والكتاب كالكتاب وكذا الامارات حتى تعتبر على  
بلوغ الكتاب واداء الرسالة انتهى (أشبه في أحكام الكتاب) بمعنى اذا كتب  
اما بعد فقد بذلك داري فلا كذا أو قال لرسولك بعث هذا من فلان الكاتب

يكفي لأذهب وأخبره فوصل الكتاب إلى المكتوب إليه وأخبر الرسول المرسل إليه فقال في مجلس بلوغ ككتاب الرسالة اشترته يا أو قلت ثم البيع بينهما لأن الكتاب من كتاب كخطاب من المفسر والرسول معبر ومفسر فكلما كان كلام المرسل فإن الرسول عليه السلام كان يبيع آية كخطاب وآية بالكتاب (دور خرد في البيع)

(المادة ١٧٤)

ينفذ البيع بالإشارة للعروفة للأخرس

الأشارة من الأخرس مثيرة وقصة مقام العبارة في كل شيء من بيع وأجارة وبيع وقيل وومن وكناج وطلاق وإيراء وانقار وقد ساس إلا في المدود ولو حد قذف وهذا ما خالف فيه القصاص من المدود وفي رواية أن القصاص كالمدود هنا لا يثبت بالإشارة (ونراه في المداية أشياء في أحكام الأثرية)

(المادة ١٧٥)

حيث أن النقص الأصلي من الإيجاب والتبطل هو تراضى الطرفين يعتقد البيع بالمباينة الصلابة الفلانة على التراضي ويسمى هذا بيع التراضي مثال ذلك أن يعطى المشتري الفلانة مقداراً من الدراهم فمعه الخبائير بها مقداراً من الفلانة بدون ثقل بأيجاب وقبول أو أن يعطى المشتري الفلانة فالبائع وأخذ السلفة وسكت البائع وكذا لو جاء رجل إلى بائع الخبطة ودفع له خمسة دنانير وقال بكم نبيع الله من هذه الخبطة فقال يديشار فسكت المشتري ثم طلب منه الخبطة فقال له البائع أعطيك إياها عدداً ينفذ البيع أيضاً وإن لم يعرضها الإيجاب والتبطل وفي هذه السورة

لو ترقى سعر مد الخبطة في الله إلى دينار ونصف يجبر البائع على إعطاء الخبطة بسعر الله ديناراً وكذا بالعكس لو رخصت الخبطة وتدنست فإن المشتري يجبر على قبولها بالثمن الأول وكذا لو قال المشتري أعطصاف أقطع لي خمسة غروش لحما من هذا الجانب من هذه الشاة فطعن القصاب الناعم ووزنه واعطاه إياه انعقد البيع وليس المشتري الامتناع من قوله وأخذه

(وأما الفعل في التراضي) وهو التناول فموس (في خمسين ونفيس) خلافاً للكرخي (ولو التراضي من أحد الجانبين على الأصح) فتح وبه يفتى فيش (إذا لم يصرح معه) أي مع التراضي (بعدم الرضاء) فلو دفع الدراهم وأخذ الباطن ببيع والإيجاب يقول لا فعلياً بها ثم ينفذ (وقيل لا) في التراضي (من الإعطاء) من الجانبين وعليه الأكثر (قال الطرسوسي وأخبره البرزقي وأخبر به الطلواني) وأكتفى الكرماني بقبول المبيع مع بيان الفلانة فمعه ثلاثة أوقال وقد علمت الملقى به وحرداً في نزع الملقى عدة الأقال والأجارة والصرف بالتراضي فليحفظ (دور الختار)

(قوله ولو التراضي من أحد الجانبين) أي صورته أن يتفقا على الفلانة ثم بأخذ المشتري الشاة ويذهب براءه صاحبه من غير دفع الفلانة أو يدفع المشتري الفلانة فيذهب من غير تسليم المبيع فإن البيع لازم على الصحيح حتى لو امتنع أحدهما بعده أخبره القاضي وعبداً فيما تفسره معلوم أما الخبر والاعم فلا يحتاج فيه إلى بيان الفلانة ذكره في البحر والشرار في عبادة دفع الفلانة فمعه أن البيع موجود معلوم لكن المشتري دفع ثمنه ولم يفض (ط) وفي الثانية دفع إلى بائع الخبطة خمسة دنانير لأخذ منه خبطة وقال له بكم تباعها فقال والله بدينار فسكت المشتري ثم طلب منه الخبطة لأخذها فقال البائع عدداً دفع

البت ولم يجر بيعاً صحيحاً وذهب المشتري فجاء نادياً يأخذ المذقة وقد تغير السعر  
على البائع أن يدها بالسعر الأول . قال رضى الله عنه وفي هذه الواقعة أربعة  
مسائل أحدها الاعتناء بالتأجيل الثاني الاعتناء في المجلس والتأجيل وهو  
الصحيح . الثالث الاعتناء به وتكون جانب واحد . الرابع كما ينبغي باعتناء  
البائع بعقد باعتناء أخفى . قلت وفيها مسألة خامسة (١) ينبغي ولو تأخرت  
معرفة الثمن لتكون دفع الثمن قبل معرفة سعر (رد المحتار على در المختار)  
(خ . ١٠) وينبغي أيضاً التأجيل لأن جواره بإختيار الإرضى وقد وجد وحقيقته  
وضع الثمن وأخذ الثمن عن تراش منها في المجلس في التفتيش والمجلس هو  
الصحيح ولو قال جده بكذا فليس أخسفت أو رضيت صح (ملتن مع جمع  
الأمر مائتاً)

### (المادة ١٧٦)

إذا تكررت عند البيع بتعديل الثمن أو تزييده أو تنقيصه يتغير  
العقد السابق فهو تابع لجبلان مالاً مملوكاً بمائة غرش ثم بعد  
استناد البيع ثانياً ذلك بلال بدينار أو ثمانية وعشرة أو تسعين غرشاً  
يتغير العقد الثالث

ولو قال بعت منك هذا الفرس بألف درهم ثم قال بعت منك بمائة  
دينار فليس للمشتري قبل أن يبيع بألف الفل ولو قال بعت منك هذا الفرس  
بألف درهم على المشتري ثم قال بعت منك مائة دينار في ذلك المجلس أو غيره  
وقال للمشتري اشترى منك البيع انتهى ومبلغ الأول (كذا في كتابي فاشبهتان)  
وكذا لو يانه مجلس آخر الأول قال أو أكثر نحو أن يوه منه عشرة ثم ياعه  
شعراً أو ياعه غير قال بانه بعثه لا يملك المشتري والأول يبقى على حاله لخلو  
الكتاب عن الفاسدة (كذا في الفهرست) حذبة في الباب الثاني من كتاب البيع

## الفصل الثاني

في بيان لزوم موافقة القول بالإيجاب  
(المادة ١٧٧)

إذا أوجب أحد العاقدتين بيع شيء يلزم لصحة العقد قبول  
العاقد الآخر على الوجه المطابق للإيجاب وليس له تبعض الثمن أو  
التمن وتفرقهما فلو قال البائع للمشتري بعتك هذا الثوب بمائة غرش  
مثلاً فإذا قبل المشتري البيع على الوجه انشروح أخذ الثوب جميعه  
بمائة غرش وليس له أن يقبل جميعه أو نصفه بخمسين غرشاً وكذا  
لو قال له بعتك هذين القمسين بثلاثة آلاف غرش وقبل المشتري يأخذ  
القمسين بثلاثة آلاف وليس له أن يأخذ أحدهما بألف وخمسمائة

### (المادة ١٧٨)

تكتفي موافقة القول بالإيجاب ضمناً ولو قال البائع للمشتري بعتك  
هذه المال بألف غرش وقال للمشتري اشترى بعتك بألف وخمسمائة غرش  
انقضى البيع على الآلة لأنه لو قبل البائع هذه الزيادة في المجلس يلزم  
المشتري حينئذ أن يعطيه الخمسمائة غرش التي زادها أيهاً وكذا لو قال  
المشتري للبائع اشترى بعتك هذا المال بألف غرش فقال البائع بعتك



بشاهية قرش بمقد البيع ولزم تنزيل المائتين من الالف  
تقل عشرين الصوريين ما سياتي. ومن شروط العقد هو موافقة القبول  
للبيع بان يقبل المشتري ما اوجبه البائع بما اوجبه فان طالب بان يقل غدير  
ما اوجبه أو بعض ما اوجبه أو بغير ما اوجبه أو ببعض ما اوجبه لم يتعد الايجاب  
اذا كان الايجاب من المشتري قبل البيع وانقص من الثمن أو كان من البائع قبل  
المشتري بزيادة العقد فان قل البائع الزيادة في المجلس جازت (كذا في البحر  
الرائق) (مقدمة في البيع)

(المادة ١٧٩)

اذا وجب احد الشبايين في اشياء متعددة بمقتضى واحدة سواء  
عين فكل منها تمنا على حدة ام لا فلا خلاف ان يقبل ويأخذ جميع المبيع  
بكل الثمن وليس له ان يقبل ويأخذ ما شاء منها بالثمن الذي عين له  
بشرط الصفقة مثلاً لو قال البائع بعت هذين القربين بثلاثة الالف قرش  
هكذا بالث وهذا بالثمن أو قال كل واحد منهما بالث وخمسة مائة قرش  
فالمشتري ان يأخذ القربين بثلاثة الالف قرش وليس له اخذ احدهما  
بالثمن الذي عين له وكذا لو قال البائع بعت هذه الاوتوب الثلاثة بكل  
واحد بمائة قرش وقال المشتري قبلت اخذها بمائة قرش أو اثنين  
منها يتأتى قرش لا بمقد البيع

(واذا اوجب واحد قبل الآخر) بئنا كان أو مشترياً (في الجاس) لان  
غيره لا يكون مقيد به وكل المبيع بكل الثمن أو ترك (كلا يلزم تطابق الصفقة  
(الا كما) احد الايجاب والقبول أو دمن الآخر وكان الثمن متسماً على المبيع  
بالايجزاء ككسب وموزون والا فلا وان دمن الآخر لعدم جواز البيع بالخصصة

اثناءه كما حرره الوالي أبو (بين ابن كس) كقوليه بئنا كل واحد بمائة وان لم  
يشكر لفظ بعت عند أبي يوسف ومحمد وهو المختار (كما هو في الترح بئنا له  
عن البرهان) (در المختار في البيع)

(ح ١) قوله لا يلزم تطابق الصفقة اية واحدة ضرر بالبيع فان من عادة المشتري  
من الردي الى الجيد في البيع الزويف الردي قبل صحيح التطابق بطل الجيد  
عن ملكه ويبقى الردي فيفسد بذلك وكذلك المشتري بتراب في البيع فلذا  
فرق البائع الصفقة عليه بفسد الا ان يرش الأستر بذلك الجاس بد قوله  
في البعض ويكون المبيع بما يقدم عليه الثمن بالايجزاء كقرش واحد أو مكيلاً  
أو موزوناً فاما ما لا يقدم الا بالقيمة كثنوبين فلا يجوز وان قل الأستر الا اذا  
بين ثمن كل ما قبل الاخر وما ترك لان ذلك دليل على رضاه بالتفريق ولان  
الايجاب جازم في معنى الايجابات متعددة الخ (جميع الاثر)

قوله . الا اذا اعاد الايجاب الخ كأن قاله المشتري صفت هذا المكمل هكذا  
وقبل الأستر فيكون بيعاً متأنفاً لوجود ركنه وبطل الاول (در المختار)  
قوله . ورضي الاخر الخ أي بدون اعادة الايجاب فيكون القبول اجاباً  
والرضاء قبولاً كاملاً (در المختار)

قوله . ككسب وموزون الخ وجه الصفقة اية اذا كان الثمن متسماً عليها بالتساوي  
الاجزاء يكون حصة كل نفس موزونة (در المختار على در المختار)  
قوله . والا لا أي وان لم يكن الثمن متسماً عليها كذلك بل كان متسماً بالوزن  
القيمة كما اذا كان المبيع قرشين أو ثوبين لا يصح القول في احدهما وان دمن  
الأستر بمائة ما يخص أحدهما من الثمن (در المختار)

(المادة ١٨٠)

لو ذكر أحد الشبايين اشياء متعددة وبين فكل واحد تمنا على حدة  
وجعل لكل على الاثر ايجاباً وقيل الاخر يرضى بالثمن المسعى له العقد

البيع فيما قبله فقط مثلا لو ذكر البائع شيئا متعده ومن لكل منها ثمنًا معينًا  
على حدة وكرر فقط لا يجاب لكل واحد منها على الافراد كأن يقول  
بعت هذا بثلث وبعت هذا بالدين فلنقتري حينئذ له ان يقبل ويأخذ  
أيهما شاء بالثمن الذي عين له

لو بين غير كل واحد فلا يجوز اما ان يكرر فقط البيع فلا اتفاق على انه  
مسلطان فإذا قيل في احداهما يصح كقولك بعتك هذين الفريسين بثلثك هذا  
بثلث وبعتك هذا بثلث ولما ان لا يكرره وفصل الحق فظاهر الرواية المتعددة  
وبه قال بعضهم ومنه لا يكرره ولا يحلوا كلامه على ما اذا كثر فقط البيع وقيل ان  
التماركة تكراره فتعدد استحسان وهو قول الامام وعنده قياس وهو قولها  
بدرجته في الفسخ بقوله والوجه الاكثاه بغيره تقريري الحق لان الظاهر ان  
فقطه ليس الاكثاه بان يبيع منه أيها شاء والا فلا كان عرضه ان لا يبيعها  
منه الا جهة لم تكن لئلا يبيع من كل له ورد المختار على در المختار

### الفصل الثالث

في حق مجلس البيع

(المادة ١٨١)

جلس البيع هو الاجتماع الواقع لعقد البيع

(المادة ١٨٢)

التبايعان بإيجاب بعد الإيجاب إلى آخر المجلس مثلا لو أوجب أحد التبايعين  
البيع بأن قال في مجلس البيع بعت هذا المثلل أو اشتريت ولم يقل الآخر على

القول اشتريت أو بعت بل قال ذلك مترجيا قبل انتهاء المجلس بعتد  
البيع وإن طالت تلك المدة

وإذا لوجب أحد المتعاقدين البيع فلا يخرج أحدهما ان شاء قبل في المجلس وإن  
شأنه رده وهذا يسمى خيار القبول وهو غير موزون (كذا في الجواهر  
الشريعة) ويخبر القبول بعتد إلى آخر المجلس (كذا في الكافي) ويصدق  
إصحاح القبول حياة الموجب فلو مات قبله بطل الإيجاب (كذا في النهر الزاقي)  
(عنده في الباب الثاني من كتاب البيع) (ومنه) أي خيار القبول (إلى  
آخر المجلس) ولا يبعد التأخير إليه وإن طال لأن المجلس جامع للمعققات كما  
مر في كتاب الطهارة

(المادة ١٨٣)

لو صدر من أحد المتعاقدين بعد الإيجاب وقبل القبول قول أو  
فعل يدل على الاعراض بطل الإيجاب ولا عبرة بالقول الواقع بعد  
ذلك مثلا لو قال أحد التبايعين بعت أو اشتريت واشتغل الآخر قبل القبول  
بأمر آخر أو بكلام أجنبي لا تعلق له بمدة البيع بطل الإيجاب ولا  
عبرة بالقول الواقع بعده ولو قبل انقضاء المجلس

وأيهما قام من المجلس قبل القبول بطل الإيجاب وكذا لو لم يتم ولكنه  
تسائل في المجلس بشئ غير البيع بطل الإيجاب فإن كان قائما فعد ثم قل  
فإن يصح (كذا في السراج الوهاج) (عنده في الباب الثاني من البيع)  
(ح) لا يجوز ولما ان لا يكرره إلا ما اذا كثر في البيان فقط البيع بأن قال بعتك  
هكذا بثلث بجزء فقط ولما اذا لا يكرره بأن قال بعتك هذين بثلثين كل  
واحد بثلثين بجزء فبطل بعتك خلافاً للامام بناء على ان البيع بشكر وشكره  
انط بعت عده وبتمثيل الحق بعتك لا يجمع الأمر (رد المحتار)

لو دمج أحد المتبايعين من البيع بعد الإيجاب وقبل القبول بطل الإيجاب ولو قبل الآخر بعد ذلك في المجلس لا يمتد البيع مثلاً لو قال البائع بعت هذا المتاع بكذا وقيل إن يقول المشتري قبلت دمج البائع ثم قبل المشتري بعد ذلك لا يمتد البيع

يبطل الإيجاب إن دمج الموجب قبل القبول قال في البحر والمناهل إن الإيجاب يبطل فيما يدل على الأثر من الرجوع أو عداها عليه ويموت أحدهما وإذا قلنا إن خيار القبول لا يؤثر في تغيير المبيع فمقتضى بدو تخطئ عسير وإن كان بولادة وهلاك بخلاف ما إذا كان بعد قلغ عنه بأقفة سيادية أو بدو ومعيه مبيع حية (كما في الحية) وقد ساء بهطل برة الخن قبل قبوله فأصل ما يبطل الإيجاب سببه فيلحظ (رد المحتار على در المختار).

والموجب إذا كان يرجع قبل قبول الآخر ولابد من منع الآخر رجوع الموجب (كذا في التذكرة) لو قال البائع بعت منك هذا الفرس بكذا ثم قاله وجبت ولم يصح المشتري رجوع البائع وقال اشتريت بعتك البيع (كذا في المحنية) لو قال بعت وقال المشتري اشتريت وقارنه الآخر رجعت إن كان معاً لا يمتد البيع وإن غلبه البائع رجعت ثم (كذا في الوجيز فكري) (حذرة في الباب الثاني من البيع)

تكرار الإيجاب قبل القبول يبطل الأول ويثبت فيه الإيجاب الثاني قبله قال البائع اشترى منك هذا الشيء بمائة قرش ثم بعد هذا الإيجاب قبل أن يقول المشتري قبلت دمج فقال بعتك أياه بمائة وعشرين قرشاً وقبل المشتري بالإيجاب الأول وبعتك البيع على ماله وعشرين قرشاً

ولو قال بعت منك هذا الفرس بألف درهم ثم قال بعت منك بمائة دينار ففسل المشتري قبلت كان البيع بائناً الثاني ولو قال بعت منك هذا الفرس بألف درهم فقبل المشتري ثم قال بعت منك بمائة دينار في ذلك المجلس أو غيره وقال المشتري اشتريت بعتك البيع الثاني وبفسل البيع الأول (كذا في فتاوى قاضيان) (وكذا لو باعته مجلس الخن الأول بألف أو أكثر نحو إن يبعه مائة بعشرة ثم باعه بمائة أو بأحد عشر فإن باعه بعشرة لا يمتد الثاني والأول يبقى بحاله لحظ الثاني عن القاذة (كذا في الطهري) (حذرة في الباب الثاني من البيع)

### الفصل الرابع

في حق البيع بالشرط  
(المادة ١٨٦)

البيع بشرط يقتضيه العقد صحيح والشرط معتبر مثلاً لو باع بشرط أن يبيع المبيع إلى أن يقبض الثمن فوفد الشرط لا يضر في البيع بل هو بيان لمقتضى العقد

فصحيح البيع بشرط يقتضيه العقد كشرط المالك للمشتري بشرط حسن المبيع لاستبقاء الخن (در غنائه في البيع الفاسد) يجب أن يعلم بأن الشرط الذي يشترط في البيع لا يخلو إما أن كان شرطاً يقتضيه العقد ومعه أن يجب بالعقد من تغيير شرط فانه لا يوجب فساد العقد كشرط تسليم المبيع على البائع بشرط تسليم الخن على المشتري (حذرة في الباب العاشر من البيع)

البيع بشرط يرد العقد صحيح والشرط أيضاً معتبر مثلاً لو باع بشرط

ان يرهن المشتري عند البائع شيئاً معلوماً أو ان يكفل له بالثمن هذا  
الرجل مسح البيع ويكون الشرط معتبراً حتى انه اذا لم يبر المشتري  
بالشرط فالبائع فسخ العقد لان هذا الشرط مؤبد بالنسبة الذي هو  
مقتضى العقد

واما ان كان شرطاً لا يتبطل العقد على التفسير الذي قلنا الا انه يلزم  
ذلك العقد وانفسى به انه يؤكد موجب العقد وذلك كالمبيع بشرط ان يعطى  
للذوي كتيلاً بالثمن والكفيل معلوم بالإشارة أو النسبة حاضر في مجلس العقد  
يقول الكفالة أو كان غائباً عن مجلس العقد فمضى قبل ان يشرط وقبل الكفالة  
حاز البيع استعدداً ( وكذا البيع بشرط ان يعطى المشتري بالثمن وهذا الرهن  
معلوم بالإشارة أو النسبة حاز البيع استعدداً وان لم يكن الرهن من مقتضيات  
العقد لان الرهن يؤكد موجب العقد ) ( حذبة في المحل المزبور )  
ولو شرط فيه ردها معينا ثم امتنع من تسليم الرهن لم يبر عليه ولكن  
بأن يشتري اما ان تدفع الرهن أو قيمته أو الفئن أو يفسخ العقد ( وكذا  
في عيوط السرايين ولو انفس من حديد الوجوه فالبائع ان يفسخ البيع  
( حذاتي في المبيع ) ( حذبة في المحل المزبور )

( المادة ١٨٨ )

البيع بشرط متعارف يسمى الشرط المسمى في عرف البلدة صحيح  
والشرط معتبر مثلاً لو باع القروة على ان يخطب بها الطهارة أو القفل على  
ان يسير في الباب أو القوب على ان يرقعه يصبح البيع ويلزم البائع الوفاء  
بهذه الشروط

وان كان شرطاً شرطاً لا يلزم العقد الا في الشرع ورد يجوز كالمزار

والاجل أو لم يرد الشرع يجوز له ولكنه متعارف كما اذا اشترى غلاماً وشراكم  
على ان يخدمه البائع حاز البيع استحساناً ( وكذا في الخطب ) وان اشترى حرماً  
على ان يخرجه البائع له غلاماً أو غنسة بشرط ان يرسل له البائع من غنمه فالبائع  
حاز البيع ( وكذا في التنازل خاتبة ) ( وكذا لو اشترى غلاماً به غرقى على ان  
يخرجه البائع أو ثوباً من خلقتي وبه غرقى على ان يخله ويحمل عليه الرقعة ) ( وكذا  
في عيوط السرايين ) ولو اشترى كزياً بشرط اقطع والحائط لا يجوز لعدم العرف  
( كذا في الشهيرة ) ( حذبة في المحل المزبور )

( المادة ١٨٩ )

البيع بشرط ليس فيه نفع لاحد العاقدتين يصح والشرط لغو  
مثلاً بيع المليون على ان لا يبيعه للمشتري لأكثر أو على شرط ان يرسله  
في القرى صحيح والشرط لغو

وان كان فيه نفع لاجناب لم يكن من شأن النزاع  
وكذا يصح بشرط لا يقتضي العقد ولا يقع فيه لاحد من العاقدتين والبيع  
المستحق للفسخ بان يكون ادباً كشرط ان لا يبيع الدابة للبيعة بان قال يبت هذه  
الدابة مثلاً على ان لا يبيعها أو تبيعها في القرى لان هذا الشرط لا يؤدي الى النزاع  
ولا يقتضي الرجوع لعدم النفع الزائد فيصح العقد ويصح الشرط هو ظاهر من  
المذهب وعن أبي يوسف انه بقصد البيع ( يجمع الأنهر في البيع القاسم )

## الفصل الخامس

في افة البيع

( المادة ١٩٠ )

للعاقدتين ان يتفاهلا البيع برضاها بعد انعاقده



وشروط صحة الآلة (دعى المتقابلين في المجلس) (عندية في الباب الثالث عشر في ٢٥٣)

(المادة ١٩١)

الآلة كالبيع تكون بالإيجاب والقول مثلاً لو قال أحد الماعدين أقلت البيع أو فسخته وقال الآخر قلت أو قال أحدهما للآخر أهني البيع فقال الآخر قد قلت صحت الآلة ونسخت البيع

(تصح الآلة بقلبان أحدهما مستقبلي وهذا بيان ركنها وهو الإيجاب والقول الثاني عليها وشروط أن يكونا بغيرين ماضيين أو أحدهما بمستقبلي والآخر بماض كقولي قدسك هذه الشيئين كالشح خلافاً لحد فأن عدمه ينسقط أن يبرها عن الناس كالبيع وفي الحاشية ذكر قول محمد مع قول الإمام حيث قال ولا تصح الآلة بلفظ الأمر في قولها لكن في الموهبة وغيرها قد جعلوا قول الإمام مع أبي يوسف فهذا قول عليه المصنف في المتن (جميع الأمر في الآلة) وقال محمد كالبيع قال البرجدي وهو المختار وتصح أيضاً بلفظك وتاركك وتروعت (در مختار في الآلة)

(المادة ١٩٢)

الآلة بالنعاطي قائم مقام الإيجاب والقول صحيحة

(تصح الآلة بالنعاطي) ولو من أحد الجانبين كالبيع وهو الصحيح بالرواية وفي السراية لابد من التسليم والقبول من الجانبين (در المختار في الآلة) وتصح الآلة بالنعاطي ولو من أحد الجانبين هو الصحيح (عندية في الباب الثالث عشر في ٢٥٣)

(المادة ١٩٣)

يؤزم انعقاد المجلس في الآلة كالبيع يعني أنه يؤزم أن يوجد القبول في

جلس الإيجاب وإما إذا قال أحد الماعدين أقلت البيع وقبل أن يقبل الآخر انقض المجلس أو صدر من أحدهما فعل أو قول يدل على الانعراض ثم قبل الآخر لا يبر قبوله ولا يفيد شيئاً كذلك (وتنوبت الآلة على القبول في المجلس) كما يصح قولها في مجلسها نصاً بالقول يصح قبولها لعلالة النقل كما في أكثر الكتب (كالبيع) من لو قبل الآخر بعينه زوال المجلس أو بعد ما صدر عنه فيه ما يدل على الانعراض كما سبق في البيع لانتم الآلة (جميع الأمر في الآلة)

وتشقق على قبول الآخر في المجلس ولو كان القبول فصلاً كما لو قبله أو قبله فوراً قول المشتري الثالث لأن من شرائط انعقاد المجلس ورضاه المشتري أو الوارث أو الوصي له (در مختار في الآلة)

(المادة ١٩٤)

يؤزم أن يكون المبيع قائماً وموجوداً في يد المشتري وقت الآلة فلو كان للمبيع قد تلف لاتصح الآلة

وشروط صحة الآلة (دعى المتعاقدين والمجلس وتوافر يدل المصروف في اقتضائه وإن يكون البيع محل القبض لاسيما أسباب القبض كالأمر بغير المصروف والرواية والعيب عند أبي حنيفة فإن لم يكن بل ازداد زيادة تمتع القبض بهذه الأسباب لاتصح عند أبي حنيفة وقام المبيع وقت الآلة فإن كان حاله كما وقت الآلة لم تصح (عندية في الآلة)

(ج ١) ولا ينعقد أي الآلة علاه الفهم بل ينعقد هلاك المبيع لانها دلت البيع وهكذا حكى المصنف قبل القبض يصل البيع بخلاف المتن (جميع الأمر)

(المادة ١٩٥)

لو كان بعض البيع قد تلف صحت الآلة في الباقي مثلاً لو باع

أرضه التي ملكها مع الأربع ومدة أن حصص المشتري أربع تساوي البيع  
صحت الأمانة في حق الأرض بقدر حصتها من أثنى المسمى

وملازمه بعبارة بيع الأمانة بقدره اشتراكاً بجزءه بالكلية وإذا ملك أحد  
البيعتين في المضافة وكذا في البيع تحت الأمانة في الباقي منها وعلى المشتري  
قيمة المضافة أن كان قبلاً ومثله أن كان قبلاً ولو ملكها بثلث الأمانى الصرف (يجمع  
البيع) فلو كان بدليته لا يملك الأمانة لماس أن الموقوف عليه ماقى ذمة كل من  
التناقص (رد المخرار) فلو كان فضل البيع من يد المشتري ويخرج عن تسليمه أو  
ملك البيع بعدها على تقيض بثلث (بزاله) وإن اشترى أرضاً مشجرة  
أفادت ثم تساوي بعت وزممه جميع أثنى ولا شيء لبائعه من أرض  
الشجر أن غلبت بقطع الشجر وقت الأمانة وإن غير عالم خبر بين الأخذ ببيع  
فنه أو الترك (قيمة) وفيها شري أرضاً مزبونة ثم حصص ثم تقابل بعت في  
الأرض بمحسبها ولو تقابل بعد أدراكه في جز (رد المخرار ما يخصاً)

(ح ١٠) قوله المضافة وإليه القصد الشبهة وهي بيع عن يمين كائن  
تبايعاً فرساً بثلث الفرس في يد بايع البتل ثم اقال البيع في البتل وجب  
رد قيمة الفرس ولا تطلق بلاك أحدهما بعد وجودها لأن كل واحد  
منها بيع فكان البيع فحماً وتساوية في الشبهة (رد المخرار)

(المادة ١٩٦)

هناك أثنى أي فقه لا يكون مانعاً من صحة الأمانة

(وما دام أثنى وقت الأمانة فلا يفسد شرطاً) (معدية في الباب الثالث عشر من  
كتاب البيع)

## الباب الثاني

في بيان المسائل المتعلقة بالبيع وينقسم إلى أربعة فصول

### الفصل الأول

في حق شروط البيع وأزماته

(المادة ١٩٧)

يلزم أن يكون البيع موجوداً

(ومما في البيع وهو أن يكون موجوداً ألا ينقضي بيع المذموم وماله خطر  
الدم كبيع نتاج الساج والحق (كذلك في الدايح) (معدية في أول كتاب البيع)  
(المادة ١٩٨)

يلزم أن يكون البيع مقدور التسليم

(المادة ١٩٩)

يلزم أن يكون للبيع مالاً متقوماً

وأن يكون مالا متقوماً شرعاً متقوماً في القيد في المال أو في باقي المسائل  
(كذلك في فتح القدير معدية في الجمل الزبور)  
(المادة ٢٠٠)

يلزم أن يكون البيع معلوماً بشد للمشتري

ومما أن يكون للبيع معلوماً وأن يكون معلوماً بما يقع من الشك في بيع المجهول  
جهالة تخفى الباطن غير صحيح كبيع شاة من هذا القطيع وبيع عن يمينه  
ويحكم فلان (معدية في الجمل الزبور)  
(المادة ٢٠١)

يصير البيع معلوماً ببيان أحواله وصفاته التي تميزه عن غيره مثلاً

لو بأنه كذا مداً من المسقة المودانية أو بأصه أرضاً مع بيان حدودها

صار البيع معلوماً وصح البيع

ونشر المسقة معرفة قدر مبيع أو غير وصف حين كسري أو مشتق غير  
مشار إليه (رد المحتار) قوله معرفة قدر مبيع الخ كذكر حاملة واكر ان حصة  
المخرج ما لو كان قدر المبيع مجهولاً أي جهالة الحصة فإنه لا يصح وقيدنا  
بالحاشية لما قلناه لو بأنه جميع مائة الف الفرية أو هذه الدار والمشتري لا يعلم  
مالها لا يصح لتحت الجهالة لما لو بأنه جميع مائة الف الفرية أو المشتري لا يعلم  
أجله قاله يصح لأن الجهالة يسيرة (وفي التزانية) بأنه أرضاً وذكر  
حدودها لا زرعها طولاً وسرماً حجاز (رد المحتار على رد المحتار ما يخصاً)

(ج ١) قوله قدر مبيع لا وصف للمبيع لأن ثبوت ثبوت الرؤية يفتيه  
(مفهوم من رد المحتار)

قوله ويوصف حين لأنه إذا استكمل مجهول الوصف يتحقق المنازعة  
المشتري يريد دفع الآدمي والبايع يطلب الألف لا يحصل مقصود شرعية العقد  
(رد المحتار)

(المادة ٢٠٢)

إذا كان المبيع حاضراً في مجلس البيع تكفي الإشارة إلى عبته مثلاً لو  
قال البائع المشتري بذاك هذا المبرون وقال المشتري اشترته وهو يراه  
صح البيع

(ولا يشرط) فذلك في مشاركة لشيء الجهالة الإشارة ما لم يكن رويماً قول  
بجنسه أو رأس المال أو مكبلاً أو مؤزناً خلافاً لما كان سيجاً (رد المحتار  
مخصصاً في البيع)

(ج ١) قوله ولا يشرط ذلك أي توصيل المبيع (غيره)

قوله ما لم يكن رويماً قول بجنسه أي وبسبع مجازة مثل بذاك هذه الصورة  
من الخدمة بهذه الصورة فإنه لا يصح لاحتمال الربا واحتمال مانع حكيمة (رد المحتار)  
قوله لو مكبلاً أو مؤزناً فلا تكفي الإشارة إليه كما في مزروع وجوان خلافاً  
لما لا نه رعباً لا يقدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج إلى رد رأس المال وقد  
سئل يصفه ثم يجد باقيه مبيعاً فبرده ولا يستبدل به المسلم في مجلس الرد فيفسخ  
العقد في المردود ويرقى في غيره فيلزم جهالة المسلم فيه فوجب ريبه كما ينبغي في  
المسلم (رد المحتار)

(المادة ٢٠٣)

يكنى كون المبيع معلوماً عند المشتري فلا حاجة لوصفه وتعيينه بوجه آخر  
ويكنى علم المشتري عند محمد لأن جهالة المبيع نظيره لا يبايع فيشترط علمه  
وكذا شراء الدار يكتفى بالعلم عند الإمام بجهالة القدر خلافاً لابي يوسف (جمع  
الانهر في آخر بيع القاصد قبل فصل بين حكمها) جوبل البايع معرفة المبيع  
لا يمنع وجه المشتري يمنع (رد المحتار على رد المحتار في قوله ومعرفة قدر المبيع)

(المادة ٢٠٤)

المبيع يتعين بتعيينه في العقد مثلاً لو قال البائع بذاك هذه السلعة  
وأشار إلى سلعة موجودة في المجلس وقيل المشتري لزم على البايع تسليم  
تلك السلعة بينهما وليس له أن يعطى سلعة غيرها من جنسها

قال القدوري في كتابه ما يثبت في العقد فهو مبيع وما لا يثبت فهو غير  
الا أن يقع عليه لفظ البيع (كذا في الخدمة) (متممة في الفصل الثالث من  
الكتاب من كتاب البيع) (والاستبدال بالبيع قبل قبضه لا يجوز) (رد المحتار  
على رد المحتار في آخر الصرف)

## الفصل الثاني

في يجوز به وما لا يجوز

(المادة ٢٠٥)

بيع المدوم يامل فيطلب بيع ثمرة لم يبرز أصلاً  
ومعنا في البيع وهو ان يكون موجوداً لا يتقدم بيع المدوم (هذه في  
أول البيع) بيع الثمر قبل الظهور لأصح اتفاقاً (هذه في الفصل الثاني في بيع  
الثمار من الباب التاسع من كتاب البيع)  
(المادة ٢٠٦)

الثمرة التي برزت جميعاً يصح بيعها على شجرها سواء كانت  
صالحة للأكل أم لا

(ولو باع ثمرة بخرقة) لما قبل الظهور فلا يصح اتفاقاً ظهور صلاحها أو لا  
(صحيح في الأصح) (در المختار) فإن باعها بعد ما تبين منقطعاً بها يصح وإن باعها  
قبل أن تظهر منقطعاً بها فإن لم يصلح لتناول من آدم وعقاب الدابة فالصحيح أنه  
يصح ويحلى المشتري بطلبها في الحال عند ذلك باع مطلقاً أو بشرط القمع فإن  
باع بشرط الفرق أحد البيع وهذا إذا لم يتبين عندنا قبل تناهي عطفاً فباعها  
مطلقاً أو بشرط القمع صح وإن باع بشرط الفرق لم يصح قبلاً فاعيد إلى حذيفة  
وإن يوسعدهم يوماً الله وصح استحساناً للبعد بعد رده الله وفي الاستمرار فإن  
التأخر على قوله وفي التخصيص الصحيح (قوله) (كذا في التمهيد الثاني) (عندية  
في الحال المزبور)

(ح) قوله ظاهر صلاحها ظهور الصالح أن يصلاح لتناول من آدم أو عاقب  
وأما وسددها أن لا يصح ذلك حتى علم من حذيفة المشتري وهو صلاحها  
عندنا أن يأمن باعتقائه الفساد وعند المشتري هو ظهور المنع وهو الحلاوة  
التي يجر (مطاطوي)

ولو استأجر الأرض لترك الزرع لمسدت بإهالة المسدة ولم تلبث الزيادة  
(عائلي للفساد الآتئ بفساد الأجرة بخلاف الظاهر والحق أن يأخذ الشجر مسافات  
مدة معلومة على أنه جزء من المساحة وإن يشتري أصول الرطبة كالزيتون  
والشجر البقيع والخيبار لكون الحلات للمشتري وفي الزرع والشتات يشتري  
الموجود ببعض الثمن ويستأجر الأرض مدة معلومة يعلم فيها الأذن أن يبقى الثمر وفي  
الأشجار الموجودة ويحل له البايع فإن حلقاً برجع يقول على أن متى رجعت  
في الآتئ يكون مأذوناً في الترك شدة ما يخصاً (در المختار في كتاب البيع)  
(المادة ٢٠٧)

ما تلتحق أفرادها بين أن ما لا يبرز دفعة واحدة بل شيئاً بعد شيء  
كأقوا كدولاً زهاد والورق والخمرات إذا كان يبرز بعضها يصح بيع ما  
سيبرز مع ما يبرز تبعاً له بصفتها واحدة

ولو باع كل الثمر وقد ظهر البعض دون البعض فظاهر المذهب أنه لا يصح وكان  
شخص الأئمة الحلواني والقنطري يشان بالواز في الثمر والإختار والبيخ وغير  
ذلك وجعلان الموجود أصلاً في المدوم المدوم تبعاً استحساناً لتكميل الناس والأصح  
أنه لا يجوز (كذا في البسيط) (ولو اشتراها مسلماً وتركها لأن البايع طلبها  
القنطري) وإن تركها بلا أدلة وإراد فأنها تصدقها زائد وإن تركها بعد  
التأخر لم يتصدق بشيء وإن باع مطلقاً وتركها على التخييل وآتير التخييل مدة  
معلومة بنبات الأجرة وطلب له القنطري (كذا في الكافي) (عندية في الحال  
المزبور) (ولو برز بعضها دون بعض لا يصح في ظاهر المذهب وصححه الشرحي  
وافق الحلواني بالواز لوالحاج أكثر (زاي) وبطلها المشتري في الحال  
جبراً عليه (در المختار)

(ح) قوله لتكميل الناس) وقال شمس الألفة المستحسن أنه لتكميل الناس  
فإنهم لم يولدوا لبيع ثمار التكرم بهذه الصفة ولهم في ذلك عادة ما ظهر في بيع الناس



عن عادتهم خرج النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى المدينة فدخل في السلم فصرورة  
قوله وألقى به الحلو إلى الخ لأن النبي عليه السلام أتى دُخَس في السلم فصرورة  
مع أنه بيع المقوم فحينئذ لم يصرورة هذا أيضاً أمكن إمامه بطريق الدلالة  
ثم يكن مقادير التي مازوي عن النبي عليه السلام هي عن بيع ما ليس عند  
الإنسان ودُخَس في السلم فصاروا من الاستحسان لأن القياس عدم الجواز وطاهر  
كلام الفتح المثل إلى الجواز ولما أوردته الروايتين فلهذا قد اختلفوا ما يخصاً  
(المادة ٢٠٨)

إذا باع شيئاً وبين جنبه فقهه للبيع من غير ذلك الجلس بطل البيع  
فلو باع رجلاً على أنه لابس بطل البيع  
ولو باع على أنه مروي فبطلت خلافة فسد البيع (خلاصة)

(المادة ٢٠٩)

بيع ما هو غير مقدور التسليم بطل كبيع سفينة غرقت لا يمكن  
إتراجها من البحر أو حيوان فاق لا يمكن مسكه وتخليه  
(ج ١) وإن يكون مالا مقدوراً مقدور التسليم في الحال أو في كالي الحال (كذا  
في فتح القدير (عبدية في أول البوع)  
وقد بيع طير في الهواء لأزبع بعد إزالته من يده لما قيل سيده فبطل  
لعدم التسليم وإن كان طيراً ويرجع كطائر مع (در المختار)  
وقد بيع طير في الهواء لأنه قبل الاشتداد تغير ثلوكه ويكون الغشاق بمعنى  
العتلان وسد غير مقدور التسليم (در)

(المادة ٢١٠)

بيع مالا يد مالا بين الناس واشرأبه بطل مثلاً لو باع حقة أو  
أدباً حراً واشترى بها مالا فالباع واشرأبه بطل مثلاً لو باع حقة أو

(بطل بيع ما ليس بمال والبيع به) أي جمعه ثانياً بإدخال الياء عليه كالهم  
والحر والمينة يسكون الياء اليقة يتعبد الياء أي اليقة التي ماتت تحت أظفارها فإن  
اليقة التي لم تمت مثلها أظفارها مثل الوقوفة مال عند أهل الفقه كالحجر والحزير  
كما سيأتي (در غرر في باب البيع القاسد)  
(المادة ٢١١)

بيع غير المقوم بأصل

(وكذا بطل بيع مال غير مقوم كالحجر والحزير باليمن وهو الدرهم والدراهم  
حالا أو مؤجلاً لأن المقسود في البيع غير البيع لأنها هي الشئ بها لا عن الخلف  
لأنها جعلت وسيلة إليه ولهذا يجوز بثوله في الدفعة وإذا جعلت أجر مبيعة تكون  
مقصودة فيه أخيراً والشرع أمر بإعتاها ولهذا يبطل بيعها (جميع الأهر في البيع  
القاسد)

(ج ١) وبطل بيع مال غير مقوم أي غير صالح الانتفاع به إن كان عليه عيب  
قوله إن كان وصية المقوم على ما ذكر في التلويح شرطي عرق وهو بالآخر لا غير  
الحزير كالصبي والجنين ليس بمقوم وشرطي وهو بإقامة الانتفاع به وهو المراد  
هنا متبناً أي هو المراد المقوم المقتضى هنا (در مختار على در المختار)  
البيع الباطل علة ما كان أحد عوض المبيع أو كلاهما غير مال والبيع القاسد  
عبارة عما كان القصد موجوداً بإشترائه أن كلا من عوضيه مال وغير موجود  
بوصفه كما إذا كان البيع بشرط لا يقتضيه القصد (مقوم من شرح المجمع لأبن  
الساعاتي)

(المادة ٢١٢)

اشرأبه بغير المقوم قاسد

وبيع العرق بالحجر والجنين قاسد وكذا بطل بيع الحزير (محق الإعراف في البيع  
القاسد)

(المادة ٢١٣)

بيع المجهول فاسد ولو قال البائع المشتري بملك جميع الاشياء  
التي هي ملكي وقال المشتري اشتريتها وهو لا يعرف تلك الاشياء فالباع  
فاسد

(رجل) قال لزيد بعت منك جميع مالي في هذه الدار من الرقيق والتمياط  
والمشتري لا يعلم مالها كان فاسد لأن المبيع مجهول ولو جاز هذا جاز اذا باع  
ما في هذه القرية أو مالي هذه القرية ولو جاز ذلك جاز اذا باع مالي الدنيا  
ولو قال بعت ذلك جميع مالي في هذا البيت بكذا جاز وإن لم يعلم به المشتري  
لأن الجهة يسيرة في البيت ولها تقدم من الدار وغيرها كثيرة وإذا جاز في البيت  
يجوز في المستودق والواقف (قاضيخان في البيع الفاسد)

مثل عن شطبي اشترى من آخر جميع ما يملك من ثوب أو شاة أو غير  
ذلك قبل بيع ذلك أخاب أن علم المشتري جميع ما يملكه بائع صح البيع ولا يقدر  
جهل البائع عقاراً أو قارئ الدعاية قلته الكفوي عل قيد علي ابيدي

(المادة ٢١٤)

بيع حصة شائعة معلومة كالكسب والوصف والعشر من عقار مملوك  
قبل الاقرار صح

ومن باع نصيبه من دار يجوز البيع أن علم النصيب منها المتصدقين علم نصيبه  
شروط عند الامام لأن الجهة تقضي إلى المازعة لا يجوز خلافاً لأي يوسف  
فإن عند يجوز عقلاً سواء علم أو لا علمه رضاء الجهة فلا تقضي إلى المازعة  
ويكفي علم المشتري عند عدمه لأن جهة البيع بغيره لا البائع ليست شرط علمه وكذا  
شره الدار بلانها فاسد عند الامام لحالة المازع خلافاً لأي يوسف رحمه الله  
(صحيح الاخير في البيع الفاسد) رجل قال بعت منك نصيبي بكذا جاز اذا

علم المشتري نصيبه من الدار وإن لم يعلم به البائع لكن يشترط تصديق البائع  
فيما يقول وإن لم يعلم المشتري بنصيبه لا يجوز في قول أبي حنيفة وعندهما  
الله علم البائع بذلك أو لم يعلم (قاضيخان في البيع الفاسد)  
(المادة ٢١٥)

يصح بيع الحصة المعلومة الشائعة بدون إذن الشريك  
وكل من الشريكين اجنبي في نصيب الآخر ويجوز بيع نصيبه من شريكه في  
جميع الصور ومن غيره بعد اذنه فباعه الحظ والاختلاف لا يجوز بلا اذنه  
(ملق الاخير في كتاب الشركة)

(المادة ٢١٦)

يصح بيع حق المرور وحق الشرب والمسيل تبعاً للأرض والماء تبعاً لقنونه  
وصح بيع حق المرور تبعاً للأرض بالأجماع ووجهه في رواية وهي رواية  
ابن سبعة وفي رواية الزيدان لا يجوز وصححه القاضي أبو البتة بأنه حق من الحقوق  
وبصح الحق بالانفراد لا يجوز والعرب كذلك أي صح بيعه تبعاً للأرض بالأجماع  
ووجهه في رواية وهو اخبار مشايخ بخاري للجماعة (دور غرر في باب البيع  
الفاسد)

### الفصل الثالث

في بيان المسائل الشائعة بكيفية بيع للبيع

(المادة ٢١٧)

كما يصح بيع المكبات والموزونات والمعدنيات والمزروعات كبسات  
ووزنات وعدداً ووزناً يصح بيعها جزئاً أيضاً مثلاً لو باع صبرة حنطة أو  
كروم بين أو أد أو حل فمثل جزئاً صح البيع

ويصح البيع في الطعام وهي الحنطة ودقيقها وكذلك سائر الحبوب كالحنطة والقمح والحب  
وغيرها وقال بعض المتأخرين ما يقع في العرف وعلى ما يمكن ان كان من غير ادوم  
كالحبوب والشوي ونحوه قال صدر الشهيد وعليه الفتوى وكل مكمل وموزون  
كقلا في الكيل ووزناً في الوزن وما ورد في البيع فهو كسلي وما ورد بوزنه  
فهو وزني اي وما لم يرد في شيء يثبت فيه العرف وكذلك يصح بيع الكيلبي والوزني  
جزائراً وهو البيع بالحسن والظن بلا كيل ولا وزن ان يبيع غير جنسه لقوله  
عليه السلام (الاخفاف بالظن والظن بلا كيل) بخلاف ما اذا بيع بجنسه  
بخلافه فانه لا يصح لاجل الربو الا اذا كان قليلاً وهو ما دون نصف الصاع  
لعدم القياس القسري وهو نصف الصاع (مجمع الانهر في البيوع)

(المادة ٢١٨)

لو باع حنطة على ان يكيلها بكيل معين او يزنها بميزان معين صح البيع  
وان لم يلم بمقدار الكيل وقيل الميزان

ما قلنا يصح السلم وما جرى مجراه فلا بد من العلم بذلك حقيقة

فويصح بيع الكيل اي معين او ببيع الوزني بوزن حيز معين كل منها  
لا يدرى لعمري اذا لم يحدد الا بالتمسك والمجازي فثبتت كأن يكون من خشب  
او حديد عن اعتمادها لم تجز وكذا اذا باعه بوزن شيء يثبت اذا جنسه كالخيل  
والشبع لان الماهلة في الاقفى الى التمازاة لان البيع يوجب التسليم في المكان  
وعلاوة قبل التسليم فدر وبه الدفع ما روي حسن من عدم الجواز للماهلة كما  
في البيع وغيره لكن التعليل يقتضي البيع حاله لا يتصور التثبت في الجفاف في  
انك ينبغي ان يجوز مثلاً سواء استعمل التثبت والمهلة أولاً الا في السلم لان  
السلم فيه ما يشر الى طول الاجل ويمنعها فثبتت الى ان يجعل عليه تأمل وفي  
الدين عهداً لو كان الاثلاً يتكس بالكنس ولا يتكس ولا يتكس كالتصمة  
والطرف وما اذا كان يتكس كان يولد التفتة فلا يجوز الا في قرب الحاضر استحضاراً

بالتعامل فيه روي ذلك عن أبي يوسف (مجمع الانهر في اهل المزبور)

(المادة ٢١٩)

كل ما جاز يبع منه رداً جاز استئذنه من المبيع مثلاً لو باع ثمرة شجرة  
واستثنى منها كذا رطلاً على انه له صبح البيع

بخلاف بيع الجلبين حيث لا يجوز ذلك فيه الا ثمة لاه

ولو استثنى من المبيع ما يجوز افراده بالمقدار جاز الاستثناء كما لو باع صبرة  
الا ضامناً او دناً من خبث او دهن الا عشرة امانه وكذلك لو كان عددية متقاربة  
جاز البيع ولو استثنى منه ما لا يجوز افراده بالمقدار لا يصح استثنائه كما لو باع  
لقة الا حلقاً او شاة الا عضواً منها او قليلاً من الثمن الشاة او سبيلاً على  
الاحلية لم يجز كذا في عيب الرخص (معرفة في الفصل التاسع من كتاب التاسع  
في البيوع بشير ما)

(المادة ٢٢٠)

يصح للموهبات صفقة واحدة مع بيان ثمن كل فرد وقسم منها صحيح  
مثلاً لو باع صبرة حنطة او وسق سفيحة من حطب او قطع غنم او قطعة  
من جوخ على ان كل كيل من الحنطة او قطع غنم من الحطب او رأس  
من الغنم او ذراع من الخوخ كذا صح البيع

ومن باع صبرة كل صاع بدينهم صاع في صاع فله الا في بعض جهات  
والمعقري الفسخ بالخيار وان كيل او سبي جازاً في الجلبين بعد ذلك ومن باع  
قطيع غنم كل شاة بدينهم لا يصح في شيء منها وكذا لو باع ثوباً بدينهم  
وكذا كل مدود متفاوت وعندها وعند الاثمة الشقة يصح في جميع ذلك (معلق  
الانهر) اعلم ان المصلح راجع قول الامام لانه قد مره كما هو دأبه لكن ظاهر ما  
في القدرية ترجيح قولنا لا تأخير دلالة ما هي فائدة ومصرح في الحلاصة ان العدي

وقد راعى بأن القوي على قولنا تبيعاً على الناس (جميع الأنبياء في البيع) ويقول  
الأماني بن (در مختار) تبيعاً على الناس وإن كان دليل الإمام قوياً (رد  
المحتار على در المختار)

(ح ١) قوله لا أن يسمى جملتها أي جهة سيدها في العقد بأن قال يثبت هذه  
الصيغة على أنها مائة مائة درهم فيجب عليها الارتضاع المبالغة (جميع الأنبياء)  
(قوله بعد ذلك) أي بعد البيع طرق لكل أو سعى على طريق التنازع  
وفي الملائكة بشر بأن الميزان ثبت له مطلقاً أما في كيلها أو تسبيتها في المجلس فلا  
التمسك بجهول القدر في ابتداء بيع الصورة وكان يعتمد أن يكون الثمن في  
ذلك أقل من الذي ظهر فلما انكشف الحال كيلها أو تسبيتها ثبت له الميزان وأما  
عدم كيلها وعدم تسبيتها فلا بد من المصلحة فتركت على المشتري لأنه اشترى بصورة  
والعقد البيع في قبض كما في شرح المجموع (جميع الأنبياء)

قوله لا يصح في شيء منها أي من الأنواع عند الإمام لأنه يتصرف في الواحد  
والواحدة منها متفاوتة فلا يصح في واحد منها خلاف مسئلة الصورة (جميع الأنبياء)  
قوله كل ذراع بينهم عند الإمام لما مر الاتفاق في الثوب تبعاً لما في أكثر  
التون وقوله الثوب يتوب غيره التبعيض أما في التكرار فيلزم أن يكون عدده  
في النوع واحد كما في الطعام لأن التبعيض لا يضره كما في التوبة لكن المسئلة تراعى  
في المجلس لا في كل فرد فإنا وجد التفاوت في جنس الثوب اعترافاً بالحكم في السكن  
نمبر (جميع الأنبياء)

### (المسألة ٢٢٦)

كما يصح بيع العقار للمدود بالذراع والجانب بمصع بعه تبيين حدوده أيضاً  
رجل اشترى من آخر سائمة أو أوصاً وذكر حدودها ولم يذكر ذراعها لا  
مؤلاً ولا عرضاً جاز لأن المشتري إذا عرف المدود ولم يعرف الميزان يجوز له  
لم يذكر المدود ولم يعرف المشتري المدود جاز البيع إذا لم يقع بينهما تخادم  
وقد عرفه جميع البيع (وكذا في الخلاصة) (مسئلة في الفصل الثامن من

### (الكتاب التاسع من البيوع)

### (المسألة ٢٢٢)

أما يشترى القدر الذي يضع عليه عقد البيع لا غيره

ومعناه أن المشتري ما وقع عليه العقد من القدر وإن كان ثمن البايع أو للمشتري  
أه أقل أو أكثر ولهذا قال في القبة عند الكوافد قطعاً أربعة وعشرين واشترى  
البايع به ثم أضاف العقد إلى غيرها ولم يذكر العدد ثم زادت على ما عليه فهي  
حلال للمشتري (سائمة المنة كل قبضتين معين وحاسبوا خلع سائمة درهم  
فباعوا وحاسب المشتري بمسألة وباعوها منه بالمسألة ثم ظهر أن فيها غشاً  
لا يلزمه إلا خمسة) (أقرض القصاب أربع شياه فقال بإيهما هي بخمسة كل  
واحدة دينار وربع خبثا القصاب أربعة دنانير فقال بمت هذه بمسألة القدر  
والبايع بمسألة لها خمسة مع البيع قال وهذا إشارة إلى أنه لا يجوز ما سبق أن كل  
واحدة دينار وربع اه) (وأقرض في البخار) (رد المختار على در المختار في البيوع)  
بعد بيان البيع بالرقم

### (المسألة ٢٢٣)

للمكيلات والعدديات المتضاربة والوزونات التي ليس في تبيينها  
خبر إذا بيع منها جملة مع بيان قدرها مع البيع سواء سعى فيها فقط  
أو بين وفصل لكل كيل أو فرد أو واصل منها فمن على حدة إلا أنه إذا  
وجد عند التسليم تأماً لم البيع وإذا ظهر ناصاً كان المشتري غيراً إن شاء  
فسخ البيع وإن شاء أخذ القدر الموجود بمحضه من الثمن وإذا ظهر زائداً  
فإعادة الثمن مثلاً لو باع صبرة حطلة على أنها خمسون كيلة أو على أنها  
خمسون كيلة كل كيلة منها بشرة غروش فمجاناً قرش فإذا ظهرت وقت



التسليم حين كيلة ثم البيع وان ظهرت خسة وأربعين كيلة فالشترى  
غير ان شاء فسخ البيع وان شاء اخذ الخمسة وأربعين كيلة بأربع مائة  
وخمسين قرشاً وان ظهرت خسة وخمسين كيلة فالحبس الكيلات الثلاثة  
بالباع وكذا لو باع شطط يرض على انه مائة يضة أو على انه مائة يضة  
كل يضة نصف قرش بحسب قرشاً فان ظهرت عند التسليم تسعين يضة  
فالشترى غير ان شاء فسخ البيع وان شاء اخذ تسعين يضة بخمسة  
وأربعين قرشاً واذا ظهرت مائة وعشر يضات فالخسة الثلاثة للبائع  
وكذا لو باع زنى سم على انه مائة رطل يكون الحكم على الوجه المشرع

وان سمى الجائز اي جاني البيع والتمن بان قال بعت هذه البضة وهي  
مائة رطل بدرهم أو بضعها البضة وهي عشرة التوب بائة بلا تفصيل أي لا يقول  
كل غلة بكذا أو كل توب بكذا سمع البيع في الكل اجزاء متساوية أو لا معلومة  
البيع والتمن (فان يراها) هذا تفصيل لقوله وان سمى الجائز بلا تفصيل يعني ببد  
ما سمى الجائز وفيه متساوية على الصفة (على انه مائة) فغير جائز (بسم البيع  
ولا بطلت الحكم هنا من ان يسمي لكل قفيز خسة بان يقول كل قفيز بدرهم  
وبين ان لا يسمي لعدم التفاوت بخلاف الحدود المتفاوتة) وهي أي الصفة اقل  
من المائة (اشبه) أي الشترى (الاقل خمسة من اثنين أو بضع) فقد يعني انه  
غير من الامرين للفرق الصفة عليه لم يتم رضاه بالوجود (او هي أكثر من  
مائة فالزائد على المائة فالباع) والصفة المشتري لان البيع وقع على مقدار معين  
وقد وجد جميع العقد والقدار ليس بصفة حتى يدخل في البيع كما في التوب  
فيكون للبائع (عدم ضرر في كتاب البيع)

(ح) اقول لكل قفيز التسمية لكن قفيزاً أو لم يسم فلو وجد كما يسمى فيها

ولم يسم وان لم يسم ولا خيار له وان وجدها اكثر من مائة فغير جائز  
لا يدخل في البيع (لا تكون الزيادة للبائع ولا يكون المشتري الا بمقدار ما سمى  
منها ثمانية درهم ولا خيار له أيضاً وان وجدها اقل من مائة فغير جائز بالجواب  
وان شاء اخذ بخسة من اثنين وان شاء ترك وبطلت خسة البضائع سواء سمى  
اكثر قفيزاً على حدة أو سمى لكل قفيزاً واحداً وتعين المقصود بأول الكيل لا غيره  
لكيل الذي بعده وكذلك هذا الحكم في جميع الكيليات وفي جميع الوزنيات  
التي ليس في بعضها مضرة هذا في شرح الصالحين (عندة في الفصل الثامن  
في جملة المبيع والتمن)

قوله لفرق الصفة عليه وكذا كل كيل أو موزون ليس في تبعه ضرر (وختار)  
(المادة ٢٢٤)

لو باع بمجموعة من الموزونات التي في تبعها ضرر وبين قدره وذكر  
تمن بمجموعة فقط وحين وزنه وتساويه ظهر نقصاً عن القدر الذي يباعه  
فالشترى غير ان شاء فسخ البيع وان شاء اخذ القدر الموجود بجميع التمن  
السمي وان ظهر زائداً عن القدر الذي يباعه فزيادة المشتري ولا خيار  
للبائع مثلاً لو باع نفس الماس على انه خمسة قراير بشرين ألف قرش  
فاذا ظهر اربعة قراير ونصف كان المشتري غير ان شاء فسخ البيع وان  
شاء اخذ القص بشرين ألف قرش واذا ظهر خمسة قراير ونصف اخذها  
المشتري بشرين ألف قرش ولا خيار للبائع في هذه الصيغة

وان كان في تبعه ضرر كما ساء في الحاتية لو باع لؤلؤة على انها ثمن مائة  
او جدها أكثر سمعت المشتري لان الوزن الجاهل بغير التبعيض وسمه بقرعة  
التمن في التوب اهـ ولو باها القدر المشتري في التبعيض وان وزن له الباع  
بقرعته فشره بمقدار ما تم ولا خيار له عليه (وقد بطل في جملة البيع والتمن)

وإن باع المتروك حكره على من وطئ ولم يخل كل ذراع أو ذراعين  
 بكذا سمح البيع فإن وجدته اشتري لهذا الغرض يكن الحق إلا خيار وإن وجدته  
 أقل لم يرد إن شاء الله تعالى بالكلية على من وطئ أو تركه لأن الذراع وسق في  
 الثوب من كونه صفة عرضية به بل هو في اصطلاح الفقهاء ما يكون لأبعد من  
 ثلث ماضل عنه إذا جعل فيه أربعة حبات وإن كان في ثلثه حيوانا كذراع  
 من ثوب وبشاء من دابة فإن ثوبا هو عشرة أذرع وبشواي عشرة ذراعهم إذا  
 انقضت المدة فلا يرد في ثوبه خلاص المكملات والمدة ذات فإن بعداً منها سعى  
 فقداً واستلوا لا يلبس المدة التي بعثت أكثر كذا في مجموع فإن حذفت هي عشرة  
 أذرع كذا فإن عشرة ذراعهم كانت المدة منها ثلثاوي ثلعة وقد اختلفوا في تفسير  
 الثوب والذرع والركب والبيع إلى ما ذكرناه وصفت بهذا القسط لإيقاظه على  
 من الحق كما شرعنا أن يكون إلا أن كل مقسوماً يشترط (والمعنى أن المشتري  
 إذا كان إلا خياراً فاستلوا ولاه وصاحب يمكن كما إذا باع مبيعاً فإذا هو  
 ساق أو دود غريب في البيع) وكذا الحكم في الوزن الذي في ثوبه مفسرة  
 (معتد في مائة ذراع)

فإن كان ثوبه عشرة أذرع كان باع ثوبا على أنه عشرة أذرع فوجدته أكثر  
 (فالمعنى أن ثوبه عشرة أذرع)

(مسألة ٣٣٥)

إذا بيع مجموع من الوزونات أي في ثوبها ضرر مع بيان مقداره  
 وبين أن المدة أو الميزان أو ثوبها فلهذا الشرع في السليم فلهذا أو لا يفسد  
 عن القدر الذي يباع فلهذا غير أن شاء فصح البيع وإن شاء أخذ ذر  
 المتروك بحسب الحق الذي بينه وبينه لا جرمه واشتد مالا لو لم يبيع  
 مثلاً من أناس إلى المدة أو طائل كل واحد بالربعين قرشاً فظهر

المثل أربعة أطل وأصله أو خمسة أطل وأصله فالمشتري خير في  
 الصورتين إن شاء فصح البيع وإن شاء أخذ المثل مثله وثانين قرشاً إن  
 كان أربعة أطل وأصله وثمانين وعشرين قرشاً إن كان خمسة أطل وأصله  
 وكذا الحكم في كل وزني في ثوبه ضرر كذا ١٧٦. المصنوع من الفخار  
 والجراس والجراس هو الذي يكون به هذا المدة على أنه عشرة أطل أو دهم  
 فوجدته أكثر أو زائداً سعى المثل كما لو لم يبيع (أكثر في المصنوعات) (معتد في  
 القليل الثامن من الباب التاسع من كتاب البيع) وإن كان حصة كل يأخذ  
 بأربعة إن شاء فيها أي في الزيادة والاختصاص وبقره إن شاء (فالمعنى)

(مسألة ٣٣٦)

إذا بيع مجموع من المروعات سواء كان من الأواني أو من الأمتعة  
 والأشياء المستقرة وبين مقداره وجملة ثمنه فقط أو أصله فإن ذراعاً  
 في هاتين الصورتين يجري الحكم على مقتضى حكم الوزونات أي في ثوبها  
 ضرر وما لا يمتد والأشياء التي ليس في ثوبها ضرر كالجوهر والكراسي فالحكم  
 فيها كالحكم في المكملات مثلاً لو بيعت عرضة على أنها مائة ذراع باع ثوب  
 فظهر لها خمسة وتسعون ذراعاً فالمشتري غير إن شاء تركها وإن شاء أخذت  
 المربعة بثلث ثمن وإذا ظهرت ذلعة فلهذا أخذها بالمشتري إذا باع ثمنها فقط وكذا  
 لو بيع ثوب تياش على أنه يبيكي ثوباً وله ثمانية أذرع وأربعة أذرع فظهر  
 ستة أذرع غير المشتري إن شاء تركها وإن شاء أخذ ذلعة ثوباً بربعه بثلث ثمنه وإن  
 ظهر خمسة أذرع المدة فالمشتري بأمه بربعه بثلث ثمنه أيضاً كذا لو بيعت

معتد  
٩٩

عروة على أنها مائة ذراع كل ذراع بشرة قروش فظهرت خمسة وتسعين ذراعاً أو مائة وخمسة الذراع غير المشتري شاة تركها وإن شاء اخذها إذا كانت خمسة وتسعين ذراعاً بشعامة وخمسين وإذا كان مائة وخمسة الذراع بالثوب وخمسين قرشاً وكذا إذا بيع ثوب تماشى إلى أنه يكفي لمدى قبله وأنه بمثابة الذراع كل ذراع بخمسين قرشاً فإذا ظهر تسعة الذراع أو سبعة الذراع كان المشتري غيراً إن شاء ترك الثوب وإن شاء اخذها إذا كان تسعة الذراع بأربع مائة وخمسين وإن كان سبعة الذراع بثلاث مائة وخمسين قرشاً وإنما لو بيع ثوب جريح على أنه مائة وخمسون ذراعاً بسبعة آلاف وخمسمائة قرش أو أن كل ذراع منه بخمسين قرشاً فإذا ظهر مائة ولخمسين ذراعاً غير المشتري أن شاء فسخ البيع وإن شاء اخذ المائة والأربعين ذراعاً بسبعة آلاف قرش قاطع وإذا ظهر ثلثها من المائة وخمسين ذراعاً كانت الزيادة بالبيع

(وفي بيع المذروع) من نحو الأرض والثوب إن لم يبين حصة كل واحد فليس أخذ المشتري الأقل بكل الثمن أي مجموع أو جزء من الأقل بكل جزء من الثمن (أو ترك) وفسخ البيع (ولو كان ذلك أكثر له) أي لمشتري بالثمن إلا زيادة قضاء وليس له زيادة إذا كان في المذروعين (وإن يبين حصة كل واحد من الذراع يدرهم) (والمائة بأخذ أن شاء قبلها) أي في الزيادة والنقصان ويترك أن شاء ولا أصل أن الذراع ينسب الأصل من حيث أن القيمة تزداد والنقص من حيث أنه ينقص المول وتقدر بأخبار الأول صاري من عند بيان حصة كل ذراع وأخبار الثاني ثم يقابله بقدر حصة المذروع (فهو الثاني في

البيع) وإن باع المذروع منه على أنه مائة ذراع مثلاً أخذ المشتري الأقل بكل الثمن أو تركه إلا إذا قبض البيع أو شاهده فلا خيار له لانتفاء الغرور (غير) وأخذ الأكثر بلا خيار باقياً لأن البيع وصف لمية بالبيعين عند التسديد والوصف لا يقبله ثمن من الثمن إلا إذا كان مقدوراً (والأقل كما افاده بقوله وإن قال في بيع المذروع كل ذراع يدرهم أخذ الأقل بحصة السيورته أصلاً بفراده بذكر الثمن أو تركه لتفريق الصفقة وكذا إذا كان كل ذراع يدرهم أو فسخه لدفع ضرر التزام الزامه (در المختار في البيع) (ح ١٠) قوله إلا إذا كان مقدوراً بالتأويل أي مبالغ المبيع له كأنه جعل كل ذراع مبيعات (در المختار)

فله للسيورته أي الزرع أصلاً أي مقدوراً كالتقدير في الجارات وقوله أو فسخه حاشية أن له الخيار في الوجهين (در المختار)

(المادة ٢٢٧)

إذا بيع مجموع من المددات المتفاوتة وبيع مقداره ثمن ذلك المجموع فقلع فإن ظهر عند التسليم ثامناً صح البيع ولزم وإن ظهر ناقصاً أو زاداً كان البيع في الصورتين فاسداً مثلاً إذا بيع قطيع غنم على أنه خمسون رأساً بالثوب وخمسمائة قرش فإذا ظهر عند التسليم خمسة وأربعين رأساً أو خمسة وخمسين فالبيع فاسد

(المادة ٢٢٨)

إذا بيع مجموع من المددات المتفاوتة وبيع مقداره واثمان أساده والرافد فإذا ظهر عند التسليم ثامناً لزم البيع وإذا ظهر ناقصاً كان المشتري غيراً إن شاء ترك وإن شاء أخذ ذلك المقدار بخصته من ثمن المثلعي وإذا

فظهر إذا كان البيع فاسداً مثلاً لو بيع قايح غنم على أنه خمسون شاة  
كل شاة خمسين قرشاً فإذا ظهر ذلك الطبيع خمسة وأربعين شاة غير  
المشترى إلى شاة ترك وان شاة أخذ خمسة وأربعين شاة والقيدين ومائتين  
وخمسين قرشاً وإذا ظهر خمسة وخمسين وألفاً كان البيع فاسداً

وأما الحكم في المردى فإنه وإن كان مدنياً متسارفاً كأوز والبش طحاكم  
حكم الكلب وكذا في ميتات الله فإنه إذا سبي فكل ثمناً واحداً أو سبي  
الكل واحد ثمناً على حدة وإن كان مدنياً متسارفاً كالأر والفر ولو سبها فإن لم  
يسم كل واحد منها ثمناً كما إذا قال من سب هذا الطبيع من الغنم على أنه مائة  
بالت درهم أو سبي كما إذا قال كل شاة عشرة فإن وجدته مائة كما سبي لها  
ونعمت وإن وجدته زيادة فبيع ما د في الكل حتى الكل واحد ثمناً أو لم يسم  
الكل واحد ثمناً فبيع فاسداً أيضاً وإن سبي لكل واحد منها ثمناً على حدة  
فبيع سائر ولكن له الخيار أن شاء المنة بالبيوع ما سبي من الغنم وإن شاء  
ترك وكذا في السمك في جميع السمكيات كالتونة ولو قال من سب هذا  
الطبيع من السمك كل شاة من مائة درهم أو سبي مائة فبيع فاسداً وإن  
وجدته كما سبي (كذا في شرح الطحاوي) (مدونة في الحقل الزبور)

(المادة ٢٢٩)

في الصود التي يتغير فيها المشتري من المولد السابقة إذا قبض المشتري  
للبيع مع ذلك أنه تأس لا يتغير في التمسح بعد القبض

المناف في كونه عند التمسح في التمسح وذكر أنه في البحر فدين الزبون  
مسترد منه كل الثمن أو مضمون من مضمون الكلي لا يتغير كما في الحائبة يعني أن  
يترجع في التمسح والتأجيل عدم كونه مستنداً له في الحائبة (المشترى موطئاً  
على أن الجميع أنه من ضمن التمسح والمشتري يظهر عليه المظهر أنه مسترد

من جازي بيع ولا خيار للمشتري لأن هذا مما يترق بالدين فإذا ظهر المشتري  
الغزو (وكذا في المشتري موطئاً على أنه مستند من كذا جزء من الدين فظهر  
أنه مستند من أقل والمشتري يظهر إلى السابون وقت الصراء) (وكذا لو  
المشتري قبضاً على أنه مستند من عشرة أفرع وهو يظهر إليه فإذا هو من  
شدة جازي البيع ولا خيار للمشتري أم لا قلت وبني أن يكون هذا فيما يمكن  
معرفة البضائع فيه بمجرد المشاهدة وذلك إنما يظهر فيما يقبض فبما يمكن  
شهادته يكون راجعاً إلى القاص من كلام الحائبة أنه عند المدة يقوم البيع بكل  
الغنم بلا خيار ولا خيار في التخيير بين الفسخ وأخذ الألف بحدته بكل الغنم  
إذا جرد في الغنم عدم المشاهدة مبسطة في القاص لا في الغنم أي أن يأخذ  
الأقل بكل الغنم بلا خيار في القاص أما كان مستنداً ومن هذا لم يذكر التمسح  
هذا بل في القاص (رد المحتار على الدر المختار) في بيان قوله المخذ الأقل بحدته أو بغيره

### الفصل الرابع

في بيان ما يدخل في البيع بدون ذكر مخرج وما لا يدخل  
(المادة ٢٣٠)

كل ما جرى عرف البلدة على أنه من مشتلات المبيع يدخل في البيع من  
غيره ذكر مثلاً في بيع الدار يدخل المطبخ وأكباد وبيوع حدائق  
زيتون تدخل استجار الزبون من شجرة ذكر لأن المطبخ وأكباد من  
مشتلات الدار وحدائق الزيتون تعان على الأرض تحتوي على الزهور الزيتون  
فلا يتأهل لأرض غالية حدائق الزيتون

الأسان أن مسائل هذا الفصل مبينة على قاعدتين استدلنا به ما كان في له  
من البناء يعني كل ما هو متعلق اسم المبيع عرفاً يدخل ببناء وذكر الكنية



بقوة أو متصلاً به بما قد دخل في بيها حتى إن كان ما كان متصلاً بالبيع المتصل  
فإن وجوه ما وضع لا لأن فيه البشر دخل تيمناً وما لا فلا وما لم يكن من  
المتصلين لأنه من حقوقه وسواء دخل به ذكرها ولا لا يدخل البناء والمقاييس المتصلة  
بالأشجار الخ ويدخل الشجر في بيع الأرض بلا ذكر قيد فمستثنى قبل الذكر  
أولى مشرة كانت أولاً مشرة أو كثيرة لا لئلا يسهل لأنها على شرف القاع (فتح)  
إذا كانت موضوعة فيها كالبنا فقرر ولو فيها حذر قطع من الربيع إن من  
أصاها تدخل وإن من وجه الأرض لا إلا بالشرط (وتحاشى في شرح الوهبانية)  
(در المختار فيما يدخل له)

(ج ١٠) ولو باع داراً ولم يذكر الموقف والمراقى وقيل وكثير يدخل في  
البيع وجميع ما كان فيها من بيوت ومنازل وعلو وسفل وجميع ما يجتمعها  
ويستعمل عليها حدود الأربعة من المطبخ والمخبر والكثير كذا في المضمرات  
(خاتمة فيما يدخل)

(المادة ٢٣٦)

ما كان في حكم جزء من البيع أي ما لا يقبل الانفكاك عن البيع  
نظراً إلى غرض الاشتراء يدخل في البيع بدون ذكر مثلاً إذا بيع قفلة  
دخل متعلقه وإذا اشترت بكرة حلوب لأجل اللبن يدخل المروها المرتفع  
في البيع بدون ذكر

ويدخل متعلق المشتري استحقاقاً كذا في قاضيه (خاتمة في ما يدخل وما  
لا يدخل لا يدخل له البقرة الرضيع وفي الأمان لأرضياً أولاً به حتى (در المختار)  
في ما يدخل له المرقى إن البقرة لا يذبح بها إلا بالسجل ولا كذلك الأمان  
(خاتمة في ما يدخل)

(المادة ٢٣٧)

توابع البيع الخصة للمستقرة تدخل في البيع تيمناً بدون ذكر مثلاً

إذا بيعت دار دخل في البيع الاقتال المسرفة والديوب أي الحزن المستقرة  
وأروق المسرفة لعدم توسع فرش والبستان الذي هو داخل حدود الدار  
والطريق الموصلة إلى الطريق العام أو الدخلة التي لا تدخل وفي بيع العرصة  
تدخل الأشجار المرسومة على أن تستمر لأن جميع المذكورات لا تنصل  
عن البيع فتدخل في البيع بدون ذكر ولا يخرج

فيدخل البناء والمقاييس المتصلة بالأشجار كغنيمة ويكون ولو من قسنة لا تقتل  
لعدم الصلة والسلم المتصل والسرير والدرج المتصل والرسى لو أسطها مبيعاً لا الدلو  
والجبل ما لم يدخل بمرافقها في بيها أي الدار وكذا يستأنها كما سبق في باب  
الاستحقاق ويدخل في بيع الحسام المرسومة لا الفصاع وفي الحمار كونه أن اشتراه  
من الزارعين وأهل القرى من الخريجين وتدخل قلاوته حرطاً (در المختار فيما  
يدخل له) وتدخل السلام في بيع الدار والبيت إن كانت مركبة وإن تكن مركبة  
أختلوا فيه والجميع إنما لا تدخل كذا في التابرية والسرد لمظهر السلام كذا  
في الجرد (خاتمة فيما يدخل وما لا يدخل)

والأصل إن ما كان في الدار من النساء وما كان متصلاً بالدار يدخل في بيع  
الدار من غير ذكر بطريق القيد وما لا يكون متصلاً بالدار لا يدخل في بيع  
الدار من غير ذكر إلا أن كان شيئاً يجري العرف فيه فهاهنا التماس لأن البيع  
لا يقبل به ولا يلهي من المشتري طينته يدخل وإن كان ذكره في البيع ومن هذا قلنا  
إن التماس يدخل في البيع من غير ذكر لكونه متصلاً بالدار وكذا في القيد ولا  
يدخل القفل في بيع الحائض والردود والبيوت وإن كان الباب متصلاً ذكر  
الموقوف والمراقى لو لم يذكر ويدخل متعلق المشتري استحقاقاً كذا في قاضيه  
ومتعلق القفل لا يدخل (خاتمة فيما يدخل وما لا يدخل)

(ج ١٠) قوله لا الدليل يلزم وسكونه لا يدخل سواء ذكر الموقوف

أولا وسواء كان الباب مطلقا أولا وسواء كان البيع حائوتا أو بينا أو دارا في الحامية بحر (رد المحتار)

وقوله والبيع المثل وهو عرف بصر القاهرة يعني دخوله مطلقا لأن يومهم طيلان لا يتبع بها بدونه لأن لا يخفى أن هذا القصر في الأبواب لأن الدليل أن يكون في يومه مرة لأدخل جسم الموضوع لأنه قد قصد بصره حيث الأخذ بالصفة أي أن يأخذ بالصفة ما يجوز فيمكن التصديق بالاعتناء وقتئذ حتى يدخل في البيع شيئا تأمل (رد المحتار)

وقوله والبيع لو اشترى شيئا أي يدخل الحجر الأعلى استحسانا (رد المحتار)

(المادة ٢٣٣)

مالا يكون من مشتقات البيع ولا هو من توابعه المصلحة المستقرة أو لم يكن في حكم جزء من البيع أو لم يجر المسادة والعرف يبيعه معه لا يدخل في البيع ما لم يذكر وقت البيع مما ما جرت عادة الزادة والعرف يبيعه تبعا للبيع فيدخل في البيع من غير ذكر مثلا الأشياء غير المستقرة التي توضع لأن تستعمل وتنتقل من محل إلى آخر كالصندوق والكسرى واشتقت المشتقات لا تدخل في بيع الدار بلا ذكر وكذا اعوان البعوض والازهار المتصلة والأشجار الصغيرة المزروعة على أن تنتقل لحل البئر وهي للمنفعة في عرفنا بالنصب لا تدخل في بيع البساتين بدون ذكر كما لا يدخل الزرع في بيع الأرضي والثر في بيع الأشجار ما لم تذكر صريحا حين البيع لكن بسلام دابة الركوب وخطام البعير واشتلك فيما كان العرف والعادة فيبيها أن يتابع تبعا ففسد تدخل في

البيع بدون ذكر

وما لم يكن من القسمين أعني كل ما كان متائلا باسم المبيع عرفا وكل ما كان متصلا بالبيع الصالح لقراره فان ذكر من حقوقه ومراعاة دخله ذكرها والا لا (مقووم من رد المحتار)

ولا يدخل في بيع الدار من غير ذكر إلا أن كان شيئا جرى العرف بها بين الناس أن يتابع لأبطل به ولا يتبعه عن المشتري شيئا يدخل وإن لم يذكره في البيع (فهو رد المحتار لما مر آنفا)

ولا يدخل الزرع بشاره الأرض ولا الثمر بشاره الشجر إلا بكل ما فيها أو منها (غرض في فصل لا يدخل العلو) والشجر العلو الذي تقع من الربيع أن من أصلها تدخل وإن من وجه الأرض لا تدخل إلا بالشرط (مقووم من رد المحتار لما مر آنفا)

(ح ١٠) ولا يدخل الزرع لأنه متصل لا يدخل فيه متاعا فيها كما في الدور وأما يدخل المتاع لأنه يبيع اتفاق المتصل فهو كائنه منه لا ينتفع إلا به بخلاف متاع الذي كائنه أو أصله قد يدخل بعض المتصل لا كائنه تبعا للمبيع بحيث لا ينتفع به إلا به فبيع كائنه كونه بقرعة الرضيع بخلاف ذلك إلا أن وقد دخل عرفا كالأداة الحمار (رد المحتار)

ولا يدخل الثمر بشاره شجر لأنه وإن كان متصلا شطرا فهو قطع لا يشاء وأما كائنه إلا إذا قال بكل ما فيها أو متاعا لأنه جائز أن يكون من المبيع كما في الدور (رد المحتار)

(المادة ٢٣٤)

ما دخل في البيع شيئا لأحد من له الثمن مثلا لو سرق غطام البعير المتاع قبل القبض لا يلزم في عقابته تعزيل شيء من الثمن المسمى وإنما إن كل ما دخل تبعا لا يتابعه شيء من الثمن ولذا قال في القصة الشري

داراً فذهب بها ثم لم يسقط شيء من الثمن وإن استحق أخذ الدار بالحصاة  
ومنه من حوى بينهما خلاف سوى الفاء لا يأخذ قسط من الثمن إلا  
بالنسبة كذا في التبر (قائل) وهذا في الفصل الثالث من الباب الخامس من البيوع  
(المادة ٢٣٥)

الاشياء التي تشملها الاقفاط العمومية التي تزداد في صيغة العقد وقت  
البيع تدخل في البيع مثلاً لو قال البائع بثلث هذه الدار بجميع حقوقها  
دخل في البيع من المردود وعن الثوب وعن السيل

التمزيق بما في دار لا يدخل الطريق وسيل الماء من غير ذكر ولو ذكر  
بشقوق ومراياه يدخل وهو الأصح (كذا في التابوي الصغير) (هـ) في  
الفصل الاول من الباب الخامس من البيوع  
ولا يدخل الطريق والشراب والسيل الا به (غير في فصل لا يدخل العل) اهـ .

(المادة ٢٣٦)

الزيادة الحاصلة في البيع بعد العقد وقيل القبض كالمرة واشباهها هي  
المشتري مثلاً اذا بيع بثلث ثم قبل القبض حصل فيه زيادة كالمرة  
والطهيرات تكون تلك الزيادة المشتري وكذا لو ولدت المبيعة  
قبل القبض كان الولد للمشتري

وإن لم تكن الميزة موجودة وقت العقد وانقرت بعده قبل القبض فإن الميزة  
المشتري وتكون الميزة زيادة اهـ . (هـ) في الفصل الثاني من الباب الخامس  
من البيوع

## الباب الثالث

في بيان المسائل المتعلقة بالثمن وفيه فصلان

### الفصل الاول

في بيان المسائل الثمنية على أوصاف الثمن وأحواله

(المادة ٢٣٧)

تسمية الثمن حين البيع لازمة فلا يباع بدون تسمية فمن كان البيع فاسداً  
(وكون البطل مسمى في المبادأة القولية فإن سكنت عنه فقد ومك بالقبض)  
(رد المختار على رد المختار)

(المادة ٢٣٨)

يلزم ان يكون الثمن معلوماً

ومنه ان يكون المبيع معلوماً والثمن معلوماً علماً ببيع من المتاعه قبيح المجهول  
جهالة نفقسي البها غير صحيح كبيع شاة من هذا القطيع وبيع شيء بقيمة  
وتحكم فلان (هـ) في كتاب البيوع

(المادة ٢٣٩)

إذا كان الثمن حاضرًا فالهمل به يحصل تشاعده والاشادة اليه وإذا  
كان غائباً يحصل بيان مقداره ووصفه

وشروط أصحته معرفة قدر مبيع ومن وصف بغير كميته ودمشقي غير  
مشار اليه ولا يتعزذ ذلك في المبادأة التي الجاهلة بالإشارة ما لم يكن دويماً  
قول بجاهه أو رأس مال مسلم أو مكبلاً أو مؤزلاً خلافاً لما (رد المختار على  
البيوع)

(المادة ٢٤٠)

البلد الذي يمتد فيه نوع الدينار التداول اذا بيع فيه شيء بكذا  
ديناراً ولم يبين نوع الدينار يكون البيع فاسداً والنداهم كالدنانير في  
هذا الحكم

( لا مراعاة ) لا بد في صحة البيع معرفة قصد البيع والحق ووصف الحق كعمري  
أو دمشق ( من رد المحتار )

وشروط أيضاً في البيع معرفة قصد الحق ككثرة مثلاً ومعرفة وصفه ككونه  
عقاراً أو مصرفياً لأن جهتها تنقل إلى الخارج فيزى القصد عن المقصود ( رد )

(المادة ٢٤١)

اذا جرى البيع على قدر معلوم من القروش كان للمشتري ان يؤدي  
التمن من أي نوع شاء من النقود الراجعة غير المتوع تداولها وليس للبائع  
ان يطلب نوعاً مخصوصاً منها

( والحق المسمى فلهذا لا وصفه يصرف مطلقه إلى غالب قصد باند العقد  
( جميع النقود ) لأنه المتعارف وإن اختلف النقود سالبة كذهب شريف ويصدق  
قصد النقود مع الاستعانة في روايتها إلا اذا بين في المجلس نزوال الجهالة ( رد  
المحتار في البيع )

وقال بعض رد المحتار الحق ابن طاهر بعد بيان الأصل ان المسئلة : باعية  
وإن الفساد في صورة واحدة وهي الاختلاف في الثابتة فقط والصدقة في الثلاث  
الثابتة ( فردد ) أي قال وما يلزم حكم ما يتوقف في زماننا من القضاء بالقروش  
فإن القروش في الأصل قبضة معدومة من الغنمة تقوم بأربعين فاعلة من القطع  
المعبراً المسئلة في مصر أيضاً ثم انواع العملة المشروية تقوم بالقروش ومنها  
ما يساوي عشرة قروش ومنها أقل ومنها أكثر فإذا اشترى بمائة قرش فالدابة

انه يدفع ما المراد من القروش أو بما يساوي بها من قيمة انواع العملة من  
ريال أو ذهب ( ولا يلزم ) احد ان الشراء وقع بنفس قبضة المسئلة قرشاً بل  
من أو ما يساويها من انواع العملة المتساوية في الرواج المقتلعة في المالية ( ولا يرد )  
ان صورة الاختلاف في المالية مع التساوي في الرواج هي صورة الفساد من  
الصور الأربع لانه حال يحصل اختلاف مالية الشيء حيث فقد بالقروش وأما  
يحصل الاختلاف اذا لم يقدر بها كما لو اشترى بمائة ذهب بدين  
وإيجبة مع اختلاف ماليتها فقد صار التغير بالقروش في حكم ما اذا استوت في  
المالية والرواج وقد مر ان المشتري يجبر في دفع إيجها قال في البحر فلو طلب  
البائع احدها للمشتري دفع غيره لأن امتناع البائع من قبول مادته المشتري والمحال  
الأفضل نعمت ( رد المحتار على رد المحتار )

( ويحت البيع بالقروش في تنجيد الحامدي في الصرف وحاشية الدرر قيد  
الحلي في تنجيد الصرف ) فارجع إليها ويحت كداه وغلانة فيها أيضاً ( غرد )

(المادة ٢٤٢)

اذا بين وصف الثمن وقت البيع لم على المشتري ان يؤدي الثمن  
من نوع النقود التي وصفها مثلاً لو عاهد البيع على ذهب عبيدي أو أنكياري  
أو فرنساوي أو ريال عبيدي أو عمودي لم على المشتري ان يؤدي الثمن

من النوع الذي وصفه ويترتب من هذه الأنواع

فإذا كان عند البيع أو القرض وقع على نوع معين منها كالريال الفرنسي  
مثلاً والذهب النابلي فلا شبهة ان في الواجب دفعه مثل ما وقع عليه البيع أو  
القرض ( تنجيد الحامدي في بحث الصرف وفيه تقبل تيسر لمادة البيع الذي  
وقع على القروش مع غلظة النقود ورخصه ( غرد )



(المادة ٢٤٣)

لا يمين التي باليمين في العقد ، ولا لو أدى المشتري البايع ذهاباً  
معيدياً في يد المبيع ، يملك الذهب شيئاً لا يجبر على اداء ذلك الذهب  
ببطلان له ان يعطى البايع ذهاباً معيدياً من ذلك النوع غير الذي اراه اياد  
(ولا يمين التفتان) فانه ما ليس مصنوعاً من الذهب والفضة مسكوكاً أولاً  
(والهولوس المتألف) كذا في العاقبة (في صحيحه) أي صحيح البيع (وان  
عينا) على ان يمين العقدان درهما مثلاً ثم اراد المشتري تبديله بذهب آخر جاز  
عندنا ولا يسمع نزاع البايع وعند القاضي يمينان باليمين حتى لا يجوز تبديله  
أخر ولو حلت قبل التسليم أو امتنع بده أو قبله بانتقض البيع عنده لا عندنا  
في حاله تسليمه وانما قال في صحيحه ما ذكر في العاقبة ان الدرهم  
والدينار يمينان في البيع للعقد من الاصل ولا يمينان فيما انتقض بعد الصحة  
مسودة الا ترى ما افادنا على ما سبق ان يميناً من طهره غن طهر المينة يمين دراهم  
التي هرب لان لهذا القبض حكم القبض وسورة الثانية اذا باع فرساً وهناك  
قبل التسليم فالحق المقبوض لا يمين في روبا وهو الاصح (درد غمر مخلصاً  
وبشيرة ما)

(ح ١) قوله مائيس مصنوعاً من الذهب والفضة كان المراد به ان  
العقد ما يدره به سنة الضيافة ولم تكن فيه الخصوصية مقصودة كالتجارة  
وتختلف من الذهب والفضة فانه حينئذ يكون متيناً (سائبة درد)

(المادة ٢٤٤)

التقود التي لها اجزاء اذا جرى العقد على نوع منها كان للمشتري ان  
يعطى التي من اجزائه ذلك النوع فكن يبيع في هذا الامر صرف البلدة  
والعادة الجارية مثلاً لو عقد البيع على ريال معيدي كان للمشتري ان يعطى

من اجزائه النصف والربع لكن نظراً لعرف الجازي الان في دار الخلافة  
اسلامبول ليس للمشتري ان يعطى بدل الريال المعيدي من اجزائه الصغيرة  
العشر ونصفه وفي بيروت بالعكس لان الاجزاء فيها اقل  
اذا اشترى بذهب فله دفع درهم كامل أو دفع درهم مكسر قطعتين أو ثلاثة  
حيث تساوى النك في المثابة والرواج ومنه في زماننا الذهب يكون كاملاً ولقد بين  
وأربعة أرباع (كلها سواء في المثابة في الرواج بل ذكر في الفتاوى في باب التعارف  
بين التجار كالمعروف برمز (عت) باع شيئاً بعمرة دلاير واستقرت العادة في  
ذلك البلد انهم يعطون كل خمسة امداس مكان الدينار واشتهرت بينهم قاعدة  
بتصرف الى ما تعارف الناس فيها بينهم في تلك التجارة ثم زمن (كث) جرت  
العسادة فيها بين اهل خوارزم انهم يشترون سلعة بدينار ثم يدفعون ثلث دينار  
مهودية أو ثلث دينار وطسوج يساويها قال يجرى على المواضعة ولا ينفي  
الزيادة شيئاً عليهم له ومنه في البحر عن الشارحانية (ورد الجواز على دار  
الختار) في بيان شرح الذهب العربي والبيدي

### الفصل الثاني

في بيان المسائل المتعلقة بالبيع بالقسوة والتأجيل

(المادة ٢٤٥)

البيع مع تأجيل التي وتقيطه صحيح

وصح فتح حال وهو الاصل ومؤجل الى معلوم فلا يفتى ان القسوة  
ولو باع مؤجلاً صرف لفساد به يفتى ولو اختلفا في الاجل فالقول لنا به الا  
في السلم به يفتى في قدره فامضى الأقل والباقي للمشتري ولو في مقبض  
والقول والباقي للمشتري ويبطل الاجل بخوف المدين لا المالك (ورد المختار في بيع)

(ج ١) قوله البينة فيها أى في المشتري لانه يثبت خلاف الظاهر والبيئات  
للإسبات (رد المحتار)

قوله والبنية والتولى للمشتري لانها لا تنفا على الأجل فالأصل بقاؤه فكان  
الدول للمشتري في عدم منسب ولانه منكر توجه الطالبة وهذا ظاهر وأما  
تقديم بینه على بینه البائع فلهما ما في البحر عن الجوهرة بأن البينة مقدمة على  
الدعوى اهـ (رد المحتار) وبقي والتفصيل فيه

وصح البيع بين حال أو مؤجل بأجل معلوم اذا كان بخلاف جنسه ولم  
يجمعهما فقد (كذا البيان مختصر توفيق الرحمن)

(المادة ٢٤٦)

يؤم ان تكون للسدة معلومة في البيع بالتأجيل والتقصير  
(وأما الحامية) فيها معلومة الأجل في البيع بين مؤجل فيفسد ان كان  
مجهولاً (عندة في البيع)

(المادة ٢٤٧)

اذا عقد البيع على تأجيل اثنين الى كذا يوماً أو شهراً أو سنة أو  
الى وقت معلوم عند المأقدين كيوم قاسم أو النوروز صبح البيع  
والتأجيل ثمة اشترط : تأجيل بأيام أو شهور أو سنين معلومة وانه صحيح  
اذا قيل الطالبة والا فلا وتأجيل الى أجل مجهول جهالة متعارفة كالمسجد  
والباب والجزء والشجرة والنورجان ونحوها فيصح التأجيل وان كان البيع بهذه  
الأجل فسد لكن التأجيل في اثنين الى هذه الأجل جائز (من مبادئ الفقهية  
في البيع ما يقتضى بالأجل)

(المادة ٢٤٨)

تأجيل اثنين الى مدة غير معينة كالمسجد السها يكون منسداً للبيع  
وأما التأجيل الى أجل مجهول جهالة متعارفة كالأجل الى يوم الربيع

أو مظهر السماء وقدموا أماناً أو قدوم شريكه من سفره ونحوها فالأجل باطل  
والسالك حاله (من مبادئ الفقهية نقله الكنتوى على قيد علي إندوي)

(المادة ٢٤٩)

اذا باع نسيئة بدون مدة تنصرف المدة الى شهر واحد فقط  
وفي البيع لو باع مؤجلاً بالنسيئة الى شهر لانه المهور في النكاح في السلم  
والنسيئة في النسيئة فيه أجل به (مجمع الأنهر في البيع)

(المادة ٢٥٠)

يتبر ابتداء مدة الأجل والنسيئة المذكورتين في عقد البيع من  
وقت تسليم المبيع مثلاً لو بيع متاع على ان تنسه مؤجلاً الى سنة فحبسه  
البائع عنده سنة ثم سلمه للمشتري اعتبر أول السنة التي هي الأجل من  
يوم التسليم فليس للبائع حبس ان يطالبه بالتسليم الى مضي سنة من  
وقت التسليم وستين من حين العقد

ولو اشترى بأجل سنة غير معينة فباع المبيع ولم يسلمه حتى مضت السنة  
ثم سلم المبيع فله أي للمشتري أجل سنة أخرى عند الامام لان التأجيل للتصرف  
في المبيع وإبقاء اثنين بواسطته وكان الى سنة مجهولاً على سنة سداً فيفسد البيع  
عرفاً بمصداً للتأجيل التأجيل خلافاً لما كان عندهما لا اجل له بعد سنة وقد مضت  
المسار كما لو قال في دمنقان وفي البحر عليه السلام فمن جملته فطالب نحو ما ان  
حل أجل حل الباقي فالأمر كما شرطاً (مجمع الأنهر في البيع)

(المادة ٢٥١)

البيع المطلق ينقصد معطلاً اما اذا جرى العرف على ان يكون  
البيع للمطلق مؤجلاً أو منقسطاً بأجل معلوم ينصرف البيع المطلق الى ذلك

الاجل مثلا لو اشترى رجل من السوق شيئا بدون ان يذكر تعجيل الثمن ولا تأجيله ثم عليه اداء الثمن في الحال اما اذا كان جرى العرف والمادة في ذلك اطل باعطاه جميع الثمن او بعض مدين منه بعد اسبوع او شهر ثم ابيع العادة والعرف في ذلك

حق لو باع التاجر في السوق شيئا جن ولم يصرحا بحلول ولا تأجيل وكان المتعارف فيما بينهما ان القابل يأخذ من الثمن كل جمعة قديراً معلوماً انصرف البيع اليه بلا بيان لان العرف عرفا كالتسروط شرطاً (وكذا نقل عن الظهيرية) ومن هذا القبيل نزول الحان ودخول الحسام والدلال كما في البرازية ومن هذا القبيل مقدار النقد للاستقلال كذا في المنتقط وكذا قالوا بالتسروط عرفا كالتسروط شرعا وكذا قالوا العرف كالتسروط فعلى الملقى به صارت العادة كالتسروط صريحاً كذا في حاشية الغلاطي (شرح عبيد الله) (وكذا في الاعشاء في بيان قاعدة انما تعتبر العادة اذا اظهرت أو غلبت)

### الباب الرابع

في بيان المساق المتعلقة بالتصرف في الثمن والتمتع بعد العقد ويشتمل على فصلين

#### الفصل الاول

في بيان حق تصرف البائع بالثمن والمشتري بالمبيع بعد العقد وقبل القبض

(المادة ٢٥٢)

البائع له ان يتصرف بيمين البيع قبل القبض مثلاً لو باع ماله من آخر بجن معلوم له ان يحول بيمينه دانه

وصح التصرف في الثمن ببيع وهدية واجابة ووصية وعليك من عليه يوش وغير عوض قبل قبضه سواء كان مالا يمين كالنقد أو مائتين كالنكاح والموزون حتى لو باع ابلاً بدارهم أو بكرًا من خبطة جاز ان يأخذ بدلته شيئاً آخر لان المتلقى للتصرف وهو الملك قائم والمتاع وهو نقد الانقضاء بالهلاك متب لدم تعييناً بالتعيين أي في التقيد بخلاف المبيع (كما في الغاية) وغيره لكن للمدعي عام وهو التصرف في الثمن قبل القبض سواء كان مالا يمين أو مائتين أو مائتين كالمزك والدليل وهو انتفاء غلبة الانقضاء بالهلاك لعدم تعييناً بالتعيين فيكون المبيع من المدعي تدبر (جميع الاظهر في فصل التصرف في المبيع قبل القبض)

(المادة ٢٥٣)

المشتري ان يبيع المبيع لاخر قبل قبضه ان كان عقاراً والا فلا ولا يصح بيع المتقول قبل قبضه اليه عليه السلام عن بيع ماله قبض ولان فيه غدر انقضاء العقد على اعتبار الهلاك بخلاف هبة والتصدق به والقرض قبل القبض من غير البائع فانه صحيح عند محمد على الاصح خلافاً لابي يوسف (ويصح في العقار) أي يصح بيع عقار لا يمتنع هلاكه قبل قبضه عند الشيخين خلافاً لمحمد وقرره والتألفي عملاً بطلاق الحديث واعتباراً بالمتقول ولهذا ان ركن البيع صادر عن اهله في محله ولا غدر فيه لان الملاك بالعقد نادر حتى لو تصور هلاكه قبل القبض لا يجوز بيعه بان كان على شرط الهبة أو كان علواً بخلاف المتقول (جميع الاظهر في المحل المزبور)

### الفصل الثاني

في بيان التزديد والتميز في الثمن والمبيع بعد العقد

(المادة ٢٥٤)

البائع ان يزيد مقدار المبيع بعد العقد والمشتري اذا قبل في مجلس

الزيادة كان له حق المطالبة بتلك الزيادة ولا تقيد بتمامه البائع وأما إذا لم يقبل في مجلس الزيادة وقبل بعده فلا عبرة بقوله مثلا لو اشترى عشرين بطيئة بعشرين قرشاً ثم بعد العقد قال البائع اعطيتك خمسة أخرى أيضاً قال قبل المشتري هذه الزيادة في المجلس اخذ خمسة وعشرين بطيئة بعشرين قرشاً وأما لو لم يقبل في ذلك المجلس بل قبل بعده فلا يجبر البائع على إعطائه تلك الزيادة

(وصح الزيادة فيه) ولزم البائع دفعها إن في غير سلم زباني (وقبل المشتري وتعلق أياً أي كما تعلق الزيادة في الفتن (رد المحتار) (بالعقد) ولو علمت الزيادة قبل القبض سقطت حصتها من الفتن) وكذا لو زاد في الفتن عرضاً أو ملك قبل تسليمه النسخ العقد عند قبضه ولا يستقرط بالزيادة هنا قبض المبيع تصح بعد هلاكه بخلافه في الفتن كما مر (رد المحتار) (فصل في الشرف في البيع والفتن)

(جاء قوله إن في غير سلم قال الزباني ولا يجوز الزيادة في السلم فيه لأنه معدوم حقيقة وإنما جعل موجوداً في الذمة لحاجة المسلم إليه والزيادة في السلم فيه لا تدفع حاجته بل تزيد في حاجته فلا يجوز له ذلك كلام الترمذ على جواز الحط به (رد المحتار)

أوله وقبل المشتري أي في مجلس الزيادة كما يفيد ما مر في الزيادة في الفتن (رد المحتار) (المادة ٢٥٥)

المشتري إن يزيد في الفتن بعد العقد فأذا قبل البائع تلك الزيادة في ذلك المجلس كان له حق المطالبة بها ولا تقيد بتمامه المشتري وأما لو قبل بعد ذلك المجلس فلا يشره بقوله حيث لا يجوز مثلا لو بيع حيوان بالثب قرش ثم

بعد العقد قال المشتري للبائع زدتك مائتي قرش وقبل البائع في ذلك المجلس أخذ المشتري الحيوان بالثب مائتي قرش وأما لو لم يقبل البائع في ذلك المجلس بل قبل بعده فلا يجبر المشتري على دفع مائتي القرش التي زادها

(وصح الزيادة فيه) أي في الفتن (حال قبض المبيع) إن قبل البائع في المجلس حتى لو زاده فلم يقبل حتى تخلفا بمئات الزيادة (كما في المدارية) وغيرها فعل هذا لو قيد السكان أولى لأنه لما لا بد منه (لا بعد هلاكه) أي البيع في ظاهر الرواية إذا لو هلك المبيع أو تغير يتصرف المشتري فيه حتى يخرج من إطلاق اسمه عليه كبر طعن لا يجوز الزيادة إذ ثبوتهما ملحوظ في مقابلة الفتن وهو غير باق على حاله فلم يتصور انتقاله فيه قبل قبض المبيع (يجمع الأثر في الحط الزبور)

(المادة ٢٥٦)

حط البائع مقدار آمن الثمن المبسوط بعد العقد صحيح ومعتبر مثلا لو بيع مال بمائة قرش ثم قال البائع بعد العقد حطفت من الفتن عشرين قرشاً كان للبائع أن يأخذ مقابل ذلك المال ثمانين قرشاً فقط

والسلط ما أي يصح حط البائع بعض الفتن ولو بعد هلاك المبيع لأنه يمكن إخراج العدل عما بقائه كونه اسقاطاً والاستقاط لا يستلزم ثبات ما بقائه فثبت الحط فيه (يجمع الأثر)

(المادة ٢٥٧)

زيادة البائع في المبيع والمشتري في الفتن وتقبل البائع من الفتن بعد العقد تعلق بأصل العقد حتى يصير كأن العقد وقع على ما حصل بعد الزيادة والحط



وأما حط كل اثنين غير ملتحق بأصل العقد اتفاقاً (جميع الأثر)  
 (والزيادة والحط يلتحقان بأصل العقد بالاستناد) قبل حط الكل والى  
 الالتحاق في تولية ومراعاة وعقبة ولتتعلق وحلاك وجس مبيع وفاد صرف  
 لكن أفعال يظهر في التفتة الحط فقط (در المختار في المبيع والحقن)  
 (طبريزي وروى) هذا تقرير على صحة الزيادة والحط وعلى الجاهل بأصل  
 العقد على السك ان زيد وعلى ما في حط لأن كل من الزيادة والتقصان  
 ملتحق بأصل العقد فتنوب المربعة والتولية بالنسبة اليه (جميع الأثر)  
 (ج ١٠) قوله وشقة يأخذ الشفيع عاقبة في الحط دون الزيادة (در المختار)  
 قوله واستحقاق فربيع المشتري على البائع بالكل ولو أجاز المشتق أخذ  
 الكل بغير أي بكل اثنين والزيادة (در المختار)

قوله وحلاك حتى لو هلك الزيادة قبل القبض شقة حصتها من الثمن بخلاف  
 الزيادة المتولدة من المبيع حيث لا يسقط عن من الثمن بهلاكها قبل القبض  
 فرباعي قلت ولا يثنى عليك إلا هذا في الزيادة في الثمن فلا يناسب ذكر هذا هنا  
 فاقهم (در المختار)

قوله وجس مبيع حتى جسه حتى قبض الزيادة في المبيع والسكلام في الزيادة  
 (در المختار)

قوله وفاد صرف ولو بلغ الميزان بالدرهم متساوية ثم زاد أحداه أو حط  
 وقيل الأسخر وقبض الزائد أو الردود في الحط عند العقد كأنها عقدة ابتداء  
 كذا في حله أي حبة زراعي (در المختار)

(المادة ٢٥٨)

ما زاده البائع في المبيع بعد العقد يكون له حصه من الثمن المسمى  
 مثلاً لو باع ثمنين بطيخات بمائة قروش ثم بعد العقد زاد البائع في المبيع  
 بطيخين فصارت عشرة وقيل للمشتري في الجلس يسير كأنه باع عشرة

بطيخات بمائة قروش حتى لو قلت البطيخان المزدتان قبل القبض  
 ثم تقبل ثمنها قرشين من أصل ثمن البطيخ فليس للبائع أن يطلب حطه  
 من المشتري سوى ثمن ثمان بطيخات كذلك لو باع من أرضه ألف  
 ذراع بمائة ألف قروش ثم بعد العقد زاد البائع مائة ذراع وقيل للمشتري  
 في الجلس فمات دجل الأرض المبيعة بالشفعة كان لهذا الشفيع أخذ جميع  
 الألف ومائة ذراع المبيعة والمزيدة بمائة ألف قروش

لمر أن الزيادة والحط يلتحقان بأصل العقد (كذا في جميع الأثر)  
 (المادة ٢٥٩)

إذا زاد المشتري في ثمن شيئاً كان مجموع الثمن مع الزيادة مقابلاً لمبيع  
 المبيع في حق الماعدين مثلاً لو اشترى عقاراً بمائة ألف قروش فزاد  
 المشتري قبل القبض في الثمن خمسمائة قروش وقبل البائع تلك الزيادة كان  
 ثمن ذلك العقار عشرة آلاف وخمسمائة قروش حتى لو ظهر مستحق للعقد  
 فأنه وحكم له به وتسلمه كان للمشتري أن يأخذ من البائع عشرة آلاف  
 وخمسمائة قروش أما لو ظهر شفيع لذلك العقار فن حيث أن حق الشفيع  
 يتحقق بأصل الثمن المسمى ويكون تلك الزيادة التي صدقت بعد العقد تلحق  
 بأصل العقد في حق الماعدين لا يسقط حق ذلك الشفيع فلذا لا تترس  
 تلك الزيادة بل يأخذ العقار بمائة ألف قروش التي هي أصل الثمن فقط  
 وليس للبائع أن يطالبه بتسوية القرض التي زادها فالمشتري بعد العقد  
 وحده الاستحقاق فربيع المشتري على البائع بالكل أي بكل اثنين والزيادة

(كذا في رد المحتار)

والشئ يَأْخُذُ بِالْأَقْلِ فِي التَّضَلُّعِ أَيْ فَيُضَلُّ الزَّيْدَةُ وَفَصَلَ الْحُطَّ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ مَقْضَى الْأَقْلِ الْأَصْلُ أَنْ يَأْخُذَ بِالشَّيْءِ فِي صَوْرَةِ الزَّيْدَةِ لِأَنَّ حَقَّهُ تَعْلُقُ بِالْعَدِّ الْأَوَّلِ وَفِي الزَّيْدَةِ إِصْلَاحُهُ وَلَيْسَ فِيمَا إِصْلَاحُهُ (يَجْعُ الْأَنْهَرُ فِي بَيَانِ حَالِ الْمُجْبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ)

(المادة ٢٦٠)

إِذَا عَطَى الْبَائِعُ مِنْ ثَمَنِ الْبَيْعِ مَقْدَارَ أَكْثَرِ جَمِيعِ الْمُبِيعِ مُقَابِلًا لِلْبَاقِي مِنْ ثَمَنِ بَعْدِ التَّزْوِيلِ وَالْحُطِّ مَثَلًا لَوْ بَيْعَ عَشْرَ بَشْرَةِ آلَافِ قَرَشٍ ثُمَّ حُطَّ الْبَائِعُ مِنْ ثَمَنِ الْقَرَشِ كَانَ ذَلِكَ الْمَقْدَارُ مُقَابِلًا لِثَلَاثَةِ آلَافِ الْقَرَشِ الْبَاقِيَةِ وَبِذَا طَرَعُوا طَرَفُ شَيْءٍ لِلْمَقْدَارِ الْمَذْكُورِ أَخَذَهُ بِشَيْءِ آلَافِ قَرَشٍ فَقَطَّ لَمْ يَر (أَنْ الشَّيْءَ يَأْخُذُ بِالْأَقْلِ فِي التَّضَلُّعِ) (مُلَقًى الْأَنْهَرُ)

(المادة ٢٦١)

فَالْبَائِعُ إِنْ عَطَى جَمِيعَ الثَّمَنِ قَبْلَ الْقَبْضِ لَمْ يَلِغْ هَذَا الْحُطُّ بِأَصْلِ الْعَدِّ مَثَلًا لَوْ بَاعَ عَشْرَ بَشْرَةِ آلَافِ قَرَشٍ ثُمَّ قَبْضَ الْقَبْضِ أَيْ الْبَائِعَ الْمُشْتَرَى مِنْ جَمِيعِ الثَّمَنِ كَانَ الشَّيْءُ أَنْ يَأْخُذَ ذَلِكَ الْمَقْدَارَ بِشْرَةِ آلَافِ قَرَشٍ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ بِدُونِ ثَمَنِ إِصْلَاحِهِ وَحُطَّ كُلُّ الثَّمَنِ غَيْرَ مُتَعَلِّقٍ بِأَصْلِ الْعَدِّ الْأَوَّلِ (كَذَا فِي جَمْعِ الْأَنْهَرِ) (فَيُضَلُّ حُطَّ الشَّيْءِ) (رد المحتار)

أَيْ بِأَصْلِ التَّضَلُّعِ مَعَ هَذِهِ الْهَادِ وَتَقْوِيَةُ الثَّمَنِ عَنْ الْمُشْتَرَى وَقَالَ فِي الذَّخِيرَةِ إِذَا حُطَّ كُلُّ الثَّمَنِ أَوْ وَهَبَ أَوْ أَرَادَ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ قَبْلَ قَبْضِهِ سَبَحَ الشَّيْءَ وَلَا يَلِغُ بِأَصْلِ الْعَدِّ وَاقِ الْبَدَائِعِ مِنَ الشُّكْلِ وَفِي حُطِّ جَمِيعِ الثَّمَنِ يَأْخُذُ الشَّيْءَ

بِجَمِيعِ الثَّمَنِ وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ شَيْءٌ لِأَنَّ حُطَّ كُلِّ الثَّمَنِ لَا يَتَعَلَّقُ بِأَصْلِ الْعَدِّ لِأَنَّهُ لَوْ تَعَلَّقَ بِأَصْلِ الْبَيْعِ لِأَنَّهُ يَكُونُ سَبَبًا لِأَنْ تَنْ لَمْ يَصِحَّ الْحُطُّ فِي حَقِّ الشَّيْءِ وَصَحَّ فِي حَقِّ الْمُشْتَرَى وَكَانَ إِجْرَاءُ لَهُ عَنِ الثَّمَنِ (رد المحتار على رد المحتار) وَإِنْ حُطَّ كُلُّ الثَّمَنِ أَوْ وَهَبَ أَوْ أَرَادَ عَنْهُ قَانَ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ صَحَّ الشَّيْءَ وَلَكِنْ لَا يَتَعَلَّقُ بِأَصْلِ الْعَدِّ وَإِنْ كَانَ عَدُّ قَبْضِ الثَّمَنِ صَحَّ الْحُطُّ وَالْهَادِ وَلَمْ يَصِحَّ الْإِجْرَاءُ (كَذَا فِي الْحَقِيقَةِ هُنَا فِي السَّبَابِ السَّادِسِ عَشَرَ فِي الزَّيْدَةِ فِي الثَّمَنِ وَالثَّمَنِ)

## الباب الخامس

فِي بَيَانِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالتَّسْلِيمِ وَالتَّقْبُضِ وَفِي سِتَّةِ فَعُولٍ

### الفصل الأول

فِي بَيَانِ حَقِيقَةِ التَّسْلِيمِ وَالتَّقْبُضِ وَكَيْفِيَّتِهِمَا

(المادة ٢٦٢)

الْقَبْضُ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الْبَيْعِ إِلَّا أَنْ الْعَقْدَ مَتَى تَمَّ كَانَ عَلَى الْمُشْتَرَى أَنْ يَسْلِمَ الثَّمَنَ أَوَّلًا ثُمَّ يَسْلِمَ الْبَائِعُ الْمُبِيعَ إِلَيْهِ مِنْ بَاعٍ سَاعَةً مِنْ قَبْلِ الْمُشْتَرَى أَوَّلًا ثُمَّ بَاعٍ سَاعَةً بَعْدَهُ أَوْ قَبْلًا مِنْ قَبْلِ ثَمَانٍ مَعًا (كَذَا فِي الْمَقْبُولَةِ) (هُنَا فِي الْفَعُولِ الثَّلَاثِي مِنَ الْبَابِ الرَّابِعِ مِنَ الْبَيْعِ)

(المادة ٢٦٣)

تَسْلِيمُ الْمُبِيعِ يَحْصُلُ بِالتَّسْلِيمِ وَهُوَ أَنْ يَأْخُذَ الْبَائِعُ الْمُشْتَرَى بِقَبْضِ الشَّيْءِ مَعَ عَدَمِ وَجُودِ مَانِعٍ مِنْ تَسْلِيمِ الْمُشْتَرَى إِذَا

وفي التجزئة تسليم البيع ان يخل بين وجه البيع على وجه يمكن من قبضه من غير حاله وكذا تسليم البيع في جهة التسليم ثلث معان  
ان يقول اخلت بينك وبين البيع وان يكون البيع بخسرة المشتري على صفة  
يثبت فيها النخل من غير ما لو كان يكون مزرعة غير مشغولة بحق غيره وعن الوري  
المناع لغير البائع الابع (جميع الاثر في فصلها يدخل في البيع تبعاً وملا)  
(المادة ٢٦٤)

مضى حصل تسليم البيع صادراً للمشتري فأضاف له  
(وإضافة ان السخلة قبض حكماً لبيع القدرة على لا كذا رد المختار على رد المختار)  
(المادة ٢٦٥)

تختلف كيفية التسليم باختلاف البيع  
لكن ذلك التسليم يختلف بحسب حال البيع في نحو حصة في بيت مثلاً  
لمدفع الفلاح اذا امكنه القبض بلا كلفة قبض وفي نحو دار القدرة على اغلاظها  
قبض أي بان يكون في اليد فيها يتصرف وفي نحو ثمر في مزرعة فكله بحيث يرى  
ويستأجر اليه وفي نحو ثوب فكله بحيث لو لم يده اصل اليه قبض وفي نحو فرس  
أو طير في بيت امكنه اقتنائه بلا معين قبض (رد المختار على رد المختار)  
(المادة ٢٦٦)

المشتري اذا كان في العرصة أو الأرض السبعة او كان يراها من  
مزرعتها يكون إذن البائع له بالقبض تسليماً  
فكأنه بحيث يرى ويصاد اليه قبض (كذا رد المختار على رد المختار)  
(المادة ٢٦٧)

اذا بيعت أرض مشغولة بالزراعة بغير البائع على دفع الزرع بمحصاده  
أو رعيه وتسليم الأرض غالية للمشتري

ثم التسليم يكون بالسخلة على وجه يمكن من القبض بلا مانع ولا حائل (رد  
المختار) في فصلها يدخل وفيها لا يدخل اه بقره بلا مانع بان يكون مزرعة  
غير مشغولة بحق غيره فلو كان البيع غافلاً كالحطفي في جوانب البائع لم يمتد  
(بحر) وفي الملتقط ولو باع داراً وسلمها الى المشتري وله فيها مناع قبيل أو  
كثير لا يكون تسليماً حتى يسلمها طارعة وكذا لو باع أرضاً وبيعها ذرعاً أيضاً وفي  
القنية لو باع حطبة في سبيلها قبلها كذلك يصح كقبض في فراش (رد المختار)  
على رد المختار

(المادة ٢٦٨)  
اذا بيعت اشجاراً فوقها ثمار يجبر البائع على جز الثمار ودفعها وتسليم  
الاشجار غالية للمشتري

ويقال للبائع انقلها في الحال جبراً عليه (رد المختار) أي اذا طلب (رد  
مختار) لا ويقال (انقلها وسلم البيع) (ماتق في فصل ما يدخل في البيع تبعاً له)  
(المادة ٢٦٩)

اذا بيعت ثماراً على اشجارها يكون إذن البائع للمشتري تجزئها تسليماً  
ويصح تسليم ثمار الاشجار وهي عليها بالسخلة وان كانت متصلة بملك البائع  
(رد المختار على رد المختار)

(المادة ٢٧٠)  
النصار الذي له باب وقفل كالدار والكرم اذا وجد للمشتري داخله  
وقال له البائع سلمته اليك كان قوله ذلك تسليماً واذا كان المشتري خارج  
ذلك المقار كان قريباً منه بحيث يقدر على انغلاق بابه وقفله في اسأل  
يكون قول البائع للمشتري سلمتك اليه تسليماً أيضاً وان لم يكن منه قريباً  
بهذه الرتبة قالوا مضى وقت يمكن فيه ذهاب المشتري الى ذلك الدار ودخوله

فيه يكون تسلياً

ولو وقع داراً وسلها إلى المشتري وفيها متاع قليل فالبايع لم يكن ذلك تسلياً حتى يسلمها لرافعة حال أو بعد المتاع عند المشتري وإن المشتري يقبض الدار والمتاع جميعاً مع التسليم لأن الشكل صار في يد المشتري وذكر في التوارد إذا قل البائع للمشتري سلمها إليك وقال المشتري قلت والدار ليست بحضرتيها يصير المشتري قابضاً في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد إن كانت الدار بقرب منها فقدر على الدخول والاعلاق يصير قابضاً وإلا فلا وفي ظاهر الرواية يعتبر القرب ولم تذكر مسالفاً والمصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية لأنه إذا كان قريباً يتصور فيه القبض الحقيقي في الحال فامتثلت الشبهة مقام القبض أما إذا كان بعيداً لا يتصور القبض الحقيقي في الحال فلا تمام للشبهة مقام القبض وكذا في الغبة والصدقة وقضيلان في التصرف قبل القبض

(المادة ٢٧١)

اعطاه متاع العقار الذي له قتل المشتري يكون تسلياً

ولو وقع داراً أو سلم المتاع قبض المتاع إلى المشتري لم يكن تسلياً ولو قل هذا إذا دفع إليه متاعاً من هذا المتاع أما إذا لم تكن كذلك لم يكن تسلياً لأنه لم يقصد على الدخول بهذا المتاع فلا يكون قبض المتاع قبض وإن دفع إليه المتاع ولم يخل خليفته بذلك وبين الدار فاقبض لم يكن ذلك قبضاً (قاضيخان فيما يجوز من التصرف قبل القبض)

(المادة ٢٧٢)

الميتوان يملك برأسه أو أذنه أو دسه الذي في رأسه فيسلم وكذا لو كان الميتوان في نخل يبحث يقدر المشتري على تسلمه بدون كلمة فاراد البائع إليه وإن لم يقبضه كان ذلك تسلياً أيضاً

قلو أخذه برأسه وصاحبه عنده فاقده فهو قبض دابة أو بعير أو في الثوب فأكونه بحيث لو مد يده فصل إليه قبض والثوب أيضاً إن أخذه بيده أو غلى بيته وبه وهو موضوع على الأرض فقال خليفته قبض وبه فاقبضه فقال قبضته فهو قبض (جميع الأعيان في البيع) (وفي نحو بقر) في سرى فأكونه بحيث يرى ويشار إليه قبض (وفي نحو ثوب فأكونه بحيث لو مد يده فصل إليه قبض وفي نحو فرس أو طير في بيت أو كان أخذه منه لا معين قبض) (وهو المختار على من المختار فيما يدخل في البيع تسلياً وما لا له)

(المادة ٢٧٣)

كيل المكيلات ووزن الموزونات بأمر المشتري ووضعهما في الظرف الذي هيأها لها يكون تسلياً

(المشتري من آخر دهنه معيناً ودفع إليه قارورة ليزنه فيها فوزن بمضرة المشتري صار المشتري قابضاً وإن كان في دكان البائع أو في بيته وإن كان وزن غيره المشتري قبل يصير قابضاً وهو الصحيح (كذا في سواها الأساطير) (وفي البرازية) (وكذا كل مكيل أو موزون إذا دفع إليه وزنه فأكونه أو وزنه في وعائه) (كذا في البحر الرافعي) (جارية في الفضل المثال من الباب الرابع) (المادة ٢٧٤)

تسليم العروض يكون بإعطائها إليه المشتري أو بوضعها عنده أو بإعطائه الأذن له بالتقبض بإرادتها له

وفي الثوب إن أخذه بيده أو غلى بين الثوب وبين المشتري وهو موضوع على الأرض فقال خليفته قبض وبه فاقبضه فقال قبضته فهو قبض وكذا القبض في البيع فاقده لا يشترط أن يجمع الأعيان في الحبل الزبور



(المادة ٢٧٥)

الاشياء التي يمت جلة وهي داخل صندوق أو أبار أو ما شابهة من  
الحلات التي تقبل يكون اعطاء مفتاح ذلك الحقل للمشتري والأذن له  
بالقبض فليأخذ مثلاً لو بيع أبار حفلة أو صندوق كتب جلة يكون اعطائه  
مفتاح الأبار أو الصندوق المشتري قسماً

وخاصة ان التخليه قبض حكماً لو مع القدرة عليه بلا كلمة لكن ذلك  
يختلف بحسب حال البيع في نحو حفلة في بيت مثلاً فدفع المفتاح اذا امك  
المفتاح بلا كلمة قبض (رد المحتار على در المختار في فصل فيما يدخل في البيع شيئاً  
وما لا يدخل)

(المادة ٢٧٦)

عدم منع البائع حين ما يشاهد قبض المشتري للمبيع يكون إذا كان  
البائع بالقبض

ويستطع حتى يحبس المبيع تسليم البائع القبض قبل قبض المشتري فليس له بدوه  
ردوه إليه بخلاف ما اذا قبض المشتري بلا لفظ الا اذا رآه ولم يتعه من القبض  
لهو ان قد يكون القبض حكماً (رد المحتار على در المختار في اهل الزبور)

(المادة ٢٧٧)

قبض المشتري للمبيع بدون اذن البائع قبل اذنه ان لا يكون معتبراً  
الا ان للمشتري لو قبض للمبيع بدون الأذن وهناك في بدوه أو تعيب يكون  
القبض معتبراً حينئذ

لمس من رد المختار بخلاف ما اذا قبض المشتري بلا لفظ اه (كذا في  
رد المختار)

التصل الثاني

في المواد المتفقة بحسب المبيع

(المادة ٢٧٨)

في البيع بالثمن الحال اعني غير المؤجل للبائع ان يحبس المبيع الى ان يؤدي  
المشتري جميع الثمن

قال الصابنا وحرم الله البائع حتى يحبس المبيع لاستيفاء الثمن اذا كان حالاً  
(كذا في المحيط حذبه في الفصل الاول من الباب الرابع من البيوع)

(المادة ٢٧٩)

اذا باع اشياء متعددة صفقة واحدة له ان يحبس جميع المبيع حتى  
يقبض الثمن جميعه سواء بين اكل منها عن على حدة أو لم بين

لرباع حبس المبيع الى قبض الثمن ولو باي منه درهم ولو البيع شيئين بصفقة  
واحدة وحسب لكل قنائه حوسبها الى استيفاء الكل (رد المختار في اهل الزبور)

(المادة ٢٨٠)

اعطاه المشتري رهناً أو كتيلاً بالثمن لا يسقط حق الحبس  
ولا يسقط حق الحبس بالرهن ولا بالكفيل ولا بإرأه عن بعض الثمن  
حتى الباقي (رد المختار على در المختار في اهل الزبور)

(المادة ٢٨١)

اذا سلم البائع المبيع قبل قبض الثمن قد استقط حق حبسه وفي  
هذه العوده ليس للبائع ان يسترد للمبيع من رد المشتري وبحسبه الى ان  
يستوفي الثمن

ويستطع حتى يحبس تسليم البائع القبض قبل قبض الثمن فليس له بدوه

إلى خلاف ما إذا جئت المشتري بلا لئله أنه (كذلك في رد المحتار على در المختار في ذلك المجلد)

(المادة ٢٨٢)

إذا أحال البائع إنشأ بعت البيع وقبل المشتري المصالحة فقد سقط حق حبه وفي هذه الصورة يلزم البائع أن يسلم تسليم البيع المشتري ويسقط حق الميسر بمحوالة البيع على المشتري بالثمن اتفاقا وكذا بمحوالة المشتري للبائع به على رجل عند أبي يوسف وعنه محمد في روايتان (رد المحتار على در المختار)

(المادة ٢٨٣)

في بيع التسمية ليس للبائع حق حبس المبيع بل عليه أن يسلم المبيع للمشتري على أن يقبض الثمن وقت حلول الأجل

وإن كان مؤجلا وليس للبائع أن يحبس المبيع قبل حلول الأجل ولا بعده (كذلك في المنوط) ولو كان مسمى بالثمن حالا وبه موقلا فله حبسه حتى يستوفي المدة ولو في من الثمن شيء قبل كان له حبس جميع المبيع (كذلك في اللامعة) (حاشية في الفصل الأول من الباب الرابع من المبيع)

(المادة ٢٨٤)

إذا باع حالا أي موقلا ثم أجل البائع الثمن سقط حق حبه وعليه حيث إن يسلم المبيع للمشتري على أن يقبض الثمن وقت حلول الأجل ويسقط حق الميسر بتأجيل الثمن بعد البيع (رد المحتار على در المختار) وإذا أخر البائع بعد العقد سأل عن الميسر (كذلك في البدائع) (حاشية في المحل المذكور)

### الفصل الثالث

في حق مكان التسمية

(المادة ٢٨٥)

مطلق العقد يقتضي تسليم المبيع في المحل الذي هو موجود فيه حيث مثلا لو باع رجل وهو في اسلامبول حطته التي في تكفور طائفي يلزم عليه تسليم الحطه المرقومة في تكفور طائفي وليس عليه أن يسلمها في اسلامبول

الاصل ان مطلق العقد يقتضي تسليم العقود عليه حيث كان العقود عليه وقت العقد ولا يقتضي تسليمه في مكان العقد هذا هو ظاهر مذهب اصحابنا رحمهم الله حتى لو اشترى حطه وهو في الممر والحطه في السواد يجب تسليمها في السواد (كذلك في الفوط) (حاشية في الفصل السادس من الباب الرابع من كتاب المبيع)

(المادة ٢٨٦)

إذا كان المشتري لا يعلم أن المبيع في أي محل وقت العقد ودلم به بعد ذلك كان غير أن شاء فبيع المبيع وإن شاء أمضاء وقبض المبيع حيث كان موجوداً

لما مر في مسأله قبله من الحاشية بقوله الاصل ان مطلق العقد أنه (مقرر)

(المادة ٢٨٧)

إذا بيع مال على أن يسلم في محل كذا لزم تسليمه في المحل المذكور يجب أن يسلم في المحل الذي بشرط في البيع لا خلاف لما كان شرطاً في تسليمه العقد ومما أن يجب العقد من غير شرط فانه لا يوجب تسليم العقد

كشروط تسليم البيع على البائع وشروط تسليم الثمن على المشتري وإذا كان شرطاً لأخصه العقد على التفسير الذي قلنا أنه يلائم ذلك العقد ولفظ به أنه يؤكد موجب العقد وذلك كبيع بشرط أن يعطى المشتري كلباً أو ثياباً أو كذا قيل الكفاية جاز البيع استحساناً (وكذا البيع) بشرط أن يعطى المشتري ثياباً وحشاً والرهن معلوم بالإشارة أو التسمية جاز البيع استحساناً وإن لم يكن الرهن من مقتضيات العقد إلا أن الرهن يؤكد موجب العقد لو شرط فيه وحشاً وميضاً ثم انتفع من تسليم الرهن لا يجوز عليه ولكن يقال للمشتري إذا لم يتحقق الرهن أو قبضه أو الثمن أو يتسبب العقد (كذا في بيع السرخس) ولو امتنع المشتري من هذه الوجوه فالبائع أن يفسخ البيع (كذا في البايع) (معدية في الباب السادس في الشروط التي تفقد البيع والتي لا تفقد)

### الفصل الرابع

في مؤنة التمام ولوازم التمام

(المادة ٢٨٨)

المصادف المتعلقة بالثمن ترمى على المشتري مثلاً اجرة عد التود ووزنها وما شبه ذلك على المشتري وحده

(واجبة نقد الثمن) أي تجوز جده من رده ووزنه على المشتري لأنه يحتاج في تمام الثمن إلى قبض نقد وسبقه فتكون مؤنة عليه (وكذا) مؤنة الجيد عن غيره هو الصحيح (كما في الخلاصة) وهو ظاهر الرواية كما في الحاشية وفيه غنى كما في الزاوي وسبقه إلا أنه قد بقي السابغ الثمن ثم جاء برده بغير الرواية فانه على البائع وإذا اجرة نقد الثمن فانه عمل المدين إلا إذا قبض رب

الدين ثم ادعى عدم النقد فلا جرة على رب الدين كما في البحر (جميع الأنهر فيها يدخل في البيع تبعاً بغير تسمية وما لا يدخل)

(المادة ٢٨٩)

المصادف المتعلقة بتسليم البيع ترمى البائع وحده مثلاً اجرة الكيل للمكيلات والوزان للموزونات المبيعة ترمى البائع وحده

واجرة الكيل في مثالبه فكيف وعد الكيل أي اجرة العد في مثل القنن ووزنه أي اجرة الوزن في مثل العمل والوزان ووزنه أي اجرة الزرع في مثل الأرض للزراعة على البائع فيما بيع بشرط الكيل والعد والزرع لأنه من تمام التسليم وتسليم البيع عليه وكذا ما كان من تمامه (جميع الأنهر في الحل المزور)

(المادة ٢٩٠)

الاشياء المبيعة جزأاً مؤنتها ومصارفها على المشتري مثلاً لو بيعت ثمرة كرم جزأاً كانت اجرة قطع تلك الثمرة وجزءها على المشتري وكذا لو بيع أثمار حنطة مجازفة فأجرة اخراج الحنطة من الأتار وقطعها على المشتري وكل ما باع مجازفة من القدرات كالتمر والحب والشوم والجوز فقامها وقطعها على المشتري ويكون قابضاً بالحنطة وإن شرط الكيل والوزن على البائع إلا أن يجوز البائع ويقول أنها بالوزن كذا فلما كان يصدقه المشتري فلا حاجة إلى الوزن أو يكتب ميزن بنفسه والصحيح أنذار أن الوزن على البائع معلنة (وكذا) في الوجه المذكور وفي ذلك الاتفاق على المشتري حنطة في حنطة لاخراج على المشتري وإذا كانت في يده تبع الباب على البائع والاخراج من يده على المشتري (معدية في الفصل السادس من الباب الرابع من البيع)

(المادة ٢٩١)

ما يباع محمولاً على الحيوان كالخيل والحمم تكون اجرة نقله وابصله

الى بيت المشتري جايده على حسب عرف البلدة وعادتها  
ولو اشترى حطباً في قرية وقال موسولاً بالشراء احمه الى منزلي لا يقصد  
وهو ليس بشرط كذا في الخلاصة ان المشتري يقر صاحب قبل البائع ان يأتي به  
الى منزل المشتري يحكم عرف وفي صالح البوازل عن محمد بن سبعة قال في  
الاشهاد اني شياخ على ظهر الدابة كالمطبخ والقمح ونحو ذلك اذا امتنع عن  
الجلن الى منزل المشتري ابيته على ذلك (وكذا الحظوة) اذا اشتراها على ظهر  
الدابة فان كانت حرة تسترها على ان يجعلها الى منزله فالبائع فاسد (كذا)  
في الفتاوى العنبري (حذيفة في الحل المزبور)  
(المادة ٢٩٢)

اجرة كتابة السندات والحجج وصكوك الياضات تزم المشتري لكن  
يلزم البائع تقرير البيع والاشهاد عليه في المحكمة  
في التصديق رجل اشترى ديراً فطلب من البائع ان يكتب صكاً على الشراء  
فان من ذلك لا يجبر على ذلك وفي كتب المشتري من مال نفسه وامره بالاشهاد  
وامتنع البائع من ذلك يضمن بان يهدد شاعدين هو المختار لان المشتري يحتاج  
الى الاشهاد لكن انما يؤمر اذا اتى المشتري بشاعدين اليه يهددهما على البيع ولا  
يكتب بالخروج اني اليهود (كذا في التفسيرات) فان اتى البائع برفع المشتري  
الامر الى القاضي فان تأخر بين يدي القاضي كتب له سجلاً واشهد عليه (كذا  
في المحيط) (وكذا لا يجبر على دفع الصك القديم (كذا في الوجيز للكردي)  
ولكن يؤمر باحضار الصك حتى يرفع من قبله التمسحة فيكون سجة في يد  
المشتري والصك القديم في يد البائع سجة له أيضاً (كذا في الفتاوى العنبري)  
فان اتى البائع ان يبرس الصك القديم لكتابته المشتري من ذلك صكاً حل يجبر  
البائع على ذلك فان التمسح ابرس سطر في مثل هذا لا يجبر عليه (كذا في فتاوى  
قاسمخان) (حذيفة في الحل المزبور)

## التفصيل الخامس

في بيان المواد المترتبة على هلاك المبيع

(المادة ٢٩٣)

المبيع اذا هلك في يد البائع قبل ان يقبضه المشتري يكون من مال  
البائع ولا شيء على المشتري

هلاك المبيع بالآفة أو بخسار الضرر في يد البائع بالآفة جايده أو باستهلاك  
البائع أو كان حيواناً يقتل نفسه بميل البيع لانه مضمون وانفسد الثمن  
فلا يكون مضموناً بالقيمة لانه لا يتناول على شيء واحد فهذه ان ائله المشتري  
والبائع بان والخيار للمشتري لزم الثمن فان كان الخيار للبائع والبيع فاسد لزم  
المثل في المثل والقيمة في القيمة وان فعل اجنبى خير المشتري فان فعلت وعاد  
الى ملك البائع ضمن الجاني المثل أو القيمة (في الثاني عشر من بيوع البازنية)  
ولو هلك في يد البائع هلك عليه وانفسخ البيع ولا شيء على المشتري كما في  
البيع المطلق (عور في الخيار) وفي كل موضع هلك المبيع قبل القبض يجب على  
البائع رد عين ما قبضه من الثمن (جميع الفتاوى في البيوع)

(المادة ٢٩٤)

اذا هلك المبيع بعد القبض هلك من مال المشتري ولا شيء على البائع  
وان هلك المبيع بعد القبض على المشتري (بازنية في الثاني عشر)

(المادة ٢٩٥)

اذا قبض المشتري المبيع ثم مات مائلاً قبل اداء الثمن ليس للبائع  
استرداد المبيع بل يكون مثل التركة  
المشتري شيئاً وقبضه ومات مائلاً قبل تدبيره فالبائع اسوة بغيره حتى لو



اشترى شيئاً وقتته ولم يمتد الثمن حتى مات مملساً فالبايع اسوة للرماء يقتسمونه  
ولا يكون البايع احمق به وعند الشافعي هو احمق به وانما قال بقتنه اذ لو لم يقبض  
فالبايع احمق به اتفاقاً (رد المحتار غرر خيل باب خيل الصرمة والتمين من البيع )  
(السادة ٢٩٦)

اذا مات المشتري مملساً قبل قبض المبيع واداء الثمن كان للبايع حبس  
المبيع الى ان يستوفي الثمن من تركته للمشتري وفي هذه الصورة يبيع  
الحاكم المبيع فوق حق البايع بتمامه وان بيع باقتص من الثمن الاصيل  
أخذ البايع الثمن الذي يبيع به ويكون في الباقي كالرماء وان يبيع بالزبد  
أخذ البايع الثمن الاصيل فقط وما زاد يقطعي الى الرماء

اشترى شيئاً وقتته ومات مملساً قبل قبض الثمن فالبايع اسوة للرماء وعند  
الشافعي رحمه الله هو احمق به كما لو لم يقبضه المشتري فان البايع احمق به اتفاقاً  
(رد مختار) قوله فان البايع اسوة للمراد ان احمق به اه الظاهر المراد انه احمق بحبسه  
عندما حتى يستوفي الثمن من مال التركة او يسه القضي ويدفع له الثمن فان وفي  
جميع من البايع قويا وان زاد دفع الرأباني للرماء وان غلب فهو اسوة للرماء  
فما قر وليس المراد بكونه احمق به ان يأخذ منه مملساً اذ لا وجه لذلك لان  
المشتري ملكه وانظروا بعد موته الى ورثته وانما في حق الرماء وانما كان  
احمق به من باقي الرماء لانه كان له حق حبس المبيع الى قبض الثمن في حياته  
فكذلك بعد موته (رد المحتار على در المختار فيما يدخل في البيع ثبناً وما لا يدخل )  
(المبادئ ٢٩٧)

اذا قبض البايع الثمن ومات مملساً قبل تسليم المبيع الى المشتري كان  
للمبيع امانة في يد البايع وفي هذه الصورة يأخذ المشتري المبيع ولا يراهجه

### سائر الرماء

(وبه ظهر جواب حادثة الفتوى سئلت عنها وهي لو مات البايع مملساً بعد  
قبض الثمن وقبل تسليم المبيع للمشتري يكون المشتري احمق به لانه ليس البايع حتى  
حبسه في حياته بل للمشتري جبره على تسليمه ما دامت عنه باقية فيكون له اخذه  
بعد موت البايع ايضاً الى لا حتى للرماء فيه بوجه لانه امانة عند البايع وان كان  
مملساً حتى لو حاك غلبه ومثله الراهن فان الراهن احمق به من غرماء  
المرتهن والله سبحانه اعلم (رد المحتار في المحل للزبد)

### التصل السادس

فيما يتعلق بسوم الرماء وسوم النضر

(السادة ٢٩٨)

ما قبضه المشتري على سوم النماء وهو ان يأخذ المشتري من البايع  
مالاً على ان يشتريه مع تسمية الثمن فبذلك أو ضاع في يده فان كان من  
التعجيلات لزمته عليه قيمته وان كان من التأجيلات فزم عليه اداء ماله فبائع  
وأما اذا أخذه بدون ان يبين ويسمى له شيئاً كان ذلك المال امانة في يد  
المشتري فلا يضمن اذا هلك أو ضاع ولا تعد مثلاً لو قال البايع للمشتري  
تمن هذه الدابة انك قرش اذهب بها فان اعجبك اشترها فخذها المشتري  
على هذه الصورة ليشترها فلو كانت الدابة في يده فزم عليه اداء قيمتها للبايع  
وأما اذا لم يبين الثمن بل قال البايع للمشتري خذها فان اعجبك فخذها

وأخذها المشتري على أنه إذا أحيته بقاؤه على الثمن وبشرها بهذه الصورة

إذا هلكت في يد المشتري بلائد لا يضمن

وإذا أخذ ثوبا على وجه الشبهة بعد بيان الثمن وبك في يده كانت عليه  
قبضته وكذا لو اشتريه وارث المشتري بعد موت المشتري كذا في اقتضاي  
قائمين (معدة في الفصل الثاني من الباب الثاني) والمقبوض على يوم  
الشراء مضوم لا المقبوض على رسوم النظر كفي الوجيز ذكره في بيع  
الاشياء وفي موضع آخر منه المقبوض على يوم الشراء مضوم عند بيان  
الثمن وعلى وجه النظر ليس بمضوم مطلقا كما بيناه في شرح الكثر انتهى  
وهذا هو المقتضى في المواقف في الكتب المشبهة (من ضمانات الثمن في أول  
مسائل البيع) والمقبوض على يوم الشراء أما يضمن إذا كان الثمن مسمى  
على ما عليه الفتوى في الثاني من بيع التزاوية (أقروني في فصل هلال  
البيع والثن وفي المقبوض على يوم الشراء)

(المادة ٢٩٩)

ما يقبض على يوم النظر وهو أن يقبض مالا لينظر اليه أو يريه  
لآخر سواء بين نفسه أولا فيكون ذلك المال امانة في يد القابض فلا  
يضمن إذا هلك أو ضاع بلا تدبير

وفي فروع الكرايس هذا الترتيب في بصره فقال هاهنا حتى النظر إليه أو حتى  
أريه غيره فضع لك أبو حنيفة رده الله (لا شيء عليه يعني بهائه امانة) وإن قال  
هاهنا فإن ردهه أمانة فضع لك على الثمن) وأقروني أنه في الأول أمر يدينه  
إذا لم ينظر إليه أو يريه غيره وذلك ليس ببيع وفي الثاني لا يضمنه ليرضاه بأخذه  
وذلك بيع بدون الأمر في الأمر أولى كذا في الفهرستين وإن أخذ على وجه  
النظر ثم قال انظر فضع لا يخرجه الكلام الأخير عن ضمان الواجب بأول مرة

كذا في الوجيز للمكردي (معدة في الفصل الثاني من الباب الثاني من البيع)  
أما على يوم النظر فغير مضوم مطلقا، قوله على يوم النظر بأن يقول هاهنا  
حتى أنظر إليه أو حتى أريه غيره ولا يقول فإن ردهته أخذه قوله مطلقا سواء  
ذكر الثمن أو لا أيا ولا يضمن إن عدم ضامه إذا هلك أمانة اشتريه القابض  
فانه يضمن قيمته (رد المحتار على رد المحتار)

## الباب السادس

في بيان الحارات ومقتضى على سبعة أصول

### الفصل الأول

في بيان خيار الشرط

(المادة ٣٠٠)

يجوز أن يشترط المباد بفسخ البيع أو إبطاله مدة معلومة لكلي من  
البائع والمشتري أو لأحدهما دون الآخر

مع خيار الشرط لكن من العاقدين وفيها ثلاثة أيام لا أكثر إلا أن اجاز في  
الثقة وعندها يجوز أكثر من الثقة إن بين مدة ومدة أي مدة كانت (مقتضى  
الإيجاز في باب الحارات)

(ح) صح ولو بعد العقد فمما يثبت أو لاستعمال في بيع كذا أو بفسخ كسنة أو أربعة  
ثلاثة أيام أو أقل وعند عدم المطلق أو تأيد ولو أكثر من ثلاثة أيام لا يصح  
وقلا يجوز إذا سمي مدة معلومة فإن اجاز في الثلاث صح المدة استحصلا ولو  
باع دارا على أنه إن لم ينفذ المشتري الممنون في ثلاثة أيام فلا يبيع صح استحصلا  
ولو باع على أنه إن لم ينفذ الثمن أربعة أو أكثر فلا يبيع لا يصح خلافا

عقد فان عقد المثل في الثلاث صحيح (شرح الكفر)  
(المادة ٣٠١)

كل من شرط له الخيار في البيع يصير خياراً بفسخ البيع في المدة

للمدة الخيار

ومن له الخيار يحوزه بمحضرة صاحبه وقبضه ولا يفسخ الا بمحضرة خلافاً لابي يوسف فان فسخ في المدة وعلم به في المدة الفسخ والاثم العقد (ماتني الإيجري في الخياران)

(المادة ٣٠٢)

فسخ البيع وإجازته في مدة الخيار كما يكون بالقول بكونه باعاً على أيضاً وقصد إبداء الأمرين أما بالقول أو بالعلم (معدية في القمصل الثالث من باب السادس القروي في خيار الشرط)

(المادة ٣٠٣)

إجازة التولية هي كل لفظ يدل على الرضى بلزوم البيع كأنجزت ودعيت والفسخ القول هو كل لفظ يدل على عدم الرضى كفسخت وتبركت شرط الخيار اذا كان بائعاً بقول البيع وفلوفه بإبداء ثلاثة معان احدها ان يحجز البيع بالقول في المدة (كذا في السراج المواجه) كأن يقول أنجزت البيع ورشيت أو انتقلت خياري ونحو ذلك (كذا في فتح القدير) ولو قال هويت أتعده أو أعيدت أو أعتق أو وافق لا يفسخ (كذا في البحر الرائق) (معدية في نقل الزود)

ولو أجاز من له الخيار ولو أجازاً بغيره صاحبه شرطه أو دالة كمنصرف بائع في ثمن ومشتري في مبيع صحيح ولو فسخ من له الخيار بغيره صاحبه لا يصح خلافاً لابي يوسف ثم يتوقف الفسخ على بائع صاحبه في المدة ثم الفسخ ولو إبدعه مدة

الخيار ثم العقد بضمية قبل الفسخ (شرح الكفر)  
(المادة ٣٠٤)

الإجازة التولية هي كل فعل يدل على الرضى والفسخ العمل هو كل فعل يدل على عدم الرضى مثلاً لو كان للمشتري خياراً وتصرف بالمبيع تصرف المالك كأن يمرض المبيع للبيع أو يرهقه أو يخرجه كأن إجازة فعلية يلزم بها البيع وإذا كان البائع خياراً وتصرف بالمبيع على هذا الوجه كان فسخاً فعلياً للبيع

(ويتم بكل ما يدل على الرضى) من قبيل غلبت الدماء على الحاس (كأن يركب لغير الاختيار) أي الاتحان قلو ذلك دابة لينظر إلى سيرها لا يدل على رضائه كما لو وكلها لبردها أو يبيعها أو يهبها وقبض أعضائها فإنه لو استخدم الخيار مرة للاتحان ثم أخرى فإن كان من نوع واحد فهو رضى والا فلا (وكذا إذا لم يفسخ مرة كما في الكتب للكتب فدل هذا بكونه في عموم قوله لغير اختيار فدل كما في الترائد لكن يمكن ان يقال أنه أقدم من الاختيار أو شياً في حكمه فيندفع به العطل تدبر (وكذا كل تصرف لا يثبت الا في الملك كالبيع والإجازة والاستكان والرمية والبناء والتجسس وإقدم ورعى التأسيس وحمل البقرة ومطالبة الشابة وكري الأتمار لأن هذه التصرفات دليل الملك هذا كله إذا كان الخيار للمشتري ووجد من شئ من هذه الأشياء وإن كان الخيار للبائع وفل هذه الأشياء الفسخ البيع (جميع الأتمار في باب الخياريات ملخصاً)

(المادة ٣٠٥)

إذا مضت مدة الخيار ولم يفسخ أو لم يحجز من له الخيار لزم البيع وتم وكذا يتم العقد ويثبت الخيار بغيره فان أعتقه أو باع أو أجاز أو سكر لا يلزم حتى مضت المدة الصحيح انه يستلزم الخيار كما في الاختيار خلافاً لما شك

(جمع الأنهر في الحل الزبور)

(المادة ٣٠٦)

خيار الصرط لا يورث فإذا كان الخيار قابلاً لمات في مدته ملك المشتري للمبيع وإذا كان المشتري قات ملكه ورثته بلا خيار ويتم أيضاً فقد يموت من له الخيار ولا ينتقل إلى الورثة. وقال الشافعي يورث عنه لأنه حق لازم له في البيع فيجزي فيه الأثر كخيار العيب وبه قال مالك ولما إن العرض منه التأمل لمرش نفسه وقد بطلت أعلية التأمل بخلاف خيار العيب لأن المورث استحق المبيع سليماً فكذلك المورث لا له ورث خياره كذا قالوا إذا عادت هذا طهر إن خيار التبرع وهو ما إذا شر البائع المشتري أو بالعكس ووقع البيع بينهما بين فاسق لا يورث لأنه يورث حتى يمت قبائع أو للمشتري كما في خيار الصرط كما في البيع وقد يموت من له الخيار لأن الخيار لا يورث يموت من عليه الخيار اتفاقاً (جمع الأنهر في الحل الزبور)

(المادة ٣٠٧)

إذا شرط الخيار قبائع والمشتري ماعاً فلهما فسخ في أثناء المدة انفسخ البيع وأيهما أجاز سقط خيار الغير فقط وبقي الخيار للآخر إلى انتهاء المدة وأيهما أجاز البيع أو فسخ مع وإن أجاز واحد ونسخ الآخر اعتبر الأسبق وإن كان ماعاً ففسخ (ملق الأنهر في المحاربات)

(ج ١٠) قوله اعتبر الأسبق إذا كان أو أجازة وتصرف الآخر بعد لئو (جمع الأنهر)

(المادة ٣٠٨)

إذا شرط الخيار فاسق فقط لا يخرج البيع من ملكه بل يبقى معدوداً من جهة ثبوته فإذا تلف المبيع في يد المشتري بعد قبضه لا يلزمه الثمن

المسئ بل يلزمه إذا قبضه البايع يوم قبضه

وخيار البايع يقع خروج المبيع عن ملكه فإن قبضه المشتري فملكه يلزمه قبضه (ملق الأنهر) قوله عن ملكه أنه وإن قبضه المشتري بائناً بالخيار لأن خروجه أصلاً يكون رضاً بالخيار والخيار يتألف فيصح تصرف البايع في البيع في مدة الخيار تصرف الملاك من المدة وبغيرها وبغيره ففسخ البيع فيخرج الثمن عن ملك المشتري اتفاقاً لكنه لا يدخل في ملك البايع عند الإتمام وقال يدخل (قوله قبضه) أي قبضة البيع على المشتري لأن خيار البايع لا يفسد عن المبيع المسالك فتقع الهلاك على ملكه فيفسخ البيع أي لو وجد الثمن والقبضة إن قبضها وبذلك أن مثلاً (بجمع الأنهر ملخصاً)

(ج ١٠) قوله فملكه عند في مدة الخيار حتى لو ملك عند البايع يفسخ ولا تنى (بجمع الأنهر)

(المادة ٣٠٩)

إذا شرط الخيار للمشتري فقط خرج البيع من ملك البايع وضاد ملكاً للمشتري فإذا ملك المبيع في يد المشتري بعد قبضه يلزمه إرادته ثمنه المسئ قبائع

وخيار المشتري لا يقع خروج المبيع عن ملك البايع اتفاقاً لزوم البيع في جانبه ويتبع خروج الثمن من ملك المشتري بالاتفاق والأصل أن الثمن الذي من جانب من له الخيار يخرج عن ملكه فإن ملك المبيع في يد المشتري يلزم الثمن لأن المبيع إذا قرب من الملاك يكون مبيعاً لا يمكن إرداءه فيلزم العقد الموجب الثمن بالمسئ وكذا يلزم الثمن لو قبض في يد المشتري (بجمع الأنهر) وقوله يكون المبيع في يد المشتري لأنه لو ملك قبل القبض لا تنى عليه المسالك (بجمع الأنهر)



## الفصل الثاني

في بيان خيار الوصف

(المادة ٣١٠)

إذا باع مالا بوصف مرغوب فظهر غايته عن ذلك الوصف كان المشتري غيراً أن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذه بجميع الخلل المسمى ونسب هذا الخيار خيار الوصف مثلاً لو باع بكرة على أنها حلوب فظهرت غير حلوب يكون المشتري غيراً وكذا لو باع تصاً ليلاً على أنه ياقوت أحر فظهر أصغر غير المشتري

أحرى بشرط غيره أو كتبه إلى حركته كذلك فظاهر بخلافه بأن لم يوجد مداه إلى ما يطابق عليه اسم الكتابة أو المجر أخذه بكل الخلل إن شاء أو تركه لكون الوصف المرغوب فيه ولو أدى المشتري أنه ليس كذلك لم يجبر على التمسك حتى يعلم ذلك وكذا مسائل الخريف (اختيار) ولو امتنع الرد بسبب ما قوم كثيراً وليس كتاب ورجع المشتري في الأصح بخلاف شرطه على أنها حلوب أو تحلب كذا رطلاً أو غير كذا صاعاً أو يكتسب كذا قدرراً ففسد لأنه شرط فاسد لا وصف حتى لو شرط أنها حلوب أو لكون حلوب لا وصف (رد المختار في شرح الشرح)

(ح ١٠) وكذا إذا اشترى داراً أو أرضاً على أن فيها كذا وكذا بيتاً أو نخلة أو غيرها فوجدتها بخلافه حلوب أو غير الخيارات إن شاء أخذ المشتري بكل الخلل المسمى لأن الوصف لا ينافيه شيء من الخلل أو تركه إن لم يكن لأن هذا وصف مرغوب فيه يستحق بالشرط ويشترط لولا أنه باع له المشتري لأنه لم يرض بكون الوصف المرغوب وأما قد بان أمين (أنه أن لغير الرد بسبب من الأسباب ورجع المشتري على البايع بالفساد في ظاهر الرواية فهو الأصح) (ماتن جميع الأمر ما مضى)

(ح ١٠) قوله لأنه وصف أم الأولى إن يريد مرغوب لأنه ليس كل وصف يصح اشتراطه (رد المختار)

وشرط وصف مرغوب فيه ليس بنفسه (رد المختار)  
وشرط كون البقرة حلوباً وشرط كون الفرس مملوياً بكسر الميم أي سهل السير يسرعة ليس بنفسه مضموم (من رد المختار) في تصديق الشرط الغير المفسدة في آخر خيار الوصف

(المادة ٣١١)

خيار الوصف يورث مثلاً لو مات المشتري الذي له خيار الوصف فظهر المبيع غايته من ذلك الوصف كان للورث حق التمسك

وتم العقد بكونه ولا يخالفه الوارث كخيار رؤية ونحوه ولقد لأن الأوصاف لا تورث وأما خيار العيب والتعيين وفوات الوصف المرغوب فيه فيطلبه الورث لأنها لا أنه يرث خياره دور فليحفظ (رد المختار) لأن الورث استحقق البيع سائماً من العيب فكذلك الوارث وكذا خيار التعيين يثبت ابتداء الوارث لاستحلاله مادام لم يملك غيره لا أن يورث الخيار (مداية) (رد المختار على رد المختار)

(المادة ٣١٢)

المشتري الذي له خيار الوصف إذا تعذر له البيع تعذر الملاك بعلم خياره

لأن هذا التعذر يفيد العقد والفقهاء لا يعرفون في البيع قائم فصادف الخلل وأخذ وبعد طوؤه لا يقبل الفسخ والرجع فلهذا الفسخ وبطلان الخيار ضرورة وكذلك لما قيل متى البير مائع من القسيه فيبطل (مروحي شرح المائق المشهور بمرجوز آتدي)

## الفصل الثالث

في حق خيار القصد

(المادة ٣١٣)

إذا تباينا على أن يؤدى للمشتري الثمن في وقت كذا وإن لم يؤده فلا بيع بينهما صحيح البيع وهذا يقال له خيار القصد

أو أيام على أنه إن لم يقصد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما فالبيع جائز وكذا القصرط (حكماً ذكر محمد في الأصل) وهذه المسئلة على وجوه (وأما إن لم يبين الوقت فيه أصلاً فإن قال على ذلك إن لم يقصد الثمن إلا ببيع بيتاً (أو بين وقتاً محمولاً وإن قال على ذلك إن لم يقصد الثمن إلا وفي هذين الوجهين القصد فاسد (وإن بين وقتاً معلوماً إن كان ذلك الوقت مقدراً بثلاثة أيام أو دون ذلك فالقصد جائز عند عليهما ثلاثة) وإن بين المدة أكثر من ثلاثة أيام قال أبو حنيفة وجده أنه البيع فاسد وقال محمد البيع جائز (وكذا في الحليط) فإن تعد في الثلاث خيار في توليه حماً (وكذا في المدارية) حكماً في خلافه فاشيخان في فصل الشروط المتقدمة (عندية في الباب السادس من كتاب البيوع في خيار القصد)

(المادة ٣١٤)

إذا تم يؤد المشتري الثمن في المدة المبينة كان البيع الذي فيه خيار القصد فاسداً

(المفسر) من المدة اتفاقاً ولو مضت الأيام الثلاثة ولم يقصد الثمن فالصحيح أنه فاسد ولا يفتق

(المادة ٣١٥)

إذا مات المشتري قبل قبض الخيار القصد في أثناء مدة الخيار بطل البيع

وقد رأيت في مسألة القصد في شرح البيوع عن غزالي الأكل نصاً على أنه لو مات قبل نقد الثمن بطل البيع وليس لو أوفاه نقد (رد المختار على رد المختار)

## الفصل الرابع

في بيان خيار التبيين

(المادة ٣١٦)

لو بين البائع لثمن شيئاً أو أشياء من التبيين كلاً على حدة على أن المشتري يأخذ بأشياءه بالثمن الذي بينه له أو البائع يحظى بما أراد كذلك صحيح البيع وهذا يقال له خيار التبيين

(وصح خيار التبيين) في التبيينات لاقى التبيينات لعدم تفاوتها ولو لم يبايع في الأصح لأنه قد برت قبضاً وقيمت وكيفية ولا يعرف قيمته بهذا الشرط فثبت الحاجة إليه (نهر فيادون الأربعة) لا دفع الحاجة الثلاثة لوجود جيد وودي ووسط (ومده كطيار الشرط ولا يستلزم معه خيار شرط في الأصح فتح) (رد المختار في خيار القصرط) (وفي البحر يجوز خيار التبيين في جناب البائع كما يجوز في جناب المشتري) (مجمع الأنهر)

(ح - أ) ومن اشترى ثوبين فطرا أحد ثوبين كائنه عليه في النهاية وغيرها وفي الفتوح المراد أن يشتري أحد ثوبين أو ثلاثة غير معين على أن يأخذ إيهما شاء على أنه خيار ثلاثة أيام أي يبيعه بعد تبيينه البيع أما إذا قال بعتك فرساً من هذين بمائة ولم يذكر على ذلك الخيار في إيهما شاء لا يجوز الثلاثة كقولهم بعتك فرساً من أفراس وان اشترى أحد ثوبين لا يجوز أنه (رد المختار)

وقد استقر من هذه الدلالة أمور - الأول - أن خيار التبيين إنما يكون البيع

فيه على واحد من اثنين أو ثلاثة لا يثبت وهو ما قلناه الثاني انه لا يكون في واحد من اثنين أو اثنين أو ثلاثة لا يثبت وهو ما قلناه الثاني انه لا يكون في واحد من أربعة كما يأتي الثالث الالزام ان يقول بعد قوله بعتك أحد عقدين القريتين على ذلك بالخيار في ايها شئت أو على ان يأخذ ايها شئت ليكون نصا في خيار التبيين وقت في الشرح لا ولم يذكر هذه الزيادة يكون قاعدة لمخالفة البيع فان قضيتها ومما قلناه ضمن نصف فيما كل واحد منها وان مات أحدهما قبل الآخر لزمه قيمة الآخر كذا في القبط سابقا راجع الالزام أيضا عن ذكر خيار الشرط بان يقول على لك بخيار ثلاثة أيام أي الثلاثة وأحداهما بحكم خيار التبيين يكون له في خيار الشرط وهذا الرابع فيه خلاف يأتي في رد المختار على رد المختار وصحح فخر الإسلام عدم الاشتراط وصحح شمس الآلاء وجوده (رد المختار)

(المادة ٣١٧)

يؤزم في خيار التبيين تعيين لمدة أيضا

(أي ثلاثة أيام عادة وبأي مدة معلومة عدها) (رد المختار على رد المختار)  
وقال في التورود (ومدة خيار التبيين كمدة خيار الشرط ولا يشترط معه خيار شرط في الأصح من نحو الأضرار)

(المادة ٣١٨)

من له خيار التبيين يؤزم عليه ان يبين الشيء الذي يأخذه في انقضاء المدة التي عتبت.

يجوز على التبيين إبداء معنى المدة قال الشرحبلاقي والمدة أخرى هي دفع الضرر فيبيع شيئا يخلط من مثله المشتري التبيين انه لم يشترط فيقول على البايع دفعه وتضرره فيما يشكك وفي البيع قاعدة أخرى وهي انه يمكن ارتفاع العقد فيها أو في التورودين مثلا يفس المدة من قبل تعيين خلاف مقتضاها في خيار الشرط فانه

اجازة لتكون لكل خيار ما يناسب (رد المختار ملخصا في خيار البيع)

د ح ١٠٠ وبمقتضى تخييره بمدة خيار الشرط على الاختلاف بين الامام ومصاب بين ثلاثة أيام عادة ومدة معلومة عدها والمبيع وأحد من التبيين أو الثلاثة والباقي امانة ولو قبض الكل فذلك واحد أو تبيع لزم البيع فيه وإن هلك الكل لزمه نصف عن كل ان كان اثنين أو ثلاثة ان كان ثلاثة وليس له رد الكل الى ان ضم اليه وخيار الشرط (ما تقي في باب المختارات)

(المادة ٣١٩)

خيار التبيين ينقل الى الوارث مثلاً لو حضر البايع ثلاثة أبواب اعلى والوسط وادنى من جنس واحد وبين لكل منها ثمناً على حدة وباع احدها لاعلى التبيين على ان المشتري في مدة ثلاثة أو أربعة أيام يأخذ ايها شاء بالثمن الذي تبين له وقبل المشتري على هذا التناول انعقد البيع وفي انقضاء المدة المبنية يجبر المشتري على تعيين احدها ووقع ثمنه فلم مات قبل التبيين يكون الوارث أيضاً مجبوراً على تعيين احدها ودفع ثمنه من تركه مودنه

ويجوز خيار التبيين متى لو مات من له خيار التبيين فالوارث رد أحدها لان المورث كان خصوصاً بتعيين ملكه المخلوط برضاء صاحبه فكذلك وارثه حيث انتقل الملك اليه مخلوطاً بملك الغير (صحح الأثر في باب المختارات)

## اتصال الماس

في حق خيار الرؤية

(المادة ٣٢٠)

لا من اشترى شيئاً ولم يره كان له الخيار حين يراه فإذا رآه ان شاء قبله وان شاء فسخ البيع ويقال لهذا الخيار خيار الرؤية

شراء مالم يره، جائز (كذا في الجاوي) وصورة مسئلة ان يقول الرجل ليزد بعثت لك هذا الثوب الذي في كفي هذا وصقلته كذا والدرة التي في كفي هذه وصقلتها كذا ولم يذكر الصقل أو يقول بعثت لك هذه الجارية المثقفة وما لا قال بعثت لك ما في كفي هذا أو ما في كفي هذه من شيء هل يجوز هذا البيع؟ يجاب كره في الميسوط قل غايه تشاكنا الماواي بدل على جوازها عندنا (كذا في الخط) من اشترى شيئاً لم يره له الخيار اذا رآه ان شاء انقذه بجميع ثمنه وان شاء ردده سواء رآه على الصقله التي وصفت له أو على خلافها (كذا في فتح القدير) هو خيار يثبت حكماً لا بالتسرم (كذا في الجواهر المبررة) ولا يثبت ثبوت ذلك في البدلين ولكن لا يثبت الجزوم (كذا في عيط السرخسي) ولا يصح صرح الاستفاضة قبل الرؤية ولا بعدها (كذا في البدلين) ولا ان يفسخ وان لم يره عند غايه المشايخ وهو الصحيح (كذا في الفتاوى المصرية) وان الجاره قبل الرؤية لم يجوز وخياره باق على حاله فإذا رآه ان شاء انقذه وان شاء ردده حكماً في المفسرات وكما ثبت الجبرار في المبيع المشتري يثبت له خيار في المبيع اذا كان حياً (كذا في فتاوى قاضيخان هندية في الباب السابع في خيار الرؤية)

(المادة ٣٢١)

خيار الرؤية لا ينقل الى الوارث فإذا مات المشتري قبل ان يري

## المبيع ثم البيع ولا خيار لو اراد

لا يورث خيار التسرم وخيار الرؤية لانها يثبتان للمعاقد بالمر والوارث ليس بمعاقد وقال الشافعي يورث خيار التسرم لان الوارث ورث الملك على وجه التوقف كما كان فله خيار التسرم (بجمع الأهمر)

(المادة ٣٢٢)

لا خيار للبائع ولو كان لم يره المبيع مثلاً لو باع رجل مالا دخل في ماله بالادب وكان لم يره انعمد البيع بلا خيار للبائع

ولا خيار لمن باعته مالم يره لان الذي عليه السلام أثبت الخيار في الشراء لا في البيع والقتضاء جدير بمعلم بمحض من الاختصاص في الشراء لا في البيع وهو قول الامام آخره فادرجع اليه وفي قوله الاول لا الخيار اعتباراً بالمشتري كخيار العيب والتسرم (بجمع في خيار الرؤية)

(المادة ٣٢٣)

المراد من الرؤية في بحث خيار الرؤية هو التوقف على الحال والحال الذي يعرف به المتصور الاصل من المبيع مثلاً الكبراس واقماش القدي يكون مظهره واطمعه متساويين شككي رؤيته فمظهره والاطمعه المتعوض والمذهب تلازم رؤيته تقسمة ودروجه والشاة للمبتدأ لاجل التماسل والشاة يلزم رؤيته تشديداً والشاة للأخوذة لاجل التماسل يقتضي حسن مظهرها والبها والمأكولات والشربة يلزم ان يذوق طعمها فالمشتري اذا عرف هذه الاموال على الصور المذكورة ثم اشتراها ليس له خيار الرؤية

(وكفي رؤيته ما يؤمن بالقصودي كوجه صيرة) ودقيق ووجه دابة تركب وكذاها أيضاً الاصح ورؤية طاهر توب مسمى وقت زفر لا بد من التمسك





رؤية خارجة لانه غير متفاوت وتكون في البستان رؤية خارجه ودرؤس أشجاره  
في ظاهر الرواية لكن في البحر قالوا لا بد في البستان من رؤية ظاهره وباطنه وفي  
الكرم لا بد من رؤية غيب الكرم من كل نوع شيئاً وفي هذا الزمان لا بد من رؤية  
الحلوى والحمض ولو اشترى دهن في زجاجة فرويته من خارج الزجاجة لا تنكس حتى  
يبق في كفة عند الإمام لأنه لم يبر الدفن حقيقة فوجود الحلال فكذلك لو اشترى  
سكناً في ماء يمكن أخذه من غير استلزام لرأى في الماء فرويته لا تنكس على الصحيح  
(جمع الآخر في باب خيار الرؤية)

## (المادة ٣٢٧)

إذا اشترت أشياء متفاوتة صفقة واحدة تلزم رؤية كل واحد منها  
على حدة

(وفي الاختلاف والاصل لا يمكن البيع أشياء كان من العيوبات متفاوتة كالخباب  
والدباب والبطيخ وغيرها لا يسقط الخيار لأبوية الكل لأنها متفاوتة) (جمع  
الآخر كاسر)

## (المادة ٣٢٨)

إذا اشترت أشياء متفاوتة صفقة واحدة وكان المشتري رضى بعضها ولم  
ير الباقي ففى رضى ذلك الباقي أن شاء أخذ جميع الأشياء المبيعة وإن شاء رد  
جميعها وبقي له أن يأخذ ما رآه ويترك الباقي

ول رأى بعض المبيع فله الخيار إذا رأى بابه ولا تصح الاجازة في البعض  
ورد الباقي (كأن في الاختلاف يجمع الآخر ملحقاً) ورأى أحد الشويبين عاشراً  
ثم رأى الآخر موجد مبيعاً فله رددهما لا غير أى لارد المبيع وحده أو لئلا يلزم  
خيار الفسخ قبل كسائها فإنه لا يلزم مع خيار الرؤية قبل القبض (ورد

خيار في باب خيار الرؤية)

## (المادة ٣٢٩)

بيع الامعى وشراؤه صحيح الا انه يخفى المال الذى يشتره بدون  
أن يعلم وصفه مثلاً لو اشترى داراً لا يعلم وصفها كان خياراً متى علم وصفها أن  
شاء أخذها وإن شاء ردها

وبيع الامعى وشراؤه صحيح وعند الشافعي في قول لا يصح وله أي للاعصى  
الخيار إذا اشترى لانه اشترى ما لم يره ومن اشترى ما لم يره فله الخيار إذا رأى  
بالحديث كما في الهداية ويكفى في الامعى امكان الرؤية بأن يكون ادعياً من شأنه  
وذلك يتحقق الادعية وإن لم يره دانساً والاولى أن يستدل بمعاملة الناس العميان  
من غير تكبر فان ذلك أصل الصريح بخلاف الاجماع الشيعي (جمع الآخر ملحقاً  
فيه سؤال وجواب فانظر اليه

## (المادة ٣٣٠)

إذا وصف شئ الامعى وعرف وصفه ثم اشتراه لا يكون غيراً

## (المادة ٣٣١)

الامعى يسقط خياره بلس الأشياء التي تعرف بالاسم وشئ  
للتسميات وذوق المذوقات بئى انه اذا لم يشم وذوق هذه الأشياء ثم  
اشترها كان شراؤه صحيحاً لازماً

(ويسقط بخس) أى عجز الاعصى المبيع ان كان ما يعرف بالاسم كالنمل ولا  
(اوشه) أى ان كان ما يعرف بالاسم كالسكك (ارذله) ان كان كسائر  
بالذوق كالدمق (فما يعرف بذلك) أى بالاسم أو بالذوق على سبيل  
العمل لان هذه تعد العلم كالصبر وقوم مقام الرؤية (وصف الدار) أى للاعصى  
لانه لا سبيل الى معرفة الابح حتى يسقط خياره بعد ذلك وعن أبي يوسف أنه

انقطع مع ذلك ان يوقف في مكان لو كان صعباً لراه وقال الحسن بن علي وكلا  
 عتبه له وهو يراه وهو انه يقول الامام وقال بعض ائمة يلقح ينقطع خبره من  
 الحيطان والاشجار مع الوصف وان اصر بعد الوصف وبعد ما وجد  
 منه ما يدل على الرضا فلا خيار له لان الشك في الوصف لم يبق حتى قبل  
 الرضا فنقل الى الوصف لوجود العجز قبل العلم بهذا كذا اذا وجدت المذكورات  
 من عدم الدوق والباس ونحوها من الاصل قبل شرائه ولو وجدت بعده ثبت  
 له الخيار بالمذكورات فيستلحق الخيار ما لم يوجد منه ما يدل على الرضا من فعل  
 أو قول في الصحيح بجميع الجمع الا في محل المزبور

(المادة ٢٢٢)

من رأى شيئاً قصد الشراء ثم اشتراه بعد مدة وهو يعلم انه الشيء  
 الذي كان رآه لا خيار له الا انه اذا وجد ذلك الشيء قد تغير عن الحال  
 الذي رآه فانه كان له الخيار حينئذ

اشترى ما رأى أي حال كونه قادراً لشراؤه عند رؤيته فهو رآه لا قصد شراء  
 ثم شرائه قبل الخيار فله الخيار فله الخيار لا يتأمل التأمل المتغير قال  
 المصنف وهو مقتضى قوله عليه السلام انه مرئياً السابق وقت الشراء فلو لم يعلم  
 به غير عدم الرضا دور فلا خيار له الا اذا تغير فغيره في العقل

(ح ١) والقول الرابع بينه اذا اختلفا في التغير بعد المدة فربما وان بعدد  
 فاقول المشتري عملاً بالظاهر وفي الطولية التغير فافقوه بعد وفي القبح التغير  
 في مثل العادة والموت فليلك ان التغير المشتري بهيته لو اختلفا في أصل الرؤية  
 لانه بغير الرؤية وكذا لو انكر الباطن كون المردود مبيهاً في بيع يثبت فيه خيار  
 شرط أو رؤية فاقول المشتري ولو لم يتغير عيب المالك الرابع والفرق ان المشتري  
 يتغير بالشك في الاول لا الاخر ودر عقل في خيار الرؤية

(المادة ٢٢٣)

لو كبل بشراء شيء والوكيل يقبضه تكون رؤيتهما ذلك الشيء  
 كروية الاصيل

«وكفى نظر وكيلة بالقبض كوكيله بالشراء لا نظر رسول» اعلم انهما وكلا  
 بالشراء ووكلا بالقبض ورسولا في صورة التوكيل بالشراء ان يقول الموكل كني  
 وكلا على شراء كذا وصورة التوكيل في القبض كني وكلا على قبض ما اشتريته  
 وما رأيت وصورة الرسالة ان يقول كني رسولا على قبضه فروية الوكيل الاول  
 تسقط الخيار لاجماع ورؤية الوكيل الثاني تسقط عند أي حيلة اذا قبضه لاطراً  
 اليه فليكنه ليس له ولا للموكل ان يرد الا من عيب وبما اذا قبضه مستوراً ثم رآه  
 فاسقط الخيار فانه لا يسقط لانه اذا قبضه مستوراً ينهي التوكيل بالقبض فانفس  
 فلا تلك اسقاطه قصدا للمبرورة أجنبياً وقال الوكيل بالقبض والرسول سواء في  
 ان قبضه بعد الرؤية لا يسقط خيار المشتري ودر تقرير في خيار الرؤية

(المادة ٢٢٤)

الرسول يني من أرسل من طرف المشتري لاختد المبيع والرسالة  
 فقط لا تسقط رؤيته خيار المشتري

(المادة ٢٢٥)

تصرف المشتري في المبيع تصرف المالك يسقط خيار رؤيته  
 ويمنع خيار الرؤية ما يمتنع من تصرف المالك من تعيب وتغيير في يده وتعدد  
 بيعه أو بوجوب حقا فغير كبيع المالك والزم ولا إعادة في الرؤية بعددها  
 وما لا يوجب حقا فغير كبيع بالخيار والمداومة والحب بلا تسليم يمتنع بعددها  
 لا بلها وعلق الاجمع في فصل خيار الرؤية

الفصل السادس

في بيان خيار العيب

(المادة ٣٣٦)

البيع الطائي يقتضي سلامة المبيع من العيوب بمعنى أن يبيع المال بدون البرادة من العيوب وبلا ذكر أنه معيب أو سالم يقتضي أنه يكون المبيع سالماً خالياً من العيب

والمعنى بالبيع والاصطاف من قبل إضافة الصفة إلى موصوفها، والتقدير البيع الطائي شرط البراءة من كل عيب يقتضي سلامة المبيع عن العيوب لأن الأصل هو السلامة وهي مصدر مطلوب مرغوب عادة وعرفاً والمطلوب عادة كالتسليم لخاصة وجميع الأمور في خيار العيب

(المادة ٣٣٧)

ما بيع بغير مطلق إذا ظهر له عيب قدّم يكون المشتري غيراً أن شاء رده وإن شاء قبله بثمن المسمى وليس له أن يملك المبيع ويأخذ ماله من العيب وهذا يقال له خيار العيب

والمن وجد في مشربه، فبيع المير وكسر الزمام بمفعول من التمراموعية كان عند البائع ولم يرد المشتري عند البيع ولا عند القبض أو رده ولكن لم يعلم له عيب عند التجار فبقيته ولم يذهب ينظر أن كان عيباً يثبت لا يثبت على الناس كالمرور لم يكن له أن يرد وإن كان يثبت يرد رده مبتدأ مؤخر خبر قوله فلنن، أو أخذت أي أخذ المشتري البيع العيب بكل فته لأنه ما رضى عنه المقود إلا بوصف السلامة بدلالة الحال عند قولها يتخير لا اسماءه ونقص ته أي لا يتخير بين اسماءه وبين أحد نقصان الشيء لأن الاصطاف لا تنافي شيء من الامتحان

اللا يرضى بأية أمراً اسماء المشتري البيع العيب ونقص منه والمراد عيب كان عند البائع وقتته المشتري من غير أن يعلم به ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضا بعد العلم بالعيب وجميع الأمور في الحال المزبور

(المادة ٣٣٨)

العيب هو ما ينقص من المبيع عند التجار وأدب الحبرة

وكل ما يوجب نقصان الشيء عند التجار فهو عيب ما يخلو عنه الأصل القطر السابعة وذكر ضابطه كناية يعلم بها البيوت الموجبة لخيار على سبيل الأحكام فقال كل ما يوجب نقصان الشيء في عادة التجار فهو عيب لأن التشدد بنقصان المأبأة ونقصان المأبأة ينتهاس القيمة والمراجع في معرفته عرض أهله كما في الثانية وجميع الأمور

قال الزيلعي والمراد به عيب كان عند البائع وقتته المشتري من غير أن يعلم به ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضا به بعد العلم بالعيب بقوله وقتته أي دل على أنه لو قبضه علماً بالعيب كان قبضه رضاء بقوله ولم يوجد من المشتري أي أعلم بما فيه أو أراد به ما لم يعلم بالعيب بعد القبض في جميع الفصولين لو علم المشتري إلا أنه لم يعلم له عيب ثم علم ينظر أن كان عيباً يثبت لا يثبت على الناس كالمرور ونحوها لم يكن له الرد وإن خفي فيه الرد ولم يعلم منه كثير من المسائل أنه وفي الحاشية أن اختلاف التجار فقال بعضهم أنه عيب وبهم لا ليس له الرد إذا لم يكن عيباً يثبتاً عند الكل له رده اختار

وقوله في ضابط العيب ما ينقص الشيء عند التجار على معنى الضابط ولا فهو غير ضابط وغير مانع أما الأول فلا يخلو لاشترى شجرة لينهاذ منها الباب فوجدتها بعد القاطع لا تصلح لذلك رجع بالنقص لأن بائع الشجرة كأي. اهـ فقد اعتبر عدم فسخ المشتري عيباً وما جازد ولكنه يرجع بالنقص لأن الضابط مانع من الرد ولما الثاني لظاهره بدخله مستنداً إلى اشتراطها بعدا كبيرة



الشيء ليس له الرد إلا إذا شرط مبرراً وبما أن الشيئونة ليست بعيب إلا إذا  
 شرط عدمها أي أنه الرد فقد الوصف المطلوب فإن الشيئونة تنقص الحق مع أنه  
 غير عيب فلم يعم لم يردوا مصر عيب فيها ذكر لأن عبارة العقاية والكثرة وما  
 أوجب نقصان الحق عند التجار فهو عيب فإن هذه العبارة لا تدل على أن غير  
 ذلك لا يسمى عيباً فالتجيم ورد المختار مطلقاً بتقريبه

(المادة ٢٣٩)

العيب القديم هو ما يكون موجوداً في البيع وهو عند البائع  
 مستتر وجده عند المشتري فله عند التجار وهو عيب المستتر سرعة والمراد  
 عيب كان عند البائع ولم يره المشتري حين البيع ولا عند القبض لأنه رضا  
 «ورد شرط» أي الرقبة أيها رضا «غيره»

(المادة ٣٤٠)

العيب الذي يحدث في البيع وهو في يد البائع بعد العقد وقبل  
 القبض حكمه حكم العيب القديم الذي يوجب الرد  
 ولما شرطنا ثبوت الخيار فيها ثبوت العيب عند البيع أو بعده قبل التسليم  
 متى لو حدث بعد ذلك لا يثبت الخيار «مندية في الفصل الأول من الأسباب  
 الثمانية من كتاب البيع»

(المادة ٣٤١)

إذا ذكر البائع أن في البيع عيب كذا وكذا وقبل المشتري مع علمه  
 بالعيب لا يكون له الخيار بسبب ذلك العيب  
 في الشيئونة إن قبض البيع مع العلم بالعيب رضا بالعيب ويدل عليه أن الزباني  
 قال والمراد به عيب كان عند البائع وقت البيع وقت المشتري من غير أن يعلم به ولم  
 يبرهن من المشتري ما يدل على الرضا به بعد العلم بالعيب فقولنا وقبضه أي يدل

على أنه لو قبضه علماً بالعيب كان قبضه رضا «ورد المختار»

(المادة ٣٤٢)

إذا باع مالا على أنه بريء من كل عيب ظهر فيه فلا يبقى للمشتري  
 خيار عيب

وصحح البيع بشرط البراءة من كل عيب وإن لم يتم خلافاً لما قلناه لأن البراءة  
 عن المذوق المجهولة لا تمنع إخذه وتضيق عادة لعدم إقتضائه إلى المناقشة ويدخل  
 فيه الموجود والمحدث بعد العقد قبل القبض فلا يرد بعيب وخصه مالك وتحدد  
 الموجود كقولنا ليس كل عيب به ولو قال فما يحدث صح عند الثاني ولعله عند  
 الثالث (نهر) البراءة من كل ما هو على المرض وقيل على ما في الباطن واعتمده  
 المصنف تبعاً للاختيار والمجوزة لأنه المعروف في العادة وما هو في العرف مرض  
 (رد المختار في خيار العيب)

(المادة ٣٤٣)

من اشترى مالا وقوله بجميع العيوب لا يسمع منه دعوى العيب بعد  
 ذلك مثلاً لو اشترى حياً بجميع العيوب وقال قبله مكسر اعطاني أعرج  
 معيماً فلا صلاحية له بعد ذلك أن يدعي عيب قديم فيه

وفي البحر لو قبل الثوب بيبوه ببراءة من الخروق تدخل الرقع والزوايا  
 أي لو كان فيه خرق لا يرد (وكذا) لو وجد مرفوعاً أو مرفوعاً ومن ركوش  
 الثوب رتوا من باب قبل أي أصلت ثم رأيت بعض الخصى ذكر أن الملام إبراهيم  
 البري مثل عن باع وقال لييك المختار انشأوا يرد بذلك جميع العيوب فاجاب  
 ليس بمشتري ودقيقة التي ابراء عن جميع ثوبه (رد المختار مخلصاً)

(المادة ٣٤٤)

بعد اطلاع المشتري على عيب في البائع اذا تصرف فيه تصرف للمالك  
سقط خياره مثلاً لو عرض المشتري البائع عليه بعد اطلاعه على عيب قديم  
فيه كان عرض المبيع رضى بالبائع فلا يرد بعد ذلك

الاصل ان المشتري متى تصرف في المشتري بعد العلم بالعيب تصرف للمالك بطل  
حقه في الرد وحقه في الفصل الثالث من الباب الثامن من البيع ومدلوله العيب  
وعرضه على البيع وبالله واستغفاره وكونه في حاجة رضى لان كلا منهما دليل  
الاستيفاء ودور غرض في خيار العيب

(المادة ٣٤٥)

لو حدث في البيع عيب عند المشتري ثم ظهر فيه عيب قديم فليس  
للمشتري ان يرد بالبائع القديم بل له المطالبة بتقصان الثمن فقط مثلاً لو  
اشترى ثوب ففحص ثم بعد ان فعله وتصله برودا اطلع على عيب قديم فيه  
فما ان فعله وتصله عيب حادث ليس له يرد على البائع بالعيب القديم  
بل يرجع عليه بتقصان الثمن فقط

ولو ظهر عيب قديم أو كان عيب البائع بعدما حدثت عند المشتري أي  
عيب آخر يرجع بالتقصان لان تقدير الرد بسبب العيب الحادث وطريق معرفته  
ان يقوم به هذا العيب ثم يقوم وهو ان يقرأ التفاتت بين التفتين يرجع عليه  
نقصته من آخر كتوب ثمره ففحص أي الثوب فاطلع المشتري على عيب فليس  
له الرد بل يرجع بالتقصان كما بينا آنفاً لا ان يرضى البائع استثناء من المشتري  
جميعاً وأخذت كذلك أي مبيعاً أو مقبولة في أي البائع رضى أي الاستثناء لأن  
الاستثناء ملوك فاسقط حقه بالرضى حتى لو باعته المشتري بعد ما حدث عيب آخر

سقط وجوبه بالتقصان لانه مساو ما يباع له بالبيع انه الرد غير متنع بالاطلاع برشاه  
البائع فكان موقوفاً لرد بخلاف ما اذا خافه ثم باعه حيث لا يبرأ البائع بالتقصان  
لانه لم يصر خاسراً له بالبيع لاستماع الرد قبل الاطلاع من غير علم بالبائع وعدم استماع  
الرد لا تأثير له في جميع الاثر في خيار العيب

(المادة ٣٤٦)

تقصان الثمن يصير معلوماً بأخبار أهل الخبرة الجائزين عن الترضي  
وذلك بان يقوم ذلك الثوب سالماً ثم يقوم مبيعاً فما كان بين التفتين  
من التفاوت ينسب الى الثمن المسمى وعلى مقتضى تلك النسبة يرجع  
المشتري على البائع بالتقصان مثلاً لو اشترى ثوب ففحص يستبين قرشاً وبعد  
ان فعله وفصله اطلع للمشتري على عيب قديم فيه ففحص أهل الخبرة  
ذلك الثوب سالماً يستبين قرشاً أيضاً ومبيعاً بالبائع القديم بنقصته وأربعين  
قرشاً كان نقصان الثمن بهذه الصورة خمسة عشر قرشاً فيرجع مبيعاً  
المشتري على البائع ولو أخبر أهل الخبرة ان قيمة ذلك الثوب سالماً ثمانون  
قرشاً ومبيعاً ستون قرشاً فما ان التفاوت الذي بين التفتين عثرون  
قرشاً وهي ربع الثمن اربع قرشاً فالمشتري ان يطالب بنقصته عشر قرشاً  
التي هي ربع الثمن المسمى ولو أخبر أهل الخبرة ان قيمة ذلك الثوب  
سالماً خمسون قرشاً ومبيعاً أربعين قرشاً فما ان التفاوت الذي بين التفتين  
عشرة قروش وهي خمس الثمن اربع قرشاً ينتهي النقصان خمس الثمن المسمى  
وهو اثنا عشر قرشاً

شرط كونهم - البائع من الأرض يستلزم ان يكون ليس صاحبه  
 غرض حتى يعمل بالخياره - كذا في كتاب الاستحسان من الكتب المشتري هذا  
 ما قاله الكفوي على قيد يلى - أعني في نوع آخر من الاجارة القاسدة وكيفية الرجوع  
 بتقصان العيب ان يقوم البيع ولا عيب به وهو به ذلك العيب فان كان تفاوت ما  
 بين القيمةين المتساوي للمشتري يرجع على البائع بنصف الثمن فالاصل في هذا ان  
 في كل موضع لو كان المبيع قائما على ملكه المشتري وامكنه الرد على البائع أما  
 بالرضا أو بدون رضا فإذا اراد عن ملكه يبيع أو ما أشبهه لا يرجع بتقصان  
 العيب وفي كل موضع لا يمكنه الرد لو كان المبيع قائما على ملكه فإذا اراد عن ملكه  
 يبيع أو ما أشبهه يرجع بتقصان العيب كذا في المحيط - وهدية في الحل المزبوره

(المادة ٣٤٧)

إذا زال العيب المحدث صاد العيب القديم موجبا للرد على البائع مثلا  
 لو اشترى حيا أو فرض عند المشتري ثم أطلع على عيب قديم فيه ليس  
 بالمشتري رده بالعيب القديم على البائع بل يرجع عليه بتقصان الثمن لكن  
 إذا زال ذلك المرض كان المشتري ان يرد الحيوان البائع بالعيب القديم  
 الذي ظهر فيه

المادة ٣٤٨ من العيب إذا زال فالقديم موجب للرد - يعني إذا اشترى شيئا  
 طويلا في عيب ثم أطلع على عيب القديم لم يرد لان حدوث العيب غفده - مانع  
 من الرد وإذا زال جزء الرد لعود النوع بطل المانع - ودر في خيار العيب -

(المادة ٣٤٨)

إذا رضي البائع ان يأخذ المبيع الذي ظهر به عيب قديم بعد ان حدث  
 به عيب عند المشتري وكان لم يوجد مانع للرد لا تبقى للمشتري صلاحية

الادعاء بتقصان الثمن بل يكون مجبورا على رد المبيع الى البائع أو قبوله  
 حتى ان المشتري إذا باع المبيع بعد الاطلاع على عيبه القديم لا يبقى له حق  
 بان يدهي نقصان الثمن مثلا لو ان المشتري قطع الثوب الذي اشتراه وفصله  
 قيصا ثم وجد به عيبا وبعد ذلك باعه فليس له ان يطلب نقصان الثمن من  
 البائع لان البائع له ان يقول كنت اقبله بالعيب المحدث فيها ان المشتري  
 باعه كان قد أمسكه وحبه عن البائع

(قلو حدث) أي بعد ما ظهر العيب القديم لو حدث عيب (آخر عند المشتري  
 يرجع) المشتري (بتقصانه) أي بتقصان العيب (أو رده على البائع) يرضى البائع  
 الا مانع (من رد المشتري) وأخذ البائع (كأن يشره ثم يقطعه فظهر عيبه وجاز  
 لإيمه اخذه كذا في) أي مقطوعا (لا يرجع) مشتريه ان باعه (ان البائع ان  
 يقول اذا اخذته ميبعا فالمشتري يبيعه يكون خاليا للبيع فلا يرجع بتقصان  
 (رد ضرر في الحل المزبور)

(قلو اشترى بغيره) فوجد معاونه فأنشأ لا يرجع (لا كساد ما كان  
 كما لا يرجع) لو باع المشتري الثوب كله أو بعضه أو وجه (بعد القطع) ولو لا  
 رده مقطوعا لا عيبا كما افاده بقوله (لو قطعته وخط أو غيره) أي مبيع  
 كان غربي (أول السوقي بسمن) أو تبن الدقيق أو غرس أو بقر (ثم أطلع  
 على عيب يرجع بتقصانه) لا امتناع الرد بسبب الزيادة على السعر حصول الرد  
 حتى لو تراضيا لا يفسد المانع به (رد) وان كان لا يرجع لو باعه أي لفتحه  
 رده في هذه الصورة بعد رؤية العيب قبل الرضا به صراحة أو دلاله أو ملك  
 المبيع عند المشتري أو كان المبيع طليفا فأكلة كله أو بعضه أو ليس الثوب  
 حتى تحرق فإنه يرجع بتقصان استحصاءا وعيبه الفتوى بخر وعيها برد مانع

ويرجع نقصان ما اكمل وبقي الثمن المختار وقسماني (دو المختار ملخصاً)  
(ح) قوله لانسان مائة وهو ان النحر انقاد لهالة لسرور المبيع به حصة  
ثاني ونقصان ولذا لا يقع السارق به فاضل من قسم المبيع كما في النحر حيث  
وعدم الرجوع قول الامام في الحائبة وجامع التوسل لو اشترى بدينار فلما اذنت  
داره سقط فذهب فله ان يرجع بمقتضاها بدينار او لا يرجع الا بالدينار ولو اكل  
مداً فوجد به عيباً ولو علم قبل الدخ فذهب لا يرجع له قال في البحر وفي  
الواقعات التوى على قولها في الاكل فكذلك هذا انه قال الحبر الرمي ويجب تفيد  
المسألة بما اذا نحره وجب له مرجوعه اما اذا آيس من حبه فله الرجوع بالنقصان  
عند الامام أيضاً لان النحر في هذه الحالة ليس الحائبة لهالة فامله رد المختار  
(المادة ٣٤٩)

الزيادة وهي ضم شيء من مال المشتري وعلاوته الى المبيع يكون  
ماناً من الرد مثلاً ضم الحيط والصبيغ الى الثوب بالخاططة والصباغة  
وغرس الشجر في الارض من جانب المشتري مانع للرد

(قال أخطأ المشتري المظبوط أو منته بغير اسود) فيه به لكون الزيادة في  
المبيع اتفاقاً فانه لو منته اسود فكذلك الجواب عندها لان السواد عندها زيادة  
كأطربة والصفة في هذه السواد نقصان فله ان يرجع بمقتضاها بدينار او لا يرجع الا بالدينار ولو اكل  
مداً فوجد به عيباً ولو علم قبل الدخ فذهب لا يرجع له قال في البحر وفي  
الواقعات التوى على قولها في الاكل فكذلك هذا انه قال الحبر الرمي ويجب تفيد  
المسألة بما اذا نحره وجب له مرجوعه اما اذا آيس من حبه فله الرجوع بالنقصان  
عند الامام أيضاً لان النحر في هذه الحالة ليس الحائبة لهالة فامله رد المختار  
(دور غرد)

(المادة ٣٥٠)

اذا وجد مانع الرد ليس للبائع ان يسترد المبيع ولو رضى بالبعب

الحادث بل يصير مجبوراً على اعطائه نقصان الثمن حتى انه بهذه الصورة لو  
باع المشتري المبيع بعد اطلاعه على عيب قديم فيه كان له ان يطلب نقصان  
الثمن من البائع ويأخذه منه . مثلاً ان اشترى الثوب لو فضل منه شيئاً  
وخاطه ثم اطلع على عيب قديم فيه ليس للبائع ان يسترده ولو رضى  
بالبعب الحادث بل يجبر على اعطائه نقصان الثمن للمشتري ولو باع المشتري  
هذا الثوب أيضاً لا يكون بينه مانعاً له من طلب نقصان الثمن وذلك  
لانه حيث صار ضم الحيط الذي هو من مال المشتري للمبيع مانعاً من  
الرد وليس للبائع في هذه الحالة استرداد المبيع عطيماً لا يكون بيع المشتري  
حيث حبساً وامساكاً للمبيع

كما لو باع أي المشتري الثوب الخطيب وغوه بعد رؤية عيب فانه يرجع بالنقصان  
في هذه الصورة (دور غرد)

(المادة ٣٥١)

ما يبيع صفقة واحدة اذا ظهر بضعه معيباً فال كان قبل القبض كان للمشتري  
غير ان اراد ان يرد مجموعاً وان شاء قبله بجميع الثمن وليس له ان يرد البعب  
وحده ومالك الباقي وان كان بعد القبض فاذ لم يكن في التفرق ضرر كان له  
ان يرد البعب بمحضه من الثمن سالماً وليس له ان يرد الجميع حيث ما لم يرض  
البائع واما اذا كان في تفرقه ضرر رد الجميع أو قبل الجميع بكل الثمن مثلاً لو  
اشترى ثلثين بين يدين فترى ان أحدهما معيباً قبل القبض بردها بمادون  
كان بعد القبض بردها بمادون وحدها بمادون الثمن سالماً ومالك الباقي بمادون



التمن اما لو اشترى زوجي خلف فظهر لحدتهما مبيعاً بعد التبعين كان له ردهما مبيعاً قايلاً وأخذتُهما منه

(ولو اشترى رجلين صفقة في أي في عده واحد وقبض أحدهما ووجد للقبض أو لا آخر عينا ردها أي الغرضين جميعاً أو أخذها جميعاً ولا يرد المبيع وحده وليس لمشتري أن يرده وحده لأن فيه تغريق الصفقة قبل التمام وعن أبي يوسف أنه يرد القبض خاصة لأن الصفقة فيه تمت لتامها فيه والأصح الأول لأن تسليم الصفقة يشق قبض المبيع وهو اسم للكل إلا أن ظهور المبيع بعد قبضها لا يرد تغريق بعد التمام إلا في رد وحده مثلاً لا في رد ووضع المسألة في قرصين لكونه مما يمكن الاتباع بإحدهما لا أو لم يكن كما إذا اشترى خفين ووجد في أحدهما عينا لا يرد المبيع خاصة لأنها لا تنفك في العسقي والمقبضة كشيء واحد والمقبض هو المثل ولما قالوا لو اشترى زوجي ثوبين وقبضتهما ثم وجد بإحدهما عينا وقد تلف أحدهما لا آخر بحيث لا يعمل بدونه لإتلاف رد الثياب خاصة (جمع الأخير في خيار المبيع)

(المادة ٣٥٢)

إذا اشترى شخص مقدارا معيناً من جنس واحد من المكيلات والوزونات وما قبضه ثم وجد به شيء مبيعاً كان مخيراً أن شاء قبله جميعاً وأن شاء رده جميعاً

ولو كان المبيع كيلياً أو وزنياً من نوع واحد ووجد بعض الكيل أو الوزن مبيعاً بعد القبض رده كان أو أخذه أي كله مبيعاً لأنه كالمثل الواحد فليس له أن يأخذ البعض سواء كان قبل قبض أو بعده كالشئ الواحد إذا وجد به عيباً وقوله بعد القبض اتفاق ولو تركه لكان أولى بتدبير (وقيل عسماً أي الخيار بين رد الكل أو أخذه لأن لم يكن في خيارين وإلا أي لو كان في

وخابين (فهما كالمترين) حتى يرد الوعاء الذي وجد فيه القرب وحده (بجمع الأخير)

(المادة ٣٥٣)

إذا وجد المشتري في الحطبة والشعير والثلج من الحبوب المشتراة ثوباً قال كان ذلك التراب يرد قليلاً في العرف صح البيع وإن كان كثيراً بحيث يرد عينا عند الناس يكون المشتري غيراً

اشترى حطبة فوجد فيها تراباً إن كان مثل ما يكون في الحطبة لا يرد ولا يرجع بالانقص وإن كان بحال لا يكون في الحطبة مثل ذلك ويعد الناس عينا لا يرد الحطبة كلها ولو أراد أن يميز القرب ويرده على البايع فيحسب الحطبة ليس بذلك (اشترى) مسكاً فوجد فيها رصاصاً يميز الرصاص ويرده على البايع يحسب من الثمن قل أو كثر (ميزان القايدي في فضل ما يكون عينا من البوع) يرد أبو يوسف ثلثين هذه المسائل أسلاً لأن كل ما يباع في قبلة لا يميز كثيراً وكل ما لا يباع في قبلة كان له تمييز كثيراً والرصاص في المثل لا يباع في قبلة لا يميز كثيراً ويصاغ في قبلة التراب لا يميز كثيراً وعامة النتائج أنه لو يرد الرواية (تقضيان في فصل العيوب من البوع الغروي في خيار المبيع)

(المادة ٣٥٤)

البيض والجلود وما شاكلها إذا ظهر بعضها فاسداً فما لا يستكثر في العادة والعرف كاللبن والثلج في المائنة يكون معفواً وإن كان الفاسد كثيراً كالمشرة في المائنة كان لمشتري رد جميعه ثلثاً واسترداد ثمنه منه كاملاً

(وإن اشترى جوزاً أو بهناً أو طيحاً أو قناراً أو خيراً مكسراً فوجد به لثة

لو أطلق قبل كسره لانه يرد ( فوجدت فاسداً ) بان كان مثلاً او مراً فان كان  
 ينتفع به في الجلة بان صلح لاني يفسد الناس ( رجع بقضائه ) دعماً للقسط  
 بقدر الامكان ولا يرد لان فكسر عيب حادث الا ان يقبضه البائع مكسوراً ويرد  
 الفسخ وقال النجاشي يرد ( والا ) اي وان لم ينتفع به اصلاً ( فكذلك ) اي يرجع  
 بجميع الفسخ لانه ليس بحال فكان البيع باطلاً ولا ينتبر في الجواز صلاح قسره  
 على ما قبل لان ما فيه باعتبار الفسخ فليس السعي فاذا وجدته فاسداً بعد الكسر  
 فانه يرجع بالانتصاف لان ما فيه باعتبار القسط ( ولو لم يفسد فاسداً ) وهو قليل كالواحد  
 والاثني ( في المسألة ) صلح البيع استحساناً لعدم خلو عادة ولا خيار له كالزبائ  
 في المسألة الا ان يبدل الناس عيباً فله الرد ( والا ) اي وان لم يكن قليلاً بل كثيراً  
 ( فسد البيع ) في النكاح ( رجع بكل شيء ) عند الامام بلعه في العقد بين ماله  
 قسمة وما لا قيمة له وبعدها يجوز في حصة الصحيح منه وقبل يفسد العقد في النكاح  
 اجزاء ولو قال المصنف لو وجد عيباً مكن فاسداً لكان اولي لان من عيب الجواز فية  
 له وسواء خبره وفي الفسخ لو اشترى دقيقاً فخير بفسده وظهر انه من رد ما بقي  
 ورجع بفساده ما خيره وفي البحر اشترى غداً من البائع وظهر ان أو السرجان  
 فكسر واحداً وأطلق على عيب رجع بحصته من الفسخ لا غير ولا يرد الباقي الا  
 ان يبرهن ان الفسخ عامد ولو جرد في المسألة فاصداً عيبه وردت حصته قل أو  
 كثر ( مجمع البحر )

( المسألة ٣٥٥ )

اذا ظهر جميع المبيع غير متلف به اصلاً كان البيع باطلاً والمشتري  
 استرداد جميع الثمن من البائع مالا لو اشترى جزواً أو أيضاً فظهر جميعه  
 فاسداً لا يفتق به كان المشتري استرداد ثمنه كاملاً من البائع  
 سائر ما من قوله والا يلا وان لم يكن قابلاً بل كثيراً فسد البيع في النكاح  
 ورجع كل شيء من الجميع قال في القهر والقبيل ماله غير من الجواز عادة كالواحد

والاثني في المسألة ( كذا في المدارية ) وهو ظاهر وفي ان الواحد في المسألة كغير  
 وبه صرح في القسمة وقال المدرسي الثلاثة عفو يعني في المسألة انه وفي البحر  
 القليل الثلاثة وما دونها في المسألة والتكثير ما زاد له وفي الفسخ وجعل القسمة  
 أبو القاسم الطوسي والستة في المسألة من الجواز عفاوا ( رد الخنازلي در المختار )

### الفصل السابع

في الفسخ والتفريق

( المسألة ٣٥٦ )

اذا وجد عيب فالحش في البيع ولم يوجد تقرير فليس المبيعون ان  
 يفسخ البيع الا انه اذا وجد اثبتين وجدته في مال البتيم لا يصح البيع  
 ومال الوقف وبیت المال حكمه حكم مال البتيم  
 ( واعلم انه لا رد بين فاحش ) هو ما لا يدخل تحت تعويم القابضين في ظاهر  
 الرواية وبه اثنى بعضهم مطلقاً في القسمة ثم ردم وقال وفيه بقاء بالناس  
 وعليه أكثر روايات المشايخ وبه يفتي ثم ردم وقال ان غرض المشتري البائع  
 أو بالكمس او غيره الدال على الرد والا لا وبما في سند الاسلام وغيره ( رد المختار  
 في المراجعة والتوبة )

( ح ١ ) لو كان البيع والتسليم بالعين السيرة لا يجازيه الب لا وصفاً كذا  
 فيها على في التوبة في التفريق وادعى قال فليس في انقاره ولو دفع الوقف ووعده  
 الفسخ محتمل اذ يضمن والتمس في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا يصح الفسخ  
 انتهى - وثبت في الاسماء وأما مسئلة يرد بين فاحش فقل مولا فاحش كان في

فتاواه ولو باع أرض الوقف بشئ نفسه غبن فاحش لا يجوز بيعه فيه قول أبي يوسف وحلال لأن القم غيرة التوكيد فلا يملك البيع بغبن فاحش ولو كان أبو حنيفة يميز الوقت بشرط الاستبدال لأجل بيع القم إذا كان بغبن فاحش كالأول في البيع انتهى من رسالة بيع الأوقاف لا على وجه الاستبدال فاسد أو باطل لأن نعيم أعلم أن الإمام نسب ما ظهر المصالح للمسلمين وصرح في فتح القدير بأنه كومي عليهم انتهى رسالة لأن غيب في حق الأراضي للأوقاف أقول فمنه إن تصرف الإمام في بيت المال كتصرف الوصي فلا يبيعه بغبن فاحش (خزوة)

قوله وبه اتفق بعضهم مطلقا أي سواء كان الغبن بسبب التضرر أو بدونه (رد المحتار)

قوله وعلى يارد وفقا للناس كظاهره الإطلاق سواء غره أولا بقرينة القول (رد المحتار)

قوله وبه اتفق صدر الإسلام وغيره وهو الصحيح كما يأتي ومظاهر كلامهم أن الخلاف حقيق وتوكيد له لفظي ويعمل القولان المتماثلان على القول الفصل لكان حسنا وإليه حمل صاحب التحفة ولذا جزم به في التحفة بحمله على التفصيل وحيلت لم يبق لنا الأول واحد هو التفصيل وبه اتفق وهو الأصح (رد المحتار ملخصا)

(المادة ٣٥٧)

إذا غر أحد المتبايعين الآخر وتفق أن في البيع غيبا فاحشا فللمعتوب أن يفسخ البيع حيثنق

انقضى وصار جميعه موقفا فاستأنى بده على البايع بحكم الدين وإليه أشار عند في باب المصالح عن القهوب وكان القاضي الإمام أبو علي المصنف يحكي عن استأنى وغول في المسئلة روايتان عن أصحابنا وكان على رواية الرد وفقا للناس وكان

القاضي الإمام أبو اليسر والقاضي الإمام زكي الإسلام أبو بكر والقاضي الإمام جلال الدين يقولون أن البايع إن قال قيمة متاعى كذا فاشتره فاشتره بناء على ذلك تم طهر خلاصته له الرد بحكم التضرر وما إذا لم يحدد ذلك فليس له الرد والصحيح أن يبقى يارد إذا وجد التضرر وبدونه لا يبقى (من المحيط الوعاني في الفصل الخامس عشر من البيع) (قوله الكفوى على قيد علمي أعده)

(المادة ٣٥٨)

إذا مات من غر بغبن فاحش لاكتقل دعوى التضرر لوأدته وبورث خيار التبعين والبيع لانه استحقه سليما فكذا وإرثه لا له وبورث خياره كذا قالوا إذا عادت هذا ظهر أن خيار التضرر وهو ما إذا غر البايع المشتري أو بالعكس ووقع بينهما بغبن فاحش لا يورث لانه مجرد حق قابض أو للمشتري كما في خيار الفطر فتأمل (كذا في المتح در التلق في شرح المتلق في الجواهر) (قوله الكفوى)

(المادة ٣٥٩)

المشتري الذي حصل له تقرير إذا اطلع على الغبن الفاحش ثم تصرف في المبيع تصرف المالك سقط حق فسخه ولو تصرف المشتري المتبوع في البيع تصرف المالك بعد ما عرف الغبن فيه لا يرد ولو تصرف فيه تصرف الأمارة بده (حاوي القبة في خيار القرون) (القروى في فصل الدين والمطالبة)

(المادة ٣٦٠)

إذا هلك أو استهلك المبيع الذي سار في بيعه غبن فاحش وغرر أو حدث فيه عيب أو غي مشرى العربة عليها بناء لا يكون للمعتوب حق أن يفسخ البيع

وفي الخط لو حدث به ما يقع النسخ نحو الملاك لم المسمى بلا خيسار ولا  
تس في قول الطرفين ومن عود رده الله ان الشتر يرد قيمة المبيع ويرجع  
على البائع بالشيء في التولية المرافعة ( لو حك المبيع أو حدث به ما  
يبيع النسخ عند ظهور الحجة سقط خياره ولا تس له في قول ابي حنيفة ورواه  
الله وهو الشتر في قول محمد بن علق ( لا تأخر حابة في البيع ) الباء استهلاك  
شرح مير الحكيم سنة ثقل على هجعة الثاني في خيار الفين والفتور )

## الباب السابع

في بيان انواع البيع واحكامه وينقسم الى ستة فصول

### الفصل الاول

في بيان انواع البيع

( المادة ٣٦١ )

يشترط في انعقاد البيع صدور ركنه من اهله أي الماعقل المميز  
واضافته الى عمل قابل لحكمه

( المادة ٣٦٢ )

البيع الذي في ركنه خال كبيع الجنون باطل

( وشترط اهلية الماعقلين واهلية المال ) قوله وشترط اهلية الماعقلين أي  
كونهما عاقلين ولا يستلزم البلوغ والحرية وذكر في البحر ان شرائط البيع  
اربعة انواع شترط العقل وقاداة ولزوم قلاول أربعة انواع في صاقد وفي  
فلس العقد وفي مكانه وفي المعنود عليه فشرائط العقد التسان العقل والصدور

فلا يشترط بيع الجنون والاصبي الذي لا يعقل ولا وكيل من الجانبين الا في الاب  
وصيه والقاضي والرسول من الجانبين ولا يشترط فيه البلوغ ولا الحرية  
فيصح بيع الصبي لنفسه موقوفاً وبعده تأدية ولا الاستسلام والتعلق والصدقة  
وشترط العقد اثنان أيضاً موافقة الايجاب لقبول اه وكونه باطلاً المسمى وشترط  
مكانة واحد وهو انعقاد المجلس رد الخش ( وشترط العقد الاثنان أيضاً موافقة  
الايجاب لقبول اه وكونه باطلاً المسمى وشترط مكانة واحد وهو انعقاد المجلس  
( رد الخش )

( ج ١ ) الاول ان يكون عاقلًا مميّزاً كذا في الكتابي والتهلية بوضع بيع اصبي  
والمعنود القدرين يغلان البيع والشراء كذا في فتح القدير والثاني ان يكون  
متمتعاً فلا يصلح الواحد عاقلًا من الجانبين كذا في البدائع الاب ووصيه  
والقاضي اذا باعوا اموالهم من الصبي أو اشترؤا منه لا عادية في أول كتاب  
( البيع )

( المادة ٣٦٣ )

الحال القابل لحكم البيع عبادة عن المبيع الذي يكون موجوداً  
ومقدور التسليم ومالا متوقفاً فيج العدم وما ليس بمقدور التسليم وما  
ليس بالغال مقنوم باطل

وشترط المعنود عليه سنة كونه موجوداً حالاً عاقلًا مميّزاً في نفسه وكون  
الحال قابلاً في بيعه لنفسه وكونه مقدور التسليم في نفسه ببيع العدم وما لا  
خيار العدم كاطل والتمين في الصرع والخرق في شهوده ولا بيع امر والميت والعم  
ولا بيع الخمر والمطز في حق مسر وكسره غير لان اقل القيمة التي تستلزم  
طوار البيع فليس ولا بيع الكلاله ولو في أرض ملكة له والمسا في نهر أو في  
والصيد والحب والمشي في الارحام ولا بيع ما ليس بمالكه وإن ملكه بعهده الا



للمبيع والغصب أو بانه التماس ثم ضمن قيمته وبيع الفضولي فانه منعقد موقوف  
وبيع التوكيل فانه نافذ ولا بيع معجود التسلية كالاتي والبيع في الهواء والسمك  
في البحر يعد ان كان في يده فصار شرطه الا لئلا أحد عشر قلت موابه نسمة  
(در المختار في محل الزبور)

(المادة ٣٣٤)

اذا وجد شرط انعقاد البيع ولم يكن مشروعا باعتبار بعض اوصافه  
الخارجة كما اذا كان للمبيع محو لا لو كان في اتمن غل صاير البيع فاسدا  
ومما ان يكون البيع معلوما واخر معلوما لما يتبع من المنازعة فيبيع المجهول  
مجانا على ان يبرح كرم شاه من هذا القطع وبيع شيء بغيره ويجزم  
فان (معدية في أول البيوع)

(المادة ٣٣٥)

بشرط لبقاء البيع ان يكون البائع مالكا للمبيع أو وكيله لما ملكه  
أو وليه أو وصيه وان لا يكون في المبيع حق آخر

واما شرائط التفاضل فالحال او التولية والاشتات ان يكون  
في المبيع حق لغير البائع فان كان لا ينفذ كالمرحوم والمستأجر (كما في البداية  
مستدرة في أول كتاب البيوع) وأما الثاني وهو شرائط التفاضل فالحال الملك او  
الولاية وان لا يكون حق لغير البائع فلم ينفذ بيع الفضولي معدا اما شرطا  
فانه ثبت اني لم ينفذ اذا بانه لاجل نفسه لا لاجل مالكة لكنه على الرواية  
الصحيحة والمصحيح انعقاد موقوفا كما يأتي في إيه والولاية اما بآية المالك  
كالمالك أو الشارع كولاية الأب ثم وصيه ثم ابنته ثم وصيه ثم القاضى ثم وصيه  
ولا ينفذ بيع مرحوم ومستأجر ومعتزلي فنفذ ان لم يعلم لا لمرئى ومستأجر  
(در المختار في أول البيوع)

(المادة ٣٣٦)

البيع الفاسد يصير نافذا عند القبض يعني بصير تصرف المشتري  
في المبيع جائزا حينئذ

واما شرائط الصحة فقامة وخاصة للعامة لكل بيع ما هو شرط الانعقاد لان  
ما لا ينفذ لم يفسح ولا يعكس فان الفاسد معدا منعقد نافذ اذا اتصل به القبض  
(معدية في محل الزبور)

(المادة ٣٣٧)

اذا وجد في البيع احد الخيارات لا يكون لازما  
واما شرائط المزوم فخلو عن الحريات الاربع المشهورة وغيرها هكذا في  
البحر الرائي (معدية في محل الزبور)

(المادة ٣٣٨)

البيع الذي يتعلق به حق آخر كبيع الفضولي وبيع المرهون يفسد  
موقوفاً على ابراء ذلك الآخر

وبيع الفضولي فانه منعقد موقوف (در المختار في كتاب البيوع) ولا ينفذ  
بيع مرحوم ومستأجر ومعتزلي فنفذ ان لم يعلم لا لمرئى ومستأجر (در المختار  
على در المختار)

١- الفضولي من يشترى في حق غيره بشر ان يشترى مخرج به نحو وكيل ووصي  
كل تصرف فله كما كان كبيع وترويع او لفظ كملاق وله مجزى اي هذا التصرف من  
بغير عني ايجازته حال وقوعه الفقد موقوفاً وما لا يجز له حاله الفقد لا ينفذ اصلا  
براه حتى يبيع مثله ثم يبيع قبل ابراءه وله ابراءه بنفسه جائز لان له وليا غير حالة  
الفقد بخلاف ما لو ساق مثله ثم يبيع ابراءه بنفسه لم يجز له وقت الفقد لا يجز  
له فبطل ما لم يقل أو فنفذ فيصير النشاء لا ايجاز كما ينسب للبيادى (در المختار)

ووقت بيع الموهون والمسنجر والأرض في مزارعة الغير على اجازة مرتهن  
ومسنجر ومزارع (دو غدار) فان اجاز المرتهن والمسنجر فله وهل يملك  
الفسخ قبل لا وهو المصحيح ليس هراهن والمؤجر الفسخ واما المشتري فله  
خيار الفسخ ان لم يعم بالاجازة والرهن عند أبي يوسف وعندها له ذلك وان  
علم وقولها هو الصحيح وعليه الفتوى (رد المختار) ملخصاً تخامه فيه

### الفصل الثاني

في بيان أحكام أنواع البيوع

(المادة ٣٦٩)

حكم البيع المتعدد الملكية يعني عبودة المشتري مالكا للمبيع والبائع  
مالكا للثمن

واما حكم ثبوت الملك في المبيع للمشتري وفي الثمن للبائع اذا كان البيع  
بيئاً وان كان موقوفاً بثبوت الملك فيها عند الاجازة (كذا في عبط السرخسي)  
(مقدمة في أول كتاب البيوع)

(المادة ٣٧٠)

البيع الباطل لا يبيد الحكم اصلاً فإذا قبض المشتري المبيع بأذن البائع  
في البيع الباطل كان البيع امانة عند المشتري فلو هلك فلا تعد لا يضمنه  
قبض المشتري المبيع بيئاً باطلاً بلان يبيد لان ملكه لا يندام الركن وهو مباداة  
مال جال والبيع الباطل لا يبيد مالا وهو امانة في يده عند القبض فلا يضمن  
لو هلك في يد المشتري لان العقد غير معتبر في القبض باذن البائع ويكون امانة  
في يده ويضمنون عند القبض أي عند القبض الاثر لانه ادنى حالا من القبض  
عملي سواء انقضاء وقيل الاول أي كونه امانة قول الامام والثاني أي كونه

مضموناً قولها (جميع الأنهر) في فصل لما ذكر البيع الفاسد والباطل  
(المادة ٣٧١)

البيع الفاسد يبيد حكماً عند القبض يعني ان المشتري اذا قبض المبيع  
بأذن البائع صار مالكا له فإذا هلك المبيع بيئاً فاسداً عند المشتري ثمره  
الضمان يعني ان للمبيع اذا كان من المثليات ثمره مثله واذا كان قبيحاً ثمره  
قيمه يوم قبضه

ولو قبض المبيع بيئاً فاسداً بأذن يابسه صرخة كقبض المشتري المبيع بامر  
في المجلس أو بعده على الرواية المشهورة أو دلالة كقبضه في مجلس عقده ولم  
يبيد البائع عنه قبل الاقرار في مجلس عقده (وكذا من) أي ان كل واحد من  
البيع (والثمن عوضه) أي البيع (مال) خرج بهذا البيع الباطل (ملكه وثمره  
خلاكه) أي وقت هلاك المبيع في يد المشتري (مثله حقيقة أو معنى في الشيء  
(جميع الأنهر في الفصل المزبور)

وقال الشافعي البيع الفاسد لا يبيد الملك بالقبض قسده لانه بدون القبض  
لا يبيد الملك اتصالاً لان السبب ضعيف لا يبيد الملك اذا لم يتناول القبض كالمسألة  
وقيد بأذن البائع لان القبض لو لم يكن يبيد الملك اتصالاً قوله منه أي المبيع  
مستوفى أي موزون ومعنى في ذوات الامثال كل شيء وبإذن أو مثله معنى أي  
قيمة في الشيء كالجواهر والعروض وفيه إشارة الى ان المبيع لو كان موجوداً  
رد بيته والى ان العبرة بقيمة يوم القبض والى انه ملكه بقبضه ولو ازدادت  
قيمه في يده فأنقذه لم يتغير كالمذهب وعند محمد يوم الاستهلاك فالقول في القيمة  
المشتري مع بيته واية البائع (جميع الأنهر ملخصاً)

(المادة ٣٧٢)

لكل من المتعاقدين قسم البيع الفاسد الا انه اذا هلك المبيع في

يد المشتري أو استهلكه أو أخرجه من يده ببيع صحيح أو بية من آخر  
أو زاد فيه المشتري شيئاً من ماله كما لو كان المبيع دائراً ففسرها أو  
أزحاً فترس فيها الشجار أو غير اسم البيع بأن كان خنطة فطاحها وجهها  
وثبتاً على حق الفسخ في هذه الصور

ولكن منها نسخة قبل القبض بعده مادام المبيع في ملك المشتري إذا كان  
الفساد في سبب العقد كبيع درهمين بدينارين وإن كان لغيره فليس له فسخ  
يؤدي له هدية فكذلك قبل القبض وأما بعده فليس له شرط لأن عابه  
الشرط (مطلق الأجر في المثل المزبور)

(ح ١٠) فإن باع المشتري ما اشتراه شراءاً فاسداً صحيحاً وكذا لو وهبه و سلمه  
وسقط حق الفسخ وعليه قيمته ولو باع ما اشتراه فاسداً أو غرس فيها قبله  
قيماً وقلا بقتن الغرس والبناء وبود الدار وشك أو يوصف في روايته فليحد  
عن الآدمي لزوم قيمتها ولم يفسد (مطلق الأجر) مخصصاً قوله فالفسخ لمن له  
الشرط بمحضرة صاحبه ولا يشترط قضاء القاض (جميع الأنهر)

فإن باع المشتري شراءاً فاسداً ما قبله أو وهبه و سلمه نفذ بيعه  
وحيث لا مال له ملكه ملك المتصرف فيه فلا يتصور الفسخ فيه لعاقب حتى العبد  
بالتصرف الثاني ولحق البيع الأول كان مطلق التزويج وحتى العبد يقدم لحاجته  
عليه قيمته فبإسراعه مضمون بالبيع كالعبد والرم من كالبيع لأنه لازم فثبتت  
فهره عن رد العين قبله لقيته إلا أن حق الاسترداد يعود بقتل الرهن الزوال  
المانع قبل تحول الماني إلى القيمة كذا في الكافي ددر غرض في البيع الفاسد مخصصاً

(المادة ٣٧٣)

إذا فسخ البيع الفاسد فإن كان البائع قبض الثمن كان للمشتري أن  
يحبس المبيع إلى أن يأخذ الثمن ويسترده من البائع

ولا يأخذ أي المبيع البائع بعد الفسخ حتى يرد ثمنه إلى المشتري فإن مات  
البائع فالمشتري أحق به أي يحبس ما اشتراه حتى يأخذ ثمنه وطلب البائع ربح ثمنه  
بعد التفاضل لا للمشتري ربح مبيعاً يتسدد في كماله ربح مال ائتمار ففقدى ثم  
تصادف على عدمه فرد بعد ما ربح فيه المبيع (مطلق الأجر في المثل المزبور)  
فليس للورثة ولا لقرمائه حبس الثمن حتى يأخذ المبيع ذكر الثمن مقام القيمة  
لعدم العلم بالفسخ ولا بدخل المبيع في قسمه فزماء البائع لأن المشتري يقدم  
حلك حيوته وكذا بعد وفاته على التجهيز والقرمائه فيأخذ المشتري ذراهم الثمن  
حينها في فائه وبأخذ ثمنها أو حالها ولو مات المشتري فالبايع أحق من سائر  
القرمائه (جميع الأنهر)

(المادة ٣٧٤)

البيع التالف يفسد الحكم في الحال  
وأما ثلوه فبالنظر إلى مطلق البيع أربعة تألف وموقوف وفاسد وباطل  
فالتألف ما أقاده الحكم كمال (معدية في كتاب البيوع)

(المادة ٣٧٥)

إذا كان البيع لازماً نافذاً فليس لأحد المتبايعين الرجوع عنه  
وإذا وجد الإيجاب والقبول لزم بلا خيار في المجلس (مطلق الأجر في البيوع)  
وحكمه نبوت الملك في البيع للمشتري وفي الثمن للبائع إذا كان البيع بائناً معدية  
في المثل المزبور

(المادة ٣٧٦)

إذا كان البيع غير لازم كان حق الفسخ لمن له الخيار  
والخيار موضوع للفسخ لا للإجازة فتدنا (كذلك في السراج الوهاج) (معدية)  
في الباب السادس في خيار الشرط

(المادة ٣٧٧)

البيع الموقوف بقيد الحكم عند الاجازة

والموقوف ما اذنه عند الاجازة (عندة في البيع)

(١) يوقف مال الغير على اجازة مالكه ببيع الشيء المحجور وما لمن فاسد عقل غير رشيد وبيع المرحوم والمستاجر والارض في مزاولة الغير وبيع شيء برفق وبيع المركة والبيع بما يباع فلان أو ما أخذه فلان وبيع شيء بقيمته وبيع الفاضل بثمن الاسار في بيع الفضول ومن البيع الموقوف ببيع الشيء المحجور الذي يعقل البيع والشراء ويوقف بيعة وشراؤه على اجازة والده أو وصيه أو جده أو القاضى وكذلك المنه والبيع المحجور اذا بلغ سقيا يوقف بيعة وشراؤه على اجازة القاضى أو القاضى (قاضيخان في فصل في بيع الموقوفة من البيع)

(المادة ٣٧٨)

بيع الفضول اذا اجازته صاحب المال أو وكيله أو وصيه أو وليه فخذ والا فاسخ الا انه يشترط لصحة الاجازة ان يكون كل من البائع والمشتري والعقير والبيع قائما فلذا كان احد المذكورين حالكا لا تصح الاجازة يشترط لصحة الاجازة قيام اربعة البائع والمشتري والمالك والمبيع ولا يشترط قيام اثنين فان ملك احد الاربع لم يجز الاجازة ويجوز مع قيام الاربع لا اجازة الا ان كانت كاتبة مائة فاقب المحجور ولو قائما ولو ملك في يد البائع يملك امانة جامع الفضولين في الرابع والمشتري فانه المذكور فيا يتلقى الاجازة من البيع

(المادة ٣٧٩)

بما ان لكل من البائعين في بيع المايضة حكم المبيع تعتبر فيها شرائط البيع فاذا وقعت مزاولة في امر التسليم لم ان يسلم وبسليم كل من البائعين معا

من يباع سائمة بضمن قبل المشتري ادفع الثمن أو لا ومن يباع سائمة أو ثيابا بضمن قبل لها معا (كذا في القدياية) (عندة في الفصل الثاني من الباب الرابع من البيوع)

## الفصل الثالث

في حق السلم

(المادة ٣٨٠)

السلم كالباع يتعقد بالايجاب والقبول بيني اذا قال المشتري للبائع اسلمتلك الف قرش على مائة كيل من الخنطة وقيل الآخر انعقد السلم وانما ركنه فان يقول لا اسلم احملت اليك عشرة دراهم في كره حنطة أو اسلمت ويقول الآخر قبلت وبسلف السلم يلقى البيع في رواية الحسن وهو الاصح وكذا في ضبط السرخصي (عندة في الباب الثامن عشر في السلم)

(المادة ٣٨١)

السلم انما يكون صحيحا في الاشياء التي قبل التعيين بالقدرة والوصف كالجودة والحصة

ويصح السلم فيما يمكن ضبط صفته أي جودته ورواقته ونحو ذلك ومعرفة قدره أي مقدارهم أهم من الكيل والوزن والقدح لانه لا يبقى الى الناقصة وفي البحر السلم في السب الفلاني في وقت كونه حصر ما لا يصح والسلم في التقاض الثاني قبل الاداء لا يصح لانه يسمى تقاضا لا في غيره أي ما لا يمكن ضبط صفته ومعرفة قدره لا يصح السلم فيه لانه يبقى الى المازلة وهذه قاعدة كلية تبقى عليها كثير من مسائل السلم (جميع الاخير في السلم)



(۳۸۲:۱۰۱)

المكولات والمواردات والذروعات تسمى مقاديرها بالكيل والوزن

والله اعلم

فبسط في المكمل كالبر والشمير والموزون كالصل والزيت سوى الشفدين من  
القدوم والذائير لهما موزونين ولكنها غير متعين بل خلافاً فليحجز الاسلام  
فيها (بعمد الامر في السلم)

(المادة: ٢٨٣)

المدونات المتعارضة كما تبين مقاديرها بالمعتمدين بالكيل والوزن أيضاً  
والبلدي المتعارف كالوزن والبش عددا وكذا الفلوس خلافاً لعمدة (مشرق)  
الأخر (رحم الله) ويصح في العددي المتعارف وهو ما لا تفاوت احاده كالوزن  
والبش عددا وكذا لانه معلوم مضبوط مقدر السليم وما فيه من التفاوت يحد  
مهما ولا خلاف في جواز عددها وانما الخلاف في جواز كيلها فعددا يجوز ومنه  
وزن كذا ومنه ما عددها أيضاً وانما جاز كيلها عددا لوجود القسط في تقدير المتعارف  
ومنه كذا في السمن والشح والتين لان العددي المتفاوت لا يجوز فيه السلي وما تفاوت  
ماليته كعددي كالمطبخ والقرع والرمق والسفرجل وغيرها فلا يجوز السلي في  
في ما عددها فتفاوت الا اذا ذكر شايعة غير جبرود العدد كملو وعاطف وشيدانه  
جميع الأخر

(المادة ٣٨٤)

ما كان من المملوكات كالمين والأجدر إليهم أن يكون قاليه أيضاً ميتاً  
وفي تلك السنة بطلت الأسماء وكثر الماء وهو الطوبى التي شرطت في الخلاصة ذكر  
الذين الذين بطلت الأسماء والأسماء التي بطلت الأسماء وتعددت الأسماء مع الماء  
الذي إذا طفق من بين يمين بكرة الأسماء وتعددت الأسماء قايلاً معلوم لأن التفاضل  
مختلف يكون قال (جمع الأسماء في التل)

(المادة: ٣٨٥)

الكرباس والجوخ وانشالهما من المذروعات يلزم تعيين طولها  
ومرضها ورقتها ومن أي شئ تسجج ومن نسج أي عمل هي  
( ويصح السلم في المذروع كالتوب بين طولها ومرضها ورقتها أي غلظتها  
ورقتها وفي المسح وصفته أي من قطن أو كوشك أو مركب منها وهو اللب أو  
حرير ونحو ذلك وصفته كمثل الشام أو الروم لأنه يضر معلوماً بذلك حرته  
الاشياء فلا يؤدي الى النزاع بل قد هذا لأن التوب غير الحرير إذ لو كان  
حريراً لأبد أبيضاً من بين وزنه ( يجمع الأظهر في السلم )

(المادة ٢٨٦)

يشترط لصحة السلم بيان جنس المبيع مثلاً أنه حنطة أو أرز أو قمر  
ونوعه كونه يبق من ماء مطر (وهو الذي تسميه في العراق بعلاب) أو  
بناء النهر والعين وغيرهما (وهو ما يسمى عندنا سقياً) وصفته كالجلد  
والخمس وبان مقدار الثمن والمبيع وزمان تسليمه ومكانه

وشرطه ای نمرطه هائی تذکر فی القصد سبغه بایان جنب کبر او تیر  
در بیان نوع کستی او ابل و صفت کجید او ردی و قدومه کنگدا کلا  
لا یقبض ولا یبسط و ابل و افه فی الجسم شور به یقی و فی الهادی لا یأس  
بالسبی فی نوع و احد علی ان یکون جلول یسته فی وقت و صفتی و فاش و یصل  
توت المسی البیه لا یوت رب السبی فیؤخذ المسی به من ترکته حالا لبطان  
الاجل توت المبرون لا الذان و لذا شرط دوام و بوجه لتقوم القعدة علی تسلیم  
بوت و بیان قدر رأی المساک ان العالی یقداره کا فی مکمل و مؤذن و عده  
متفاوت و اکثرا بالاعراض کا فی مزروع و حیوان قلل رأی الاقصر علی تحسین  
السبی فیه یحتاج الی و در رأی المساک ان کمال و تحقیق صفت ش مجله بقیه معین

فرد ولا يستند له رب السلم في مجلس الرد فيفسخ العقد في الردود ويرتق في غيره  
تلك جهالة السلم فيه فيما بقي إن ملك فوجب بقاءه والباقي يسأل مكان الأبناء  
للسلم فيه فيما له محل وماله وشبهه فمن الأجرة والقسمة وعيناً مكان العقد وبه  
قال الشافعي كبيع وفرش وأثاث وغصب فلما هذه واجبة التسليم في الحال بخلاف  
الأول (رد المحتار في باب السلم)

(ج ١٠) قوله لا يفتى أنه كالصاع مثلاً بخلاف الجراب والركيل (رد المحتار)  
قوله وأجل فإن أسلمها حالاً ثم أدخل الأجل قبل الافتراق وقبل استهلاك  
رأس المال جزأ (رد المحتار)

قوله وإذا شرط أنه أي لكونه يأخذ من تركته حالاً اشتراط أنه وعاصمه  
بين فائدة الشرائط عدم انقطاعها بين العقد والمحل وذلك لو مات المسلم  
إليه وقوله لعدم إحقاق القوة اشتراط وقوله إحقاقه لبيان المسألة متعلقة بتسليمه  
والفوت في الحقيقة ليس شيئاً فاسمياً بل فاعول الذي هو سبب السبب (رد المحتار)  
قوله إن غلبت بقدره بأن تقسم أجزاء المسلم فيه على أجزائه فتح بأن غلب  
التصايف والتصايف بالربع بالربع وهكذا وذلك إنما يكون في الفتح المثل (رد المحتار)  
قوله فلما جواب عن قولها بأنه لا يلزم (رد المحتار)

قوله إلى رد رأس المال فإذا كان غير معلوم المقدار أدى إلى المنازعة (رد المحتار)  
قوله واكتفية أي الإمداد (رد المحتار)

قوله ذلك اسماء ثبتت هذه الدارهم في كبره ولم يجد وزن الدارهم أو قال  
الاسم البتة في هذا الموضع كذا من الزعفران ولم يجد ففسد الخبر لا يصح  
عنده وأصح ما يصح وأصح ما على أن رأس المال إذا كان ثوباً أو حيواناً يصح  
معلومه بالأسارة (رد المحتار)

(المادة ٣٨٧)

يشترط لصحة بقاء السلم تسليم الثمن في مجلس العقد فإذا تفرق

العائدان قبل تسليم رأس مال السلم فيفسخ العقد

ويبقى من التصرف قبض رأس المال ولو عيناً قبل الافتراق بأدائها وإن قلما  
أو سائر فرسخاً أو أكثر ولو دخل لخرج المبرمهم أن توارى عن المسلم إليه  
بعضه وإن عيبت برأه لا وصحت الكفالة والمالوة والأزنية برأس مال السلم (بقرينة)  
وهو شرط بقاءه على الصحة لا بشرط انقضاء الوصفه فيتمتع بتحصين عليه خلاصة  
(رد المحتار في المحل المبرور)

### الفصل الرابع

في بيان الاستناع

(المادة ٣٨٨)

إذا قال شخص لأحد من أهل الصنائع اصنع لي الشيء فقلنا بكذا  
قرشاً وقبل الصانع ذلك انعقد البيع استثناءً مما لو أدى المشتري دجلاً  
لخالف وقال له اصنع لي زوجي خات من نوع السخيان الفلاني بكذا قرشاً  
وقبل الصانع أو تقول مع نخار على الله يصنع له زوجة أو سفينة وبين  
له طولها وعرضها وأوصافها اللازمة وقبل التجار انعقد الاستناع كذا  
لو تقول مع صاحب معمل إن يصنع له كذا بنقطة كل واحدة بكذا قرشاً  
وبين الطول والاسم وسائر أوصافه اللازمة وقبل صاحب العمل انعقد الاستناع  
وبصورته أن يقول فاختلف اصنع لي خنفاً من ادلك بوافق رجلى وبرية دجلاً  
بكذا أو يقول فاصنع اصنع لي خنفاً من فلانة وبن وزنه وستة بكذا  
(وكذا لو قال لصفاء اعطيني عشرة ماء عسل أو اعطيني بأجر فاه بجوز للعامل)

الإنسان وإن لم يكن قد صر بما يحتج من شهره معلوماً (كذا في  
الكافي) (عندية في الباب المشهور في البيان المكرهه والأرباح الفاسدة)  
وفي الدواع من شروط الاستصناع بيان جنس المصنوع وتوهمه وقدره وصفته  
وإن يكون ما فيه تعامل وإن لا يكون مؤجلاً والأكل سلباً وعندها المؤجل  
الاستصناع إلا أن كان ما لا يجوز فيه الاستصناع فتقلب سلباً في قوم جيداً (رد المحتار)  
(ح ١٠) الاستصناع يتعد اجارة ابتداء وينتهي بتمام انتهاء قبيل التسليم  
بإتباع وهو الصحيح كذا في جواهر الاختلاف (عندية)  
والاستصناع بالخيار إن شاء الله وإن شاء تركه ولا خيار للعامل وهو الأصح  
هكذا في الهداية (عندية)

(المادة ٣٨٩)

كل شيء يعمل استصناعه يصح فيه الاستصناع على الإطلاق وإما  
ما لم يتناول باستصناعه إذا بين فيه المدة صار سائماً وتعتبر فيه حائض بشروط  
السلم وإذا لم يبين فيه المدة كان من قبيل الاستصناع أيضاً  
الاستصناع جائز في كل ما جرى التعامل فيه كالسنة والحب والادوات المنقطة  
من الفسار والاحسان وما أشبه ذلك استصحاباً (كذا في الحيط ثم إن الاستصناع  
أشبه جاز لها فليس فيه تعامل إذا بين وصفاً على وجه يحصل التعريف أما فيما  
لا تعامل فيه كالاستصناع في الذهب فإن يأمر حائكاً بلبسك له ثوباً يزل من عند  
نفسه في غير (كذا في الجامع الصغير) (عندية في المحل المزبور)  
وإن ضرب الأجل فيما قلنا فيه تعامل صار سلباً عند أبي حنيفة لا يجوز  
الأدخال على المولى إلا في غير ذلك وعندهما يبنى استصناعه ويكون ذكر المدة  
لتعجيل وإن ضرب الأجل فيما لا تعامل فيه صار سلباً بالإجماع (كذا في الجامع  
الصغير) هذا إذا كان ضرب المدة على وجه الاستهلاك فإن قال شهر أو ما أشبه  
ذلك وأما ما ذكره على وجه الاستهلاك فإن قال على أن تعمرى منه ثوباً أو عند

عند لا يصير سلباً في قولهم جيداً (كذا في الصغير) (عندية في المحل المزبور)  
(ح ١٠) ولا خيار للعامل بل يجري على العقل وعن أبي حنيفة إن له الخيار  
كذا في الكافي وهو المختار هكذا في جواهر الاختلاف (عندية)  
(والأصح) إن المقتد عليه المستصنع فيه ولهذا لو جاز به مفرغاً  
عنه لادن سنته أو من سنته قبل العقد جاز كذا في الكافي (عندية)  
ولا يتعين إلا بالإختيار حتى لو باعه الصانع قبل أن يراه المستصنع جاز وهو  
الصحيح هكذا في الهداية (عندية في الاستصناع)  
والاستصناع بأجل سلم إذا ذكر على حصيل الاستهلاك لا الاستهلاك فإنه  
لا يصير سلباً (رد المحتار)

(والمراد) بالأجل ما تقدم وهو شهر ثمانية فوفه قال المصنف فبدا الأجل بذلك  
لأنه إذا كان أقل من شهر كان استصناعاً إن جرى فيه تعامل والأفاسد إن  
ذكره على وجه الاستهلاك وإن كان الاستهلاك بأن قال على أن تفرغ منه غداً  
أو يد يد بعد كان صحيحاً له (رد المحتار على در المختار)

(المادة ٣٩٠)

يلزم في الاستصناع وصف المصنوع وتعيينه على الوجه اللائق للمطلوب  
كما سر من الدواع من شروط الاستصناع بيان جنس المصنوع وتوهمه وقدره  
وصفته وإن يكون فيما فيه تعامل وإن لا يكون مؤجلاً والأكل سلباً وعندها  
المؤجل استصناع إلا إذا كان سلباً لا يجوز فيه الاستصناع فتقلب سلباً في قوم  
جيداً (رد المحتار)

(المادة ٣٩١)

لا يلزم في الاستصناع دفع الثمن حالا أي وقت العقد  
وفي التاتار غانية ولا يجبر المستصنع على إعطاء الثمن وإن شرط تعجيله هذا  
إذا لم يفسر له أجلان شرب لأجل قال أبو حنيفة يصير سلباً ولا يبنى استصناعه

حتى يشترط فيه شرائط السلم فقط ظهر لك بهذه النقول ان الاستصناع لا يجبر اذا كان مؤجلا بشرط ان كان قصير سلبا وهو عقد لازم يجبر عليه ولا خيار فيه (رد مختار على رد المحتار)

(المادة ٣٩٢)

اذا انعقد الاستصناع قلبت لاحد المتعاقدين الرجوع واذا لم يكن المصنوع على الاوصاف المطلوبة اليه كان المصنوع غيراً

صح الاستصناع بيما لا اعادة على الصحيح ثم فرع عليه بقول فيجب الصانع على عمه ولا يرجع الامر عنه ولو عدته لما لازم والمبيع هو العين لا عمله خلافاً لردعي فان جاء الصانع بمصنوع غيره أو بمصنوعه قبيل العقد فاحذره صحيح ولو كان المبيع عمله لم يصح ولا يضمن المبيع له أي للامر بلا رضاه فصح بيع الصانع لمصنوعه قبل رؤية امره ولو تبين له لم يصح بيعه وله أي للامر أخذه وتركه بخلاف الرؤية ومعاده انه لا خيار فيصالح بعد رؤية المصنوع له وهو الاصح نهر (رد المحتار في آخر السلم)

### المصل الخامس

في احكام بيع المريض

(المادة ٣٩٣)

اذا باع شخص في مرض موته شيئاً من ماله لاحد ورثته بصبر ذلك موثقاً على اعادة سائر الورثة فان اباذوا بعد موت المريض بشفة البيع وان لم يجزوا لا ينفذ

المريض اذا باع شيئاً من اعيان ماله من وراثته عند أبي حنيفة لا يصح اصلاً من غير اعادة باقي الورثة سواء سأل أو لم يسأل في بيع بمنزلة القيمة أو باضافاً

القيمة وعددها بمنزلة القيمة أو باضافتها بياض (من المحيط البرهان في آخر الفصل الثامن عشر من البيع) مريض مرض الموت باع شيئاً لو ارث بعض الورثة لا يصح حكماً ذكره وهو الصحيح وحسباً على قول أبي حنيفة انه وعددها يصح اذا باع بمنزلة المشتري على قول أبي حنيفة (جواهر الفتاوى في الوصايا فقه الكفوى على قيد علي نقدي)

(المادة ٣٩٤)

اذا باع المريض في مرض موته شيئاً لاجني بمنزلة الثلث صح بيده وان باعه بدون ثمن الثلث وسلم المبيع كان بيع عيباً يتبر من ثلث ماله فان كان الثلث واقفاً بها صح وان كان الثلث لاجني بها لزم المشتري اكمال ما نقص من ثمن الثلث واعطائه للورثة فان اكل لزم البيع والا كان للورثة فسخه مثلاً لو كان شخص لا يملك الا داراً تساوى ثمنها وخمسائة قرش فباع الدار المذكورة في مرض موته لاجني غير وارث له بالثمن قرش وسلمها له ثم مات قبل ان تملك ماله يبقى بما سأل به وهو خمسمائة قرش كان هذا البيع صحيحاً مشتبهاً وليس للورثة فسخه حيث قد اذا كان المريض قد باع هذه الدار بخمسمائة قرش وسلمها للمشتري فيها ان تملك ماله الذي هو خمسمائة قرش يبدل نصف ما سأل به وهو ائتم قرش فينفذ للورثة ان يطالبوا من المشتري نصف ما سأل به من مودتهم وهو خمسمائة قرش فان اداهما فتركة لم يكن للورثة فسخ البيع وان لم يؤدها كان للورثة الفسخ واسترداد الدار

(المريض) اذا باع ما يساوي ألف درهم عند موته من الاجني ولا ملك



له سواء يبيع عسلاً غصيلة فلتفقد الحايطة بقدر الثلث ثم يقال لا يشتري أما ان يبلغ الى ثلثه على الاثنتي ولا يزيد شيئاً من البيع وأما ان تفسخ العقد (من المحيط البرهاني قبل الفصل التاسع عشر من كتاب البيع نقله الكفوي هكذا)

(المادة ٣٩٥)

اذا باع شخص في مرض موته ماله بائناً من ثمن البئيل ثم مات مديوناً وتركته مستغرقة كان لا يجب الديون ان يكتفوا بالمشتري بالبايع قيمة ما اشتراه الى ثمن المال واكاله وآداء البئيلة فان لم يعمل فستوا البيع (المريض الذي عليه دين يحبط بماله اذا باع عبثاً من اعيان ماله من اجني بعين يبيع لا يبيع الحايطة عند النكاح اجازت الورثة لو لم يميز ويقال لا يشتري ان كانت باع ثياباً ثقيمة وان شئت فالبيع وان لم يكن عليه دين يجوز اذا كانت الحايطة بقدر الثلث من البئيلة في الحكم المريض وأما بيع المريض من الاجني فلا يحل أما ان يكون بئيل القيمة أو البئيل فان كان بئيل القيمة جاز (من المحيط البرهاني في أوائل كتاب الحجر)

### الفصل السادس

في حق بيع الوفاء

(المادة ٣٩٦)

كان البائع وفاق له ان يرد الثمن وأخذ المبيع كذا في المشتري ان يرد المبيع ويسترد الثمن

فبايع المسترد اذا قضى دينه ولا فرق عندنا بينه وبين الرهن في حكمه من الأحكام كذا في الفصول العديدة في عدة في الباب المشروح في البياعات المكررة ولا يأخذ البائع حتى يرد ثمنه (نقله في البيع القاسم)

(ح ١٠) صورة البيع الوفاء ان يقول البائع للمشتري اشترى منك هذه العين بدين في عليّ على أني متى قضيت الدين فهو لي أو يقول البائع بثلث هذا بكتبا على أني متى دفعت لك الثمن تدفع العين كذا في البحر الرائق (عنده في الوفاء)

البيع الذي تشارف زماناً احتمالاً الربا ويسمى بيع الوفاء هو في الحقيقة رهن وهذا المبيع في يد المشتري كالرهن في يد الرهنين لا يملك ولا يطلق له الانقضاء الا بأذن مالكه وهو سائل لما أكل من ثمره واستهلك من غشيره والدين ساقط بهلاكه في يده اذا كان به وفاق يالدين ولا ضمان عليه في الزيادة اذا هلك من غير منه والبايع استرداده اذا قضى دينه ولا فرق عندنا بينه وبين الرهن في حكم من الأحكام كذا في فصول العديدة وعليه فتوى السيد أبي شجاع السمرقندي وفتوى القاسم علي السمردي بخاري وكثير من الأئمة على هذا (كذا في المحيط عديدة في الوفاء البيع)

(المادة ٣٩٧)

ليس للبائع ولا للمشتري بيع مبيع الوفاء لشخص آخر

وفي الزيادة ولو باعها لآخر بائناً توفقت على اجازة مشترية وفاق ولو باعه للمشتري فالبائع أو ورثته حتى الاسترداد أو في الضرر يلاقي ان وردت كل من البائع والمشتري تقوم مقام مودعتها فلنأخذ بجانب الرهن فليحفظ لزاد المختار في البيع القاسم

(المادة ٣٩٨)

اذا شرط في بيع الوفاء ان يكون قد رد من مبالغ البيع المشتري صح ذلك مثلاً لو تقاول البائع والمشتري وتراضيا على ان الحكم المبيع بيع وفاق تكون غلته متأسفة بين البائع والمشتري صح ولم ينعاه بئيل على الوجه المشروح وسئل الامام المتريدي عن باع لنفس الحكم من آخر بيع الوفاء وخرج هو في الدين ان كرمه مع ابيه وخرج هذا المشتري مع ابيه وادركت الغلات

فأخذ البائع صفها هل قبضه إذا تطلبا البيع وأعطى ثمنه إلى المشتري إن  
يتطلب بما أخذ من الثمن. قال لو أخذ بغير رضاء البائع فالبائع إن يطالبه  
به لا لو أخذ برضاء لكونه حبة فهو في الحقيقة رهن وليس له أن يأكل ثمنه  
الرهن فإذا أكلها شيئا فإن قيل يلحق أن لا يقضى لأن الأصل من البائع موجود  
دلالة لأن غرضها من هذا البيع الحقة غلته والانتفاع به سواء كان  
كأن لو سلمه فلا لأخبرة لأن السابق لأن الثمن غير موجودة فيقتل (جامع  
الفتاوى في البيع الوفاء).

## (المادة ٣٩٩)

إذا كانت ثمن المال المبيع بالوفاء مساوية لثمن وهلك المال في يد  
المشتري سقط الدين في مقابلته

والدين سقط بهلاكه في يد المالك إن به وفاء بالدين ولا شئ عليه في الزيادة  
فإذا هلك من غير منه (حدية في الباب المتصورون في البياعات المكرورة).

## (المادة ٤٠٠)

إذا كانت ثمن المال المبيع ناقصة عن الدين وهلك للمبيع في يد المشتري  
سقط من الدين بقدر ثمنه واسترد المشتري الباقي وأخذ من البائع

## (المادة ٤٠١)

إذا كانت ثمن المال المبيع وفاء زائدة عن مقدار الدين وهلك المبيع  
في يد المشتري سقط من ثمنه قدر ما قبض البائع وضمن المشتري الزيادة  
إن كان هلاكه بالبدن وإما إن كان بلا ثمن فلا يلزم المشتري إزاء تلك الزيادة  
(ولا فرق معناه بين وبين الرهن في حكم من الاستحكام لأن المتعاقدين وإن  
سياء البيع ولكن غرضها الرهن والاستيناف في التفصيل الثامن عشر من

الفصولين) وهو مضمون بالأقل من قيمته ومن الدين فلو هلك وهما سواء صار  
الرهن مستوفيا لثمنه وإن كانت قيمته أكثر فالرهن إمامة وإن كانت الدين أكثر سقط  
من قدر القيمة وطول الرهن الباقي ونقتر قيمته يوم قبضه (ملق) إذا كان الدين  
مائة درهم والرهن أيضاً يساوي مائة درهم فذلك من غير قدر صار للرهن  
مستوفيا دينه حكماً ولا يبقى له مطالبة على الرهن فإن كان الرهن يساوي مائة  
وخمسين درهما مثلاً فالرهن إمامة في يده فلا يضمنه إلا بالتعدي وإن كان الرهن  
يساوي تسعين يصبر الرهن مستوفياً من دينه تسعين درهما ويرجع على الرهن  
بشئرة دراهم (جميع الأهر).

## (المادة ٤٠٢)

إذا مات أحد المتبايعين وفاء انقضى حق البيع فأورث

(والفتاوى) على أن يبيع الوفاء فاسد بوفر عليه أحكام البيع القاسد (في  
الثامن عشر من الفصولين) (ولا يملك حق الفسخ بموت أحدهما) أي  
أحد من البائع والمشتري وبه يقتضي (كذا في الحلاصة) (دور غرض في البيع القاسد  
من كتاب البيوع نقله الكفوي هكذا على هذه المسألة)

## (المادة ٤٠٣)

ليس لسائر الزمراء الترضي للمبيع وفاء ما لم يشترى دينه

(ولا فرق بين وبين الرهن في حكم من الأحكام لأن المتعاقدين وإن سبوا  
يبدأ لكن غرضها الرهن والاستيناف بالدين إذا انعقد أن يقول كل واحد يد هذا  
القصد رهنه ملكي فلا والله والمشتري يقول رهنك ملكي فلا والله في التعمرات  
تفاسد والمبايعي لا للاقتطاع والمبايعي (جامع الفتاوى في بيع الوفاء) مات الزمراء  
عن ديون فالرهن أحق به كما في حال الخوة (بإزالة)

في ٢ ذي الحجة سنة ١٢٨٦ وفي ٢١ شباط سنة ١٢٨٦  
 من أعضاء ديوان الأحكام المدنية من أعضاء شوري الدولة ناظر ديوان الأحكام المدنية  
 أحمد خالوصي سيف الدين أحمد جودت  
 من أعضاء الجمعية من أعضاء شوري الدولة من أعضاء ديوان الأحكام المدنية  
 علاء الدين محمد أمين أحمد حلمي



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صورة الخط الهمايري

ليعمل بوجبه



## الكتاب الثاني

في الاجارات ويشتمل على مقدمة ومخاتبة أبواب

### المقدمة

في الاصطلاحات الفقعية المتعلقة بالاجارة

(المادة ٤٠٤)

الاجرة الفكرية أي بدل النعمة والايجار المسكارة والاستكثار الاكثر

(المادة ٤٠٥)

الاجارة في الفقة بمعنى الاجرة وقد استعملت في معنى الايجار أيضاً

وفي اصطلاح الفقهاء بمعنى بيع النعمة المعلومة في مقابلة عوض معلوم  
 الاجارة في اللغة اسم للاجرة وهي ما يستحق على عمل الخير وفي الفقه  
 فانها ان كانت في الامل مصدر اجرة يأجر بالتم أي مصدر أجيراً الا انها في  
 الاغالب تستعمل بمعنى الايجار (يجمع الأجر)

(ج ١٠) وفي اصطلاح الفقهاء (ومن) أي الاجارة (بيع منفعة) احترازاً عن بيع عين معلومة جنساً وقدرًا (ببوس) مالي أو نفع من غير جنس الموقوف عليه كمن كان دار بركوب دابة ولا تجوز بسكنى دار أخرى فهو (دين) أي مثلي كالمكيل والوزن والقياسي المتقارب (أو غير) أي قبض كالكتاب والدواب وغيرها فمنع البيع بالصفة والعارف بالمتكافؤ فانه أمثلة المتكافؤ موش لا تخليها (بجمع الأجر)

(المادة ٤٠٦)

الاجارة اللازمة هي الاجارة الصحيحة المأرية عن خيار العيب وخيار الشرط وخيار الرؤية وليس لاحد الطرفين فسختها بلا عذر

(المادة ٤٠٧)

الاجارة المنجزة إيجاباً من غير من وقت العقد

(المادة ٤٠٨)

الاجارة المضاعة إيجاباً من غير من وقت معين مستقبل مثلاً لو استؤجرت دار بكذا تفرداً لكذا مدة اعتبار من أول الشهر الثلاثي الآتي تعتمد حال كونها اية مضافة

(المادة ٤٠٩)

الآجر هو الذي اعطى المأجور بالاجارة ويقال له أيضاً المكاري بضم الهم ومؤجر بكسر الجيم

(المادة ٤١٠)

المستأجر بكسر الجيم هو الذي استأجر

(المادة ٤١١)

المأجور هو الشيء الذي اعطى بالكراه ويقال له المؤجر والمستأجر

بفتح الجيم فيها

(المادة ٤١٢)

المستأجر فيه بفتح الجيم هو المال الذي سلمه المستأجر للاجير لاجل ايفاء العمل الذي التزمه بقصد الاجارة ككتاب التي اعطيت لكتاب ان يحفظها والمجولة التي اعطيت للعامل ليشتها

(المادة ٤١٣)

الاجير هو الذي آجر نفسه

(المادة ٤١٤)

اجر الثقل هو الاجارة التي قدزتها أهل الجيرة المأجور عن الترض

(المادة ٤١٥)

الاجر المسمى هو الاجارة التي ذكرت وصيت حين العقد

(المادة ٤١٦)

الضمان هو اعطاء مثل الشيء ان كان من الخليات وقبضه ان كان من التسيبات

(المادة ٤١٧)

المدة للاستئلال هو الشيء الذي ائد وعين على ان يحل بالكراه كالخان والدار والحمام والذكان من العقارات التي يئد أو اشتريت على ان تؤجر وكذا كرويات الكراه ودواب المكارين وإيجار الشيء ثلاث سنين على التوالي دليل على كونه ممدداً للاستئلال والشيء الذي انشأه احد نفسه يصير ممدداً للاستئلال باعلامه الناس بكونه ممدداً للاستئلال





الاجير على قسمين القسم الاول هو الاجير الخاص الذي يستأجر على ان يعمل للمستأجر فقط كالمخادم الموظف. القسم الثاني هو الاجير المشترك الذي ليس بتقيد بشرط ان لا يعمل لتبر المستأجر كالحمال والدلال والحياط والسائق والصانع واصحاب كروسات الكراء واصحاب الرواق الذين هم يكدرون في الشوارع والمواقف فان كلا من هؤلاء اجير مشترك لا يختص بشخص واحد وله ان يعمل لكل احد لكنه لو استأجر احد هؤلاء على ان يعمل للمستأجر الى وقت معين يكون اجيرا خاصا في مدة ذلك الوقت وكذلك لو استأجر حمال او ذو كرسة او ذو زورق الى عمل معين بشرط ان يكون مخصوصا بالمستأجر وان لا يعمل لتبره فانه اجير خاص الى ان يصل الى ذلك العمل

الاجير نوعان احدهما الاجير المشترك وانتميا الاجير الخاص فالاول من يعمل لافراد كطباخة وغووه او يعمل لواحد عملا غير موقت فانه اذا استأجر رجلا وحده كالحياطة او الخياطة في يوم غير مقيد بيوم او يومين كان اجيرا مشتركا وان لم يعمل لتبره او موقفا بلا تخصيص يعني اذا استأجر رجلا ليرعى غنمه شهرا جردهم فهو اجير مشترك الا ان يقول ولا ترع غنم لغيري حينئذ يصير اجيرا وحده (سيرة الشاوي في باب الاجير نوعان)

والثاني الاجير الخاص وهو من يعمل لواحد عملا موقفا بالخصوص ويستحق الاجر بالنسبة لنفسه في المدة والى ان يعمل كمن استأجر شهرا لخدمة او شهرا ليرعى غنم المسمى اجير سمي شيافا ما لو أجبر المدة بان استأجره ليرعى شهرا

حيث يكون مشتركا الا اذا شرط ان لا يخدم غيره ولا يرعى لتبره ويكون خاصا وتحقق في الدور وليس قنحاس ان يعمل لتبره ولو عمل لنفسه من اجبره فانه عامر (شاوي الشاوي) (در مختار)

(ح ١٠) اعلم ان الاجير لخدمة او ليرعى غنم انما يكون اجيرا خاصا اذا شرط عليه ان لا يخدم غيره او لا يرعى لتبره او ذكر المدة او لا يرعى ان يستأجر واعيا شهرا ليرعى له غنما مسية بان معلوم فانه اجير خاص بان العمل لا يوقع الدقة سره انه اوقع الكلام على المدة في اوجه فتكون منافعه للمستأجر في تلك المدة يستمع ان تكون لتبره فها ايضا وقوله بعد ذلك ان يرضى غنم لا يقتضي ان يكون لا يوقع الدقة على العمل فيصير اجيرا مشتركا لانه من يقع عقده على العمل وان يكون بيان نوع العمل الواجب على الاجير الخاص في المدة فان الاجارة على المدة لا تنفع في الاجير الخاص ما لم يبين نوع العمل بان يقول استأجرتك شهرا لخدمة او لخدمة فلا يتغير حكم الاول بالاحتياط فيجب اجير واحد ما لم ينص على خلافه بان يقول ان ترعى غنم لغيري مع غنمي وهذا ظاهر واخر المدة بان استأجر ليرعى غنما مسية له اجير معلوم شهرا حينئذ يكون اجيرا مشتركا بان العمل لا يوقع الدقة على العمل في اوجه وقوله شهرا في آخر الكلام يقتضي ان يكون لا يوقع الدقة على المدة فيصير اجيرا واحدا ويحتمل ان يكون لتبره العمل الذي وقع عليه فلا يتغير اول كلام بالاحتياط ما لم يكن بخلافه اهـ (در مختار)

(ح ١٠) واعلم انه ان استأجره ليرعى غنمه بجردهم شهرا فهو اجير مشترك الا ان يقول ولا ترعى غنم لغيري حينئذ يصير اجيرا وحده وان استأجره ليرعى غنمه شهرا بجردهم فهو اجير وحده الا ان يقول بجردهم ليرعى غنم لغيري (جميع الاجير)

كما جاز ان يكون مستأجر الاجير الخاص شخصا واحدا كذمه يجوز ان يكون الاشخاص المتعددة الذين هم في حكم شخص واحد

مستأجر أجبر خاص بانه عليه لو استأجر أهل قرية واعياً على ان يكون  
مخصوصاً بهم بمدة واحدة يكون الرأى اجيراً خاصاً ولكن لو جوزوا  
ان يرعى دواب غيرهم كان جحفلاً ذلك الرأى اجيراً مشتركاً  
الاجير الخاص ويسمى اجيراً واحداً أيضاً وهو من يعمل لواحد عملاً موقوفاً  
بالخصيص له (قوله من يعمل) لواحد اشار به الى انه لو عمل لالواحد فهو  
أجير مشترك لما سبق ظاهره على انه لو استأجر اثنان أو ثلاثة خادماً خدمتهم مدة أو  
زمن فخدمهم فهو أجير مشترك كما هو الموافق لما في جامع الفصولين ولكن صرح  
في الترتيب انه أجير الواحد (والتحقيق) فيه انه لو كانت الغنم مشتركة بينهم يكون  
الاجير خاصاً فم ولو كان لكل واحد منهم غنم على حدة وعقدوا بعقد واحد  
لرعى فخدمهم على ان لا يعمل لغيرهم كان خاصاً وإن جوزوا غنم لغيرهم فمشارك هذا  
زيادة على القدر فيظهر ان المراد بالواحد من أعم الحقيق والممكن كما لا يخفى  
(حاشية درر فقه الحلبي)

(المادة ٤٢٤)

الاجير المشترك لا يستحق الاجرة الا بالعلم

ولا يستحق للمشاركة الاجر متى يعمل كغصاة وقطاع وحمال ودلال وملاح  
ونحوه لان الاجرة عند مولاة تقتضي المساواة بين المولدين مسلم  
المولود عليه المستأجر وهو العمل لا يسمى للاجير المولى وهو الاجر (جميع  
الامر) (دور المختار) (في باب تباين الاجر من كتاب الاجارة)

(المادة ٤٢٥)

الاجير الخاص يستحق الاجرة اذا كان في مدة الاجارة حاضراً  
فالمعلم ولا يشترط عمله بالفعل ولكن ليس له ان يتنعم من العمل وانما  
استحق لا يستحق الاجرة

والاجير الخاص من يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وإن لم يعمل هذا اذا  
تمكن من العمل فلما امتنع من عمله فلا أجر له (شرح الكتبي) والثاني هو الاجير  
الخاص ويسمى أجير وحده وهو من يعمل لواحد عملاً موقوفاً بالخصيص ويستحق  
الاجر بتسليم نفسه في المدة وإن لم يعمل كمن استأجر شهراً للخدمة أو شهراً لرعى  
الغنم المسماة باجر مسمى بخلاف مالو أجر المدة فإن المستأجر شهراً لرعى  
حيث يكون مشتركاً لا يشترط ان لا يقدم عليه ولا يرعى فليس له (فكون خاصاً  
(وتحقيقه) في الضرر وليس للخاص ان يعمل لغيره ولو عمل نقص من أجره  
بقدر ما عمل (فتاوى السنوازل) (رد المختار في المحل الزبور)

(المادة ٤٢٦)

من استحق منعة معينة بعقد الاجارة له ان يستوفى عينها أو مثلاًها  
أو ما دونها ولكن ليس له ان يستوفى ما فوقها مثلاً لو استأجر الحداد  
حائوناً على ان يعمل فيه صنعة كان له ان يعمل فيه صنعة مساوية  
في المصرة لصناعة الحداد ولكن ليس لمن استأجر حائوناً للمطارة ان يعمل  
فيه صنعة الحداد

والاصل ان من استحق منعة مقدرة بالعقد فاستوفاه أو مثلاًها أو دونها  
جائز ولو أكثر لم يجز (رد المختار فيما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً لها)  
اذا استأجر الرجل من آخر داراً على ان يبا حداً فارد ان يعقد فصار له  
ذلك ان كانت مفسرتها واحدة أو كانت مصرة القصد أقل وكذلك الرعي على  
هذا (كذلك المطب) رجل تشارك مثلاً أو داراً من رجل على ان يسكن فيها  
فم يسكنها ولكنه جعل فيها طمناً من خدمة أو شهراً أو نحو ذلك فليس  
لرب الدار ان ينه من ذلك كذا في القابلية (مقدمة في الباب الثاني والعشرون  
من الاجارة)

(المادة ٤٢٧)

كل ما يختلف بالتعلق بتغيره التقييد مثلاً لو استكرى احد لركوبه دابة ليس له ان يركبها غيره  
وان قيد المؤجر براكب معين أو لابس معين فطالب ضمن المستأجر اذا ملك الدابة أو التوب لأن الناس يتفاوتون في العلم بالركوب واللبس ولا أجز عليه وان سلم لانه مع الشبان ممنوع وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل في كونه يضمن اذا ملك مع الحاقلة والتقييد (ملحق الاجتزاع مع شرحه جميع الانهر في ما يجوز في الاجارة)

(المادة ٤٢٨)

كل ما لم يختلف باختلاف المستعمل فالتقييد فيه فهو مثلاً لو استأجر احد داراً على ان يسكنها له ان يسكن غيره فيها  
(وما لا يختلف به) أي باختلاف المستعمل فقيده أي تقييد المؤجر بشخص معين عديم شرط المؤجر سكنى واحد بينه في اجارة الدار جاز للمستأجر ان يسكن غيره لأن الشرط ليس بتقييد لصدم التفاوت في السكنى وما يضر البناء كالمسكنة والفسادة فهو خارج بدلالة المادة والضمائط كالمساكن عند عهده وعند أبي يوسف هو كالتقسيم لاختلاف الناس في شربيه ونفس أوتاده واختيار مكانه (جميع الانهر في المحل المزبور)

(المادة ٤٢٩)

بالك ان يؤجر حصه شائعة من الدار المشتركة لشريكه ان كانت قابلة للقسمة أو لم تكن وليس له ان يؤجرها لغيره ولكن بعد المبالاة له ان يؤجر نوبته لمن شاء

(ولا تصح اجارة المشاع الا بين الشريك وعندها تصح مطلقاً (ملحق الانهر في الاجارة الفاسدة) وفي الملحق الفتوى في اجارة المشاع على قولها ولكن في المأبئة وغيرها الفتوى على قول الامام وبه جزم اهل المتن والشرائح فكان هو المذهب في الملح (جميع الانهر في الاجارة الفاسدة) اجارة المشاع فيها قسم وانما لا يقسم فاسدة في قول أبي حنيفة وعليه الفتوى (كذا في فتاوى قاضيخان) وعندها يجوز بشرط يثقل نصيبه وان لم يربح نصيبه لا يجوز في الصحيح وفي الملحق الفتوى في اجارة المشاع على قولها (كذا في التبيين) وبسببه ان يؤجر نصيباً من داره أو حصه من دار مشتركة من غير الشريك أو يؤجر نصف دابة (كذا في جواهر الاختلاط) واجمعوا انه لو أجز من شريكه يجوز سواء كان مشاعاً بمحمل القسمة أو لا بمحمل القسمة وسواء أجز نصيبه منه أو حصه (كذا في الخلاصة) (هتدي في الباب السادس من كتاب الاجارة)

(ح ١٠) قوله ولا يصح اجارة المشاع سواء كان الشيوع فيها بمحمل القسمة كالعرض أو لم يكن بمحمل القسمة كالعرض عليه الامام لأن اجارة الدار مثلاً انما هي للاشباع بعينها وهذا غير منظور في المشاع حيث لا يمكن القسمة بخلاف بيعه والمراد بالشيوع الاصل لأن الفتاوى لا يفسد الاجارة في ظاهر الرواية عند الامام وعنه يفسدها الا بين الشريك فانه يجوز مذهباً بالاخص في ظاهر الرواية عن الامام لأن الكل مجتمع على ملكه فلا يبرم الشيوع وعنه لا يجوز أيضاً ثم اختلف المشايخ على قول الامام قبل لا يفسد حتى لا يبرم الاجرة أصلاً وقيل يفسد باختلاف المشايخ على قول الامام قبل لا يفسد حتى لا يبرم الاجرة أصلاً وقيل يفسد فاسداً حتى يجب ابرم المثل وهو الصحيح (وعندها تصح) اجارة المشاع مطلقاً سواء أجزر نصيب شريكه أو غيره لانه نوع تملك فيجوز كالتبيع وبه قال الشافعي ومالك والحنابلة في جواز اجارة المشاع ان يستأجر الكل ثم يبيع في نفسه فانه يجوز لأن الشيوع الظاهري لا يفسدها كاسر وبحكم المالك يجوز له وفي الفتوى في اجارة المشاع على قولها ولكن في المأبئة وغيرها الفتوى على قول الامام وبه جزم اهل المتن والشرائح فكان هو المذهب كافي التبع (جميع الانهر)



(المادة ٤٣٠)

الشروع الطارى لا ينفذ عقد الاجارة مثلاً لو آجر احد داهه ثم ظهر لثمنها مستحق سبق الاجارة في نصفها الآخر الشائع (والتوقيع الطارى لا ينفذ ما اجابا كآلو آجر كما تم فاسطفا في نصفها أو مات أحدهما أو استحق بعضها سبق في الباقي في السالب والصيرى) وطريق جوازها في المشاع ان ياحقها حكم حاكم لصبر متافداً عليه أو حكم المحكم ان تعذر المرافعة الى القاضي أو ينفذ العقد في الكل أولاً ثم يفسخ في نصفه أو ربعه بقدر ما اتفق عليه المالكان فيجوز (كذلك في الشمرات) (عندية في الحل الزيرور)

(المادة ٤٣١)

يسوغ للشريكين ان يواجرا ملحقاً المشترك الآخر معاً ولو آجر رجلان من رجل جاز خلاصة في الفصل الثاني في جنس آخر في الضلع من كتاب الاجارة (ولو استأجر رجلان داراً من رجل أو آجر رجلان داراً من واحد أو من اثنين جاز (ففيضاً في اجارة المشاع)

(المادة ٤٣٢)

يجوز إيجار شئ واحد لشخصين وكل منهما لو اعطى من الاجارة مقدراً ما ترتب على حصته لم يطالب باجرة حصة الآخر ما لم يكن كذا لاه

وان آجر داراً من رجلين مع اتفاق لان التسليم يقع جهته ثم الشروع لفرق الملك طارى (جميع الأجر في الاجارة) ولو آجر من رجلين يجوز وكل واحد من المستأجرين تلك متعة التمتع شاملاً (كذلك في الكفاي) (عندية في الباب السادس عشر من الاجارة)

(ح ١٠) فانه ثم الشروع ففرغ الملك طارى ان قبل لا تسليم انه طارى بل هو

مقارن لانه لا ينفذ ساعة فساعة قلنا للطرائق انما هو على التسليم لاجل العقد وذلك مما لا شك فيه (مروحي شرح المطلق) (السنن يسو الجهر احدى) في القيصري

## الباب الثاني

في بيان المسائل المتعلقة بالاجارة وبشئ على أربعة فصول

### الفصل الاول

في بيان مسائل وكى الاجارة

(المادة ٤٣٣)

تنفذ الاجارة بالإيجاب والقبول كالبيع وأما ركبتها فالإيجاب والقبول باللفاظ الموضوعة في عقد الاجارة (عندية وتأخر اجازية في أول الاجارة)

(ح ١٠) وسبب اتفاق البناء المتبدر وشروطها معلومة بالدين وركبتها الإيجاب والقبول باللفظين ما شيين مثل ان يقول أعزتك هذه الدار شهراً كذا وتنفذ بالتعاطي كالبيع وشروطها ما تقدم من كون الاجارة معلومة وحكمها وقوع المسالك ساعة فساعة (جميع الأجر) والقبول يأتي جواز عقد الاجارة لان المتفق عليه مدعوم وإضافة التفتك الى ما سبقه لا يصح لكنه يجوز طاعة الناس اليه وقد ثبت جوازه بالكتاب والسنة وشرب من المتقول كايته (في جميع الأنهر)

(المادة ٤٣٤)

الإيجاب والقبول في الاجارة هو عبارة عن الكلمات التي تستعمل لتنفذ الاجارة كأجرت وكريت واستأجرت وقيل

وأما بيان أنها لها عقول: فالأجارة إنما تعتمد بالظن بعينها عن الماضي نحو  
أن يقول أحدها أجرت هذه الدار ويقول الآخر قلت أو استأجرت ولا تعتمد  
بالظن أحدها بعينه عن المستقبل نحو أجرتني يقول الآخر أجرت (كذا في الهاية  
(معدية وقار خاتبة في أول كتاب الأجارة)

(المادة ٤٣٥)

الأجارة كالبيع أيضاً تعتمد بصيغة الماضي ولا تعتمد بصيغة المستقبل  
مثلاً لو قال أحد ساويز وقال الآخر استأجرت أو قال أحد آجر وقال  
الآخر أجرت فلي كانا الصورتين لا تعتمد الأجارة  
(مما مر في مادة قوله ولا تعتمد بالظن أحدها بعينه (لمحرو)

(المادة ٤٣٦)

كما إن الأجارة تعتمد بالثاقبة كذلك تعتمد بالكاتبة وبإشارة  
الأخرى المعروفة

فكتابة المرسومة العنونة ككتبت (عالمع لخاص) هذا من قاعدة أصول  
اللفظ الإشارة من الأخرى معبرة بوقف مقام العبارة في كل شيء من بيع وأجارة  
ورهن وإارة وإقرار وقصاص إلى الحدود ولوجود ذلك وهذا مما خالف فيه  
القصاص من الحدود في زولية إن القصاص كالحدود هنا فلا يثبت بالإشارة ونحوه  
في القاية (استند في أحكام الإشارة مخلصاً)

(المادة ٤٣٧)

وتعتمد الأجارة بالباطني أيضاً كالركوب في باخرة والمسافر في زوارق  
النواقي ودواب الكراء من دون مقابلة فإن كانت الأجرة معاومة أعطيت  
ولا فأجرة المثل

تعتمد الأجارة بالباطني (فصولين في أحكام التماثل) وتعتمد الأجارة بالباطني  
ببانه فيما ذكره محمد رحمه الله في أحوال الأسفل في باب اجارة الشيب إذا  
استأجر رجل من آخر فقدر أو بغير أعيانه لا يجوز فالتفاوت بين القدر من  
حيث الصغر والكبر فإن جاء بقدر وقبها المستأجر على الكراء الأول جاز ويكون  
هذا اجارة مبدأة بالباطني (كذا في الشهيرة) وفي التبعة سألت أبا يوسف  
رحم الله عن الرجل يدخل البقعة أو يخرج أو ياتعقد أو يدخل الحظم أو يشرب  
من الشاة ثم يدفع الأجرة ويخس الماء فقال يجوز استحساناً ولا يحتاج إلى العقد  
قبل ذلك (تأخر خاتبة في أول كتاب الأجارة) وفي غير المطول تعتمد الأجارة  
بالباطني (خلاصة في الفصل الأول في الجنس الأول من كتاب الأجارة)

(المادة ٤٣٨)

السكوت في الأجارة يمد قبولاً ورضاءً . مثلاً لو استأجر رجل  
حائطاً في النهر بمسكين قرشاً وبعد أن سكن فيه مدة اشترى إلى الآخر  
وقال إن رضيت بستين فأسكن والا فأخرج وردده المستأجر وقال لم أرض  
واستمر ساكناً يلزمه خمسون قرشاً كما في السابق وإن لم يقل شيئاً ولم  
يخرج من الحائط واستمر ساكناً يلزمه إعطائه ستين قرشاً كذلك لو  
قال صاحب الحائط بانه قرش وقال المستأجر ثمانين وأبقى المالك المستأجر  
وفي هو ساكناً أيضاً يلزمه ثمانون ولو أصر الطرفان على كلامهما واستمر  
المستأجر ساكناً لزمه اجرة الله

السكوت في الأجارة رضى وقبول ولو قال أراضى بالرضى بالرضى وأما  
أرضى بكذا فسكت المساك لرضى لرضاه وكذا لو قال سأسكن أسكن بكذا  
والأفانفسل فسكن لرضى بالرضى (أشياء في كتاب الأجارة) وفي أحوال التحوال

استأجرت حائوتا كل شهر بثلاثة دراهم فلما مضى شهران قال له صاحب الحائوت  
ان وضعت كل شهر خمسة دراهم والافترغ الحائوت ولم يقل المستأجر شيئا ولم  
يخرج بل سكن عليه اكل كل شهر خمسة فسكنه رصا بما قال المالك ولو قال  
المستأجر لا أرض خمسة وسكن لا يجب عليه الا اجر الاول ولو قال صاحب  
الدار بعتك وقال المستأجر خمسة وتركه حتى سكن فهو خمسة ولو أصر على  
واحد على مثله ومع ذلك سكن يجب أجره اقل (فأما الثانية في التامن من الاجارة)

(المادة ٤٣٩)

لو قالوا بسد العقد على تبدل البذل او ترسده او تخزله يعتبر  
العقد الثاني

(ابراهيم عن محمد رحمه الله استأجر من آخر أرضا بأكرا حنطة فزاد رجل  
المواجر كرا فأجره المجر منه فذهب المستأجر الاول فزاده كرا أيضا وجعد  
الاجارة فالاجارة هي الثانية وانقضت الاولى بالثانية وذكرت هذه المسئلة  
عن أبي يوسف رحمه الله ووضعها في ايراد المستأجر الاول على المستأجر الثاني في  
الاجر وسددها ربه الله الاول بهذه الزيادة بالاجر الاول وذكر ان الاجارة الاولى  
لا تنقض وهذه زيادة زاده في اجره وحاصل الجواب ان صاحب الدار  
اذا جدد الاجارة بنفس الاول وانما يجدد لا تنقض الاولى وتكون الثانية زيادة  
(ذكرنا في النجدة) (هذه في الباب الرابع عشر من كتاب الاجارة) (وأما الثانية  
في هذا الفصل)

(المادة ٤٤٠)

الاجارة المضافة صحيحة وتلزم قبل حلول وقتها بناء عليه ليس لاحد  
المالكين فسخ الاجارة بمجرد قوله ما آت وقتها  
اذا أصار الاجارة الى وقت في المستقبل بان قال أجرتك دائري غدا أو ما أشبه

ذلك فانه جائز فلو أراد نقضها قبل حين الوقت من محمد رحمه الله في رواية  
رواية قال لا يصح وفي رواية يصح (هذه في الباب الاول من كتاب الاجارة)  
(رجل) قال لعمره أجرته دائري هذه غدا بدهم ثم أجرها اليوم من غيره  
الى ثلاثة أيام فله العقد وأراد المستأجر الاول ان يفسخ الاجارة الثانية فبسه  
روايته عن أصحابنا في رواية لا لاول ان يفسخ الاجارة الثانية وبه أخذ نصير  
وفي رواية ليس له ان يفسخ وبه أخذ فقهاء أبو جعفر والفقهاء أبو القاسم وشمس  
الآفة الحلواني وهو قول عيسى ابن أبان وعلم الفتوى وذكر شمس الآفة  
السرخسي رحمه الله الأصح عندنا ان الاجارة لازمة قبل وقتها فلا يملك الثانية  
في حق الاول هذا اذ كانت الاولى مضافة الى العقد ثم باع من غير ذكر في الثاني فبسه  
لاجارة ولو كانت الاجارة مضافة الى العقد ثم باع من غير ذكر في الثاني فبسه  
روايته في رواية قال ليس للأجير ان يبيع قبل حين الوقت وفي رواية قال  
اذا باع أو وهب قبل حين الوقت جاز ما صنع والفتوى انه يفسخ البيع ويتطل  
الاجارة المضافة (هذه في الفصل الرابع)

(المادة ٤٤١)

الاجارة بعد ما انعقدت صحيحة لا يسوغ للأجير فسخها بمجرد ضم  
الخارج على الاجارة لكن لو أجره ثوب أو الثرى عقاد التيم أو الوقت  
بأقصى من اجرة المثل تكون الاجارة فاسدة ويلزم اجرة المثل  
سئل في من أجره مكانا هو ملكه مدة معلومة وأراد فسخ الاجارة في المدة  
وعمان رجلا زاد في الاجارة وان له يقول الزيادة وفسخ الاجارة فله ليس  
له ذلك الجواب نعم وان زيد على المستأجر خان في ملكه لم تقبل مطلقا في  
رخصت وهو شامل الى اليوم بدوومة وان شاء من الاجارة وقله السعدي عنه أيضا  
(تنقيح المأهدة في الاجارة) المتولي والوصي لو أجره بدون أجر المثل  
يلزم المستأجر تمام أجره اقل وانه يعمل بالانفع الوقت (هذا الفصل في

(المادة ٤٤٢)

لو ملك المستأجر عين للمأجور بأدب أو هبة أو زول حكم الاجارة  
وإذا ملك المستأجر العين المستأجرة بغير أدب أو هبة أو زول حكم الاجارة  
ولا كانت الاجارة عيناً فوقع من المستأجر قبل القبض بطلت الاجارة  
في قول محمد ولو كانت الاجارة ديناً فوجها من المستأجر قبل القبض أو إبراء  
جازت الفسخ والإبراء ولا تبطل الاجارة وقال أبو يوسف الإبراء باطل في  
الوجود كلها والاجارة باقية (تقريباً في فصل فيما ينقض بالاجارة ومالا ينقض)  
(المادة ٤٤٣)

لو حدث عذر مانع لاجراء موجب العقد تنفس الاجارة مثلاً  
لو استأجر طباخ لفرس ومات أحد الزوجين تنفس الاجارة وكذلك  
من كان في سبه ألم وقاد الطباخ على اخراجه بجمعين قرشاً ثم زال  
الألم بنفسه تنفس الاجارة وكذلك تنفس الاجارة بوفاة الصبي أو  
الشعر ولا تنفس بوفاة المسترضع

الاجارة تنفس بالافقار عندنا وذلك على وجوه اما ان كان من قبل احد  
المتعاقدين او من قبل المتعاقب عليه وانما تحقق الفقر ذكر في بعض الروايات ان  
الاجارة تنفس في نفسها لا تنفس ومما يخالفنا وقولنا ان كانت الاجارة لغرض  
لم يقع ذلك الغرض او كان صعداً فإنه من الجري على موجب العقد شرعاً  
تنفس الاجارة من غير غرض كما لو استأجر السائق لاطعم يده عند وقوع الاكل  
أو لفتح السن عند وقوع الوجع فيرأى الاكل وذلك الوجه تنفس الاجارة  
لأنه لا يملك الجري على موجب العقد شرعاً بل وكذلك لو بطن ان في بطنه حمار  
مثلاً فاستأجر دجلاً ليدم هناك ثم ظهر انه ليس في البطن حمار أو استأجر

طباخاً لوليمة الفرس ماتت الفرس بطلت الاجارة (تقريباً في فصل فيما ينقض به  
الاجارة ومالا ينقض) ولو مات الصبي أو الفرس انقضت الاجارة (كذا في  
محيط المرسعي) وفي الأصل اذا استأجر الرجل طباخاً لوليمة الصغير ثم مات  
الرجل لا تنقض الاجارة وكان الفقيه أبو بكر الباقلاني يقول انما تبطل اجارة الطباخ  
بموت الأب اذا كان قصدي ماله اما اذا لم يكن له مال فلا تبطل بموت الأب وبهم  
من قال لا يلى في الحالين جميعاً لا تبطل الاجارة بموت الأب والمطلق بخلافه  
انتهى في الكتاب بدل عليه (عنده في الباب الحادي عشر من كتاب الاجارة)

## الفصل الثاني

في شروط العقد الاجارة وتلازمها

(المادة ٤٤٤)

يشترط في انعقاد الاجارة اهلية المتعاقدين يعني كونهما عاقلين مميزين  
وأما شرائطها فتتألف من شرائط العقد وبشرطها شرط العقد وبشرط  
شروط الصحة وبعضها شرط لازم وأما شروط العقد فثلاثة حتى لا انعقد  
الاجارة من الجنون والنسي الذي لا يعقل (عنده ما فيها)

(ج ١) وأما البلوغ فليس به شرط من شرائط العقد ولا من شرائط  
العقد عندنا حتى ان الصبي العاقل أو أجز ماله أو نفسه فان كان مأذوناً تنفذ  
وان كان محجوراً كلف على الاجارة التي عداها وكذلك حرية المتعاقب ليس بشرط  
وسلم وحمل وسلم من العمل استثنى الاجار له وكذا حرية المتعاقب ليس بشرط  
لا انعقاد الاجارة ولا تنفيذها عندنا وإذا سلم الصبي من العمل في اجارة نفسه وجب  
الاجر المسمى ولو ملك الصبي في يده المستأجر ضمن لانه صار تاعياً من حيث  
استعماله من غير إذن الولى ولا يجيب الاجار وأما كون العقد طابعاً اختيارياً مبادراً فليس  
بشرط لانعقاد هذا العقد ولا لانفاؤه عندنا لكنه من شرائط الصحة واسلامه ليس



بشرط اسلا فيجوز الاجارة والاستيجار من السلم والدمى والخرق والمساكن  
واما خلو العقد عن الردة اذا كان ذكراً فبشرط في قول أبي حنيفة وعندها ليس  
بشرط (هـ) في الباب الاول من الاجارة ملخصاً

(المادة ٤٤٥)

بشرط موافقة الايجاب القبول واتحاد مجلس العقد في الاجارة

كأ في البيع

ثم الكلام في الإيجاب والقبول وفي ستمها كالزكلام لهما في البيع (بدائع) (رد  
المحتار في أول كتاب الإيجار)

(المادة ٤٤٦)

يلزم أن يكون الآجر مصرفاً بما يؤجره او وكيل المصرف او

وليه أو وصيه

ومن شرط انعقاد الاجارة الملك والولاية فلا تنعقد اجارة القفولي لعدم  
الملك والولاية لكنها تنعقد موقوفة على اجارة المساكين عندنا ايج واجارة الوكيل  
تأخذ بوجود الولاية وكذلك الاجارة من الأب والوصي والقاضي وامنيته تأخذ  
بوجود الولاية من التصريح ولا تجوز اجارة غير الأب وصيه واحد ووصيه من  
سائر ذوي الارحام المحرم اذا كان له احد من ذكرونا ولو بالغ القسي في هذا كله  
قبل انقضاء مدة الاجارة فيه الخيار ان شاء أمضى الاجارة وان شاء فسخ (هـ) في  
في الباب الاول من الاجارة)

ومن شروط انعقاد تسليم المستأجر في اجارة المنازل ونحوها اذا كان للعقد  
معلقاً على شرط المستأجر عندنا حتى لو انقضت المدة من غير تسليم المستأجر  
لا يستحق غرامة من الآجر ولو مضى بعض المدة ثم سلم فلا أجر له فيما مضى ومنها  
أن يكون العقد معلقاً على شرط الخيار فان كان فيه خيار لا يجزئ في مدة الخيار  
(هـ) في الباب الاول من كتاب الاجارة)

(المادة ٤٤٧)

تنعقد اجارة القفولي موقوفة على اجارة المصرف وان كان المصرف  
صغيراً او محتجواً وكانت الاجرة اجرة المثل تنعقد اجارة القفولي موقوفة  
على اجارة وليه أو وصيه لكن يشترط في صحة الاجارة قيام وقفاً أربعة  
اشياء العاقدين والمال المقود عليه وبدل الاجارة ان كان من العروض  
واذا عدم احد هؤلاء فلا تصح الاجارة

اما سر قبته من ان اجارة القفولي موقوفة على اجارة المساكين (من القديس)  
شرط لصحة اجارة القفولي قيام أربعة اشياء العاقدان والمساكن والمقود عليه  
فان كان الخن ضرورياً بشرط قيامه أيضاً فتصير حصة في هذه الصورة (مكتفاً في  
الضروري) (هـ) في الباب التاسع من الاجارة

### الفصل الثالث

في شروط صحة الاجارة

(المادة ٤٤٨)

يشترط في صحة الاجارة رضا العاقدين

وأما شرائط الصحة فيها رضى المتعاقدين (هـ) في أول الاجارة)

(المادة ٤٤٩)

يلزم تعيين المأجور بشأه عليه لا يصح إيجار أحد المخلوقين من دون

تعيين أو تحبير

ومنها بيان على المنة حتى لو قال اجرتك إحدى عاتين الهاتين أو إحدى

هذين الفرعين أو استأجرت إحدى هذين الصنفين لم يصح العقد (عندية في الحل المزبور)

(المادة ٤٥٠)

يشترط أن تكون الأجرة معلومة  
ومنها أن تكون الأجرة معلومة (عندية في الحل المزبور)

(المادة ٤٥١)

يشترط في الأجرة أن تكون الثمن معلومة بوجه يكون مائناً للمنازعة  
ومنها أن يكون الثمن معلوما وهو الثمن معلوما عليها يمنع المنازعة فإن كان  
مجهولاً جهالة منفية إلى المنازعة يمنع صحة العقد (عندية في الحل المزبور)

(المادة ٤٥٢)

الثمن يكون معلومة ببيان مدة الإجارة في أمثال الدار والمحلات والنظر  
ومنها بيان المدة في الدور والتأجير والحواليات وفي استئجار الفلور (أما ما يستأجر  
له في أجرة الثقل فليس يشترط حتى لو استأجر شيئاً من ذلك ولم يسم ما  
يحمل فيه جاز (عندية في الحل المزبور)

(المادة ٤٥٣)

يلزم عند استئجار الدابة تعيين الثمن بكونها للركوب أو للحمل أو  
لركوب من شاء على التعميم مع بيان المدة أو مدة الإجارة  
وفي أجرة الدواب من بيان المدة أو المكان ومن يئام ما يستأجر له من الحل  
والركوب ويشترط في استئجار الدابة للركوب بيان الوقت والموضع (در المختار)

(المادة ٤٥٤)

يلزم في استئجار الأراضي بيان كونها لأي شيء استؤجرت مع  
تعيين المدة فإن كانت لزوم يلزم بيان ما يزرع فيها أو تغيير المستأجر بأن

يزرع ما شاء على التعميم

وأما في أجرة الأرض فلا بد من بيان ما يستأجر له ومنها بيان العمل في  
استئجار الضياع (عندية في أول الأجرة) ولا بد في أجرة الأراضي من بيان ما  
يستأجر لها من الزراعة والقرى والبناء وغير ذلك فإن لم يبين كانت الأجرة  
قاسدة إلا أن يحمل أن يدفع بها مباحاً (كذلك في البدائع) (عندية في الباب  
الحامس من الأجرة) قوله إلا أن يحمل أنه هذا هو التعميم (لخرور)

(المادة ٤٥٥)

تكون الثمن معلومة في استئجار أهل الضمة ببيان العمل يبقى  
تعيين ما يعمل الأجير أو تعيين كيفية عمله فإذا أريد صيغ الشيا بيلزم  
أدائها للصياغ أو بيان لونها وإعلام رقتها مثلاً

والثمن ثمة لم يذكر العمل كصنع الثوب وخياطة أي خياطة الثوب وفيه  
الشارة إلى أنه لا بد أن يبين الثوب الذي يصنع ولون الصنع بأنه أحر أو نحوه  
وقدر الصنع إذا كان مما يختلف وجنس الخياطة والحيطة (جمع الأهر في الأجر)م  
والثمن تعلم ببيان المدة أي مدته لاستئجار كلكي والزراعة تصح على مدته معلومة  
أي مدته كانت ولم ترد في أجرة الأوقاف على ثلاث سنين في الضياع على سنة في  
غيرها في الصحيح فلو أجراها المأثولي أكثر لم تصح أو تعلم الثمن بالثمن أي  
بشمية العمل الذي تصرف إليه الثمن ولذا يبين أنه كالأستجار على صنع الثوب  
وخياطة مما يرفع الجهالة فيشترط في استئجار الدابة للركوب بيان الوقت أو  
الموضع فلو خلا عنها فسد أو تعلم بالأشارة كالأستجار على الحمل هذا العلم إلى  
موضع (كذلك في شرح الكثر)

(المادة ٤٥٦)

تكون الثمن معلومة في نقل الاشياء بالإشارة وتعيين الحل الذي

يقول إليه مثلاً لو قيل للرجل انقل هذا الخيل الى الحقل الثاني تكون  
الثقة معلومة لتكون الخيل مشاهدة والمساقة معلومة  
والثقة تارة علم بالاشارة كقول هذا الصانع مثلاً الى موضع كذا لانه اذا  
عرف ما يقفه مع موضع فلهي اليه سار معلوماً ( يجمع الامر في الاجارة )  
( المادة ٤٥٧ )

يشترط ان تكون الثقة مقدورة الاستيفاء بناء عليه لا يصح إيجار  
البابة العامة  
ومنها ان يكون مقدور الاستيفاء خفيفة أو شراً فلا يجوز استيفاء الآتي ولا  
الاستيفاء على المعاصي لانه استيفاء على ثقة غير مقدورة الاستيفاء شرطاً  
( عديدة في كتاب الاجارة )

### الفصل الرابع

في فساد الاجارة وبطلانها

( المادة ٤٥٨ )

بطل الاجارة ان لم يوجد احد شروطها مثلاً إيجار الجنون والعبي  
غير المميز كاستيجارهما باطل . لكن لا تنفس الاجارة بجنون الآخر  
بد القواها

وأما شرائط الاتفاق فلهذا العقل حتى لا تنفذ الاجارة من الجنون والعبي  
الذي لا يقبل ( عديدة في الباب الاول من الاجارة ) وتنفس بلا حاجة الى  
التمسك بموت أحد العاقدين عند لا ينجونه مثلاً ( قدر المختار في فسخ الاجارة )  
ومنها بيان العمل في استيجار الصباغ وكذا بيان العمل بقية الاجارة المستوفى

بالاستارة والتعيين أو بيان الجنس والشروع والقدرة والصفة في ثوب التصارفة  
والخاططة وبيان الجنس والقدرة في اجارة الراس من الخيل والابل والبق والتم  
وعدها وأما في حق الاجير الحاس فلا يشترط بيان جنس الممول فيه ونوعه  
وقدره وصفته وأما يشترط بيان المدة فقط وبيان المدة في استيجار الطر شرط  
الجواز عديدة في الباب الاول .

ومنها ان لا يكون العمل المستاجر له فرضاً ولا واجباً على الاجير قبل الاجارة  
فان كان فرضاً أو واجباً قبلها لم يصح ومنها ان تكون الثقة مقصودة متداً أو  
استيفاءها بعدد الاجارة ولا يجري بها التعامل بين الناس فلا يجوز استيجار  
الاشجار لتجفيف الثياب عليها ومنها ان يكون مقبوض المأجر اذا كان متقولا  
فال لم يكن في قبضه فلا تصح اجارته ومنها ان لا تكون الاجارة منفعة من جنس  
المفقود عليه كاجارة السكنى بالسكنى والخدمة بالخدمة ومنها تحلو الركن عن شرط  
لا يقضيه العقد ولا يلائمه عديدة في الباب الاول من الاجارة . وأما شرائط  
لزوم الاجارة فيها .

ان يكون العقد صحيحاً ومنها ان لا يكون بالمستاجر عيب في وقت العقد ووقت  
القبض بخلاف الاستفاد فان كان لم يلزم العقد ومنها ان يكون المستاجر من غير المستاجر  
ومنها اقامة المستاجر عن حدوث عيب به بخلاف الاستفاد لم يبق العقد لازماً ومنها  
عدم حدوث عيب واحد من الطرفين والمستاجر حتى لو حدث بعددها والمستاجر عند لا يبق العقد  
لازماً ومنها عدم بلوغ قسي المستاجر اكبر ايامه أو وصى أبيه أو جدده أو وصى جدده  
أو القاضى أو امه ( كذا في البداية ) عديدة في اول الاجارة في الباب الاول .  
( المادة ٤٥٩ )

لا تلزم الاجارة في الاجارة الباطلة بالاستعمال . لكن يلزم اجارة  
الثل ان كان مال الوقف أو النسيم والجنون في حكم البتيم  
وفي الاجارة الباطلة لا يجب الاجير والقائم غير معدومة في يد المستاجر سواء

كانت صحيحة أو باطلة أو بائنة وهكذا في الثاني وحادية في الباب الخامس عشر  
في بيان ما يجوز من الاجارة اهـ  
فالمسلم من العقود ما كان مشروعا باسائه دون وسفه والباطل ما ليس مشروعا  
اصلا لا باسائه ولا بوسفه وحكم الاول وهو الفساد وجوب اجير المثل بالاستعمال  
لو المسمى معلوما ( ابن كمال ) بخلاف الثاني وهو باطل فانه لا اجير فيه بالاستعمال  
وحقيقه در المختار في الاجارة الفاسدة

قوله فانه لا اجير فيه بالاستعمال ظاهره ولو معدا للاستغلال لانه انما يجبر  
الاجير فيه اذ لم يشترطه يتأويل عقد او ملك كاسلف وعنا استعماله يتأويل عقد  
باطل ويجزى ما وقبه ان الباطل لا حكم له اصلا فوجوده كالمعدم كما في البدائع  
تأمل ويلحق وجوبه في الوقت ومثل القيمة لان ما ذكر من الشرائط عدم الاستعمال  
يتأويل فيها هو في المدد للاستغلال كما يأتي في الفصيح وفي البرازية حيث قال  
والسكنى يتأويل ملك او عقد في الوقت لا يقع لزوم اجير المثل وقبيل دار القيم  
كقولهم ثم ذكر لو سكن في حوائط مستغلة وادعى الملك لا يلزم الاجير وان ربح  
الملك عليه ثم قال المتأجير اذا سكن يرد فسخ الاجارة يتأويل ان له حق المجلس  
حق يستوفي الاجير الذي اعطاه عليه الاجارة اذا كانت معدة للاستغلال في المختار  
وكذا في الوقت على المختار انه فاضل عند من وجوهها لو اشتري دارا وسكنها  
ثم ظهر انها وقف او لغيره لم يجز المثل سدانة لساكنها كما في الوقت وهو المتمد  
وقا في الفصيح ودر المختار على در المختار

مع انه قوله من العقود له احتراز عن العبادات اذ لا فرق بين فاسدها  
وباطلها ( رد المختار )

قوله دون وسفه وهو ما عرّض عليه من الجهالة او اشتراط شرط لا يقتضيه  
العقد حتى لو خلا عنه كان صحيحا ( رد المختار )  
قوله ولا يوصف لانه حيث يمتثل لأصل شيء الوصف ( رد المختار )  
قوله والباطل لانه كان متأجرا بمئة درهم او استأجر مائتا ليشبهه او شاة لتبديدها

نفسه او خلا ليزو او زجلا ليشبهه له سنا ( رد المختار )

قوله وجوب اجير المثل اي وجوب اجير شخص سائل له في ذلك العمل  
والاعتبار فيه لزمان الاستيعار ومكانه من جنس الشرائع والفتاوى لامن جنس  
المسمى لو كان غيرهما ولو اختلف اجير المثل بين الناس فالوسط والاجر يعاقب وان  
كان السبب حراما لان اجير المثل في الاجارة الفاسدة طلب تعدي حقيقه وان كان  
الكسب حراما وحرام عندها وان كان يتر عقد غرام العقاب لانها اخذته يترسقي  
اعه ورد المختار

قوله بالاستعمال اي بمقتضية استيفاء المدة فلا يجب بائنه منها كما مر وبأني  
الاق في الوقت على ما هو ظاهر عبارة الاسراف كما مر الاول الاجارة ودر المختار  
قوله لو المسمى معلوما فعلا انما يصح لو زاد العقد فلا يتجاوز به المسمى كما  
لعل ابن كمال فيكون على الشارح ان يقول اذ لم يكن مسمى او لم يكن معلوما لان  
وجوب اجير المثل بالثبوت ما بلغ على ما اطلقه المصنف المساجيب في عقود العقود بين  
اما لو علمت التسمية فلا تزداد على المسمى كما يأتي ( رد المختار )

( المادة ٤٦ )

تفسد الاجارة لو وجدت شروط انعقاد الاجارة ولم يوجد احد  
شروط الصحة

والاجارة تفسدها الشروط التي لا يقتضيا العقد كما اذا شرط على الاجير  
المجلس شيئا ما نال عليه او غير ذلك او على الاجير المشترك شيئا ما نال  
غيره فله على قوله اني حقيقه اما اذا شرط على الاجير المشترك شيئا ما نال  
بطله لا يفسد العقد كما في الشهيرة الشارحة وحادية في الثاني في الباب الخامس  
عشر ( تفسد الاجارة بالشروط الخافضة للقضاء العقد مكل ما اسد اشيع عما  
مر عليها كماله ما جرد او اجرة او مدة او عمل وكسرت طمعه وعطف  
دابة وسرعة الدار او مقدارها وتقدر او خراج او مؤنة رد ( انباه ) والشروع



الاصل الا اذا اجر من شركه وبجهالة المسمى وعدم النسبة اهـ (رد المحتار)  
(المادة ٤٦١)

الاجارة القاسدة نافذة لكن الاجر عليك فيها اجر المثل ولا

يجب الاجر للمسمى

فقد قد يكون له قيمة قبل ان يبيع على الفل وقد يكون له قيمة  
قبل الفقة بان لا يبيع المدة وقد يكون له قيمة قبل الفقة بشرط فاسد  
عالم للتلف فالفقة يجب فيه اجر المثل ولا يزاد على المسمى ان سمي  
في العقد مملوفاً وان لم يسم يجب اجر المثل بالثا مالم ينع (مسندية في الباب  
الحامس عشر من الاجارة)

(المادة ٤٦٢)

فساد الاجارة ينشأ بعينه عن كون البذل مجهولاً وبعضه عن فقدان  
شرائط الصحة الاخر في الصورة الاولى يلزم اجر المثل بالثا ما بلغ وفي  
الصورة الثانية يلزم اجر المثل بشرط ان لا يتجاوز الاجر المسمى  
من ثمة ايضاً من المدة اذ اعني قوله قد يكون الفساد الخ الى قوله  
فالفقة يجب فيه اجر المثل الخ

### الباب الثالث

في بيان المسائل التي تتعلق بالاجارة ويعتوي على ثلاثة فصول

#### الفصل الاول

في بدل الاجارة

(المادة ٤٦٣)

ما صلح ان يكون بدلا في البيع يصلح ان يكون بدلا في الاجارة

ومعجز ان يكون بدلا في الاجارة الشيء الذي لم يصلح ان يكون تمناً

مثلا يجوز ان يستاجر بستان في مقابلة دكوب دابة او سكنى دار  
وما صلح ان يكون تمناً في البيع كالنفود والمكيل والموزون صلح ان يكون  
الجرة في الاجارة ومالا يصلح تمناً صلح ان يكون اجرة ايضاً كالايجان مثلي  
البيد والسيارات (كذا في الكفاي حندية في الباب الاول من الاجارة) وكل  
ما صلح تمناً أي بدلا في البيع صلح اجرة لانها تمن الثقة ولا ينكس كذا فلا  
يقل مالا يجوز تمناً لا يجوز اجرة بلوا اجرة الثقة بالثقة اذا اختلفا كما سيح  
(رد المحتار في آخر باب الاجارة)

(ح - ا) قوله وكل ما صلح تمناً أي بدلا فيدخل فيه الايجان فانها تصلح  
بدلا في المقابلة لصلح اجرة (رد المحتار)

قوله لانها تمن الثقة أي تامة للتمين وما صلح بدلا عن الاصل صلح بدلا  
عن البيع (رد المحتار)

قوله ولا ينكس كذا فيد به ليعلم ان المراد به العكس المسمى لا المسمى وهو  
عكس الموجبة بالموجبة الجزئية اذ يصح بعد ما صلح اجرة صلح تمناً (رد المحتار)  
قوله كما سيح أي في آخر باب الاجارة (رد المحتار)

(المادة ٤٦٤)

بدل الاجارة يكون معلوماً بتعيين مقداره ان كان قدماً كتمن المبيع  
ان كان الاخر دراهم او غلاته فلا بد من بيان المقدار كذا وبيان الصفة  
التي سيد او ردي وبيع على عقد البيع ان كان في البذل قد واحد (كذا في النهاية)  
وان كان في البذل نفود مختلفة فان كانت في الرواج على السواء ولا فضل لبعض  
على البعض فالمقدار واحد ويسمى المستاجر أي النفود سواء وان كانت الاجارة  
مجموعة لان هذه الجملة لا تقسم الى التفرقة وان كانت النفود في الرواج على  
السواء فليس فرق على البعض فالمقدار واحد وان كان احداهما اروح فالمقدار

ويصرف الى الارواح وان كان لاخر فضل عليه بحكم العرف (كذا في المحيط  
 هندية في الباب الاول من كتاب الاجارة)  
 (المادة ٤٦٥)

يلزم بيان مقدار بدل الاجارة ووضعه ان كان من العروض او  
 الملكيات او للوزونات او المعدنيات المتقاربة - ويلزم تسليم ما يحتاج  
 الى الحبل والمؤنة في الحبل الذي شرط تسليمه فيه وان لم يبين مكان التسليم  
 فلما جرد ان كان مقدرا يسلم في الحبل الذي هو فيه وان كان عملا في  
 عمل عمل الاجير وان كان حوله في مكان ثروم الاجرة واما في الاشياء  
 التي ليست محتاجة الى الحبل والمؤنة في الحبل الذي يختار للتسليم

وان كان كيبا أو ودينا أو عدديا متقاربا فيشرط فيه بيان القدر والصفة وان  
 كان طه مؤنة فيشرط فيه بيان موضع الإبقاء عند أبي حنيفة رحمه الله وعندنا  
 لا يشرط وإذا كان للاجرة حل ومؤنة ولم يبين موضع الإبقاء فسدت الاجارة  
 في قبس قول أبي حنيفة رحمه الله وعندنا لا تسقط ويدعم حيث الأرض والدار  
 وفي الجوة حينا وجب له متى كان حل من المسافة يأخذ حصته من الاجرة  
 وفي الدار حيث يوقه العمل فان طالب في موضع آخر لم يكلف بل يستوفى  
 منه ثوبه في موضعه فان لم يكن لها حل ومؤنة اخذ به حيث شاء (كذا في  
 محيط السرخسي) ولا يحتاج الى بيان الاجل فان بين صغار مؤجلا كالقن في  
 البيع وان كانت عريضا أو ثيابا فيشرط فيه بيان القدر والصفة والاجل لانها  
 لا تلت في اللغة الا سلبا فترام فيها شرائط التسليم وان كانت من المسبوبات  
 فلا بد منها من ان تكون مبنية على ان كان مكنته فهي على الوجوب ان  
 كانت من خلاف المجلس كالسكنى بالر كوب والارادة بالناس ونحو ذلك فالاجارة  
 سائلة (وكذلك من استأجر دابة بضعمة لله فهو سائل) ولما اذا قول

حيثما كان اذا استأجر دار يسكن دار أخرى أو ركوب دابة أخرى أو زراعة  
 أرض بزراعة أرض أخرى فالاجارة فاسدة لان المجلس بالفرادة يحرم لله  
 (كذا في السراج الوهاج) (هندية في الباب الاول من الاجارة)

### الفصل الثاني

في بيان المسائل المتعلقة بسبب لزوم الاجرة وكيفية استحقاق الاجرة  
 (المادة ٤٦٦)

لا تلزم الاجرة بالمقد المطلق يعني لا يلزم تسليم بدل الاجارة بمجرد  
 استقارها حالا

الاجر لا يملك بنفس العقد ولا يجب تسليمه به فسدنا غنا كان أو دينا كذا  
 في الكافي حكى ذكر محمد في الجائع في كتاب البحري ومادة المتاع على انه  
 هو الصحيح حكى في النهاية (هندية في الباب الثاني في بيان انه متى نحب الاجر)  
 (المادة ٤٦٧)

تلزم الاجرة بالتعجيل يعني لو سلم المستأجر الاجرة تسددا ملكها  
 الآخر وليس للمستأجر استردادها

ولو عمل الاجرة الى رب الدار لا يملك الاسترداد ولو كانت الاجرة عينيا  
 فابرها أو اودعها الى رب الدار فهو بالتعجيل ولا تلك الاجرة باسترداد  
 التعجيل في الاجارة المضافة وتلك بالتعجيل (كذا في النهاية) (هندية في الحبل  
 المزبور) (واعلم ان الاجر لا يلزم بالتدبير فلا يجب تسليمه به) (بل بتعجيله او  
 شرطه في الاجارة المتجزئة اما المضافة فلا تلك ففسد الاجرة شرط التعجيل  
 اجماعا وقيل بعمل عفوفا في كل الاحكام فلهذا روية فذلكها شرط التعجيل

الحاجة (شرح الوجاهة للشرعية) أو الاستيفاء الممنعة أو تحكته منه إلا في ثلاث مذكورة في الأشباه ثم قرع على هذا قوله فوجب الأجر لدار قبضت ولم تكن لوجود تحكته من الانتفاع وهذا إذا كانت الأجرة صحيحة أما في الشافعية فلا يجب الأجر إلا بحقيقة الانتفاع كما يسمه في المهادية (در المختار في أول الأجزاء) ولو بجل الأجرة إلى رب الدار لا يملك الاسترداد ولو كانت الأجرة عيناً فبأنها أو أودعها إلى رب الدار فهو كالتمجيل ولا يملك الأجرة باسترداد التجميع في الأجرة الممنعة وقيل بالتجميع (كذا في الميضية) (هذه في الباب الثاني في بيان أنه متى تجب الأجرة)

(ج ١) قوله وأما أن الأجر لا يلزم أي لا يملك كما عبر في الكثر لأن المدد وقع على المدعة وهي تحدث شيئاً معيناً وتأمين السند أن يكون مقابلاً للمعدل وجبت لا يمكن إبطالها حالاً لا يلزم مدداً حالاً إذا شرطه ولو حكماً بأن وجهه لأنه صار مأثوماً بقضه حينئذ وبإبطال المساواة التي اقتضتها المقدمه فصح رد المختار قوله لو شرط في المطالبة وحسن المستأجر عليها وحسن العين المؤجرة عنه وأنه متى الفسخ أن لم يجعل له المستأجر كذا في المختار لكن ليس له بيعها قبل قبضه غير (رد المختار)

قوله أما الفسخ أع أي يكون الشرط باطلاً ولا يلزمه التحال شيء لأن انتفاع وجوب الأجر فيها بالشرع بالإضافة إلى المستقبل والمضاف إلى وقت لا يكون موجوداً قبله فلا يشرع بهذا المعنى بالشرط بخلاف المنفعة لأن العقد القضي السلوة ليس بملك مبرحاً فيقال ما اقتضاه بالشرع بخلافه زباني (رد المختار) قوله مذكورة في الأشباه الأولى إذا كانت الأجرة مائة الثانية إذا استأجر داراً فتركوب حارج المفسر عليها فدهم ولم يتركها الثالثة استأجره لو كان كل يوم مائة فملكه حين من غير أن ليس له يجب أجر ما بعد المدد التي لو لمسه فيها بشرط وفي هذه الأشباه نظر الشيخ (رد المختار) بين فيه

تلتزم الأجرة بشرط التجميع يعني لو شرط كون الأجرة معجلة يلزم المستأجر تسليمها إن كان عند الأجرة وأرداً على منافع الأعيان أو على العمل في الصودرة الأولى للأجير أن ينتفع عن العمل إلى أن يستوفى الأجرة وعلى كلتا الصورتين لحماً مطالبة الأجرة وفقاً فإن امتنع المستأجر عن الإيفاء فلهما فسخ الأجرة

إذا شرط التجميع في المطالبة وحسن المستأجر عليها وحسن العين المؤجرة وله متى الفسخ أن لم يجعل له المستأجر (رد المختار)

تلتزم الأجرة باستيفاء المدعة مثلاً لو استأجر أحد دابة على أن يركبها إلى محل ثم ركبها ووصل إلى ذلك المحل يستحق أجرها الأجرة ثم الأجرة تستحق بإحدى معنيين تارة ما بشرط التجميع أو بالتجميع أو باستيفاء المقود عليه فإذا وجد أحد هذه الأشباه الثلاثة فانه يملكها (كما في شرح المحامدي)

(هذه في الباب الثاني)

(ج ١) في المهادية وإذا قبض المستأجر الدار قبله الأجرة وإن لم يسكن قال في النهاية وهذه مقيدة بقوله أحسنها التحال لأن منه الملك أو الأجر أو سده الدار مشغولة بمناعة لتجب الأجرة الثاني أن تكون صحيحة ولو فاسدة فلا بد من حقيقة الانتفاع الثالث أن يتمكن يجب أن يكون في محل العقد حتى لو استأجرها ففكوة ففسدها في بداد بعد المدد فلا أجر الرابع أن يكون مستكناً في المدد ولو استأجرها إلى الفكوة في هذا اليوم ودفع بعد مضي اليوم

بالدابة ولم يركب لم يجب الاجر لانه انما تمكن بعد مضي المدة ملودى وبه علم  
ان الاولى ذكره في قوله (رد المحتار)

وفي الاجارة الفاسدة يشترط حقيقة استيفاء الثمنه لوجوب الاجر وبعد  
ما وجد الاستيفاء حقيقة انما تجب الاجرة اذا وجد التسليم من المستأجر من  
جهة المأجر اما ان لم يوجد التسليم لا يجب الاجر بيانه فيما ذكر في الجاسع  
وجعل الشئ من اخر دابة لم يقبض حتى آخره من البائع شبرا كانت الاجارة  
باعتها فان استعمله البائع يحكم بالاجارة لا يلزم الاجر كذا في المحيط (مندية)

(المادة ٤٧٠)

تلم الاجرة ايضا في الاجارة الصحيحة بالافتقار على استيفاء الثمنه  
مثلا لو استأجر احد دارا باجارة صحيحة بعد قبضها يلزمه اعطاء الاجرة  
وان لم يسكنها

(يجب الاجر لدار قبضت ولم تمكن لوجود ثمنه من الانتفاع) وهذا اذا  
كانت الاجارة صحيحة اما في الفاسدة فلا يجب الاجر الا بحقيقة الانتفاع  
(رد المحتار)

(المادة ٤٧١)

بالافتقار على استيفاء الثمنه في الاجارة الفاسدة لا يلزم الاجرة ان  
لم يحصل الانتفاع حقيقة  
لما جرى في الرد المحتار (اما في الاجارة الفاسدة فلا يجب الاجر الا بحقيقة  
الانتفاع (رد المحتار)

(ج ١٠) قوله الا بحقيقة الانتفاع وقامر مافي الاستعانة اخراج الوقت  
فوجب اجرة في الفاسدة بالتمكن كذا في الاشياء قلت وهل مال البئيم والماء  
لاستئصال والمستأجر في البيع وقام على ما التي به عليها الزوم كذلك شئ تردد

للرايحي (رد المحتار)

قوله الا بحقيقة الانتفاع اذا وجد التسليم الى المستأجر من جهة الاجر  
اما اذا لم يوجد من جهة فلا اجر وان استوفى الثمنه الثاني واعتبر ان الاجر  
الواجب في الفاسدة يختلف فيه ثارة يكون المسمى وثارة يكون اجر المثل بالما  
ما يقع وثارة لا يتجاوز المسمى على ما سبقي بيانه (رد المحتار)

(المادة ٤٧٢)

من استعمل مال غيره من دون عقد فان كان مبدأ الاستئصال فزومه  
اجرة المثل والا فلا تكن لو استعمله بعد مطالبة صاحب المثل الاجرة  
وان لم يكن مبدأ الاستئصال يلزمه اعطاء الاجرة لانه باستعماله في هذا  
الحال يكون راضيا باعطاء الاجرة

اذا سكن الرجل في دار رجل ابتداء من غير عقد فان كانت الدار معدة  
للاستئصال تجب الاجرة وان لم تكن معدة للاستئصال لا تجب الا اذا قبض المأجر  
صاحب الدار بالاجرة وسكن بعد القضاء لان سكناه حينئذ تكون رضى بالاجرة  
(مندية في الباب الثامن من الاجارة)

سكن دارا معدة قلة أو ذرع أو رصا معدة للاستئصال من غير استئصال  
تجب الاجرة وبه يفتى كذا اذا دخل حماما (منية الملقى في أوائل الاجارة)  
قلته الكهفوي على قيد على القدي في شأن الثمنه وعدمه من الاجارة سكن  
دارا غيره لا يجب الاجر الا اذا قبض المأجر وبه الدار بالاجر وسكن بعده لانه  
يكون التراما أو كانت معدة للاستئصال (ثارة من قبض المسمى) وفي  
كتاب الاجارة (ثارة وفي المدد الاستئصال انما يجب الاجر على الساكن اذا  
سكن على وجه الاجارة صرف عند بطريق الدلالة اما اذا سكن بتأويل عقد او  
مضى كبيت او خالوت بين وجلب سكن احداهما فيه لا يجب الاجر على الساكن



وإن كان ذلك ممداً للاستغلال (كذا في المحيط) (مندية في الباب الثامن من الأجرة)

(المادة ٤٧٣)

ينبغي وراعى كل ما اشترطه المأقدان في تعجيل الأجرة وتأجيلها (من قاعدة الأصول) (يلزم مراعاة التصرف بقدر الامكان) (مجموع تباديل من الأصول)

(المادة ٤٧٤)

إذا شرط تأجيل البدل يلزم وعلى الأجير أولاً تسليم المأجور وعلى الأجير إيفاء العمل والأجرة لا يلزم إلا بعد انقضاء المدة التي شرطت (المادة ٤٧٥)

ويلزم الأجير أولاً تسليم المأجور وعلى الأجير إيفاء العمل في الأجرة المطلقة التي عقدت من دون شرط التعجيل والتأجيل على كل حال يبقى أن كان عند الأجرة على منافع الأعيان أو على العمل

(وإذا جاز طلب الأجير للدار والأرض كل يوم ولدايه كل مرحلة إذا أطلقه ولو بين ثمن والحقائق ونحوها إذا فرج وسابه فذلك قبل تسليمه يسقط الأجر (رد المختار) (قوله ولو بين أه) أي لو بين وقت الاستحقاق في العقد ثمين وهذا حال في الزمنية هذا إذا لم تكن معجلة أو مؤجلة أو منجزة وهذا قولهم جميعاً فلهذا فيما ذكره المصنف ما إذا سكت عن البيان (رد المختار)

(١٠٠) ومن استأجر شيئاً كان له أن يطلبه كل مرحلة إذا لم يبين وقت الاستحقاق فإن بين وقت لم يكن الطلب قبله شرح الشكوك ولأن الأجرة عقد معلومة فلهذا الساقطة بين العوضين قائم يسلم المأجور عليه للمأجر وهو العمل لا يسلم للأجير فهو وهو الأجر (مجموع الآثار)

(المادة ٤٧٦)

إن كانت الأجرة موقفة بوقت معين كالشهرية أو السنوية مثلاً يلزم إيفاءها عند انقضاء ذلك الوقت

ثم الأجرة لو معجلة طالب بها وله حبس الدار لاستيفائها ولو مؤجلة لا مال نفس المدة لو منجزة إذا مضى النجم الواحد وإن تقطعت الأجرة بعد ما قبض المؤجر الأجر حط من الأجرة بقدر المستوفى من المدة ورد الباقي إلى المستأجر (كذا في الوجيز للكردي) (مندية في الباب الثاني في بيان أنه متى يجب الأجرة) (المادة ٤٧٧)

تسليم المأجور شرط في لزوم الأجرة يبقى لزوم الأجرة اعتباراً من وقت التسليم فعلى هذا ليس للأجير مطالبة أجرة مدة مضت قبل التسليم وإن انقضت مدة الأجرة قبل التسليم لاستحقاق الأجر شيئاً من الأجرة (ومنها) تسليم المستأجر في أجرة الاستئجار ونحوها إذا كان العقد مطلقاً عن شرط التعجيل عندئذ حتى لو انقضت المدة من غير تسليم المستأجر لا يستحق شيئاً من الأجر ولو مضى بعض المدة ثم سلم فلا أجر له فيها يبقى (مندية في الباب الأول من كتاب الأجرة)

(المادة ٤٧٨)

لوقات الانتفاع بالمأجور بالكلية سقطت الأجرة مثلاً لو احتاج الخدام إلى التعمير وتعطل في أثناء تعميره تسقط حصة تلك المدة من الأجرة وكذلك لو انقطع ماء الرضى وتعطلت تسقط الأجرة اعتباراً من وقت انقطاع الماء ولكن لو انقطع المستأجر بشيء صورة العطل من بيت الرضى يلزمه إعطاء ما أصاب حصة ذلك الانتفاع من بدل الأجرة

رجل استأجر داراً وقبضه وانهدم بيت منها برفع عتبه من الأجر بمحضته  
 (كأنه خاتبة في فتح الأجر) رجل استأجر ربحاً فاقطع ماؤها كان له ان  
 يردده فان لم يردده حتى مضت سنة لا اجر على المستأجر وان قل المدة وتداول  
 الرضى وتضمن لنفس ما كانت تظن كان للمستأجر ان يرد فان لم يرد حتى مضت  
 كان ذلك رضى وليس له ان يرد بعد ذلك لانه رضى بالبيع (رجل استأجر  
 بيتاً في ربح وذكّر بكل حق هو له ولم يسم الرضى لا يدخل فيه الرضى ولمؤاخر  
 في برفع الرضى فان استأجرها بالربح وأخبره في حق الرضى فان اقطع  
 الماء ولم يرد حتى مضت السنة فان كان البيت متعلق به بدون الرضى تقدم الاجر  
 عليها وتسقط حصة المجرى وتكافى حصة البيت وان لم يكن البيت متعلقاً به الا  
 حصة الرضى لا شيء على المستأجر وان لم يرد البيت (من اجارة قاشبحان في  
 فصل فيما ينقض به الاجارة وما لا ينقض به الاجارة) (قال في الاصل) الماء  
 اذا اقطع الشهر كله ولم يشغله المستأجر حتى مضى الشهر فلا اجر عليه في ذلك  
 ولو كانت سنة السكنى معقوداً عليها مع منفعة الطحن وجب بقدر ما يخص منفعة  
 السكنى (كذا في ابتداء خاتبة) ومفاده انه لا يجب اجر بيت الرضى صاحباً للغير  
 الطحن كالسكنى ما لم تكن معقوداً عليها ونقل بعده عن القديري ان كان البيت  
 ينقطع به لغير الطحن فمابه من الاجر بمحضته ٨١ (در المختار)

(المادة ٤٧٩)

من استأجر حوتاً وقبضه ثم عرض لبيع والشراء كساد ليس له  
 ان يمنع عن إعطائه كراه تلك المدة قوله ان الضمعة ما راجحت والدكان في  
 مسدوداً

استأجر سائناً ليجر في الدوق ثم كسد السوق حتى لا يتمكن التجار منه فسخ  
 الاجارة لانه عقد (كذا في النسخة مصرية في الباب التاسع عشر في فسخ الاجارة  
 ولو لم يرد حتى يظن كان رضاء منه وليس له ان يرد بعده (در المختار) السكوت

في الاجارة رضى وقبول (من اجارة الاشياء وماله في الاجارات الحلية) فان لم  
 يفسخ فقد رضى فليزم الاجر المسمى (محرره)

(المادة ٤٨٠)

لو استأجر زورقاً على مدة وانقضت في أثناء الطريق تمت الاجارة

الى الوصول الى الساحل ويعطى المستأجر اجر مثل المدة القائمة  
 وفي التنف اجارة السفن جائزة وهي على وجهين أحدهما ان يستأجرها الى  
 مدة معلومة والآخر ان يستأجرها الى مكان معلوم وكلاهما جائزان مضت المدة  
 وفي في البحر فله ان يسكنها حتى يخرج من البحر ويعطيه اجر ماله (مجمع الاثر  
 في الاجارة القاسدة)

(المادة ٤٨١)

لو أعطى أحد داره آخر على ان يربها ويسكنها بلا اجارة ثم ردها  
 وسكنها ذلك الآخر كانت من قبيل العارية ومصادرها الثعير جائرة  
 للرمة فليزم الأجر وليس لصاحب الدار ان يطالبه تلك المدة بشئ  
 من الاجارة

دفع داره على ان يسكنها وربها ولا اجر عليه فهو عارية لانه لم ينقطع الاجارة  
 فان الرمة نفقة الدار ونفقة المستأجر على المستأجر وكذا في النسخة ، مصرية في  
 العمل الاتي من الباب الخامس عشر من كتاب الاجارة ،

### الفصل الثالث

فما يصح للاجر ان يحبس المستأجر في استيفاء الاجرة وما لا يصح

(المادة ٤٨٢)

يصح للاجير الذي عمله أن يكليها والمصانع والمقاصد ان يحبس

للمستأجر فيه لاستيفاء الاجرة ان لم يشترط تسببها وبهذا الوجه لو حبس  
ذلك المال وقت في يده لا يضمن ويبدد ثقله ليس له ان يستوفي الاجرة  
ومن لمعه ان في العين كسباغ وفصل يتغير بالفساد والبيض فله حبسها للاجر  
فان حبسها فضاعت فلا ضمان ولا اجر له وقالا ان شاء المالك ضمت مبيعها وله  
الاجر او غير مبيع ولا اجر له (ملحق الاجير في كتاب الاجارة)  
(المادة ٤٨٣)

ليس للاجير الذي ليس لعله اثر كالحال والملاح ان يحبس المستأجر  
فيه وبهذا الحال لو حبس الاجير المال وقت في يده يضمن وصاحب  
المال في هذا غير ان شاء ضمته اياه محمولا وأعطى أجرته وان شاء ضمته  
غير محمولا ولم يقط أجرته

ومن لا اثر لعله فيها أي في العين كالحال والملاح وغسل الثوب ليس  
له أي للعادل حبسها أي العين لان المفقود عليه نفس العمل وهو غرض ولا  
له أثر يقوم منها فلا يتصور حبسها ولو حبسها ضمن ضمان الضمب وصاحبها  
ياخذ ان شاء ضمن المستأجر قيمتها محمولا وله الاجر وان شاء غير محمولا ولا اجر  
(جميع الامر في كتاب الاجارة)

### الباب الرابع

في بيان المسائل التي تتعلق بمدة الاجارة

(المادة ٤٨٤)

ثم انك ان يؤجر ماله ومملكه لفترة مدة معلومة قصيرة كانت كاليوم

أو طويلة كالسنة

وفي الميعات ويصح العقد على مدة معلومة أي مدة كانت فسرت للمدة كاليوم  
ونحوه أو طالت كالسنة أو كالأشهرية أو كعديدة في الثالث من كتاب الاجارة  
(المادة ٤٨٥)

ابتداء مدة الاجارة تعتبر من الوقت الذي سمي أي عين وذكر  
عند العقد

(المادة ٤٨٦)

ان لم يذكر ابتداء المدة حين العقد تعتبر من وقت العقد  
ويعتبر ابتداء المدة مما سمي وان لم يسم شيئا فهو من الوقت الذي استأجرها  
كذا في الكافي وعنده في المحل المزبور

(المادة ٤٨٧)

كما يجوز ايجار عقار على ان يكون لسنة في كل شهر أجرته كذا  
دراهم كذلك يصح ايجاره لسنة بكذا دراهم من دون بيان شهرته أيضا  
ولو قال أجيرك هذه الدار سنة كل شهر بدراهم جاز بالإجماع لان المدة معلومة  
والاجرة معلومة فلا يملك أحدهما الفسخ قبل تقاسم السنة من غير عذر وكذا  
في البدائع وأن استأجر داراً سنة بمائة دراهم صحيح وان لم يسم قسط كل شهر  
من الاجرة لان المدة معلومة (كذا في الكافي) وعنده في المحل المزبور

(المادة ٤٨٨)

إذا عقدت الاجارة في أول الشهر على شهر واحد أو أزيد من شهر  
اعتقدت مشاهرة وبهذه الصورة يلزم دفع أجره شهر كامل وان كان الشهر  
ناقصا عن ثلاثين يوما

ولو أجز داره شهراً أو شهوراً معلومة فإن وقع العقد في خيرة الشهر يقع على  
الآلة بلا خلاف حتى إذا نقص الشهر يوماً كان عليه كمال الأجرة ( حندية في الباب  
الثالث من كتاب الأجرة )

( المادة ٤٨٩ )

لو اشترط على أن تكون الأجرة لشهر واحد فقط وكان قد مضى  
من الشهر جزء يعتبر الشهر ثلاثين يوماً  
وإن وقع بعد ما مضى بعض الشهر في الأجرة الشهر يقع على ثلاثين يوماً بالإجماع  
( حندية في الفصل الزبور )

( المادة ٤٩٠ )

إذا اشترط أن تكون الأجرة لكذا شهراً وكان قد مضى من الشهر  
بعض يوم الشهر الأول الناقص على أن يكون ثلاثين يوماً من الشهر  
الآخر وتوفي أجرة باقي الأيام بحسب الأشهر  
وأما في الأجرة فيصور فيها روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله في رواية اعتبر  
الشهور كلها بالأيام وفي رواية اعتبر تكميل هذا الشهر بالأيام من الشهر الآخر  
والباقي بالآلة كذا في (الدرر) . حندية في الفصل الزبور .

( المادة ٤٩١ )

كما يعتبر الشهر الأول الناقص ثلاثين يوماً إذا اشترط أن تكون أجرة  
كل شهر كذا دراهم من دون بيان عدد الأشهر عند مضى بعض من  
الشهر كذلك يعتبر سائر الشهور التي ستأتي ثلاثين ثلاثين على هذا الوجه  
وإن وقعت الأجرة على كل شهر وكان ذلك في وسط الشهر يعتبر الشهر الذي  
في العقد بالأيام وكذلك كل شهر بعد ذلك بلا خلاف ( كذا في المحيط ) ( حندية

في الباب الثالث من الأجرة )

( المادة ٤٩٢ )

لو عقدت الأجرة في أول الشهر لست تعتبر أي عشر شهراً  
فإن استأجرها سنة مستقلة وذلك حين يمل الهلال تعتبر السنة بالإلهة أي عشر  
شهراً ( حندية في الفصل الزبور )

( المادة ٤٩٣ )

لو عقدت الأجرة لست وكان قد مضى من الشهر بعض يعتبر منها  
شهر أيأما وباقي الشهور الأحد عشر بالحلال  
وإن كان بعض الشهر تعتبر السنة بالأيام ثمانية وستون يوماً في قول أبي حنيفة  
وهو رواية عن أبي يوسف كذا في البسوط  
( وإن استأجرها سنة مستقلة وذلك حين يمل الهلال تعتبر السنة بالآلة أي  
عشر شهراً وإن كان ذلك في بعض الشهر تعتبر السنة بالأيام ثمانية وستون يوماً في  
قول أبي حنيفة رحمه الله وهو رواية عن أبي يوسف وعند محمد رحمه الله عشر شهر  
بالأيام واحد عشر شهراً بالآلة وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله كذا في  
البسوط ( حندية في الباب الثالث من كتاب الأجرة )

( المادة ٤٩٤ )

لو استأجر عقار شهرته كذا دراهم من دون بيان عدد الأشهر  
يصح العقد . لكن عند ختام الشهر الأول لكل من الأجر والمستأجر  
فسخ الأجرة في اليوم الأول وليلة من الشهر الثاني الذي يليه وأما بعد  
مضى اليوم الأول وليلة فليس لها ذلك وإن قال أحد المأذنين في أثناء  
الشهر فسخت الأجرة ففسخ في نهاية الشهر وإن قال في أثناء الشهر



فسخت الاجادة ابتداءً من ابتداء الشهر الاثني تفسخ عند حلوله وان كان قد قبضت اجرة شهرين أو ازيد فليس لاحدهما تسخ الاجادة الشهر المتبوش اجرة

وان اجردوا كل شهر بدمهم صبح العقد في شهر واحد وقصد في بقية الشهور وقاتم الشهر الاول للملك واحد منها ان ينقض الاجارة لانشاء العقد الصحيح ولو سعى جنة الشهور جاز وفي ظاهر الرواية لكل منها الخيار في اتمية الاولى من الشهر الداخل ويومها ( هكذا في الكافي ) والفتوى على ظاهر الرواية ( هكذا في تآوي قاضيهان ) فو تسخ في اثناء الشهر ثم ينسخ ( وقيل ينقض به اذا خرج الشهر ) وبه كان قول محمد أبو نصر ولو قال في اثناء الشهر فسخت رأس الشهر ينسخ اذا حل الشهر بلا شبهة ولو قدم اجرة شهرين أو ثلاثة وقبض الاجرة فلا يكون لواحد منها التفسخ في قدر للجنة اجرة ( كما في التبيين ) ولو تسخ احدهما اجارة بغير حضر صاحبه قيل لا يصح عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وقيل لا يصح في قوائم جميعا ( كما في عديم المرحوم ) ( حندية في الباب الثالث من الاجارة )

### ( المسألة ٤٩٥ )

لو استأجر أحد أميراً على ان يعمل يوماً يعمل من طلوع الشمس الى العصر أو الى التروب على وفق عرف البلدة في خصوص العمل وجعل استأجر أجيراً يوماً ليعمل له كذا قالوا ان كان العرف بينهم انهم يعملون من طلوع الشمس الى العصر فهو على ذلك وان كان العرف انهم يعملون من طلوع الشمس الى غروبها فهو على ذلك وان كان العرف مشتركاً فهو على طلوع الشمس الى غروبها ( كما في تآوي قاضيهان ) ( حندية في الباب الثالث من الاجارة )

### ( المسألة ٤٩٦ )

لو استأجر نجار على ان يعمل عشرة أيام تعتبر الايام التي في العقد وان كان قد استؤجر في الصيف على ان يعمل عشرة أيام لم تسخ الاجارة االم يبين انه يعمل اعتباراً من أي شهر وأى يوم استأجر نجاراً ليعمل له عشرة أيام يشاؤن الذي يليه ولو قال عشرة أيام في الصيف لا يصح لانه مجهول ما لم يقل له عشرة أيام من أول فصل ( كما في الوجيز الكردي ) ( حندية في المحل الزبور )

## الباب الخامس

في الجارات ويحتوي على ثلاثة فصول

### الفصل الاول

في بيان خيار الشرط

### ( المسألة ٤٩٧ )

يجوز خيار الشرط في الاجارة كما جرى في البيع ويجوز الايجاد والاستبعاد على ان يكون احد الطرفين أو كليهما غيراً كذا أيام وثبت فيها أي في الاجارة خيار الشرط كما ثبت في البيع وخيار الرقبة خلافاً لما ذهب اليه وغيره مما سواه كان حاصلاً قبل العقد وبعد ( ملحق الايجار مع بيع الاثر في الاجارة )

### ( المسألة ٤٩٨ )

الشهر ان شاء تسخ الاجارة وان شاء كان غيراً في مدة خياره

قال ومن شرط له الخيار أنه ان يفسخ في مدة الخيار وله ان يجزئه (هداية  
في فصل خيار الشرط في البيع) وفي فتاوى القانية وبثت في الاجارة خيار الرؤية  
والشرط ثلثة أيام وفي القانية وصورة تكثر داراً سنة على انه فيها بالخيار  
ثلثة أيام فهو جائز عندنا (تأخر عليه في الفصل الخامس من الاجارة)

## (المادة ٤٩٩)

كان ان التصحیح والاجارة على ما بين في مادة ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤  
يكونان قولاً كذلك يكونان فعلاً بل عليه لو كان الآخر غيراً وتصرف  
في التأجير بوجه من لوازم العقد فهو فسخ فعل وتصرف المستأجر المخير  
في التأجير كتصرف المستأجر في اجارة فعلية

وفسده بأمر الامرین أما بالقول أو بالفعل (هدية في الباب السادس في  
الفصل الثاني من البيع) ويتم بكل ما يدل على الرضى (مطلق في باب  
الاجارات من كتاب البيع) وانظر الى ما نقل في مواد (٣٠٢) و (٣٠٣) و (٣٠٤)

## (المادة ٥٠٠)

لو انقضت مدة الخيار قبل فسخ الخيار وانقضاء الاجارة يسقط الخيار  
وتلزم الاجارة

وكذا يتم العقد ويسقط الخيار بقضي المدة فان أغس عليه أو جن أو نام أو  
سكر بحيث لا يتم حتى تمت المدة الصحيح انه يسقط الخيار كما في الاختيار  
خلال المساء (جميع التامر في باب الاجارات) شرط الخيار اذا كان قبالة  
تجوز البيع وفوته بأحد ثلثة مائة أهداه) ان يجزئ البيع بالقول بان يقول  
أجزت البيع ونحوه (والثاني) ان يموت البائع في مدة الخيار فيسقط خياره بموته  
(والثالث) ان تمضي مدة الخيار من غير فسخ ولا اجارة بمن له الخيار كذا في المراج  
الوهاج (هدية في الفصل الثالث من الباب السادس من البيع)

## (المادة ٥٠١)

مدة الخيار تعتبر من وقت العقد

وتعتبر مدة الخيار من ابتداء وقت الاجارة (كذا في المراج الوهاج)  
(هدية في الباب الخامس من كتاب الاجارة)

## (المادة ٥٠٢)

ابتداء مدة الاجارة يعتبر من وقت سقوط الخيار

وأول المدة من وقت سقوط الخيار كذا في الوجه المذكور (هدية في  
الحل المزبور)

## (المادة ٥٠٣)

لو استؤجرت أرض على ان تكون كذا ذراعاً أو دونها وخربت  
زائدة أو ناقصة تصح الاجارة ويلزم الاجر المسمى لكن المستأجر غير صالح  
تقصاتها له ان يفسخ الاجارة ان شاء  
ولو استأجر أرضاً على انها كذا جريباً وكانت أقل أو أكثر فهي بالمسمى  
وله الخيار في الأقل (كذا في الفتاوى القانية هدية في الحل المزبور)

## (المادة ٥٠٤)

لو استؤجرت أرض على ان يكون كل دهن منها بكذا دواهم يلزم  
اعطاء الاجرة بحساب الدواهم  
(ولو قال كل جريب بكذا يلزمه الاجر بحسابه) كذا في الفتاوى القانية  
(هدية في الحل المزبور)

## (المادة ٥٠٥)

يؤجّر عقد الاجارة على عمل عينه اجرة وشرط الاجارة في الوقت

الثاني ويكون الشرط معتبراً مثلاً لو أعطى أحد إلى الحياض ثياباً على أن  
يغسلها ويغسلها هذا اليوم أو لو استكرى أحد جلاً بشرط أن يوصله في  
عشرة أيام إلى مكة تجوز الأجارة . والأجر أن أوفى الشرط استحق  
الأجر المسمى والاستحق اجر الكل بشرط أن لا يتجاوز الأجر المسمى  
(رجل دفع إلى خياط ثوباً ليقطعه ويخيط قميصاً على أن يفرغ منه في يومه  
هذا أو أكثر من رجل ابتاع إلى مكة على أن يوصلها في عشرين ليلة كل يجر  
بشرة وثاير ولم يزد على ذلك روى محمد عن أبي حنيفة رحمه الله أنه تجوز  
هذه الأجارة فإن وفي بالشرط كان له المسمى وأن لم يبق كان له أجر المثل لا يزداد  
على المسمى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله (قائمان في أجارة المشاع )  
(المادة ٥٠٦)

يصح تزويد الأجرة على صورتين أو ثلاث في العمل والعامل وأجل  
والساعة والزمان والمكان ويلزم إعطاء الأجرة على موجب الصبورة التي  
تأمر فلا مثلاً لو قبل الحياض أن يخلط دقيقتاً فذلك كذا وإن خلطت غليظاً  
فذلك كذا فأى الصورتين عمل له أجرهما أو لو استنجز حانوت بشرط أنه  
أن أجرى فيه عمل المطارة فاجرت كذا وإن أجرى فيه عمل الحدة فكذا  
فأى العملين أجرى فيه يعطى أجرته التي شرطت . وكذا لو استكرت  
دابة بشرط أن حمل حطة فأجرها كذا وإن حملت حديداً فكذا فأجرها  
عمل يعطى أجرته التي عينت أو لو قبل للمكاري استكرت منك هذه  
الدابة إلى جردلي ، بكذا وإلى (أدونة) بكذا وإلى (فلبه) بكذا وإلى

أجرها ذهب المستأجر يلزمه أجرة ذلك وكذا لو قال الأجر أجرته هذه  
الحجرة بكذا وهذه بكذا فيمد قول المستأجر يلزمه أجرة الحجرة التي  
سكنها وكذلك لو ساءم أحد الحياض على أن يخط له حية بشرط أن يخطها  
اليوم فله كذا وإن خطها غداً فله كذا تنبيه الشرط

صح زبد الأجر بالتزويد في العمل نحو أن يخط فارسياً فيدرهم وإن  
خطه رومياً فيدرهم وزمانه نحو أن يخلط اليوم فيدرهم وإن خطه غداً فينصفه  
ومكانه نحو أن يسكن في هذه الدار فيدرهم أو هذه فيدرهم والعامل نحو  
أن تسكن فيه عطراً فيدرهم وإن تسكن حداثاً فيدرهم والمساكنة نحو أن  
تذهب إلى كوفة فيدرهم وإن تذهب إلى واسط فيدرهم وأجل أن تحمل  
غالباً شعيراً فيدرهم وإن تحمل برأ فيدرهم لكن إذا كان التزويد في الزمان  
نحو أن يخط اليوم أعجب في الأول أي يجب إذا وجد العمل في اليوم الأول  
من اليومين المردد فيها ماسماً من الأجر وفي الثاني أي يجب إذا وجد العمل  
في اليوم الثاني منها أجر المثل غير زائد على المسمى وعندما شرطان جازيان  
وعند زفر فاسدان (دور ضرر) وكذلك لو ردد بين ثلثة لابين أربعة أشياء  
(ملحق)

وكذا إذا غير المستأجر بين ثلثة أشياء ولو بين أربعة لا يجوز كما في خيار  
التعيين في البيع فإنه لا يجوز أي فوق الثلثة والجميع دفع الحطة لكن يجب اشتراط  
خيار التعيين في البيع لا الأجارة لأن الأجر إنما يجب بالعمل وإذا عسر  
المقود عليه معلوماً وفي البيع يجب الثمن بنفس العقد فيتحقق المباشرة بحيث  
لا يرتفع النزاع إلا بالثبوت خيار التعيين له ويجب أجر ما وجد من الأمرين المردد  
فيها فلا يلا كان أو كثيراً (دور ضرر)

## الفصل الثاني

في خيار الرؤية

(المادة ٥٠٧)

لمستأجر خيار الرؤية

وفي الفتاوى المتأخرة وبنت في الاجارة خيار الرؤية وخيار الشرط ثلثة أيام  
(تأخرائية في الفصل الخامس من كتاب الاجارة)

(المادة ٥٠٨)

رؤية للمأجور كروية المالك

وخيار الرؤية ثابت للمستأجر ورؤية المالك كروية المالك (كذا في الوجيز)  
فكرى (مندية في الباب الخامس من كتاب الاجارة)

(المادة ٥٠٩)

لو استأجر أحد عقاراً من دون ان يراه يكون اختياراً عند رؤيته  
وان تكارى داراً لم يرها فله الخيار اذا رآها ولو كان رآها قبل ذلك  
فلا خيار له فيها الا ان يكون اهدم منها شيء يضر بالسكن فيقتضى تخيير بالتخيير  
(مكذبة في الميسوط) (مندية في الحل المزبور)

(المادة ٥١٠)

من استأجر داراً كان قد رآها ورؤية كافية من قبل ليس له خيار الرؤية  
الا لو تبوت هبتها الاولى بانسداد على يكون مضراً بالسكن فيقتضى  
يكون غيراً

المسرفي مادة قوله الا ان يكون اهدم منها شيء له (من المندية)

(المادة ٥١١)

كل عمل يختلف ذاتاً باختلاف الحل فلا خيار فيه خيار الرؤية مثلاً لو  
ساوم أحد الخياط على ان يخطط له جبة فالخياط بالخيار عند رؤية الجوخ أو  
الصال الذي يخططهوفي نوادر ابن سباعة عن أبي يوسف قصار شارطة رجل على ان يقتصر له  
نوباً سروداً بدينهم فرضى به فلما رأى القصار الثوب قال لا أرضى به فله ذلك  
وكذلك الخاططة والاصل فيه ان كان كل عمل يختلف في نفسه باختلاف الحل  
ثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية الحل (تأخرائية) (ومندية في علمها المزبور)

(المادة ٥١٢)

كل عمل لا يختلف باختلاف الحل فليس فيه خيار الرؤية مثلاً لو  
استأجر أجير على ان يخرج حب خمس أواق قطن بفسحة دناهم ولم ير  
الاجير القطن فليس للاجير فيه خيار الرؤيةوكل عمل لا يختلف باختلاف الحل لا يثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية الحل والقصارة  
تختلف باختلاف الحل وكذلك الخاططة والاصل ذلك انما خيار الرؤية فيها  
قال (نم) ولو استأجر رجلاً ليكيل له كرم حنطة فلما رأى الحنطة قال لا أرضى  
به فليس له ذلك وكذلك لو استأجر رجلاً ليحتمل له بدائق ورضى به فلما  
كشف عن ظهره قال لا أرضى به فليس له ذلك لأن الفصل هنا لا يختلف  
(كذا في الذخيرة) (مندية) وتأخرائية في علمها المزبورذكر الحاكم التمهيد رجل استأجر رجلاً ليحطب به قطعاً منوما وسماه  
فهو جائز اذا كان عنده وفي فتاوى الخلاصة وان لم يكن القطن مبيعاً (م) وكذلك  
يقصرى مائة ثوب مروى خاز اذا كانت الثياب عنده والاصل ان الاستأجر على  
عمل في محل هو عنده خيار وفي محل ليس عنده لا يجوز قال وهو بالخيار اذا



رأى الشئب ولا خيار له في مسنة العطن (أما حالته في الحبل المزبور) استأجر  
رجلاً ليحمله به كذا ما من العطن أو ليصرف له كذا ثوباً وليس عند الجائر  
ثوب ولا فضل لا يجوز وإن كان عنده ولم يره فلا جبر خيار الرقبة في الشئب  
لا في العطن (كذا في خزانة الفتاوى) (عندة في الحبل المزبور)

### الفصل الثالث

في خيار العيب

(المادة ٥١٣)

في الإجارة أيضاً خيار العيب كما في البيع

وبين خيار العيب في الإجارة كما في البيع الآن في الإجارة يشترط المستأجر  
بالرد قبل القبض وبعد القبض وفي البيع يشترط المشتري بالرد قبل القبض وبعد  
القبض يحتاج إلى القضاء أو الرضى (كذا في المحط) (عندة في الحبل المزبور في  
الباب الخامس في الخيار في الإجارة والشرط)

(المادة ٥١٤)

العيب الموجب لخيار في الإجارة هو ما يكون سبباً لقوات المنافع  
المقصودة بالكلية أو اختلافاً لقوات المنفعة المقصودة من الدار بالكلية  
بإتساعها ومن الرضى باقتطاع منافعها أو كاختلافها بهبوط - سطح الدار أو  
بتهديم محل مضر بالسكنى أو بالتفريع ظهر الدابة فهو لا من العيوب  
الوجبة لخيار في الإجارة وإنما الواضحة التي لا تغل في المنافع كإتساع بعض  
محال الخيارات بحيث لم يدخل الدار برد ولا مطر وكإقتطاع حرف الدابة  
وفيها فليست موجبة لخيار في الإجارة

تفسخ الإجارة بالقضاء أو الرضاء أو بخيار شرط ورؤية كالبيع خلافاً للشافعي  
وبخيار عيب حاصل قبل العقد أو بعده بسبب القبض أو قبله (بغوات النفع به  
صفة عيب كخراب الدار واقتطاع ماء الرضى واقتطاع ماء الأرض وكذا لو كانت  
تسقط بسبب الماء فاقطع المطر فلا أجر) (عندة وإن لم تنسخ على الأصح  
كما صرح في الموهبة لو جاء من الماء ما يزرع بعدها فالشئب بخيار الجائر إن شاء فسخ  
الإجارة كلها أو ترك ودفع بحسابه ما روى منها) وفي الواجب لو استأجرها  
غير شرطها فاقطع ماء الزرع على وجه الأرض فله الخيار وإن اقتطع قليلاً قليلاً  
ويرجع من السقي فالأجر واجب (وفي لسان الحكماء) استأجر حماماً في قرية  
فخرعوا ورجلوا سقط الأجر عنه وإن نفر بعض الناس لا يسقط الأجر (أو  
يخل) (عطف على يفرغ به أي بالنفع بحيث ينتفع في إطله كعرض اليد ودر  
الدابة وسقوط حائط دار وفي التديين لو اقتطع ماء الرضى والبيت مما ينتفع  
به لغير العطن قبله من الأجر بحسب إلقاء بعض الموقوف عليه فإذا استوفاه لزمته  
حصته فإن لم يخل العيب أو أزاله الموجر أو انتفع بالخل سقط خياره (رد المختار  
في باب فسخ الإجارة)

(ح - ١) والحاصل أنه لا يعطى القضاء أو الرضاء في خيار الشرط والرؤية  
وأما في خيار العيب في الإجارة كما في البيع فبني عليه صاحب الخلاف إهدام الدار ونحوه  
وأما في غيره من الأقدار إن كان طلبها يشترط وإن عتبتها لا يشترط (رد المختار)  
قوله كعرض المبيع له خيار الرد فإن لم يرد ونعت الدعة عليه الإجارة وإن كان  
لا يشترط على العمل أصلاً لا يجب الأجر (رد المختار بتغير ما)  
وذكر الدابة أي جرح الدابة من ظهرها (رد المختار)  
قوله أو لزمته الموجر أي أزال العيب كما لو بنى المسجد أو أزال بفسه وكما لو  
برأ لمرض من المبيع المريض (رد المختار بتغير ما)  
قوله لم يخل العيب به أي بالنفع كما قد مضى من عود البيع وسقوط سعره  
وسقوط حائط الدار الذي لا يخل (رد المختار)

رأى الشياطين ولا خد له في مسنة القطن (كأنه خاتية في الحقل المزروع) استأجر  
رجلا ليحمله كذا من القطن أو ليحمله كذا ثوبا وليس عند الأجير  
توب ولا قطن لا يجوز وإن كان عنده ولم يرد فلا جبر خيار الرقبة في الشياطين  
لا في القطن (كذا في خزائن القضاة) (عندية في الحقل المزروع)

### الفصل الثالث

في خيار العيب

(المادة ٥١٣)

في الإيادة أيضا خيار العيب كما في البيع

وبين خيار العيب في الإيادة كما في البيع الآن في الإيادة يتفرّد المستأجر  
بإرد قبل القبض ومد القبض وفي البيع يتفرّد المشتري بإرد قبل القبض وبإرد  
القبض يحتاج إلى القضاء أو الرضى (كذا في المجلد) (عندية في الحقل المزروع في  
كتاب الحامس في الخيار في الإيادة والسرقة)

(المادة ٥١٤)

العيب الموجب للخيار في الإيادة هو ما يكون سببا لهوات المانع  
للتصوّد بالكتابة أو خلافا كقوات النعمة المتصورة من الدار بالكتابة  
بإتساعها ومن الرضى بالقطع مائها أو كخلاها بهبوط سطح الدار أو  
بإتساعها على مضر بالسكنى أو بالتجرّع ظهر الدابة فهو لا من العيوب  
الوجبة للخيار في الإيادة وأما الوافض إلى لا تحمل للمانع كإتساع بعض  
محال الخيبرات بحيث لم يدخل الدار برد ولا مطر وكقطعان صرف الدابة  
وذيلها فليست موجبة للخيار في الإيادة

فسخ الإيادة بالقضاء أو الرضا أو بخيار شرط ورؤية كالبيع خلافا لقضاة  
وخيار عيب سائل قبل العقد أو بعده بسد القبض أو قبله (بوات الفسخ به  
صفة عيب كخراب الدار والقطع ماء الرضى والقطع ماء الأرض وكذا لو كانت  
نسق بماء السماء فالقطع المطر فلا جبر (خاتية وإن لم تنسخ على الأصح  
كما مر في الجوهرية لو جاء من الماء ما يزرع بعضها فالمستأجر بالخيار إن شاء فسخ  
الإيادة كلها أو ترك ودفع بحسابه ما زوى منها) وفي الواجبة لو استأجرها  
بغير شرطها فالقطع ماء الزرع على وجه لا يرضى عنه الخيار وإن القطع قليلا قليلا  
ويرضى منه السقي فالأجير واجب (وفي لسان الحكماء) استأجر حماما في قرية  
فترعوا ورجلوا سقط الأجير عنه وإن نفر بعض الناس لا يستفقط الأجير (أو  
يخل) عطف على بوات به أي بالفسخ بحيث يتلف في الجهة كترس الدار ودر  
الدابة وسقوط سائل دار وفي الشيبين لو انقطع ماء الرضى وليت ما يتلف  
به لغير المشمن فله من الأجير بحسب إلتنا بعض العقود عليه فإذا استوفاه لزمته  
صحت فإن لم يخل العيب أو إلالة المؤجر أو اتسع بالخل سقط خياره (رد المحتار  
في باب فسخ الإيادة)

(ج ١٠) والماصل أنه لا يقرض بالقضاء أو الرضا في خيار العيب والرؤية  
وأما في خيار العيب في إتساعها فليس بعبء صاحبه بخلاف إتساع الدار ونحوه  
وأما في غير من الاعتدال إن كان طائعا يتفرّد وإن شفعها لا يتفرّد (رد المحتار)  
قوله كترس المبيع له خيار الرد فإن لم يرد وتحت الدعة عليه الإيادة وإن كان  
لا يتفرّد على القدر أسلا لا يجب الأجير (رد المحتار بتبني ما)

ودبر الدابة أي جرح الدابة من ظهرها (رد المحتار)  
قوله أو إلالة المؤجر أي أذى العيب كما لو بنى للمسلم أو زال بنفسه وكذا لو  
برأ أرض من المبيع المرصق (رد المحتار بتبني ما)  
قوله لم يخل العيب به أي بالفسخ كما تقدم من غير الرد المبيع وسقوط مسر-  
وسقوط سائل الدار الذي لا يخل (رد المحتار)

قوله أو انتفع بأصل لانه قد رضى بالبيع فيلزمه جميع البدل (رد المحتار)  
(المادة ٥١٥)

لو حدث في المأجور عيب قبل استيفاء المفعة فانه كالوجود في وقت العقد

(المادة ٥١٦)

لو حدث في المأجور عيب فالمستأجر بالخيار ان شاء استوفى المفعة مع العيب وانعطف تمام الاجرة وان شاء فسخ الاجارة  
المستأجر داراً وقبضها ثم وجد بها عيباً يضر بالسكنى كالنكسار الجذوع وما  
يرجع البناء له الخيار وان حدث عيب بعدها قبل قبضها بردها لانه عقد يرد على  
المفعة فله عيب قبل الاستيفاء كالوجود قبل العقد  
(كذا في الوجيز للركبى) (معدة في الباب الخامس من كتاب الاجارة)  
وان كان عيباً يؤثر في استعمال المفعة كالعيب اذا مرض والدابة اذا جربت والدار  
اذا تهدمت بنشئها او سقطت حائط يضر بالسكنى فلهما الخيار ان شاء  
استوفى المفعة مع العيب ويلزمه جميع البدل وان شاء نقض العقد (كذا في محيط  
المرشدى) (معدة في الباب التاسع عشر من كتاب الاجارة)

(المادة ٥١٧)

ان ازال المستأجر العيب الحادث قبل فسخ المستأجر الاجارة لا يبق  
المستأجر حق الفسخ وان ازال المستأجر التصرف في بقية المدة فليس  
للاجير منه أيضاً

فان رى الاجير قبل فسخ المستأجر العقد لم يكن للمستأجر حق الفسخ  
لزوم العيب كما لو برأه اليد قبل الفسخ وعن محمد اذا تهدمت الدار المستأجرة  
وبناها الاجير فله المستأجر ان يسكن بقية المدة لم يكن للاجير ان يتهنأ - ازال

بذلك اذا بناها الاجير قبل ان يفسخ المستأجر الاجارة (كذا في فتاوى قاضيخان  
معدة في المحل المزبور)

(المادة ٥١٨)

ان ازال المستأجر فسخ الاجارة قبل دفع العيب الحادث الذي اقبل  
بالتامع فله فسخها في حضور الاجير والا فليس له فسخها في غيبه وان  
فسخها في غيبه من دون ان يخبره لم يمتنع فسخه وكذا المأجور يستمر كما  
كان وانما لو فاتت المفعة المتصورة بالسكنى فله فسخها في غياب الاجير أيضاً  
ولا يلزمه الاجرة ان فسخ وان لم يفسخ كما بين في مادة ٥١٨ مثلاً لو  
تهدم محل يخل بالمفعة من الدار للمأجورة فلهما الخيار فسخ الاجارة لكن  
يلزم عليه ان يفسخها في حضور الاجير والا فلا يخرج من الدار من دون  
ان يخبره يلزمه اعطاء الاجرة كأنه ما خرج وانما لو تهدمت الدار بالسكنى  
فمن دون احتياج الى حضور الاجير للمستأجر فسخها وعلى هذا المحال لا  
يلزم الاجرة

وتفسخ بالقضاء أو الرضاء بالعيب المقر به عيب يفتقر الفسخ مثل خراب الدار  
وانقطاع ماء الضيقة وماء الرحى أو بطلان كبرى الدابة وقربها فان يخل به  
أو ازاله المؤجر أو انتفع بالعين سقطت خياري لزوم العيب (نسخة الفتاوى) أو  
اذا كان الفسخ بالقضاء أو الرضاء يلزم ان يكون الفسخ في حضور الاجير  
(مخبره) فلم يخل أى العيب به أى بالنفع أو انتفع أى المستأجر بأصل النفع  
واستوفى المفعة وقد رضى بالعيب أو ازاله أى اخلال المؤجر سقط خياري لزوم  
فيه ولهذا قالوا ان العيب اذا لم يخل بالنفع المقصود لم يكن معجزاً لفسخه فهو  
ما اذا كان في الدار مثلاً لاجيال ولا ينتفع به في سكنها وسقط ذلك المانع ليس

له ولاية الفسخ لأن المفود عليه التمتع فإذا لم يشك الحلال فيها لم يثبت الخيار فيها (رد في باب فسخ الأجرة وعن محمد أن الأجر لو بشاها أي بعد الحرب ليس للمستأجر أن يبيع ولا للأجر وهذا تخصيص منه على أنه لا يفسخ لكنه أي

المفود يفسخ وهو الأصح (يجمع الأجر في باب فسخ الأجرة) وإذا أراد المستأجر فسخ الأجرة قبل ارتفاع المارض فأنشأ يكون له الفسخ بحضرة رب الدار وإذا كان غائبا ليس له أن يفسخ ولو خرج حال غيبة الأجر فغايه الأجر كما لو سكن لأن العقد باق وهو مشكك من استبقاء التمتع مع التنوير (كذا في الكردي) وإن تهدمت الدار كلها فله الفسخ من غير حضرة رب الدار لكن الأجرة لا تفسخ لأن الانقضاء بالرمية يمكن البه ذهب خوادم زاده وفي الأجر من فسخ أو لم يفسخ (كذا في الصغرى) (حسنية في المحل المزبور) (ولو خربت الدار سقط كل الأجر ولا تنسخ ما لم يفسخها المستأجر بحضرة المؤجر هو الأصح وإذا بئيت لا خيار له في سكنى حرصها لا يجب الأجر قاله ابن السخنة قلت وفي فسخه أريد المسمى أما أجرة للمثل أو حصصة المهرصة فلا مانع من لزومها فأنشأه وسجى في فسخها ما يقيد فتنبه وألفه أتم (رد المحتار قبل الأجرة القائمة)

(ج ١٠) قوله بحضرة المؤجر أصلا حيثما ينصب التمسك لأن سقط الأجر فسخ أو لم يفسخ لعدم تمكنه مما قدمه قلت وفي صريحة في القرى بين إهدامها أو بعضها فيرجع إلى المحل وغير المحل ولا خيار في غير المحل أصلا على ما مر من (رد المحتار)

قوله لا خيار له فربما سبب قبل الفسخ والظاهر أنه فيما لو بشاها كما كانت ولا فسخ ولا خيار (رد المحتار)

قوله أما أجرة المثل أي أجر مثل المهرصة (رد المحتار)

قوله أو حصصة المهرصة أي من الأجر المسمى (رد المحتار)

قوله ما يقيد هو قوله وفي التبيين لو انقطع ماء الرجن وفي البيت ما ينقطع به لغو الطعن عليه من الأجرة بحصته لقاء المفود عليه فإذا استوفاه لم حلت له قلت سيذكر في باب الفسخ ما يقيد تنقيدها إذا كانت تنفعة السكنى مثلا منقوبا عليها مع تنفعة الطعن وبه يشرح قول التبيين لقاء المفود عليه وحسب ذلك فلا يتم الاشتراك تأمل وظاهر ما تقدمه عن شرح المتن من قوله لعدم تمكنه فأنشأ يقيد أيضا ويقيد عدم لزوم أجر أصلا ولعل في المسئلة خلافا وألفه أعلم اه (رد المحتار)

(المادة ٥١٩)

لو تهدم حائط الدار أو إحدى جدرانها ولم يفسخ المستأجر الأجرة وسكن في باقيها لم يسقط شيء من الأجرة

ولو تهدم بيت منها وسكن في الباقي لا يسقط شيء من الأجر (حسنية في الباب التاسع عشر من الأجرة)

(المادة ٥٢٠)

لو استأجر أحد دارين بكذا وداعهم وتهدمت أحدهما فله أن يترك الاثنين معا

فإذا استأجر دارين فسقطت أحدهما أو منعه مانع من إحداهما أو حدثت في إحداهما عيب فله أن يتركها جميعا كذا في البدائع ولو استأجر بيتين فأنهدم أحدهما بعد القبض فلا خيار له في الباقي بخلاف ما قبل القبض كذا في البسوط (حسنية في الباب الخامس من الأجرة)

(المادة ٥٢١)

المستأجر بالخيار في ذلك استأجرها على أن تكون كذا حجرية وظهرت ناقصة إن شاء فسخ الأجرة وإن شاء قبلها بالأجر المسمى ولكن ليس له



استيفاء مدة الاجازة وتقيس مقدار من الاجرة  
وكذا لو آجر داراً على ان فيها ثلاث بيوت فاذا هي بيتان يجب ان يتخير  
ولا يسقط شيء من الاجر ( هكذا في ضبط السرخسي ) ( هندية في الباب  
التاسع عشر من الاجازة )

### الباب السادس

في بيان أنواع للأجور وأحكامه ويشتمل على أربعة فصول

#### الفصل الأول

في بيان مسائل تتعلق باجارة العفار

( المادة ٥٢٢ )

يجوز استئجار دار أو حائوط بدون بيان أنها سكنى أو  
صنع اجارة حائوط ودار بلا بيان ما يعمل فيه ومن يسكنها ( تنوير الايضاح  
فيما يجوز من الاجارة وما لا يجوز )

( المادة ٥٢٣ )

من آجر داراً أو حائوطاً وكانت فيه امتهه وشيأه تصح الاجارة  
ويكون عبوداً على تخليص من امتهه وشيأه وتقليبه  
استأجر بيتاً مشغولاً بامتهه الاستجرة ذكر الكرخ في مختصره رواية عن ابي  
خليفة رحمه الله انه يجوز ولزم بالتفريق وعليه الفتوى الا ان يكون في  
التفريق ضرر فاسن ( جميع الامر فيما يجوز من الاجارة وما لا يجوز )

( المادة ٥٢٤ )

من استأجر أرضاً ولم يبين ما يزرع فيها ولم يسم على ان يزرع ماشاء

فاجارته فاسدة. ولكن لو عين قبل التسليم ورضى الآخر تنقلب الى الصحة  
ولو لم يبين ما يزرع فيها أو لم يعل على ان يزرع فيها ماشاء فسدت الاجارة  
لجهالة ولو زرعها بعد ذلك لا تعود صحيحة في القياس وفي الاستحسان يجب  
ونقلب العقد صحيحة وقسمت أجرة التربة والطريق بخلاف البيع ( جميع الامر فيما  
يجوز من الاجارة وما لا يجوز )

وتصح اجارة أرض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها أو قال على ان أزرع فيها ما  
اشاء كيلا تقع المنازعة والا فهي فاسدة لجهالة وشغل صحيحة يزرعها ويجب المسمى  
وقسمت أجرة التربة والطريق ويزرع زرعين ربيعاً وخريفياً ولو لم تكن الزراعة  
للحقل لا حيازتها السقي أو كرى وان لم تكن الزراعة في مدة العقد جاز والا لا وتحسمه  
في القنية ( رد المحتار فيما يجوز وما لا يجوز )

( ح ١ ) قوله وتنقلب صحيحة أي استحساناً لان العقود عليه صار معلوماً  
بالاستعمال وصار كأن الملهة لم تكن زبني مختصراً . قال العلامة المقدسي ينبغي  
تقييده بما اذا علم المأجر يزرع فرضه به وبما اذا علم من ليس التوب والا  
فالتراجع يمكن ( ط ) مختصراً ( رد المحتار )

قوله وللمستأجر التربة والطريق أي وان لم يسترها بخلاف البيع لان  
الاجارة عقد الانتفاع ولا انتفاع الا بهما فذلكان شيئاً وأما البيع فالتسود منه  
ملك الرقة لا الانتفاع في المأجر جاز بيع الميعش والأرض البسة دون اجازتها  
منع ( رد المحتار )

( المادة ٥٢٥ )

من استأجر أرضاً على ان يزرعها ماشاء فله ان يزرعها مكرراً في  
خريف السنة صيفاً وشتاءً  
وفي القنية استأجر أرضاً سنة على ان يزرع فيها ماشاء فله ان يزرع زرعين  
ربيعاً وخريفياً ( جميع الامر في الحق الزرع )

{المادة ٥٢٦}

لو انقضت مدة الاجارة قبل ادراك الزرع فلهما أن يبقى الزرع في الأرض الى ادراكه ويعطى أجره كمثل الزرع إذا انقضت مدته لا يجبر على قتله بل يترك باجر المثل الى ان يدرك لان له نهاية معلومة فلهما دعوى للجباين فيه (دور في كتاب الاجارة)

{المادة ٥٢٧}

يصح استئجار الدار والمخاتوت مع عدم بيان كونها لاي شيء وأما كيفية استعماله فتصرف الى العرف والعادة وبيع استئجار دار ودكان بلا ذكر ما يعمل فيه لان العمل المتعارف فيها السكنى فتصرف اليه وله الاشتاوت فصيح العقد (دور في أصل المزبور)

{المادة ٥٢٨}

كما انه يصح ان استأجر داراً مع عدم بيان كونها لاي شيء ان يسكنها بنفسه كذلك يصح له ان يسكنها غيره أيضاً وله ان يضع فيها أشياء وله ان يعمل فيها كل عمل لا يورث الوهن والضرر لثباته ولكن ليس له ان يثقل ما يورث الضرر والوهن لثباته الا بأذن صاحبه وأما في خصوص وضع الدواب فصرف البلدة وعادتها معتبر وحكم المخاتوت على هذا الوجه

وصح استئجار محتوت أي دكان ودور بلا بيان ما يعمل فيها تصرف الى المتعارف وبلا بيان من يسكنها انه ان يسكنها غيره باجارة وغيرها كما عيى وله ان يعمل فيها أي المخاتوت والدار كل ما أراد فيشده ويربطه دوابه ويكسر حطبها ويستنجي بماءه ويشقذ بالوعسكان ثم يضرر ويضع برسي اليد وان ضرر به يلقى فيه له

لا يسكن بالبناء فلهما على أو المضمون حدوداً أو قصاراً أو طحاناً من غير رضا المسالك أو اشتراط ذلك في عقد الاجارة لانه يورث البناء فيتوقف على الرضاء وان اختلفا في الاشتراط فيقول المأجور كما لو أنكر أصل العقد وان أقام البينة قلبية دية المستأجر لانهما الزيادة (خلاصة) وفيها استأجر للمضارة الله المدة ان اتحد ضررها ولو فعل ما ليس له زعمه الأجر وان التمس به ثبته حشته ولا أجر لانها لا يمتنعان وله السكنى بنفسه واسكن غيره باجارة وغيرها وكذا كل ما لا يختص بالمستعمل بطل التمسك لانه غير مفيد بخلاف ما لا يختلف به كما سيجي ولو أجر بصدق الفصل الا في مسكنين اذا أجرةا بخلاف الجنس أو أصلح فيها شيئاً ولو أجرةا من المؤجر لا تصح وتفسخ الاجارة في الاصح (بجر) مزيل للجوهرة وسيجي تصحيح خلافه فله (دور المختار في باب ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز)

(ح ١) قوله تصرف الى المتعارف هو السكنى وله الاشتاوت (رد المختار) قوله انه ان يسكنها غيره أي ولو شرط ان يسكنها وحده مثلاً وهذا في الدور والجوانيت بخلاف الدار والبوب وكذا كل ما يختلف بخلاف المستعمل كما في المنع (رد المختار)

قوله فلهما أي يترك التمسك قوله ويكسر حطبها أي ان يضر بالبناء قوله ويعطى برسي اليد وفيه ساقط فان اليد وجبة في الخلاصة حكماً لا يتبع من رسي اليد ان كان لا يضر وان كان يضر يقع وعليه الفتوى قوله لانه يورث البناء قال الزاوي صاحبها فكل ما يورث البناء او غيره ضرر ليس له ان يعمل فيها الا بأذن صاحبه وكل ما لا يضر فيه حاشا له عطف العقد واستحقاقه به قوله فيتوقف على الرضاء أي رضا المسالك او الاشتراط وفي الرضاء عن الطوى يعلم منه انه لو كان وفادرض التمسك يسكتاً لا يكون كذلك قوله ولو فعل ما ليس له أي وقد انقضت المدة اما لو مضى بمشاهل يمسك اجرة او يجب ؟ بغير (ط) عن المأدنى قوله ولا أجر أي فيها حشته نهاية ولما الساعة وبقي الاجر فيها ساقطاً . قوله بخلاف

بأنه لا يجرى ما استأجر به وكذا إذا أجز شياً ماله يجوز أن تعد عليه  
الأجرة فإنه لطيف له الزيادة خلاصة (رد المحتار)

(المادة ٥٢٩)

أعمال الأشياء التي تغل بالتمتع المتصور عائدة إلى الأجر مثلاً تعهير  
الرحى على صاحبها كذلك تعبير الدار وطريق الماء وإصلاح منافذه وإنشاء  
الأشياء التي تغل بالسكنى وسائر الأمور التي تتعلق بالبناء كلها لازمة  
على صاحب الدار وإذا امتنع صاحبها عن إصلاح هؤلاء فله استأجر أن  
يخرج منها إلا أن يكون حين استئجاره إيجاراً كانت على هذا الحال وكان  
قد راعا فإنه حينئذ يكون قد رضى بالعيب فليس له اتخاذ هذا وسيلة  
للخروج من الدار بعد وإن عمل هذه الأشياء المستأجر منه كانت من قبيل  
التبرع فليس له طلب ذلك الضرر من الإجر

ومادة الدار المستأجرة وتطهيرها وإصلاح الخراب وما كان من البناء على  
رأس الدار وكذا كل ما يغل بالسكنى فإن أتى صاحبها أن يفعل كان للمستأجر أن  
يخرج منها إلا أن يكون المستأجر مستأجراً وحياً كذلك وقد راعا رضاه بالعيب  
وإصلاحه من الماء والقوة والفرج على صاحب الدار لكن لا يستأجر عليه إلا  
لا يخرج على إصلاح ملكه فإن تعدله للمستأجر فهو متبرع وله أن يخرج من الدار  
(حاشية) أي إذا راعا كاسم (رد المحتار) في فتح الأحبار (وكذا يجمع  
الأنهر فلا عن التبع في فتح الأحبار)

(المادة ٥٣٠)

التعصيرات التي أنشأها المستأجر بأذن الآخر أن كانت عائدة  
لاصلاح للأجود ومبانيه عن طريق الحلال كتعظيم الكرمية أي الترميم

(وهو نوع أجز يوضع على السطوح لحفظها من المطر) فالمستأجر  
يأخذ مصروف مثل هذه التعصيرات من الآخر وإن لم يجر بينهما شرط  
على أخذه وإن كانت عائدة لتأجير المستأجر فقط كتعصير الخياط فليس  
للمستأجر أخذ مصروفها ما لم يذكر شرط أخذه بينهما

المستأجر إذا عمر في الدار المستأجرة عمارات بأذن الآخر يرجع عما أنفق  
وإن لم يشترط الرجوع صريحاً وكذلك القيم (منع) وفي التور والبلوعة لا يرجع  
عمره الآخر إلا بشرط الرجوع لأن العبارة لاصلاح ملكه ومبانيه داره عن  
أخطأ فمرضى بالاتفاق بخلاف التور والبلوعة (فتاوى المتفرقات من كتاب  
الأجارات) (أقروى في الأجارات)

(المادة ٥٣١)

لو أحدث المستأجر بناء في العمار للأجود أو غرس شجرة فالآخر غير  
عند انقضاء مدة الإجارة أن شاء قطع البناء أو الشجرة وإن شاء بقي ذلك  
وأعطى قيمته كثيرة كانت أو قليلة

وصح المستأجر الأرض لبناء والقرص وإذا أفضت المدة لمسه أن يقطعها  
ويسامها فإذ لا أن يحرمه المؤجر قيمة ذلك ما لو بنا رضا صاحبها وإن كانت  
الأرض تنقص قيمته بدون رضاه أيضاً أو يرضى بذلك فيكون البناء والقرص غداً  
والأرض لهذا والربطه كالشجر (ماتن الأجر)

(ح ١٠) قوله كالشجر أي في البناء إذا أفضت المدة إذ ليس لأصحابها مدة  
معلومة (يجمع الأجر) قوله والربطه لعدم ههنا كالشجر فقاطع بعدمقضى المدة .  
ثم المراد بالربطه ما سبق إليه في الأرض المأوى وأب قطع وده ومبانيه أو زعمه  
وأما إذا كان له لبنائه معسومة كفي التجسس والجزر والبرصان فيبقى أن يكون  
كأجره بل أن يجر المثل إلى ههنا كذا حرمه من المصنف في حواشي الكثر (رد المحتار)

(المادة ٥٣٢)

ازالة التراب والذبل الذي يتراكم في مدة الاجارة والتطهير على الملتأجر  
خرج الملتأجر من البيت وفيه تراب ظاهر او رمد على الملتأجر اترابه  
علاول البلوحة فانه لا يلزم الملتأجر تحريقها استحساناً وان شرط على الملتأجر  
تسديد القصد جاز وأنه موافق للعقد وان اختلفا في الزايب الطاهر فالقول أنه  
استأجرها وجوز فيه (بازاوية) في التاسع من كتاب الاجارة اقروى في الاجارة )  
واصلاح بل البلوحة وبير الماء، والخرج على رب الدار ولا يجبر على ذلك وان كان  
الاستلاء من فعل الملتأجر وقالوا في الملتأجر اذا اقتضت مدة الاجارة وفي الدار  
تراب من كسبه فعليه ان يرمه لانه حدث عليه فصار كتراب غيره فيها وان كان  
امتلاء خلقتها وجلبها من فعه فالقياس ان يكون عليه لانه حدثت فعه  
فيلزمه فعه كالكسامة والرماد الا أنهم استحسنوا وجعلوا أقل ذلك على صاحب  
الدار لمعرفه وصادرة بين الثمن ان ما كان مضمناً في الارض قلته على صاحب الدار  
غفلوا ذلك على المدة وان اسلم الملتأجر شيئاً من ذلك لم يحاسب له بما أطلق  
وكان شرطاً (عكذا في البدائع) (معدية في الباب السابع عشر فيما يجب على  
الملتأجر وما لا يجب)

(المادة ٥٣٣)

ان كان الملتأجر يخرج المأجور ولم يتقدم الآجر على منعه دايماً  
الحاكم ونسخ الاجارة

رجل آجر أرضاً والملتأجر يخرج الأرض فخرماً طاهراً والمالك لا يقدر  
على دفعه فان هذا غير في نسخ الاجارة لكن الحاكم ينسخها (جواهر الفتاوى)  
(في الثامن من كتاب الاجارة القروى في الاجارة)

الفصل الثاني

في اجارة العروس

(المادة ٥٣٤)

يجوز اجارة الابيسة والاسلمة والحجام وأمثالها من المهنات الى

مدة معلومة في مقابلة بدل معلوم

رجل استأجر من آخر فسطاطاً وقبته كان له أن يجره من غيره كما في الدار  
(كذا في فتاوى قاضخان) ولو استأجر قبته في بنة وبنت فيها شهراً فهو جائز  
وان لم يتم البيوت التي خصها فيها بالمقدح جاز ايضا وان سمى بنتاً فخصها في غيره  
شهراً فهو جائز فان خصها في الشمس أو المطر وكان عليها في ذلك شهر فهو  
ضامن لها أمساها من ذلك وان سلمت اليه كان عليه الأجر استحصاناً (كذا  
في المسوط) (معدية في الباب الثمسون في اجارة الثياب والانتعوا والى والفسطاط  
وما أشبه ذلك) (وذكر الحسن) رحمه الله انه قال لا بأس بان استأجر الرجل  
حل الذهب بالذهب وحلى الفضة بالفضة وبه أخذ (كذا في المسوط) وإذا استأجر  
داراً فيها سنان فذهب بذهب فله يجوز (عكذا في المحيط) ولو استأجر حائلاً  
معلوماً يرمي الى القيل بعد معلوم ثلثه عشرة أكثر من يوم ولاية سارت غاصبة  
قالوا هذا اذا حجبته بعد الطلب أو حسنته عتمة طالما اذا حجبته فحفظ فلا تصير  
غاصبة قبل الطلب، الفصل بين الامساك والحفظ وبين الامساك الاستعمال انه اذا  
أستعمل الثمن في موضع يشك الاستعمال فيه فهو استعمال وان استعمل في موضع  
لا يشك فيه الاستعمال فهو حفظ ففي هذا اذا تسورت بالمطبخ او ثياباً وسورت  
او تدمم بالعبس أو وضع الدمامة على العائق فهذا كله حفظ وليس يستعمل وان لم يستعمل  
غيرها في ذلك اليوم فحفظت به في مدة الاجارة لان الناس يتفاوتون في ليس الحلى  
(كذا في القصول القهارى) (معدية في الباب الثمسون في اجارة الثياب)



(المادة ٥٣٥)

لو استأجر احد ثياباً على ان يذهب بها الى محل ثم لم يذهب ولبسها  
في بيته أو لم يلبسها يلزمه لعلة أجرها  
ولو استأجره لغيره فليس في بيته أو لم يلبسها لا يضمن ويجب الاجر  
وعلى العكس يضمن (عندية في الباب المصنوع من الاجارة)

(المادة ٥٣٦)

من استأجر ثياباً على ان يلبسها بنفسه فليس له ان يلبسها غيره  
ولو استأجر ثوباً لنفسه مدته معلومة فليس له ان يلبس غيره ففقدت في الميسر  
ويصرف الى الناس للمعاد في النهار ولول القيل الى وقت النوم وآخره عند القيام  
لا يضمن فيه بالليل وإن فعل وتخرق ضمن وإن سلم حين جاء وقت لبسه ورئ عن  
الضمان وإن كان ثوباً ينام فيه في القيل يجوز ان ينام فيه ويجوز الارتداء به لأنه ليس  
ولا يجوز الاضرار به ويضمن ان تخرق ولو لبس غير اذنه الضمان (عندية في  
الحل المزبور)

(المادة ٥٣٧)

الحل كالميسر

والحلي كالميسر والحيمة والحق كالميسر عنداني يوسف وعند غيره  
كاليت (عندية في الحل المزبور)

التصل الشاك

في اجارة الدواب

(المادة ٥٣٨)

كما يصح استكره دابة معينة كذئب يصح الاشتراط على المكاري  
لا يصل الى محل معين

(المادة ٥٣٩)

لو استؤجرت دابة معينة الى محل معين وتثبت في الطريق فالمستأجر  
يكون ضامراً ان شاء انظر لها حتى تستريح وان شاء نقض الاجارة وبهذا  
الحال يلزم المستأجر ان يعطى حصة ما أصاب تلك الشاقة من الاجر  
المسمى بالاجر

وفي الاصل تركاري دابة الى موضع معلوم فلها سائر بعض الطريق تحت  
الدابة وتثبت عن السير فان كان المستأجر استأجر دابة معينة كان للمستأجر  
الاجارة ان شاء نقض الاجارة وان شاء تركس الى ان تغوى الدابة وليس له ان يعطيه  
بداهة اخرى (قاضيخان في اجارة الدواب)

(المادة ٥٤٠)

لو اشترط ابدال حمل معين الى محل معين وتثبت الدابة في الطريق  
فالمكاري عبور على تحميله على دابة اخرى وايصاله الى ذلك المحل  
فان كان المستأجر تركاري منه حصة غير ان يعطيه الاجارة الى ذلك المكان فاذا  
تثبتت الاولى كان له ان يعطيه بداهة اخرى لان العقود عليه حله الى ذلك المكان  
(قاضيخان في الحل المزبور)

(المادة ٥٤١)

لا يجوز استبعاد دابة من دون تعيين ولكن ان غلبت بعد العقد  
وقبل المستأجر يجوز وايضاً لو استؤجرت دابة من نوع على ما هو المتعارف  
بلا تعيين يجوز ويصرف على المتعارف المطلق مثلاً لو استؤجرت دابة  
من المكاري الى محل معلوم على ما هو المتعارف يلزم المكاري ابدال المستأجر  
بداهة الى ذلك المحل على الوجه المتعارف

رجل شكاري الامسي. غير ان بينهما من الكوفة الى مكة يابسر معلوم ذكر  
في الكتاب انه يجوز قولوا لم يدع بهذا ان يجر ابله غير تعيينا فان ذلك لا يجوز  
وانما أراد به ان يثلل الشكاري المطومة فقال له المستكري احماني الى مكة على ابل  
فيكون المعنود عليه في اللغة ومنهم اجروا الملوب على اطلاق الكتاب وجواز  
والكلل الهادة (فتبين في اجابة الدواب)

اذا شكاري من رجل ابله يجر تعيينا من الكوفة الى مكة فالاجابة جائزة  
قال شيخ الامام خواهر زاده ليس تغيير اللفظة استأجر ابله غير تعيينا لان  
استأجر ابله يجر تعيينا لا يجوز بلالة المعنود عليه بل تغييرها ان يثلل الشكاري  
الجلل فيقول له المستكري احماني الى مكة بكذا فيكون المعنود عليه اطل في لغة  
الشكاري وانه معلوم والابل آلة الحمل وجهات الآلة لا توجب فساد الاجابة كما في  
الحاجة والفتاوى ما فيه ذلك قال صدر الشهيد ونحن نقول بالبولاء كما ذكر في  
الكتاب وتغير ذلك ما قلنا وسار ذلك معناه ولو لم يكن كذلك لا يجوز (هكذا  
في الحديث) (عند في استأجر الدواب)

(المادة ٥٤٢)

لا يكتفي في الاجابة تعيين اسم الحظوة والمداقة فقط الا ان يكون اسم  
الحظوة علما متعارفا بلدة مثلا لو استأجرت دابة الى بوسه او الى العراق  
لا يصح ان يلزم تعيين البلدة او القصة او القرية التي يذهب اليها ولكن  
نقط الشام مع كونه اسم قطرة قد تعرف اطلاقه على بلدة دمشق فلهذا  
لو استأجرت دابة الى الشام صحيح

استأجر دابة الى سرحد يجوز لامام من البلدة والى بخارى لا يجوز لانه من  
كرمية الى وديب والمخارقات سوى انه لا يجوز له براديه عند الاجابة المبدئية عرفا  
(كذا في جواهر الاخلاص) شكاري دابة الى فارس فالاجابة جائزة لان  
فارس وغيرها اسم وادع وفرة في سرحد ومأواه غير والله والحظوة والفتنة

والرود واليمن اسم الزلاية وبلغ وهامة واوز جند اسم البلدة وفي كل موضع  
هو اسم الزلاية اذا بلغ الادنى له اجر التسلل لانه يتجاوز عن المسمى وفي كل  
موضع هو اسم البلدة اذا وصل يلزم التلاخ الى منزله (كذا في الوينيز شكردي)  
عند في باب الخامس عشر من الاجابة

(المادة ٥٤٣)

لو استأجرت دابة الى مكان وكان يطلق اسمه على بلدين فالتبنا  
قصدت يلزم اجرة اقل . مثلا لو استأجرت دابة من اسلامبول الى  
جيكجه . ولم يصرح هل الى كبيرها او الى صغيرها فالتبنا قصدت يلزم  
اجر المثل بنسبة مسافتها

وفي الاصل رجل استأجر دابة من الكوفة الى الجبل لم يجر لان لما جريتين  
حتى لو كان في مصر له مائة واحدة جاز ولو استأجرها الى موضع مسافة  
الطلة لا يجوز لانه كثير في كل مصر (خلاصة في الفصل الرابع من الاجابة)  
ولو شكاري من القرى الى جمعي فيلن بالكوفة ولم يسم أي فيلنيتين هي  
او الى الكنتامة ولم يسم أي الكنتاسين هي الظاهرة او الباطنية فعليه اجر مثليها  
ومثله يستأجر اذا شكراها الى السدة ولم يبين أي السدتين هي سهلة قوت او  
سهلة أمير او شكراها الى جنوب ولم يبين أي القريتين وسهلة ريكنستان وسهلة  
الأمير وديب سرقد (كذا في الظهيرة عند في استأجر الدواب)

(المادة ٥٤٤)

لو استأجرت دابة الى بلدة يلزم ايصال مستأجرها الى داره  
رجل استأجر دابة الى سرقد او غيرها من الامصار فاما دخلها كان له ان  
يأتي بها الى منزله استعمالا (فتبين في اجابة الدواب) وكذا لو استأجر  
الى الكوفة يبيع عليها منزله بها وكذا في حق المتاع ولو ازال في موضع وقال هذا  
تم قال الخطب بل في ناحية اخرى لا يصدق (خلاصة في الفصل الرابع من الاجابة)

من استكرى دابة الى محل معين فليس له تجاوز ذلك المحل بدون اذن المالك اذا تجاوز فالدابة في ضمان المستأجر الى ان يسلمها سالمة وان تلفت في ذهابه او اياه يئزم الضمان

رجل المستأجر دابة يركوب الى الكوفة غاوذا بها عن الكوفة مقدار مالا يتباع فيه الناس وركب في تلك الزيادة او لم يركب ثم ردها الى الكوفة كان عليه الاجر الى الكوفة وتكون الدابة منسوبة عليه ما لم يردّها الى صاحبها حتى لو هلك في طريق الكوفة يضمن قيمتها ولا يسقط عنه شيء من الاجر وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله في الاجر وهو قول صاحبيه وكان أبو حنيفة أولا يقول اذا ردها الى الكوفة يرى عن الضمان بلائمة التمدي وكذا المستأجر بخلاف المودع وكان منهجه يرى النكاح عن الضمان بلائمة التمدي وقال يضمنه اذا استأجرها ذاهبا وجائيا يرى وكذا المستأجر وان استأجرها ذاهبا لا يجانبه لاجرا على كل حال الى المودع (ففي ضمان في الرابع من الاجازات) (وهذه في باب السابع والعشرون)

لو استكرت دابة الى محل معين فليس للمستأجر ان يذهب بتلك الدابة الى محل آخر فان ذهب وتلفت الدابة يضمن . مثلاً لو ذهب الى (أسليم) بالدابة التي استكرها على انه يذهب بها الى (تكفور طياغ) وعطيت يئزم الضمان

ولو استأجرها ليركبها الى مكان بعينه فركبها الى مكان آخر يضمن اذا هلكت وان كان الثاني أقرب من الاول (كذا في البدائع) واذا استأجر دابة لينذهب الى مكان كذا فذهب بها الى مكان آخر وسامت الدابة فلا أجر عليه والاصل في بئس هذه المسائل ان استبقاء الموقوف عليه يوجب الاجر على المستأجر اذا

تمكن من استبقاء ماعوه الموقوف عليه اما اذا لم يتمكن فلا . الا ان يرى من استأجر من آخر ثوباً بعينه ليليه . وغصب هذا المستأجر من هذا الآخر ثوباً آخر ثم ان المستأجر ليس الثوب الغسوب دون الثوب المستأجر فان كان في بيته فانه يوجب الاجر على المستأجر في الثوب المستأجر وان لم يكن مشكناً بأن كان غصب رجل الثوب المستأجر من المستأجر لا يجر على المستأجر أصلاً (كذا في اللغوية) (هذه في المحل المزبور)

لو استأجر حيوان الى محل معين وكانت طريقه متعددة فلمستأجر ان يذهب بأي طريق شاء من الطرق التي يسلكها الناس ولو ذهب المستأجر من طريق غير الذي عينه صاحب الدابة وتلفت فان كان ذلك الطريق أصعب من الطريق الذي عينه يئزم الضمان وان كان مساوياً أو أسهل فلا

استأجر دابة . ليحمل عليها حملاً معيناً الى موضع معين في طريق معين أو استأجر حماراً يحمل متاعه في طريق معين فاشد في طريق آخر سلك الناس فهلك أو هلك المتاع لم يضمن وان بلغه ذلك الاجر لان الطريقين لم يشاؤا لم يندأبني حتى لو أخذ في طريق لا يسلكونه أو خوف ضلّ لأن تعيينه مفيد وإن في البحر ضمن لان الملاك في البحر غالب وإن بلغه ذلك الاجر ولا عيرة بالخلاف عند حصول المقدور (وكذا الماروب) في ابتاعه كذا في الفرائد (هذه في المحل المزبور)

ليس للمستأجر استعمال دابة أزيد من المدة التي عينها وان استعملها وتلفت في يده يضمن رجل استأجر دابة يوماً وانتفع بها وبمسكها تلك الدابة وقد ورد بضمانها

واعلمت تركها في الدار التي هي فيها وهي دار غيره فاستتبعه ضمن كذا في جواهر  
التناوي (خداية في استنجاار الدواب)

(المادة ٥٤٩)

كما يصح استكراه دابة على ان يركبها فلان كذا يصح استكراه  
دابة على ان يركبها المستاجر من شاه على التعميم أيضاً  
وتصح اجارة الدواب للركوب والجلوس والتوب ليس (توضيح الاصل في  
مخوذة من الاجارة وما لا يجوز) وان اطلق الركوب جاز ان يركب من شاء  
(خداية في استنجاار الدواب)

(المادة ٥٥٠)

الدابة التي استكرمت للركوب لا تعمل وان حملت وتلفت يلزم الضمان  
وبهذا الحال لا يلزم الاجارة انظر الى مادة ٨٦  
الاجرة والتمتع لا يلزم من (جميع فخذ من) رجل استاجر دابة ليجعل عليها  
له ان يركبها وان استأجرها ليركبها ليس له ان يجعل عليها ولو جعل فلا اجر عليه  
لان الركوب متى جعل قال ركب فلان وجعل منه غيره ولا يسمى الحمل ركوباً  
اسلاً (خلاصة في الفصل الرابع في اجارة الدواب)

(المادة ٥٥١)

الدابة التي استكرمت على ان يركبها فلان لا يصح الركابا غيره  
وان قيد المؤجر برأب معين او لاس معين فمخالفة ضمن المستاجر اذا علمت  
الغاية او التوب لان الناس يتفاوتون في العلم بالركوب والقبس ولا اجر عليه وان سلم  
لانه مع الضمان تنفع (جميع الامر في باب ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز)  
فلان قال على ان يركبها فلان تركها غيره فعليه ضمن كذا في الكافي (خداية  
في الباب السادس والمتبرون)

(المادة ٥٥٢)

من استكرى دابة على ان يركبها من شاه فلان شاه ركبا بنفسه وان  
شاه ركبا غيره . ولكن ان ركبا هو او غيره بعد تعيين المروءة  
وتخصيصه بركوب أحد لا يصح الركاب آخر

فان اطلق المؤجر للمستاجر الركوب او القبس يعني ان يقول علي ان يركبها  
من شاه ويلبس من شاه فلا اي للمستاجر ان يركب من شاه ويلبس من شاه لانه  
يختلف باختلاف الراكي واللبس فلا يجوز الا بالتعيين او بان يشترط ان يقبل  
من شاه وفي التعيين ولو لم يبين ولم يقل ان جعل فيها ماشاء فسد الاجارة فجهالة  
فاذا ركب الدابة او لبس التوب هو المستاجر نفسه او اركب المستاجر الدابة او  
لبس التوب غيره تعيين مراداً من الاصل فلا يستعمل غيره فصار كالقبس عليه  
استدعاء على ان المكاري يجعل من سرجس منهم او من عين منهم فهو فاسد (جميع  
الامر في الفصل الرابع) يجوز استنجاار الدابة للركوب والجلوس فان اطلق  
الركوب جاز ان يركب من شاء (كذا في الدابة) واذا ركب بقبس او اركب  
واحدة ليس له ان يركب غيره كذا في الكافي . فلان ركبا المستاجر او غيره  
بعد ما بين راكبا فعليه ضمن قيمتها كذا في البلوهرية التوبة . خداية في  
الباب السادس والمتبرون في استنجاار الدواب

(المادة ٥٥٣)

لو استكرى أحد دابة للركوب من دون تعيين من يركبها ولا التعميم  
على ان يركبها من شاء نفسه الاجارة ولكن لو عين ورين قبل التسليم  
تقبل الى الصفة . وعلى هذه الفتوة أيضاً لا يركب غير من عين على تلك الدابة  
(وفي التعيين) ولو لم يبين ولو لم يقل ان يقبل لها ماشاء فسد الاجارة فجهالة  
(جميع الامر في الفصل الرابع) رجل استاجر دابة لاجل من يبين ما جعل عليها



فست الاجارة حتى حل عليها شيئاً جائزت الاجارة ويصير كأنه استأجرها لذلك  
استاء وكذا لو لم يجعل عليها شيئاً ولكنه تركها أو أركب غيره جائزت الاجارة  
أيضاً لأن الحمل يتناول الركوب فإن الله تعالى (ولا على الذين إذا ما تولوا تهمهم)  
فلو أنه حل عليها أو أركب حتى جائزت يصير كأن العقد ورد عليه حتى لو قبل يرد  
ذلك شيئاً بخلاف الأولى بأن أركب المستأجر أو لا أركب بنفسه ثم أركب غير  
الأول أو كان الأول حلاً ثم ترك أو أركب يصير تعاضداً (فانظر في  
اجارة الدواب)

## (المادة ٥٥٤)

لو استكرت دابة للعمل يتغير في الألف والحمل والعدل عرف البلدة  
واستأجر مكرراً ليجعل على دابة حلاً أو حلالاً على ظهره أو على دواب  
المستأجر فالباقى يجب على المستأجر أو الآخر يتغير فيه العرف ولو طلب من  
المكاري أن يدخل منه يتغير فيه العرف أو طلب من المكاري أن يصعد به السطح  
لا يلزم إلا إذا شرط وفي الذي يجعله على ظهره عليه أن يدخل به حيث ولا  
يلزم إسماع السطح (من اجارة البزازية) (انظر في كتاب الاجارة)  
(وإذا تكرر دابة فحمل في الألف والحمل والجواز يتغير العرف وكذا إذا  
تكرر الماكوك في الدابة والبرج يتغير العرف أيضاً) (كذا في الحيط) (حديث في  
صل التواضع من الباب الثامن عشر من الاجارة)

## (المادة ٥٥٥)

لو استكرت دابة من دون بيان مقدار الحمل ولا التمين بإشارة  
يجعل مقداره على العرف والمادة

استأجر ابلاً أو حماراً ليجعله عليها الحظفة وفي بين مقدار الحظفة ولا اشتد  
إياها لا يجوز عند البعض وعند البعض يجوز ويصرف إلى المتأد وهذا الظاهر  
وعليه الفتوى كذا في نبواهر الاختلاف • حديث في الباب الخامس عشر

من كتاب الاجارة •

## (المادة ٥٥٦)

ليس للمستأجر ضرب دابة الكراه من دون إذن صاحبها ولو ضربها  
وتلفت بسببه يضمن

• وإن كرهها أي الدابة من كسب الدابة ليجعلها إذا ردّها وهو أن  
يجزئها إلى نفسه تلف ولا يتغير لو ضربها فطفت إن حلت ضمن عند إمام  
لأنه فعل غير مأذون فيه خلافاً لما لا يضمن عندنا وعند الأئمة الثلاثة • ما  
هو معتاد لأن الضرب في السير معتاد فكان مأذوناً فيه بخلاف غير المعتاد • وفي  
الغاية أن ضربه الدابة يكون تعدياً • وجباً للشان قيد الكسب لأن السوق لا يضمن  
الغاية • يجمع الأمر في باب ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز •

## (المادة ٥٥٧)

لو أذن صاحب دابة الكراه بضربها فليس للمستأجر إلا الضرب على  
الموضع المتأد وإن ضربها على غير الموضع المتأد • مثلاً لو كان المتأد  
ضربها على عرفها وضربها على رأسها وتلفت يلزم الضمان  
وعن إسماعيل بن زهدي قالوا استأجرها لركبها فضررها فقلت إن كان يضربها  
بإذن صاحبها وأصاب الموضع المتأد لا يضمن إصابتها وإن أصاب غير الموضع المتأد  
يضمن بالإجماع إلا أن يكون مأذوناً في ذلك الموضع منه • كذا في المشعرات •  
• حديث في الباب السابع والعشرون من كتاب الاجارة •

## (المادة ٥٥٨)

يصح أركوب على دابة استكرت للعمل  
وإذا استأجر دابة فحمل لله أن تركها وإذا استأجرها فركوب • فيمكن له  
أن يعمل عليها وإذا حمل عليها لا يستحق الأجر وفي الثاني إذا استأجر دابة

عمل عليها حتى وصل إلى السنين . كذا في الخط . هـ هذه في الباب السادس عشر من كتاب الأجزاء .

و ح . ١ . قوله لا يستحق الأجر هذه مسألة غريبة يتحتم بها التبحر في اللغة في المسائل المتقدمة في أهل الزوائد أقول لأنه حيث لو علمت الدابة يلزم للجان والأجر والبيان لا يتعمان وهذا وجهه والله أعلم . هـ غرره .

( السادسة ٥٥٩ )

لو استكرت دابة عين نوع حملها ومقداره يصح تحميلها حملاً آخر مما لا له أو أهون منه في المضرة أيضاً . ولكن لا يصح تحميل شيء أزيد في المضرة . مثلاً من استكرى دابة على أن يحمل خمسة أكبال حملة كما يصح له أن يحملها من ماله أو مال غيره أي نوع كان خمسة أكبال حملة كذلك يجوز له أن يحملها خمسة أكبال شير ولكن لا يجوز تحميل خمسة أكبال حملة دابة استكرت على أن تحمل خمسة أكبال شير كما لا يصح أن تحمل مائة أوقية حملة دابة استكرت على أن تحمل مائة أوقية فطن وإن سمى ما يحمل على الدابة نوعاً وقدره أكثر من ذلك حمل مثله أو ما أخف منه كالشعر . وانقسم لا ما هو أخضر منه وإن سمى قدره من الفطن فليس له أن يحمل مثل وزنه خديداً وإن زاد على ما سمي فطعن ضمن قدر الزائد . إن كان يطبق أحدها أو الاثنين القيمة . مثلثي الأجر فيما يجوز من الأجزاء وما لا يجوز . هـ ١ . قوله ضمن قدر الزيادة لأنها علمت بما هو ما دون نفسه وغير ما دون فيه والشبه القتل وانقسم عليها حتى لو كان للأذن مائة من وزاد عليه فطعن ما يتضمن سبعة الدابة . وأشار بالزيادة إلى أنها من جنس المسمى فهو حمل جنساً بشرطه . المسمى بجميع القيمة وإلى أنه حمل الزيادة مع المسمى معاقلة حمل المسمى ثم حمل الزيادة وحدها . ولكن ضمن جميع القيمة كذا في البحر معجم الأهر

( السادسة ٥٦٠ )

وسع الحمل عن الدابة على المكاري

ولو تكارى دابة فحمل عليها صاحب الدابة الحمل فلا يثنى الحمل عن الدابة يكون على المكاري وأصل الحمل في المنزل لا يكون عليه إلا أن يكون ذلك في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم . كذا في خزنة المتقين . هـ هذه في فصل التوايع من الباب السابع عشر من كتاب الأجزاء .

( السادسة ٥٦١ )

غفلة للأجور على الآخر مثلاً علف الدابة التي استكرت واسقائها على صاحبها ولكن لو أعطى السائر علف الدابة بدون إذن صاحبها تهرعاً ليس له أخذ غفلة من صاحبها بدد

قال غفلة السائر على الآخر سواء كانت الأجرة غنيا أو مفقودة ( كذا في الفقيه ) وعلم الدابة المستأجرة وسقطت على المؤجر لأنها ملكة من علفها المستأجرة غير أنه فهو مشطوع لا يرجع به على المؤجر ( كذا في المحررة الفريدة ) هـ هذه في الباب السابع عشر من كتاب الأجزاء .

الفصل الرابع

في إجارة الأدمى

( السادسة ٥٦٢ )

يجوز إجارة الأدمى للخدمة أو لأجره مدة ستة بيلان مدة أو يتعين العمل بصورة أخرى كما بين في الفصل الثالث من الباب الثاني وفي إجارة الدواب لابد من بيان المدة أو المكان فإن لم يبين أحدهما صدقت الإجارة ولا بد أيضاً من بيان ما يستأجر له من الحمل والركوب وما يحمل عليها ومن يركبها وفي استئجار رجل للخدمة والركوب ليس . والقدر المطلق لابد من

بيان المدة (عندية في الباب الخامس فيما يجوز له) وأما شرائط صحة الأجرة  
ففي رضى القادرين ومنها أن يكون المقود عليه وهو المقتضى معلوماً عليها منع  
المنازعة فإن كان يجوز له جهالة مقضية إلى المنازعة منع صحة العقد ولا فلا ومنها  
بيان محل المقتضى حتى لو قال أجرتك إحدى هاتين الدارين أو إحدى هذين  
الرجلين أو استأجرتك إحدى هذين الساتين لم يصح العقد ومنها بيان المدة في  
الدور والمنازل والمواثيق وفي استئجار الظفر والمواثيق ما يستأجر له في الأجرة  
الظفر فليس يشترط حتى لو استأجر شيئاً من ذلك ولم يسم ما يعمل فيه جاز  
وأما في أجرة الأرض فلا بد من بيان ما يستأجر له وفي أجرة الدواب من بيان  
المدة أو المكان ومن بيان ما يستأجر له من الحمل والركوب ومنها بيان العمل في  
استئجار السراج وكذا بيان العمل فيه في الأجر المشترك بالإشارة والتعيين أو  
بيان الجنس أو النوع والتقدير والصفة في ثوب القفازة والحياطة وبيان الجنس والتقدير  
في أجرة الرامي من الحيل والأكل واليقظ والعلم وغيرها. وأما في بيان حق الأجير  
الحاصل فلا يشترط بيان الجنس المسؤول فيه ونوعه وقدره وسمته. وإنما يشترط  
بيان المدة في استئجار الظفر بشرط أن يكون بجزء استئجار البعد للخدمة ومنها أن  
يكون مقدراً للاستئجار حقيقة أو سرعة فلا يجوز استئجار الآتي ولا الاستئجار  
النافعي لأنه استئجار على منفعة غير مقدورة الاستيفاء سرعة ومنها أن لا يكون  
لعمل المستأجر له فرضاً ولا واجباً على الأجير قبل الأجرة فإن كان فرضاً أو  
واجباً فلها ما يصح قولها أن يكون العمل مقصوداً معتاداً استيفاءها بعد الأجرة  
ولا يجزئها بما تعادل بين الناس فلا يجوز استئجار الأشجار لتجفيف الثوب عليها  
ومنها أن يكون مقدراً للمؤجر إذا كان يتولا فإن لم يكن في قبضه فلا يصح  
أجراه ومنها أن يكون الأجر معلومة ومنها أن لا تكون الأجرة منفعة من جنس  
المقود عليه كإجارة السكنى والخدمة والخدمة ومنها حق الزكوة عن شرط  
لا يشترطه العقد ولا إلاؤه (عندية في الباب الأول من كتاب الأجرة) وشروط  
نفس عقد الأجرة وشروط لزومها من في قل الباب التالي في فصله الثالث عشر

## (المادة ٥٦٣)

لو خدم أحد آخر على طلبه من دون مقابلة أجرة فله أجر الثقل إن  
كان ممن يخدم بالأجرة والا فلا  
ولو استأجر رجلاً ليعمل له ولم يذكر الأجر يجب أجر الثقل وفي الصغيرى  
قال أبو حنيفة لا أجر له وقال محمد إن استأجر لثقل العمل بالثقل كاهو المغير يجب  
والأفلا. وقاسم بن وهيب القنوي على قول محمد خلافاً في الخامس من الأجرة.

## (المادة ٥٦٤)

لو قال أحد لآخر أعمل هذا العمل أكرمك ولم يبين مقدار ما يكرمه  
به فعمل العمل المأمور به استحق أجر الثقل  
ولو قال رجل لآخر أعمل منى حتى أقبل في ذلك كذا فقد اختلف المصنف  
قالوا لا يجب أجر الثقل ويستمع قالوا يجب وهو الأشبه (ذخيرة في الفصل السادس  
والعشرين من الكتاب فقه الكفوي على يد علي بن أحمد)

## (المادة ٥٦٥)

لو استخدمت العملة من دون تسمية أجرة تعطى أجرهم إن كانت  
معلومة والأفلاجر الثقل ومعاملة الأصناف الذين يماثلون هؤلاء على هذا الوجه  
لها منقطة من قوله ولو استأجر رجلاً ليعمل له ولم يذكر الأجر يجب أجر  
الثقل له في المادة ٥٦٤ (من الخلاصة)

## (المادة ٥٦٦)

لو عقدت الأجرة على أن يملأ للأجير شيء من التبيبات لإحدى  
التبين يلزم أجر الثقل مثلاً لو قال أحد لأحد أن خدمته كذا أياماً فعملت  
بقرتين لأبواً باعطائه بقرتين ويزم أجر الثقل ولكن يجوز استئجار الظفر

على ان يعمل لها أئمة كما جرت العادة وان لم توصف الالوية ولم تعرف  
يلزم من الدرجة الوسطى

يجوز استئجار القلعة بأجرة معلومة (كذا في القلعة) وما جاز في استئجار  
الخدمة جاز استئجار القلعة وما يقال هناك يقال هنا لأن أبا حنيفة رحمه  
الله استحسن جواز استئجار القلعة بملكها وكتوبتها وان لم يوصف شيء من  
ذلك وما الوسط من ذلك وقالا لا يجوز. وثالث شرط في استئجارها اجسادا  
لا كذا في القلعة الكبرى (مقدمة في باب المناسك في اجارة القلعة) وإذا فسدت  
الاجارة وعمل وأنتم العمل كان له أمير المثل (في الاجارة الفاسدة من الخلية)

(المادة ٥٦٧)

العتية التي أعطيت للخدمة من الخارج لا تحسب من الاجرة

(المادة ٥٦٨)

لو استؤجر أستاذ لتعليم علم أو صنعة فان ذكرت مدة انعقدت  
الاجارة على المدة حتى ان الأستاذ يشق الاجرة بكونه حاضرا أو مغيثا  
لتعليم قرأ التلمذة أول مرة وان لم تذكر مدة انعقدت اجارة فاسدة وعلى

عده الصورة ان قرأ التلمذة فلاستاذ يشق الاجرة والا فلا

رجل استأجر رجلا لتعليم علم أو صنعة فانه بين ذلك وقتا معلوما  
سنة أو شهرا جازت الاجارة ويشق للمعلم تعلم التلمذة وان لم يعلمه وان لم يعلمه ذلك  
وقالا لا تصح الاجارة وله أمير المثل ان لم يملكه وان لم يتسلم فلا شيء له  
(قاضيخان في الاجارة الفاسدة)

(المادة ٥٦٩)

من أعطى والده لأستاذ لتعليم صنعة من دون ان يشترط أحدهما

للآخر أجرة فبعد تلم العبي لو طلب أحدهما من الآخر اجرة يعمل  
بصرف البلدة وحادثها

ولو دفع والده وأغلامه الى أستاذ لتعليمه عملا ولم يشترط الأجر على الأستاذ ولا على  
المولى لطاعة العمل اشتقا فطالب الأستاذ الأجر من المولى وطلب المولى الأجر من  
الأستاذ قالوا يرجع في ذلك الى العرف فان الأجر على من يكون بحكم العرف  
(قال الشيخ الإمام خمس الأئمة الشرعية رحمه الله كان شيخنا خمس الأئمة  
أخو النبي يقول عرف دارة في الأعمال التي يفسد المسلم فيها بعض ما كان متقوما حتى  
يشتم نحو كحل عمل مثل قلب الجواهر وما أشبه ذلك فساكن من جنس ذلك  
يكون الأجر على المولى وما لم يكن في جنس هذا يجب الأجر على الأستاذ  
(قاضيخان في الاجارة الفاسدة)

(المادة ٥٧٠)

لو استأجر أهل قرية مملأ أو اماماً أو مؤذناً وأوفى خدمته بأخذ أجرته  
من أهل تلك القرية

لا تصح الاجارة لأرباب القيس وهو نزوه على الآلات ولا لاجل القاصي مثل  
النا والروح والملاحى ولو اخذ بلا شرط بياض ولا لاجل الشاغل مثل الأذان  
والحج والإمامة وتعليم القرآن والفتنة وبغنى اليوم استحبا لتعليم القرآن والفتنة  
والإمامة والأذان وغير المتأجر على دفع ما يملك ويجب للمعلم عقد وأجر المثل  
اذا لم تذكر مدة (شرح الوهبانية من التبركة) (دواخل في باب الاستئجار)  
ومحتاج بلع جوار الاستئجار على تمام القرآن لئلا يشرب لذلك مسدوداً أو  
يوجب السمي وعقد عدم الاستئجار أصلاً أو عند الاستئجار بدون المدة أقروا  
بوجوب أمير المثل (كذا في القبط) وقد استحسنوا جرح والده السمي على الميزان  
المرسومة وكان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يقول بغير المتأجر على دفع  
الاجرة ويحسب بها قال وجب على (مقدمة في الاستئجار على العائت) وفي رد



المتاجر تفصيل نفيس في هذا الفن خلاصته للايجار الاستجار على الطاعات كاستجار  
الغارى بغير القرآن ويسدى نوابه الى الميت الا فيما فيه ضرورة كاجرة الامامة  
والاذن واجرة تعاقب القرآن ونحوه (مفرد)

(المادة ٥٧١)

الاجر الذي استاجر على ان يعمل بنفسه ليس له ان يستعمل غيره  
مثلا لو اعطى احد حبة لحياط على ان يحياطها بنفسه بكذا دراهم فليس  
للحياط ان يحياطها بغيره وان غاها بغيره وثبتت فهو ضمان  
وان قيد بعمل نفسه بان قال خط يسدك فليس له ان يستعمل غيره ولو  
غلامه أو أجيرو لان عمله هو المفوض عليه والا فضمن ويجمع الاثر في كتاب الاجارة  
(المادة ٥٧٢)

لو اطلق المصدق حين الاستجار للاجر ان يستعمل غيره  
وان اطلق المستاجر العمل للمصانع ولم يقيد بملكه ان يستعمل غيره كما اذا  
امر ان يحياط هذا الثوب بدرهم فاللازم عليه العمل سواء وفاه بنفسه او باستعانة  
غيره كالأمور بقضاء الدين « يجمع الاجر »

(المادة ٥٧٣)

قول المستاجر للاجر احصل هذا الشغل اطلاقا مثلا لو قال احصل  
لحياط خط هذه الحبة بكذا دراهم من دون قيد بقوله خطها بنفسك  
او بالذات وعاها الحياط بخلافه أو عاها آخر يستحق الاجر للمسمى وان  
ثقت الحبة بلائد لا يضمن  
« وقوله » على ان يعمل المطلق لا يقيد فله ان يستعمل غيره « يجمع الاجر  
في الفن الزبور »

(المادة ٥٧٤)

كل ما كان من توابع العمل ولم يشترط على الاجير يتخير فيه عرف  
البلدة وعادتها كما ان العادة في كون الحياط على الحياط

والاصل فيه ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من توابع ذلك العمل  
ولم يشترط ذلك في الاجارة على الاجير فالرجوع فيه الفرق « كذا في الحياط »  
وفي مسح الثوب الرقيق يكون على صاحب الثوب « كذا في ثوب قاضيخان »  
واذا استاجر حياط الحياط ثوبا كان ذلك والارء على الحياط وهذا في مرسوم  
واما في عرفنا ذلك على صاحب الثوب ولو كان الثوب حريرا فالارء يسر الذي  
خطا به الثوب يكون على صاحب الثوب « حنابلة في فصل التواضع من الحساب  
السابع عشر من كتاب الاجارة »

(المادة ٥٧٥)

يلزم الحياط ادخال الخمل الى الدار ولكن لا يلزم عليه وضعه في عمله  
مثلا ليس على الحياط اخراج الخمل الى الخوق الدار ولا وضعه في الخوق  
وادخال الخمل في المنزل يكون على الخمل ولا يكون عليه ان يصده « على  
الشيخ أو الفرقة الا ان يشترط ذلك عليه وكذا صاحب العلم في الحلق لا يكون عليه  
الا ان يشترط « كذا في ثوب قاضيخان » (حنابلة في الفن الزبور)

(المادة ٥٧٦)

لا يلزم المستاجر اعطاء الاجير الا ان يكون عرف البلدة كذا  
والاصل فيه ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من توابع ذلك  
العمل ولم يشترط ذلك في الاجارة على الاجير فالرجوع فيه الفرق « كذا في  
الحياط » « حنابلة في فصل » وما يصل بهذا الباب فصل التواضع في الباب السابع  
عشر فبا يجب على المستاجر وفيها لا يجب اء »

ان دور دلال مالا يملكه يبيع ويشتري ذلك باعه صاحب المال فليس للدلال أخذ الاجرة وان باعه دلال آخر فليس للدلال شيء وتام الاجرة لثالثي وفي التولاد رجل قال للدلال بيع شيء على ان ذلك من اجركم كذا فلم يقدر هو على الاستحسان فباعه الدلال لغير الاول ثم يوبه أخذ الثمن ابو التبعث قال في العيون وهو الاستحسان عليه الفتوى وهذا موافق لقول أبي يوسف فيما ذكر في خلاصة في الفصل مقامس في الاستمتاع والاستحسان وهكذا في الفتوى في السادس عشر وفي التكملة دفع الى الثاني ثوبا لبيعه فنادى فلم يبع فباعه صاحبه بنفسه الثاني اجبر منه قبله وفي الاستحسان لا يجبر شيء حكاه العرف (من مفرقات بيع التارخانية)

لو اعطى احد ماله للدلال وقال به كذا دراهم فان باعه الدلال بازيد من ذلك فالفاضل ايضا لصاحب المال وليس للدلال سوى الاجرة رجل دفع الى رجل ثوبا وقال به عشرة قسا زاد فهو بين وبينك قال ابو يوسف ان باعه عشرة او لم يبعه فلا اجرة له وان لم يبع في ذلك وان باعه بأكثر عشرة او اكثر او اقل له اجرة منه ان لم يبع في ذلك لانه عمل باجارة فاستدركت حقيقة الاجر وقال القاضي الامام وهذا المصحح به يفتى لان الاجر مقابل بالبيع دون مقدمته اذا كان المتوقد عليه البيع دون الشيء (خلاصة في المحل المزبور) ولو باعه بأكثر عشرة او اكثر منه اجرة مكل عمله وقابله الفتوى كذا في التبيين (هذه في الباب السادس عشر في مسائل التصديق في الاجارة والاستحسان على الطاعات والمعامات واعمال الماسة)

لو خرج مستحق بعد أخذ الدلال اجرة ثم مضى البيع او رد بيع

ثم في كل موضع يجب اذا أخذ الدلال الاجر ثم ان المشتري يرد المشتري بالحب طارقي هو نسخ ولا يكون فسخا لاستبراد من الدلال ما دفع اليه من اجرة والفاصل (خلاصة في المحل المزبور) وفي مفرقات الثانية أخذ الدلال الدلالة ثم استحق البيع ورد بالحب بقاءه او غير قضاء لاستبراده الدلالة وقال السعد الشهيد به اني والذي (تارخانية في المفرقات من البيع)

من استأجر حصادا لم يصدوا زرعته الذي في ارضه وبعد حصادهم مقداراً منه لو تلف الباقي يزول آفة او يفضل آخر فله ان يأخذوا من الاجر المسمى مقدار حصاده ما حصدوه وليس لهم اخذ اجر الباقي رجل استأجر داراً وقبضها وانهدم بيت منها رفع غلبه من الاجر بمقتضى تارخانية في فسخ الاجارة وفي امارات شيخ الاسلام انه لم يصبغ الله لا يفسخ ويسقط الاجر فسخ او لا (خلاصة في الاجارة) الاجارة تنقضي بالاعتذار الثلاثة غداً وذلك على وجوب الى آخره او كان غداً يباعه من الجري على وجوب الغد ثم تنقضي الاجارة من غير تنقضي كما لو استأجر انسانا فاعطى به عند وقوع الاكفة او تلف الشئ عند التجميع فبرأت الاكفة وزال التجميع تنقضي الاجارة لانه لا يمكنه الجري على وجوب الغد شرعاً (خلاصة في فصل ما ينكض به الاجارة)

كما ان الظن فسخ الاجارة لو تمرت كذلك فعرش فسخاً اذا تمرت او حلت اولم يأخذ المسمى تدبى او استغرق لها وليس فسخ ولا عرش ان يفسخ الاجارة الا بعد التام والعدل المسمى

ان لا يأخذ انبها من مدي اربعة لان المني لا يحصل متى كان هذا الحال وكذلك اذا  
جلبت وكذلك اذا مرضت وكذلك اذا كانت سارقة وكذلك اذا كانت فاجرة ومن  
يجوزها وهذا بخلاف ما اذا كانت كافرة لان كفرها في اعتقادها واذا استأجر الرجل  
ظلماً ثم ظهر انها كافرة او عتونه او حقا كان له ان ينسخ الاجارة وكذا  
في الظهيرة . والتعذر من جانب الظلم ان يرضى مرضاً لا يستطيع معه الارشاع  
الا عتقه لتحقها وكذا اذا جلبت . وكذا في الدخيرة . وحسب في الباب  
العائش من كتاب الاجارة .

### الباب السابع

في وثيقة الآجر والمستأجر وصلاحيتهما بعد العقد ويشتمل على ثلاثة فصول

#### الفصل الاول

في تسليم المأجود

(المادة ٥٨٢)

تسليم للمأجود هو عبارة عن ايازة الآجر ورخصته للمستأجر بأن  
يتسلم به بلا مانع

وتسليم المسقود عليه في الاجارة هو الفكن من الانتفاع وذلك بتسليم المثل  
اليه بحيث لا مانع من الانتفاع فان عرض في بعض المدة مانع الانتفاع به كما لو  
فصلت الدار من المستأجر أو عرفت الارض المستأجرة أو الموضع عنها الشرط  
أو مرض البعد أو أبق سقطت الاجارة بقدر ذلك (كذا في محبت المرحوم)  
(حديث في الباب الثاني عشر من الاجارة)

(المادة ٥٨٣)

اذا عقدت الاجارة الصحيحة على المدة او المسافة يلزم تسليم المأجود

للمستأجر على ان يبقى في يده منفصلاً ومستعراً الى انقضاء المدة او ختام  
المسافة مثلاً لو استأجر احد كروسة لكذا مدة او على ان يذهب الى المثل  
القلبي فله ان يستعمل الكروسة المذكورة في ظرف تلك المدة او الى ان  
يصل ذلك المثل وليس لصاحبا ان يستعملها في تلك الاثناء في اموره

اذا وقع العقد أي عقد الاجارة فان كان صحيحاً على مدة أو مسافة وجب تسليم  
الموضع عليه العقد وأما مدة الاجارة فان عرض في بعض المدة مانع الانتفاع  
سقط الأجر بقدر مدة المنع وذلك بان يعصب غائب أو يجحد فيه مرض أو  
تفريق الارض المستأجرة أو سقط مفع عليه الشرط وان اختلفا بعد انقضاء مدة  
الاجارة في تسليم ما استأجر في مدة الاجارة فالقول قول المستأجر مع يمينه  
(أما رعاية في الفصل الثاني عشر من كتاب الاجارة)

(المادة ٥٨٤)

لو آجر احد ملكه وكان فيه ماله لا تجزم الاجارة ما لم يسلمه فارغاً الا  
ان يكون قد باع المال للمستأجر ايضاً

ولو كانت الدار مشغولة بمتاع الآجر أو الارض مزدورة فالصحيح انه يصح  
لكن لا يجب الآجر ما لم يسلم فارغاً أو يبيع ذلك من المستأجر ولو فرغ الدار  
وسلم لزمت الاجارة (حديث في الباب الثاني عشر من الاجارة)

(المادة ٥٨٥)

لو سلم الآجر الدار ولم يسلم حجرة وضع فيها لعماء سقطت من بدل  
الاجارة مقدار حصة تلك الحجرة والمستأجر غير في باقي الدار وان ائتم  
الآجر الدار وسلمها قبل البيع لزم الاجارة يعني لا يلزم للمستأجر حق البيع  
ولو سلم كل الدار الا بيتاً مشغولاً بمتاعه سقط الأجر بحيث وله الخيار في الباقي

الشرع الصفقة عليه فان فرغ البت قبل القبض لزمت الاجارة (كذا في النهاية)  
(هذه في محل المزبور)

### الفصل الثاني

في تصرف القاذرين في المأجور بعد العقد

(المادة ٥٨٦)

المستأجر إذا المأجور لا آخر قبل القبض ان كان عقاراً أو ان كان متقولاً فلا  
ومن امتأجر شيئاً فان كان متقولاً فانه لا يجوز له ان يبرأه قبل القبض وان  
كان غير متقول فارد أن يبرأه قبل القبض فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما  
الله يجوز وعند محمد لا يجوز كما في البيع وقبل انه في الاجارة لا يجوز بالاختلاف وفي  
البيع الاختلاف (هكذا في شرح المشايخ) (هذه في السابع من كتاب الاجارة)

(المادة ٥٨٧)

المستأجر إذا المالم يتفاوت استعماله وانما في اختلاف الناس لا آخر  
الاصل عدا ان المستأجر يملك الاجارة انما لا يتفاوت الناس في الانتفاع  
(كذا في المحیط هذه في محل المزبور)

(المادة ٥٨٨)

ان آجر المستأجر بأجرة فاسدة المأجور لا آخر بأجرة صحيحة يجوز  
والمستأجر فاسدة ولو آجر من غيره اجارة صحيحة يجوز في الصحيح وقيل  
لا يملك واستدلوا بما ذكر في الاجارات دفع اليه دأراً يسكنها ويرمها ولا أجر له  
وأجر المستأجر من غيره ولو اتهم من سكنى الثاني ضمن اتفاق لانه مباح فاسداً  
أجابوا عنه بأن العقد في تلك المسئلة اجارة الاجارة لان ذكر الثمرة على وجه  
المشورة لا يفسد (بزيادة) في مسائل البيع وفي الفصل الثاني من كتاب الاجارة (٥)  
قيل للمستأجر فاسدة ان لا يبرأ من غيره اجارة صحيحة استدلالاً بما ذكر -  
دفع شيئاً الى رجل يسكنه ويرمها ولا أجر له فاجر هذا من آخر اجارة صحيحة

فخر من سكنى الثاني ضمن نفسه ويكون الثاني بئرة القاص ولو كانت  
الاجارة الثانية صحيحة لم تكن بئرة القاص وقيل لا يملك اجارة صحيحة لكن لو  
آجر يستحق الاجر كقاص وقيل يملكها بعد قبضه كغيره فاسدة له البيع جائزاً  
وهو الصحيح الا ان المؤجر الاول يملك الثانية بخلاف البيع فاسدة اذا الاجارة  
تفسخ بعذر لا يبيع ولا يملكها في مسئلة الثمرة اذا المزمة تحت على وجه المشورة  
لا على وجه الشرط فكان عارياً والمستأجر لا يملك الاجارة (في اثنين من القصولان)  
انقروا في كتاب الاجارة وفي الاشياء المستأجر فاسدة لو آجر صحيحاً جائزاً (رد المحتار)

(المادة ٥٨٩)

لو آجر أحد ماله على مدة معلومة لا آخر بأجرة لازمة ثم آجره أيضاً  
تلك المدة تكراراً لغيره لا تنفذ الاجارة الثانية ولا تعتبر  
سأل في من آجر مكاناً هو ملكه مدة معلومة وأراد فسخ الاجارة في المدة  
وأعياى ان رجلاً زاد في الاجرة وان له قبول الزيادة وفسخ الاجارة بهما ليس  
له ذلك الجواب ثم وان زيد على المستأجر فان في ملكه قبل مطلقاً كما لو رخصت  
وهو شامل لسكن البيت بعمومه (اشياء من الاجارة قبله العتاني عليه أيضاً)  
وتفصيل الماهدي في كتاب الاجارة (الاجارة عند لازم لا يفسخ بغير عذر الا  
انما وقعت على اشتغال العين كان الاستكتاب فليصاحب الورق ففسخه بلا عذر  
(اشياء في الاجارة)

(المادة ٥٩٠)

لو بيع الآجر المأجود بدون إذن المستأجر يكون البيع نافذاً بين البائع  
والمشتري وان لم يكن نافذاً في حق المستأجر حتى انه بعد انقضاء مدة  
الاجارة يلزم البيع في حق المشتري وليس له الامتناع عن الاشتراء الا ان  
يطلب المشتري تسليم البيع من البائع قبل انقضاء مدة الاجارة وفسخ



القاضي البيع لعدم إمكان تسليمه وإن أجاز المشتري البيع يكون نافذاً حتى كل منهما ولكن لا يؤخذ بالأجور من يده ما لم يصل إليه مقدار ما لم يستوفه من بدل الاجارة التي كان اعطاه قديماً ولو سلم المشتري الأجور قبل استيفائه ذلك سقط حتى حبه

وإذا باع الآجر المشتري بغير إذن المشتري نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المشتري حتى توسط حق المشتري بعمل ذلك البيع ولا يحتاج إلى تجديد وهو الصحيح (عكذا في الخط) (هـ) في الباب التاسع عشر

وإن أجاز المشتري البيع نفذ البيع في حق الكل ولكن لا يترفع العين من يد المشتري إلى أن يصل إليه ما وإن رضى بالبائع فاعتبر رضا البائع لتسخير الاجارة لا للاتفاق من يده وعن بعض متأخرينا أن الاجارة إذا باع المشتري بغير رضا المشتري وسقط ثم أجاز المشتري البيع والتسلم بطل حقه في الجبس ولو أجاز البيع دون تسليمه لا يثبت حقه في الجبس (هـ) في الباب التاسع عشر

ومن أجزأه ثم باعها قبل انقضاء مدة الاجارة كان البيع جائزاً فيما بين البائع والمشتري حتى انقضاء المدة لو اقتضت كمال البيع لا إذا لم يمتد في البيع من يده من الاختلاف إذا طالب المشتري البائع بالتسليم قبل انقضاء مدة الاجارة فلم يمكنه ذلك وقضى القاضي القدر بينهما قال لا يوجد جائزاً لمضي المدة (كذا في شرح الشعاوي) هـ آخره ثم أراد نفي الاجارة وبها لا لا لافقة له ولا لغيره ذلك كذا في الكبرى وإنما لحق الآجر دين قديم لا فاقه إلا من ضمن الدار المستأجرة أو من ضمن الدار المستأجرة فهذا عند في فسخ الاجارة ويثبت للآجر أن يرفع الأمر إلى القاضي ليبيح القدر وليس للآجر أن يفسخ القدر بنفسه كذا في الخط وهو رقيق الأمر إلى القاضي أمر القاضي بالبائع بالاجارة تنقضي في مضمونه ولا بأس للقاضي بتفسخ الاجارة من مفهوم من المتدبر ما شاء

### الفصل الثالث

في بيان مواد تتعلق برد الأجور واعادته

(المادة ٥٩١)

يلزم المشتري دفع يده عن الأجور عند انقضاء الاجارة

وفي جامع الفصولين أيضاً راجعاً إلى أبي جعفر الطوسي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كل ما حمله مؤجره كحصى اليد فليؤجر رده لأجل المشتري وما لا حمله ككتاب ودابة فليؤجر المشتري رده ثم رجع إلى المشتري رده بعد المدة بل عليه دفع اليد فقط وتصح الحامدي في الاجارة

(المادة ٥٩٢)

ليس للمشتري استعمال الأجور بعد انقضاء الاجارة

سئل في مستأجر يستان من المتكلم عليه اقتضت مدة اجارته ومضى بعد عادمه أخرى وهو واضح يده على المستأجر من غير عقد اجارة ولا إذن من مؤجره المذكور ويقتض من تمام البستان زاعماً أن له فيه قيمة وحراً في بيته ويكلف المؤجر شراء القيمة بدون وجه تسري والحال أن ذلك واقع في المدة الحالية عن العقد والآن وقد استوفى من ثمن البستان فيها فليؤجر المشتري بتسليم البستان للمؤجر ويرفع قيمته وعليه أمير المثل في المدة التي استوفى من ثمنها ولا يجبر المؤجر على شراء القيمة هـ الجواب هـ ثم يقول أحق في لزوم المشتري أجراً قبل عن المدة الحالية من الدار هـ وفيه تعديل هـ فإن كان المستأجر وفقاً أو لغيره أو أعده مالكة للاستقلال يلزم المشتري أجراً من المدة المذكورة والأما في نفاذها استأنف بالاجرة ولم يسلم بعد انقضاء واستأنف لزمته الاجرة أيضاً والألا (قال في هـ المختار) في باب الفسخ هـ استأجر داراً أو حماً أو أرضاً شهراً فشكل شهرين بل يلزمه أجر الشهر الثاني مضمناً للاستقلال هـ والألا هـ في ذلك فكذا الوقت وما لغيره وكذا في اقتضاء المشتري وما لغيره بالآجر فشكل

يلزمه الأجر يستكاه بعده . من تخرج الحامدي في الإجارة .

( المسألة ٥٩٣ )

لو انقضت الإجارة وأراد الآخر قبض ماله يلزم المستأجر تسليمه إياه لما مر منه وبؤيده من تخرج الحامدي في قوله . سئل في بيان أنه .

( المسألة ٥٩٤ )

لا يلزم للمستأجر رد المأجور وإعادةه ويلزم الآخر أن يأخذ به عند انقضاء الإجارة مثلاً لو انقضت إجارة دار يلزم صاحبها الذهاب إليها وتسليمها كذلك لو استأجرت دابة إلى الحمل فالأولى يلزم صاحبها أن يوجد هناك ويسلمها وإن ما وجد هناك ولا تسلمها ونقضت في يد المستأجر بدون تبديده وتقصيره لا يضمن والتوكيل كالإصطبل

قال محمد رحمه الله في الأصل وليس على المستأجر رد ما استأجر على المسالك وعلى الذي أجرة أن يقبض من منزل المستأجر وليس هذا كالعارية . ( آثار حاشية في الفصل ثالث )

استأجر دابة ليركبها في سوقه في السفر وقتاً معلوماً فقبض فقبض عليه تسليمها إلى صاحبها وعلى الذي أجرة أن يقبض من منزل المستأجر حتى لو استكاهها أو باعها فذلك في يده ثم يقبض سواء طالب منه المؤجر أو لم يطلب لأنه لا يلزمه الرد إلى يده بعد الطلب فإن لم يكن متدبراً في الاستكاه فلا يضمن فإن كان استأجرها من موضع معين في السفر ذاهباً وجاباً فإن على المستأجر أن يأتي بها ذلك الموضع فإن حالها على منزله فاستكاه حتى غلبت ضمن فربما لأنه تعدى في حملها إلى غير موضع المقدم . فإن قال المستأجر لو ركبها من هذا الموضع إلى موضع كذا وأرجع إلى منزلي فقبض على المستأجر ردّها إلى منزل المؤجر لأنه لما عاد إلى منزله فقد انقضت مدة الإجارة فهو إن المستأجر سأل الدابة إردوها على الوأجر في منزله مع

أنه ليس عليه الرد وهلك في الطريق لأشغال عليه ولو ذهب المسالك إلى آخره وذهب هذا الرجل بالدابة ليردها على المسالك فهلك في الطريق كان عليه السبيل فيصير بالإخراج عن البلد فأصب ( كذا في المحیط ) هدبة في الباب ثالث عشر ( المسألة ٥٩٥ )

إن احتاج رد المأجور وإعادةه إلى الحمل والمؤنة فاجرة نقلته على الآخر قال محمد رحمه الله في الأصل إذا استأجر الرجل راحتي يظنن عليه شهراً بأجر مسمى شمله إلى منزله فؤنة الرد على رب الراس والعسر وغسبر العسر في ذلك سواء في القياس في الإجارة والعارية ففي الإجارة مؤنة الرد على رب المال وفي العارية على المستعير قال مسافعاً وتأويل هذا المكان الإخراج بلان وب المال في الإجارة والعارية ففي الإجارة تجب مؤنة الرد على رب المال وفي العارية تجب مؤنة الرد على المستعير فإذا إذا حصل الإخراج بغير إذن رب المال فؤنة الرد على الذي أخرجه مستعيراً كان أو مستأجراً ( كذا في المحیط ) ( الآثار حاشية في الفصل ثالث عشر من كتاب الإجارة ) ( وهدبة في الباب ثالث عشر في المسائل التي تتعلق برّد المستأجر على المسالك )

## الباب الثامن

في بيان الفهات ويجوز على ثلاثة أقوال

### الفصل الأول

في بيان الفهات

( المسألة ٥٩٦ )

لو استعمل أحد مالا بدون إذن صاحبه فهو من قبيل التامسب لا يلزمه إداؤه منقذه ولكن إن كان مال وقف أو مال يتيم فعلى كل حال يلزم أجر

المثل وإن كان مبدءاً للاستئصال فملي أن لا يكون بتأويل ملك وعقد يلزم ضمان المنفعة بيني أجز المثل مثلاً لو سكن أحد في دار آخر مدة بدون عقد إيجار لا يلزمه الأجرة لكن إن كانت تلك الدار وقتاً أو مالاً بينهم فملي كل حال بيني إن كان ثم تأويل ملك وعقد أو لم يكن يلزم أجر مثل المدة التي سكنها وكذلك إن كانت دار كراء ولم يكن ثم تأويل ملك وعقد يلزم أجر المثل وكذا لو استعمل أحد دابة الكراء بدون إذن صاحبها يلزم أجر المثل

منافع الغصب لاقتضى إلا في ثلث مآل بينهم ومال الوقت والمعدل للاستئصال. منافع المعدل للاستئصال مضمونة إلا إذا سكن بتأويل ملك أو عقد حيث سكنه أحد الشريكين في المثل إما في الوقت إذا سكنه أحدهما بالقبة بدون إذن الآخر سواء كان موقوفاً للمثل أو للاستئصال فانه يجب الأجر ويستثنى من مآل بينهم مسئلة سكنت أمة مع زوجها في داره بلا أجر ليس لها ذلك ولا أجر عليه (كذا في وصايا القبة) الأقصير الدار مدة للاستئصال بإيجارها بل انما تصير مدة له إذا منعها ذلك أو اشتراها له وإعدادها بائع الأقصير مدة في حق المشتري الغاصب إذا أجر ماله مضمونة من مال وقت أو بينهم أو معدل للاستئصال فملي المشتري أجر المثل لأجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل أنما يرد فاقبته من السكن بتأويل عقد سكني (اشياء في الغصب)

ثم يقتضى منافع الغصب أي في ظاهر الرواية وفي ضمان في الوقت ومال بينهم والمعدل فانه ينبغي يجب أجر المثل (في القبل الثلث عشر من الأصول) فلهذا يكون وجوب استعمال ثوب انسان أو حيوانه وصاحب الثور مرة يستعمله ومرة يقرير يجب على المستعمل أجر المثل إن كان أعد له لإيجاره بأن قال بسانه أعدته فلهذا (من عارض القبة في أول الأجرة من قول بهجة القنوي)

(ح ١٠) سئل شمس الدين محمد الوفاي عن الشريك إذا سكن في الدار المشتركة بينه وبين بينهم فهل يلزم له الأجرة عن حصته إيجاب لم تقدم المسائل في الإجارة أجز المثل يجب في مواضع منها في غصب المانع إذا كان المذنب مال بينهم أو وقت أو معدل للاستئصال (اشياء في القبل الثالث في أجر المثل ملخصاً) وإذا غصب أرض وقت وزرعها وانتفعت الأرض بزرعها ينظر إلى نقصانها وإلى أجر مثلاً فأيهما أكثر يجب على الغاصب أحكام الصغار في الإجارة ملخصاً وقوله صاحب الحقيق إذا اشترى داراً وسكنها ثم ظهر أنها وقت أو كانت تصير يجب أجز المثل صيانة فاقبته والصغير (حماوية) (فقه الكوفي) منافع المعدل للاستئصال مضمونة إلا إذا سكن بتأويل ملك أو عقد حيث سكنه أحد الشريكين (اشياء في الغصب)

وفي الملك المشترك لا يلزم الأجر على الشريك إذا استعمله كل وإن كل واحد مبدءاً للإجارة فنية في باب سكنى الوقت (فقه الكوفي) (المادة ٥٩٧)

لا يلزم ضمان المنفعة في مال استعمل بتأويل ملك ولو كان مبدءاً للاستئصال مثلاً لو تصرف مدة أحد الشريكة في المسال المشترك بدون إذن شريكه مستغلاً فليس للشريك الآخر أخذ أجرة حصته لانه استعمله على أنه ملكه

أحد الشريكين إذا استعمل الوقت كله بالقبة أو غيره بدون إذن الآخر فبانه أجر حصته الشريك سواء كانت وقتاً أو سكنها أو موقوفة للاستئصال وفي الملك المشترك لا يلزم بالأجر على الشريك إذا استعمله كل وإن كان مبدءاً للاستئصال (من وقت القبة) وليس للشريك الذي لم يستعمل الوقت أن يقول الآخر إذا استعمل بقدر ما استعمله لأن المصلحة انما تكون بعد الحصة ولم توجد (قبة في باب سكنى الوقت)

( ح ١٠ ) سكن داراً مشتركة بنية شريك لا يلزم اجر حصته ولو معدة للاستئصال لأن الدار المشتركة في حق السكن وفيها هو من نواحي السكني تجعل تلك لكل واحد من الشريكين على سبيل الكهل اذ لو لم يعمل كذلك يمنع كل واحد منها عن دخول وقعود ووضع امتدة يقطع منافع ملكها وهو لم يجهروا ولما كان كذلك صار المأجر ساكتاً في ملك نفسه فلا اجر ( عات ) في ( ده ) إن سكن يتأويل ملك فلا اجر جامع القسولين في ضمان احد الشريكين ( القروي في كتاب الاجارة )

## ( المسألة ٥٩٨ )

لا يلزم ضمان المقتضة في مال استعمل يتأويل عقد وان كان معدداً للاستئصال مثلاً لو باع أحد لا تخراجاً ملكه مشتركاً بدون اذن شريكه وتصرف فيه المشتري مدة ثم لم يجز البيع الشريك وضبط حصته ليس له ان يطالب بأجرة حصته وان كان معدداً للاستئصال لأن المشتري استعمل يتأويل العقد يعني حيث أنه تصرف فيه بمدة البيع لا يلزم ضمان المقتضة كذلك لو باع أحد لا آخر رضى على أنها ملكه وسلمها ثم بعد تصرف للمشتري لو ظهر لها مستحق وأخذها من المشتري بعد الانبات والحكم ليس له ان يأخذ أجرة لتصرفه في المدة المذكورة لأن في هذا أيضاً تأويل عقد

سكن قاضيهان عن رجل اشترى داراً وسكنها سنة ثم استحقها مستحق على يجب على الساكن اجر المثل قلنا لا يمكنها بحكم الملك وقد ذكر صاحب المحيط قالوا ان في الدار المدة للاستئصال انما يجب اجر المثل على الساكن اذا سكنها على وجه الاجارة عرف منه ذلك بطريق الاطلاق اما اذا سكن يتأويل عقد او

يتأويل ملك كيت أو سألون بين رجلين وسكن احدهما لأجنب الاجر على السكني وان كان معدداً للاستئصال ( يجمع القسوي في الاجارة القاسدة من الاجارة )

• المدون القروي محمد القدي •

## ( المسألة ٥٩٩ )

لو استخدم أحد صغيراً بدون اذن وليه فإذا بلغ يأخذ اجر مثل خدمته ولو توفي الصغير فلورثته ان يأخذوا اجر مثل تلك المدة من ذلك الرجل عت صبح كبه وغيرهم يتم صغير ليس له اب ولا ام ولا عم استعماله القراؤه وغيره ان القاضى وغيره الاجارة عشرين سنة فله بعد البلوغ ان يطالبهم باجر مثل بها ( قبة في اوائل الاجارة نقد للكوفي في نوع مال الصغير من كتاب الاجارة ) سئل في بيم استعماله رجل من القراؤه في اعمال شتى ولا اذن قاض وكان ما يعطيه من الكسوة والكفاية دون اجرة مثله بدون فاحش ثم بلغ رشيداً وطلب من الرجل تمكينة اجرة مثله فهل له ذلك الجواب نعم ( كما في القراؤه في نوع من المتفرقات ) وعنه ( اتقى الحلي الرمي ) ( تنقيح الحامدي في الاجارة )

سئل في يمين استعمالها فربها في اعمال شتى بلا اذن الحاكم ولا اجارة وكان يعطيهما ويصفيها ويعطيهما في بعض الأحيان دراهم وذلك قدر اجرة مثلها ثم بانا وطالبها اجر مثلها فهل ليس لها ذلك حيث كان الحق كما ذكر ( الجواب ) نعم ( اتقى به الحلي الرمي ) ( تنقيح الحامدي في الاجارة ) يتم لمسم قدر نحاس استعماله زيد لزمه اجره ( تنقيح الحامدي )

## الفصل الثاني

في ضمان المتأجر

## ( المسألة ٦٠٠ )

المتأجر امانة في يد المتأجر ان كان عند الاجارة صحيحاً او لم يكن



## (المادة ٦٠١)

لا يلزم الضمان اذا تلف المأجور في يد المستأجر ما لم يكن نقصانه  
او تعديده او مخالفته للأدوية

لانه أمين فلا يضمن إلا بما ضمن به الأمين والمودوع وهو التعدي والتقصير  
(وعليه قول الزاوي في المتفرقات) إلا بما ملكه بصلته أو نقصيره في حقله  
(فمدولى المرحوم شيخ الإسلام القروي) قلعه المكتوي في ضمان المستأجر من  
الإجارة ولا يضمن الملاك من غير تعدد (تنوير الألبار في العارية) كل ما  
يضمن في الإجارة يضمن في الإجارة ولا يجب الإجر وكل ما لا يضمن في الإجارة  
لا يضمن في الإجارة ويجب الإجر (فصول في التلک والثلاثين) مما نقل على  
القبض في ضمان الإجر) ولا ضمان على المستأجر في الدابة إن هلكت وهي في يده  
على إجارة فاسدة لانه مستعمل لدابة بالن مالكة (قبة في متفرقات الإجارة)  
(عما نقل على البرقة في ضمان الإجر)

## (المادة ٦٠٢)

يلزم الضمان على المستأجر لو تلف المأجور او طرأ على قيمته نقصان  
بتعديده مثلاً لو ضرب للمستأجر دابة الكراه فسانت منه او ساقها بعنف  
وشدة فهلكت لزمه ضمان قيمتها

مثل في المستأجر اذا ساق الدابة سوا فاشدداً غير معتاد وعنف في السير حتى  
هلكت بغير إذن صاحبها ولا وجه شرعي فهل يضمن قيمتها الجواب لم قال في الفتاوى  
الشافعية فإن عصف في السير ضمن اجساعاً (ومنه في التاجارية والعمارة)  
(وفتاوى مؤيد زاده شريح الحامدي في الإجارة)

## (المادة ٦٠٣)

حركة المستأجر على خلاف المعتاد تعدد ويضمن الضرر والخسار

الذي يتولد منها مثلاً لو استعمل الابنة التي استكرهاها على خلاف عادة  
الناس وبليت يضمن كذلك لو استعرت الدار للمأجور بظهور حريق فيها  
سبب اشغال المستأجر النار يزيد من العادة وسائر الناس يضمن

ولو استأجر ثوباً بلية مدة معلومة فليس له ان يابس غيره فتفاوت في اقباس  
ويصرف الى اقباس المعتاد في الثياب ولول الخيل الى وقت اليوم وآخره عند القيام  
لا يضمن فيه بالليل وإن فعل وتخرق ضمن وإن سلم حين جاء وقت ائمه دعي عن  
الضمان (حنفية في الباب الثماني من الإجارة)

مثل في رجل احرق حصاداً أرض مستعرة بفرب حنطة بهذا حال اضطراب  
الرياح وسرت آثار الى الحنطة واحرقها وكان الرياح وقت الاحراق يذهب بشلل  
تلك النار الى الحنطة فهل يضمن مالها لو دجيت لم يتطلع التل بعد موت ذلك تسرعاً  
(الجواب) نعم احرق حصاداً أرض مستأجرة او مستعرة فاحرق من أرض  
غيره يضمن إن لم يضر بالرياح فلو كانت مضطربة ضمن لانه يعلم انها لا تستقر  
في أرضه فيكون مباشراً (شرح التنوير للملاك) (من شئ الإجارة تنقيح  
الحامدي في الإجارة)

## (المادة ٦٠٤)

لو تلف المأجور بتقصير للمستأجر في امر المحافظة او طرأ على قيمته  
نقصان يلزم الضمان مثلاً لو ترك المستأجر دابة الكراه غالية الرأس  
ومضاعف يضمن

وفي فتوى الاصل المستأجر حارساً أفضل في الطريق فترك ولم يطلب حتى شاع  
قال ان ذهب الخنزير من حيث لا يتعذر له وهو حافظ له فإذا لم يطلبه ولم يطلب به  
فلا ضمان عليه وكذلك لو لم يطلبه وتكلم أمين به وجوده ولو طلب بالقرب في  
حوالي المواضع التي ذهب منها فلا ضمان وإن ذهب وهو برده ولم يتعه وهو ضامن

يريد به إذا غاب عن بصره وعلى هذا مستأجر الجوار إذا جاء بالحمار إلى الخيلان وترك الجوار واشتعل بصره الجوز فضع الحمار إن غاب عن بصره فهو شامخ وإن لم يغيب عن بصره إلا شتان عليه (كذا في الخط) «هندية» في الباب التاسع والعشرين من كتاب الأجرة»

ج. ١. «مستأجر حماراً نقل عن الطريق إن علم أنه لا يجد بعد الطلب لا يضمن كذا راجع بد من طريقة شاة دخلى على الباقي الهلاك إن تبعها لأنه إنما ترك الحفظ بعينه فلا يضمن» رد المحتار

قوله إن علم أنه لا يجد الظاهر إن المراد به غلبة الظن وظاهر هذا الصنيع أنه يصدق في دعواه أنه لا يجد «ط» قلت وفي النزاع دفع إلى المشترك ثوراً قرأه فقال لا أدري أين ذهب الثور فهو اقرار بالتضييع في زماننا «رد المحتار» قوله بعد الطلب أي في حوالى مكان مثل فيه ولو ذهب وهو يراه ولم ينع شمن يريد به لو غاب عن بصره فتصرف في حفظه ادم المتع وعلى هذا لو ساء به إلى الجار واشتعل بصره الجوز فضع الحمار لو غاب عن بصره شمن والا فلا خلاصة وفي الحلية إذا نهبها عن ظهره لا يكون حافظاً لها وإن ربطها بشئ «رد المحتار» (المادة ٦٥٥)

مخالفة المستأجر ما ذنوبته بالجابوز إلى ما فوق المشرط توجب الضمان وأما مخالفته بالمدول إلى ما دون المشرط أو مثله لا توجيه مثلاً لو حمل المستأجر خمسين أقة حديد على دابة استأجرها لأن يحملها خمسين أقة شمن وعطبت يضمن وإذا لو حملها حمولة مساوية لخدمته في المضرة أو الخف وعطبت لا يضمن

حمل حديد على أكمة شمن «نسخ الحامدي» وإن سعى في الحبل نوعاً وقدراً ككر به أي للمستأجر حمل منه في الضرر وإن تساوى وزناً والاختف

كالمسلم والتميز لا الأمر كالمثل والمزيد متى إذا استأجرها ليجعل عليها قشاً ساء فليس له أن يعمل عليها مثل ولاه حديداً لأنه ربما يكون أضر بالدابة لأن الحديد يمتنع في موضع من ظهورها واقفان يسيط على ظهرها «رد المحتار» في كتاب الأجرة»

ج. ١. «مثل التساوي وزناً ككر برعته المؤجر للمستأجر حمل ككر بر آخر «عبد الحليم حاشية دور»

قوله كالمسلم والتميز كلاماً مثلاً للاختلاف عبد الحليم قوله لا الأمر ولو فعل شمن الدابة ولا أجر عليه «عبد الحليم»

(المادة ٦٥٦)

يتق المأجور كالدوية ألمته في يد المستأجر عند اقتضائه الأجرة كما كان وعلى هذا لو استعمل المستأجر المأجور بعد انقضاء مدة الأجرة وتلف يضمن كذلك لو طلب الأجر ماله عند انقضائه الأجرة من المستأجر ولم يعطه إياه ثم بعد الأمساك تلف يضمن

وإن كان استأجرها من موضع يسمى في العصر داعياً وجانباً كان على المستأجر أن يأتي بما ذك الموضع الذي قبضها فيه لا لأن الرد واجب عليه بل لأن الساقط إلى متاعها العقد لأن عقد الأجرة لا ينهي إلا بالرد إلى ذلك الموضع فإن حملها إلى منزله فاسكاً من عطبت شمن قبضها لأنه تعدى في حملها إلى غير موضع العقد فإن قال المستأجر إنكم من هذا الموضع إلى موضع كذا أو جمع إلى منزلي فليس على المستأجر رده إلى منزل المؤجر لأنه لما عدل إلى منزله فقد اقتضت مدة الأجرة قبضت ألمته «كذا في البدائع» «هندية» في الباب الثالث عشر من كتاب الأجرة»

وكذا يضمن لو أسكها في بيته ولم يذهب بها إلى ذلك المكان الذي استأجرها له يضمن والمك المذات غير وكذا هذا في الإبرة «صادية» «نسخ الحامدي»

وحيث كان رد الدابة المستأجرة على المؤجر فلا ضمان على المستأجر بالإهلاك  
بل لا طلب وهذا خلاصة التحقيق من الحامدي . وقررده .

### الفصل الثالث

في ضمان الأجير

(المادة ٦٠٧)

لو تفت المستأجر فيه بعدى الأجير وتقصيره يضمن

قال في فصول العمالي وفي مختصر التدوير لا ضمان على الأجير الخاص فيما  
تلف في يده ولا ماله في عمله معناه إذا لم يكن متعديا بخلاف الأجير المشترك  
فانه يضمن إذا حصل انقلاب بقتله وفي التجريد لله هائي الأجير الخاص لا يضمن  
الأبعدى . ومنج . والمعدى هو الذي يعمل بالخدمة ما لا يرضى به المودع  
غاية . ومن الأتروفي تنقيح الحامدي في الأجرة .

ولا يضمن الأجير الخاص ما تلف في يده بأن يسرق منه أو غاب أو نصب  
أو سببه لأن العين أمانة في يده بالأمان فانه لا يتقبل الأعمال الكثيرة من الناس  
فلا يوجد العجز والتقصير في الخطأ بخلاف الأجير المشترك المأذون كالتسار  
التدوير أو تخرق الثوب عند العمل إذا لم يتعمد التسا ولا يتقبل الأعمال من  
المطابق طمعا في الأجر فيجوز عن القيام فيجب عليه الضمان عندما استحسنه لصيانة  
أموال الناس كإس . جميع الأنهر .

(المادة ٦٠٨)

تعدى الأجير هو أن يعمل عملا أو يتحرك حركة مخالفة لأمر  
الأجر صراحة كان أو دلالة مثلا بعد قول المستأجر لراعى الذي هو  
أجير ناس ارفع هذه الدواب في الحقل التالي ولا تذهب بين إلى عمل  
آخر فان لم يرفعها الراعى في ذلك الحقل وذهب بين إلى عمل آخر وداععن

يكون متعديا فان عطيت الدواب عند رعيهن هناك يلزم الضمان على  
الراعى كذلك لو أعطى أحد قشاشا إلى خياط وقال إن خرج فيه ففصله

وقال الخياط يخرج وفصله فان لم يخرج فيه له أن يضمن الخياط الضمان  
وفي الخطأ . وإذا خالف الراعى فرعاها في غير المكان الذي أمره ففعلت  
شدة ولا أجر له وإن سلمت الثمن في القياس لا أجر له وفي الاستحسان يجب  
الأجر ونحو اشتقا في مكان الرعي فالقول قول رب الثمن ويضمن الراعى بالإجماع  
قال لمخياط أقطع طولك وصرهه وكذا بقاء . فأما إن قدر أصعب ونحوه فهو  
وإن كان أكثر فله قال إن كذا في قبضه فافعله بدمه وخيطه ففعله ثم قال  
لا يكفيني منه ولو قال لا يكفيني قبضا فقال لم فقال أقطع ففعله ثم قال لا يكفيني  
لا يضمن . خلاصة . فتناوى في مسائل الراعى والإقرار من الأجازات . ودر  
المختار في القروع في كتاب الأجازات .

استأجر راعيا ولم يبين مكان الرعي فان كان مشتركا فرعاها في موضع فذلكت  
واحدة منها يقرى أو نفراس سبع ونحو ذلك فلك صاحبها شرطت مات أن رعى  
فغنى في غير هذا الموضع فقال الراعى اشتد هذا فقال قول صاحبها بالإجماع  
والينة بين الراعى وإن كان أجير واحد واشتدنا كما قلنا فالقول قول صاحبها وإن  
أقام الراعى الينة فلا ضمان عليه بالإجماع . وكذا في تناوى الضمانية . وأما  
الراعى فرعاها في غير المكان الذي أمره ففعلت فهو ضامن فلا أجر له وإن  
سلمت الثمن والقياس إن لا أجر وفي الاستحسان يجب الأجر . وكذا في الخطأ .  
(عندية في الباب الثامن والمشرى من الأجرة)

رجل قال لأخياط انظر إلى هذا الثوب إن كذا في قبضه بدمه وخيطه  
ففعله ثم قال لا لا يكفيني ضمن الثوب ولو قال انظر لا يكفيني قبضا فقال لم  
فقال أقطع ففعله ثم قال لا يكفيني لا يضمن . قال في الخطأ . ولو قال أقطع  
إذا فلما قطع فزاعوا لا يكفيه لا ذكر هذه المسئلة في الكتب وبكى عن الفتية أن

يكره الباقى انه قال يضمن ولو قدر طول التوب وحشره بقاء ناقصا ان كان قدر  
اصغر ونحوها فليس بشئ وان كان أكثر يضمنه ( خلاصة الفتاوى في الجاس  
الحاس في الجباية والساج من الاجارة ) ( وعنده في الباب الرابع والعشرين  
في مسائل الضمان بخلاف )

( المسألة ٦٠٩ )

تقصير الاجير هو عدم اعتائه في محافظة المستأجر فيه بلا عذر مثلا  
لو قرط شاة ولم يذهب الرأى قبضها تكاسلا وإهمالا يضمن حيث انه  
يكون مقصرا وان كان عدم ذهابه قد نشأ عن غلبة احتمال متبايع الشاة  
اليقائات عند ذهابه يكون معذورا ولا يلزم الضمان

ولو نعت شاة فخطأ ان يتبعه الباقي لا يضمن في ترك طلب ما نعت في  
الحاس بالاجتماع وفي المشترك عند أبي حنيفة لان الامين لا يضمن بترك الحفظ  
اذا كان يضمن ( خلاصة الفتاوى في مسائل البغار والرأى من الاجارات )  
ولو نعت واجدة منها وترك (باعتها) سعى لا يتبع الباقي فهو في سعة من ذلك  
ولا ضمان عليه فيما نعت بالاجماع ان كان الرأى خاصة وعند أبي حنيفة ان كان  
أجيرا معتركا وان كان ترك حفظ ما نعت لان الامين انما يضمن بترك الحفظ  
ان ترك بغير عذر وعندهما يضمن لانه ترك الحفظ بما يمكن الاحترازة ورأيت  
في بعض النسخ لا ضمان عليه فيما نعت اذا لم يجد من يبعث ليردها أو ليخبر صاحبها  
بذلك ( وعنده في الباب الثامن والعشرين من الاجارة )

( المسألة ٦١٠ )

الاجير الحاس لعين حتى انه لا يضمن المال الذي تلف في يده بغير  
صحة وكذا لا يضمن للمالك الذي تلف بملكه بلا شبهة أيضا  
وحكم أجير الواحد انه أمين في قومه جميعا حتى ان ما هلك من عبده لا ضمان

عليه فيه الا اذا جالط فيه واختلف ان يأمره بملك فبدل غيره يضمن ما توك  
منه حيث انه ( هكذا في شرح المجاهدي ) ( وعنده في الباب الثامن والعشرين  
من الاجارة )

( المسألة ٦١١ )

الاجير المشترك يضمن الضرر والحصاد الذي تولد عن فعله وصحته  
ان كان بتعديده وتقصيره أو لم يكن

( ويضمن ما تلف بملك ) اي بملك الاجير المشترك ( كتعريق التوب  
من دقه ) أي لتقصير ( وزلق الحمار ) أي اذا لم يكن من مزاحمة الناس كما  
في الاصطلاح فان التالف الحاصل من زلقه حصل من تركه التثبت في المشي  
( وأعطاه الحبل الذي يندبه المكاري ) فان التالف الحاصل به حصل من ترك  
التوثيق في شد الحبل ( وتعرق البقرة من مدحها ) وفيه اشارة الى ان السفينة  
لو غرقت من موج او رج لم يضمن ( يجمع الاخير في فصل الاجير ) اعلم ان الملاك  
اما غفل الاجير المشترك او لا الاول اما بالتعدي او لا والثاني اما ان يمكن  
الاحتراز عنه او لا ففي الاول يتعدي يضمن أملاؤه وفي الثاني لا يضمن أملاؤه  
وفي اوله لا يضمن عند الامام مطلقا ويضمن عندهما مطلقا وفي الثاني يضمن  
بالصالح على نصف القيمة مطلقا وقيل ان صلاحه لا يضمن وان تقرر صلح ضمن  
وان مشورا فالصالح له والمراد بالاطلاق في المؤمنين المصلح وبغيره رد الاحتراز  
على قدر الاحتراز ( والمنازع في يده ) اي في يد الاجير المشترك ( أملاؤه ) لا يضمن  
ان هلك المتاع من غير فعله عند الامام ( وهو قول زهر وحسن من زبانه فليس  
سواء هلك بأمر يمكن الاحتراز منه كالسرقة والغبس او لا يمكن الاحتراز عنه كالطريق  
العاب والتعدي المكاري لان العين أملاؤه في يده فله حصول القبض يانه فضلا بكون  
الحفظ مقصودا بالاعتناء ولذا لا يملكه الاجير لان الاجارة بقاية العمل  
أو الوصف بخلاف النوع أجير لان عمله متى حتى يبايعه الاجير ( وان )



وصلة ( شرط الثبات ) لانه شرط لا يقتضيه العقد ( به ) أي بعدم الثبات ( يثنى )  
وفي الحاشية والفتوى على قول الإمام وفي المسح وقد جعل الفتوى عليه في كثير  
من المبررات وبه جزم أصحاب المذون وكان هذا المقرب وعندهما ما لك  
والثاني في قول ( يضمن إن أمكن التجوز منه ) أي من الملاك كالمسب والسرقة  
بغلاف ما لا يمكن التجوز عنه كالوثق حلف الله والمخرب القالب والعدو المكابر  
لكونه سببا لضياع أموال الناس وألحق بالتأخيرين بالصالح على نصف القيمة  
لاختلاف الصحابة والأئمة وعلى هذا حكم الولادة والنفقة محسلا بالقولين وفي  
شرح الجمع نقلا عن المحقق الخلاف فيها إذا كانت الأجرة صحيحة وإن فاسدة  
لا يضمن الثابتا ويضمن ما تلف بطله اتفاقا ( يجمع الأثر )

( ح ١٠ ) مسئلة لازمة وفي المسح الرامي إذا خلط الثمن بعضها ببعض فإن  
كان يشتد على الغير لا يضمن ويكون القول قوله في تعيين المواب أنها القلان  
وإن كان خلطا لا يمكن التميز يكون ضمانا قيمتها والقول في مضد الدار القيمة قول  
الرأي وتغير قيمة الاثنام يوم الخلط فإن دفع ثمن رجل إلى غير صاحبه فاستهلكها  
المدفوع إليه وأقر الرأي بذلك ضمن الرامي ولا ضمان على المدفوع إليه ولا يثبت  
قول الرامي على المدفوع إليه إن كان أقر وقت الدفع أنها المدفوعة إليه ( يجمع الأثر )  
عن أعضاء ديوان أحكام عدلية عن أعضاء مشور ديوانه مفتش أوقاف همايوني

السيد أحمد خلوصي	سيف الدين	السيد خليل
ناظر ديوان أحكام عدلية	عن أعضاء جمعية إن عابد بن زاده	
أحمد جودت	علاء الدين	
عن أعضاء مشور ديوانه	عن أعضاء ديوان أحكام عدلية	
توكل أمين	السيد أحمد خلوصي	

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد صورة الخط همايوني

ليعمل توجيه

الكتاب الثالث

في الكفالة ويحتوي على مقدمة وثلاثة أبواب

المقدمة

في اصطلاحات فقهية تتعلق بالكفالة

( المسألة ٦١٢ )

الكفالة ضم ذمة إلى ذمة في مطالبة شيء يعني إن يضم أحد ذمته إلى  
ذمة آخر ويلتزم أيضا المطالبة التي لزمت في حق ذلك

هي اذ ضم ضمانا ( وشترعا ضم ذمة إلى ذمة في مطالبة نفس أو التماس )  
قال في الهداية ( والكافي وغيرهما ) ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة وقيل في الدين  
والاول أصح أقول لا صحة في الثاني أنه لا يكون الاول أصح طرورا الكفالة  
بالنفس ضمه مع أهم فسدوها بعد التبرع إلى الكفالة بالنفس والمسائل ثم إن  
تقسيمهم الكفالة إلى قسمين يضمن بتبرعها فربما مع أهم ذكرها في أثناء المسائل  
ما يدل على وجود قسم ثالث وهو الكفالة بتسليم المسائل كما سيأتي ( ورد غير )  
وهو تسليم الامانات وكان عبد الحليم الكفالة بتسليم المسائل يثنى إن يضمن في

الكفالة بالنفس فلا يعد فيها مستقلاً (مجرد)

(المادة ٦١٣)

الكفالة بالنفس هي الكفالة بشخص أحد

(المادة ٦١٤)

الكفالة بالنال هي الكفالة بإدائه مال

(المادة ٦١٥)

الكفالة بالتسليم هي الكفالة بتسليم مال

فالكفالة إما بالنفس وإن تعددت أي كفالة بالنفس والنفس أيضاً والاولى ان يأخذ منه كفلاً ثم كفلاً والثاني ان يعتمد النفوس المكفول بها فانها جائزة كما يجوز بالدين الكثيرة أو بالنال وبما يتعلق به وهو التسليم (در)

(المادة ٦١٦)

الكفالة بالدرء هي الكفالة بإدائه ثمن المبيع وتسليمه أو بنفس البائع

ان استحق المبيع

ومع ضمان الثمن عند استحقاق المبيع أو ضمان المبيع ان شئت آفة هـ جميع الاثر في الكفالة

(المادة ٦١٧)

الكفالة الشجرة هي الكفالة التي ليست معلقة بشرط ولا مضافة

الى زمان مستقبل

كما اذا قال شئت زيدا أو انا كفيل به أو هو علي أو الي يكون كفالة نفس كما ان في الحجر الرمي وإذا قال شئت فلداً ما عليه من المال أو انا كفيل به أي فهو كفالة مال قطعاً وأما اذا لم يصرح المكفول به انه كفالة نفس أو مال فلا يصح كفالة أصلاً (در المختار في أول الكفالة)

والكفالة المعلقة كفالة ان لم يوف اي آت به فعدا فهو ضمان لما عليه من المال لم يوف به مع قدرته عليه أو مات المطلوب ضمن المال (حكفا في تنوير الأصناف)

(المادة ٦١٨)

الكفيل هو الذي ضم دمه الى دمه الآخر أي الذي تعهد بما تعهد به الآخر ومثال لذلك الآخر الاصيل والمكفول عنه

ومن لزمه المطالبة كفيل (تنوير الأصناف) والكفيل هو الذي يتبعه الدين بالكفالة وفي التباس الكفيل هو الذي لزم المطالبة بالنفس أو المال أو بها والمكفول عنه هو الذي عليه الدين (لاخرية) والمدعى عليه مكفول عنه ويسمى الاصيل أيضاً (در المختار ودر)

(ج ١) فوه والكفيل أي ويسمى شاملاً وشعبياً ومجماً وصيراً وقبلاً (در المختار)

قوله والمدعى عليه مكفول عنه هذا في الكفالة بالنال دون كفالة النفس في البحر عن التلاخية ومثال المكفول بنفسه مكفول به ولا مثال مكفول عنه (در المختار)

(المادة ٦١٩)

المكفول له هو الطالب والدين في خصوص الكفالة

والمدعى وهو الدين المكفول له أي من يكون له حق الدعوى على غيره لا لايقوم في إعطاء الكفيل الدعوى بالصل (در المختار على در المختار) والمكفول له والدين (تأخرية)

(المادة ٦٢٠)

المكفول به هو الشيء الذي تعهد الكفيل بإدائه وتسليمه وفي الكفالة

بالنفس المكفول عنه والمكفول به سواء

والنفس أو المال مكفول به (تور الأيصار) والمكفول به وهو الدين ولو كانت الكفالة بالنفس فكذلك إلا أنه يقال فكمكفول بنفسه مكفول به ولا يقال مكفول عنه (أنا رجاسة) والنفس في الكفالة بالنفس أو المال في الكفالة بالمال مكفول به فكمكفول عنه والمكفول به في الكفالة بالنفس واحد (دردر كذا في جميع الأنهر)

## الباب الأول

في عقد الكفالة ومحتوي على فصلين

### الفصل الأول

في ذكر الكفالة

(المادة ٦٢٩)

تستند الكفالة وتُعقد بإيجاب الكفيل وحده ولكن إنشاء المكفول له ردّها له ذلك ونسق الكفالة ما لم ردّها المكفول له وعلى هذا لو كفل أحد في غياب المكفول له بدين له على أحد ومات المكفول له قبل أن يصل إليه خبر الكفالة يطالب الكفيل بكفالاته هذه ويؤخذ بها ودكتها إيجاب وقبول فلا تتم بالكفيل وحده ما لم يقبل المكفول له أو أجنبي عنه في الخامس (رد المختار) بالألفاظ الآتية ولم يعمل الثاني الثاني ركنا (رد المختار في الكفالة)

قوله ولم يعمل الثاني أي أبو يوسف وقوله الثاني أي القبول وهو التصب على أنه مملوك ويعمل وقوله ركنا مفعولة الآخر أي قبلها يتم بالإيجاب وحده في المال والنفس واختلاف على قوله قبل تنوّعت على إجازة المال فلم يأت قبلها

لا يؤخذ الكفيل وقبل نقد ومطالب الرد كذا في البحر وهو الأصح كما في المحيط أي الأصح من قوليه نهر وفي المرد والبرازية ويقول الثاني ينسق وفي أنفسه الوسائل وغيره الفتوى على قولهما (رد المختار على در المختار)

ولا تصح الكفالة بتويعها بلا قبول الطالب أو نائبه ولو فضولي في جالس العقد وجوزها الثاني بلا قبول (وه ينسق در البرازية وأقره في البحر وبه قالت الأئمة الثلاثة) لكن تسئل المصنف عن الفرسوسي إن الفتوى على قولهما واختاره الشيخ قائم هذا حكم الاتفاق ولو أخبر عنها بأن قال أنا كفيل بمال فلان هل فلان حال نسيئة الطالب أو كفل وأدت المرض اليه عنه بأمره بأن يقول المريض لو أئتمته تكفل غنى يسأ علي من الدين فكذلك مع نسيئة الفرياء صح في السوديين بلا قبول استحصالها وأما وصية فهو قالوا لأجنبي لم يصح وقيل يصح (شرح مجمع) وفي التبع الصحة لوصية وحقق أنها كفالة لكن يرد عليها قولهما على المال ولو لم يأت نائبه على يأسر الفرياء باستخاره أو يطالب الكفيل لم أزه ويبنى على أنه وصية أن ينظر لا على أنها كفالة وقيداً بأمره لأن تبرع الوارث بضامته في غيبته لا تصح وروى الحسن الصحة ولو ضمه بعد موته صح (سراج) وأما قول الثاني لم يمس وفي البرازية اختلفوا في الاختيار وإنشاء القول للمخير (رد المختار في الكفالة)

وتجوز الكفالة بخسرة الطالب وإن كان المطلوب غائباً وكذا تجوز الإقرار بالكفالة بغير خسارة الطالب (جميع الفتاوى في الكفالة) ولو كان المكفول عنه غائباً فكفل عنه رجل وأجاز الطالب وهو حاضر جاز بالاتفاق من الطالبة في فصل الكفالة بالمال من كتاب الكفالة وكذا في كفالة البرازية في الأول (وكذا فاسبحان في فصل الكفالة بالمال) (له الكفوي فيها يصح من الكفالة وما لا يصح)

(ج ١) وفي الاستحسان تصح متى إذا مات أئتمت الوارثة بحكم الكفالة وإن كان المكفول له نائباً هكذا في المحيط (عند في أول الكفالة) وقال أبو

يوسف الكفالة ) ثم بالكفيل وحده وجد القول أو الخطاب من غيره أو لم يوجد ( كذا في الخط ) واختلفوا على قول أبي يوسف قليل عندة يجوز يوسف التوقف حتى لو رضى بها الطالب تنفذ ولا ينال وقيل هي جائزة عنده يوسف النفاذ ورضى الطالب ليس بشرط عنده وهو الأصح كذا في الكافي ( حندية في الباب الاول في الكفالة )

وصحت الكفالة بلا قبول الطالب عند أبي يوسف مع غيبة الطالب اذا بلغه فأجاز ( جمع الأمر ) قوله فأجاز أي مطلقاً في جوابه وفي أخرى اذا بلغه الحسب وأجازوا به متى كذا في تلمبص الجامع الكبير وفي الفتاوى البرازي واجمعوا ان الكفيل اذا قال بطريق الاختيار بأن يقول أنا كفيل بفلان على فلان سائر ( كذا في الخلاصة ) لا درخيز

قوله لأننا وصية لتعليل الثانية وترك تلميل الاول لظهوره فان الاختيار عن المؤاخاة عن ركنية الأيجاب والقبول اه فليست في الحقيقة كفالة بلا قبول (رد المحتار) ( المسألة ٦٢٢ )

إيجاب الكفيل أي أتمام الكفالة هي الكلمات التي تدل على العهد والالتزام في العرف والمادة مثلا لو قال كفلت أو أنا كفيل أو ضامن تستند الكفالة

وفي التفريد أتمام الكفالة كل ما يثبت على العدة في العرف والمادة . في الثاني من كفالة التارخانية . وكفالة أتمام ضمان وكفالة وحسنة وزعامة وغرامة أو يقول علي أو لمي . كذا في شرح المصداقي . أتمام الكفالة كل ما يثبت عن العدة في العرف والمادة . كذا في التارخانية فالأصل عن التفريد . ونص بكفالت عنه ومنها عبر عن الدين بصفة كلفه وحده أو غير ما ذكره وبأسه ووجهه ونحوه فالحق كلفه وقتة وجزء . كذا في الكافي . ولو قال كفلت بده أو برجله ونحوه مما لا يصح إضافة الضامن إليه لا تصح به . كذا في

قاضيخان . ولو كفل بده لا تصح ولو كفل برجله تصح . حندية مديضا في الباب الثاني من كتاب الكفالة

( المسألة ٦٢٣ )

تكون الكفالة بالوعد الملق ايضاً انظر الى مادة عهد مثلا لو قال ان لم يعطك فلان مطلوبك فأنا اعطيكه تكون كفالة فلو طالب الدائن المدينون بحقه ولم يعطه طالب الكفيل

ولو قال ان لم يؤد فلان فأنا أدفعه اليك ونحوه يكون كفالة لما علم ان المواعيد باكتساب صور التعليق تكون لازمة . وبازية في الكفالة . وعن محمد اذا قال ان لم يدفع مديونك مالي أو لم يقضه فهو عني ثم ان الطالب تراضى المطلوب فقال المدينون لا أدفعه أولاً أفيضه ويجب على الكفيل الناعة وعن أبينا ان لم يعطك المدينون فأنا ضامن انما يتحقق الصراط اذا تضافه ولم يعطه وكذلك اذا مات بلا أداء . ( فقه الكفوي على قيد علي أفسدي في كتاب الكفالة )

( المسألة ٦٢٤ )

لو قال أنا كفيل من هذا اليوم الى الوقت الضالتي تنفذ منجزاً حال كونها كفالة موقفة

ولو قال كفلت بنسب فلان أو مال فلان من حبيبه الناعة الى شهر تهين الكفالة بمضي الشهر بلا خلاف من البداية في السادس والتميز . وكذا في الحاتية . ولو قال أنا كفيل بنسب فلان من هذا اليوم الى عشرة أيام يصير كفالا في الحال واذا مضت العشرة لا يقع كفالا في توهم لأنه وقت الكفالة بعشرة أيام والكفالة هنا قبل التوفيق . قاضيخان في الكفالة .

واذا كفل الى ثلاثة أيام فلا تكون كفالا بعد الثلاثة ايضاً أبداً حتى يباهي لها في التلصص وشرح الجمع لو سلمه الحال يرى وأما العدة فأخبر المصنف



ولو زاد وأما رأيي بعد ذلك بمصر كنيلا أصلا في ظاهر الرواية وهو الحجة  
في الكفالة لا يلزم (رد واستد) ونقته في لسان الحكماء عن أبي الليث وإن  
عليه التقوى ثم نقل عن الواقعات أن التقوى أنه صبر كنيلا أه لكن تقوى الأولى  
بأنه ظاهر الذهب (قبة) ولا يطلب بالكنسول به في الحال في ظاهر الرواية  
وبه يستحق ويصحبه في السراجية (وفي الزاوية) كنف على أنه متى أوكف  
طالب فله أجل شهر صحت وله أجل شهر مد طله فإذا تم الشهر فطالبه لزم  
التسليم ولا أجل له ثانياً ثم قال كنف على أنه بالخيار عشرة أيام أو أكثر صبح  
خلاف البيع لأن متاعا على التوسع (رد الفتاوى) قوله وإذا كنف إلى ثلاثة  
أيام له سابعه أنه إذا قال كنفك ثلث زيدا وما على زيد من الدين إلى شهر مثلا  
صبر كنيلا في الحال أبداً أي في الشهر وسبعه ويكون ذكر المدة لتأخير المطالبة  
إلى شهر لا لتأخير الكفالة (كالو باع) بألف إلى ثلاثة أيام صبر مطالبا بالقرن  
مد الثلاثة وقيل لا يصبر كنيلا في الحال بل بعد المدة وهو ظاهر عبارة الأصل  
وعلى كل فلا يطلب في الحال وهو ظاهر الرواية (كما في التتار حاتية) وفي  
السراجية وهو الأصح وفي الصغرى وبه يفتى كما في البحر قلت ومقابله ما قاله  
أبو يوسف والحسن أنه يطلب به في المدة وسبعه براء الكفيل كما لو طاهر أو  
إلى من أسرته مدة فأنها بطلان فيها وبطلان بعضها كما في الظهيرية وغيرها وفيها  
أيضا ولو قال كنفته فلانا من هذه الساعة إلى شهر نلهم الكفالة بغض الشهر  
بلا خلاف ولو قال شهراً لم يذكره محمد وأختلف فيه فقيل هو كفيل أبداً كما  
لو قال إلى شهر وقيل في المدة فقط أي لو قال من هذه الساعة إلى شهر والحاصل أنه  
أما إن يذكر إلى بدون من فيقول كنفته إلى شهر وهي مسئلة المتي فيكون كنيلا  
ولا يطلب في الحال وعند أبي يوسف والحسن هو كفيل في المدة فقط وأما إن  
يذكر من وإلى فيقول كنفته من اليوم إلى شهر هو كفيل في المدة فقط بلا خلاف  
وأما إن لا يذكر من ولا إلى فيقول كنفته شهراً أو ثلاثة أيام فينسل كالأول  
وقيل كنف إلى وفي التتار حاتية عن جميع الفقهاء قال واعتاد أهل زماننا على أنه

كأناني قلت وبني عديم الفرق بين الصور الثلاثة في زماننا كما هو قول أبي  
يوسف والحسن بين الناس اليوم لا يتصدقون بذلك إلا توفيت الكفالة بالمدد وأنه  
لا كفالة بعدها وقد تقدم من ألقا الكفالة على الفرق مرد المختار على رد المختار  
ثم رأيت في المختصرة قال كان القاضي الإمام أبو علي السفي يقول قول أبي  
يوسف الصبر يعرف الناس إذا كفوا إلى مدة فلهمون يضرب المدة الله كورة  
أنهم يطالبون في المدة لا يسدوا إلا أن المتي يجب أن يكتب في التقوى أنه إذا  
مشت المدة من الكفالة الله كورة فالناسي يخرجه عن الكفالة أحسن وأما  
خلاف جواب الكتاب وإن وجد هناك فرصة نكل على لوائه جواب الكتاب هو  
عليه أه (رد المختار على رد المختار)

(المادة ٦٢٥)

كما تستحق الكفالة مطلقه كذلك تستحق قبضه التعجيل والتأجيل بان  
يقول أنا كفيل على أن تكون الأيالة في الحال أو في الوقت الثلاثي  
ولو كان له دين مؤجل على آخر فلهذا منه كنيلا ثبت على الكفيل مؤجلا  
ولو كان الدين عليه حالا وكفيل به رجع مؤجلا صحت الكفالة وتأخر عنها  
جميعا إلا أن يشترط الطالب وقت الكفالة الأجل لاجل الكفيل خامسة فلا  
يشأخر الدين قبضه عن الأصل وكذا في خزانة التتار . . . متدبة في الأصل  
الخامس من باب الثاني .

(المادة ٦٢٦)

صح الكفالة عن الكفيل  
والكفالة من الكفيل صحيحة كما تصح من الأصل (شرح المجمع في الكفالة  
نقته التكملي في كفالة الرجلين)

(المادة ٦٢٧)

يجوز تعدد الكفلاء

وسمح أخذ كفيان أو أكثر لأن حكم الكفالة استحقاق المطالبة وهو يعمل  
المستعد فالزم الأول لا يقع الثاني على أن المقصود منها التوثيق وأنشد كفيان  
أشهر وآخر زيادة في التوثيق فصحت الثانية مع بقاء الأول وكذا الثالث لما فوقها  
• جميع الأهم في كتاب الكفالة •

### الفصل الثاني

في بيان شرائط الكفالة

(المادة ٦٢٨)

يشترط في انعقاد الكفالة كون الكفيل عاقلاً وبالغاً فلا تصح كفالة  
المجنون والمعتوه والصبي ولو كفل حال صباه لا يؤخذ وإن أقر بعد البلوغ  
ببذره الكفالة

• وأما شرائطها • فالحاق أربعة القسم الأول ما يرجع إلى الكفيل فله العقل  
والبسوغ وأنها من شرائط الاستعداد فلا تصح كفالة الصبي والمجنون إلا إذا  
استدان تولي دماً في لغة التيمم وأمره بأن يضمن المال عنه فإنه صحيح ولو  
أمره بكفالة نفسه عليه لم ينفذ كذا في البحر الرائق وإذا كفل الصبي بنفسه أو  
مال تملكه وأقر بالكفالة لا يؤخذ بما لا يقر بكفالة باطلة فإن وقع الاختلاف  
بين الصبي بعد البلوغ وبين الطالب فقال الطالب كفلت وأنت رجل وقيل الصبي  
كفلت وأنت صبي فاقول قول الصبي ولو قال كفلت وأنا مجنون أو منى عليه  
أو ميرس وأمر الطالب ذلك وقيل كفلت وأنت صحيح وإن كان ذلك مبروراً من  
المقر فاقول قول المقر وإن لم يكن ذلك مبروراً فاقول قول الطالب • كذا في  
المخطوط • • حذبه في الباب الأول من الكفالة •

(المادة ٦٢٩)

لا يشترط كون المكفول عنه عاقلاً وبالغاً تصح الكفالة بدين المجنون والصبي

• ولا يشترط • أن يكون حراً عاقلاً بالغاً كذا في البحر الرائق فإذا ادعى  
رجل على سبي أو مجنون شيئاً وكفل رجل نفسه أو سبي عليه يبرأ وإن وليه  
فإن تصح الكفالة سواء كان الصبي مأذوناً له في التجارة أو غير مأذون وسواء كان  
عاقلاً أو غير عاقل فإن أخذ الكفيل بإحضاره فإراد الكفيل أن يحضر الصبي فإن  
حصلت الكفالة بأذن من على عليه يجزئ وإن حصلت من غير إذن من على عليه  
ومن غير إذن الصبي لا يجزئ الصبي على المستود وإن كان الصبي هو الذي طلب  
ذلك من الكفيل حصل يؤمر بالمستود وإن كان مأذوناً في التجارة يؤمر وأما  
كفل نفسه بحال وادى في هذه الصورة كان له أن يرجع على الصبي وإن كان  
مجهولاً لا يجزئ الصبي على المستود وإذا أدى الكفيل ما كفل به لا يرجع على  
الصبي • كذا في المخطوط • • حذبه في المحل الرابع •

(المادة ٦٣٠)

إن كان المكفول به نفساً يشترط أن يكون معلوماً وإن كان مالا  
لا يشترط أن يكون معلوماً قال قائل أنا كفيل بدين فلان على فلان تصح  
الكفالة وإن لم يكن مقداره معلوماً

• ولا يجزئ • المكفول له وبه مضافاً • • في القدر • قوله • أي • ولا يصح بغيره •  
المكفول به • والمراد هنا القضي لا المال لما تقدم من أن جواز المال غير  
مادة من صحة الكفالة والقرينة على ذلك الاستدلال • • ح • قلت • والمصالح • إن  
المصالح هنا جهات متفاحشة لما علمت أنها قول القاضي لو قال أنا كفيل بفلان أو  
فلان جائز تأمل • • رد المحتار نقل بغير اعتبار • • أما كفايته • تصح به ولو المالك  
مجهولاً إذا كان المال ديناً صحيحاً ولا يشترط أن يكون معلوماً (البحر الرائق)  
• • في القدر • • حذبه • في قول الكفالة •

• • ح • • ولا تصح • أيضاً • بجهة المكفول عليه • في تملك واستيفاء • بغير  
كفيلات • • م • • على • فلان • أو • فلان • تصح • والتيسير • للمكفول • • ولا يجزئ •

المكفول له وبه مطلقاً ثم لو قال كفنت رجلاً اضربه بوجهه لا بأسه جاز وأي رجل أتى به وحلف أنه هو براء . « بزيادة » وفي السراجية قال لعنقه وهو يخاف على دابته من الذئب أن أكلي الذئب جازك قالنا ضامن فأكفه الذئب لم يضمن . « ونحو ما ذاب » أي ما ثبت . « فأتى على الناس أو على واحد منهم فعلى » مثال للآلوف ونحوه ما يابست ما أحداً من الناس معين القنى أو ما ذاب عليك قناس أو لاجد منهم عليك فعلى مثال لقناني . « ودر خنار »

( المسألة ٦٣٦ )

يشترط في الكفالة بالمال أن يكون المكفول به مضموناً على الأصليل  
يعنى أن يطالبه يلزم الأصليل فصح الكفالة شئ البيع وبدل الاجارة  
وسائر الدرون الصحيحة كذلك تصح الكفالة بالمال للتصوب وعند  
الطالبة يكون الكفيل عبوداً على إغائه عباً أو بدلاً وكذلك تصح  
الكفالة بالمال المقبوض على سوم الشراء إن كان قد سمي عنه وأما الكفالة  
بين البيع قبل القبض فلا تصح لأن البيع لما كان ينسخ بثلث البيع  
في يد البائع لا يكون عين البيع مضموناً عليه بل إنما يلزم عليه ردثته  
إن كان قد قبضه وكذلك لا تصح الكفالة بين المال المرهون والمستعار  
وسائر الامانات كونها غير مضمونة على الأصليل لكن لو قال أنا كفيل  
أن أشاع المكفول عنه هذه الاشياء واسلمها تصح الكفالة وأيضاً  
تصح الكفالة بإسليم البيع وبسليمه هؤلاء وعند الطالبة لو لم يكن  
الكفيل حق حبساً من جهة يكون عبوداً على تسليمها إلا أنه كان في  
الكفالة بالنفس يبرأ الكفيل بوفاء المكفول به كذلك لو قتلت هذه

الذكورات لا يلزم الكفيل شي

القسم الرابع ما يرجع الى المكفول به فنه ان يكون مضموناً على الأصليل  
بحيث يجبر الأصليل على تسليمه كذاني الذخيرة . فتجوز الكفالة بتسليم البيع  
وبالدرون والأعيان المتسومة كالتصوب والرهون في يد الزوج وبدل الخلع في يد  
المرأة وبدل الصلح عن دم القعد والمبيع برباً فاسداً . « هكذا في التبيين » ويجوز  
المقبوض على سوم الشراء إن كان مسمى والألوه اده « هكذا في الزهر النائق »  
( غنية في الحل المزبور )

« وأما الثانية » أي الكفالة بالنفس « فصح ولو سهل المكفول به إذا صح  
دينار الدين الصحيح دين لا يسقط إلا بالإداه أو الإبراء احسرت به عن يدك  
الكفالة » يكفل عنه بالغ أو بالغ عليه أو بما يدرك في هذا البيع » وهذا مسمى  
شئان الدرك وهو شئان الاستحقاق أي يضمن المشتري إذا استحق المبيع زوجاً  
ياست قالاً أي ما يابست منه ففي ضمان فنه لا ما اشترته منه ففي ضمان فمبيع  
لأن الكفالة بالبيع لا تجوز كما سيأتي « ودر خنار »

وتصح أي الكفالة « بالنفس » لأنه دين صحيح مضمون على المشتري والمقبوض  
والمقبوض على سوم الشراء والمبيع رباً فاسداً قالها متضمنة حتى إذا هلك  
عده يجب الفدين عليه فامكن اتجاهه على الكفيل « ودر خنار »

« ولا تصح » الكفالة « بالامان » كالوديعة والمستعار والمستأجر  
ومال الضاربة والفرقة ولا يبيع قبل القبض والمرهون بعد القبض لأن  
من شرط صحة الكفالة أن يكون المكفول مضموناً على الأصليل بحيث  
لا يمكن أن يخرج عنه إلا بدفعه أو بدفع بدل له ليحقق مسمى القسم فيجب على  
الكفيل . والأمانات ليست مضمونة والمبيع قبل القبض ليس مضمون بنفسه بل  
بالقن كسر . وكذا الرهن . ليس مضمون بنفسه بل يسقط الدين إذا هلك  
فلا يمكن اتجاه الفدين على الكفيل في هذه الدرون المدعومة به « ودر خنار »  
« وتجوز الكفالة بتسليمها » أي تسليم الامانات والبيع والمرهون فإن كانت

قائه وجب تسليمها وان هلكت لم يجب على الكفيل شيء كالكفيل بالنفس وهو رقيق  
(ح ١٠) وصح أيضا لو المكفول به قاتل كونه دساً صحيحاً على المشتري إلا  
ان يكون سبياً محبوساً عليه فلا يلزم الكفيل تبعاً للأصل ثانية (رد المحتار)  
وكذا لو مضى أو مقبوضاً على سوم الفراء ان سقى الفئ والاف فهو أمانة  
كما مر أو شيئاً فاسداً بكل صلح عن دم عمد وخلع ومهر ثانية والأصل انها  
تصح بالأعين الضوئية بنفسها لا بغيرها ولا بالأملاك وهو المختار في الكفالة  
قوله والمضروب يلزم على الكفيل احضاره وتسليمه لو قاتله وقبضه ان ذلك  
كما في البحر وعبد الحام حاشية للدرر.

قوله ولا يجوز الكفالة بالامانات كأموال المضاربة والشركات لان  
هذه الاشياء غير مضمونة لا عنها ولا تسلمها وكذا بين الرهون  
المستأجرة والمستأجر فكذا في الكفالة جئنا بالموضع من الاستدلال  
الضمنية وكذا بتسليم الرهن بعد القبض وتسليم المستأجر الى المستأجر وكذا  
بتسليم العار به كذا في الشريعة (متممة في الباب الاول من الكفالة)

(المادة ٦٧٢)

لا تجرى النيابة في العقود فلا تصح الكفالة بالتصاص وسائر  
العقوبات والجزاء الشخصية ولكن تصح الكفالة بالاراض والدية الذين  
يلزمان بالارح والمقاتل

(ولا تجوز الكفالة بما قلدر استيفاءه) أي لا يمكن استيفاءه شرعاً من الكفيل  
كما قلدره والتصاص مطلقاً بالاجماع لعدم إمكان انبائها على من تكفل لعدم  
جريان النيابة في العقود بخلاف الكفالة بنفس من عاها المند والتصاص كما مر  
(يجمع الاخير في الكفالة)

لا يجزئ الدعي ماله (على اعطاء الكفيل بالنفس في دعوى جحد وقود مطلقاً)  
وقلا يجوز في قود وحسد أدف وسرقه كنزير لانه حتى آدمي والبراد ياتسب

المالزمة لا الجلبس (ولو أعطى) برضاء كذا في قود وقطف وسرقه جاز انفاق  
(ابن كمال) وظاهر كلامهم قسم انها في حقوقه تعالى لا يجوز بيع (قلت وصح)  
انها لا تصح بنفس حد وقود فليكن التوفيق (رد المحتار)

(ح ١٠) قوله في دعوى جحد وقود قيد بالدعوى لان الكفالة بنفس الحد  
والقود لا تجوز اجماعاً كما يأتي اذا لا يمكن استيفاءها من الكفيل وقيد  
بالتصاص لانه في القتل والجرح خطأ تجوز على الكفيل اجماعاً لان الموجب هو  
المسال نهر (رد المحتار)

(المادة ٦٧٣)

لا يشترط بدار المكفول عنه وتصح الكفالة عن النفس ايضاً  
(ولا تصح الكفالة بدني) ساقط ولو من وارث (عن بيت مفاس) الا  
انما كان به كفيل أو رهن معراج يفي ان الرهن يسقط عن البيت للناس الا اذا  
كان به كفيل حال حياته أو رهن قال في البحر قيد بالكفالة بعد موته لانه لو  
كفيل في حياته ثم مات منفساً لم يربط الكفالة وكذا لو كان به رهن ثم مات  
منفساً لا يربط الرهن لان ساقط الدين في أحكام الدنيا في حقه فمضروبة  
فمنعقد بقدرها فأشياء في حق الكفيل والرهن لعدم الضرورة (كذا في المعراج)  
(رد المحتار على رد المحتار)

(ح ١٠) قوله بدني ساقط أي بسبب موته منفساً (رد المحتار)  
قوله عن بيت مفاس هو من مات ولا ترك له ولا كفيل عنه غيره (رد المحتار)  
وهذا أي عدم صحة الكفالة عن النفس عند الامام وصحتها مطلقاً أي شهر له مات  
أو لا وبه قالت السلافة ولو تروج به أي بالدين أي بإشهاد أحد صح اجماعاً  
(رد المحتار مع رد المحتار)

ويطال الكفالة ايضاً عن بيت مفاس بان يترك مالا وعليه ديون وقال يجوز  
(شرح الكثر)



## الباب الثاني

في بيان أحكام الكفالة ويحتوي على ثلاثة فصول

## الفصل الأول

في بيان حكم الكفالة المجردة والمعدنة والمعدنة

(المادة ٦٣٤)

حكم الكفالة المطالبة بيني للمكفول له حق مطالبة المكفول به من التكفيل وحكمها لزوم المطالبة على التكفيل بما هو على الأصل مالا أو نقداً (در المختار في الكفالة) أي ثبوت حق المطالبة متى شاء الطالب سواء تصرف عليه مطالبة الأصل أولاً (فتح) وذكر في الكفالة أن اختيار الطالب تضمنين أحدهما لا يوجب رداء الآخر ما لم توجد حقيقة الاستثناء فلهذا علق بمطالبة كل منهما بخلاف القاصب والغاصب (رد المختار على در المختار)

(المادة ٦٣٥)

يطالب التكفيل في الكفالة المجردة حالاً إن كان الدين معجلاً في حق الأصل وعند ختام المدة المدة إن كان مؤجلاً مثلاً لو قال أحدنا أنا تكفيل عن دين فلان فلهذا إن يطالب التكفيل في الحال إن كان معجلاً وعند ختام مدته إن كان مؤجلاً

فإن تكفل ولم يذكر الأجل يجب على التكفيل كما يجب على الأصل حالاً أو مؤجلاً (مقدمة المتن في أوائل كتاب الكفالة والمؤالة)

(المادة ٦٣٦)

أما في الكفالة التي انعقدت معلقة بشرط أو مضافة إلى زمان مستقبل فلا يطالب التكفيل ما لم يتحقق الشرط ويحل الزمان مثلاً لو قال إن لم

يفعلك فلان مطالبك فإنا تكفيل بإدائه تنقذ الكفالة ومشروطة ويكون التكفيل مطالباً إن لم يطره فلان المذكور ولا يطالب التكفيل قبل المطالبة من الأصل كذا لو قال إن سرق فلان مائة فإنا ضامن نصح الكفالة فإذا ثبت سرقة ذلك الرجل يطالب التكفيل وكذا لو تكفل على أنه متى طالبه المكفول له فله مهلة كذا يوماً فإن وقت مطالبة المكفول له تعضي مهلة للتكفيل إلى مضي تلك الأيام وبعد ضحيا يطالب المكفول له التكفيل في أي وقت شاء وليس للتكفيل أن يطالب ثانياً مهلة كذا يوماً وكذا لو قال أنا تكفيل بما ثبت لك على فلان من الدين أو بالمبلغ الذي تقرضه فلا تأو أو بما ينصبه منك فلان أو دين مائتة فلان فلا يطالب التكفيل إلا عند تحقق هذه الأحوال أي عند ثبوت الدين والاقراض وتحقق النصب وبيع المال وتسلمه وكذا لو قال أنا تكفيل بنس فلان عن أن احضره في اليوم التالي لا يطالب التكفيل بأحداد المكفول به قبل ذلك اليوم

وفي المتن وحال قال لأخر إن لم يفعلك فلان مائة عليه فإنا ضامن بذلك لا يسئل عليه حتى يتحقق الدين عليه الأصل فإن تقاضاه فإل لا أعطيت لزوم التكفيل (خلاصة في الفصل الثاني في الكفالة المشقة من كتاب الكفالة) وفي الزاوية تكفيل على أنه متى وكلما طلب فله أجل شهر صحت وله أجل شهر مد طاله فإذا تم الشهر صحت الزم التكفيل ولا أصل له ثانياً (رد المختار) نصح تعليق الكفالة بشرط كمال أو قال ما يثبت لزوماً فعلي أو ما داف لك عليه فعلي أو ما غصبك فلان فعلي ثم إن كان الشرط ملائماً إلى كان شرطاً لم يوجب الحق

كقوله إذا استحق المبيع أو لا مكان الاستيفاء كقوله إذا قدم زيد وهو مكفول عنه  
أو لتقدير الاستيفاء كقوله إذا غاب عن البلد يسبح وإن لم يكن ملائماً كقوله إن هبت  
الريح أو إن جاء المطر أو إن دخل زيد الدار لا يصح (عندية في إيجاب الخامس)  
ولو ضمن له الثوب درهم على أن يعطيه إليه من ثمن هذه الدار فإليه ما لم يكن  
عن الكفيل ضمان كذا في الذخيرة (عندية في إيجاب الخامس) ولو عاقبت بشرط  
سريح ملازم أي مواتي الكفالة بأحد أمور ثلاثة يكونه شرطاً فزوم الماني نحو  
قوله إن استحق المبيع أو جددك الموضع أو غصبك كذا أو قتلك أو قتل ابنك  
أو صدقتك فلي «الدية» ورضي به المكفول له جاز لخصلاف أن أكانت سبع أو  
شرط لا مكان الاستيفاء نحو إن قدم زيد فلي ما عليه من الدين وهو معنى قوله  
وهو أي والمطل أن يزعم المكفول عنه أو مضاه أو مودعه أو غلبه جائز  
الكفالة المتعلقة بقدمه ولو سواه لاداء أو شرطاً لنفسه أي الاستيفاء نحو إن  
غلب زيد عن المشرق فلي. وأمثله كثيرة فوهذه جلة الشرط التي تجوز الكفالة بها  
(در المختار) بخلاف ما غصبك الناس أو من غصبك من الناس أو يمسكك أو  
تتلف أو من غصبته أو قتله فإنا كفيه بأنه باطل كقوله ما غصبك أهل هذه  
الدار فإنا شامن منه فإنه باطل حتى يضمن السالبي عنه (در المختار) قال في الفتح  
لقد بطله فلان ليسر المكفول عنه مملوفاً فإن جهالة تمنع هذه الكفالة وقد  
ذكر الشارح ست مسائل في الأولى جهالة المكفول عنه وفي الثانية والثالثة  
والرابعة جهالة المكفول بنفسه وفي الخامسة والسادسة جهالة المكفول له وهذا  
داخل تحت قوله الآتي ولا تصح وجهالة المكفول عنه (رد المختار على در المختار)  
وع. ١٠٠ قوله لا يسيل عليه أنه قال لا تخر إن لم يملك فلان ماله فهو علي  
تقاضاء الطالب فلي يسله الطالب ساعة تقاضاه لازم الكفيل استحقاقاً كذا في  
قاضي بطن «عندية في إيجاب الخامس من الكفالة»

روي عن محمد بن أبيه قال لزيد كفايتك علي فلان علي أنك متى  
كفلتني لي أجيل ثوبه فهو جائز متى طلب فإذا مضى مثله من أجل شراؤه كان له أن

يأخذ متى شاء بالطلب الأول ولو شرط هذا الشرط جسد الكفالة فهو باطل  
فلا يطالب متى شاء بالطلب الأول كذا في المحیط الشرعي «عندية»

(المادة ٦٢٧)

يلزم عند تحقق الشرط تحقق الوصف واليد أيضاً مثلاً لو قال أنا  
كفيل باده أي شيء يحكم به علي فلان وأقر فلان المذكور بكذا دراهم  
لا يلزم علي الكفيل ادافه ما لم يلحقه حكم الحاكم

قال محمد في الأصل إذا قال الرجل لزيد معاذ الله علي فلان فهو علي. ومعناه  
ما يذوب لك علي فلان ورضي به الطالب ثم إن المطلوب أقر لوجوب شيء معين  
علي نفسه بعد ذلك وأسكر الكفيل ذلك لزم الكفيل ما أقر به وهذا بخلاف  
ما لو قال ما قضى به لك عليه فهو علي حيث يلزمه ما قضى به علي المطلوب بعد  
الكفالة ولا يلزمه ما يقر به المطلوب. وفي الذخيرة وأعلم أن الدوب والقرود  
في حرف أهل الكوفة يراد بهما الوجوب بشبهة القضاء في قوله ما ذاب لك علي  
فلان وما لزم فلاناً لك لا يلزم الكفيل ما أقر به بالمطوب لطلب ولم يقض به  
لطالب وما قضى به الطالب يلزم الكفيل وما ذاب لك علي فلان حكم  
حرفهم بخلاف قوله ما قضى لك علي فلان وإنما في حرف الدوب والقرود جيلة عن  
الوجوب وكل ما وجب علي المطوب يلزم الكفيل وإن لم يكن ذلك السالبي قضياً  
به وجوباً بعد في الدوب بناء علي عرفنا وفي الصغرى بشئ بهذا (عندية في  
أول الفصل التاسع من كتاب التاراجانية)

(المادة ٦٢٨)

لا يزأخذ الكفيل بالذکر إذا ظهر مستحق ما لم يحكم به للمحاكمة  
علي البالغ برز الثمن

الكفالة بالذکر جائزة وهي التزام تسليم الثمن عند استحقاق المبيع ولو كفل

بالدرك فاستحق المبيع لم يؤخذ الكفيل حتى يقضى به على البائع (كذا في محيط  
المرحى حنبلي في مسائل شتى من كتاب الكفالة)  
ولا يؤخذ ضمان الدرك إذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالقرن إذا  
يجبر الاستحقاق لا ينافي البيع على الظاهر كما مر (در المختار)

(المادة ٦٣٩)

لا يطالب الكفيل في الكفالة الموقفة الا في مدة الكفالة مثلاً لو  
قال أنا كفيل من هذا اليوم الى شهر لا يطالب الكفيل الا في ظرف  
هذا الشهر وبعد مروره يبرأ من الكفالة

ولو قال أنا كفيل بنس فلان من هذا اليوم الى عشرة أيام يصير كفيلاً في  
الحال وإذا مضت العشرة لا يبقى كفيلاً في قومه لانه وقت الكفالة بعشرة أيام  
والكفالة مما قبل التوقيت (قضب خان في الكفالة كذا في الوقايع المصدر  
الحسامي) وذكر القاضي أن كفيل من اليوم الى عشرة أيام كفيل في الحال  
وعينه لا يبقى كفيلاً عنهم لانه وقتاً وهي قبل التوقيت ولو قال أنا كفيل الى  
عشرة أيام فإذا مضت أنا مأني بري قال القاضي لا يطالب في العشرة ولا بعدها  
(من كتابه الإجازة على الكفوي في الكفالة الموقفة)

(المادة ٦٤٠)

ليس لكفيل أن يخرج نفسه من الكفالة بعد انعقادها ولكن له  
ذلك قبل ترتب الدين في ذمة المدين في الكفالة المأمنة والضامنة فكأنه  
ليس لمن كفل أحداً عن نفسه أو دينه متبراً أن يخرج نفسه من الكفالة  
كذلك لو قال ما يثبت لك على فلان من الدين فأنا ضامن له ليس له  
الرجوع عن الكفالة لانه وإن كان تبرت الدين مؤخرآ عن عقد الكفالة

لكن ترتبه في ذمة المدين مقدم على عقد الكفالة وأما لو قال ما تبرعه  
فلان فثبت على أو قال أنا كفيل بثلث المال الذي سئعه فلان  
بضمن المكفول له ثلث المال الذي تبرعه المكفول له فلان المذكور  
الا ان له ان يخرج نفسه من الكفالة قبل البيع بأن يقول رجعت عن  
الكفالة فلا تبع الى ذلك الرجل مالا فلو باع المكفول له شيئاً له بعد  
ذلك لا يكون الكفيل ضامناً لثمن ذلك المبيع

وفي الذخيرة الكفيل بالتمس لو المال إذا أخرج نفسه عن عهد الكفالة  
عصمة المكفول له والمكفول عنه لا يخرج وبقي كفيلاً عما كان (انظر حنبلي  
في الفصل السابع والعشرين في الشرافات من الكفالة) ولو رجعت عنه الكفيل  
قبل المباشرة صح بخلاف الكفالة بالدوب (در المختار) في الإجازة تبناً فمبسوط  
لو رجعت عن هذا الضامن قبل ان يبايع ونهاه عن مبايعته لم يلزم بعده ذلك شيء  
وإن مضى التواخي به عند الرجوع حيث قال رجعت عن الكفالة قبل المباشرة  
لم يلزم الكفيل شيء وفي الكفالة بالدوب لا يصح والقرن الى الاول مبسطة على  
الامر دلالة وهذا الامر غير لازم في الثانية مبنية على ما هو لازم له وهو ظاهر  
نهر أي لان قوله كلفت لك بما ذاب لك عدلي فلان أي بما ثبت لك عليه  
بالقضاء كفالة بمحقق لازم بخلاف ما يثبت فانه لم يتحقق بعد براءة ما في البحر  
عن المبسوط لان لزوم الكفالة بعد وجود المباشرة وتوجه المطالبة على الكفيل  
فما قبل ذلك هو غير مطلوب بشئ ولا ملزم في ذلك شيئاً فيصح رجوعه ان  
يوجهه المباشرة أيضاً أوجبنا المال على الكفيل دائماً لعمرو عن الطالب لانه  
يقول أيضاً اضمعت في المباشرة مع كفالة هذا الرجوع وقد ادفع هذا الغرور  
حين نهاه عن المباشرة (در المختار على در المختار)

( المادة ٦٤١ )

من كان كفيلاً برد المال المقصوب والمستعار وتسليمهما إذا سلمهما إلى صاحبهما يرجع باجرة تفقهما على القاصب والمستعير أى يأخذها منهما فإن عجز رده الله في الأصل المبر إذا أخذ كفيلاً برد المستعار أو المقصوب منه إذا أخذ كفيلاً برد المقصوب ثم إن الكفيل حصل المكفول به إلى المالك كان كفيلاً الرجوع على المستعير أو القاصب بقيمة المثل وهو أجبر مثل عمله وهذا استحساناً ولو كان مكان الكفالة وكالة فإن وكل المستعير أو القاصب وكذا يوافي ذلك في منزل المبر أو المقصوبت أو حيث وقع القصب أو العارية فهو جائز أيضاً لكن لا يجبر الوكيل على الثقل بخلاف الكفيل فإن الكفيل يجبر على الثقل (كذا في الشريعة) (مقدمة) في الفصل الرابع من الباب الثاني من كتاب الكفالة

الفصل الثاني

في بيان حكم الكفالة بالنفس

( المادة ٦٤٢ )

حكم الكفالة بالنفس هو عبارة عن احضار المكفول به أى لآى وقت كان قد شرط تسليم المكفول به يلزم احضاره على الكفيل بطلب المكفول له في ذلك الوقت فإن أحضره فيها والا يجبر على احضاره والمضمون بها احضار المكفول به فإن شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت بعينه لزمه احضاره ان طلب في ذلك الوقت رعاية لما ألزمه فإن أحضره فيها ونبت وان أتى حياء الحاكم (كذا في الكافي) (مقدمة) في الفصل الثاني في الكفالة بالنفس والمال

الفصل الثالث

في بيان أحكام الكفالة بالنفس

( المادة ٦٤٣ )

الكفيل ضامن

والكفالة في اللغة قول قام الله تعالى ( وكفلهما ذكراً ) أى ضمها إلى نفسه وفريقاً بتعدد القاء وحسب ذكرها أى جمعهما كفلاً وضامناً لمصالحهما وفي الصرح ضم ذمة الكفيل إلى ذمة الأصل في المطالبة وفي المنع وأصله إن الكفيل والمكفول عنه صارا مطلوبين للمكفول له سواء كان المطلوب من أحدهما هو المطلوب من الآخر كما في الكفالة بلال أولاً كما في الكفالة بالنفس فإن المطلوب من الأصل المسال ومن الكفيل احضار النفس وللفظ المطالبة بالمطالبة يتعلمها (بجمع الآخر)

( ح ١٠ ) هذا على رأي بعضهم ويجزم مسكين في شرح الكفر بأن المطلوب منها واحد وهو تسليم النفس فإن المطلوب عليه تسليم النفس والكفيل قد ألزمه (بجمع الآخر)

( المادة ٦٤٤ )

المطالب غير في المطالبة ان شاء طالب الأصل وان شاء طالب الكفيل ومطالبته أحدهما لا تسقط حق مطالبته الآخر وبعد مطالبته أحدهما له ان يطلب الآخر ومطالبتهما معاً

المطالب مطالبة الأصل مع الكفيل لأن مفهوم الكفالة وهو ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة يقتضى قيام الذمة الأولى لا البراءة إلا إذا شرط البراءة فتكون أى الكفالة خيشتة حوالة اعتباراً لا محسنى كما ان الحوالة يشترط عدم البراءة أى براءة المجل ككفالة وله أيضاً مطالبة أحدهما ولو بعد مطالبة الآخر لأن مقتضاها



الدين لا يفتيت بخلاف المسالك اذا اختار أحد العاصمين حيث يتضمن التفتيت  
منه اذا قضي القاضى فلا يمكنه التفتيت من الثاني ( دور ضرر في الكفالة )  
( ح ١٠ ) أي بنت الحظر في المسألة ان شاء طالب الاصيل وان شاء طالب  
الكفيل وان شاء طالبها لانه موجب الكفالة اذا هي تبي عن الصم كما مر وذلك  
بأنه فيم القصة الاولى لا يبرأ الا اذا شرط براءة الاصل ( جميع التهور )

( المادة ٦٤٥ )

لو كفّل أحد المبالغ التي لزمت ذمة الكفيل بالمال حسب كفالاته  
فلقدان ان يطالب من شاء منها

والكفالة من الكفيل صحيحة كما نصح من الاصيل ( شرح المجمع في الكفالة )  
( أخذ الصبر أباً شاء لان كل منها كفيل عن الآخر بكل الدين ) ( دور ضرر )  
( نفع الكفوي في كفالة الرجلين )

( المادة ٦٤٦ )

عليهما دين من جهة واحدة وقد كفّل كل عن صاحبه يطالب كل  
منهما بجمع الدين

رجلان عليهما ألف درهم لرجل من مئاة أو قرض وكفّل كل واحد منهما  
عن صاحبه ألفاً أدى أحدهما هو عنه ولا يرجع على شريكه حتى يزيد ما يؤديه  
على النصف فان زاد المؤدى على النصف يرجع بالزيادة ( كذا في الكافي )  
ولو قال حديثاً ما كفّاه عن صاحبه لم يقبل قوله ما لم يجاوز المؤدى حصته  
( كذا في الميضية ) ( حديثاً في الباب الرابع في كفالة الرجلين من الكفالة )

( المادة ٦٤٧ )

لو كان دين كفلاً منسوبة فان كان كل منهم قد كفّل على حدة  
يطالب كل منهم بجمع الدين وان كانوا قد كفّلوا معاً يطالب كل منهم

بتقدير حصته من الدين ولكن لو كان قد كفّل كل منهم المبلغ الذي لزم  
في ذمة الآخر ففي هذا الحال يطالب كل منهم بجمع الدين مثلاً لو  
كفّل أحد آخر بألف ثم كفّل ذلك المبلغ غيره أيضاً فلقدان ان يطالب  
من شاء منها واما لو كفّل ما يطالب كل منها بنصف المبلغ المذكور الا  
ان يكون قد كفّل كل منها المبلغ الذي لزم ذمة الآخر ففي ذلك الحال  
يطالب كل منها بالالف

( كفاً بدي عن رجلين بالمعاقب وكذا كل به ) أي بذلك الشيء ( عن  
الآخر باسمه ) يعني اذا كان على رجل ألف درهم مثلاً فكفّل عنه رجلان كل  
منهما بجمعيه على الافراد ثم كفّل كل منهما عن صاحبه بمائة لزمه بالكفالة بالكفالة  
بالكفيل جائزة ( فسا أدى ) أي أحدهما ( يرجع بنصفه على شريكه ) ثم رجعتان  
على الاصيل ويرجع هو بالكل على الاصيل لان ما عليها مستوفى بلا ترجيع اذا  
لكل كفالة فيكون المؤدى شاملاً بينهما ويرجع بنصفه على شريكه ان لا يؤدي  
الى الدور حسداً اذا كفّل كل منهما عن صاحبه بإلحاح ( ولما اذا كفّل كل منهما  
بالنصف ثم كفّل كل عن صاحبه فهو كما قبلها أي كالمسألة الاولى ( فالصحيح )  
حتى لا يرجع عن شريكه أدى ما لم يرد على النصف ( كذا لو كفّلوا )  
عن الاصيل بإلحاح معاً ثم كفّل كل عن صاحبه لان الدين يقدم عليها لصديق  
فلا يكون ككفلا عن الاصيل بإلحاح ( او كفّل كل به ) أي بإلحاح متافاً ( ثم  
كفّل كل عن صاحبه بالنصف ) فسا ذكر ( دور ضرر في فصل لها دين من  
كتاب الكفالة ) ( وان ابرأ الصاحب احدهما الآخر بك لان ابراء الكفيل  
لا يوجب براءة الاصيل حتى السال كك على الاصيل عنه كك فيأخره ( دور  
في الفصل المزبور )

( ح ١٠ ) ( دور ضرر بين عن البراءة عن الثاني لانه كفّلوا بألف يطالب كل

واحد بثلاث الاقصون كفتلوا على التعاقب بمطالب كل واحد بالالف كفتلوا ذكره  
الائمة السرخسي والرفياني والقرطبي (رد المحتار) في كفالة الرجلين  
قوله وكفل كل من المكفول عن صاحبه اه قيد به لانه بدون ذلك لا يجوز  
لاسهما حتى الآخر (رد المحتار)

{ المادة ٦٤٨ }

لو اشترط في الكفالة براءة الاصيل تنقلب الى الطوالة  
ومطالب مطالبة اياً شاء من كفايته واصليه الا بشرط براءة الاصيل فيكون  
حوالة كان الحوالة بشرط عدم براءة الفيل كفتالة (ملتقى الاجهر) لان العبرة  
في العقود لعماني عجزاً لا للاعطاء والمباني (جميع الانهر)

{ المادة ٦٤٩ }

الحوالة بشرط عدم براءة الفيل كفتالة فلو قال أحد المديون احصل  
بمالي عليك من الدين على فلان بشرط ان تكون أنت ضامناً ايضاً  
فأحاله المديون على هذا الوجه فمطالب ان يأخذ طايه ممن شاء  
ولو قال الطالب للمطلوب احقق على فلان بمالي عايت على ائتضامن كفتالة  
فكفل فهو جائز انه ان يأخذ ايها شاء وهذا يتزلة الكفالة ولا يبرأ الاصيل لان  
الحوالة بشرط الضمان على الاصيل تنقلب كفتالة (كذا في محيط السرخسي)  
(حديثه في الفصل الخامس من الباب الثاني من كتاب الكفالة)

{ المادة ٦٥٠ }

لو كفل أحد بدين أحد على ان يؤدبه من المال الودع عنده يجوز  
ويجبر الكفيل على ادائه من ذلك المال ولو تلف المال لا يلزم الكفيل  
شيئاً ولكن لو رد ذلك المال الودع بعد الكفالة يكون ضامناً ويستفح

### ذلك في باب الحوالة

واذا كان للرجل على رجل الب درهم فكفل به رجل على ان يسلمها اليه  
من ودية المطلوب عنده والقيان جائزة حتى يجبر المودع على ائطاء الدين من  
الودية كما كان يجب الايضا لو كفل لئال مطلقاً قالوا وهذا استحسان والقياس  
ان لا يجوز الضمان وبقياس اخذ زفر فان حكمت الودية فلا ضمان على الكفيل  
وكذلك لو ان صاحبه الودية طالب من المودع ان ضمن الودية حتى يدفعها  
الى فلان قضاء يدينه فلهذا فعل كان جائزاً (انار حاشية في الفصل الثاني من كتاب الكفالة)  
وفي الفتاوى الثانية ولو كفل بدين على ان يؤدبه من ودية المطلوب عنده  
فرد الودية الى صاحبه ضمن المكفول به ولو حكمت الودية برئ (بخلاف  
الغصب ممكن الودية لاجراء المالك وبراء بالاستحقاق (انار حاشية في اهل الزبور)

{ المادة ٦٥١ }

لو كفل أحد بدين شخص على ان يحضره في الوقت الفلاني وان لم  
يحضره في الوقت المذكور فليده أداء دينة فاذا لم يحضره في الوقت المبين  
المذكور يلزمه أداء ذلك الدين واذا توفي الكفيل فان سلمت الودعة  
للمكفول به الى الوقت المبين أو سلم للمكفول به نفسه من جهة الكفالة  
لا يبرن على طرف الكفيل شيء من المال وان لم يسلم الودعة للمكفول  
به أو هو لم يسلم نفسه يلزم أداء المال من تركه الكفيل ولو أخضر  
الكفيل للمكفول به ولغنى المكفول له أو تنبى راجع الكفيل الحاكم  
على ان يتسبب ويكلا عوضاً عنه ويستلمه

(فان قال ان لم أوف أي آت به غداً فهو ضمان لما عليه من المال ثم  
يؤلف به مع قدرته عليه) فلو عجز طيس أو مرض لم يلزم المال الا اذا عجز

بحق المطلوب أو جنونه كما أفاده بقوله (أو مات المطلوب) في الصورة المذكورة  
 (شأن المال في صورتين) لأنه عاقب الكفالة بالمال بشرط متعارف فصح  
 ولا يبرأ عن كفالة النفس لعدم التناهي فلو أبرأه عنها في يوافقه لم يجب المال  
 لذلك شرطه قيد بموت المطلوب لأنه لو مات الطالب طلب وارثه ولو مات التكفل  
 طالب وارثه (رد) فإن دفعه الوارث إلى الطالب يرى وإن لم يدفعه حتى مضى  
 الوقت كان المال على الوارث يعني من تركه الميت (ولو اختلفا في الوفاة)  
 وعدمها فالقول لمطالب لأنه مشترك وجنيد الميال (فالمال لازم على التكفل)  
 حالية وبها لو اختلف الطالب فلم يوجد نصب القاضي عنه وكلا ولا يصدق التكفل  
 على الوفاة إلا بعجسة (رد المحتار في كتاب الكفالة) قوله نصب القاضي أي  
 فيسأله إليه وكذا لو اشترى بإختيار فتوازي البالغ أو حلف ليقتضيه دينه اليوم  
 فتوب البائن أو جعل أمرها بيدعاهان لم تصل نظمتها لبا فتبينت طائفتان على  
 أن القاضي ينصب ويكسب عن الطالب في الكل وهو قول أبي يوسف ولو قل  
 القاضي فهو حسن (رد المحتار على رد المحتار)

(ح ١) قوله أو مرض أي مالا قد دخل فيه ما إذا غلب المكفول به  
 ولم يلم مكانة فقد من التصريح بأن ذلك مجز وقد عادت أن شرط ضمان المال  
 عدم الموافقة مع القدرة عليه وحيث سرحوا بأن القصة المذكورة مجز عن  
 الموافقات لم يتحقق القدرة أه (رد المحتار في تفصيل)  
 قوله في الصورة المذكورة أي مات المطلوب بعد القدرة كذا في المنع (رد المحتار)  
 قوله في صورتين أي صورة بعدم الموافقة مع القدرة عليه وصورة موت  
 المطلوب (رد المحتار)

قوله لعقد شرط أه وهو عاقب الكفالة بالنفس لزوالها بالأبراء (رد المحتار)  
 قوله طالب وارثه أي التكفل اختار المكفول به (رد المحتار)  
 قوله طالب وارثه أي باختيار المكفول به في الوقت وبإثبات بعده (رد المحتار)  
 قوله نصب القاضي وكلا أه ونصب القاضي وكلا مذكور في بحث الكفالة

مفضلا في مادة ١٨٣٦ فارجع إليه (غرويه)

(المادة ٦٥٢)

إن كان الدين معجلا على الأصيل في الكفالة المطلقة في حق التكفل أيضا  
 يثبت معجلا وإن كان مؤجلا على الأصيل في حق التكفل أيضا يثبت مؤجلا  
 فإن كذل ولم يذكر الأجل يجب على التكفل كما وجب على الأصيل حالا أو  
 مؤجلا (منية المقتضى في أوائل الكفالة والمواثيق القروية في مسائل شتى من الكفالة)  
 (ح ١٠) قوله حالا أو مؤجلا أنه كمثل عن السان يعني عليه ما سنة يجب  
 على التكفل مؤجلا وإن كان على أصيل حالا بترابته القروية في مسائل شتى  
 أقول لا ذكر وصف للأجل حين الكفالة (غرويه)

فإذا أضر الطالب عن الأصيل تأخر عن التكفل وكيفية وإن أخره عن  
 التكفل الأول تأخر عن التكفل الثاني أيضا عن الأصيل كما في الكافي وشروطه  
 أيضا قبول الأصيل فهو ردده أراده كما أفاده في الفتح (رد المحتار)

(المادة ٦٥٣)

يطالب التكفل في الكفالة المفيدة بالوصف الذي قيدت به من التعجيل والتأجيل  
 (الماسر يجب على التكفل كما وجب على الأصيل أه)

(المادة ٦٥٤)

كانصح الكفالة مؤجلة بالمدة المسلمة التي أجل بها الدين كذلك  
 تصح مؤجلة عدة أزيد من تلك المدة أيضا

وإذا كان كرجل على رجل فله درهم مؤجلة فتكفل به كمثل إلى أجل  
 مثل ذلك الأجل أو دونه أو أكثر منه فهو جائز والمال على التكفل إلى الأجل  
 الذي سعى (حلبية في الفصل الخامس من باب الثاني من الكفالة)

( المسألة ٦٥٥ )

لو أجل الدائن دينه في حق الاصيل يكون مؤجلاً في حق الكفيل  
وكفيل الكفيل ايضاً وتأجيل في حق الكفيل الاول تأجيل في حق  
الكفيل الثاني ايضاً وأما تأجيله في حق الكفيل فليس بتأجيل في حق الاصيل  
وإذا كفّل بأكثر رجل فكفّل عن الكفيل رجل آخر ثم طالب آخر المال  
عن الاصيل كان ذلك تأخيراً عن الكفيلين ولو تأخر عن الكفيل الاول فهو  
تأخير عن الكفيل الآخر والمال على الاصيل حال كذا في المحيط ومعناه في الحفل الزبوري

( المسألة ٦٥٦ )

المسدود مؤجلاً لو أراد الذهاب الى ديار اخرى وراجع الدائن  
الحاكم وطلب كفيلاً يكون مجبوراً على اعطاء الكفيل

وسبب أن المسدود سفر قبل حلول الاجل وليس للدائن معه ولكن يسافر  
معه فإذا حل منه، يوفى واستحسن أبو يوسف أخذ كفيل شهراً لأمراء طابت  
بالفقه لسفر الزوج وعلمه الفتوى وقس عليه في المحيط بقية الديون لكنه مع  
الفاخر . كما في شرح الوعائية ففسر بلائية . ودر المختار . قوله لكنه مع  
الفاخر عبارة الترتيب لا في شرحه لكن الفرق ظاهر بين لفظة المرأة التي يؤدي  
تركها الى حلالها وبين دين القرم الذي ليس كذلك اهـ . قلت ورأيت بخط  
شيخ مشايخنا التركاني وتعليق الفرق من صاحب المحيط والصادر الشهيد عليه اهـ  
لا فرق بين تسفلة المرأة وبين دين القرم وأي رفق في أن يقال اصابع الدين  
سافر معه الى أن يحل الاجل أو ربما يصرف في السفر أكثر من دينه فلو اتى  
بقول صاحب المحيط وسام الدين الشهيد والمنقح والمجيب كان حسناً وفيه حفظ  
مخالف للباد من الضيق والتلف خصوصاً في هذا الزمان اهـ ويجوز في جموعة  
الصالحين والله يعلم كلام الشارع بقرينة الاستدلال وفي البيروني عن خزانة الفتاوى

بأخذ كفيلاً او رهناً بخته وإن كان ظاهر الذم عدمه لكن المصلحة في هذا لما  
ظهر من الثبوت والمطرد في النفس ثم رأيت الفتاوى ابو السعود اتفق به في مروياته  
و رد المختار على در المختار .

( المسألة ٦٥٧ )

لو قال أحد لا خير اكفلي عن ديني الذي هو اقلان فبعد ان كفّل  
وادی جنباً آخر بدل الدين بحسب كفالته لو اراد الرجوع على الاصيل  
يرجع بالثمن الذي كفّله ولا اعتبار للودي وأما لو صالح الدائن على  
مقدار من الدين يرجع ببذل الصلح وليس له الرجوع بمجموع الدين  
مثلاً لو كفّل بدراهم جيا فاداهما زبواً دجع على الاصيل بدراهم  
جيا وبالمكس لو كفّل زبوف وادی جيا دجع على الاصيل زبوف  
لا بجيا وكذا لو كفّل بكذا دراهم فصالح على عروض دجع على  
الاصيل بالدراهم التي كفّنها وأما لو كفّل بألف قرش وادی خمسة  
صلحاً ودجع على الاصيل بمخمسة

ولو كفّل بأمره اي بأمر المطلوب بشرط قوله على او على انه على وهو  
غير سبي مجبور ابن مالك رجوع عليه بما أدى اي ان أدى بما ضمن والا  
فما ضمن وإن أدى ائداً لمالك الدين بالاداء فكأن كالمطالب وكما لو ملكك بوسة  
اوارت وعتى . وإن بئره لا يرجع الا اذا اجاز قطع يرجع . وعساوية وحانة  
الرجوع بلا امره ان يره الصالح الدين ويوكفه بقضه ولو الجبة ولا يطالب كفيل  
اصلاً بمال قبل ان يؤدي الكفيل منه لأن محله بالاداء ثم فكيفيل اخذ رهن  
من الاصيل قبل ادائه . طائفة . ودر المختار في الكفالة .  
ولو صالح الكفيل عن التمس على مائة برآء ودجع الكفيل بها على الاصيل



ان كفل بأمره وان صالح اليه بنفس آخر رجوع الالف وملتقى الاسحر في الكفالة  
كل موضع تحت الكفالة فيه لو أدى الكفيل ما كفل به من عبده رجوع على  
المكفول عنه ولا يرجع قبل الأداء وإذا أدى المال من عبده رجوع بما كفل  
لا بما أدى حتى لو أدى الزبوف وقد كفل بإلياد رجوع بإلياد ولو أدى مكان  
المتأثر الدرهم وقد كفل بالمتأثر أو شيئاً مما يكال أو وزن على سبيل الصالح  
رجوع بما كفل به (كذا في الخطيب) (هذه في الفصل الرابع من الباب  
الثاني من كتاب الكفالة)

(ح) قوله رجوع عليه بما أدى شمل ما إذا صالح الكفيل الطالب عن  
الالف بنفسه يرجع بها لا بالالف لانه اسقاط أو إبراء كما في البحر (رد المحتار)  
ولا يبيع قبيل قبضه وصرهون وأمانه بأعيانها ولو بتسليمها صح في الكلي  
(در ضرر) (در المختار)

ولو هلك المستأجر مثلاً لا شيء عليه ككفيل النفس (در المختار)  
قوله براء أي الأسبيل وكفيل لانه أضاف الصالح الى الالف الذين على  
الأصيل فبراعن تسماها فبراعته توجب براءة الكفيل ثم براء جميعاً عن المسألة  
بأداء الكفيل (جميع الأمر)

قوله وبهذا الكتاب لانه يسقط بدونها بالمعز ولو كفل وأدى رجوع بما أدى  
كما في البحر (خادم ساشة كدور)

قوله بكفلت عنه مثل معلوم وما بعد مثلاً غيول (خادمي)

(المادة ٦٥٨)

لو شر أحد آخر في ضمن عبده المعاوضة بضم ضرره مثلاً لو  
اشترى أحد عرسه وبني عاها ثم استعقت اخذ المشتري من البائع ثمن  
الأدراع من قيمة البناء حين التسليم كذلك لو قال أحد لاهل السوق هذا  
الصغير ولدي يوهه بضاعة فاني أؤتته للتجارة ثم بعد ذلك لو ظهر ان

العبي ولد غيره فاهل السوق ان يطالبوه بضم البضاعة التي باعوها بالصبي  
الفرور لا يجب الرجوع فلو قال امك هذا الطريق فانه آمن فاشترى  
المقصود لو كان هذا العلم فانه ليس بنسوم فالمكشفات لا شأن الا ان يكون  
في ضمن عقد معاوضة فرجوع بقيمة البناء لو كان المشتري ثم استعقت الدار بعد  
ان يسلم البناء وإذا قال الأب لأجل السوق بإيوا ابن فقد أؤت له في التجارة  
فظهر أنه ان غيره رجعوا عليه بفرور والا ان يكون في عقد رجوع فعه الى  
الدافع كالأدوية والأجارة حتى لو هلكت الأدوية او العين المستأجرة ثم استعقت  
وضمن المودع والمستأجر فانها يرجعان على الدافع بما شئنا وكذا ان كان  
بمناعه وفي التجارة والمسة لا رجوع لان القبض كان لنفسه ونساعه في الحانية  
(اشياء مائصة في كتاب الكفالة)

(قوله كالأدوية والأجارة) صورة الأدوية في يودع اشترى شيئاً بناء على انه  
ملك الودع بكسر الدال فهلكت الأدوية في يد المودع ثم استعقت بعد الملاك  
فلهالك ثمن الودع بوضع يده على ملكه بشرط انه يقره فلهالك ثمن الودع  
والمودع يرجوع بما ضمن على الودع لانه غرم بان الودعة ملكه (وصورة  
الأجارة) أجرة دابة مثلاً على انها ملكه فهلكت في يد المستأجر ثم استعقت  
فقدمن المستعق المستأجر كما لغرم في مسألة العارية له الودع بما ضمن على  
المؤجر حيث غرم بأنه أجره ملكه قوله وكذا ان كان شيئاً ومها رب المال في  
التجارة وأخذ التبريكين في الشركة حوى مسائل هامة من عقاير ميا  
لو جعل المالك نفسه داللاً فاشترى بناء على قوله ثم ظهر انه الزيد من قيمته وقد  
اتفقت المشتري بضمه فانه يرد مثل ما أفتاه ويرجع بالثمن ومما اذا شر البائع  
المشتري وقول له قيمة متاع كذا فاشترى فاشترى بناء على قوله ثم ظهر فيه ثمن  
فأعش فانه يرد به يلى وكذا اذا شر المشتري البائع ويرد المشتري بفرور  
الدلال (اشياء في الكفالة)

## الباب الثالث

في البراءة من الكفالة وعنوان على ثلاثة فصول

## الفصل الاول

في بيان بعض الشواهد العمومية

(المادة ٦٥٩)

لو سلم المكفول به من طرف الاصل او الكفيل الى المكفول له يبرأ الكفيل من الكفالة

(المادة ٦٦٠)

لو قال للمكفول له ابرأت الكفيل او ليس لي عند الكفيل شيء يبرأ الكفيل

(المادة ٦٦١)

لا تترجم براءة الاصل براءة الكفيل

(المادة ٦٦٢)

براءة الاصل توجب براءة الكفيل

ويبرأ الكفيل براءة الاصل وان ابرأ الطالب الاصل او اشر عنه بري الكفيل وتأخر عنه وان ابرأ الكفيل او اشر عنه لا يبرأ الاصل ولا يتأخر عنه (مقتضى الاجماع في الكفالة). وفي الاشياء اداء الكفيل يوجب براءتها قطايب الا اذا احال الكفيل على مقبولة وشروط براءة نفسه فقط ويرى الكفيل اداء الاصل اجماعا الا اذا برهن على اداة قبل الكفالة فيها فقط كما لو حلف بغير ولو ابرأ الطالب الاصل او اشر عنه ابي اجته يرى الكفيل تيمنا للاصل الا كفيل النفس كما سر وتأخر الدين عنه تيمنا للاصل (در المختار في كتاب الكفالة) (ج ١٠) قوله براءة الاصل لان براءة الاصل توجب براءة الاصل لانه ليس عليه

دين في الصحيح وانما عليه المطالبة فيستحيل بقاؤها بلا دين كذا ذكره الزيلعي تيمنا لهديته (مجمع الانهر)

قوله بغير حوايه تبرق فانه نفس عن القية براءة الاصل انما توجب براءة الكفيل اذا كانت الاداء او الابراء فان كان بالحلف فلا لان الحلف يبعد براءة الحلف لحجب الحق والظاهر انه معذور فيما اذا كانت الكفالة بغير امره والا فتقوله ككلى عن فلان كذا الزيلعي لان فلان كما في الحلية وغيرها وسينزل فاما الذي عليه انفس فانكر وحلفه يرى وحسبه وانما قلنا كذا لان لو ادعى الاصل الاداء فله البرائة لا العين تأمل ودر المختار

## الفصل الثاني

في البراءة من الكفالة بالنفس

(المادة ٦٦٣)

لو سلم الكفيل المكفول به في عمل يمكن فيه الخصامة كالمصر او العتبة الى المكفول له يبرأ الكفيل من الكفالة سواء قبل المكفول له او لم يقبل وان كان لو شرط تسليمه في بلدة معينة لا يبرأ بتسليمه في بلدة اخرى ولو كسفل على ان يسلمه في عيسى المالك وسلمه في الرقائي لا يبرأ من الكفالة ولكن لو سلمه في حضور صاحب ببراءة

قال احنافنا رحمهم الله الكفالة بالنفس متى تمت فالبراءة عنها انما تكون بأحد الاشياء الثلاثة اما بتسليم المكفول به الى الطالب واما ببراءة المكفول به اليه عنها واما بوقت المكفول عنه (كذا في القبط) اذا حضره وسلمه في مكان يقدّر المكفول لانه خصمه كغير بري الكفيل من الكفالة (كذا في الكافي) سواء قبل الطالب أولا (كذا في فتح القدير) وان سلمه في يرو سواد ثم براءة (كذا في الكافي) ولو كسفل به في مصر فسلم في مصر آخر يرى متى اشد حيافة رعه الله وعنده الا يبرأ

(كذا في القاموس) وقولها أوجه (كذا في فتح القدير) وهذا إذا لم يشرط التسليم في مصر كقول فيه وإن شرط فلا يبرأ عندها وعلى قوله اختلف المشتاق فيه (كذا في الكفاية) ولو كفل على أن يسلمه في مجلس القاضى وسأله في السوق يرى (كذا في الكافي) قال الامام البرقى المتأخرون من مشايخنا قالوا هذا بناء على علمهم في ذلك الوقت أما في زماننا إذا شرط التسليم في مجلس القاضى لا يبرأ بالتسليم في غير ذلك الموضع (كذا في غاية البيان شرح القاموس) وفي الكبرى وينق به «كذا في التاتار خانية» وإن شرط على الكفيل أن يدفعه إليه عند الأمير فدفعه إليه عند القاضى أو شرط أن يدفعه إليه عند القاضى فدفعه إليه عند الأمير أو شرط عليه الدفع عند هذا القاضى فاستعمل قاض آخر فدفعه إليه عند الثاني يرى «كذا في فتاوى قاضيه خان» «مقدمة في الفصل الثالث في البراءة عن الكفالة من الباب الثاني من كتاب الكفالة»

## ﴿ السادة ٦٦٤ ﴾

يبرأ الكفيل بمجرد تسليم المكفول به بطلب الطالب وإما لو سلمه بدون طلب الطالب فلا يبرأ ما لم يقل سألته بحكم الكفالة  
«ويرأى بدفعه إلى من كفل له حيث «أي في موضع» يمكن غناصته سواء قبله الطالب أولا أن يخل وقت التكفيل «إذا دعت إليه فأتا يرى» «ويرأى» يشبهه مرة قال سلمته إليه بجهة الكفالة أولا أن عليه منه ولا فلا بد أن يقول ذلك «رد المختار» في كتاب الكفالة»

(ج) «أ» قوله إلى من كفله حيث «أي التحلية بينه وبين خصمه» وذلك برفع التوقيع فيقول هذا خصمه فخدم إن شئت وأطلقه فقبل ما إذا كان في تسليم وقت تسليمه فيه أولا لأن الأجل حتى التكفيل فيه استيفاء كالمدين المؤجل إذا افتاد قبل الميعاد يبرأ «رد المختار»

قوله سواء فيه الطالب أولا لا يبرأ على قوله بمعنى أنه يبرأ فاستأنا كالناصب

إذا رد لعين المدون وإذا وقع الدين بخلاف ما إذا سلمه أجنبي فلا يبرأ «رد المختار» قوله «ويرأى» يشبهه مرة إلا إذا كان فيه ما يقتضى لشكره أو كما إذا كفاله على أنه كما عليه فيه أجل شهر كما سترقير «رد المختار»

## ﴿ السادة ٦٦٥ ﴾

لو كفل على أن يسلمه في اليوم الثاني وسلمه قبل ذلك اليوم يبرأ من الكفالة وإن لم يقل للمكفول له

لو كفل إلى شهر بشه ثم دفعه إليه قبل الشهر يرى «وإن إلى المكفول له أن يقل» خلاصة الفتاوى «و«لو سلم» الكفيل للمكفول عنه إلى الطالب فإن أبي أن يقبله يبرأ عليه» «كذا في التبيين» «وإن عين وقت تسليمه لزم ذلك فيه إذا سلمه فإن سلمه قبل ذلك الوقت يرى «مفتى الإيجر» «مقدمة في الفصل المازبور»

## ﴿ السادة ٦٦٦ ﴾

لومات المكفول به كما يبرأ الكفيل من الكفالة كذلك يبرأ كفيل الكفيل كذلك لو توفي الكفيل كما برأ «و«من» من الكفالة كذلك يبرأ كفيله أيضاً ولكن لا يبرأ الكفيل من الكفالة بوفاء المكفول له وبطلب وارثه الكفيل أي بالنفس إذا فعلى الطالب كفيله باسمه قبل الأجل يرى الكفيلان وكذا لومات الكفيل الأول يرى الكفيل الثاني قاضيه خان في باب الكفالة «ورد المختار» وينتقل بوجوب التكفيل والمكفول به دون موت المكفول له بل يطلب وارثه أو وصيه الكفيل «مفتى الإيجر» «مقدمة في كتاب الكفيل بالنفس بوجوب المكفول به وبوجوب الكفيل ويسأل وارثه وأحفاده» (سراج) لا بوجوب الطالب بل وارثه أو وصيه الطالب الكفيل وقيل يبرأ «وهائية» والمذهب الأول «رد المختار» وقوله بوجوب الكفيل أي الكفيل بالنفس لأن الكلام فيه أما الكفيل بالنفس فلا يتصل بوجوبه لأن حكمه بعد موته كمن يوفي من ماله ثم يبيع

الورثة على المكفول عنه ان كانت باسمه وكان الدين حالا فلو مؤجلا فلا رجوع  
حتى يخل الاجل ونسائه في الفتح (رد المحتار على در المختار)

الفصل الثالث

في البراءة من الكفالة بالنساء

(المادة ٦٦٧)

لو توفى الله وكالات الوالدات متحصرة في المديون يبرأ التكفيل من  
التكفالة وان كان للهدين وارث آخر يبرأ التكفيل من حصه المديون فقط  
ولا يبرأ من حصه الوارث الآخر

[illegible]

( العدد ٦٦٨ )

لو صالح الكفيل أو الأصيل الدائم على مقدار من الدين يبرأ أن  
اشتراطت برأيهما أو برأه الأصيل فقط أو لم يشترط شيء وإن اشترطت

برائة الكفيل فقط يبرأ الكفيل فقط ويكون الطالب غنياً ان شاء أخذ مجموع دينه من الاصيل وان شاء أخذ بدل الصالح من الكفيل والباقي

من الاميل

(صالح أخذهم) وبالحال عن الب الذين عن لعنه ملا برأى إلى المنسوبة  
مرعبة فأذا شرط راتها أو برأة الاصيل أو كسك برأ وإذا شرط برأة الكفيل  
وحده كانت أصحاً للكنة لا لاعتقاد الاصيل الذين يبرأ هو وحده عن خصمته  
دون الاصيل فتنب عليه الابن ويرجع عليه الصالح خصمته والكفيل شخصته  
لو بأمرة ولو صالح على جنس آخر رجع بالابن كما مر (در المختار في كتاب  
الكنة) (ولو صالح الكفيل أو الاصيل الطالب على خصمته عن الابن تنب عليه  
فأما ان يذكر في الصالح راتها فيبرأ من جميعا أو برأة الاصيل فكذلك الحكم أو لم  
يتسقط شيء فكذلك أو شرط ان يبرأ الكفيل لا غير يبرأ هو وحده عن  
خصمته والابن على الاصيل (كما في التنبيه) فالطالب غير ان شاء أخذ دية  
من الاصيل وإن شاء أخذ من الكفيل خصمته ومن الاصيل خصمته ويرجع الكفيل  
على الاصيل بما أدى ان اصطاحها بأمرة وإن كان بغير أمرة فلا كما في  
شرح المحلوي (هتد به في الفصل الثالث من باب الثاني من كتاب الكنة)  
ج ١٠ قوله برأ أي الاصيل والكفيل لأن الله تعالى في الصالح إلى الابن الذين  
وهو على الاصيل يبرأ من خصمته وبرأته ونوجب برأة الكفيل دور ١٠ رد  
المختار

قوله وإذا شرطت إرادة التكليف وحده الخ ليس المراد أن الطالب يأخذ الإرادة في مقابلة إرادة التكليف متنا وأما المراد أن ما أقدمه من التكليف محسوب من أصل دينه ويترجع على الأصلين بعمر ووضوحه ما في شفعه من التوسط أو ساطع على ما قدمه من إرادة التكليف خاصة من الإرادة وضع التكليف على الأصلين بحسب ما ترجع الطالب على الأصلين بشروطه لأن إرادة التكليف يكون فيها كماله



ولا يكون اسقاط الاصيل للدين . رد المحتار .

قوله فيراء هو عن حسمانة أي الكفيل وحسمدة عن حسمانة وهي التي سقطت بمقتضى الصالح وكذا عن النبي دفعها بدلًا عن الصالح وهو ظاهر لأن الصالح على يمين الدين أخذ ايمض جهه وإبراء عن الباقي فيجب أخذ الطالب من الكفيل بعض حقه وإبراء عن باقيه فقد سقطت المطالبة عنه أصلاً وبرأة الكفيل لا توجب برأة الاصيل فلذا قال دون الاصيل . رد المحتار .

قوله والكفيل بحسمانة أي ويرجع الكفيل على الاصيل بحسمانة . وهي التي ادعاها الطالب قبل الصالح في الصور الأربع . رد المحتار .

قوله لو بإمره أي يرجع بها لو كفّل عنه بإمره . والا فلا رجوع له وردا غناره . قوله ولو صالح على جيش آخر بالأب لا الصالح بحسب آخر مبادلة فيملك الدين فيرجع بجميع الأب فتح . رد المحتار .

( المسألة ٦٦٩ )

لو حال الكفيل للمكفول له على أحد وقيل للمكفول له والمحال عليه ببراء الكفيل والمكفول عنه أيضاً

لو أن الكفيل حاله المكفول له على رجل قبيل المكفول له والمحال عليه برأى الكفيل والمكفول عنه . وكذا في السراج قواعد في الحال المزبورة . ( المسألة ٦٧٠ )

لو مات الكفيل بالمال يطالب بالمال للمكفول به من تركته

ولا يشترط . الكفالة بالمال بالوثق كما لا ينعزل كفاة الموك خلافه بالنسبة . وكذا في خزانة الفقهاء . وعنده في مسائل شتى من كتاب الكفالة . لأن حكم الكفالة بالمال بعد موته كمن يوفى من ماله ثم يرجع الورثة على المكفول عنه إن كانت بإمره ولكن الدين حاله فلا مؤجلة فلا رجوع حتى يحل الاجل ورد المحتار على رد المحتار .

ج . ١ . قوله حتى يحل الاجل وإذا حل الدين المؤجل عن الكفيل بموته لا يحل على الاصيل فهو أداء وإبراء لم يرجع في الكفالة بإمره إلا إلى اجبه خلافاً لغيره . كذا يحل المؤجل على الكفيل أطفالاً إذا حل على الاصيل بأي موته ولو ما تأخير الطالب دور . رد المحتار .

وفي شرح الجيع إن في موث الكفيل يتعلق حتى الترماء بين التركة فيجوز . وفي . رد المحتار .

( المسألة ٦٧١ )

الكفيل بمن المبيع إذا انفسخ البيع واستحق المبيع أو رد بيب ببراء من الكفالة

ولو كفّل بالحق فاستحق المبيع برأى الكفيل وكذا لو رده بيب بقضاء أو بغير قضاء أو بغير رؤية أو بشرط ولو كفّل المشتري بالحق لغيره المبيع ثم استحق المبيع برأى الكفيل ولو رده بيب بقضاء أو بغيره لا . وكذا في البحر الرافعي . وعنده في الفضل الثالث من الباب الثاني في البراءة من الكفالة .

( المسألة ٦٧٢ )

لو استؤجر مال إلى تمام مدة معلومة وكفل احد بدل الاجارة التي سميت تكفي كفايته عند انقضاء مدة الاجارة فإن انعقدت اجارة جديدة يند ذلك على ذلك المال لا تكون تلك الكفالة شاملة لهذا العقد

فهرراً في فقرة ديب الاول سنة ١٢٨٧

سئل عن شئين يملك الاجارة ثم انقضت وصاحداً عقداً جديداً ذكّر المال قال لا يبق كفيلاً . وكذا في التذكار حاشية . وعنده في مسائل شتى من كتاب الكفالة .

ولو استأجره جال دثر كل شهر بدوام ولم يذكر عدد الشهور كانت الاجارة

في شهر واحد فان سكن المسافر فيها يوما من الشهر الثاني لزمته الاجارة في الشهر الثاني فان اعطاه المسافر كفيلا بالاجارة فما لزم المسافر لزم الكفيل ولا يتصل هذه الكفالة بالوثق كما لا يتصل الكفالة بالدرك وليس للكفيل بالاجر ان يأخذ المسافر قبل ان يؤدي فان أدى الكفيل كان له ان يرجع بذلك على المسافر ان كانت الكفالة بأمره . فاضيفتان قيل فصل السقبة من الكفالة .

ولو ضمن لامرأة عن زوجها سقفة كل شهر جاز وليس الرجوع عن الشبان في رأس الشهر ولو ضمن ابنة كل شهر في الاجارة فله ان يرجع في رأس الشهر والفرق ان السقبة في السقفة لم يشهد عدا رأس الشهر بل يجب في الشهر كماها بسبب واحد وفي الاجارة شجده في كل شهر لتجدد العقد فله ان يرجع عن فكفالة السقبة . وكذا في الاختيار شرح المختار . هندية في مسائل حتى من كتاب الكفالة .

عن اعضاء ديوان احكام عذليه عن اعضاء ديوانى

السيد	دولت	ناظر ديوان احكام
احمد خاوي	سيد الدين	احمد جودت

عن اعضاء جمعيت عن اعضاء ديوانى

ابن عابدن زاده	دولت	عذليه السيد
علاء الدين	محمد امين	احمد حلمي

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صورة الخط الهياوي

ليعمل بموجبه

### الكتاب الرابع

في الحوالة ويحتوي على مقدمة وبيان

المقدمة

في بيان الاصطلاحات القانونية المتعلقة بالحوالة

( المائدة ٦٧٣ )

الحوالة نقل الدين من ذمة الى ذمة اخرى

هي لغة التنازل ونسرها نقل الدين من ذمة المقبل الى ذمة المحتل عليه وحل ترتيب الجرائد من الدين الصحيح المقتضى من المختار .

( المائدة ٦٧٤ )

المقبل هو المدينون الذي احال

المدينون عليه . در المختار .

( المائدة ٦٧٥ )

المحال له هو الدائن

والدائن عتال وعتالة وعتال له وزاد خامس وهو حويل ودر المختار

(المادة ٦٧٦)

الحال عليه هو الذي قيل على نفسه الحوالة

ومن قبلها عتال عليه وعتال عليه فالقري والعساة وقد تحذف من الاول  
رد المختار .

(المادة ٦٧٧)

الحال به هو المال الذي احيل

والمثال حال به در المختار في كتاب الحوالة

وهي اي الحوالة في اللغة النقل والتحويل وحروفها كيف ما تركبت وارت على  
معنى النقل وقيل اسم بمعنى الاحالة يقال اسلت زيدا بماله علي على فلان ولذا  
قيل للمعبرون بحيل وعتال . والدائن عتال وعتال . ومن قبل الحوالة حال عليه  
وعتال عليه . والدائن حال به وعتال به . لكن ترك عند الاستعمال عتال في  
عيل فراداً عن الشباس المفعول من ياله وفي اصطلاح الفقهاء من أي الحوالة نقل  
الدين من ذمة الى ذمة أي من ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه واختلاف المشايخ  
في أنها هل توجب البراءة عن الدين والمطالبة جميعاً أو عن المطالبة دون الدين  
والصحيح من المذهب أنها توجب البراءة من الدين كما في المتح . يجمع الاخير في  
أول الحوالة .

(المادة ٦٧٨)

الحوالة المبنية هي الحوالة التي قيدت بان تعلى من مال المحيل الذي

هو في ذمة الحال عليه أو في يده

وأما القيد فهو ان يكون للمحيل مال عند المحتال عليه من ودعة أو عصب  
أو عليه دين فقال اسلت عليه والأائب الذي له علي عن ان يؤديها من المال الذي

لي عليك وقبل المحتال عليه (در في الحوالة)

(المادة ٦٧٩)

الحوالة المتعلقة هي التي لم تعقد بان تعلى من مال المحيل الذي هو

عند الحال عليه

(أما المتعلقة في أن يرسلها ارسل لأن يشهدا بدين له على المحتال عليه ولا  
بين له في يده أو يحيله على رجل ليس عليه دين ولا في يده عين له .) در

في الحوالة

(ج ١) قوله أما المتعلقة في أن يرسلها أي لم ينفذها الى دين له على المحتال  
عليه أو الى عين في يده (عبد المليم) قوله أو يحيله عطف على ان يرسلها والعرق  
بينهما والتصح (عبد المليم)

## الباب الاول

في بيان عقد الحوالة وينقسم الى فصلين

الفصل الاول

في بيان ركن الحوالة

(المادة ٦٨٠)

أو قال المحيل لذاته احلقت على فلان وقيل الحال له والحال عليه

تعتمد الحوالة

وأما ركنها فهو الاعقاب والقبول والإيجاب من المحيل وقبول من المحتال  
عليه والعتال له جميعاً فالإيجاب أن يقول المحيل تعالاب احلقت على فلان بخلاف  
والقبول من المحتال عليه والعتال المقتان يقول كل واحد منهما اقبلت ورضيت أو

نحو ذلك مما يدل على قبول الرضى وهذا عند أصحابنا هكذا ( في البدائع  
جديدة في الباب الأول من الحوالة )

( وشروط صحة الحوالة رضا الكل ) ولما رضاء الحيل فلان ذوي المروآت قد  
يجتنبون بتحمل غيرهم ما عليهم من الدين فلا بد من رضاه وأما رضاء الثاني  
وهو المختار فلان فيها انتقال حقه الى دمه أخرى والدم متناوله فلا بد من رضاه  
وأما رضاء الثالث وهو المختار عليه فلانها التزام الدين ولا لزوم بسلامة التزام بلا  
خلاف الا في الاول ( حيث قال في الزيادة الحوالة تصح بلا رضاء الحيل اه (درر)  
قال في الزيادة الحوالة تصح بلا رضاء الحيل لان التزام الدين من المختار عليه تصرف  
في حق نفسه والحيل لا يشترط بل قوة لعمه لان المختار عليه لا يرجع على الغير  
انما لم يكن بأمر ( درر شرر )

( ح ١٠ ) قوله ولا لزوم بلا التزام قلت نقل الساعاتي عن لفظه البحر اذا  
استدانت الزوجة الفقة بأمر القاضي لها ان تحيل على الزوج بلا رضاء (رد المختار)

( السادسة ٦٨٦ )

يصح عند الحوالة بين المختار له والمختار عليه وحدهما مثلاً لو قال أحد  
لآخر خذ مالي على فلان من الدين وقدره كذا غرضاً حوالة عليك  
فقال له الآخر قبلت أو قال له اقبل الدين الذي لك بذمة فلان وقدره  
كذا غرضاً حوالة على قبيل تصح الحوالة حتى اه لو ندم المختار عليه بعد  
ذلك لا تنفذ ندمه

لما من قبله آتياً في القدر حيث قال في الزيادة الحوالة تصح بلا رضاء الحيل  
الى آخر ( بين الدرر )

( السادسة ٦٨٢ )

الحوالة التي اجريت بين الحيل والمختار له وحدهما اذا أخبر بها المختار

عليه قبلها صحت وتمت مثلاً لو أحال أحد ذاته على آخر وهو في دياد  
أخرى فبعد اعلام المختار عليه ان قبلاً تم الحوالة

( السادسة ٦٨٣ )

الحوالة التي اجريت بين الحيل والمختار عليه تنفذ موقوفة على قبول  
المختار له مثلاً لو قال أحد لآخر خذ عليك حوالة ديني الذي بذمتي فلان  
وقبل المختار عليه ذلك تنفذ الحوالة موقوفة فإذا قبلاً المختار له نفذ

( وشروط حضور الثاني ) يعني لا تصح الحوالة في غيبة المختار له ( الا ان قبلاً  
أي الحوالة ( عشولي له ) أي لاجل الغائب ( كذا في الخاتبة لا حضور الثاني )  
اما عدم اشتراط حضور الاول وهو الحيل فإن يقول رجل قداني لك على  
فلان بن فلان ألف درهم فاحتل بها علي فرضي الدائن فان الحوالة تصح حتى  
لا يكون له ان يرجع وأما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المختار عليه فإن  
يقول الدائن على رجل تأب ثم علم الغائب قبل صحت الحوالة ( كذا في الخاتبة )  
( درر في كتاب الحوالة )

( يستند ) قبول المختار والمختار عليه ولا تصح في غيبة المختار كالكتابة الا ان  
يقبل رجل الحوالة ولا يشترط حضوره المختار عليه بصحتها حتى لو أحال على غائب  
قبل بد ما علم صحت ولا تحضر الحيل أيضاً حتى لو قيل لصاحب الدين لك على  
فلان ألف فأسلم بها علي فرضي الغائب بذلك وأجاز صحت ليس له ان يرجع  
بعد ذلك ولو قيل للمدينون عليك ألف فلان فأقبل بها علي فقال المدينون علمت  
ثم بلغ الغائب فأجاز لا يجوز عند الامام ومحمد ذكر في البحر أولاً ان من  
الترويض عيش الحوالة وقال وهو شرط الامانة في قبولها خلافاً لابي يوسف  
فانه شرط التباد عنه فلو كان غائباً عن المجلس فإنه المجرى فأجاز لم يتقدم عنه  
خلافاً لما والجميع قولها اه والماصل من كلامه ان يشترط قبول المختار في



الجلس ورضاء الحال عليه ولو غائياً وظاهراً ان خلاف أبي يوسف في الاحتال  
فقط فمذهبه لا يشترط حضرته بل يكفي رضاه كالحيل عليه وانه لا خلاف في احتال  
عليه ان حضرته غير شرط (رد المحتار) (ملخصاً) في أول حواله البرازية  
وكذا في الخلاصة القروية في أول الحواله

(ج ١٠) قوله اشترط الأول وهو الحيل اذ اما عدم شرط لصحة الحواله  
رضى الكل بلا خلاف الا في الأول وهو الحيل فلا يشترط على المختار (شربلالية)  
عن المواهب بل قال ابن الكيال انما شرط القدوري الرجوع عليه فلا اختلاف  
في الرواية لكن استظهر الاكل ان اشتدادها من الحيل شرط مشروطة  
والا لا وأراد بالرضاء قبوله فان قبولها في مجلس الانجاب شرط الاتفاق غير  
عن البدائع لكن في القدر وغيره الشرط قبول المحتال أو نائبه ورضى اليقين  
لا حضورهم وأقر المصنف (رد المحتار) بقوله الرجوع عليه أي رجوع الحال عليه  
على الحيل أو ليعقل الدين الذي تمسح على الحال عليه اما بدون الرضى فلا  
رجوع ولا سقوط وهو محل رواية الزيدوني (رد المحتار) بقوله شرط مشروطة  
لانها حالة وهي فسخ الخلفي ولا يشترط بدون الإرادة والرضاء وهو محل  
رواية القدوري بقوله والا لا أي وان لم يكن ابتداءها من الحيل بل من الحال  
عليه تكون احتيالا بدون ارادة الحيل بالردة الحال عليه ورضاه وهو وجه رواية  
الزيداني (غاية) لكن لا يخفى انه على الثاني لا يثبت للمحال عليه الرجوع بما  
أدى ولو كان عليه تمسح دين لا يسقط الا برضى الحيل فرجع الى التوفيق  
الأول (رد المحتار)

### الفصل الثاني

في بيان شروط الحواله

(المادة ٦٨٤)

يشترط في انعقاد الحواله كون الحيل والمحال له عاقلين وكون الحال

عليه عاقلاً ياتياً فكما ان حالة الصبي غير المميز ذاته على آخر وقبول  
الحواله لنفسه من آخر باطل فكذلك الصبي مميزاً أو غير مميز مأذوناً أو  
مجهوراً اذا قبل حواله على نفسه من آخر تكون باطلة

وأما شرطاً فأنواع بعضها يرجع الى القبول وبعضها يرجع الى الحال له  
وبعضها يرجع الى الاحتال عليه وبعضها يرجع الى الحال به اما الذي يرجع الى  
الحيل فانه ان يكون عاقلاً فلا يصح حواله الجنون والصبي الذي لا يعقل ومنه  
أن يكون بالغاً وهو شرط التقاد دون الاتفاق فتتوقف حواله الصبي العاقل وموقوفاً  
تفادها على أهله وليس وأما حريه الحيل فليست بشرط لصحة الحواله وكذا  
الصحة ليست بشرط لصحة الحواله فان أدى المسأل لا يرجع ذلك على الذي  
عليه الأسل وياً (كذا في الغاية غداً) وأما الذي يرجع الى المحتال له فانه  
العقل لان قوله ركن وغير العقل لا يكون من أهل القبول ومنه البلوغ وانه  
شرط التقاد دون الاتفاق فتتوقف احتياله وموقوفاً على أهله وليس ان كان الثاني  
املاً من الأول (كذا في البدائع) ويجوز قبول الحواله ببال اليقين من الأب  
والوصي على املاء من الأول وان كان منه في الملأ اختلوا على قولين (كذا)  
في البحر الرائق ٧٨٧ (عن الخط) ومنه الرضى حتى لو احتال مكرهاً لا يصح  
ومنه مجلس الحواله وهو شرط الاتفاق عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف  
شرط التقاد حتى ان احتال له لو كان غائياً عن المجلس فبانه الحضر فاحتال لا ينعقد  
عندها وتصحيح قولها (كذا في البدائع) الا ان يفسد رجس الحواله فغائب  
(عكذا في فتاوى قاضيهان غداً) في الفحل المربوب) وأما الذي يرجع الى  
الاحتال عليه فانه العقل فلا يصح من الجنون والصبي الذي لا يعقل قبول الحواله  
اصلاً ومنه البلوغ وانه شرط الاتفاق أيضاً فلا يصح قبول الحواله اصلاً وان كان  
عاقلاً سواء كان مجهوراً أو مأذوناً في التجارة وسواء كان بغير إجازة الحيل أو  
بإسرها وان قبل عليه عنه لا يصح أيضاً (كذا في البدائع) ومنه رضاه وقبول

الحالة سواء كان عليه دين أو لم يكن عند علمائنا (كذا في المحيط) ولا يشترط  
حقيقته لصحة الحالة حتى لو ادعى على رجل ثياب ثم علم الغائب بقيل تحت أطواله  
(كذا في فتاوى قاضخان) حنابلة في الباب الأول من الحالة (وأما الذي يرجع  
إلى الحال) فانه ان يكون ديناً لازماً فلا تصح الحالة إلا بإبتيان القائمة ولا  
حين غير لازم كمثل الكتابة وما يجري مجرى له والأصل ان كان دين لا تصح  
الكفالة لا تصح الحالة به (كذا في البدائع حنابلة في الحال الزبور)

﴿المادة ٦٨٥﴾

يشترط في نفوذ الحالة كون المجل والمحال له بائنين بناء عليه حالة  
النسي الذي وقوله الحالة لنفسه موقوفة على أجازة وليه فان أجازها  
تنفذ وبصورة قوله الحالة لنفسه يشترط كون الحال عليه أملاً يعني ان  
من المجل وان اذن الولي

ومع أن يكون بطلاً وهو شرط النفاذ دون الانفاذ فتفسد حالة النسي  
الناقل موقوفة عليها على أجازة وليه ومثل البيع وأنه شرط النفاذ دون الانفاذ  
فتفسد حالته موقوفة على أجازة وليه ان كان الثاني أملاً من الأول (حنابلة  
في الحال الزبور)

﴿المادة ٦٨٦﴾

لا يشترط ان يكون الحال عليه مديوناً للمجل فتصح حالته وان لم  
يكن للمجل دين على الحال عليه

ومع ذلك وقوله الحالة سواء كان عليه دين أو لم يكن عند علمائنا وجميعهم  
(كذا في المحيط حنابلة في الحال الزبور) وأما الدين على الحال غايبه فليس  
بشرط أهده في البحر (رد المحتار على در المختار)

﴿المادة ٦٨٧﴾

كل دين لا تصح الكفالة به لا تصح الحالة به  
والأصل ان كل دين لا تصح الكفالة به لا تصح الحالة به (كذا في البدائع  
حنابلة في الحال الزبور)

﴿المادة ٦٨٨﴾

كل دين تصح الكفالة به تصح الحالة به لكن يلزم ان يكون الحال  
به معلوماً فلا تصح حالة الدين المجهول مثلاً لو قال قبضت دينك الذي  
سيثبت على فلان لا تصح الحالة

وكل دين جازت الكفالة به بالحالة جائزة (في الباب الأول من حالة  
المخالصة) وتصح في الدين المعلوم (رد المحتار) فوله المعلوم ان قال  
بمال مجهول على نفسه بأن قال ادخلت بمساكنيتك على فلان لا تصح الحالة  
مع جهالة المال ولا تصح أبشدة الحالة بحسب المذهب (بحر عن الترازية)  
(رد المحتار في الحالة)

﴿المادة ٦٨٩﴾

كما تصح حالة الدين للترتبة في الذمة أصالة كذا تصح حالة  
الدين التي تترتب في الذمة من جهتي الكفالة أو الحالة

وتصح في الدين المعلوم لا في الدين (رد المحتار في الحالة) ادخل في الدين  
دين الحالة كما دخل في الكفالة فان الكفالة لو ادعى الغائب جاز كما بأن وفي  
الترازية كل دين جازت به الكفالة جازت به الحالة وفي القسدية لا تكون به  
الكفالة لا يجوز به الحالة (رد المحتار على در المختار في كتاب الحالة) فوله  
لا في الدين لان القيد الذي علمته نقل شرعي وهو لا يتصور في الاعيان بل  
المتصور فيها النقل الحسن فكانت نقلاً فوسف الشرعي وهو الدين فصح برده عليه

ما سيذكره من أنها تصح بالزدام الودية إذا ليس فيها نقل الدين وكذا القسب على القول بأن الواجب قبضه رد الدين والقبض خلاص ودفع الأيراد بأن النقل موجود لأن الدين إذا أقال الدائن على المودع فقد انتقل الدين عن المدينين إلى المودع مطالباً بالدين كما في ذمت فكانت حوالة الدين لا بالدين (رد المحتار ملخصاً)

### الباب الثاني

في بيان أحكام الحوالة

(المادة ٦٩٠)

حكم الحوالة هو أنه يبرأ المكيل من الدين وكفيله من التكفيلة إن كان له كفيل وثبت للمحال عليه للمحال له حق مطالبته ذلك الدين من المحال عليه وإذا أقال المدين أحداً على الراهن لا يبق له حق حبس الراهن ولا صلاحية توقيفه

وإذا تمت الحوالة برئ المكيل عن الدين بقول المحال والمحال عليه لأن معنى الحوالة النقل كما مر وهو يقتضي فراغ ذمة الأصيل لأن من المحال بقائه الشيء الواحد في حيزين في زمان واحد (رد)

وأما أحكامها فمما رآه المكيل عن الدين (كذا في حيزه الشرعي) فلو أقال المحال المكيل عن الدين أو وجب له لا يصح (وعليه الفتوى كذا في الظهور) وإذا أقال الراهن المدينين بالدين على غيره يسترد الراهن (كذا في حيزه الشرعي) وكذا لو أقال دينه لغيره لا يصح (كذا في الفتوى) ولو أقال الزوج المرأة بصدقتها لم يحبس نفسها (كذا في البحر الرائق) ولم يرجع المحال عن القصيل إلا أن يدعى حقه فإذا نوى عليه عاد الدين إلى ذمة المكيل والذى عنه شيء حيلة الله أحد الأمرين إما أن يحدد المحال عليه الحوالة ويختلف ولا يذمة المكيل ولا لمحال له أو يموت منفساً بأن لم يترك مالا عيناً

ولا ديناً ولا كفيل (كذا في التبيين غنية في باب الأول من كتاب الحوالة) ومنها ثبوت ولاية المطالبة للمحال له على المحال عليه بدين في ذمته (غنية في الحل المزبور)

مثل سراج الدين قاضي الهذلي عن رجل غلبه دين لآخر وبالدين ورهن وكفيل فأقال رب الدين غريمه على المدينين بالدين قبل ينسلك الرهن ويبرأ الكفيل أم لا فأجاب إذا أقال رب الدين غريمه على مدونه بالدين برئ المدينين من دين المكيل ويرى كفيله أيضاً وبطلب غريمه رب الدين الأصيل لا الكفيل إذ الكفيل لم يشتم له شيئاً لكن برأه الأصيل وموافقة حتى لو أذكر الأصيل وهو المحال الحوالة وحلف ولا يذمة للمحال له بذلك ورجع على المكيل يرجع المكيل بدينه وكذا إذا أقال المحال عليه يرجع المكيل عليه إذا أبرأه فإذا أقال الراهن دينه على الراهن بطل حقه في حبس الراهن ولا يكون رهنه عند المحال والله أعلم ويرى المكيل من الدين والمطالبة جميعاً بالدين من المحال لحوالة ولا يرجع المحال على المكيل إلا بالثبوت بالقرص وبعد حلاك المال لأن إبرة مفيدة بسلامة حقه وهو بأحد أمرين إما أن يحدد المحال عليه الحوالة ويختلف ولا يذمة له أي المحال ويميل أو يموت المحال عليه منفساً غير عين ودين وكفيل وقال جها وإن قلته الحاف (رد المحتار) أي في حيلة نقل قلته القاص إذا قلني باللاه حين ظهر له كفاية عن المطالبة وهذا بناء على غلبت الثاني يصح عندنا وعنده لا يصح لأنه يتوهم ارتفاعه بحدوث مال له فلا بد من قبض القاص على المكيل لا تصح (وتدبر الاستيفاء لا يوجب الرجوع والصديق قول الإمام متأ) وشرحاً (رد المحتار ملخصاً) كذا أن صاحب البحر (رد المحتار في الحوالة) (ج ١٠) قوله إما أحكامها أو أقال المدين الراهن لا يحبس الراهن كذا في البحر الرائق غنية في آخر مسائل حق

(المادة ٦٩١)

إذا أساء الخليل محاولة مطلقاً فإن لم يكن له عند المحال عليه دين يرجع المحال عليه على الخليل بعد الأداء وإن كان له دين على المحال عليه يكون تماماً بدنه بعد الأداء.

ثم في المحاولة المعلقة إن كان للمجهل دين على المحال عليه فأدى المحال مال المحاولة بدين الخليل والمحال عليه عن ضمان الطالب وإن لم يكن للمجهل دين على المحال عليه يرجع المحال عليه بذلك الخليل لأنه قضى دينه بأمره ويرجع بذلك عليه (فتاوى) في مسائل المحاولة من كتاب الكفالة.

(المادة ٦٩٢)

يتخلع حق مطالبة الخليل المحال به في المحاولة المبيدة وليس المحال عليه بعده أن يعطى المحال به للمجهل وإن أعطاه يضمن ويسد الضمان يرجع على الخليل ولو توفي الخليل قبل الأداء وكانت دينه أزيد من تركته فليس لسائر الغرماء حق في المحال به.

وحكم المحاولة المبيدة في هذه الثلاثة أعين المبيدة بين أمانة أو منسوبة أو بدنية خاص أن لا يملك الخليل مطالبة المحال عليه بذلك الدين ولا بذلك الدين لأن المحاولة لما قبضت بها تعلق حق الطالب به وهو استيفاء دين منه على مثال الزرع وأخذ الخليل يظلم معاً المني فلا يجوز له دفع المحال عليه الدين أو الدين إلى الخليل ضمه للمطالب لأنه استوفى ما تعلق به حق المحال كما إذا استوفى أحد يضمنه فليس له أن يستحقه (رد المحتار) وقال زفر المحلل أحق بها من الغرماء لأن الدين صادر له بالمحاولة كالرهنين بالزمن بعد دعوت الزاهن (جميع الإمبر) (وقفاً) فهي في هذه الصورة المبدودة لا بمطالب الخليل المحال عليه الدين أو الدين قبضت المحاولة بها لتعلق حق المحال به بها ولا يقدر المحال عليه أن يدفعها

إلى الخليل يعني كما لا يملك الخليل مطالبة المحال عليه لا يملك المحال عليه أيضاً أن يدفعها إلى الخليل حتى لو دفع صار ضماناً للمحال له لأنه استوفى ما تعلق به حق المحال له مع أن المحال أسوة لزماء الخليل بعد موته يعني أن هذه الأموال إذا تعلق بها حق المحال كان ينبغي أن لا يكون المحال أسوة لزماء الخليل بعد موته كما في الزهن مع أنه أسوة لهم لأن الدين التي يبد المحال عليه للمجهل والدين الذي له عليه لم يسر بملوكه للمحال بيانه بقدر المحاولة لا بداً وهو ظاهر ولا رقة لأن المحاولة ما وضعت لتعاقب بل لتتسلسل فيكون بين الغرماء وأما الرهنين فكان المرهون بدأ وجباً فثبت له نوع الخصائص بالمرهون تسرعاً لم يثبت لغيره فلا يكون له أن يشترك فيه (رد المحتار في كتاب المحاولة) قال في البحر وإنما قسم الدين بين غرماء الخليل لإبراجع المحال على المحال عليه بحصة الغرماء لاستحقاق الدين الذي كان عليه ولو مات الخليل وله ورثة لا غرماء استظهر في البحر وأخره من بعد أن الدين المحال به قبل قبض المحال تقسم بين الورثة بمعنى أن لهم المشاركة به دون المحال فبهم إلى تركته له وحصة فبيع المحال تركته - عليه - ما ذكر من القسمة وتكون المحال أسوة لزماء في المحاولة المبيدة بغيره بالوفاة في المحاولة المعلقة كذلك كأمسح به في الخلاصة والإزالة وشرح في الخلاصة بمطالعة المحاولة بموت المحال عليه وقدمنا عن الكافي أن ما في المحال بعد القسمة يرجع به على الخليل وإن لم مات الخليل مدونة ما دفعه المحال فهو له وما في قسم بينه وبين الغرماء (رد المحتار على در المختار).

وحكم المحاولة المبيدة أن لا يملك الخليل مطالبة المحال عليه ولا المحال عليه دفعها للمجهل مع أن المحال أسوة لزماء الخليل بعد موته بخلاف المحاولة المعلقة كما يفسر وتسمو وغيره (رد المحتار) قوله بحسب الجواز المحاولة المعلقة أي فبذلك الخليل المطالبة حال في اقتنع هذا منحل بملوكه لا يملك الخليل مطالبة المحال عليه بالدين المحال بها والدين والمطالبة من أن يكون الخليل مطالباً أسوة بالدين التي فك على هذا الرجل ولم يقل يؤدها من المسائل الذي عليه قوله عند



ودية أو مقصوبة أو دين كان له أن يباله به لأنه لا تعلق للمعتل بذلك الدين أو العين لوقوعها مطلقاً عنه بل بذمة المعتال عليه وفي الذمة سعة فيأخذ دينه أو عينه من المعتال عليه لا يتصل بالموالة. ومن المصلحة أن يجبل على رجل ليس عنده ولا عليه شيء داخل في الموصومة والقرى بين المصلحة والمقيدة أنه في المقيدة انقطع مصلية الجبل من المعتال عليه فإن جعل الدين في المقيدة وتبين برامة المعتال عليه من الدين الذي قيدت به الموالة بطلت مثل أن يجبل البائع رجلاً على المشتري يأخذ ثم استحق المبيع المتصل ولم يعتل الرجوع على الجبل بدسه (رد المحتار مباحثاً) وأما إذا كانت مطلقاً فالتأويل يتصل بحال من الأحوال ولا تنقطع فيها مصلية الجبل عن المعتال عليه إلى أن يؤدي فإذا أدى سقط ما عليه قياساً ولو تبين برامة المعتال عليه من دين المعتال لا يتصل أيضاً إلى آخره (رد المحتار مباحثاً) (ج ١) قوله أو يؤدي خاص بأن يجبل بدسه الذي له على فلان المعتال عليه فتح (وفي المصلحة) عن التجريد أو كان لتصل على المعتال عليه دين فأصله به مطلقاً ولم يستلزم في الموالة أن يعطيه مبيعاً عليه فالموالة جائزة ودين الجبل بحاله وله أن يباله به الموصومة في البرازية ومقتضاها أنها لا تكون مقيدة ما لم ينس على الدين (رد المحتار)

### (المادة ٦٩٣)

لا يتصل الموالة المبيدة بأن يؤدي مما في ذمة المشتري للبائع من مبيع المبيع إذا هلك المبيع قبل التسليم وسقط المثل أو رد بخيار الشرط أو خيار الرقبة أو خيار العيب أو قبل البيع ورجع المعتال عليه بعد الأداء على الجبل يعني يأخذ ما أداء المعتال له من الجبل إما لو تبين برامة المعتال عليه من ذلك الدين بأن استحق وأخذ المبيع قبل الموالة إذا باع قسماً من رجس أو ثوب أو دمع ثم إن باع أقال غيراً بماله على

المشتري حوالة مقيدة بأن فأت القرض قبل القبض حتى سقط المثل أو رد القرض بخيار روية أو خيار شرط أو خيار عيب قبل القبض أو يسد القبض لا يتصل الموالة عند علمائها الثلاثة استحساناً وقال زكريا يتصل الموالة ولو استحق القرض المبيع أو استحق الدين الذي قيد به الموالة من جهة التزامه بطلت الموالة وفي الأخيرة بالإجماع (في الثالث من حوالة آثار خاتمة)

(سئل) عن شخص باع سبعة من شخص وأقال بينها خمسة وقبل المعتال عليه الموالة وكذلك المعتال ثم تأيلاً المبيع في حكم الموالة متى تنسخ الحجاب المتأخر صحيح ولا تنسخ الموالة ويترجم المعتال دفع المبيع ثم يرجع به على الجبل (من فتاوى قاضي العافية في مسائل الموالة الخروفي في كتاب الموالة)

### (المادة ٦٩٤)

يتصل الموالة المقيدة بأن يؤدي من مال الجبل الذي هو في يد المعتال عليه أماله إذا ظهر مستحق وأخذ ذلك المال يعود الدين على الجبل وإذا استحققت الودية أو التصب بطلت الموالة كذا في الأخيرة (عندية في الباب الثاني من الموالة ويعود على الجبل آثار خاتمة)

### (المادة ٦٩٥)

إذا كانت الموالة مقيدة بأن يؤدي من مبلغ الجبل الذي هو في يد المعتال عليه بطلت ذلك المال فإن لم يكن مضموناً بطلت الموالة وعاد الدين على الجبل وإن كان مضموناً لا يتصل الموالة مثلاً لو أمال أحمد ذاته على آخر على أن يؤدي من دماحه شيء عنده أماله ثم نكث الداهم قبل الأداء بلا تعد يتصل الموالة ويعود دين الداهم على الجبل ولما لو كانت تلك الداهم مقصوبة أو أماله مضمونه بإطلاقه فلا يتصل الموالة

وأذا كانت الحوالة مقيدة بألف ودية في يد المحتال عليه أو غصب فهلكت الودية أو استعنت بطل الحوالة ويؤد على المحتال ولو هلك المصوب في يد المحتال عليه لا يطل الحوالة وكذلك لو قال المودع شاعت الودية وحلفت على ذلك بطلت الحوالة وإن استعنت الودية أو استحق الغصب بطلت الحوالة ( في الثالث من حوالة التال خاتمة )

( ح - ١ ) قوله ودية المراد بها الأمانة كما عر به الفتح وغيره قال ( ط ) فيع المارية والموهوب إذا ترافعا على رده أو قضى القاضي به والعين المستأجرة إذا اقتضت مدة الاجارة ( رد المحتار )

قوله وعاد الدين على الغيل لأن الحوالة مقيدة بها بخلاف المقيدة بالمصوب فانه لا يبرأ لأن منه تخلفه ( رد المحتار )

أراد بالتسلل بدل ليشمل القبيس قال في الفتح فإذا هلك المصوب احتال به لا يبرأ من الحوالة ولا يبرأ المحتال عليه لأن الواجب على المصوب رد الدين فإن عجز ود أشل أو فاقمة فإذا هلك في يد المصوب احتال عليه لا يبرأ لأن له تخلفاً والفتوات الى تخلف كلا فوات فثبت متعاقبة تخلفه فيرد تخلفه على المحتال له ولو استعنى بالمصوب بطلت لعدم ما تخلفه كما في الفتوى ( رد المحتار )

﴿ المادة ٦٩٦ ﴾

لو أحال احد دائته على آخر على ان يبيع مالا معيناً له ويؤدى الدين من ثمنه وقبل المحتال عليه الحوالة بهذا الشرط تصح ويجبر المحتال عليه على بيع ذلك المال وإدا وثى الخيل من ثمنه

احتج قسره على رجل على ان يبعس من ثمن دارة ( أي دار المحتال عليه قبل ) ( صحت ) الحوالة لأنه أحال ما يقدر على إعائه لأنه يملك بيعها ولا يجبر على البيع لعدم وجوب الاداء قبل البيع ( ولو باع جبر على الاداء ) لتحقق الوجوب ولو أحال على أن يبعس من ثمن دار الخيل لا ( أي لا يصح لأنه لا يقدر على

بيعها ( إلا إذا أمره بالبيع ) فبذلك يصح لوجود القدرة على البيع والاداء ويؤد غرور في الحوالة ( رجل احتال على رجل أي قبل الحوالة عن رجل بألف درهم على ان يبعسها من ثمن دارة أو من ثمن فرسه هذا يريد به دار الذي قبل الحوالة أو فرسه فالحوالة جائزة ولا يجبر المحتال عليه ببيع دارة أو فرسه ولا يجبر المحتال عليه على اعطاء المال قبل بيع الدار والفرس وهل يجبر على البيع ) بشرط ان كان البيع مشروطاً في الحوالة بجبر عليه ( فالحوالة جائزة ) ( في الفصل الثاني من الحوالة ) وفي الظهيرية احتال على ان يؤدبه من ثمن دار الخيل وقد كان امره بذلك البيع حتى جازت الحوالة لا يجبر المحتال عليه على الاداء قبل البيع ويجبر على البيع ان كان البيع مشروطاً في الحوالة كما في الرهن ومن أكثر حوالة التاليزية وأقروى في كتاب الحوالة.

ح - ١ - قوله ولا يجبر على البيع لا يخالفه يقول الحوالة وصحتها الرزم بينهما فيجبر كالكتيل للمال لا نقول بأنه قال عند عقد الحوالة ان يبعس دائري فاعطى ثمنها ليجوز بشرط فليما يوجد المشروط ( خلاصة حاشية ) - ١ -

﴿ المادة ٦٩٧ ﴾

الحوالة الشبهة أي التي لم يبين فيها تعجيل الحال به وتأجيله ان كان الدين فيها معجلاً على الخيل تكون حوالة معجلة على الحال عليه ويؤرمه الاداء في الحال وإن كان الدين مؤجلاً تكون حوالة مؤجلة ويؤرم الاداء بحلول الاجل

ثم المصلحة على نوعين حالة ومؤجلة فالحالة ما ان يجسد الدين العال على رجل بألف درهم فيجوز ويكون الألف على الخيل حالة والمؤجلة ما يجسد له على رجل بألف درهم من ثمن مبيع الى سنة فالحالة ما ان يجسد الدين الى سنة فالحالة مؤجلة ويكون المحتال عليه الى سنة ولم يذكر عهد ردها الله مالاً حصلت الحوالة مبرمة هل يثبت الاجل في حق المحتال عليه قالوا أو يثبت ان يثبت في ذلك الحال

مات المكيل لم يكيل للمالك على الغشال عليه وإن مات الغشال عليه قبل حلول الاجل  
والذي عليه الاصل حتى يحل للمالك على الغشال عليه فان لم يكن له وفاة رجع  
الغشال له بالمال على الذي عليه الاصل الى اجته (كذا في التباين) (عندية  
في الباب الثاني من كتاب الحوالة)

(المادة ٦٩٨)

ليس للمالك عليه ان يرجع على المكيل قبل أداء الدين ولا يرجع  
لا بالغشال به يعني يرجع بجنس ما أجيل عليه من الدراهم والا فليس له  
الرجوع بالمؤدى مثلاً لو أجيل عليه فضة وأعطى ذهباً يأخذ فضة  
وليس له ان يطالب بالذهب كذلك لو أداها بأموال وأشياء أخر فليس له  
الا أخذ ما أجيل عليه

وليس للمكيل عليه ان يرجع على المكيل قبل ان يؤدي لكن اذا لم يؤد  
ان يلزم واما حبس كان له ان يحبس الاصيل حتى يتخاضع عن ذلك كما في الكفيل  
(كذا في القبط) (عندية في الباب الثاني في تقسيم الحوالة) ويرجع الغشال  
عليه بالغشال ولا بالمؤدى حتى لو كان الغشال به درهم فذهب الغشال عليه دينار أو  
بالمكس متصفاً وتزاعيا شرأه السرقة وصحت المصارفة والغشال عليه يرجع على  
المكيل بمال الحوالة لا بالمؤدى وكذا اذا اعطاه ذبوا مكان الجاهل وجوز الغشال له  
رجوع ذلك على المكيل بالجاهل ولو صالح المكيل له الغشال عليه فان صالحه على جنس  
سحقه أو أبرأه على الباقى يرجع على المكيل بالقدر المؤدى لانه ملك ذلك القدر من  
الدين فيرجع به وإن صالحه على خلاف جنسه بأن صالحه من الدراهم على الدينائير  
او على مال آخر يرجع على المكيل بجنس الدين (كذا في التباين) (عندية في الباب  
الثاني) وتوأكل ولم يكن للمكيل دين على الغشال عليه فادى الغشال عليه للمالك  
رجوع الغشال عليه على المكيل كما ضمن لانه أدى (من كتاب المداينة) حتى لو أدى

غرضاً أو دراهم عن الدين لا يرجع الا بالدين وهي من المكيل كالكفيل لانه  
بتلك الدين الذي على المكيل (مسرة الفتاوى في كتاب الحوالة)

(المادة ٦٩٩)

كما يكون للمحال عليه بريئاً من الدين بأداء للمحال به أو بموافقة يابها  
على آخر أو بالمحال له إياه كذلك يبرأ عن الدين لو وهبه للمحال به أو  
تصدق به عليه وقبل ذلك

واما بيان ما يخرج به الغشال عليه عن الحوالة ابتداءً حكم الحوالة وحكم  
الحوالة يتبين بإشياء منها قسح الحوالة ومنها الثوى ومنها أداء الغشال عليه المسالك  
الى الغشال له ومنها ان يهب الغشال له المال من افعال عليه وبقيته ومنها ان  
يتصدق عليه بها وبقيته لأن الهبة والصدقة في معنى الإبراء ومنها ان يموت الغشال  
له فيموت الغشال عليه ومنها ان يبرئ من المال (بما في الحوالة) يولو من الغشال يبرأ  
الغشال عليه من الدين صحيح وإن لم يقبل الغشال عليه ولا يرجع الغشال عليه على المكيل  
بشيء لأن الإبراء إسقاط لا تخليص وإن وهبه له استأجر الى القول وله ان يرجع  
على المكيل لانه ملك ما في ذمته بإفائه فصار كما لو ملكه الإبراء وكما لو مات الغشال  
له فورته افعال عليه له ان يرجع على المكيل لانه ملكه بالبراء وتسام الكلام فيها  
أي في الجوهرية (رد الغشال)

ج ١٠ وفي الذخيرة اذا أسأل المدينون المالك على رجل بالمال أو بتجميع  
حقه وقبل منه ثم أسأله أيضاً بتجميع حقه على آخر صار الثاني قضاء للأول ويرى  
الأول ودر الغشال

(المادة ٧٠٠)

لو توفى المحال له فورته للمحال عليه لا يبق حكم الحوالة  
لانه سرقه من الدين ومنها ان يموت الغشال له ويرثها الغشال عليه (انظر)

عن أعضاء دیوان	عن أعضاء شورای	ناصر دیوان احکام
احکام عدلیه	دولت	عدلیه
سید احمد خلوصی	سیف الدین	احمد جوزد
عن أعضاء جمعیة	عن أعضاء شورای دولت	عن أعضاء دیوان احکام عدلیه
ابن عابدین زاده علاء الدین	محمد امین	السید احمد حامی



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد صورة الخط الهاموني

العمل شوي

الكتاب الخامس

في الرحمن ويشتمل على مقدمة والآلة أبواب

المقدمة

في بيان الاستعمالات الفقهاء المتعلقة بالرهن

(المادة ٧٠٦)

الرهن بحبس مال وتوقيفه في مقابلة حق يمكن استيفاء منه ويسعى  
ذلك المال مرهوناً ورهنًا

الرحمن هو جمل النبي عيسى يعني يكنى أبا القاسم من الرحمن كما قد يكون معنى  
 لا يصح الرحن إلا بالدين وأحب طاعاً وأبشاً أو طاعاً أو قادراً بدون مدح ولا يصح  
 أن يحكمه ثبوت به الاستيفاء والاستيفاء بطلان الوعوب (كما في الكافي) حادثة في  
 قول الرحمن (الرحمن) أنه حبس النبي (عيسى بن مريم) أي حبس عيسى بن مريم



لان الحائس هو الرهن بحق يكن استيفاءه أي أخذه منه كلا أو بعضا كان قيمة المرهون أقل من الدين (كالمدين) كاف الاستفصاء لان الدين لا يمكن استيفاءه من الرهن الا اذا صار دينا حكما كما سبق (حقيقة) وهو دين واجب ظاهرا وباطنا أو ظاهرا فقط كمن خلع وجد خرا (أو حكما) كالأعيان المنصوبة بالمثل أو القيمة (در المختار) ويطلق الرهن على المرهون تسمية للمفعول بالصدر ويقال للرهن الرهنية (در المختار)

(ح ١٠) قوله بحق أي بسبب حق مالي ولو عيونا ولا يحتقر به عن نحو القصاص والماء والطين (در المختار)

قوله استيفاء أي هذا الحق من الرهن يعني المرهون واحتقر به عما يفسد كالنحو وعن نحو الامانة له (در المختار)

قوله كالمدين كاف الاستفصاء خبر مبداء يتخلف يعني أنها ليست للتتمثيل ببعض الأفراد فان قيل المراد حساسي الدين والدين إلى هذا جعل المصالح الدين شاملا فدين أما لو أطلقه أمكن جعل الكاف للتتمثيل بأن أراد بالدين الدين حقيقة (در المختار)

(المادة ٧٠٢)

الارتبان أخذ الرهن

(المادة ٧٠٣)

الرهن هو الذي أعطى الرهن

(المادة ٧٠٤)

الرهن هو آخذ الرهن

(المادة ٧٠٥)

العدل هو الذي أئتمنه الرهن والرهن وسامه وأودعه الرهن

## الباب الاول

في بيان المسائل المتعلقة بعقد الرهن وينقسم إلى ثلاثة فصول

### الفصل الاول

في المسائل المتعلقة بركن الرهن

(المادة ٧٠٦)

ينعقد الرهن باليجاب وقبول من الراهن والمرتهن لكن مالم يوجد

القبض لا يتم ولا يلزم ظاهرا إن يرجع عن الرهن قبل التسليم وينعقد باليجاب وقبول وبم البلش حال كونه (مخوذا) أي بجوعا احترازا من رهن الثمر على الشجر ورهن الزرع في الأرض (لم يخزم) رأي لم يجزمه ولم يضمنه حال كونه مفرقا عن ذلك الراهن وهو احترازا عن عكسه وهو رهن الشجر دون الثمر ورهن الأرض دون الزرع ورهن دار فيها متاع الراهن حال كونه (مخزا) عن الدالة بغيره الصالح خلفه وهو احترازا عن رهن المتاع كرهن نصف القرس (والتمتلية) عن أي يتخلل بين الرهن والمرتهن فيه أي في الرهن ودفع البيع قبض وطره من أن يرجع قبل القبض (ماتلق الأجير مع شرحه بجميع الأجر)

(ح ١٠) قوله مفرقا عن ذلك الراهن فلا يجوز رهن دار فيها متاع الراهن وشرح الكثير

فوائد أي لم يكن الرهن متصلا بغيره الدال خلفه كالأجر رهن الثمر على رأس الشجر دون الشجر أو مفرقا عن المتاع في الجواني دون الجسواني وشرح الكثير

وأما شرط جواز أن يكون المال المرهون مقسوما عوزا فارغا عن المعدل ختية في الباب الاول من الرهن

إيجاب الرهن وقوله هو قول الراهن رهنك هذا الشيء في مقابلة ديني أو لفظ آخر في هذا المال وقول المرتهن قبلت أو رضيت أو لفظ آخر بدل على الرضى ولا يشترط إيراد لفظ الرهن مثلاً لو اشترى أحد شيئاً وأعطى للبائع مالا وقال له ابق هذا المال عندك الى ان أعطيك ثمن البيع يكون قد رهن ذلك المال

(وأما) ركن عقد الرهن فهو الإيجاب والقبول وهو ان يقول الراهن رهنك هذا الشيء يملكه علي من الدين أو يقول هذا الشيء رهن بديك أو ما يجري هذا الجرى ويقول المرتهن ارضيت أو قبلت أو رضيت أو ما يجري مجراه (وأما لفظ الرهن) فليست بشرط حتى لو اشترى شيئاً بدينارهم دفعه الى البائع ثوباً وقال امسك هذا الثوب حتى أعطيك الثمن فالثوب رهن لانه أتى بقبي العقد والعبارة في باب العقود للمعاني (كذا في المباحث) (معتبرية في الباب الاول من كتاب الرهن)

(ج ١٠) قوله وركنه الإيجاب أو هو والقبول كما سبق به. وشروطه باقي وسنذكره في الاستفتاء. وسيد تناق إبقاء المقتدر وإنما خص بالسفر في الآية لأن العالقية لا يمكن فيه من الكتابة والاستدشاد فيستوثق بالرهن (در المختار)

الفصل الثاني

في بيان شروط انعقاد الرهن

يشترط ان يكون الراهن والمرتهن عاقلين ولا يشترط ان يكونا بالدين وأما غير النافعة فانواع بعضها يرجع الى نفس الراهن وهو ان لا يكون معاقفاً بشرط ولا مضافاً الى وقت وأما ما يرجع الى الراهن والمرتهن فلهذهما معنى لا يجوز الرهن والأرثان من الجاهلون والفقير الذي لا يملك وأما البورق فليس بشرط حتى

يجوز من الذي للأفون وكذا السفر ليس بشرط بلواز الرهن فيجوز الرهن في السفر والمفسر (معتبرية في أول الرهن والمضام)

يشترط ان يكون المرهون صالحاً للبيع فيلزم ان يكون موجوداً ومالاً متقوماً ومقدور التسليم في وقت الرهن

وأما ما يرجع الى المرهون فانواع) منها ان يكون عملاً قابلاً للبيع وهو ان يكون موجوداً وقت العقد مالا مطلقاً متقوماً متوكفاً بمقدور مقدور التسليم (فلا يجوز رهن ما ليس بوجوده عند العقد ولا رهن ما يحتمل الوجود والتقديم كما اذا رهن ماجر تحليه أو ما تلد أغنامه السنة أو في مثل هذه الحالة وشعور ذلك ولا رهن البنية والدم لانعدام ماليتها ولا رهن صيد الحرم والاحرام لانه مينة ولا رهن الحرف لانه ليس بمال أصلاً ولا رهن الحرف والخزير من مسجود كان القاعدان مسلمين أو أحدهما مسلماً لاندفاع مالهية الحرف والخزير في حق مسلم وهذا لأن الرهن إبقاء الدين والأرثان أسبق له ولا يجوز فسخه إبقاء الدين من الحرف واستيفائه إلا ان الراهن اذا كان ذمياً كانت الحرف مضبوطة على المسلم المرتهن لأن الرهن انما يصح كان الخزير بقرعة المذنب في يد المسلم وغير ذلك مضبوطة على المسلم بالنصب وإذا كان الراهن مسلماً والمرتهن ذمياً لا تكون مضبوطة على الدين لأن حرم المسلم لا تكون مضبوطة على أحد وأما في حق أهل الذمة فيجوز رهن الحرف والخزير وارتبها منهم لأن ذلك مال متقوم في حقهم بقرعة ذمتهم وأصل عدداً ولا رهن المباحث من الصيد والطعام والحقيقش ونحوها لأنها ليست بمذكورة في أنفسها (معتبرية في أهل المزبور)

يشترط ان يكون مقابل الرهن مالا مضبوطاً فيجوز أخذ الرهن لاجل مال متقوٍ ولا يصح أخذ الرهن لاجل مال هو أمانة

(ويصح الرهن بالأعيان المشنونة بنفسها) أي بالثمن أو القيمة كالمنسوب والمهر وبذل الخلع وبذل الفسخ عن دم عد فان هذه الأشياء يجب تسليم غبتها عند قيامها فلا يجوز البذل عند وجود الأصل وعند حلاها يجب الاتيان بثمنها ان كان لها مثل وبقيتها ان لم يكن لها مثل فاذا ملك الرهن عند قيام الدين في يد الراهن يقال له سم العتيرن وخذ من الميراثين الاقل من قيمة الدين ومن قيمة الرهن لان الرهن مشنون عندنا وانما هلكت الدين قبل حلاك الرهن يصير الرهن رهنا صحيحا بقيمة الدين المشنونة ثم اذا ملك الرهن بهلك الاقل من القيمة ومن قيمة الرهن (جميع الأنهر)

(ج ١٠) ولا يجوز الرهن بأمانات كالوديعة والمعارضة والمضاربة ومال الشركة لانها ليست بمشنونة (جميع الأنهر)  
قوله أو القيمة وقال لها المشنونة بنفسها لقيام الثمن أو القيمة مقامها كالمنسوب ونحوه واحترز عن المشنونة بتبرعها كبيع في يد البائع فانه مشنون تبرع وهو آمن وعن غير المشنونة أصلاً كالامانات فالرهن بهذا يملك ويملكه دينا حكماً لأن الموجب الأصلي فيها هو القيمة أو الثمن ورد الدين خلاصاً ان أمكن ردعا على ما عليه الجمهور وذلك دين وأما على ما عليه البعض فانه واذا كانت القيمة لا تجب الأبد الملاك ولكنها تجب عند الملاك بالتقضي وتسامه في الغدابة والزبلى (رد المختار)

### افصل الثالث

في زوائد الرهن المنصبة وفي تبدل الرهن وزايدته بعد عقد الرهن

### (المادة ٧١١)

كانا المشتريان الملتصقان في البيع بلا ذكر تدخل في الرهن أيضاً وكذلك لو رهن عرصة تدخل في الرهن أشجارها وأنهارها وسانا من رؤسها ومزروعاتها وان لم تذكر صراحة

وتدخل الزرع في الرهن كما صرح به في الحاشية وعبارتها ولو قال رهنك هذه الأرض وفيها زرع أو شجر أو ثمر على الأشجار جاز ويدخل الثمن في رهن الأرض ولا يدخل الزرع والتمر في البيع الا بالذكر وفي الرهن يدخل بغير الذكر لان الرهن لا يصح بدون ذلك فيدخل الثمن تصحيحاً له أو لانه لو لم يدخل الرهن ان تكون الأرض مشنونة بملك الراهن ورهن المشنول بدون التفاصيل غريب جاز (تنقيح الحامدي في الرهن)

### (المادة ٧١٢)

يجوز تبدل الرهن برهن آخر مثلاً لو رهن أحد ساعة في مقابلة كذا دهاهم دينة ثم بدّل ذلك لو أني سيف وقال خذ هذا بدل الساعة ورد للبرهن الساعة وأخذ السيف يكون السيف مرهوناً في مقابلة ذلك المبلغ (وان رهن فرساً يبدل ثلاً بالثمن دفعه كره فرساً يبدل) أي الاثني الاول رهن فسات قبل الرد يصير مشنولاً لدية الفرس الاول رهن كما كان (حتى برد المرهن) أي راعاه والمرهن أين في الفرس الثاني حتى يجمعه مكان الاول برد الاول على الراهن غشياً يصير الثاني مشنولاً لان الاول دخل في ضمانه بالتقضي والدين وهما باقوان فلا يخرج عن الضمان الا بقبض التقضي مادام الدين باقياً وانما في الاول في ضمانه لا بدخل الثاني في ضمانه لانها رضى به دخول أحدهما فيه ولا بد من قبولها فاذا أراد الاول تدخل الثاني في ضمانه ثم قبل بغيره تجدد التقضي وقبل لا يتبرط (كأن في الغدابة وغيرها) فكأن في الحاشية رجس رهن عندئذ فرساً بالثمن درهم ثم جاء الراهن ببديل وقال خذها مكان الفرس يصح ذلك اذا قبض انتهى ففهم من هذا انه اذا قبض الرهن الثاني خرج الاول من ان يكون رهنا ورد الاول على الراهن أو لم يرد (جميع الأنهر بتغييرها)

### (المادة ٧١٣)

يجوز ان يزيد الراهن في الرهن بعد التسليم متى يصح علادة

مال بان يكون أيضاً وهنا على نبي كان قد دهن حال كون العقد  
باقياً وهذا قول قد يتفق بأصل العقد حتى كان العقد كان قد ورد على  
هذين المائتين ويجوز هذين المائتين يكون موهوماً بالدين القائم حين  
الزيادة

يجب أن يعلم بان الزيادة في الرهن حال قيام العقد هيصة استجساناً عند قيامها  
الثلاثة وصورتها ان يرمي رجل قوساً من رجل يالف درهم ثم يزيد الرهن  
توباً ليكون دهنه مع القوس بالدين الذي دهن به القوس تحت الزيادة والشحقت  
بأصل العقد وجعل كان العقد ورد على الاصل والزيادة حتى صار التوب مع  
القوس رهناً مضموناً بالدين الذي دهن به القوس (كذا في الخط) (عندية  
في الباب السادس من الرهن بتغييرها)

(المادة ٧١٤)

اذا رهن مال في مقابلة دين صحح زيادة الدين في مقابلة ذلك  
الرهن أيضاً مثلاً لو رهن أحد في مقابلة ألف قرش ساعة ثمها أقال  
ثم أخذ أيضاً في مقابلة ذلك الرهن من الدائن ضماناً يكون قد دهن  
الساعة في مقابلة ألف وخمسمائة

والزيادة في الرهن أصح ونفسر فيها يوم القبض أيضاً أي يوم قبض الزيادة كما  
نفسر قيمة الاصل يوم قبضه (رد المحتار) وفي الدين لأصح خلافاً لقناني والاصل  
ان الاطلاق بأصل العقد إنما يتصور اذا كانت الزيادة في معقود به كالتوب أو عليه  
كالتبعية والزيادة في الدين ليست منها . ورد المحتار ، في مسائل متفرقة من الرهن ،  
قوله وفي الدين لا يصح ايه المراد ان لا يكون الرهن مضموناً فاما الزيادة في نفسها  
فجائزة وصورة المسئلة ان يرمي عدو قوساً يساوي الدين يالف ثم استقرض منه

ألفاً آخر على ان يكون القوس دهنه يساوي جميعاً فهو عليك بالآلاف الاولى  
للا لالتسليم ولو قضاء ألفاً وقالنا فنتخيرنا عن الاولى ان لا يسترد القوس الثاني  
ورد المحتار على رد احتار بتغييرها ما . والزيادة في الدين لأصح عند أبي حنيفة  
وعند رحمة الله خلافاً لأبي يوسف حتى اذا رهن قوساً من آخر يدين له عليه  
ثم حدث للمرهن زيادة دين على الرهن بالاستقراض أو بالتبراء أو سبب آخر  
جعل الرهن بالدين القديم رهنه . وبالدين الحادث فلي قولها لا يصير دهنه بالدين  
الحادث حتى لو عليك ملك بالقديم ولا عليك بالدين الحادث وعند أبي يوسف  
رحمة الله يصير رهنه بالدين القديم والحادث جميعاً حتى يهلك بهما (عندية في  
الباب السابع من الرهن مائتها)

د ح . ا . قوله والزيادة في الرهن الخ . مثلاً ان رهن توباً بمائة يساوي  
عشرة ثم يزيد الرهن توباً آخر يكون مع الاصل دهنه بمائة وعائنه . ورد المحتار  
(المادة ٧١٥)

الواحد الذي يتولد من الرهن يكون موهوماً مع الاصل

بما الرهن قراضاً ورهن مع أصله يهلك جميعاً وان يني وملك الاصل  
فك يفسده بتقسيم الدين على قيمته يوم الفكك وقيمة الاصل يوم القبض ( غرد  
في فضل الرهن )

وبما الرهن كوكبه . ولك وسوقه ونمره الرهن ويكون رهنه مع الاصل  
فان هلك ملك بلا شيء وان يني وملك الاصل يمتنع بحسب من الدين وبضم  
الدين على قيمة الاصل يوم القبض وقيمة الغنم يوم الفكك فبا اصاب الاصل  
سقط وما اصاب الغنم اهلك به ( ما في مسائل متفرقة )

## الباب الثاني

في بيان مسائل لقناني والرهن



## (المادة ٧١٦)

المرتين له ان يفسخ الرهن وحده  
المرتين يفرد في فسخ الرهن دون الراهن حتى لو ورد وقال ففسخت ولم  
يرس الراهن وحده لا يسقط شيء من الدين (قبة في باب حكم الرهن عند ملكه  
من الرهن) (آخر في كتاب الرهن)

## (المادة ٧١٧)

ليس الراهن يفسخ عند الرهن بدون رضاء المرتهن  
لما مر من القبة آخراً قوله يفرد له

## (المادة ٧١٨)

لراهن والمرتهن ان يفسخا الرهن بالتراضي لكن للمرتهن حبس الرهن  
وامساكه الى ان يستوفى ماله في ذمة الراهن بعد الفسخ  
وله ان يقرن ان يحبس الرهن بعد فسخ عقده أي عند الرهن حتى يقضى  
دينه الا وقت ان يراه أي المرتهن عن الدين لان الرهن لا يملكه بمجرد الفسخ  
بل رده على الراهن بطريق الفسخ فانه يبقى ما بقي القبض والدين (جميع الامر  
في كتاب الرهن)

## (المادة ٧١٩)

يجوز ان يعطى المكفول عنه رهناً لكفيله  
رجل كامل بدن عن انسان يارمه ثم المكفول عنه رهن عينا بالدين المكفول  
به من الكفيل قبل اداء الكفيل سائر (حسدية في السبب الخادي عسر من  
كتاب الرهن)

## (المادة ٧٢٠)

يجوز ان يأخذ الدائن من للدين رهنًا واحداً سواء كانا شرعيين

في الدين أو لا وهذا الرهن يكون مرهوناً في مقابلة مجموع الدين  
رهن رجل عينا غاصد رجلين بدن لكل منهما سبع وكله رهن من كل منهما  
ولو غير شرعيين فان نهياً لكل واحد منهما في ثوب كالمثل في حق الآخر هذا  
لو لم لا يتجزئ وان لم يتجزئ فليكن حبس النصف ولو دفع له كله ضمن  
عنده خلافاً وأصله مسئلة الوديعة زباني ولو ملك ضمن كل حصته يتجزئ  
الاستيفاء فان قضى دين أحدهما لمكة رهن عند الآخر لما مر ان كل المرتهن  
في يد كل منهما بلا تفرق (در المختار فيما يجوز ارتبائه وما لا يجوز من الرهن)  
(ج ١٠) قوله عند رجلين أي وقبلما لو قيل أحدهما دون الآخر لا يصح  
كما لو قال رهنت النصف من ذا والنصف من ذا سألني عن المقدس (رد المختار)  
قوله وكله رهن من كل منهما أي يصير كله عيوساً بدن كل واحد منهما الا ان  
نصفه يكون رهناً من هذا ونصفه من ذلك ابن كمال وهذا بخلاف المدة لان موجبها  
ثبوت الملك والتي الواحد لا يكون كله مذكراً لكن واحد من رجلين على الكفيل  
في زمان واحد فتمت الشبوع ضرورة وحكم الرهن الجلس ويجوز كون الدين  
الواحدة عيوسة بحق كل منهما على الكفيل ونفسه في الكفيلة (رد المختار)  
قوله ولو غير شرعيين أي في الدين ولو كان من جنسين مختلفين بل يكون  
دين أحدهما ورهنه دين الآخر دناير غايبة (رد المختار)  
قوله وأصله مسئلة الوديعة أي اذا أودع عند رجلين شيئاً طلب الرقعة يدفع  
أحدهما كله الى الآخر عن الدفع يصح عنده خلافاً لما زباني (رد المختار)  
قوله بلا تفرق أي بلا تجزئ فلا يكون له استرداد شيء منه مادام شيء من  
الدين باقي كما لو كان المرتهن واحداً (رد المختار)

## (المادة ٧٢١)

يجوز للدائن ان يأخذ رهنًا واحداً في مقابلة دينه الذي على اثنين  
وهذا أيضاً يكون مرهوناً في مقابلة مجموع الدينين

وإن رها وجلا واحدا يدين عليها مع بكل الدين وعسكه الى استبقاء كل الدين اذا لا شيوخ (در المختار فيما يجوز ائتماره وما لا يجوز)  
(ح - ١) قوله وإن رها وجلا واحدا يبقى صفقة واحدة لقول الكرخي وهو فرس أو فرسان لمبليس المراد بوحدة المرهون بل بوحدة الرهن أي للفرد (رد المختار)  
قوله وعسكه أي فلو رأى أحدهما ما عليه لم يكن له أن يفيض من الرهن شيئا لأن فيه تفريق الصفقة على المرتين في الامساك الثاني (رد المختار)

### الباب الثالث

في بيان المسائل التي تنافي بالمرهون ويتقدم الى فصلين

#### الفصل الأول

في بيان مؤنة المرهون ومصاريفه

(المادة ٧٢٢)

على المرتين أن يحفظ الرهن بنفسه أو بمن هو أمينه كميناله وشريكه وعادته والمرتين أن يحفظ الرهن بنفسه وزوجه وولده وخادمه الذي في عياله وأجيريه متاعمة أو مساندة لأن العبرة بالساكنة لا بالمتعة حتى إن الزوجة لو دفعت الرهن الى الزوج لا يضمن أن حلك مع إن الزوج ليس في غفلتها (جميع الآثار في كتاب الرهن)

(ح - ١٠) قوله وليس في غفلتها أي وعيرى يجرى المبال شريك المتاعمة والفقان ولا يستلزم في الزوجية والولد كونهما في عياله أي العسر في كونه الشخص عيالا له أن يساكنه سواء كان في غفلة أم لا كالزوجة والولد والخادم الذين في عياله (رد المختار)

(المادة ٧٢٣)

المصاريف التي تترتب لحفاظة الرهن كأجرة الحمل والباطلور على المرتين وأجرة بيت حفظه وأجرة مسانده وماوى ائتم على المرتين (رد المختار) وعلى المرتين مؤنة حفظه أي ما يحتاج في حفظ نفس الرهن ورده الى يده أي رد الرهن الى يد المرتين أن يخرج من يده كجسمل الآبق إن كان قيمة الرهن مثل الدين وإن كانت أقل منه فالنؤنة عليه أيضا بالطريق الأولى وكذا مؤنة رد جزئه الى يد المرتين كأجرة بيت حفظه وحافظه (ماتق الإيجر مع شرحه جميع الآثار)

(المادة ٧٢٤)

الرهن أن كان حيوانا فعلقه وأجرة راعيه على الراهن وإن كان عقارا فتمعيه وسقيه وتلقيحه وتطعيمه وخرقه وسائر مصاريفه التي هي لاصلاح منافعه وبقاءه عائدة الى الراهن أيضا

وأجرة راعيه ونفقة الرهن والحراج والضرر على الراهن والاصل فيه أن كل ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن ينسب وتثبت فعل الراهن لانه ملكه وكل ما كان ساقطه فعل المرتين لأن عياله له وأصل انه لا يلزم شيء منه لو اشتد على الراهن (تمسكتي عن الأخيرة) (رد المختار)  
ومؤنة تبيته واصلاحه على الراهن كالثقة والكسوة وأجرة ترائي وأجرة غلر ولذ الرهن وسبق البستان وتلقيح نخله وجسداده والقيام بمصارفه (ماتق الإيجر في كتاب الرهن)

(المادة ٧٢٥)

كل من الراهن والمرتين إذا صرف على الرهن ما ليس عليه بدون إذن الآخر يكون متبرعا وليس له أن يطالب الآخر بما صرفه

وكل ما يجب على أحدهما فأداء الآخر كان مستبرعاً إلا أن يأمره القاضي به  
ويجعله ديناً على الآخر فينتد رجع عليه ويجرد أمر القاضي بلا تصريح بجعله  
ديناً لا يرجع كما في المقتطوع وعن الإمام لا يرجع لو صاحب حاشراً مطلقاً  
خلافاً لما في فرض مسألة الجبر (زبلي) (رد المحتار في كتاب الرهن)  
(ج ١٠) قوله خلافاً لما في حيث قال يرجع حاشراً وغالباً كما في الأخيرة  
لكن في الخاتمة أنه لو كان حاشراً وأبى من الاتفاق فأمر القاضي به رجع عليه  
وبه على قسماي فالتفتي به قول الثاني وعليه فلا فرق بين الحاشر والمالك وهو  
ظاهر المطلق المقت (رد المحتار)

قوله مسألة الجبر لأن القاضي لا على الحاشر ولا ينفذ أمره عليه لأنه  
لو نفذ أمره عليه لصار مجبوراً عليه وهو لا يملك جبره عنده وعند أبي يوسف  
ملك فينتد أمره عليه زبلي (رد المحتار)

### الفصل الثاني

في الرهن المستبرع

(المادة ٧٢٦)

يجوز أن يستبرع أحد مال آخر ورهنه بأذنه ويقال لهذا الرهن المستبرع  
رجل استبرع من آخر عيناً لرهنه بدنه فأعارة تحت الأمانة (قاضيخان)

(المادة ٧٢٧)

إن كان إذن صاحب المال مطلقاً فللمستبرع أن يرهنه بأبى وجه شاء  
وللمستبرع أن يرهنه بقليل أو كثير إذا أطلق المير ولم يرسم ما يرهنه (قاضيخان)  
(المادة ٧٢٨)

إذا كان إذن صاحب المال مقيداً بأن يرهنه في مقابلة كذا دراهم  
أو في مقابلة مال جنسه كذا أو عند فلان أو في البلدة القبلية قايس

للمستبرع أن يرهنه إلا على وفق قيده وشروطه

وإن سعى المير قدراً أو جنساً لا يجوز للمستبرع أن يخالف فإن ملكه المستبرع  
فرهنه بأقل مما سعى أو أكثر أو بنصف آخر لا يجوز ويصير ضامناً وكذا لو  
استعار لرهنه عند فلان فرهنه عند غيره واستأجره لرهنه بالكوفة ورهنه بالعصرة  
وللمير أن يأخذ من المرتهن فإن ملكه في يد المستبرع أن يملك في يده قبل أن  
يرهنه أو يملك بعدما يرهنه وانكس لا شأن فإن ملك الرهن فقال المسالك ملك  
عند المرتهن وقال المستبرع ملك قبل أن أرهنه أو يملك بعدما رهنه وانكس كان  
القول قول الرهن مع بيته وإذا رهن المستبرع على الوجه الذي أذن المير كان  
على المستبرع قدر ما يستطاع من دين الرهن وكذلك لو دخل عيب فسد بعض  
الدين ضمن المير قدر ذلك ولو أن الرهن ، يجوز عن ذلك الرهن ففرض المير  
دين الرهن كان للمير أن يرجع على الرهن بقدر ما حصله من الدين عند  
الملاك ولا يرجع بأكثر من ذلك حتى لو كانت قيمة الرهن ألفاً وورهنه بألفين  
بأذن المير وانكس المسالك يأنى درهم لا يرجع على الرهن بأكثر من الألف  
وليس للمرتهن أن يمتنع عن قبض الدين من المير بل يجبر على ذلك حتى يقبض  
ويسلم إليه الرهن (قاضيخان في فصل فيما من يرهن مال الغير من كتاب الرهن)

### الباب الرابع

في بيان أحكام الرهن وتنقسم إلى أربعة فصول

#### الفصل الأول

في بيان أحكام الرهن العمومي

(المادة ٧٢٩)

حكم الرهن هو أن يكون المرتهن حتى حبه إلى حين فكه وإن

يكون أحق من سائر الزملاء باستيفاء الدين من الرهن إذا توفى الراهن  
ولما حكم ذلك الدين المرحوم في حق حبس حتى يكون أحق بإسائه إلى  
وقت إيفاء الدين فإذا مات الراهن فهو أحق به من سائر الزملاء فيستوفى منه  
دينه شافئاً لا يكون سائر الزملاء والورثة ولو مات وأفلس وعليه ديون يكون  
الرهن أحق به من سائر الزملاء كذا في عيط السرخسي (مستدركه) في الباب  
الأول من كتاب الرهن

وأما الحكم الثالث وهو وجوب تسليم المرحوم عند الأفتكاف فيتعاقبه معرفة  
وجوب التسليم فتقول وبالله التوفيق وجوب تسليمه بعد قضاء الدين بقضى أو لا  
ثم يعلم الرهن لأن الرهن وثيقة وفي تقديم تسليمه إبطال الوثيقة ولأنه لو سلم  
الرهن أو لاقى الجائر أن يموت الراهن قبل قضاء الدين فيصير المرحوم كواحد  
من الزملاء فيبطل حقه فلم يقدم قضاء الدين على تسليم الرهن (يدافع في حكم  
الرهن من أقبية في الرهن) إذا مات الراهن وعليه ديون كثيرة فالمرهن أحق  
بالرهن فانه كان أحق بالمرحوم من الراهن حال حياته وكذا من خروجه بعد  
وفاته (من رهن الحبيب البرماني في الفصل السادس)

ولو مات الراهن قبل البيع وعليه ديون كثيرة وليس له سوى الرهن فانه يباع  
ويكون المرهن أحق من سائر الزملاء فان فضل شيء منه صرف الفضل إلى سائر  
الزملاء وإن قصر عنه يكون المرهن يبهنيته اسوة بزملاء (جميع الفتاوى في  
الرهن تفتي الكاوي على قيد حتى المدي)

(المادة ٧٣٠)

لا يكون الرهن مانعاً عن مطالبة الدين والمرهين صلاحية مطالبته  
بعد قبض الرهن أيضاً  
له أي المرهين طلب دينه من دائه لأن الرهن لا يسقط طلب الدين  
(دور في كتاب الرهن)

(المادة ٧٣١)

إذا أوفى مقبضاً من الدين لا يلزم رد مقدار من الرهن الذي هو  
في متابعه والمرهين صلاحية حبس مجموع الرهن وأما كذا إلى أن يستوفى  
تمام الدين ولكن لو كان المرهون شيئاً وكان تسعين لكل منهما مقدار  
من الدين إذا أدى مقدار ما تسعين لأحدهما فالرهن تخليص ذلك فقط  
ولو رهن خمسين بالآل لا يأخذ أحدهما قضاء حصته لحبس الشكل بكل  
الدين كالتبع في يد البايع فإن سعى لكل واحد منهما شيئاً من الدين له أن يقبض  
أحدهما إذا أدى ما سعى له بخلاف البيع لتعدد القيد بتفصيل الحق في الرهن  
لا البيع وهو الأصح (دور المختار فيما يجوز إزائه وما لا يجوز)

(ج ١٠) قوله لا البيع لأن قول المصدق في أحد المرهين لا يكون شرطاً  
لصحة القيد في الآخر حتى إذا قبل أحدهما صح بخلاف البيع لأن به لا ينعقد  
بتفصيل الحق ولهذا لو قبل البيع في أحدهما دون الآخر بطل البيع في الكل لأن  
البايع يتفرد بتفريق الصفقة عليه لأن العادة قد جرت بطل الردي إلى الجيد في  
البيع فإضاعة القصر بالتفريق يذم (رد المختار)

قوله هو الأصح أي الفرق بين ما إذا سعى لكل من المرهين شيئاً وبين  
ما إذا لم يسع هو الأصح كافي التبيين والكتابة وهو روايت الزيات (رد المختار)  
(المادة ٧٣٢)

لصاحب الرهن للشار أن يوافق الراهن المستعير لتخليعه وتسليمه  
أياء وإذا كان المستعير عاجزاً عن أداء الدين لزمه تقدير أن يؤدي ذلك  
الدين ويستخلص ماله من الرهن وله الرجوع بذلك على الراهن  
استأجر شيئاً لمرهه فخرج من حازه أن يأمره بقضاء الدين واسترداده (فيما في  
رهن المستأجر) ومثله في الذخيرة (تجربة) ولو أن الراهن عجز عن الشكاف



الرهن يقضى الميراثين الرهن كان الميراث لا يرجع على الرهن بقدر ما سقط  
من الدين عند الملاك ولا يرجع بأكثر من ذلك حتى لو كانت قيمة الرهن ألفاً  
فروحه بألفين يأن الميراث والتكليف المالك بألى درهم لا يرجع بأكثر من ذلك  
(من نقل بهجة التنوير)

(المادة ٧٣٣)

لا يبطل الرهن بوفاء الرهن والميراث

ولا يبطل الرهن بموت الرهن ولا بموت الميراث ولا بموتها ويبقى الرهن  
رهناً عند الورثة لا قابضين في فصل فيما يجوز رهنه وما لا يجوز

(المادة ٧٣٤)

إذا توفي الرهن فان كان الورثة كباراً قاموا مقامه وبزعمهم أداء الدين  
من التركة وتخليص الرهن وان كانوا صغاراً أو كباراً إلا أنهم غائبون  
عن البلد أي هم في محل بعيد عنها مدة السفر فالوصي يبيع الرهن بأذن  
أولاد الرهن ويبقى الدين من ثمنه

ولو أدرت استخلاص التركة بقضاء الدين ولو كان مستغرقاً (التسليم في القول  
في الملك) ثم اعلم ان ملك الوارث بطريق الخلافة عن الميت فهو قائم مقامه كائنه  
حقيقاً (الشاهد في المحل الزور) مات الرهن باع وصيه رهنه بأذن مرتهن وقضى  
دينه بالبدل مقامه فان لم يكن له وصي أصب القاضى له وصياً وأمره ببيع لأن  
انظره عام وهكذا لو ورثته صغاراً فلو كثيراً خلفوا الميت في المال فكان عليهم  
تخليصه بوجوه (در المختار) (في باب التصرف في الرهن والجنابة عليه)

(المادة ٧٣٥)

ليس للميراث ان يأخذ ماله من الميراثين ما لم يؤد الدين الذي هو في  
مقابلة الرهن المستأجره كان الرهن للميراث حياً لو كان قد مات قبل

ذلك الرهن

وفي تناوي الثانية وتو رهنه المستعير مع ضمان آخر لم يأخذ الميراث إلا ان  
يقضى جميع الدين (هتبه في الباب الحادي عشر من الرهن) وان كان الرهن  
ثانياً وصديق المرتهن رب التوب انه يؤبه بدينه اليه ويأخذ دينه ولم يكن رب  
التوب متعلقاً وان قال المرتهن لا أعلم التوب لم يكن له على التوب دليل (كذا  
في الأخيرة) (هتبه في المحل الزور)

(المادة ٧٣٦)

لو توفي الرهن المستعير حال كونه مقلداً مدبوناً بقي الرهن المستعير  
في يد المرتهن على حاله مرهوناً ولكن لا يباع بدون رضى المرتهن وإذا  
أراد الميراث بيع الرهن وإفشاء الدين فان كان ثمنه يفي الدين فيباع من دون  
نظر الى رضى المرتهن وان كان ثمنه لا يفي الدين فلا يباع من دون  
رضى المرتهن

ولو مات مستعيره مقلداً مدبوناً فالرهن باق على حاله فلا يباع إلا برضا  
الميراث لانه ملكه ولو أراد الميراث بيعه وان الرهن البيع يبيع بغير رضا الميراث  
أي بالرهن وفاء والا لا يباع إلا برضا أي المرتهن (در المختار في باب التصرف  
في باب الرهن والجنابة عليه)  
(ح - ١) قوله أي الرهن كذا في المتن وصوابه المرتهن كائنه عليه الرهن  
لأن فرض المسئلة ان الرهن وهو المستعير قد مات (در المختار)

(المادة ٧٣٧)

لو توفي الميراث ورثته أزيد من تركته يؤمر الرهن بأدوية دينه  
وتخليصه الرهن المستأجره وان كان عاجزاً عن أدوية الدين بسبب فقره

يبقى ذلك الرهن المستأد عند المرتهن سرهوناً على حاله وإن كان لورثة المير آداء الدين وتخليصه وإذا طالب غرماء المير بيع الرهن فإن كان ثمنه بين الدين يباع من دون نظر إلى رضى المرتهن وإن كان لا يبقى فلا يباع بدون رضاه

ولو مات المير مقلداً وعليه دين أمر الراهن بقتله دين نفسه ويرد الرهن ليحصل كل ذي حق حقه وإن عجز الفقير فالرهن على حاله كما لو كان المير حياً ولورثة المير أخذه أي الرهن بعد قتله وبكسور فإن طالب غرماء المير من ورثته يبيعه فإن به ولاء يبيع والا فلا يباع إلا برضاء المرتهن كما مر مراراً (در المختار في المحل المربور)

(المادة ٧٣٨)

إذا توفي المرتهن فالرهن يبقى سرهوناً عند ورثته ولا يبطال الرهن بموت الراهن أو المرتهن أو بغيرهما ويبقى رهناً عند الورثة (من رهن البرازية)

(المادة ٧٣٩)

إذا رهن شخص رهناً عند رجلين على دين لهما بذمته فأدى لأحدهما ماله بذمته فليس له استرداد نصف الرهن وما لم يقضهما جميعاً ما لهما بذمته ليس له تخليص الرهن منهما

وفي التهذيب ولو كان المرتهن الشان فاستوفى أحدهما دينه فلا أثر بحبس الرهن حتى يستوفى دينه (أما حاشية من كتاب الرهن)

(المادة ٧٤٠)

من أخذ من عديويه رهناً فله أن يمسك الرهن إلى أن يستوفى

جميع ماله من الدين بذمتهما

وكذا لو كان الراهن الشان فأوفى أحدهما حصته فمقرضين حبس الشكل حتى يؤدي الآخر (أما حاشية في المحل المربور)

(المادة ٧٤١)

إذا أئلف الراهن الرهن أو عيه يشتم وكذلك المرتهن إذا أئلفه أو عيه يستط من الدين مقدار قيمته

فإذا أئلف الراهن الرهن شككه حكم ما إذا أئلفه غنياً كما مر قوله كما مر أي من أنه لو كان الدين حالاً أخذ منه كله والا أخذ القيمة لتكون رهناً إلى حلول الأجل (رد المختار في باب التصرف في الرهن) ولو استهلك المرتهن والدين مؤجل ضمن قيمته لأنه أئلف مال الغير وكان رهناً في يده حتى يحل الاختلاف لأن الضمان بذلك الدين فانه حكمه وبؤجل الدين والمضد من جنس حقه استوفى المرتهن منه دينه ورد الدين على الراهن إن كان فيه فضل وإن كان دينه أكثر من قيمته رجع بالفضل (جميع الأنهر في باب التصرف في الرهن)

(المادة ٧٤٢)

إذا أئلف الرهن شخص غير الراهن والمرتهن ضمن قيمته يوم الأئلفه وتكون تلك القيمة رهناً عند المرتهن

والرهن إن أئلفه أجنبي أي غير الراهن فالمرتهن يشتم أي الثالث قيمته يوم حله وتكون القيمة رهناً عند كما مر وأما ضلته على المرتهن فتدبر قيمته يوم القبض لأنه مضبوط بالقبض السابق لزم (رد المختار في باب التصرف في الرهن)

الفصل الثاني

في تعريف الراهن والمرتهن في الرهن

(المادة ٧٤٣)

رهن كل واحد من الرهائن والمرتهن المرهون عند شخص بدون

اذن الآخر باطل

رهن الرهن باطل كما حرره في الفرية مزايا لوجائية (در المختار في مسائل متفرقة من كتاب الرهن)

قوله رهن الرهن باطل اعني اذا رهن الرهائن أو المرتهن بلا اذن باطل فلو بأذن مع الثاني وبطل الاول وقدمنا بيانه في باب التصرف في الرهن (رد المحتار على در المختار في المحل المزبور)

(المادة ٧٤٤)

اذا رهن الرهائن الرهن بأذن المرتهن عند غيره يصير الرهن الاول

باطلا والثاني صحيحا

(المادة ٧٤٥)

اذا رهن المرتهن الرهن بأذن الرهائن عند آخر يبطل الرهن الاول

ويصح الرهن الثاني ويكون من قبيل الرهن المستأثر

ولو رهن المرتهن الاول عند الثاني بأذن الرهائن الاول صح الرهن الثاني وبطل الاول فصار كأن المرتهن استأثر مال الرهائن فرهقه (كذا في شذائذ المفتين) « حذبه في الباب الثاني من الرهن »

(ح ١٠) وفي شرح الشحاوي وان أجاز المرتهن تصرف الرهائن فبطل الرهن والدين على حاله الا في البيع خاصة لانه يكون الفتن رهنا مكان المبيع وكذلك لو كان التصرف في الإيداع بأذن المرتهن أخذت تصرفاته وان تصرف تصرفا لا يملكه نفذ وبطل الرهن عندنا « تأخر حاشية في الثاني من الرهن » مسألة على حدة

ولو باع الرهائن الرهن ثم رهن عند آخر أو أهر أو وهب وسلم فأجاز المرتهن الاول الرهن الثاني والأجوبة أوافية نفذ البيع وبطل ما سواه (القروي)

(المادة ٧٤٦)

لو باع المرتهن الرهن بدون رضى الرهائن يكون الرهائن غيراً لمن شاء

فبيع البيع وإن شاء نفذ به بالأجائة

وليس للمرتهن ان يبيع الرهن غير اذن الرهائن فان يذنه بغير اذنه توقف على اجازة صاحبه فان أجازته سار ويكون الفتن رهنا وإن لم يجز البيع لا يجوز البيع وله ان يبعله ويبيده رهنا « نقله الشحاوي على قيد علي أهدى »

(المادة ٧٤٧)

لو باع الرهائن الرهن بدون رضى المرتهن لا يفسد البيع ولا يطرأ

خلل على حق حبس المرتهن ولكن اذا أوفى الدين يكون ذلك البيع نافذاً

وكذا اذا أجاز المرتهن البيع يكون نافذاً ويخرج الرهن من الرهنية

ويبقى الدين على حاله ويكون ثمن المبيع رهناً في مقام المبيع وإن لم يجز

المرتهن البيع فالمشتري يكون غيراً ان شاء انتقل الى ان يشتت الرهن

وإن شاء رفع الامر الى الحاكم حتى يفسخ البيع

بيع الرهائن الرهن « توقف على اجازة المرتهن أو قضاء دينه فان أجاز سار منه رهنا مكانه وإن لم يجز ففسخ ولا يفسخ على الأصح فان شاء المشتري سبى الى ان يشتت الرهن أو رفع الى القاضي ليلبس « ملحق الأجر في باب التصرف في الرهن واجتابة عليه »

(المادة ٧٤٨)

لكل من الرهائن والمرتهن إعادة الرهن بأذن صاحبه ولكل منهم

اعادته الى الرهنية بعد ذلك

(ولو اعاره أحدهما) أي أعار الراهن أو المرتهن الرهن بأن الآخر من أجنبي خرج من ضمانه أيضاً لما بينا من أن الضمان كان باعتبار قبضه وقد انتقض (فلو حث في يده) أي في المستعير حثاً لا ارتفاع القبض الموجب للضمان (ولكن منها) أي من الراهن والمرتهن (إن يرد) من المستعير رهنًا كما كان لأنه لم يخرج عن الرهنية بالإعارة ولأن لكل واحد حقاً محترماً في الرهن رهنًا بخلاف الإجارة والبيع والمبة من الأجنبي إذا باشرها أحدهما بأن الآخر حيث يخرج عن الرهن فلا يعود إلا بقصد مبتدأ (كما في المداينة) (جميع الأثر في باب التصرف في الرهن)

(ح ١٠) ولو أعار المرتهن الرهن من راعضه خرج من ضمانه ويرجع الرهن إلى يد المرتهن يعود ضمانه حتى يذهب الدين بهلاكه لعود القبض الموجب للضمان (جميع الأثر)

(المادة ٧٤٩)

للمرتهن أن يبيع الرهن للرهن ويهدد المودع ولو في الرهن فالمرتهن يكون أئق بالرهن من سائر غرماء الراهن

(المادة) أي الرهن (مرتهن راعض أو) أعاره (أحدهما) من الراهن والمرتهن (بأن صاحبه آخر) فبينه وسقط ضمانه أي ضمان الرهن سالا تشافه بين يد المداينة ويد الرهن (ولأن) وصلياً (في الرهن) ولهذا كان المرتهن أن يسترد إلى يده وقرع على قوله سقط ضمانه يقول (فولكن) أي الرهن (مع مستعيره) أي مع راعضه أن كان هو المستعير أو مع أجنبي لأن كان هو المستعير (حكى بلا حق) كدوات القبض للمدعون (ولكن منها) أي من الراهن والمرتهن (يرد) أي رد الرهن المستعار رهنًا كما كان لأن لكل منهما حقاً محترماً فيه (فإن مات الراهن) قبله أي قبل رد الرهن في صورة الإعارة (فالمرتهن أئق به)

أي بالرهن (من سائر الغرماء) لأن المداينة ليست بلازمة والضمان ليس من لوازم الرهن فلهذا كان حكم الرهن ثابت في ولد الرهن مع أنه غير معنون بالهلاك وإن أئق الرهن فلا أخذ عاد الضمان لعود القبض فيعود بضمانه (دور في باب التصرف في الرهن)

(ح ١٠) قوله وإن يبيع الرهن أي رعية الرهن (ولأن)

(المادة ٧٥٠)

ليس للمرتهن الانتفاع بالرهن بدون إذن الراهن أما إذا أذن الراهن وأباح الانتفاع فالمرتهن استعمال الرهن وأخذ ثمره وله ولا يستعظم الدين شيء في مقابلة ذلك

وليس للمرتهن الانتفاع بالرهن باستخدام ولا يسكن ولا يبيع إلا بإذن المالك لأن حق المرتهن الجلبس إلى أن يستوفي دينه دون الانتفاع (جميع الأثر في كتاب الرهن)

ولو أذن الراهن للمرتهن في أكل الزوائد فأكلها فلا ضمان عليه ولا يقطع شيء من الدين وإن لم يفسد الرهن حتى عطف قسم الدين على قيمة الشيء التي أكلها المرتهن وعلى قيمة الأصل فله أصاب الأصل سقط وما أصاب الزيادة أخذت المرتهن من الرهن (تتبع الأضرار في مسائل متفرقة من كتاب الرهن)

(المادة ٧٥١)

إذا أدان المرتهن للذهب إلى بلد آخر فله أن يأخذ الرهن معه أن كان الطريق أمناً

(بجواز له السفر به) أي بالرهن (إذا كان الطريق آمناً) كما في الودينة (وإن كان له حمل ومولود) وكذلك الانتفاع على الجهد وكذا تعديل الذي الرهن في يده كما في المداينة مجزاً شدة على خلاف ما في فتاوى القاضيين ولعل ما في



المدة قول الامام وما في التاوي قولها كما يقيد كلام القبة (در المختار) وليس  
لمرتبه ان يسافر بالرهن وقيل له ان يسافر وهو المختار عند البعض خزائن  
الفتن في آخر الرهن قطب ليس للمرتبه ان يسافر (ج) هذا عند أبي يوسف  
وعند علي هذا الزمنية (عد) المرتبه لو سافر بالرهن أو انتقل عن البلد لم  
يضمن وكذا العدل الذي في يده الرهن قال عماد الدين في فصوله المذكور في  
المدة بخلاف ما ذكر في فتاوى القاضين أقول بحتمل ان ما في المدة قول أبي  
حنيفة وما ذكر فيها قولها فلا اشكال (راجع الفصولين في الثالث والثلاثين في  
ضمان الرهن) (أنقروبي)

(خ ١٠) قوله أمّا أي ولم يقيد بالمصر أما اذا قيد به لا يملكه ونسأله في  
(ط) (در المختار)

قوله وكذا الانتقال أي الانتقال عن بلد للسكنى في بلد آخر تأمل . قوله  
وكذا العدل أي كالمرتبه فيما ذكر (در المختار) قوله كالقاضيين أي قاضيتان  
والقاضي ظهير الدين حيث قال ليس لمرتبه أن يسافر بالرهن وإذا الأول  
وهذا عند الصاحبين قوله أقول بحتمل ان ما في القيد له لا حاجة الى التوفيق  
فان ما في قاضيتان صريح في انه قولها (رد المختار)

ولا تلك المسافرة بالرهن اذا كان الطريق عوفاً واذا كان آمناً ان يوجد  
التقيد بالمصر لا يملك وان لم يوجد التقيد بالمصر يملك وذكر في تفسير رواية  
الاصول ان قوله أي حقيقة اذا كان الرهن شيئاً ليس له حل ومؤنة وعلى قوله  
محمد اذا كان سقراً لا بد يضمن على كل حال كذا في الدرعية (مندية في  
الباب الثاني من الرهن)

### الفصل الثالث

في بيان أحكام الرهن الذي هو قيد العدل

### (المادة ٧٥٢)

يد العدل كيد المرتبه يعني لو اشترط الراهن والمرتهن ايداع الرهن  
عند أمين ورضي الأمين وقبض الرهن تم الرهن ولم ينعقد ذلك الا بين  
مقام المرتبهين

ولو اتفقا على وضع الرهن عند عدل صحيح ويتم قبض العدل (ما تعلق الإيجاز  
في باب الرهن) يوضع عند عدل قال عمر رضي الله عنه وإذا الرهن الرجل من  
آخرهناً وسأله عن أن يضمنه على يد عدل ورضي به العدل وقبضه تم الرهن  
حتى لو ملك الرهن في يد العدل يسقط دين المرتبهين كما لو ملك في يد المرتبهين  
ويصير العدل ناشئاً عن المرتبهين في حتى هذا الحكم وثانياً عن الراهن في حكم  
الشهان حتى لو استحق الرهن في يد العدل وضمن المستحق لعدل فالعدل يرجع  
على الراهن ولا يرجع على المرتبهين (كذا في المحيط) (مندية في الباب الثاني  
في الرهن يجرى ان يوضع على يد عدل)

### (المادة ٧٥٣)

لو اشترط حين العقد قبض المرتبهين الرهن ثم وثقه الراهن والمرتهن  
بالاتفاق في يد عدل يجوز

ولو اشترط ان قبض الرهن المرتبهين ثم جعله على يد عدل جاز لا نه  
جاز فاعلم ان يقوم مقام المرتبهين في الإيداع فكذلك في البقاء (وكذا في محيط  
السرشتي) (مندية في المحل المزبور)

### (المادة ٧٥٤)

ليس للعدل ان يعطى الرهن الراهن أو المرتبهين بدون رضا الآخر  
ما دام الدين باقياً وإن أعطاه كان له استرداده وإذا تلف قبل الاسترداد

فالعدل يضمن قيمته

وليس للعدل ان يدفع الرهن الى الراهن قبل سقوط الدين الا برضى المرتهن وكذلك ليس له ان يدفعه الى المرتهن الا برضى الراهن فان دفع الى أحدهما من غير رضى الآخر فله ان يسترد ويبعد الى يده وإذا هلك قبل الاسترداد ضمن العدل قيمته (مذهب في أصل المزبور)

(المادة ٧٥٥)

إذا توفى العدل يودع الرهن عند عدل غيره بتراضي الطرفين وإن لم

يحصل بينهما الاتفاق فالحاكم يضمنه في يد عدل

وإذا مات العدل واستع الرهن والمرتهن على ان يشاء على يد غيره فلهما ذلك وإن أتى الراهن ذلك يطلب المرتهن من القاضي ان يضمنه على يد عدل ويضمنه القاضي على يد عدل (الآثار خاتمة في الفصل الثاني من كتاب الرهن)

الفصل الرابع

في بيع الرهن

(المادة ٧٥٦)

ليس لكل من الراهن والمرتهن بيع الرهن بدون رضا صاحبه ولا يبيع الراهن ولا المرتهن الرهن بلا رضى الآخر لقام حتى يكل منهما بالرهن كما يشاء (تنقيح الحامدي)

(المادة ٧٥٧)

إذا حل أجل الدين وامتنع الراهن عن أدائه فالحاكم يأمره ببيع الرهن وأداء الدين فإن أتى وعاد بأبعه الحاكم وأدى الدين

(سأل) في المديون إذا حيس في حيس القاضي بألوجه الشرعي وامتنع من أداء الدين ويبع الرهن المرتهن بالدين ووفاء من ثمنه بدون وجه شرعي فله

فالحاكم يضمنه ؟ الجواب تم . قال في الحبرية مذهب الامام أبيه حبه الى ان يبيع الرهن بنفسه لانه لا يرى الجبر على المرء الدين وعندنا فالحاكم يبيع جبراً لأنها يران الحجر عليه وهذه المسئلة فرع ذلك وصرح قاضيه خان وصاحب الاختيار وكثير من الفتوى على قولها فالحاكم به حاكم براء نقد والرفع الخلاف والله اعلم اهـ (تنقيح الحامدي في كتاب المرتهن)

(ج ١٠) قوله فالحاكم يبيع جبراً اهـ وتفسير الجبر ان يحبس العدل إذا كان لم يجبر الراهن على البيع فان امتنع باع الحاكم بنفسه قبل حمله على قولها بناء على بيع الحاكم مال المديون اذا امتنع وقبل هذا قول الشك بقدم رضاهم على البيع وهو الصحيح بزيادة في الثالث من الرهن بوجبة في أصل الشرقات الحاكم في الرهن

(المادة ٧٥٨)

إذا كان الراهن ناشئاً ولم تسلم حياته ولا سماته فالمرتهن يراجع

الحاكم على ان يبيع الرهن ويستوفى الدين

وفي اللية فالمرتهن يبيع الرهن بإجازة الحاكم واخذت ان كان الراهن غائباً لا يعرف موته ولا حياته (بزيادة في السادس من المرتهن انقروى)

(المادة ٧٥٩)

إذا خيف فساد الرهن فالمرتهن يضمنه وإيقاع ثمنه ذهناً في يده باذن الحاكم وإذا باعه بدون إذن الحاكم يكون ضماناً . كذلك لو أدركه غسر البستان الزهون وخضرته وخيف ثقله فليس للمرتهن يبيع الا باذن الحاكم وإن باعه بدون إذن الحاكم يضمن

والمرتهن يبيع ما يخاف عليه الفساد باذن الحاكم ويكون ثمنه ذهناً وعين الرهن امانة كالتوديعة فكل ما يضمنه المودع عليه فالمرتهن لا يضمن بأبعه (من

آخر رهن التسويل (أقروى)

وفي القصة غالب الرهن منسوخ سبب ولم يدر سببه ولا موته والرهن فائسوة  
خاكتها القرض ولم يكن المرهون حفظها فله بيعها بإذن القاضي فيبيعها بجنس دينه  
ويأخذ من ثمنها دينه حالا وعند فراغ أجله مؤجلا قال الراعي وهذا حسن  
فيبيع لأن القاضي يبيع ما يخالف عليه القساذ من مال المفقود ثم يلقن مال  
الرهن لأنه بدل ماله وقد جالس دين المرهون وظفر به فيكون له أن يأخذ حقه  
(منهات قضاية من الرهن) (أقروى في كتاب الرهن)

ولو باع المرهون ما يخالف عليه القساذ من المتولد من الرهن كالثمن والخمرة  
وكذا نفس الرهن إذا كان ما يخالف عليه القساذ باع بإذن القاضي ويكون ثمنه  
رعا وان باع بلا إذن القاضي شمس (بازالة) في نوع في تصرفها من كتاب  
الرهن (أقروى في الرهن)

(المادة ٧٦٠)

إذا حل وقت أداء الدين يبيع توكيل الرهن أو العسطل أو  
غيرها يبيع الرهن وليس للرهن عزل ذلك التوكيل بعد ولا يشرط بوفاة  
الرهن والمرهون أيضا

فإن وكل الرهن بعد أو المرهون أو غيرهما يبيع وقت حلول الأجل مع  
فإن شرطت في عقد الرهن لا يشرط بالسداد ولا يبرأ الرهن ولا المرهون  
(ملق الأبر في باب الرهن يوضع عدل)

(ج ١) قوله صحيح أي التوكيل لأن الرهن ملكه فله أن يوكل من شاء من  
هو لا يبيع ماله مطلقا أي مطلقا ومنجز أقوله ولعل أي عزل الرهن بدون رضا  
المرهون (جميع الأبر)

(المادة ٧٦١)

التوكيل يبيع الرهن يبيع الرهن إذا حل أجل الدين ويسلم ثمنه إلى

المرهون فإن أتى التوكيل بغير الرهن على يمينه وإذا أتى وعائد الرهن أيضا  
باعه الحاكم وإذا كان الرهن أو ورثته غائبين بغير التوكيل على بيع الرهن  
فإن عائد باعه الحاكم

فإن أتى التوكيل عن البيع كان البيع في عقد الرهن بغير عليه وإن شرطوا  
بعد تمام الرهن ذكر الكرش أنه لا يجبر وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله  
وه أشد بعض مشايخنا وبعض مشايخنا قالوا يجبر وأشد فيه جعفر بن محمد رحمه الله في  
الكتاب قال شيخ الإسلام وهو الصحيح (من المخطوط البرهاني في أول الرهن  
فعله الكفوي على قيد علي أنسدي في بيع الرهن وما ينافيه) فإن حل الأجل  
والرهن غائب أجبر التوكيل على بيعه كما يجبر التوكيل بالمسومة عليها عند ثبوت  
موكله وكذا يجبر لو شرطت اسد عقد الرهن في الاستيعاب (ملق الأبر في باب  
الرهن يوضع على عدل) وكيفية الأبر أن يجبه القاضي أيما يبيع فإن باع بعده  
فالقاضي يبيعه عليه (درر غرر في باب الرهن يوضع على عدل)

تحريرا في ١٢ محرم سنة ١٢٨٨

عن أعضاء وكيل درس وعن أعضاء مجلس رئيس جمعية عميلة وعن أعضاء  
شوراء دولة تدقيقات شرعية السيد مجلس تدقيقات شرعية

سبب الدين	خليل	عمر خلوصي
عن أعضاء الجمعية عميلة	عن أعضاء ديوان	عن أعضاء ديوان
ابن عابد بن زاده	أحكام عدلية	أحكام عدلية
علاء الدين	أحمد حلي	أحمد خلوصي
مدير مكتب جواب السيد	عن أعضاء مجلس تدقيقات شرعية	عن أعضاء مجلس تدقيقات شرعية
بنوس وهي	بنوس وهي	بنوس وهي

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد صورة الخط الهاميري في

لبعد بوجيه

## الكتاب السادس

في الأمانات ويشتمل على مقدمة وثلاثة أبواب

### المقدمة

في بيان الأساطيلات النقية المتعلقة بالأمانات

(المادة ٧٣٣)

الأمانة هي الشيء الذي يوجد عند الأمين سواء كان أمانة بقصد الاستعفاظ كالوديعة أو كان أمانة ضمن عقد كالأجر والمستأجر أو دخل بطريق الأمانة في يد شخص بدون عقد ولا قصد كما لو ألفت الرشح في دار أحدهم سارده فحيث كان ذلك بدون عقد لا يكون وديعة بل أمانة فقط وهي أي الوديعة أمانة. الفرق بين الوديعة والأمانة بالمواد والخصوص لأن الوديعة خاصة والأمانة عامة فالوديعة هي الاستعفاظ قصداً والأمانة ما يقع في يده من غير قصد بأن عت الرشح بتوب المسان وألفت في حجر غيره وفي الوديعة

يرأ عن الشئ بالمود الى الوفاق وفي الأمانة لا يبرأ بعد الخلاف (كما في النهاية والكفاية) وقال بقول باشا وفيه كلام وهو انه اذا اعتسر في أحدهما قصد وفي الأخرى عدمه كان بينهما تباين لا عموم وخصوص والأولى ان يقال والأمانة قد تكون بتفسير قصص (كما لا يخفى اهـ) لكن يمكن الجواب بأن المراد بقوله والأمانة ما يقع في يده من غير قصد كونه بلا اعتبار قصد لا ان عدم قصد يعتبر فيها حتى يلزم التباين بل هي أعم من الوديعة لأنها تكون بالقصد فقط والأمانة قد تكون بالقصد وبغيره تدبر (وما في النهاية) من أنه قد ذكرنا أن الوديعة في الاستملاخ هو التسليم على الحفظ وذلك يكون بالقصد والأمانة أعم من ذلك فأنها قد تكون بغير عقد فيه كلام وهو ان الأمانة مبنية للوديعة بهذا المعنى لا أنها أعم منها لأن التسليم على الحفظ فعل المودع وهو المعنى والأمانة عين من الاعيان فيكونان متباينين والأولى أن يقول والوديعة ما يترك عند الإمين (كما في هذا المختصر) (جميع الأهر) وحكم الوديعة وجوب الحفظ وسريرة المساقاة أمانة في يده وجوب أدائه عند طلب مالكه (ونشره ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع) (جميع الأهر كما يده في فقهه) قال في المنع ان الأمانة على ما ساهو غير مقفون فتمثل جميع الصور التي لا تنال فيها كالعارية والمشاركة والوصى بخدمته في يد الموصي له بها والوديعة ما وضع للأمانة بالإيجاب والقبول فكانا متباينين (واختاره صاحب النهاية) وفي البحر وحكمها غناب في بعض الصور لأنه في الوديعة برأ عن الشئ الا اذ عاد الى الوفاق وفي الأمانة لا يبرأ عن الشئ بعد الخلاف (نكتة) (ذكر في الفناش) روي ان زباجا لما ائتمت بالفقر وابست عيناها من الحزن على يوسف عليه السلام جلست على قارعة الطريق في ذي القفراء فبرها يوسف عليه السلام فقامت تشادي بأنها المقت اسمع كلاس فوقف يوسف عليه السلام فقالت الأمانة اقامة المملوك مقام المالك والحكمة اقامة المملوك مقام المملوك فسال عنها فقبيلتها زباجا فزوجها رجها الله زباجي (رد المحتار على در المختار)



(المادة ٧٦٣)

الوديعة هي المال الذي يوضع عند شخص لأجل الحفظ والوديعة ما يترك عند الأمين لحفظه مالا كان أو غيره (ملتقى الأبحر مع شرحه مجمع الأنهر)

(المادة ٧٦٤)

الإيداع هو إمانة المالك بحفظه ماله لا آخر ويسمى المستحفظ مودعاً (بكسر الميم) والذي يقبل الوديعة وديعاً ومستودعاً (الإيداع تسليط المالك عليه على حفظ ماله) سريعاً أو دالة لما قال في الحفظ لو ألقى روقاً وحمل فأخذه وجعل ثم تركه ولم يكن المالك حاضراً يضمن لأنه لما أخذه فقط ألزم بحفظه دالة وإن لم يأخذه ولم يترك منه لا يضمن وإن كان المالك حاضراً لا يضمن في الوجهين (مجمع الأنهر)

(المادة ٧٦٥)

المارية هي المال الذي تملك منقته لا آخر مجازاً أي لا يبدل ويسمى معارياً ومستعاراً أيضاً

هي تملك منقته لا يبدل (ملتقى الأبحر) قوله تملك منقته من عين مع بقائها استعارة عن قرش نحو الدرعسم وعن البيع والمبة قوله لا يبدل استعارة عن الأجارة (مجمع الأنهر)

(المادة ٧٦٦)

الاعادة إعطاء الشيء عارية والذي يربطه يسمى مبرراً

(المادة ٧٦٧)

الاستمارة أخذ المارية ويقال للأخذ مستبر

## الباب الأول

في بيان أحكام عمومية تتعلق بالإمانات

(المادة ٧٦٨)

الإمانة لا تكون مضبوطة يعني إذا هلكت أو ضاعت بلا صنع الأمين ولا تقصير منه لا يلزمه الضمان

وفي الوديعة التمدني شرط الضمان (عناية) في الوديعة التمدني من التمدني هناك ترك الحفظ للتمدد والقصور فيه كما لا يخفى لمن تتبع والتقصير هنا بمعنى التقصير لكن الظاهر عما في العناية في التمدني لا بد من فصل المودع سوى التقصير والظاهر من فتاوى آبي السمود أخندي في العناية والوديعة كذلك (لعملي المرحوم شيخ الإسلام أقروني محمد أخندي)

(المادة ٧٦٩)

إذا وجد شخص في الطريق أو في محل آخر شيئاً فإخذه على سبيل الثقة يكون حكمه حكم الناصب وعلى هذا إذا هلك ذلك المال أو ضاع ولو بلا صنع أو تقصير منه يعتبر ضائعاً وأما لو أخذه على أن يرده لمالكه

فإن كان مالكه معلوماً كان في يده أمانة ويلزم تسليمه إلى مالكه وإن لم يكن مالكه معلوماً فهو لقطه ويكون في يده ملتقطه أي أخذه أمانة أيضاً

الامانة أمانة إذا أشهد الملتقط أن يأخذها ليحفظها فبردها على صاحبها أو فلو حلتك بغير صنع منه لا ضمان عليه (وكذا إذا صدق المالك في قوله أنه أخذه فبردها ولو أقر أنه أخذه لنفسه ضمنه بالأجماع وإن لم يشهد وقال أخذه لنفسه فبردها فله أن يملك المالك يضمن عند آبي حنيفة ومحمد (وكذا في فتح القدير) وإن لم يجد أمةً يشهد عند الترفع أو ضل أو ضل أو أشهد عند الترفع يأخذ منه نظام ذلك

الاشهاد لا يكون حاشاً وان وجد من يشهد به فيشهد حتى ياوزه ضمن لانه ترك الاشهاد مع القدرة عليه (كذا في فتاوى قاضيهان) (حذبة في القطة) لو ادعى القطة رجسلاً وأتى بالبصايات فالتقط باطيل ان شاء دفع اليه وأخذ كتيلاً وان شاء طلب منه البينة (كذا في السراجية) فلو دفعها باخلية ثم جاء آخر فأقدم البينة اليها له فان كانت القطة قاطفة في يدهي الاول بأخذها صاحبها منه اذا قدر ولا تنه على الأخذ وان كانت حالكة أو لم يقدر على أخذها صاحبها باطيل ان شاء ضمن المبيع وان شاء ضمن الآخذ وذكر في الكتاب ان كان الملتقط دفع بضاعة قاض لاشهان عليه والا يضمن (كذا في فتاوى قاضيهان) (حذبة في القطة)

(المادة ٧٧٠)

يلزم الملتقط ان يعلن انه وجد القطة ويحفظ للمال في يده أمانة الى ان يوجد صاحبه وإذا ظهر أحد وأثبت ان تلك القطة ماله لزمه تسليمها له (هـ) أي القطة أمانة بالأطلاق لا يضمنها الملتقط الا بقسمي والمبيع يسهل الطلب ان يشهد انه أخذها ليردها الى صاحبه وان لم يشهد كذلك فهو كمن ضمن عند الطريق ولم يستترط أبو يوسف الاشهاد (ويكنى في الاشهاد من سمعوه يطلب القطة فقلوه ويصرفها في مكان أخذها وفي جماع الناس كأبواب ونحوه مدة يطلب على نفسه عدم صاحبها بعد ذلك المدة والقطة التي لا تنقب كالأطعمة وبعض الناس يعرف الى أن يخاف فسادها ويتصدق بها ان شاء وان شاء ردها بعده اجاز ان شاء واجره له أو ضمن الملتقط أو ضمن الفقير لو كانت حالكة وأنها ضمن لا يرجع على الآخر وبأخذها ان قاطفة والفضل ان يخطئ الجاني صاحبها فان التصديق حكمة والحفظ حرفة (ماتنق الاجمع مع جماع الأنهر ملاحظاً)

(المادة ٧٧١)

إذا هلك مال شخص في يد آخر فان كان أخذه إياه بدون إذن المالك

ضمن بكل حال وان كان أخذ ذلك المال بإذن صاحبه لا يضمن لأمانة في يده الا اذا كان أخذه على سوم الشره وسعى اليه هلك المال لزمه الضمان مثلاً اذا أخذ شخص الماء بلود من دكان البائع بدون إذنه فوقع من يده وانكسر ضمن قيمته وأما اذا أخذه بأذن صاحبه فوقع من يده بلا قصد أثناء النظر وانكسر لا يزمه الضمان ولو وقع ذلك الاناء على آنية أخرى فانكسرت تلك الآنية أيضاً لزمه ضمانها فقط وأما الاناء الاول فلا يزمه ضمانه لانه أمانة في يده وأما لو قال اصاحب الدكان يكفكم هذا الاناء فقال له صاحب الدكان بكذا غشاً خذ فأكذه بيده فوقع للارض وانكسر ضمن ثمنه وكذا لو وقع كأس الفخار من يد أحد فانكسر وهو يشرب لا يزمه الضمان لانه أمانة من قبيل العارية وأما لو وقع بسبب سوء استعماله فانكسر لزمه الضمان

رجل جاء الى زحاج فقال له لوقع الي هذه الفارورة فاراد اياها فقال لوقعها فوقعها فانكسرت لا يضمن الراجع لانه ردها بأذنه وان كان على سوم الفخار فالقن ليس بتذكور والمبوض على سوم الفخار لا يضمن الا بعد بيان الحقن في ظاهر الرواية فان كان قال زحاج يكفكم هذه الفارورة فقال الزحاج بكذا فقال أخذها فقال الزحاج ثم فأخذها فوقع من يده فانكسرت كان عليه قيمتها هذا اذا أخذها بأذن صاحبه وان أخذها بغير إذن صاحبه كان ضماناً بين اثنين أو لم بين (كذا في السراجية) رجل ساقم رجلاً فقدم فقال صاحبه فربي فدخلت هذا فقدمه اليه فظفر اليه الرجل فوقع منه على أنفاج فصاحب الزحاج فانكسر الفخار والآنفاج قال حميد لا يضمن الفخار لانه أمانة وبضمن سائر الآنفاج لانه أظهرها بغير اذنه (كذا في فتاوى قاضيهان)

(هتدي في الفصل الثاني في حكم المتيوس على سوم الصراء من البيوع)

(المادة ٧٧٢)

الأذن دلالة كالأذن صراحة وأما إذا وجد الهوى صراحة فلا عبرة بالأذن دلالة مثلاً إذا دخل شخص دار آخر بأذنه فوجد المامعداً للشرب فهو مأذون دلالة بالشرب به فإذا أخذ ذلك الأناه يشرب به فوقع من يده وهو يشرب فلا ضمان عليه وأما إذا نهاه صاحب الدار عن الشرب به ثم أخذه يشرب به فوقع من يده وانكسر ضمن قيمته

جماعة في بيت المسان أخذ واحد منهم مرآة وانظر فيها ودفعها الى آخر فظفر فيها ثم ضاعت لم يضمن أحد لوجود الأذن في مئة دلالة (هتدي في الباب الرابع عشر في المفروقات من كتاب القصب) لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح (بجامع المتأخرين في بيان قاعدة الأصول)

إذا أراد بالدلالة الدلالة الحالية فعدم اعتبارها عند التصريح بظاهر أو دلالة الحال متبينة بالقياس الى التصريح فهي ساكنة في جنب القوي (شرح الجامع المسع بشافع الدقائق)

### الباب الثاني

في الودية ويشتمل على فصلين

#### الفصل الاول

في بيان المسائل المتعلقة بمقدار ايداع وشروطه

(المادة ٧٧٣)

ينقد ايداع بالاجاب والتبول صراحة أو دلالة مثلاً إذا قال صاحب الودية أو دعتك هذا الشيء أو جعلته أمانة عندك فقال المتدوع

قلت انعد ايداع صراحة وكذا لو دخل شخص خاناً فقال لصاحب الخان أين أو بطل دأني فأراه محلاً فربط الهوى فيه انعد ايداع دلالة وكذلك إذا وضع رجل ماله في مكان فراه صاحب المكان وسكت ثم ترك الرجل ذلك المال وانصرف صاد ذلك المال عند صاحب المكان ودية وأما لو رد صاحب المكان ايداع بأن قال لا أبجل فلا ينقد ايداع حينئذ وكذا إذا وضع رجل ماله عند جماعة على سبيل الودية وانصرف وهم يرونه وقروا ساكتين صاد ذلك المال ودية عند جميعهم فإذا قاموا واحداً بعد واحد وانصرفوا من ذلك المحل فيها له تعين حينئذ الحلف على من بقي منهم آخراً بغير المال ودية عند الأخير فقط

وركنها الإيجاب صريحاً كقوله أو دعتك هذا المال أو كناية كما لو قال الرجل اعطني ألف درهم أو قال رجل اعطني فقال أعتيتك فهذا على الودية كما في المصح أو خلا كما لو وضع ثوبه بين يدي رجل ولم يقل شيئاً فهو ايداع أما لو قال لم أقبل لم يضمن بالسكوت لأن الدلالة لا تعارض بالصريح والبول من المودوع صريحاً قوله قبليها وغوها أو دلالة كما لو سكت عند وضعه بين يديه لمسا قال وفي الخاتمة لو وضع كتابه عند قوم فدعوا وتركوه ضلوا إذا ضاع وإن قام واحد بعد واحد ضمن الأخير لأنه تعين للحفظ تعين ولهذا لو وضع ثيابه بجزأ التباي كان ايداعاً وإن لم يشككم ولا يكون الحاسي مودعاً مادام التباي حاضراً فإن كان غائباً فالحاسي مودع ولو قال لصاحب الحاسي أين أثرها فقال هناك كان ايداعاً وفي البرازية ليس ثوباً بجزأ التباي فليس التباي أنه ثوبه فإذا هو ثوب الغير ضمن هو المصح ولو نام الحاسي وسرق الثوب إن نام قاعداً لا يضمن وإن مضطجماً يضمن ويصح الأخير في كتاب الودية

## (المادة ٧٧٤)

لكل من اللودع والمستودع فسخ عقد الأيداع متى شاء  
وسمى الودعة كون المال أمانة عند المستودع مع وجوب الحفظ والاداء  
عند الطلب بحر رائق وزبني ، شرح الكتز قبه في الودعة ، وإن طلبها رب الودعة  
فأدراً على تسليمها فتنها يبقى لو منع صاحب الودعة بعد طلبه وهو قاور على  
تسليمها يكون ضماناً لانه ضام بالنع حتى لو لم يكن ظالماً بالنع لا يضمن . بحر  
رائق في الودعة .

## (المادة ٧٧٥)

يشترط كون الودعة قابلة لوضع اليد عليها وصالحه لتقليص فلا يصح  
إيداع الطير في الهواء  
وشروطها كون المالك قابلاً لاثبات اليد عليه لأن الأيداع عقد استعانة وحفظ  
الشيء بدون أليات اليد عليه حال فإيداع الطير في الهواء والمال الساقط في البحر  
غير صحيح . دبر في كتاب الودعة .

## (المادة ٧٧٦)

يشترط كون اللودع والمستودع عاقلين مميزين وأما كونهما بالغين  
فليس بشرط فلا يصح إيداع الجنون والصبي غير المميز ولا قبولها الودعة  
وأما الصبي المميز المأذون فيصح إيداعه وقبوله الودعة  
ومما ع عقل اللودع فلا يصح قبول الودعة من الجنون والصبي الذي لا يعقل  
وأما المميز فليس بشرط عدداً حتى يصح إيداع من الصبي المأذون وأما الصبي  
المجنون عليه فليس يصح قبول الودعة (كذا في البدائع) (عندي في الباب  
الأول من كتاب الودعة)  
وكون اللودع متكلماً شرط لوجوب الحفظ متى لو أودع صبياً فاستهلكها لم

## (مجمع الأنهر في الودعة)

## الفصل الثاني

في أحكام الودعة وضمانها

## (المادة ٧٧٧)

الودعة أمانة في يد اللودع بانه عليه إذا هلكت بلا قصد من  
الستودع وبدون صنعه وتقصيره في الحفظ لا يلزم الضمان الا انه اذا كان  
الأيداع بأجرة على حفظ الودعة فهلكت أو ضاعت بسبب يمكن التجرز  
منه ثم المستودع قبلها مثلاً لو وقعت الساعة الودعة من يد اللودع  
بلا صنعه فأنكسرت لا يلزم الضمان لما لو وطئت الساعة بالرجل أو وقع  
من اليد عليها شيء فأنكسرت ثم الضمان كذلك اذا أودع رجل ماله  
عند آخر واعطاه أجرة على حفظه فضاع المال بسبب يمكن التجرز منه  
كالسرة يلزم المستودع الضمان

(وهي أمانة) هذا حكمه مع وجوب الحفظ والاداء عند الطلب واستصحاب  
قبولها فلا تضمن بطلاق الا اذا كانت الودعة بأجر (المقالة موزاً لزياري)  
مطلقاً سواء أمكن التجزء أم لا هلك منها شيء أم لا حديث الدار فقل ليس على  
المستودع غير المثل ضامن (واشترط الضمان على الأمان) كالطهي والحلق (بالمل  
به يعني خلاصة) وسعد الشريعة (در اختار في كتاب الودعة)  
(س) وقع من يد رب البيت شيء على ودية عنده فأقدمها أو غير عليها  
ففسدت فأقدمها ضمن وإن كانت بساغاً أو وسادة استعملوها ليستط لم يضمن  
هو ولا أجبره بخلاف الحال إذا ذلق لأن فقه بعض فقهاء بشرط السلامة  
خلاف هذا (قبة في باب الصرف في العربية) (الحروي في القارية)



(ج ١٠) قوله اذا كانت الودية بأجر اه سبأني ان الاجير المشترك لا يضمن وان شرط عليه الضمان وايضا قول القح هنا واشترط الضمان على الامين بالحل به يلقى برد عليه وعذا مع الشرط فكيف مع عدمه وفي التزوية دفع الى صاحب الحلم استأجره أو شرط عليه الضمان اذا تلف قد ذكرنا انه لا أثر له فيها عليه التقوى ما عني وانظر حاشية القتال وقد يقرى بأنه هنا مستأجر على الحفظ فهدأ بجلاى أمير المشترك فانه مستأجر على العمل (رد المحتار)

### (المادة ٧٧٨)

اذا وقع من يد خادم المستودع شيء على الودية فقدت لزم الخادم الضمان اتفقا من في عيال اللودع ضمن الخلف صغيرا كان أو كبيرا أو خفا لا للودع (تسويين الثالث وتلايين في استعمال الودية) (القروي في كتاب الودية)

### (المادة ٧٧٩)

فعل ما لا يرضى به اللودع في حق الودية تعد من القاعل (التعدي هو الذي يعمل بالودية ما لا يرضى به اللودع) (عقبة في الودية في شرح قوله فان ملأها صاحبها) (القروي)

### (المادة ٧٨٠)

الودية يحفظها المستودع بنفسه أو يستعطفها أمينة كمال نفسه فإذا هلك في يده أو عند أمينة بلا تعد ولا تقصير فلا ضمان عليه ولا على أمينة (والمستودع ان يحفظها) أي الودية (بنفسه) في داره ومزله وحالته ولو اجارة أو غربة (وعياله) من زوجة وولده وأجيره للمساكنة سواء كانوا في نفقة أو لا وكذلك لو حفظت الزوجة الودية بزوجه فضاقت لا تضمن الزوجة لانه ساكن معها بلا نفقة منها والمراد من الاجير التلميذ الخاص الذي استأجره مساهمة أو متاعمة بشرط ان يكون طاهرا وكسونه عليه (وولده) (الكبير ان كان في عياله دون الاجير المأجور) (وعند الداني وأشباه المالكي يضمن بالدرهم)

وشرط كون من في عياله ابنا أو ولد أو زوجة وهي غير أمينة وهو غير عالم بذلك أو تركها في بيته الذي فيه ودائع الناس ودعب فضاقت ضمن كما في الخلاصة (ويجوز الاجير في الودية)

### (المادة ٧٨١)

للمستودع ان يحفظ الودية في المثل الذي يحفظ فيه ماله وللمودع ان يحفظ الودية على حسب ما يحفظ مال نفسه في داره وحالته (شلاصة في أول الودية)

### (المادة ٧٨٢)

يلزم حفظ الودية في حرز مثلها بنسبة عليه وضع مثل النقود والخبز هرات في اصطبل الدواب أو البين تقصير في الحفظ وبهذه الحال اذا ضاعت الودية أو هلكت لزم الضمان

وتقوم ان وضع الودية فيها لا يرضع فيه الخلف تفسير في الحفظ كما هو صريح عبارة التزوية وغيرها والمراد بأخرب هنا حرز كل شيء بحسبه وان كان المراد به في السرعة خلافا لا يقاس احد البين على الآخر بلا نقل مع ان النقل الصريح بخلافه كما علمت اه (تفصيل الحاردي في الودية)

### (المادة ٧٨٣)

اذا كان المستودع جماعة متعددين فإن لم تكن الودية قابلة للتقسمة يحفظها أحدهم بأذن الباقي أو يحفظونها متوالية وبما بين السودقين اذا هلك الودية بلا تعد ولا تقصير فلا ضمان على أحد منهم وان كانت الودية قابلة للتقسمة يقسمها المستودعون بينهم بالسوية وكل منهم يحفظ حصته منها وبهذه العادة ليس لأحدهم ان يسلم حصته لمستودع آخر

بدون إذن المودع وإذا سلمها فهلكت في يد المستودع الآخر بلا تعد ولا تقصير منه لا يلزمه الضمان بل يلزم الذي سلمه إليها ضمان حصته منها . وإن أودع عند اثنين ما يقسم ، أي ما يمكن قسمته كالحراص والعتاير والقمية ، المودعان ، وحفظ كل واحد منها حصته ، لأنه يمكن الاختراع على حفظها وحفظ كل واحد منها لنفسه دالة ، والثابت بالدالة كالثابت باليد فإذا دفع أحدهما إلى الآخر ضمن الدفاع عند الامام وكذا المرتبة والوكيلان بالترا ، إذا سلم أحدهما إلى الآخر ما يمكن قسمته لأن الأصل أن فعل الاثنين إذا اضيف إلى ما قبل التجزي تناول بعض لا الكل فإذا سلم أحدهما للكل إلى الآخر ولم يرش المسالك به ، ضمن ولا يشمن التناقص ، لأن مودع المودع لا يشمن عده ، وعدهما لكل واحد منها حفظ الكل ، أي كل الوردية ، بأذن الآخر ، لأنه رضى بأمانتها فكان لكل واحد منها أن يسلم إلى الآخر ولا يشمت وإن كان ما ودع عند الاثنين ، مما لا يقسم ، أي مما لا يمكن قسمته كاللرس أو مما يتعيب بالنسبة كالقوب ، حفظه ، أي ما لا يقسم ، أعداه بأذن الآخر إجماعاً ، لأن المسالك رضى بثبوت يد كل واحد منها على الأفراد في الكل ، يجمع الأهر في الوردية .

### ( المادة ٧٨٤ )

الشرط الواقع في عقد الأيداع إذا كان يمكن الاجراء ومنهبدأ يكون متغيراً ولا فهو لثبوتاً إذا كان قد شرط وقت النقد أن يحفظ المستودع الوردية في فاده فحفظها المستودع إلى عمل آخر بسبب وقوع حريق في داهه لا يمتنع ذلك الشرط وهذه الصورة إذا قلها فهلكت بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان وكذا إذا أمر المودع المستودع بحفظ الوردية ونهاه عن أن

يسلمها للزوجته أو ابنه أو خادمه أو ابن أخته على حفظ مال نفسه فإذا كان ثمة أمر يجبر على تسليم الوردية لأحد هؤلاء كان ذلك التمس غير متبر وبهذه الصورة أيضاً إذا هلك الوردية بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان وإذا سلمها بلا عبودية فهلك ثمة الضمان كذلك إذا شرط أن تحفظ في حجرة معينة فحفظها المستودع في حجرة غيرها فإن كانت حجرة تلك الدار متساوية في الحفظ لا يكون ذلك الشرط متبراً وحيداً إذا هلك الوردية فلا ضمان وأما إذا كان بين المجر تفاوت كان كانت إحدى المجر بيت بالأحجار والآخرى بالأخشاب يمتنع الشرط ويكون المستودع عبوداً على حفظها في المجره التي تبيت وقت النقد وإذا شرط أن يحفظ دون ذلك المجره في الحفظ فهلك بغير ضماناً

والأصل الحفظ في هذا الباب ما ذكرنا أن كل شرط يمكن مراعاته ويتبد فهو متبر وكل شرط لا يمكن مراعاته ولا يتبد فهو معد (كذا في الدفاع) (معدية في الباب الثالث من كتاب الوردية) (ولو نهى عن الدفع إلى بعض من في عياله فدفعت أن وجد بدأ منه) (بأن كان له عيال غيره إن كانت (شمن) ولا لا وإن حفظها بغيرهم شمن) (وعن محمد بن حنفية عن حفص ماله كوكبه ومأذونه وشريكه مقاضاة وغنائاً بيل وعليه التقوى إن ماتت وانضمه ابن الكيل وغيره وأقره المشتك (ألا إذا سأل المجرى أو المجرى وكان غالياً عيباً) فهو غير عيب شمن (وسلمها إلى غيره أو إلى ذلك آخر) إلا إذا أمكنه دفعها من في عياله أو أقامها فوفقت في البحر ابتداء أو بالمدحرج شمن ذبابي (در المختار) (في الوردية) (وإن نهى) عن دفعها إلى عياله فدفعت إلى من نهى وله يد شمن وإن إلى من لا بد منه كدفع الدابة إلى غلامه وتنبى بحضنه

النساء الى زوجته لا يضمن وان أسمر بحفظها في بيت معين من دار لحفظها في غيره منها لا يضمن الا ان كان فيه شئ ظاهر وان أسمر بحفظها في دار لحفظ في غيرها ضمن (ملحق الاجبر) ولو قال لا تدفع الى عيالك أو احفظ في هذا البيت فدفعها الى ما لا بد منه أو حفظها في بيت آخر من الدار فان كانت بيت الدار مستوية في الحفظ أو أسمره (لم يضمن ولا ضمن) كما اذا كان ظهر البيت انتهى منه الى الشك لان التقيد مفيد (در المختار مع بعض من حاشيته رد المختار) شيئا لا يوجب ضمان مع الخلاف اذا قال لا تدفع الى زوجتك فدفعها اليها فذهب أو قال احفظها في هذا البيت لحفظها في بيت آخر من تلك الدار خزائن القته (أوبئة) لم يجوز دفع الودية اليهم ولا يضمن بتلقا الزوجية والولد والمملوك والاجبر (خزانة الله) فمردود دفع الودية الى من في عياله كولد وولده وامراته وأجبره مساهمة أو متاعه لأمهاته (من القصولين القرويين) (ج ١٠) فان ادعى أي الدفع بشاره أو قلت آخر صدق ان علم وقوعه أي الطريق بينه أي بدار الموضع والا يلم وقوع الطريق في داره لا يصدق الابينة (رد المختار)

### (المادة ٧٨٥)

اذا كان صاحب الودية غائبا غيبة منقطعة بحيث لا يسلم موته ولا حياته يحفظها المستودع الى ان يعلم موت صاحبه أو حياته وانما اذا كانت الودية مأمونة بالثبوت يبيعها المستودع باذن الحاكم ويحفظ ثمنها أمانة عنده لكن اذا لم يبيعها تصدقت بالثبوت لا يضمن

(وفي فتاوى) أي الميت رحمه الله اذا كانت الودية شيئا بخلاف عليه الفساد وصاحب الودية غائب فان دفع الامر الى القاضي حتى يبيحه حياز وهو الاولى وان لم يرفع حتى فسدت لا ضمان عليه لانه حفظ الودية على ما أسمر به (كذا في الحلي) وان لم يكن في اليد فاض باعها وحفظ ثمنها لصاحبها (كذا في السراج

الوجاه) (حنبلي في الباب الرابع من كتاب الودية) «وفي فتاوى ابن القيث استودع رجلا الف درهم ثم غلب رب الودية ولا بدري أي حوام بيت فماله ان يسكنها حتى يسلم موته ولا يصدق بها بخلاف القطة «كأثر حنابلة في الفصل السادس»

### (المادة ٧٨٦)

الودية التي تحتاج الى الثقة كالجمل والبرق فحقها على صاحبها وانما كان صاحبها غائبا يرفع المستودع الامر الى الحاكم والمالك حينئذ بأسر باجره الا انفع والاصلح في حق صاحب الودية فان كان يمكن ايجار الودية بوجرها المستودع برأى الحاكم ويتفق عليها من أجرتها أو يبيعها بثلث مثلا وانما لم يمكن ايجارها يبيعها فوراً بثلث المثل أو يثق عليها المستودع من ماله أو ثلاثة أيام ثم يبيعها بثلث مثلا ثم يطلب ثقة تلك الايام الثلاثة من صاحبها وانما اتفق عليها بدون اذن الحاكم فليس له مطالبة صاحبها بما أتفقه عليها

اذا كانت الودية الجمل أو برقا أو غنا وصاحبها غلب فأثقت عليها النوع بغير امر القاضي فهو مأمون فان دفع الامر الى القاضي سأله القاضي البيعة على كون الودية عنده وعلى كون المسالك غائبا فانه يقيم البيعة على ذلك ان كانت الودية شيئا يمكن ان يولجره ويتفق عليها من غلبها أسمره القاضي بذلك وان كانت الودية شيئا لا يمكن ان يولجره والقاضي بأسره بأن ساق عليه من ماله يوما أو يومين أو ثلاثة ربحا ان يحضر المسالك ولا بأسر الا ان القاضي يملك الودية ما هو على بأسره بالبيع وامساك الفل (والمتوصل) ان القاضي يملك الودية ما هو أصح وانظر في حق صاحبها وان كان القاضي أسمره بالبيع في أول الوسيلة كان صاحبها ان يرجع عليه اذا حضر لكن في الدابة يرجع بغير البيعة بالزيادة ولو

استخرج من قلوبها حتى كثير أو كانت الودبة أرضاً فأحترت وحال قتله فبانه  
بلا أسر القاصي دلو في العصر أو في موضع يتوصل الى القاصي فيسأل ان عند  
ذلك الشيء فهو ضامن وان كان في موضع لا يتوصل الى القاصي قبل ان عند  
ذلك الشيء فهو غير ضامن (فأما حاشية في الفصل الثاني من الشرافات)  
(من كتاب الودبة)

(المادة ٧٨٧)

إذا هلك الودبة أو قصت قيمتها بسبب ندى الشروع أو قصيره  
لزمه الضمان مثلاً إذا صرف المستودع نقود الودبية في أمور نفسه  
واستهلكها ضمنياً وبهذه الصورة إذا صرف النقود التي هي أمالة عنده  
على الوجه المذكور ثم وضع بدل تلك النقود في الكيس للمد لها فهلك  
أو ضاعت بدون تد ولا تقصير منه ضمن وكذا لو ركب دابة الودبية  
بدون إذن المودع فهلك وهو ذالعب بها ضمن قيمتها سواء كان هلاكها  
بسبب سرقة السر فوق الوجه المعاد أو بسبب آخر أو بلا سبب وكذا  
بضمنها إذا سرقت وكذا إذا وقع حريق ولم ينقل الودبية الى محل آخر مع  
تجددته على ذلك فأحترت ضمنياً

والنقص فيها بأن كان لوأ قلبه أو دابة تركها ضمن جان أول التعدي  
ذلك الضمان بخلاف الاستعير والمساير وكذا لو أودعها ثم استردها ولو أنفق  
مستأجها لوقت على ضمن ما أتفق فقط وإن رده منها وشاعط بالحق ضمن الجميع  
و ما أتفق الآخر في الودبة وفي الأراضية من القشة وسئل جرد الوبري من  
مودع وقع الطريق في يده ولم ينقل الودبية الى مكان آخر مع تمكنه منه فتركها  
حتى احترت ضمن ومنه لو تركها حتى أكلها البع كذا قال في رد المحتار على

در المختار ملخصاً (وفي الودبة التعدي شرط الضمان كما طعن ادانام أو نائب  
طريق منه التوب يتضمن كما من في السرقة (القروي) والمراد من التعدي هنا  
ترك المخطئ التزم والمصور به كما لا يخفى لمن تتبع في التعدي هنا ضمن التعصير  
ولكن الظاهر ما في السبلة ان في التعدي لابد من فعل المودع سوى التعصير  
والظاهر من تنويع أبي السعود في المضاربة والودبة كذلك التعصير هو  
الذي يشمل بالودبية ما لا يرضى به المودع (القروي)

(المادة ٧٨٨)

خط الودبية بمال آخر بحيث لا يمكن تميزها وتزويجها عنه بدون  
إذن المودع يند تعدياً ياه عليه لو خطط المستودع وتأثير الودبية بتأثير له  
أو وتأثير ودية عنه لا آخر منألة بلا إذن فضاقت أو سرقت لزمت الضمان  
وكذا لو خططها بغير الشروع على الوجه المشرح ضمن المخطط

وكذا لو خطط المودع بحبسها أو غيره بحاله أو مال آخر بالحق كالأجير  
إذن المالك بحيث لا يجزى إلا ككسنة ككسنة بغير ودراهم حله بغير (الحاشي)  
ضمنياً لاستهلاك المخطط لكن سراجاً لتزويجها قبل أداء الضمان ووضح الأبراهة ولو  
خطط بردي شئت لا حيه وبكسنة شريك لشدة ولو خطط أجنبي أو من في  
حاله لا يضمن المودع والفتن على المخطط ضرراً كان أو كبراً ولا يضمن المودع  
لأجله ما وفي هذه الحاشية التعصير المخطط على أجرة مزا ما يمكن الوصول  
إليه على وجه التميز كخطط المودع بالجزء والدرهم السود ببيض دابة لا يرفع  
حتى المالك والأجور والآن على خطط يمكن الوصول إليه مع التميز كخطط المودع  
بالشعب وأنه يرفع حتى المالك في بعض الروايات كذلك خطط المخطط بالدرهم  
وأنه يرفع حتى المالك أحياناً الأربع خطط المخطط بالخطط ودرهم الجزر وعن  
الجزر وأنه يرفع حتى المالك عند أي حاشية وأحياناً لا يرفع منه ولو خطط  
تركه في الخطوط وهذا إذا كان المخطط غير ذنب وإن كان بأجرة بطول أو بغيره



لا يختلف وعند محمد شركة بكل حال وعنده أي يوسف يجعل المثلوب تيمناً  
بالعالم ( خلاصة التناوي في الفصل الأول في حفظ الودعية من كتاب الودعية )  
( المسألة ٧٨٩ )

إذا خلط المستودع الودعية بأذن صاحبه على الوجه الذي ذكر في  
المادة السابقة أو اختلفت مع مال آخر بدون منه بحيث لا يمكن تفريق  
أحد للمالين عن الآخر مثلاً إذا تهرى الكيس الذي فيه دنائير الودعية  
داخل صندوق فيه دنائير آخر المستودع مماثلة لها فاختلط المالان  
اشترك صاحب الودعية والمستودع بجميع الدناير كل منهما على قدر  
حصة وهذه السورة إذا ملكك أو ضاعت بلا تعد ولا قصير لا يلزم الضمان  
وإن بأدته اشتركا شركة لادراك لو اختلف يفر منه كان انفق الكيس  
لعدم التدي ( در المختار في الودعية ) وفي الأصل لو وضع كيس الودعية في  
صندوقه وفيه كيس آخر له فانفق الكيس في الصندوق فاختلط يدرأهم لا يشعرون  
والخاتمة فيها فإن ملك بعضها ملك من مالها والباقي على قدر مالها ( خلاصة  
التناوي في المختار المزيور )

( وإن اختلف ) أي المودع الودعية ( بماله ) بشر أن المال لأنه إن خلطها  
بأدته كان شركاً معها ( بحيث لا يميز ) فإن خلطها ( بعينها ) كخلطها اختلفة  
بالمنفعة في غير المائع والابن بالعين في المائع ( ضمن ) المودع لأنه صار  
مستهلكاً له وإذا ضمن ملكها ( وانقطع حق المالك منها ) أي من الودعية ( في  
المائع وفيه عند الأمام ) لكن قالوا لا يباح له تناول قبل الضمان قيد يكون  
المودع هو المخلط لأنه لو كان أميناً أو من في عياله لا ضمن المودع والضمان  
على المخلط صيرته كمن أو كبيراً ولا ضمن أبوه لأبوه ( كما في الخلاصة )  
( وعندنا في غير المائع خلاصة إن يشترك إن شاء ) لأن هذا المخلط استهلك

من وجه دون وجه آخر إذا لم يتسلم رسول المالك إلى عين ماله جكاً بالقيمة  
أو القيمة بما يكال أو يوزن الرأى معتبراً شرعاً وله أن يخلط استهلاكاً من كثر وجه  
للمصرف وصول المالك إلى عين ماله حقيقة فيقطع ملك المالك على المخلوط  
والقيمة ليست بموصلة إلى عين ماله بل وسيلة إلى الاقتطاع ضروري وكذا هي  
إن يشترك في المائع إلى شاء عند محمد لأن الجنس لا ينفك الجنس ( وعند أبي  
يوسف يصير الأقل تامة لا كثر فيه اعتباراً فبالأجزاء وعنده الألف الثلاثة  
في المخلوط ينفك لا يضمن ( وإن خلطها بغير جنسها كبر بشعر ونزيت ينتج  
ضمن المودع وانقطع حق المالك أجمعاً ) لأن هذا استهلاك حقيقة فيوجب  
الضمان بالأجزاء وإن اختلف الودعية بمال المودع بلا منه اشتركا أجمعاً لأن  
الضمان لا يجب عليه إلا بالتدبير ولم يوجد وكانت شركة ملك فملك من مالها  
فلا يضمن ( جميع الأثر في الودعية )

( المسألة ٧٩٠ )

ليس للمستودع إيداع الودعية عند آخر بدون إذن وإذا أودعها فملك  
صاحبها تماماً كان حلاً كما فيه المستودع الثاني بتقصير أو تعد منه  
فالمودع غير إن شاء ضمنها للمستودع الأول وإن شاء ضمنها للثاني فإذا  
ضمنها للمستودع الأول يرجع على الثاني بما ضمنه

والودعية لا تودع ولا تعد ولا تؤخير ولا ترضى فإن جعل شيئاً منها ضمن  
( من غيره ) الإجازة ( وتو أودع المودع فملك الودعية ضمن الأول خلط  
عند الأمام ) لأن الثاني قبض المال من يد أمين أو يبيع لا يكون شيئاً ما لم  
يشارك المودع رآه فإذا غرق المودع ترك المخلوط للأمام بالقرع يضمن شركة والثاني  
ردوم على المخلوط ولم يوجد منه شيء في حلال المالك فلا يردم الضمان وعندنا  
وعنده الألف الثلاثة ضمن أي شيء أي غير المالك في الضمان لأن الأولى حلال  
بالسليم إلى الثاني غير لأن الثاني يملكه عند غرقه غير أنه قال ضمن الثاني

الثاني يرجع عن الاول لانه فاعل بأمره فيرجع عليه بما لحقه من العهدة لا  
بالعكس أي لا يرجع بالعكس أي ضمن المالك المودع الاول لا يرجع الاول  
على الثاني لانه ملك بالثاني فاعلم انه أودع ملك نفسه (ماتني الايجر مع مجمع الانهر)  
(المادة ٧٩١)

إذا أودع المستودع الاول الوديعة عند آخر باذن المودع خرج المستودع  
الاول من العهدة وصار الثاني مستودعاً

ولو دفع المودع الوديعة الى آخر بأذن المالك أو بفيز اذنه تم أجاز المالك  
خروج المودع من بين كانه دفع اليه المالك (فتاوى اسكوي في كتاب الوديعة  
وكذا في القندية في آخر الباب العاشر من الوديعة قبل العارية)  
(المادة ٧٩٢)

كما انه يسوغ للمستودع استعمال الوديعة باذن صاحبها فله ان  
يؤجرها أو يبيعها لآخر وان رهنها أيضاً وما لو أجزها أو أعارها  
لآخر أو رهنها بدون اذن صاحبها فهلكت أو نقصت قيمتها في يد  
المتأجر أو المبيع أو المرتهن ضمن

الوديعة لا تودع ولا تعار ولا ترهن ولا تؤجر فان فصل شيئاً منها ضمن  
(من عارية البرازية) استعمال الوديعة بلا اذن ضمن وان هلكت بلا استعمال  
لا يضمنه (تبيين الحافضي في الوديعة) (ومن قاعدة الأصول) لا يجوز  
لاخذ ان يتصرف في ملك الغير بلا اذنه (مجمع المختص من الأصول) أقول  
يضمن منه انه ان أذن بجوز لانه ملك والمالك يتصرف في ملكه كيف ما يشاء  
(من كتاب العيون لمحمد)

(المادة ٧٩٣)

إذا افترض المستودع دراهم الوديعة لآخر بلا اذن ولم يجوز صاحبها

ضمنها للمستودع وكذا لو أدى المستودع دين المودع الذي يضمنه لآخر  
من الدراهم الوديعة التي بيده فله يرض المودع ضمن ايضاً  
ولو افترض مال غيره فأجاز به يكون القرض رب المال وان لم يجوز وضمن  
القارض يرى الدافع ولو ضمن الدافع ملك ما دفع فله (فتاوى في القسول  
الرابع والعشرين فينية في الوديعة)

(المادة ٧٩٤)

يلزم رد الوديعة لصاحبها إذا طلبها ومؤنة الرد والتسليم أي مصاريفها  
وكلفتها عائدة على المودع وإذا طلبها المودع فلم يسلمها له المستودع  
وهلكت أو ضاعت ضمنها المستودع لكن اذا كان عدم تسليمها وقت  
الطلب ناشئاً عن عذر وكان تكون حيلة في عل يبيد ثم هلكت أو  
ضاعت لا يلزم الضمان

(فان طلبها) أي الوديعة ربما غلبها أي حين المودع الوديعة وألحق (دعو  
قادر على تسليمها) أي الوديعة (سار فاصلاً فيضمن ان ضاعت) لوجود التام  
تتمه وهذا لانه لما طالب لم يكن راضياً بلعكابه بعينه فيضمنها بحسبه عنه وفيه  
اشارة الى انه لو استردها فذلك في القدر ان اعترض هذه الساعة فذلكا فهلكت لم  
يضمن لانه بالترك صار جودعاً ابتداءً (والى انه لو استردها فقال السلب لنداً فله  
كان من الرد قال هلكت لم يضمن ان هلكت قبل قوله اشائها (كما في التمهني)  
والى انه لو طلب وقت القسمة ولم يردوها خوفاً على نفسه أو على ماله بأن كان  
مما يوافق مع ماله لا يضمن (كما في شرح المجمع) (مجمع الانهر في كتاب الوديعة)  
وأجرة رد المستودع والمتأجر والوديعة والزهر والمضروب على المستودع  
والمؤجر والمودع والمرتهن والمضرب (ماتني الايجر في كتاب العارية)  
(ج ١) وفي الحاشية المالك اذا طلب الوديعة فله المودع لا يتكفى ان

أحضرها الساعة فتركها وذهب أن تركها عن رضاه فهلك لا يضمن لانه لما ذهب فقد أنشأ الودعية وإن كان عن غير رضاه يضمن ولو كان الذي طلب الودعية وكيل المالك يضمن لانه ليس له إنشاء الودعية بخلاف المالك « در المختار »

## (المادة ٧٩٥)

برد للمستودع الودعية وإسقاطه أو على يد أمينه وإذا أرسلها وردها بواسطة أمينه فهلك أو ضاعت قبل وصولها للمستودع بلا تعد ولا قصير فلا ضمان  
وإذا ردها بيد من في خياله فلا ضمان « كذا في التلخيص » هندية في الباب السابع من الودعية »

## (المادة ٧٩٦)

إذا أودع رجلان مالا مشتركا لمعا عند شخص ثم شاء أحد الشريكين في غيبة الآخر ومطلب حصته من المستودع فإن كانت الودعية من الثلثين اعطاه للمستودع حصته وإن كانت من التيمينات لا يطالب بهاها  
( وإن أودع اثنان من واحد شيئا لا يدفع الواحد إلى أحدهما أي إلى أحد الاثنين ) بعث بنية الآخر ) فإن دفع ضمن نصفه أن هلك عند الإمام سواء كان ثانيا أو غير ثانيا ( في المختار ) لأن هذا الدفع يوجب القسمة والمودع مأثور بالحفظ لا بالقسمة خلافا لما في المتن لأن معنى الأمر فيه غالب كأنه معنى المبادأة في غير المتن غالب ولما لا يجوز له الدفع فيه ويجوز في المتن وفي إشارة إلى أنه لا يجوز له الدفع حتى لو خصصه إلى القاضي لم يأمره بدفع صفيه إليه في قول الإمام وإلى أنه لو دفع إليه لا يكون قسمة اتفاقا حتى إذا طالت المدة وجع صاحبه على الأخذ بخصته وإلى أنه يأخذ حصته منها إذا طهر بها وإلى أنه لو دفع وإنسحب المستودع لا يضمن كما « في المنتع » « جميع الأمر في كتاب الودعية »

## (المادة ٧٩٧)

يصبر مكان الأيداع في تسليم الودعية مثلا لو أودع مال في استنبول يسلم في استنبول أيضا ولا يجبر المستودع على تسليمه في أوزنة  
لأن مؤنة الرد ليست عليه « عبد الحليم حاشية درر في هذا البحث » مؤنة السفر بالودعية لا يلحقه وبالمال وإنما تبقى مؤنة الرد وذلك على ربهما يحكم عقد الودعية وإنما يرد مكان الرد حكما بالحفظ القسوس وكان مما دخل تحت العقد « نهاية شرح النهاية » مؤنة الرد على المالك لا على المودع « سراجية » وإن نقلها في بلد من عدة مؤنة الرد على صاحبه بالاتفاق وكذا إذا سافر قيا يجوز له السفر بها لتكون الأجرة على المالك « سراج » أي أجرة الرد كما يؤخذ من سابقه وإسطر مؤنة حمله للإخراج هل على المودع أو المالك والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم « ملخصه في آخر الودعية »

## (المادة ٧٩٨)

منافع الودعية لأصحابها مثلا نتاج حيوان الودعية أي فله ولله وشعره لأصحاب الحيوان  
أودعه حيوانات وفاب طلب ألبانها ففاب فسادها وهو في الممر فباع بغير أمر القاضي ضمن وبأمره لا يضمن وإنما إذا كان في المدة فإنه يجوز بيعه « كذا في محيط السرمد » هندية في الباب الرابع « ولو حل الفحل على الودعية تنسبت ثم حلكت من ذلك ضمن « والوالد لثالث » « كذا في محيط السرخسي » « هندية في الباب الرابع »

## (المادة ٧٩٩)

إذا كان صاحب الودعية ثانيا فقرض المالك من الدراهم للمستودعة نفقة لمن يلزم صاحب الودعية الاتفاق عليه بطاله فصرف المستودع ملك

النفقة المقررة من المداخيل المودعة لا يلزم الضمان وأما إذا صرف  
بدون أمر الحاكم فمن

رجل على ثلاث أصناف إلى القاضي وأصرفت والد زوجها وأدعت أن القاضي  
ودعية في يد أبيه وطالب النفقة من ذلك المال قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن  
الفضل أن كل ما في يد والده الزوج وراعه أو ما يصليح للنفقة الزوجات من الطعام  
والكنسوة والأب مقر بأن ذلك في يد كان للمرأة أن تطالب والقاضي أن يأمره  
بدفع ذلك إليها وليس للأب أن يدفع ذلك بغير أمر القاضي فإن دفع بغير أمر  
القاضي كان ضاماً . وإن أنكر الأب كون ذلك المال في يده كان القول قوله  
ولا بين عليه . وإن لم تكن الودعية بما يصليح للنفقة الزوجات إلا خصومة بينها  
« ولو كان القاضي دين على رجل وأقرم مقر بذلك والكنسوة طالبين بقرعة الودعية  
« وكذا في القرض فلهما » حنيفة في الباب العاشر من كتاب الودعية ( ضمن  
مودع الامن أو أعتها ) أي الودعية على أبيه لا أمر القاضي لصرفه في مال  
غيره لا الآية « ولا ولاية » بخلاف ما إذا أمره القاضي لأنه مكرم ( عذر في كتاب  
النفقة ) ولو أنفق المودع مال الابن عليها بغير أمر قاضي ضمن ولا يرشع  
عليها . ملحق الأجر في باب النفقة .

( السادسة ٨٠٠ )

إذا عرض للمستودع جنون بحيث لا ترجى إفاقته ولا صعود منه  
وكان قد استودع مالا قبل جنونه ثم لم يوجد عنده ثلث المذكور بعينه  
كان المودع أن يعطى كفيلاً مائلاً وأخذ خصماً منها من مال الجنون ثم إذا  
أفاق الجنون فأدعى رد الودعية لأصحابها أو هلاكها بلا تعد ولا تقصير  
يصديق يعينه ويسترد ما أخذ من ماله بدل الودعية  
ولو أن المستودع لم يمت ولكن جن جنوناً مثقالاً وله أموال فطالت الودعية

لم توجد وقد بقوا من أن يرجع إليه عنه كانت ديناً عليه في ماله ومغسل  
القاضي له أولاً ليضربها من ماله وأخذها شيئاً للفقير الذي يدفع إليه « وكذا  
في الأشربة » فإن ألقى بعد ذلك وأدعى أنه ردّها إليه أو شاعت عنه أنه قال  
لا أدري ما خلفت خلف عليها ورجع عنه « وكذا في التيسيع » « حنيفة  
في الباب الخامس في تحويل الودعية من كتاب الودعية  
( السادسة ٨٠١ )

إذا مات المستودع ووجدت الودعية عيناً في تركته تكون أمالة  
في يده وإلته فيردها لأصحابها وأما إذا لم توجد عيناً في تركته فإن أثبت  
الوارث أن المستودع قد بين حال الودعية في حياته كان قال رددت  
الودعية لأصحابها أو قال شاعت بلا تعد لا يلزم الضمان وكذا لو قال  
الوارث نحن نعرف الودعية وضربها بيان أوصلها ثم قال لها هلكت  
أو شاعت يده وفاته للمستودع صدق بينه ولا ضمان بحشة وإذا مات  
المستودع بدون أن يبين حال الودعية يكون محملاً لأخذ الودعية من  
تركته ككامل ديونه وكذا لو قال الوارث نحن نعرف الودعية بدون أن  
يفسرهما ويضبطها لا يتبر قوله أنها شاعت وبهذه الصورة إذا لم يثبت أنها  
شاعت يلزم الضمان من التركة

« مات » الودعي والودعية تعرف بينهما ردت إلى أصحابها وتكون قيد الوصي  
« والوارث ثمانية » إلى أن يرد « مائة الملقى في الودعية » أو دعي عند المال والنفقات  
الودعي قال القاضي أن ردّها حبة بعد موته لا ضمان عليه وإن لم يردّها حبة بعد  
موته فقال ورثته قد مات أو ردّها عليه في حياته أو عدت لا يدل قولهم لا لهم  
بمعلوم القائل عن الضموم « فاستبدلنا قيل العارية بالغير مائة أو مائة الودعي



بجهلا ضمن يبنى اذا مات ولو يعلم حال الودبة اما اذا عرفها الوارث والمودع  
يعلم انه تصرف ثمن لم يضمن ولو قال الوارث انا علمتها وانكر الطالب فسرهما  
بان قال كانت كذا وكذا وقد هلكت صدقت لكونها عنده كذا . عنده .  
وفي دوء . قال ربها مات بجهلا وقال ورثة المودع كانت قاتلة ومروفة ثم هلكت  
بعد موته صدق ربها وهو الصحيح ولو قال ورثته ردعها في حياته لم يصدق بالا  
بناء لموته بجهلا فيقر القتل ولو برهنوا ان المودع قال في حياته ردها قبل ان  
تثبت بالثبوت ككنايت بالبين . فصولين في شأن الودبة . حذبه في الباب السابع  
من الودبة .

• ومعنى • كونه بجهلا ان لا بين حال الامانة وكان لا يعلم ان وارثه يعلمها  
فان بينها وقال في حياته ردها فلا يجوز ان يرهن الوارث على عقائه والا لم يقبل  
قوله وان كان يعلم ان وارثه يعلم فلا تجبيل . وكذا قال في البرازية . والمودع اذا  
يضمن بالتجيبيل اذا لم يعلم الوارث الودبة اما اذا عرف الوارث الودبة  
والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين لم يضمن ولو قال الوارث انا علمتها وانكر  
الطالب صدق انتهى ومعنى ضمانها سيرونها ديناً في تركته ولذا لو ادعى الطالب  
التجيبيل وادعى الوارث انها كانت قاتلة يوم مات وكانت معروفة ثم هلكت قالقول  
طالب في الصحيح كما في البرازية . اشبه في كتاب الامانات والودبة القروى .  
وفي الودبة لو مات المودع ولم تعرف الودبة فهي دين في تركته بساوي دين  
الصحة . حذبه في الباب الخامس في تجبيل الودبة .

( ح . ا ) قال الوارث انا علمت الودبة وقالت كانت كذا وكذا وأنا  
علمتها وقد هلكت صدق هذا وأما لو كانت الودبة عنده فقال هلكت لا يصدق  
( جميع الأثر )

ولو قال ورثته قد رد الودبة في حياته لم تنقل منه إلا بينة واليمين واجب  
في ماله فان أهم الورثة لينة ان المودع قال في حياته ردها قبل ( جميع الأثر )

( المسألة ٨٠٢ )

الامانات المودع قسّم الودبة لوارثه لكن اذا كانت التركة مستقرّة  
بالدين رفع الامر الى الحاكم فان سلمها للمستودع الى الوارث بدون اذن  
الحاكم فهلك ضمن للمستودع

ولذا مات رب الودبة فالوارث ضمن في طلب الودبة ( كذا في المبسوط )  
فان مات ولم يكن عليه دين يرد على الورثة وان كان يقع الى وسب ( كذا  
في الوجيز للكردي ) المودع اذا دفع الودبة الى وارث المودع وفي التركة دين  
يضمن للقرماء ولا يبرأ بالرد على الوارث ( كذا في خزائن القتب ) ( حذبه  
في الباب السابع من الودبة )

( المسألة ٨٠٣ )

الودبة اذا قرض ضمانها قال كانت من الثليات تضمن بثلاثها وان كانت  
من القسيبات تضمن بقيمتها يوم لزوم الضمان  
وان مات ومضرت دية فان كانت من ذوات الامتال وجب مثوا والا فقيمتها  
( تنقيح المامدي وسيرة القناري في الودبة )

### الباب الثالث

في العارية ويستدل على فسادها

#### الفصل الاول

في المسائل المتعلقة بعقد الامانة وشروطها

( المسألة ٨٠٤ )

الاعادة تمتد بالايجاب والتبويل وبالمساكن . مثلاً لو قال شخص

لآخر أعزتك مالي هذا أو قال أعطيك إياه عارية فقال الآخر قلت  
أو قبضه ولم يقل شيئاً أو قال رجيد لأنسان أعطني هذا المال عارية  
فأعطاه إياه المصدق الاعارة

وقد أركنا فهو الإعجاب من الغير وأما القول من المستعير ليس بشرط  
عند أصحابنا الثلاثة استصحاباً والإيجاب هو أن يقول أعزتك هذا الشيء أو  
منحك هذا الثوب أو هذه الدار أو قال هو لك أو منحة أو أعطيتك هذه  
الأرض أو هذه الأرض لك منحة أو أعطتك على هذه الدابة إذا لم ينو به الهبة  
أو داري لك سكي أو داري لك عري سكي (كذا في البدائع) (حديثه)  
في الباب الأول من العارية (أما بالتحليل لزوم الإيجاب والقبول ولو فعلاً (در  
الختار) قوله ولو فعلاً أي كالعاري (كما في التهاني) (رد المحتار) وطحاوي  
في العارية) ودعت إليك هذا الخار لتسلمه وتسلمه من عندك فهو اعارة كذا  
في الفتية (حديثه) في الباب الثاني من العارية

(المادة ٨٠٥)

سكوت الغير لا يسد قولاً ولو طلب شخص من آخر اعارة شيء  
فكسك صاحب ذلك الشيء ثم أخذه المستعير كان فاصياً

رجل استأجر شيئاً فكسك المالك ذكر شمس الأئمة الصرخسي أن الاعارة  
لا تنبت بالسكوت (كذا في الفقهية حنبلية في المسألة الزبور) (وكذا  
قاسمخان في العارية)

(المادة ٨٠٦)

لغير أن يرجع عن الاعارة متى شاء  
ولغير أن يرجع لها متى شاء (ملاق في العارية) ويرجع الغير متى شاء  
(رد المحتار)

(المادة ٨٠٧)

تفسخ الاعارة بموت الغير والمستعير  
(وإذا مات) الغير والمستعير تفسخ الاعارة كما تفسخ الاعارة بموت أحد  
العاقدين (قاسمخان في فضل يضمن المستعير من العارية)

(المادة ٨٠٨)

يشترط أن يكون الشيء المستعار صامعاً للألتعاج به بناء عليه لا يتصلح  
اعارة الحيوان الثاد القار ولا استعارته

ومما أن يكون المستعار مما يمكن الالتعاج به بدون استهلاكه فإن لم يكن فلا  
تصح اعارته (كذا في البدائع حديثه في الباب الأول)

(المادة ٨٠٩)

يشترط كون الغير والمستعير عاقلين عيزين ولا يشترط كونهما بالغين  
بناء عليه لا تجوز اعارة الجنون ولا الصبي غير المميز وأما الصبي المأذون  
فتجوز اعارته واستعارته

وأما شرائطاً فأنواع منها العقل فلا تصح الاعارة من الجنون والصبي الذي  
لا عقل وأما البلوغ فليس بشرط حتى تصح الاعارة من الصبي المأذون (حديثه  
في الباب الأول)

(المادة ٨١٠)

البقيش شرط في العارية فلا حكم لها قبل القبض

ومما البقيش من المستعير (حديثه في الباب الأول) ومن أي عارية تجب  
التابع جماً أو أداً بالتحليل لزوم الإيجاب والقبول ولو فعلاً (در الختار) أي  
كالتعاطي (رد المحتار)

## (اشادة ٨١١)

يلزم تعيين للمستعار وبناه عليه اذا اعار شخص احدي دابتين بدون تعيين ولا تغيير لا تصح الاعادة بل يلزم ان يبين المير منها الدابة التي يريد اعارتها لكن اذا قال المير المستعير اخذ ايها شئت عادية وغيره صححت العارية.

استعار من آخر دابة فقال في الاصل بل دابتان اخذ احداهما وذهب واخذ احداهما يضمن ولو قال اخذ ايها شئت فآخذ احداهما لا يضمن ( برازية في الثاني من العارية ) ( التروفي في كتاب العارية )

## الفصل الثاني

في بيان أحكام العارية ومنهااتها

## (المادة ٨١٢)

المستعير يتك مضعة العارية بدون بدل فليس للمعير ان يطلب من المستعير ثجرة بدل الاستعمال

هي أي العارية تخليصك الشافع بجائاً ( تنوير الاصدار ) هي تخليصك الشافع للمستعير بغير عوض وما هو ملحق بالتمتع عارفاً وعادته عندنا ( عندية في الباب الاول )

## (المادة ٨١٣)

العارية أمانة في يد المستعير فإذا هلكت أو ضاعت أو نقصت قيمتها بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضامن مثلاً اذا سقطت المرأة المارة من يد المستعير بلا عمد أو نالقت وجسه فسلطت المرأة فأنكسرت لا يلزمه الضامن وكذلك لو وقع على البساط المار شيء فلوثر به ونقصت قيمته فلا ضمان

والعارية أمانة في يده اذا هلك من غير تعد لا يضمن عندنا سواء هلك من استعماله أو من غير استعماله ( مختارات التوازي في العارية ) ( التروفي ) وحكمها كونه أمانة فلا تضمن بالمالك من غير تعد بشرط الضمان بالمسلك كسرط عدمه في الزمن خلافاً للجوزية ( في المختار ) ولو زاع المستعير السراري فقتلته يضمن كذا في التابيع وفي فتاوي الديناوي اذا التقصص عين المستعير في حالة الاستعمال لا يجب الضمان بسبب التقصص اذا استعماله استعمالاً مأموراً ( كذا في فصول العارية ) ولو استعار ثوباً يسهل وقوع عليه من يده شيء أو عثر بوقع عليه فقتلته لا يكون ضماناً ( كذا في فتاوي قاضيخان ) استعار ثوباً للزينة وغسله بالماء فسخوه فقتلته لا يضمن المستعير اذا لم يترك حفظه كذا في الدرعية حذرة في الباب الخامس في تشييع العارية وما يشمله المستعير وما لا يضمنه من كتاب العارية ( ولو هلكت العارية بلا تعد من المستعير فلا ضمان ولو شرط الضمان فانه باطل ( كما في المحيط ) وفي التبيين والعارية اذا شرط فيها الضمان يضمن عندنا في رواية صاحب الجوهرة جزم بأن العارية تضم مضومة بشرط الضمان ولم يدل فيه رواية ( وفي البرزلية أعرض هذا على انه إن ضاع فانا ضامن وضاع في يضمن انتهى ) وهذا اذا لم يبين انها مضومة فبرقان ظهر استحقاق ضمانه ولا رجوع له على المير لأنه متى تبرع وتضمنت ان يضمن المير وانما ضاعه لا رجوع له على المستعير ولا تلك والد المستعير اعادة مال ولده ( مجمع الآجر )

( ح - ١ ) والعارية أمانة في حلك من غير تعد يضمنها ولو شرط الضمان في العارية هل يصح فلتشاع استعملوا به وفي خلاصة الفتاوي رجل قال لأختر أعرضي فان ضاع فانا ضامن قال لا يضمن وفي شرح الصالحاني لو تعدى ضمن بالايجاب نحو ان يعمل عليها ما يبلل اربا لا يضمن منه وكذلك اذا استعمالها ليل أو نهراً فلا يستعمل فيه الدواب في العرف والشاردة فهدمت ضمن قيمتها كذا في غاية البيان ( عندية في الباب الاول ) وأما بيان ماوجب تبرئه فانه فتاوي بغير حال المستعار من الامانة الى الضمان

ما هو الميراث حال الوديعة وهو الاتفاق حقيقة أو معنى بدائع في العارية (قضية في  
قضية هذا الميراث)

## (المادة ٨١٤)

إذا حصل من المستعير تمد أو تقصير بحق العارية تم هلكت أو نقصت  
قيمتها فإلى سبب كان المسالك أو النقص يلزم للمستعير الضمان مثلاً إذا  
ذهب للمستعير بالدابة المارة إلى عمل مسافته يومان في يوم واحد قتلت  
تلك الدابة أو هزلت ونقصت قيمتها لزم الضمان وكذلك لو استأجر دابة  
ليذهب بها إلى عمل معين فتجاوز بها ذلك العمل ثم هلكت الدابة خفف  
أثمها لزم الضمان وكذلك إذا استأجر إنسان حلياً فوضعه على صبي وتركه  
بدون أن يكون عند العصى من يحفظه فسرق الحلي فإن كان العصى  
قادرًا على حفظ الأشياء التي عليه لا يلزم الضمان وإن لم يكن قادراً لزم  
المستعير الضمان

ولو تعدى ضمن بالاجماع (طحاوي) لو كانت مقدرة بالمكان تجاوزت ضمن  
ولا يبرأ بالود وكذا الجواب في الاجارة بخلاف الودع والوديعة ولو لم يذهب بها  
إلى ذلك المكان ضمن والمثلث المأذون عنه (وكذلك هذا في الاجارة وهذا الخلاف  
مادة استأجر دابة استأجرها ليعمل عليها خففة مثلاً شئت أخف من الخففة  
أو أشد عمل فإلى ضمن (كما في شرح الطحاوي) عارية (قول قول) يضمن  
الطاهر إلى سواها لا يضمن لأن عبارة جامع الفصولين بمن شرح الطحاوي  
حكماً (ولو ذهب إلى المكان آخر لا إلى الشيء ضمن ولو العصر وكذا لو أسكنها  
فيه ولم يذهب إلى الشيء ضمن والمثلث المأذون عنه وكذا الاجارة وهذا الخلاف  
حال استأجرها أو استأجرها ليعمل برأ مثل الاختلاف برأ وكذا ذكر الشك

في نور العين ولكنه استشكل قوله ضمن ولو العصر وقوله لو أسكنها في بيته لأن  
الطحاوي فيها إلى غير ذلك من ذلك الطاهر أن لا يضمن ليس بها (وتنبيه  
المأذون في كتاب العارية) استأجر فلانة ذهب فقتل مبيعاً فسرقته كان العصى  
من يحفظ ما عليه لا يضمن ولا يضمن (مئة التي في العارية) (القروي  
في العارية) رجل استأجر فلانة ذهب فقتل مبيعاً فسرقته كان العصى يضمن  
حفظ ما عليه لا يضمن ولا يضمن (كذا في حبيب المرعشي) (معية في  
أب الطائس من كتاب العارية)

## (المادة ٨١٥)

تفقه للمستأجر على المستعير بأنه عليه لو ترك المستعير الدابة للمارة  
بدون علف هلكت ضمن

في شرح الطحاوي وعلقها على المستعير لا عرف على لو لم يعطها فإلى ضمن  
(مئة التي في العارية) (القروي في العارية)

## (المادة ٨١٦)

إذا كانت الاجارة معلقة أي لم يبيدها للمستعير يؤمن أو مكان أو  
يخرج من أوعية الاتماع كان للمستعير استئصال العارية في أي مكان  
وؤمان شاء على الوجه الذي يريد لكن يقيد ذلك بالعرف والمادة  
مثلاً إذا أجاز رجل دابة على الوجه المذكور اجارة مطلقة للمستعير له  
أن يتركها إلى حيث شاء في الوقت الذي يريد وإذا ليس له أن يذهب  
بها إلى العمل الذي مسافة الذهاب إليه ساعات في ساعة واحدة كذلك  
إذا استأجر شخص حبرة في شأن كان له أن يسكنها وإن وضع فيها أشياء  
وأما استئجارها بما يتألف المادة كأن يستئجر فيها بستاناً فإلى ضمن





تطلق حمل خمسة عشر غنوماً فإن كانت لا تطلق يصير مثلاً لها فيضمن جميع قيمة الغاية ( هكذا في الخطيب والبخاري ) ( هندية في الباب الرابع في خلافات المستعير من كتاب العارية )

### ( المادة ٨١٩ )

إذا كان المستعير أطلق العادة بحيث لم يبين للثقة كان للمستعير أن يستعمل العارية على إطلاقها . يعني أن شاء استعمالها بنفسه وإن شاء أعادها لغيره ليستعملها سواء كانت مما يختلف باختلاف المستعير كالخبرة أو كانت مما يختلف باختلاف المستعير كدابة الركوب . مثلاً لو قال رجل لآخر أعرتك حجري فالستعير له أن يسكنها بنفسه وإن يسكنها غيره . وكذا لو قال أعرتك هذا القرس كان للمستعير أن يركبه بنفسه وإن يركبه غيره .

وإن لم يبين المستعير استعمالاً أيضاً كما يجوز أن يعير ما لا يختلف باختلاف الاستعمال لأنه يكون الأمانة جندة مختلفة ما لم يشترط استعمال المستعير فإن أمين المتاع يلقه لا يجوز له أن يعيره وفرضه بقوله ( هو ركب هو ) أي المستعير ( ليس له ) أي للمستعير ( أن يركب غيره وإن أركب المستعير غيره فليس له أن يركبه هو ) يعني من استعمال دابة مخالفاً كان له أن يعمل أو يعير غيره للعمل ويركب بنفسه أو يركب غيره وإذا فعل من أجل حمل أو غير من الركوب أو الأركاب فقد تعين العمل فليس بعد حمله أن يعمل غيره ولا عكس هذا . والأشهر ( وكذا حكم الأركاب بعد الركوب وعكسه ) انتهى الركوب في الأول والأركاب في الثاني . هذا الذي ذكره اختيار فخر الإسلام وقال غيره له أن يركب بعد الأركاب ويركب بعد الركوب وهو اختيار شمس الألفة السرخسي وشيخ الإسلام في الثاني ( جميع الأمر ) ( وإن أطلق المستعير الانتفاع في الوقت

وتوقع انتفاع ما شاء أي وقت شاء لأنه يصرف في ملك الغير فملك التصرف على الوجه الذي أذن له وإن قيد ضمن أي المستعير بإطلاق ( إلى شرفاً ) ( دور غرض ) ( المادة ٨٢٠ )

يعتبر تعيين للثقة في إعادة الأشياء التي تختلف باختلاف المستعير ولا يعتبر في إعادة الأشياء التي لا تختلف به إلا أنه إن كان المستعير يبيع المستعير عن أن يعطيه لغيره فليس للمستعير أن يعيره لآخر يستعمله . مثلاً لو قال المغير للمستعير أعرتك هذا القرس للركبة أنت فليس له أن يركبه عادته . وأما لو قال له أعرتك هذا البيت لسكنه أنت كان للمستعير أن يسكنه وإن يسكن فيه غيره لكن إذا قال له أيضاً لا تسكن فيه فغيرك فليس له جثثه أن يسكن فيه غيره .

وأما إذا بين أن يستعمل بنفسه فهذا على وجهين إن كان مما يشترط في الاستعمال كالركوب والباس فإنه يخص به ولا يجوز أن يركب غيره وإن باس غيره وإن كان شيئاً مما لا يشترط سكنى الغير فله أن يعيره لغيره ( خيرة الشافعي ) وله أن يعيره لغيره سواء كان شيئاً يشترط السكنى في الانتفاع به أو لا يشترطون إذا كانت الأمانة معطاة . فيعترض على المستعير الانتفاع بها نفسه عما إذا شرط عليه ذلك فله أن يعير ما لا يشترط السكنى في الانتفاع به دون ما يشترطون فيه ( وكذا في الجزء الثاني ) مثال هذا استدلال آخر ثوباً لإبداء نفسه أو دابة ليركبها بنفسه فليس له البأس بغيره ولا أركب غيره ولو استدلال داراً يسكنها بنفسه فله أن يسكنها من شاء ( هكذا في الظهيرية ) ( هندية في الباب الثامن من كتاب العارية )

### ( المادة ٨٢١ )

إن استعير فرس لأن يركب إلى محل معين فإن كانت الطرق إلى ذلك

الحل متعددة كان المستجير ان يذهب من اى طريق شاء من الطرق التي اعتاد الذهاب فيها وانما لو ذهب في طريق ليس مناداً السلوك فيه فهلاك القرس ثم الضمان . وكذلك لو ذهب من طريق غير الذي عينه للمستجير فهلاك القرس فان كان الطريق الذي سلكه المستجير أطول من الطريق الذي عينه المميز أو غير أمين أو خلاف المعتاد لزمه الضمان استعارة دابة الى موضع فملك بها طريقاً ليس المجادة ضمن ولو عين فملك طريقاً آخر لو كان سواء لم يضمن ولو أبعد أو غير مسلول أو عتوقاً ضمن (وممت) استعارها الى مكان ففي أي طريق ذهبت لم يضمن بعد ان كان طريقاً يسلكه الناس الى ذلك المكان ان لم يكن طريقاً ولو طريقاً لا يسلكه الناس الى ذلك المكان ضمن ان يطلق الاذن بتصرف الى المعارف (القروي في العارية) (جامع الفصولين في اعادة الدواب)

## ( المسألة ٨٢٢ )

اذا طلب شخص من امرأة إعادة شيء هو ملك زوجها فأعادته لبلد بلا إذن الزوج فضاع فان كان ذلك الشيء مما هو داخل البيت وفي يد الزوجة عادة لا يضمن المستجير ولا الزوجة أيضاً وان لم يكن ذلك الشيء من الأشياء التي تكون في يد النساء كالقرس فالزوج غير ان شاء ضمنه لزوجه وان شاء ضمنه للمستجير

(والمرأة) اذا أعادت شيئاً من ملك الزوج فهلك ان كان شيئاً داخل البيت وما يكون في أيديهن عادة فلا ضمان على أحدهما وأما في القرس والتود فيضمن المستجير أو المرأة (كما في البحر) (جميع الامهر في العارية)

## ( المسألة ٨٢٣ )

ليس للمستجير أن يؤجر العارية ولا ان يربحها بدون إذن المميز وانما استعار مالا ليبرهته على دين عليه في بلد فليس له ان يبرهته على دين عليه في بلد آخر فاذا رهنه فبطلت لزمه الضمان

(ولا يؤجر ولا ترهن كالوديعة فان أتيها فهلك العارية ضمن أيها تارة) أي الغير غير ان شاء يضمن المستجير لانه صار قائماً بتدعيه أو يضمن المستاجر لانه قبض ملك الغير بغير اذنه (فان ضمن) المميز (المؤجر) أي المستاجر لا يرجع ما قرضه (على أحد) لانه بالضمين تدين انه أجر ملك نفسه ويتصدق بالاجرة خلفها خلافاً لابي يوسف (وان ضمن المستاجر يرجع على المؤجر) أي المستجير (ان لم يضمن انه عارية) أي ان ما استأجره عارية عليه مؤجره وهو المستجير لكونه مفروضاً من جهة مؤجره قيد به لان كل لا يرجع لأن المؤجر سائلاً لم يكن منه ضرر وصار كالمستاجر من المصاحب اذا كان عالة به (جميع الامهر)

(ح ١٠) قوله ولا يؤجر العارية لانها دون الاجارة والتي لا يستعق قوله (جميع الامهر) قوله ولا ترهن لان الرهن ائذان وليس له ان يوفي دينه بغير غيره غير اذنه (جميع الامهر) قوله كالوديعة أي كما لا يؤجر ولا ترهن الوديعة لانها امانة فلا يجوز التصرف فيها (جميع الامهر) بل الوديعة لا ودع ولا تصار بخلاف العارية على المختار (عد القطار)

## ( المسألة ٨٢٤ )

للمستجير ان يودع العارية عند آخر فاذا هلكت في يد المستودع فلا تعد ولا تعيب ولا يلزم الضمان . مثلاً اذا استعار دابة على ان يذهب بها الى محل كذا ثم يعود فوصل الى ذلك المحل فثبت الدابة وبقيت عن

الثاني فأودعها عند شخص ثم هلكت حثف أنها فلا ضمان  
وفي البحر وله بين المستعير أن يودع على التخيير وهو المختار ويصح بهضم  
عنده (در المختار) ويصح الإيجار بعينه (استل) في رجل استأجر ثوباً من آخر  
مطلقاً ليحرق عليه فهلك عنده في حالة استعماله من غير تعدد مثله ولا وجهه  
يشترط ضمانه فهل لا ضمان عليه؟ (أبواب تم) ولو هلكت الدابة العارية في يد  
المستعير فإن كان العقد مطلقاً لا يضمن سواء هلك في حال الاستعمال أو غيره  
عجاجة من ضمان المستعير (تنقيح الحامدي في العارية)

(المادة ٨٢٥)

مضى طلب المير العارية لزم المستعير ردها إليه فوراً وإذا وقفها  
وأخرها راعياً عذر فحلفت العارية أو قصرت فيها ضمن  
وفي الأصل إذا طلب المير العارية لم يرد عليه حتى هلكت يضمن خلاصة  
في الفصل الثالث من العارية

(المادة ٨٢٦)

العارية الوقتية نصاً أو دلالة يلزم ردها للمعير في ختام المدة لكن  
ملكك للضاد مضى مثلاً لو استأجرت امرأة خلياً على أن تستعمله إلى  
عصر اليوم القلاني لزم رد الخلي للضاد في حلول ذلك الوقت وكذلك  
لو استأجرت خلياً على أن يلبسه في عصر فلان لزم إعادته في ختام ذلك  
العصر لكن يبنى على من مروره مدة لا بد منها للرد والاعادة عادة  
الاستئجار بزيادة يوماً أو يومين فإذا مضت المدة ولم يردوها مع إمكان الرد حتى  
هلكت ضمن قيمتها على أي وجه هلكت كذلك ذكره في الأصل من مضاعفاته من  
قال بأن هذا إذا انتفع بها بعد الوقت فإن لم ينتفع بها لم يضمن (وهو المختار)

ولا فرق بين أن تكون العارية مؤقتة نصاً أو دلالة حتى قيل إن من استعار  
قدوماً ليكرس الخيل يفسده وأمسك حتى هلك عنده ضمن (هكذا في الشارح  
العارية متضمنة في أسباب الحامدي من كتاب العارية) وبذلك التمس عليه  
(تنقيح الحامدي)

(المادة ٨٢٧)

إذا استعير شيء للاستعمال في عمل مخصوص ففي انقضاء ذلك العمل  
بقيت العارية في يد المستعير أماله كالوديعة ويحلف له إن يستعملها  
ولا إن يمسكها زيادة عن المدة وإذا استعمالها أو أمسكها فهلكت ضمن  
ولو قبضت بالوقت والمطلق في العمل بأن قال أعزتها اليوم فهذه عارية مطلقه  
الا في حق الوقت إذا لم يردوها بعد مضي الوقت مع الأمان يضمن أي إذا هلك  
سواء استعمالها بعد الوقت أم لا (بازية في أول كتاب العارية) العارية لو  
مؤقتة فأمسكها بعد الوقت مع إمكان الرد ضمن وإن لم يستعملها بعد الوقت هو  
المختار (جامع التصانيف في ضمان العارية) (نقد الكوي على قيد علي أهدى  
في كتاب العارية)

(المادة ٨٢٨)

المستعير يرد العارية إلى المعير بنفسه أو على يد أمينه فإذا ردها  
على يد غيره أمته فهلكت صار ضماناً

(وإن رد المستعير الدابة مع غلام أو ابنه متاعرة) لا يضمنه (أو مع  
غلام ربه) مطلقاً غلام عابداً أو لا في الأصح (أو أجنبي) أي متاعرة كاسر  
فهلك قبل قبضها يرضى لأنه أتى بالتسليم المتعارف (در المختار) وإن ردها مع  
الأجنبي ضمن (كذا في القواعد) وعنده في الباب السادس من العارية  
ج ١٠ قوله مع غلامه أي مع من في يده المستعير قال في هاشم



القسائني ان ردّها مع من في عبالة يرى . قوله لا مباودة لانه ليس في عبالة  
قسائني رد الختار . قوله او مع غلام ربا اي مع من في عبالة المير قسائني  
رد الختار . قوله يقوم عليها اي يتابعدها كقائني . رد الختار . قوله مع  
الاجنبي قال في القاموس الشجر لو رد العارية مع اجنبي ضمن جميع الفصول  
رد الختار .

## (المادة ٨٢٩)

العارية اذا كانت من الاشياء النفيسة كالجوهرات يترجم في ردّها  
ان تسلّم ليد المير نفسه وأما ما سوى ذلك من الاشياء فابصارها الى  
المحل الذي يحد التسليم فيه في العرف والعادة تسليما وكذا اصطلاحها الى  
خادم المير رد وتسليم . فلا الدابة للعارة تسليما اصطلاحا الى اصطيل  
المير أو تسليما الى سائسها

بخلاف القديس كيوهية وبخلاف الرد مع الاجنبي اي بأن كانت العارية موقوفة  
فقتت مدتها ثم يتبها مع الاجنبي لمدته بالاسلاك والا فالمستجير يملك الإيداع فيما  
ملك الاشارة من الاجنبي به يعني زباني فتمنع محل كلامهم على هذا ورد الختار  
ولو كانت عند جوهر او شيئا نفيسا فردّه الى عبد المير او اجبره . يضمن . وكذا  
في الوجيز . ولو ردّها الى منزل المير او مريضه فطاعت فالتباس ان يضمن وفي  
الاستحسان لا . قيل هذا في خادمهم وعلى هذا البراءة عن ضمان الرد وقيل ان كان  
المرحط خارج الدار يبرأ لان الطاهر انما لا تكون هناك بلا حائط ولو ردّها  
الى ارضه لا يبرأ لان المير لا يجد عليها باريته . وكذا في القرائني . هـ  
في الباب السادس في رد العارية من كتاب العارية .

ح . ا . قوله والا فالمستجير اشارة الى فائدة اشترط الوقت قال الزباني  
وهذا بخلاف الاجنبي يضمن فان كان من المانع ان المستجير ليس له ان يودع

وعلى الختار تكون هذه السنة محمولة على ما اذا كانت العارية موقوفة فقتت مدتها  
ثم يتبها مع الاجنبي لانه يملكها يكون شمعدا فيضمن اعدية فكتبا اذا تركها في  
يد الاجنبي له رد الختار .

## (المادة ٨٣٠)

مصاريف رد العارية ومؤنة نقلها على المستجير

ح . مؤنة الرد على المستجير المراكات موقوفة فأمسكها بعده . هـ  
لان مؤنة الرد عليه نهاية . (رد الختار) . والا اذا استعارها ليربها . فيكون  
كالاجارة . رهن الحاقبة . وكذا الوجوب له بالخدمة مؤنة الرد عليه . وكذا  
المؤجر . وانما صوب والرهن بمؤنة الرد عليهم طويلا للخدمة لهم هذا في الاخراج  
بأن رب المال والا مؤنة رد مستأجر . ومستأجر على الذي أخرجه . اشارة  
إلى الزباني . بخلاف شركة ومطابقة . وعة جني . رد الختار . وأجرة المستأجر  
وأجرة رد المستأجر والخدمة والرهن والتصويب على المستجير والمؤجر والمودع  
والرهن والتصويب . ملحق الاجرة . اما المستأجر فلا يرد عليه على المستجير لانه يملك  
العارية لنفسه . فمستأجر اجرة الرد عليه . وأما المستأجر فلا يملك قبضه فمستأجر  
المؤجر لان الاجر سح لا يكون ردّه واجباً على المستأجر بل على المؤجر  
فمستأجر مؤنة الرد عليه . وأما الودية فلا يملك فمستأجر فائدة المراكات مؤنة ردّها  
عليه . وأما الرهن فلا يملك قبضه فمستأجر فائدة المراكات . وأما التصويب  
فلا يملك التصويب يجب عليه رد الرهن المصوبة الى مالكها كانت فيكون عليه مؤنة  
ردّها . وجميع الاثر .

ح . ا . قوله ومؤنة الرد على المستجير وغالب الدابة . مخالفة أو مقيدة  
ورد الختار . قوله اذا استعارها مؤنة الرد على المير . رد الختار .

## (المادة ٨٣١)

استمارة الادش لترس الاشجار والبالة عليها صهيبة لكن للمير ان

يرجع بالأعادة متى شاء فلذا رجع لزوم المستعير قطع الاشجار ورفع البناء  
ثم اذا كانت موقفة فرجع المغير عنها قبل مضي الوقت وكلف المستعير  
قطع الاشجار ورفع البناء ضمن للمستعير تماثوت قيمتها بين وقت التلغ  
وانتهاء مدة الاعادة . مثلاً اذا كانت قيمة البناء والاشجار مقلوعين حين  
الرجوع عن الاعادة التي عشر ديناراً وقيمتها لو بقيت الى انتهاء وقت  
الاعادة عشرون ديناراً وطلب المغير للمعازاة ان يعطى للمستعير ثمانية دنانير  
« ولو اخطأ أرضاً لبناء والقرس سبع » فاقب بالقيمة « وله ان يرجع متى شاء »  
فما تقرره انها غير لازمة . ويكلفه قلعها الا اذا كان فيه مضرة بالأرض فيتركها  
بالقيمة مقلوعين « لكلا اختلاف أرضه وان وقت العارية يرجع قبل كلفة قلعها  
وضمن المغير للمستعير ما فسد البناء والقرس بالقيمة بان يلزم قائلها الى المدة  
المقصودة وتعتبر القيمة يوم الاسترداد بحر « در المختار في العارية » ونصح الحارث  
الأرض لبناء والقرس وله ان يرجع متى شاء . ويكلفه قلعها ولا يضمن ان لم  
يوقت وان وقت يرجع قبل كره له ذلك وضمن ما نقص بالقلع وقبل يضمن  
وذلك والمستعير قلمه بلا تشمين ان لم تنقص الأرض به كثيراً وعند ذلك  
الطيار للمالك « ملحق الامر » قوله وضمن أي المغير للمستعير ما نقص من البناء  
والقرس بالغ بأن يقوم قائلها غير مقلوع بين اذا كانت قيمة البناء الى الوقت  
المضروب عشرة دنانير مثلاً وإذا قلع في الحال يكون قيمة النقص دنانير يرجع  
المستعير على المغير ثمانية دنانير لان المغير يقره بالتوقيت وقيل فله ان يضمن  
لان التوقيت والاطلاق بينهما سواء لاطلاق التأجيل في العارية « وقيل يضمن »  
المغير قيمة البناء أو القرس « ذكره المالك الشيرازي » وذلك « أي المغير البناء والقرس  
الا ان يشاء المستعير ان يرفعها ولا يضمن قيمتها فيكون له ذلك لانه ملكه قاطباً  
اذا كان في القلع شرر بالأرض فالطيار الى رب الأرض كما في الهداية ومن هذا

قال والمستعير قلمه أي البناء والقرس بلا تشمين ان لم تنقص الأرض به أي بالقلع  
« كثيراً وعند ذلك » أي عند نقصان الأرض كثيراً بالقلع الحارث للمالكين ضمان  
نقصاتها وضمان قيمتها لا للمستعير لانه صاحب أعمال والمستعير صاحب نفع  
والترجح بالأصل كما في الهداية ( جمع الامر )

( ح ١٠ ) قوله وله أي قيمته ان يرجع عن العارية بعد ان في المستعير  
أو قمرس متى شاء الا انما غير لازمة ويكلفه قلعها أي كلف المغير للمستعير قطع  
البناء أو القرس عن الأرض لانه شغل أرض المغير بها بقوس بتقريبه الا اذا  
شاء أن يأخذها بقيمتها بها اذا كانت الأرض تستغنى بالقلع بحلها ما اذا كانت  
لا تستغنى بالقلع حيث لا يجوز الترك الا بالقلم كما في التبيين ( جمع الامر )  
قوله الى المدة المقصودة « ولو قيمته قائلها في الحال الاربعة وفي الحال  
عشرة ضمن ستة ملحق (رد المحتار)

قوله ولا يضمن ان لم يوقت أي لا يضمن المغير ما نقص من البناء والقرس  
بسبب القلع ان لم يوقت العارية « ان المستعير على والقرس في حال كان المقصود حتى  
الرجوع فاقتر بنسبه اعتقاد على الاطلاق من غير ان يثبت من المغير وعند ذلك  
وقت المغير وقتاً معيناً ويرجع قبله أي قبل الوقت الذي يضمنه كره له ذلك أي  
كره للمغير الرجوع لما فيه من غلب الوعد ( جمع الامر )

( المادة ٨٣٢ )

اذا كانت عارية الأرض للزراع سواء كانت موقفة أو غير موقفة

ليس للمستعير ان يرجع بالأعادة ويسترد الأرض قبل وقت الحصاد  
( وثاناً غيرها ) أي الأرض ( فزاد لا يأخذ منه ) أي المستعير استحساناً  
لان التصريح بالؤمن حرام ( حتى يحصد الزرع ) بل ترك فيه بطريق الاجازة  
بأجر المسهل كذا نفوت مائة أرضه مجاناً وقت المسير أو لا يوقت لان الزرع  
تهابة « مقلوعه فكأن في الترك سبباً لاجتناب » وأيضاً في التلغ ابطال ملك المستعير

وفي الترتيب تأخير حتى تصرف المير فيها والاول أنسد ضرراً فيصير الى الثالث  
( مجمع الأنهر في العاربة )

في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٨٨

عن أعضاء ديوان أحكام عدلية عن أعضاء مجلس تدقيقات شرعية

أحمد حلمي	عمر خلوصي	أحمد جودت
أمين الفتوى	وكيل دؤس	قاضي دار الخلافة العلية
السيد خليل	السيد خليل	سيف الدين
مدير مملته تواب	فنام عسكري	عن أعضاء جمعية
يونس وهي	أحمد خالد	عبد المظفر شكرى



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد صورة الخط الهياوي في

ليعمل بوجبه

## الكتاب السابع

في الحجة ويستعمل على مقدمة وإبراز

المقدمة

في بيان الاستدلالات الفقهية المتعلقة بالية

( المادة ٨٢٣ )

المسبة هي تلك مال لاخر بلا عوض ويقال لقاعدته ولعقب ولذلك  
المال موهوب ولمن فيه موهوب له والاتهاب بمعنى قبول القبة أيضاً  
القبة في اللغة التبرع وفي التسمية تلك العين بلا عوض ( قال السيد الشريف  
في امره قاله ) القبة هي تلك العين بلا عوض ( ماتق الأنهر ) هذا تعريف القبة  
المسبة القارية عن شرط العوض . فان القبة بشرط العوض يبيع انتهاء فثبت الدفعة  
والخيار فلا ينتقض التعريف بالقبة بشرط العوض قطريحت عن هذا التعريف  
الاياسة والندارية والاحارة والبيع وجبة الدين بمن عليه الدين فان عقد القبة  
استقام وان كان بلا فلف المنة وهي أمر مندوب وصنيع محبوب يعود قال صلى الله  
عليه وسلم نهواوا عن الخبايا ( مجمع الأنهر )

(المادة ٨٣٤)

المهدية هي المال الذي يعطى لأحد أو يرسل إليه أكراماً له  
(المهدية ما يؤخذ بلا شرط الأمانة) قال السيد الشيرازي في تعريفاته

(المادة ٨٣٥)

الصدقة هي المال الذي وهب لأجل الثواب  
(الصدقة هي العينة توفى بها التوبة من الله تعالى قاله السيد)

(المادة ٨٣٦)

الاباحة هي مباداة عن إعطاء الرخصة والأذن لشخص أن يأكل أو  
يتناول شيئاً بلا عوض

الإباحة ما لا يأتيه فاعله وتاركه (من ثمة التعريفات)

## الباب الأول

في بيان المسائل المتعلقة بقصد الحبة ويشتمل على فصولين

### الفصل الأول

في بيان المسائل المتعلقة بركن الحبة وقبضها

(المادة ٨٣٧)

تنفق الحبة بالانجاب والقبول وتتم بالقبض  
وتصح بانجاب وقبول وتتم بالقبض الكامل (ماتني الإيجاز)

(المادة ٨٣٨)

الانجاب في الحبة هو الانقضاء المستعملة في معنى تحريك المال محبباً  
كأكومت ووهبت وأهديت والتعريفات التي تدل على التملك محبباً بالانجاب

الحبة أيضاً كاعطاء الزوج زوجته قرطاً أو حلياً وقوله لها خذى هذا عقده  
وتصح بانجاب كوهبت ونحوها واعطيت واملكت هذا الطعام فاقبضت وجعلت  
هذا وأحمرته وجعلته لك عمري وحالتك على هذه الدابة أو نوى وكسوته  
ودارني حبة تسكنها (غيره) دجل قال ترجيل قد تمتك بهذا الثوب أو بصدقه  
الدرهم فقبضها فهي حبة وكذلك لو قال لامرأة قد تزوجها على غير مهر  
مسمى قد تمتك بهذه الثياب أو بهذه الدراهم فهي حبة (كذا في محيط السرخس  
حذرية في الحبة) أعطى زوجته دنانير ليشترى بها ثياباً وتلبسها عنده فقبضها بمعاملة  
فهي حبة (كذا في الحبة) أخذ لولده الصغير ثوباً يملكه وكذا الكبير بالتسليم (بإجازة)  
لو دفع إلى دجل ثوباً وقال ليس نفسك فعمل يكون حبة ولو دفع درهم وقال  
القبض عليك يكون فرضاً فإن أخذ لولده ثياباً ليس له أن يدفعها إلى غيره إلا إذا  
وإن وقت الانقضاء لها عارية وكذا لو أخذ من لولده ثياباً فأبى استيفاء فأراد أن  
يدفعها إلى غيره بإجازة (كذا في الحبة) (رد المحتار على در المختار)

(المادة ٨٣٩)

تنفق الحبة بالباطل أيضاً

وفي خزانة التتوي إذا دفع لأيه ما لا تصرف فيه إلا أن يكون الأب تلافياً  
دات دلالة الفلج (يؤى) قالت فداؤاً أن التناط بالانجاب والقبول لا يشترط  
بل تكفي التفرغ الدابة على الطائفة كان دفع الفير شيئاً وقبضه ولم يتناط واحد  
منها بشئ وكذا يقع في القباية ونحوها فاحفظه ومنه ما يدفعه لزوجته أو غيرها  
قال وهب هذه العين فقبضها الموهوب له بخضرة الزاهب ولم ينقل فبات صحيح لأن  
القبض في باب الحبسة جاز عبري الركن تصار كالتكليف (ولو بالحبسة) (رد المحتار  
على در المختار)

(المادة ٨٤٠)

الارسال والقبض في الحبة والصدقة يقوم مقام الانجاب والقبول فكذا



ولا بد في لغة من الإيجاب والقبول بل يلزم منه ما ثبت من هذا والقض  
من هذا جوابه القنود في لغة (تلقه في نتيجة القنود)

(المادة ٨٤١)

القبض في لغة كالتبول في البيع بناء عليه تتم الحبة اذا قبض الموهوب  
له في مجلس الحبة للمالك الموهوب بدون ان يقول قبضت أو أسيبت عند  
الإيجاب الواعب أي قوله وهيك هذا المال

وفي المتوسط القبض في لغة كالتبول في البيع ولذا لو وهب الدين من القرم  
لم يقتر الى القبول (جميع الأهر ودر الخمار في الحبة) ولو قال وهبت من هذا  
القرس والقرس حاضر فقبضه جازت الحبة وإن لم يقل قبضت (كذا في المنتقط)  
(حذرة في الباب الثاني من لغة)

وفي القشيرة قال أبو بكر اذا قال الرجل لذره وهبت لرمي هذا منك  
والقرس حاضر فقبض الموهوب له القرس ولم يقل قبضت جازت الحبة وكذا لو  
كان القرس غائبا فقبضه ولم يقل قبضت جازت قال القاضي أبو الليث ويطول  
أبو بكر تأخذ (تأخذ حالية في الباب الثاني من كتاب الحبة بتغيير ما)

(المادة ٨٤٢)

يلزم إذن الواعب صراحة أو دلالة في القبض  
والقبض الذي يتلقى به تمام الحبة وثبوت حكمها القبض بأذن المالك والأذن  
كارة مثبت نصا وصريحا وكارة مثبت دلالة (حذرة في الباب الاول)

(المادة ٨٤٣)

الإيجاب الواعب دلالة إذن بالقبض وأما إذنه صراحة فهو قوله أخذ  
هذا المال أو وهيك إليه أن كان المال حاضرآ في مجلس الحبة وإن كان  
غائبا فقول وهيك المال الثلاثي أذهب وخذه أمر صريح

فالمعرج أن يقول أقبضه اذا كان الموهوب حاضرآ في المجلس ويطول أذهب  
وأقبضه اذا كان غائبا عن المجلس (حذرة في الباب الاول)

(المادة ٨٤٤)

اذا أذن الواعب صراحة بالقبض يسمح قبض الموهوب له للمالك  
الموهوب في مجلس الحبة وبد الاقتران وأما إذنه بأقبض دلالة فقبضه  
بمجلس الحبة ولا يعتبر بسد الاقتران مثالا لو قال وهيك هذا وقبضه  
الموهوب له في ذلك المجلس يسمح وأما لو قبضه بعد الاقتران عن المجلس  
لا يصبح كذا قال وهيك المال الذي هو في محل الثلاثي ولم يقل أذهب  
وخذه فإذا ذهب الموهوب له وقبضه لا يصح

ثم اذا كان الموهوب حاضرآ وقبض الواعب أقبضه فقبضه في المجلس أو بعد  
الاقتران عن المجلس صح وقبضه ولملكه استحسانا وقبضه ولو غاب عن القبض  
بعد الحبة لا يصح قبضه لا في المجلس ولا بعد الاقتران عن المجلس (وإن لم  
يأذن له بالقبض صريحا ولم يمه هذه ان قبضه في المجلس صح قبضه استحسانا  
لاقبضا وإن قبضه بعد الاقتران عن المجلس لا يصح قبضا واستحسانا ولو كان  
الموهوب غائبا فذهب وقبض ان كان القبض أذن الواعب حذر استحسانا لاقبضا  
وإن كان يقدر أنه لا يجوز قبضا واستحسانا (كذا في القشيرة) (حذرة في  
الباب الاول من لغة)

(المادة ٨٤٥)

لا يشتري إن يجب البيع قبل قبضه من البائع  
وفي بيع القنود لو اشترى قرضا ولم قبضه حتى ويهمن من وجب له ومن  
وأمره قبض قبضه جاز (خلاصة في المجلس الاول من الفصل الاول من لغة)

(المادة ٨٤٦)

من وهب ماله الذي هو في يد آخر له تتم الهبة ولا حاجة الى القبض والتسليم مرة أخرى

وهبة شيء هو في يد الموهوب له تتم بلا تعديد قبض لتحقيق شرط الهبة وهو القبض لأن القبض الواجب بالقبض أمارة بنسبته على قبض بخلاف ما اذا بعت منه لأن القبض فيه مضمون فلا ينوب عنه قبض أمارة فيلزم قبض جديد وفي المرافقة شامل ما اذا كانت في يده أمارة أو مضمونة ولو ودية كانه بعد الهبة لم يكن غافلاً لما لا يكتفى به الحقيقة (يجمع الأمر في كتاب الهبة) ومما يقبل بلا قبض جديد لو الموهوب في يد الموهوب له ولو ينصب أو أمارة لأنه حينئذ عامل لنفسه والإصل أن القبضين اذا تجانسا تاب أحدهما عن الآخر وإذا تجانسا تاب الأعلى عن الأدنى (در المختار في كتاب الهبة)

(المادة ٨٤٧)

اذا وهب أحد دينه لغيره أو أمراً ذمته عن الدين ولم يردعه للدين تصح الهبة ويستقطعه الدين في الحال

(درجل) وهب الدين من عليه الدين ذكر شمس الألفه الشرعي انه لا تصح من غير قبول المدين عنده خلافاً لما ذكره الله أبو الفتوح وفي أكثر الكتب انها تصح من غير قبول إلا أنها شطيل يارد وعن أبي يوسف لا تصح من غير قبول إلا قال شمس الألفه الشرعي (قامس بطلان قبل هبة الشائع) هبة الدين من عليه الدين جائزة قبالاً واستحساناً (تأخر خاتمة) هبة الدين من عليه الدين وأمرهم من غير قبول من المدين ويرتد بردد ذكره عامة الشافعي رحمه الله وهو المختار (كذا في جواهر الاعتلاط) وهذا إذا لم يكن الدين بدل الصرف فإذا كان بدل الصرف فأمرهم بدين من أو وجهه منه فانه يتوقف على قبوله فان قبل بغيره وان لم يقبل لا يبرأ وفي سائر المدين براء

قبل أو لم يقبل إلا انه ترتد الهبة والإبراء في سائر المدين براء هذا كما في سائر الأصل وأما هبة الدين من الكفيل وإبراء عن الدين فلهية منه لا ترتد بل القبول وترتد براء وأمرهم من غير قبول ولا يرتد براء (حذبه في الباب الرابع في هبة الدين من عليه الدين)

(المادة ٨٤٨)

من وهب دينه الذي هو في ذمة أحد آخر وإذنه مراعاة بالقبض بقوله أذهب فلهذه فذهب للموهوب له وقبضه تتم الهبة

وهبة الدين من غير من عليه الدين جائزة إذا أمره بقبضه استحساناً (تأخر خاتمة) هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح إلا إذا وهب وأذن له بالقبض وقبضه وذكر في الصمدية وإن لم يأمره بالقبض لا يجوز (والثابت لو وهب مهرها من أيها أن أمره بالقبض جائز) وفي بعض كتب الفقه الموقوف عليه هبة الدين من غير من عليه الدين لا يجوز إلا إذا سلمه على قبضه ويصرف كانه وهب حين قبضه ولا يصح إلا بالقبض (من الثالث والثلاثين من الصافي في هبة الدين) (القروى في الهبة)

(درجل) وهب ديناً له على رجل من رجل وأمره بقبضه سائر استحساناً وإن لم يأمره بالقبض لا يجوز ولو باع الدين من رجل لا يجوز (ولو باع من المدين أو وجهه منه يجوز) (والثابت لو وهب مهرها من أيها أن أمره بالقبض تمت) خلاصة في الجلس الثاني من الفصل الأول من الهبة

(المادة ٨٤٩)

إذا توفى الواهب أو الموهوب له قبل القبض تبطل الهبة ويتبطل بعهده قبل تسليمها (لهوإن في أحكام الرضى كذا في النتيجة في الهبة) لما مر أنها صلات والصلوات تسقط بالوثق كالمدة تسقط بالوثق قبل القبض (من الدرر والفرق في كتاب الطلاق في باب اللفظ)

{ المادة ٨٥٠ }

إذا وهب أحد لآبته الكثير المأكل البالغ شيئاً يلزم التسليم  
أخذ تولده الصغير ثوباً جاكه وكذا الكثير بالتسليم ( برافونية ) رد المختار  
في الفقه ( نفس ) اشترى ثوباً ففعله لوالده الصغير سار وأعطاه له بالقطع مسلماً  
ثم قبل الحياطة ولو كان الولد كبيراً لم يصر مسلماً إليه إلا بعد الحياطة والتسليم  
( فقه في الفقه ) ( القروي في الفقه )

{ المادة ٨٥١ }

بذلك الصغير المال الذي وهبه إياه وصيه أو مربيته متى من هو في  
حجره وزيته الذي في يده أو الذي كان ودية عند غيره بمجرد الإيجاب  
أى بمجرد قول الواهب وهبت ولا يحتاج إلى القبض

وهبة الأب لطفله ثم بالقدن أن كان الموهوب في يد الأب أو في يد مودعه  
لا أن كان في يد نفسه أو في يد مبالغ بيماً فاسدة أو في يد من يهب والصدقة في  
ذلك كالمطبخ والأم كالأب عند غيبوته أو موته وعدم وصيه أن المصل لا يعاقب  
وكذا كل من يمول المصل ( ملحق الأخير في الفقه )

وهبة من له ولاية على المصل في الجدة وهو كل من يمول قد قبل الآخر والم  
عند عدم الأب لو في عياله ثم بالقدن لو الموهوب مبيعولماً وكان في يده أو يد  
مودعه لأن قض الولي يتوب عنه والأصل أن كل عند يتولاه الواحد يكتفى  
به بالإيجاب ( رد المختار في الفقه )

{ المادة ٨٥٢ }

إذا وهب أحد شيئاً لطفل تتم الهبة بقبض وليه أو مربيته  
وإن وهب له أجنبي تتم قبض وليه وهو أحد أو وصيه الأب ثم وصيه ثم  
المسلم ثم وصيه وإن لم يكن في حجرهم وعند عدمهم تتم قبض من يموله

كصموأله وأخيه ولولمستغماً لولي حجرها ولا لا لولت الولاية ( رد المختار في الفقه )  
( المادة ٨٥٣ )

إذا وهب ثوباً للصبي المميز تتم الهبة بقبض المميز كان له ولي  
( ودية الأجنبي له ) أي المطلق تتم قبضه أي قبض المطلق لو كان عاقلاً أي  
مميزاً ينفصل التصديق ولو أبوه حياً لأنه في التصرف بالغ يخلق بالغ المطلق  
و في الحجر من وهب لصغير يبرهن نفسه شيئاً فرداً يصبح كما يصح قوله  
وفي السراجية من وهب لصغير شيئاً له أن يرجع فيه وليس الأب المتبوع من  
مال الصغير وفي الحياطة ويبيع القاضي ما وهب لصغير حتى لا يرجع الواهب في  
هبة ( مجمع الأنهر في الفقه )

{ المادة ٨٥٤ }

الهبة للمضافة ليست بصحيحة مثلاً لو قال وهبتك الشيء ( خلافاً في  
رأس الشعر الآتي لا تصح الهبة )

وأما غير المضافات أنواع يرجع بعضها إلى نفس الزكي وبعضها يرجع إلى  
الواهب وبعضها يرجع إلى الموهوب ( أما ما يرجع إلى نفس الزكي فهو  
أن لا يكون معلقاً بشئ له شرط الوجود والعدم من مطلوب زيد وقدم حائل  
وتحوي ذلك ) ( ولا مضافاً إلى وقت بأن يكون وهبت هذا الشيء منك غداً أو  
رأس الشعر ) ( كذلك في البدائع ) ( حنفية في أول كتاب الفقه )

{ المادة ٨٥٥ }

تصح الهبة بشرط عوض وبشرط شرط مثلاً لو وهب أحد لآخر  
شيئاً بشرط أن يعطيه كذا عوضاً أو يؤدى دينه العلوم التذكار يلزم الهبة  
إذا واهى الموهوب له الشرط والألفواهب الرجوع عن الهبة كذلك لو  
وهب أحد وصلاً عقاراً مملوكاً له لآخر بشرط أن يقوم بثلثة الواهب إلى

وقالته ثم تدم فأراد الرجوع عن الغبة واسترداد ذلك المتأخر فليس له ذلك  
مادام الموهوب له راضياً باتفاقه على وجه ذلك الشرط

( تباين الغبة بالشرط باطل إن ذكر بكلمة إن ) وإن ذكر بكلمة متى إن كان  
ملائماً بأن قال وعتقت على أن توفيني كذا تحت الغبة والشرط وإن كان  
الشرط مخالفاً تحت الغبة وبطل الشرط ( في الخامس من بيع الخلاصة )

رجل وهب لرجل فرساً على أن يموت توباً بينه واتفا على ذلك ولم يقض  
واحد منهما حتى امتنع أحدهما منه فله ذلك وإن نقضها صار بمسئلة البيع وليس  
لواحد منهما أن يرجع في حبسه لحصول مقصوده وكذا ليس للموهوب له أن  
يرجع في عوضه لحصول مقصوده وهو تأكيد الملك ( ما كان في الفصل  
السادس من كتاب الغبة )

( ح - ١ ) وفيها تليق الغبة بالشرط إن كان ملائماً بأن قال وعتقت على أن  
توفيني كذا تحت الغبة والشرط وإن كان مخالفاً تحت الغبة وبطل الشرط ( في  
الخامس من بيع الخلاصة )

والغبة لا تبطل بالشرط السادسة ( قاضيان ) في آخر فصل في حبة المشتاع  
من كتاب الغبة قبل هذا لو قالوا كما قال علي أنتهي لكن أولى ( لخره )

#### الفصل الثاني

في بيان شرائط الغبة

( المسألة ٨٥٦ )

يشترط وجود الموهوب في وقت الغبة بناء عليه لا يصح غيبة غيب

بستان سيدرك أو ولد من سيول

وأما ما يرجع إلى الموهوب فأنواع منها أن يكون موجوداً وقت الغيبة فلا  
يجوز غيبة ما ليس بوجوده وقت الغيبة وإن وهب ما تغير نحوه العام وما تغير أفعاله

الشيء القابلة ونحو ذلك وكذلك لو وهب ما في بطن هذه الشاة أو ما في خرطومها  
وإن ساط على النض عند الولادة والحلب وكذلك لو وهب زبداً في لبن أو  
دهناً في سمه أو دميماً في حنطة لا يجوز وإن ساط على قشعه عند سمونه ولأنه  
معدوم الحال فم يوجد غسل حكم المذوق وهو الأصح ( هكذا في جواهر  
الإسلام ) إذا وهب صوفاً على ظهر غنم وجزءه وسامه فانه يجوز ( عتبه ) في  
أول كتاب الغبة

( المسألة ٨٥٧ )

يلزم أن يكون الموهوب مال الواهب بناء عليه لو وهب أحد مال  
غيره لا تصح ولكن يد الغبة لو أجازها صاحب المال تصح

وأما ما يرجع إلى الواهب فهو أن يكون الواهب من أهل الغبة وكونه من  
أهلها أن يكون حراً عاقلاً بالغاً مالكا للموهوب حتى لو كان مسقراً أو مجنوناً  
أو لا يكون مالكا للموهوب لا يصح ( هكذا في النهاية ) ( عتبه ) في الباب  
الأول من كتاب الغبة ) ومنها أن يكون مخلوقاً قواهب فلا يجوز غيبة مال الغير  
بغير إذنه لاستحالة تملك ما ليس بملك قواهب - ( كذا في التلخيص ) ( عتبه )  
في المل المزبور ملاحظاً

( المسألة ٨٥٨ )

يلزم أن يكون الموهوب معلوماً وميباً بناء عليه لو وهب أحد من  
المال شيئاً أو من القرابين أحدهما لأعلى التبيين لا تصح ولو قال أجزأ  
أردت من هاتين القرابين فصح فإن كان عين الموهوب له في عيش الغيبة  
أحدهما تصح والا فلا فائدة في تعيينه بعد الشارقة من عيش الغيبة

ولو توبن إلى رجل فقال أجزأك ذلك والآخرة لأبشك فلان فإن بين  
الذي له قبل أن يشترط خيار وإن لم يبين لم يجز ( كذا في عتب السرخسي )



(معدنية في الحبل المزيور)

ومثله في الدابة استعار من آخر دابة فقال في الأصلين دابتان خذ احدهما  
واذهب وأخذ أحدهما يضمن ولو قال خذ أحدهما اشقت وأخذت احدهما لا يضمن  
(بإزالة في العارية)

(المادة ٨٥٩)

يشترط أن يكون الواهب عاقلاً بالغاً بالغ بناء عليه لا تصح هبة الصغير  
والجنون والمثورة وأما الهبة للمؤلف فصحيحة

وشرائطها في الواهب العقل والبلوغ والمالك فلا تصح هبة صغير (و  
اغتار في الهبة) وهبة الأجنبية لا تصح يتم قبضه لو كان عاقلاً لأنه في التصرف  
الجامع يلحق بالائع المالك وفي البحر من وهب أصغر بغير عن نفسه شيئاً فرده  
يصح كما يصح قوله (جميع الأنهر في الهبة)

(المادة ٨٦٠)

يلزم في الهبة رضا الواهب فلا تصح الهبة التي وقعت بالجبر والاكراه  
ولو أكرهت على الهبة فوجب لا تصح (قاضيخان في الهبة في هبة المرأة  
سهرها) الاكراه بالهبة اكراه بالتسليم حتى ولو وهب مكراً وسلباً مثلاً لم يجز  
الا إذا قبل الموهب وقبض فهو اجازة (غاية في الاكراه) وكذا في الاكراه  
الظاهري (فقه الشكوي على قيد على القدي)

## الباب الثاني

في بيان احكام الهبة ويشتمل على فصلين

### الفصل الاول

في حق الرجوع في الهبة

(المادة ٨٦١)

عكس الموهوب له الموهوب بالتبض

ومنها أن يكون الموهوب مقبوضاً حتى لا يثبت للموهوب له قبل القبض ملك  
(معدنية في الحبل المزيور) وفي الزايل وأما القبض فلا بد منه لثبوت الملك إذا  
الجواز ثابت قبل القبض بالاتفاق اهـ (سراج الدين) وهذا بعيد أن القبض بشرط  
لثبوت الملك لا لصحة خلل ما يعطيه كلام المصنف (ماخطوي في الهبة)

(المادة ٨٦٢)

للوأهب أن يرجع عن الهبة قبل القبض بدون رضا الموهوب له  
وفيها سوى ذلك له حق الرجوع إلا بعد التسليم فينته لا ينفرد الواهب  
بالرجوع بل يحتاج فيه إلى القضاء أو الرضاء وقيل التسليم ينفرد الواهب بذلك  
(كذا في الظهيرية) (معدنية في باب الخامس من كتاب الهبة) في الثاني  
المناسبة الرجوع في الهبة مكروه في الأحوال كلها ويصح (كذا في التاراجانية)  
يجب أن يعلم بأن الهبة أنواع (هبة لذي رحم حرم) وهبة لأجنبي ذو لذي رحم  
ليس يحرمه أو لذي رحم ليس بذي رحم وفي جميع ذلك فلوأهب حتى الرجوع  
قبل التسليم (كذلك في الأخيرة) سواء كان حاضر أو غائباً لأن له في قبضه أو  
لم يأذن له (كذلك في المبسوط) ليس له حتى الرجوع بعد التسليم في ذي الرحم  
الحرم وفيها سوى ذلك له حتى الرجوع إلا بعد التسليم لا ينفرد بالرجوع على  
يحتاج فيه إلى القضاء أو الرضاء وقيل التسليم ينفرد بذلك (كذلك في الأخيرة)  
وقوأهب لمن يرجع في بعض الهبة أن شاء (كذلك في الظهيرية) (معدنية في  
باب الخامس في الرجوع في الهبة)

(المادة ٨٦٣)

ينهي الواهب الموهوب له عن التبض بعد الاعجاب رجوع  
ولو نهى عن القبض لم يصح قبضه مثلاً ولو في الجفاس لأن الصريح القوي من

الدلالة (در المختار) قوله لان الصريح القوي من الدلالة وهذا الصريح افاد الرجوع  
عن الهبة قال شيخ الاسلام لان نسي الواهب للموهوب له عن القبض رجوع عن  
الانجاب لان القبض في باب الهبة بمنزلة القول في باب البيع والبايع لو نسي المشتري  
عن القول بعد الانجاب كان رجوعاً منه عن الانجاب (فكذلك هذه)  
(ملحوظ في الهبة)

(المادة ٨٦٤)

لواهب ان يرجع عن الهبة والحذية بعد القبض برضا الموهوب له  
وان لم يرض الموهوب له لرجع الواهب الحاكم ولحاكم فسخ الهبة (وان  
لم يكن تمت مائع من موانع الرجوع التي ستذكر في المواد الآتية

ولا يصح الرجوع الا بترتيبها او بحكم الحاكم للاختلاف فيه فيضمن بمعه بعد  
القضاء لا قبله واذا رجع احدهما بقضاء او رضاه كان فسخاً لفقد الهبة من الاصل  
واعادة ملك القديم لا هبة فواهب ملحقاً لا يشترط فيه قبض الواهب وصح الرجوع  
في الشارع ولو كانت هبة مساحية فيه وفواهب رده على بائعه مطلقاً قضاء او رضاه  
(در المختار في الرجوع عن الهبة من كتاب الهبة)

وح ١٠ قوله فيضمن بمعه انه وقد ظني لانه تعدى رد المختار قوله لا  
هبة فواهب اه كما قاله زفر (در المختار) قوله وصح الرجوع في الشارع اه  
بانه رجوع لبعض ما وعده رد المختار

(المادة ٨٦٥)

لو استرد الواهب الموهوب بعد القبض بدون حكم الحاكم وقضائه  
بدون رض الموهوب له يكون صاحباً له بهذه الصورة لو تلف أو ضاع  
في يده يكون ضماناً

قوله لا يصح الرجوع الا بترتيبها او بحكم الحاكم فلو استردها بغير

قضاء ولا رضاه كان غاصباً حتى لو ملكته في يده فيضمن قبضها للموهوب اياه  
شئى ملحوظ في الرجوع عن الهبة قال قاضيان وهب ثوباً لرجل ثم  
اختلفا منه فاستبدك ضمن الواهب قيمة الثوب قبضه الموهوب له لان الرجوع في  
الهبة لا يكون الا بقضاء او رضاه ساقطى ورد المختار على رد المختار  
(المادة ٨٦٦)

من وهب لاصوله وفروعه او لانيه او لخته او لاولادها أو لولده  
وعنه شيئاً فليس له الرجوع

صح الرجوع في أجنبي ومنه الخيرية بالقرابة كما في الآباء والأمهات وان  
عطوا والاولاد وان سفلوا والاخوان والاخوات وأولادها وان سفلوا والاعمام  
والعمات والاخوان والحالات فقط (فرد في باب الرجوع عن الهبة)

(المادة ٨٦٧)

لو وهب كل من الزوج والزوجة صاحبه شيئاً حال كون الزوجية  
قائمة بينهما فبعد التسليم ليس له الرجوع

(والزواج) الزوجية أي الزوجية قائمة من الرجوع لان المقصود فيها القسمة  
أي الاحسان كما في القرابة وقت الهبة (في الرجوع) لو وهب ثم نكح لانها لم  
تكن زوجية وقت الهبة لا يرجع لو وهب ثم أفلن لوجود الزوجية المتعينة  
وقت الهبة ويجمع الأخير في الرجوع عنها من كتاب الهبة

(المادة ٨٦٨)

إذا أعطى الهبة عوض قبضه الواهب فهو مانع للرجوع ولو أعطى  
لواهب شيئاً على ان يكون عوضاً له قبضه فليس له الرجوع ان كان  
من جانب الموهوب له أو من آخر

(والعوض) عوض بضم العين يذكر فسخاً بين الواهب انه عوض كل هبة فان

قال خذ عوش هبتك أو بدلها أو في مقابلتها فقبضه الوهاب سقط الرجوع  
ولو لم يذكر أنه عوش رجع كل سنة (در المختار في الرجوع) والعين العوش  
المتان اليها اذا قبض نحو خذ هذا عوشاً عن هبتك أو بدلها أو في مقابلتها  
ولو كان من اجنبي ولو كان شريكه فلو لم ينصف فلكي ان يرجع فيها وهب  
(ماتى الاجر)

(ح ١٠) قوله رجع كل سنة اهـ والذا بشرط فيه شرائط الهبة كقبض  
وافراز وعدم شيوع ولو العوش جائباً أو يسيراً (رد المختار)  
قوله او في مقابلتها اهـ اي اخذ في مقابلتها. قوله ولو كان من اجنبي اهـ اي ولو  
كان التوحيش من اجنبي. قوله من اجنبي وسقط حق الوهاب في الرجوع في الهبة  
اذا قبض العوش لأن العوش لاسقاط الحق فيصع من الاجنبي كبدل الخلع ولو  
كان التوحيش بغير ان الموهوب له ولا رجوع للمعوض على الموهوب له وجميع  
الانهر. وقوله ولو كان شريكه اهـ سواء كان بأذنه او لا لأن التوحيش ليس بواجب  
عليه فقدر كل واحد امره ان يبيع لسانه الا اذا قال على ابي ضامن. وجميع الانهر  
قوله فلو لم ينصف اهـ اي لم يقل الموهوب له خذ عوش هبتك يكون قبضه  
هبة ببدلها لا متوحيشاً بشرط فيه ما يشترط في الهبة من القبض فلكل واحد  
فيها ان يرجع فيها وهب وفي المبسوط هذا سواء كانت الهبة شيئاً قليلاً أو كثيراً  
وسواء كان العوش من جنسها أو من غير جنسها لانها ليست بمعاوضة محضة  
فليس يتحقق الربو أو انما هي لقطع الرجوع. وجميع الانهر.

### (المادة ٨٦٩)

اذا حصل في الموهوب زيادة منقصة كان كإن ارتضا وأحدث الموهوب  
له عليها بناء أو غرس فيها شجرة أو كان حيواناً ضعيفاً فدمن عند الموهوب  
له أو غير الموهوب على وجه تبدل باسمه كان كأن خبطة فخلخت وجعلت  
دقناً لا يصح الرجوع عن الهبة حينئذ وأما الزيادة المنقصة فلا تكون

مأنة للرجوع فلو حملت الفرس التي وهبها أحد لغيره فليس له الرجوع  
عن الهبة لكن له الرجوع بعد الولادة وببسته الصورة يكره فلوها  
للموهوب له

ويشع من الرجوع فيها حروفه ومع حرقه بين الموالع السبعة الآتية (والذا)  
الزيادة في نفس العين الموجبة لزيادة القيمة الثلثة وان زالت قبل الرجوع كان شب  
تم شاخ لكن في الحاية ماخاله واخذته القهستاني فليكنه لان الساقط لا يملكه  
وغرس ان عدا زيادة في كل الارض والا رجع ولو عدا في قطعة منها امتنع فيها  
زيلي وسمن وجل ونياطة وصنع وقصر ثوب وكبر صفر وسباع أعم وأيسار  
أعمر واسلام جند ومداواة وعفو جنابة وتقليم قرآن أو كتابة أو قراءة أو نقطة  
ممنوعة بإعترابه وحمل ثمر من ينداد الى بلغ مثلاً ونحوها وفي الإزاري ان زاد  
شجرة من الرجوع وان نقص لا ولو اختلفا في الزيادة ففي التسوية كغير القبول  
للوهاب وفي نحو بناء وخياطة وصنع للموهوب له (خاتمة وسأوي) ومثله في  
الخطب لكنه استثنى ما لو كان لا يمين في مثل تلك المدة (الفتح الزيادة المنقصة كوله  
والرض وعقر وتبره ويرجع في الأصل في الزيادة لكن لا يرجع بالأم حتى يستحق  
الولد عنها) وكذا قلته القاساني لكن نقل البرجدي وبغيره اهـ فلوك أبي يوسف  
فليكنه له ولو جلت ولم تلد حل فلوهاب الرجوع قال السراج لا وقال الرباعي تم  
(در المختار في الرجوع)

(ح ١٠) قوله كان شاة تم شاخ وكذا اذا بنى تم حديم عار حتى الرجوع  
كما في الخطب

قوله والأولع أي وان تم بعد زيادة رجع. قوله لو مداه له لو كان شريكاً من  
قبل فلو مرش عند فداواه لا ينع الرجوع بجر. قوله من ينداد الى بلغ فلو  
رجع بطل حتى الموهوب له الفكره ومؤنة النقل. قوله والحال بيني حل هذا  
على ما إذا كان الحل من غير الموهوب له فلو أنه لا يرجع لانه يكون أم والده

قوله كولد من نكاح أو سفاح برأية ، ورد المختار ،

(المادة ٨٧٠)

إذا باع الموهوب له الموهوب أو أخرجه من ملكه بالبيعة والتسليم

لا يبق للواهب صلاحية الرجوع

(وإذا أخرج بأي خروج العين الموهبة عن ملك الموهوب له بسبب من أسياب الملك كالبيع والهبه فإن تبدل الملك كتبدل العين فلو شغل الشاة الموهوبة أو نفذ الإصدق بها وصارت لها لا ينع الرجوع عند الطرفين خلافاً لأبي يوسف - مجمع الأنهر في الحل المزبور)

(المادة ٨٧١)

إذا سبّك الموهوب في يد الموهوب له لا يبق للرجوع عمل

(والسبب) الخلاك أي خلاك العين الموهوبة ولو أدها الخلاك صديق الموهوب له بلا حلف لأنه ينكر الرد فإن قال الواهب عن هذه العين حلف إنكر أنها ليست هذه خلاصة كما يحلف الواهب أن الموهوب له ليس بأخيه إذا ادعى الآخر ذلك لأنه يدعي سبباً بسبب النسب (خاتمة رد المختار في الحل المزبور)

(ج - ١) قوله العين الموهوبة فإن هلك ما منع من الرجوع لعدمه بعد الخلاك إذا هو غير مضمون عليه (مجمع الأنهر)

(المادة ٨٧٢)

وفاة كل من الواهب والموهوب له مائة من الرجوع بناء عليه أنه

ليس للواهب الرجوع عن الهبة إذا توفي الموهوب له كذلك ليس

للموعدة استرداد الموهوب إذا توفي الواهب

(والعلم) موت أحد المتاعدين أما موت الموهوب له فالخروج الموهوب عن ملكه واستيفائه إلى وارثه وأما موت الواهب فلهذا الرجوع عنه والوارث ليس

بواهب والنفس في حق الواهب هذا إذا كان بعد التسليم لأنه قبل التسليم بطلان لعدم الملك ورجوع المستأمن إلى دار الحرب بعد الهبة قبل القبض بطلان لما كانت فإن كان الحربى أن التسليم في قبضه وقبضه بعد رجوعه إلى دار الحرب جاز استرجاعه (مجمع الأنهر في الرجوع عن الهبة)

(المادة ٨٧٣)

إذا وهب البائع الدين للمعدين فليس له الرجوع انظر إلى مادة

{ ٥١ } ومادة { ٨٤٧ }

إذا وهب الدين من المدبرين ليس له أن يرجع فيه لأن الدين سقط بإثبة فلا يجتعل العود خاتمة للهبة (مجمع الأنهر في الرجوع عن الهبة)

(المادة ٨٧٤)

لا يصح الرجوع عن الصدقة بعد القبض بوجه من الوجوه

ولا يرجع أي شيء في الصدقة بعد القبض لأن الصدقة فيها هو الثواب دون العوض (مجمع الأنهر في بيان أحكام مسائل متفرقة)

(المادة ٨٧٥)

إذا أباح أحد آخر شيئاً من ممتلكاته فليس له التصرف فيه

بوجه من لوازم الملك كالبيع والهبة ولكن له الأكل والتناول من ذلك

الشيء وبعد هذا ليس لصاحبه مطالبة قيمته - مثلاً إذا أكل أحد من

بستان آخر بأخذه متسديراً من الثمن فليس لصاحب البستان مطالبة

قيمه بعد ذلك

وفي الفتاوى لو قال الرجل لآخر أنت في حل من مالي أو أخذت

أو أعطيت حل له الأكل ولا جعل له الاخذ والاعطاء (خلاصة في باب الملك)



في الخطر والراحة والاحلال من كتاب الهبة

(المادة ٨٧٦)

المهدي التي ترد في الحان والمرس تكون لمن ترد باسمه من  
المتون والمرس والوالد والوالدة وان لم يذكر اسمها وردت لمن ولم  
يتكّن السؤال والتحقيق عنها فعل ذلك يراعى عرف البلدة وعادتها

ولو ان رجلا اتخذ ولية لثلاث فاعدى اليه الناس (اختلف المشايخ وحكم  
الله فيها) قال ينقسم من ثلثه سواء قالوا هي نصيب أولم يقولوا سلموها الى  
الاب اوال الابن لانه هو الذي اتخذ الولية لولد وقال ينقسم من ثلثه بين  
يعتبر اذا قالوا ثلثه فهو له وان لم يقولوا شيئا فهو للوالد قال القاضي أبو الهيثم  
رحمه الله ان كانت المهدية مائة يصلح نصيب مثل ثياب الصبي أو شيء يستعمل  
لصبيان فهي للمهدي وان كانت دراهم أو دينار أو شيئاً من متاع البيت أو الحيوان  
فان أمدها واحد من اقرباء الاب أو من معارفه فهي للوالد اذا اتخذ الرجل  
غيره لثلاث فان أعدى الناس هدداً وضوعاً بين يدي الولد سواء قال المهدي  
هذا لولد أو لم يقل فان كانت المهدية لصالح لولد مثل ثياب الصبي أو شيء  
يستعمل للصبيان مثل السوطان والفتكر فهي للصبي لان هذا ثلثه نصيب عادة  
وان كانت المهدية لصالح لقصي عادة كالدرهم والدينار تنظر الى المهدي فان كان  
من اقربائه أو من معارفه فهي للاب وان كان من اقرباءه فهي للام لان الثلث من  
الام ما عرفنا وهناك من الاب فكان التعويل على العرف حتى لو وجد سبب أو  
وجه يستدل به على تخصيص مالها بعمد على ذلك وكذلك اذا اتخذ ولية الزفاف  
فاعدى الناس فهو على ما ذكرنا من التقسيم وهذا اذا لم يقل المهدي شيئاً وقدر  
الزوج الى قوله وأما اذا قال أعديت للاب أو للام أو للزوج أو للمرأة فالاول  
للمهدي (كذا في الظهيرية) (معدية في الباب الثالث فيما يتعلق بالتبليس من  
كتاب الهبة)

التفصيل الثاني

في عبة الميراث

(المادة ٨٧٧)

اذا وهب من لاولاد له جميع أمواله لأحد في مرض موته  
وسلما يصح ويبد وقاته ليس لامين بيت المال للمداخلة في تركته  
(المادة ٨٧٨)

اذا وهب وسلم كل من الزوج والزوجة جميع ماله لصاحبه في  
مرض موته ولم يكن له وارث سواء يصح ويبد الوفاة ليس لامين بيت  
المال للمداخلة في تركته

وهي في مرض الموت ولم يسم حتى ماتت على المقتل الهبة في مرض الموت وان  
كانت وصية لكنها هبة سابقة فتنتقل الى القبط (في عبة الميراث من المهادية)  
(في الكفوي) يقول اذا قبض الموهوب له كانت الهبة تامة لم يبق للواهب حتى  
في ذلك الموهوب حتى يدخل ويترس من جانب بيت المال لانه حينئذ لا يكون  
من تركه الواهب لغيره

(ح ١٠) لو أوصى لزوجته أو لغيره لم يكن ثمة وارث تصرف الموصي  
كالزاد في الغيبة فهو أوصيت لزوجها بصف كان له الثلث قالت وأما قبضوا  
بالزوجين لان غيرها لا يحتاج الى الوصية ولو قبضت فهي مالها لان جهة اشتدقة  
بالأول حيثما أوصى لا يبرأ اكل يرد أو يذهب وقدمته في الاقرار منيا  
تصرفه لولية وفي رواية ان الولد أوصى لرجل بكل ماله ومات ولم يترك وارثاً الا  
أمره قائماً لم تجز فلها الثلث والامدوسي له لان له الثلث بلا اجازة فيق  
الان كان لها وصياً وهو مدس بكل ولو كان مذكراً زوج فان يميزه الثلث في  
الامدوسي له (در المختار في كتاب الوصايا) قوله فلها حصص له وهو ربع الثلث لان

الأثر يترتب من الباقي بعد الإخراج الوصية شحطوي  
( السادسة ٨٧٩ )

إذا وُهب أحد في مرض موته شيئاً لأحد ورثته وبند وفاته لم  
يُجز الورثة الباقيون لا تصح تلك الهبة وأما لو وُهب وسلم لتبر الورثة  
فإن كان تلك ماله مساعداً لأهم الموهوب تصح وإن لم يكن مساعداً  
ولم يُجز الورثة الهبة تصح في المفسد الساعد ويكون الموهوب له  
مجبوراً برد الباقي

مرتب وُهب شيئاً لو ارتب لم يُجز لأن هبة المريض وصية ولا وصية لو ارتب  
وأما هبة الصحيح لو ارتب ولا تجز فصحيحة ( من الحائسة في كتاب الوصايا )  
وهي صرة التناوي في هبة المريض من الهبة ولو وُهب داره في مرضه وليس له  
ما سوى الدار ثم مات ولم يُجز الورثة عنه بقيت الهبة في ثلثها وشطل في ثلثها من  
هبة الحائسة قلت قوله وليس له مال سوى الدار فبيد ما إذا كان له مال سوى  
الدار يساوي ثلثاً وكان الدار يساوي ثلثاً كان جميع ماله الثلثين وصحت هبته في  
ثلث الثلث وهو ستة وستون وسبعمائة وزد الموهوب له ثلث قيمة الدار على وارث  
الواهب ولو أن ذلك المال يساوي الثلثين كان جميع ماله ثلاثة آلاف وخمسة  
الموهوب من ثلثها ولا يرد شيئاً انتهى إذا وُهب المريض شيئاً لم يخرج من الثلث  
يرد الموهوب له ما زاد على الثلث من ثلثه من غير خيار هـ من جامع الأصول صرة  
التناوي في هبة المريض هـ

( السادسة ٨٨٠ )

إذا وُهب من استترفت تركته بالديون أمواله لو أدته أو أنسده  
وسلها ثم توفى فلا أصحاب الديون أثناء الهبة وإنشغال أمواله في قسمة  
الغرماء

وهب المريض شيئاً من ماله ثلث الواهب ورضه يحيط برد الهبة ( جامع  
القصولين ما مضى القروي )

تحريراً في ٢٩ شرم سنة ١٢٨٩

وكل درس	عن أعضاء مجلس تدقيقات شرعية
السيد خليل	عمر خلوصي
عن أعضاء ديوان أحكام عدليه	عن أعضاء جمعيت
أحمد حلي	سيف الدين
عن أعضاء جمعيت	مدير معلم خالة نواب
عبد المظيف شكري	يونس وهي
	أحمد عاك



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد صورة الخط الهياوي في

لعمل جوجيه

المكتاب الثامن

في النصب والاعتلاف ويشتمل على مقدمة وبابين

المقدمة

في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالنصب والاعتلاف

(المادة ٨٨١)

النصب هو أخذ مال أحد وصيته بدون إذنه ويقال للأخذ ناصب  
والجاء المضبوط منصوب ولصاحبه منصوب منه

أما تفسيره شرعاً فهو أخذ مال منقوض محترم بغير إذن المالك على وجه  
يزيل به المالك إن كان في يده أو يقصر بده وإن لم يكن في يده (كذا في  
المفصل) (عندية في الباب الأول من كتاب النصب من الفن)

(المادة ٨٨٢)

قيمة الشيء فائماً هي قيمة الأبنية أو الأشجار حال كونها فائضة في  
محلها وهو أن تقوم الأرض تارة مع الأبنية أو الأشجار وتارة تقوم

على أن تكون خالية عنها فائضاً والفاووت الذي يحصل بين القيمتين  
هو قيمة الأبنية أو الأشجار فائضة

(المادة ٨٨٣)

قيمة الشيء مباحية قيمة البناء فائماً

من عدم حائط غيره ضمن لسانه (في شرح التلخيص لأصوله القام) إن شاء  
ضمنه قيمة الحائط والتقصض لسانه وإن شاء أخذ التقصض وضمنه التقصض وليس  
له أن يجبره على البناء كما كان لأن الحائط ليس من ذوات الأمان وطريق تضمنين  
التقصض أن تقوم الدار مع حيطانها وتقوم بدون هذه الحائط فيضمن لحائط ما بينهما  
(ورد المختار على در المختار في النصب) (تسليح شجرة في دار رجل بغير أنه قرب  
الدار بالحائط إن شاء ترك الشجرة على الناس وضمنه قيمة الشجرة فائضة) وطريق  
معرفة ذلك أن تقوم الدار مع الشجرة فائضة وإن تقوم بغير الشجرة فيضمن  
فضل ما بينهما وإن شاء أهدت الشجرة وضمنه قيمة التقصض فائضة لا تأكل عليه  
القيام (وطريق) معرفة ذلك أن تكون فائضة قيمة الشجرة فائضة بالطريق الذي  
تقدم بعده ذلك ينظر إلى تلك القيمة وإلى قيمة الشجرة المتوقعة (فإن قيل ما بينهما  
قيمة لسان القطع) وإن كانت قيمتها متوقعة وغير متوقعة سواء فلا شيء عليه  
(كذا في الكبرى عندية في الباب الرابع من كتاب النصب)

(المادة ٨٨٤)

قيمة الشيء مقلوعاً هي قيمة اقتطاع الأبنية بعد القلع أو قيمة

الأشجار المقلوعة

والقوى بين قيمة القلع وبين قيمة مسحق القلع في قيمة مسحق القلع منه  
كان أو شجرة أقل من قيمة مقلوعاً مقدار أجرة القلع (كأن الأضلاع) ٤٤١  
الحائط في بحث (إشارة للأرض وبناؤه والقرى ومعنى مدحه وحاشية الخامس في كذا)

## (المادة ٨٨٥)

قيمة الشيء حال كونه مستحقاً لقطع هي القيمة الباقية بعد تنزيل أجره

القطع من قيمة الموقوف

ولو بنى رجل في أرض غيره أو غرس أمر بالغ وإلزام وإن كانت شقص بالغ فبهاك إن يضمن له قيمتها مأموراً بقطعها فموقوف الأرض بلا شجر أو بناء وتقوم مع أحدها مستحق القطع فيضمن الفضل (ملحق البحر) وبين طريق معرفة قيمتها (بقوله تقوم) أي الأرض (بذويتها) أي بدون الفضل فإن قيمة البناء والقرى (ومع أحدها) حال كونه المستحق لقطع فيضمن الشجر والبناء المستحق لقطع أقل من قيمته مملوغة بقيمة الموقوف إذا نقصت منها أجره القطع كان الباقي قيمة الشجر المستحق لقطع فإذا كانت قيمة الأرض مائة وقيمة الشجر الموقوف عشرة وأجرة القطع درهم بنى لثمة دراهم للأرض مع هذا الشجر تقوم بمائة وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة هذا إذا كانت قيمة الساحة أكثر من قيمة البناء أو القرى وإذا عكس فلا يضمن إن يضمن له قيمة الساحة وأخذها أي الساحة (كذلك في الزاوية) (دور ضرب في العصب) - قوله هذا إذا كانت الساحة أه هذا هو الحق عن الكرخ مما لا غنى في الكتاب وذكر بعض المتأخرين أن الأوقاف يتواعد الشرع أن ينشئ بقول الكرخ أن كان التصليب بنى أو غرس زرعاً سبباً على كالأرض ونحوه ولا يجواب الكتاب كما في فصول الصادي عند الخليل خاتمة دور

## (المادة ٨٨٦)

نقصان الأرض هو القرى والموقوف الذي يحصل بين أجره الأرض

قبل الزيادة وأجزائها بعدها

قبل في تقدير النقصان أنه ينظر فيكم تسأجر هذه الأرض قبل الاستعمال وبدء وقبل فيكم تباع قبل الاستعمال ويكم تباع بعده فيضمن بقاوتها من النقصان

وقال الشيخ وهو الأئمة - يمنع الأجر في كتاب العصب

## (المادة ٨٨٧)

الاتلاف مباشرة هو الألف الشيء بالذات ويقال إن عليه قاعل مباشر قال الطوسي في بيان قاعدة إذا اجتمع المباشر والتسبب أنسب الحكم إلى المباشر أنه (حصد المباشر إن يحصل التالف بقطعه من غير أن يتخلل بين حصد والتالف فعل قاعل مختار (كذلك في الوالية من كتاب القصة) ويدهم من إن حصد للتسبب هو الذي حصل التالف بقطعه ويتخلل بين فعله والتالف فعل قاعل مختار (حوي حاشية الأشياء)

(المباشر ضامن) لما أتلفه (وإن لم يضمنه) لأن مباشرة عنه لصد وضمن وحكماً والذات مسئول فيضمن القاتل بغير حتى دية المتوفى والغائب بضمان ما يتسببه إن كان متبناً وبقيته إن كان قتيلاً وكذا العاقل (والنصيب لا) أي لا يضمن فلا يضمن المال على السرقة أو القتل أو القطع فتخلل بينها وبين الحصول فعل قاعل مختار والمؤاخذة إنما تنوجه على القاعل المباشر (الا بالتمهيد) كدور على سارق على الوديعة فإنه يضمن تركه لحاط ما أقره فكان السبب في حكم التسبب بالوديعة فيضاف أثر الفعل إلى كسوف الله وتوعدا قائما يمتنع على طبع الإنسان السابق والقاتل يفتاق عليها ليسيا بالفرودة (متابع الدقائق في شرح الجامع فخره)

(ج ١٠) قوله وكذا العاقل فالوديعة الكبيرة إذا أقرضت الزوجه الصغيرة فالله أي هو السرقة على الكبيرة (منه للمتابع) قوله إنما تنوجه على القاعل المباشر وذلك لأنه لما كانت الذلالة المدلول طريق الوصول إليه وقد تحصل بينها وبين الحصول فعل قاعل مختار ثم يفتاق عليها فلا يؤاخذ المال بالقتل والذهاب بل المؤاخذة إنما تنوجه على القاعل المباشر كما في شرح المولى الثاني منه (منافع الدقائق)



{ السادة ٨٨٨ }

الاتفاق تسيباً هو السبب لثب شيء بسبب أحداث أمر في شيء  
يفضي إلى ثب شيء آخر على جرى العادة ويقال لثبته مقسب كما أن  
من قطع جبل قدسبيل معلق يكون سبباً مفضياً لسقوطه على الأرض  
وانكساره ويكون حيث قد أثبت الجبل مباشرة وكسر الترسيل تسيباً  
وكذلك إذا شق أحد طرفاً فيه سمن وثقت ذلك السمن يكون قد أثبت  
الطرف مباشرة والسمن تسيباً

ولو قطع جبل قدسبيل تسقط قدسبيل فأنكسر أو فتح زق الدان أو شق  
فقال ما فيه شمن في قولهم وكذا لو كان ما فيه سيامداً فذباب وسال بعد الشق  
كان سيامداً ( فاشبهت في كتاب المقطعة )

{ السادة ٨٨٩ }

التقدم هو التيقن والتوصية يقدم الضرر للمحوظ وأثراته قبل وقوعه  
وهو أن يميل الحافظ إلى طريق السلامة فلهذا يقدم من مسلم أو ذم  
واشهد عليه فز يثقت في مدة يكن ثقتها بما تعلق به نفس أو بالثمن فالثب  
أي ثابته رب الحافظ لنفسه وضمن هو أي رب الحافظ المال ( سائق الإيجز )  
( قوله وشهد عليه ) بأن يقول إن ماله ثابته هذا خوف أو مائل فالثب  
حتى لا يستدل أو لعدم ثابته مائل والاشهاد ليس شرطاً بل من قبل الإيجاب  
عند الأشكال حتى يثبت التقدم و مقوم جميع الأهم مخلصاً في فصل الحافظ  
المتأهل في الشكليات

## الباب الأول

في القصب وعقوبتي على ثلاثة فصول

### الفصل الأول

في بيان أحكام القصب

{ السادة ٨٩٠ }

يؤزم رد المال المنصوب عبثاً وتسليمه إلى صاحبه في مكان القصب  
أن كان موجوداً أو أن صادف صاحب المال القصب في بلدة أخرى  
وكان المال المنصوب معه فإن شاء صاحبه استرده هناك وإن طلب رده  
إلى مكان القصب فصارت ثقتة وموثة رده على القاصب

( وحكمه ) أي القصب ( الأثم إن علم أنه مال الغير ) وإن ذلك القول نصبي  
واقدم عليه إما أن ظن أنه ماله فالظن ولا أثم عليه إذا الخطأ من وقوع ( ووجوب  
رد عبثه ) أي عين المنصوب ( في مكان غصب القاصب إما ) لاختلاف الغير باختلاف  
الامكان إن كانت العين قائمة بقوله عليه السلام على اليد ما أخذت حتى ترد أي  
يجب على اليد القاصبة رد ما أخذت حتى ترد فإذا ردت سقط وجوب الرد والقصاص  
لو علمت أي القصب سواء علم أو لم يعلم وسواء علم أو لم يعلم حتى قبله ولا  
يتوقف على علمه وقصد ( مجمع الأثر في القصب ) ويجب رد عين المنصوب  
ما لم يتغير تغيراً جاحداً ( يعني ) في مكان غصبه فثابت الغير باختلاف الامكان  
( رد المقتار )

قوله فثابت الغير له فهو غاصب ودفعه أو تأخير قطعه المثلث في بلدة  
أخرى غلبه تسليمه وليس له ذلك مال القصة وإن اختلف شعر ولو غصب  
عبثاً فهو القصة في هذا المكان مثلاً في مكان القصب أو أكثر المثلثات أشبه  
المنصوب لا القصة وهو القصة أقل أشبه القصة على سائر مكان القصب أو المثلث

حتى تأخذه في يده ولو وجد في يده النصب وانقص السعر بأخذ العين لا القبة يوم النصب وإن كان حاله هو مولى وسعر المالكين واحد يبرأ برد التل ولو سعر هذا المكان الذي اتفقا فيه أقل أخذ المالك القبة في مكان النصب وقت النصب أو انتظر لو القبة في هذا المكان أكثر أعطى الناصب مثله في مكان الخصومة حيث نصب ما لم يرض المالك بالتأخير ولو القبة في مكانين سواء قلها كان ينال بالثلث منع عن الحائنة ما خلا رد المختار على در المختار

(المادة ٨٩١)

كما أنه يلزم أن يكون الناصب حاضراً إذا استهلك المال المنصوب كذلك إذا تلف أو ضاع بتعديده أو بدون تعديده يكون ضامناً أيضاً فإن كان من التبعيات يلزم الناصب قيمته في زمان النصب ومكانه وإن كان من التلبيات يلزمه إعطاء مثله

وسمى النصب الاتم ويجب على الناصب رد المنصوب لو كان قائماً في مكان نصبه لقاوت القيم بالخلل الأمانة واجرة الرد على الناصب (عنده من غلوة المدعي) (سنة الفتاوى)

في التي كالتي والوزني والعمدي الشكوك يجب منه فإن انقطع لثلث نجب قيمته يوم الخصومة وعند أبي يوسف يوم النصب وعند محمد يوم الانقطاع وفي القيس كالعمدي الشكوك والتي الخلوط يشكوك فيه نحو البر الخلوط بالشكوك نجب قيمته يوم النصب اجتماعاً (ماتن الأبحر في كتاب النصب)

(المادة ٨٩٢)

إذا سلم الناصب عين المنصوب في مكان النصب يبرأ من الضمان ويبرأ بردها ولو بلغ من المالك في الزلزلة غصب دواجم إنسان من كسبه ثم ردها فيه بلا علمه يبرأ وكذلك لو سلمه إليه بجهة أخرى كجهة وإبداع أو شراء

وكذا لو سلمه فأكسبه (خلافاً للشافعي زاي) رد المختار في النصب قوله ويبرأ بردها في رد العين المنصوبة إلى المنصوب مثله أي الماثل لها في الزلزلة غصب من ممي ورده إن كان من أهل الخطأ يصح الرد ولا إلا له وشمل الرد حكماً لها في جامع القسولين وضع المنصوب بين يدي مالك يرى وإن لم يوجد حقيقة القبض وكذا الموضع خلاف ما لو انقلب غصباً أو دمية غلبه لا يبرأ ما لم يوجد حقيقة القبض وفيه أن قيمة التالف قيم قبلها المالك قال أبو نصر يرفع الأمر إلى القاضي حتى يأمره بالقبول فبرأ (وفي جاز، يس غصب لم يقبله مالكو ثمعه الناصب إلى يته يرى ولم يضمن) ولو وضع بين يديه ثم قبله عليه إلى بيته شين وهو الأصح لأنه يتم الرد في الثانية بوشمه وإن لم يقبله فإذا حله بعد إلى بيته غصب ثانياً (وما إذا لم يقبله بين يديه ثم رد له) والرد بوشمه بحيث يتناول يده كما في الزلزلة وفيها ما إذا كان في يده ولم يصب غصب المالك فقال قلهاك غصب ثم قبله صار امانة في يده (رد المختار على در المختار)

(المادة ٨٩٣)

إذا وضع الناصب عين المنصوب أمام صاحبه بصورة بقدر على أخذه يكون قد رد المنصوب وإن لم يوجد قبض في الحقيقة وأما لو كان المنصوب ووضعه الناصب قيمته أمام صاحبه بثلث الصورة فلا يبرأ ما لم يوجد قبض في الحقيقة (سأمر من رد المختار أنفاً)

(المادة ٨٩٤)

لو سلم الناصب عين المنصوب إلى صاحبه في محل يخوف فله حق في عدم قبوله ولا يبرأ الناصب من الضمان برده الصورة لغصب من آخر مثله فلا ركا وباع وسط البحر فحقه صاحبها ليس له أن

يعتمد من الغاصب ولكن يؤاخرها من ذلك الموضع الى الشط مرادة للجانين  
وكذلك في غصب دابة ولحقها صاحبها في المفاضة في موضع المهلك لا يستردها  
منه ولكن يؤاخرها اياه (كذا في الحبيب) «غصب» في الباب السادس من الغصب  
(المادة ٨٩٥)

اذا أعطى الغاصب قيمة المال للمضروب الذي تلف الى صاحبه ولم  
يقبله راجع الحاكم وأمره بالقبول

ونقل هذه المسئلة مرت في رد المختار قبل مسئلة بقوله بخلاف ما قالوا انك  
غصباً او ودية غناه بالقيمة لا يبرأ ما لم يوجد حقيقة القبض وفيه الى بقيمة  
المكلف فم قبضها للمالك قال ابو نصر يرفع الامر الى القاضي حتى يأمره بالقبول  
قبراً اه (رد المختار على رد المختار)

(المادة ٨٩٦)

اذا كان للمضروب منه شيئاً ورد الغاصب اليه المضروب فإن كان  
مميزاً وأحلاً حفظ المال يصح الرد والا فلا

اذا رد الغاصب المضروب على المضروب منه فغوب الكتاب انه يبرأ مطلقاً  
وقال الشيخ المعروف بغير زاد في كتاب الافرار المسئلة في الحاصل (على  
وجوده) ان كان المأخوذ منه كثيراً بالما فليطوب ما قال في الكتاب (وان كان)  
مميزاً (ان كان) مأخوذاً في التجارة وكذلك (وان كان) محجوراً (وان كان)  
سبياً لا يقبل القبض والحفظ لا يبرأ عن الشئان اذا رده عليه بعد ما اخذ منه  
ويحول منه (وان رد) عليه قبل ان يتحول عن مكان الاخذ يبرأ استحصاناً  
(وان كان) سبياً يقتل الحفظ والقبض فيه اختلاف المتأخر (وفي فتاوى) تقتضي  
انه يبرأ عن الشئان اذا كان الشيء يقتل الاخذ والاعطاء من غير ذكر الحاصل  
فان كان لا يقبل الاخذ والاعطاء لا يبرأ من غير تفصيل وفيه ايضاً ان كان  
المضروب دافعاً وقد استهلكها الغاصب ثم رد مثل ذلك على الشيء وهو يقتل

يبرأ ان كان مأخوذاً (وان كان) محجوراً عليه لا يبرأ (كذا في الحبيب)  
(«غصب» وتاخر غانية في غايها للزبور)

(المادة ٨٩٧)

اذا كان المضروب فأكفه فغيرت عند الغاصب كان يثبت فغاصبه  
بالجوار ان شاء استرد المضروب عيناً وان شاء ضمه قيمته  
وفي الدرر صار الغيب زبياً والطريق نحو اخذته للمالك او تركه وضمت  
(رد المختار على رد المختار)

(المادة ٨٩٨)

اذا غير الغاصب بعض اوصاف المضروب بزيادة شيء عليه من ماله  
فالمضروب منه غير ان شاء أعطى قيمة الزيادة واسترده المضروب عيناً  
وان شاء ضمه قيمته مثلاً لو كان المضروب ثوباً وكان قد ضمه الغاصب  
فالمضروب منه غير ان شاء ضمن الغاصب قيمة الثوب وان شاء أعطى  
قيمة الصبيغ واسترد الثوب عيناً

وان صبغ الغاصب الثوب الذي غصبه بحر أو أنهر أو أول السوق الذي  
غصبه ضمن فالحال طاهر ان شاء ضمه أم الغاصب قيمة ثوبه حال كونه أبيض  
أي أخذ قيمة ثوب أبيض لانه ضام من وجه وضده مثل سويته لكونه متيناً  
وترك ما غصبه الغاصب له (وأخضعها) أي ان شاء أخذ الثوب والسويك (وضمن  
ما زاد الصبيغ والسمن) في الثوب والسويك لأن الصبيغ ماله متقوم كالثوب  
وبضده وسمنه لا يقطع حزمة ماله ويوجب حيلتهما ما أمكن وهذا في الغصب متى  
مال أخذهه إليه وإبقاء حق الآخر في عين ماله وهو ما قلنا من تخيير الألف  
أثبتنا الجوار لب الثوب لانه صاحب الأصل والغاصب صاحب الوصف كما في الدرر  
وعند الشافعي يؤمر الغاصب بفتح الصبيغ بالمال بقدر الامكان وتسليمه وان

انتقصت قيمة الثوب بذلك فليس هناك نقصان ( يجمع الأثر في بيان مسائل  
تصل بمسائل قبل القصب )

( المادة ٨٩٩ )

إذا غير الناصب المال المنصوب بحيث يتبدل اسمه يكون ضامناً  
وربى المال للمنصوب له مثلاً لو كان المال المنصوب خطلة وجعلها  
الناصر بالطنج دقيفاً يضمن مثل الخطلة ويكون الدقيق له كما أن من  
غصب خطلة غيره وزادها في أرضه يكون ضامناً بالخطلة ويكون الحصول له  
وملك بلا حل قبل أداء الثمن بطنج وطبخ وزرع وانحاز سبب ( كثر  
في القصب لغة في النتيجة في نوع آخر من القصب ) وإن غير ما غصبه فزال اسمه  
وأعظم منفعته منه ومالك ولا محل للنقصان به قبل أداء الثمن كشاة فباعها  
وطبخها أو شواها أو قطنها أو برطخت أو زرعه ودقيق خبزها وعنب وزيتون  
حصره وقطن غزلها وغزل لجمه وحديد جملة نيقاً وصنر جملة آنية وساخة  
ولينة بنى عليها ( ملحق بالبيع )

( ج ١ ) قوله أعظم منفعته أي أكثر منافعها احتراز عن فداها ففكها  
بلا شرب فانه وإن زال اسمه لكن يبقى أعظم منفعته ولذا لا ينقطع حق المالك  
عنه كما في المحيط وغيره فم يكن زوال الاسم مذهباً عن أعظم المنافع ( يجمع الأثر )  
قوله وإن غير ما غصب أي وإن غير بالصرف فيه احتراز عما إذا تغير غير  
فعله بأن صار الثوب مثلاً زياً يرضه أو الرطب ثياباً فالكسالت غير أن شاء يأخذ  
وإن شاء يترك وإيضاحه ( يجمع الأثر )

( المادة ٩٠٠ )

إذا تناقص سعر المنصوب وقبته بعد القصب فليس لصاحبه أن لا  
يقبله ويطلب قيمته التي في زمان القصب ولكن إذا طرأ على قيمة

المنصوب نقصان بسبب استعمال الناصب يلزم النقصان . مثلاً إذا ضعف  
الحيوان الذي غصب ودره القاصب إلى صاحبه يلزم ضمان نقصان قيمته  
كذلك إذا شق الثوب الذي غصبه وطرأ بذلك على قيمته نقصان فإن كان  
النقصان يسيراً يمين لم يكن بانياً أربع قيمة المنصوب قبل الناصب ضمان  
نقصان قيمته وإن كان فاحشاً أعنى أن كان النقصان مساوياً لأربع قيمته  
أو أزيد فالمنصوب منه بالخيار إن شاء ضمنه نقصان القيمة وإن شاء  
تركة للقاصب وأخذ منه تمام قيمته

ولو أن المالك وجد الناصب في يده القصب وقد انتقص سعر العين فانه  
يأخذ العين وليس له أن يطلب قيمته يوم القصب ( كذا في كفاي قانسبخان  
خديعة في كتاب القصب ) وإن زاد في يد الناصب فالحال أن يسترد مع الزيادة  
وإن في سعر أو بدن أو انتقص ثم هناك عدة ضمن قيمته يوم القصب عند الكل  
وإن قاشاً رده إلى مالكه إن كان النقصان في البدن ضمنه وإن في السعر لا  
( خديعة في الحل المزبور ) ( فإن دفع ثاء غيره ) ونحوها مما يؤكل ( طرحة  
المسائل عليه وأخذ قيمتها أو أخذها وشتمه قضائها وكذا ) الحكم ( لو قطع  
يدها ) أو قطع ( طرف يدها ) غير مأكولة ( كذا في الملق ) قبل وألف غير  
ليس بسديد هنا قلت قوله ليس بسديد غير سديد ثبوت الخبر في غير  
المأكولة أيضاً لكن إذا احتل بها أخذها لا يضمنه ثباتاً وعليه انتهى كما قلناه  
المصنف عن العارية فليحفظ أو حرق ثوباً حرقاً فاحشاً وهو ما أوت بعض  
العلمين أو بعض ثوبه لا كذا فلو أكله ضمن كلها وفي حرق يسير نقصه ولم يوثق  
شيئاً من الثمن ضمنه النقصان مع أنه قد عت ليس غير لتمام الثمن من كل وجه  
ما لم يحدد فيه مسنعة أو يكون ثوباً كسادة الزباني ( در المختار في القصب )  
لا يضمن الناصب منافع ما غصبه إلا أن ينقص باستعماله في يوم النقصان ( خلا )



(الكنوزي من مجمع القنادي)

(ح ١٠) قوله في غير المأكولة أيضاً لكن الخ إشارة الى فسق بين  
المأكولة وغير المأكولة (المحررة)

(المسألة ٩٠١)

المال الذي هو مساو للعصب في إزالة التصرف حكمه حكم العصب  
كما ان الشئوع اذا انكر الودعية يكون في حكم العاصب وبعد الانكار  
اذا تمت الودعية في يده بلا تعد يكون ضامناً

وقال الأستاذون في عهد الدين في فضولها والاصح انه أي المتار يضمن  
بالبيع والتسليم وبالجهود في الودعية أي اذا كان المتار ودية عنده لمجده كان  
ضامناً بالاتفاق وبالرجوع عن الشهادة بأن شهدا على رجل بالدار ثم رجعا بعد  
القضاء ضامناً (مجمع الاثر في كتاب العصب)

حق لو أودع رجلاً وجعله الودعية هل يضمن ؟ فيه روايتان أيضاً عنه  
والاصح انه يضمن بالبيع والتسليم وبالجهود أيضاً (رد المختار على در المختار)  
في التمين ومسئلة الودعية على الخلاف في الاصح ولكن سلم التبراعى بالاتفاق فالضمان  
لها يترك الحفظ للمترم بالجهود (رد المختار على در المختار)

(المسألة ٩٠٢)

لو خرج ملك أحد من يده بلا قصد - مثلاً لو سقط جبل بما عليه  
من الروضة على الروضة التي تحته يبيع الأقل في القيمة الاكثر يسنى  
صاحب الارض التي قيمتها أكثر يضمن لصاحب الأقل وتلك تلك  
الارض - مثلاً لو كان قبل الانتهاء قيمة الروضة العرفانية خمساً وقيمة  
التحتانية تساً يضمن صاحب الثانية لصاحب الاولى قيمتها وتلكها كما اذا

سقط من يد أحد أولئك قيمته خمسون وانقضت دهبية قيمتها خمسة فصاحب  
الأولئك يعطى الحصة ويأخذ الدهبية - انظر الى مادة ٢٧ و ٢٨ و ٢٩.

عصب ساعة قال الكرشي وأبو جعفر لا ينقض اذا بنى على حوال الساعة ولو  
بنى على نفس الساعة ينقض وجواب الكتاب برد ذلك وهو الاصح وحسب  
السنن ان الكرشي ذكر في معنى كونه ان قيمة الساعة لو أقل من قيمة البناء  
فليس لصاحب الساعة أخذها وإن كانت قيمة الساعة أكثر من أخفها وعلى  
هذا اذا تعلق الجبل بما عليه من المدينة على حديقة رجل فأسفل الجبل يرد  
بالقل قيمتها صاحب الأكثر على صاحب الأقل وتلكها (وكذا الحكم في الساعة)  
وقال انه مذهب أصحابنا قال مشايخنا ملاك كرم الكرشي قريب من المذهب لاهم  
نصوا في الدهبية اذا اشتملت لؤلؤة غير باقية يعلقون رجل الحلقه في حجرة آخر أو  
رأس تور تعلو في جب غير باقية لا يمكن الفصل الا يكسر أحداهما ينظر الى قيمتها  
أيهما أكثر فيملك صاحب الأكثر ويضمن للقيمة لصاحب الأقل وقد ذكرناه  
عن مشايخ خوارزم وفي المجمع البردوي يجب في سلاف السجدة ما يجب في سلاف  
الأموال (بازية) وفي ثالث من تصدق اقروي في تصدق - ولا يثنى يقول  
الكرشي صرح أبو السمود والعمادي بأنه لا يعدل بما قل على بكرشي فانظر  
الى ما نقل عن القهستاني والامام في الفصولين في الوجوه لا ينقطع بما حق المسألة  
مسئلة الحديقة غير موجودة في نسخة الشيخ في نسخة الأصل مبررة على الأصل  
في نسخة تسمى غير موجودة في نسخة (كذا في نسخة مولانا أبو السمود) وحاشي اقروي  
في العصب (وقيته أي البناء أكثر منها أي من قيمة الساعة) تلكها باقي القيمة  
وكذا لو غصب أرضاً لبن عليها أو غرس أو اشتمت دهبية لؤلؤة أو أدخل الفرس  
رأسه في فدر أو أودع فصلاً فحفر في بيت الودع ولم يكن اخر اعيان لا يرد المثل  
أو سقط دينار في حجرة فسيرو لم يكن اخر اعيان الا كسرهما ونحو ذلك يضمن  
صاحب الأكثر قيمة الأقل والأصل ان ضرر المثل يرد بالاعلى كما في هذه

التابعة من الأشياء ثم قال ولو ابتلع انسان الزاوة فبأن لا يفتق بطنه لان حرمة  
الادى اعظم من حرمة المال وفيها في تركته . وجوزوا الثاني وهو الاصح  
• در المختار •

### (المادة ٩٠٣)

زوائد المنسوب لصاحبه واذا استهلكها المصاحب يضمنها . مثلاً اذا  
استهلك المصاحب لبن الحيران المنسوب أو فواكه الحاصلين حال كونه  
للمنسوب في يده أو نحو البستان المنسوب الذي حصل حال كونه المنسوب  
في يده ضمنها حيث انها أموال المنسوب منه كذلك لو اغتصب أحد بيت  
العمل العمل مع غله واستردها للمنسوب منه يأخذ أيضاً العمل الذي  
حصل عند المصاحب

والزوائد المنسوبة متصلة كانت أو منفصلة كالولد والابن والصوف والماجدال  
لا تكون منسوبة بل تحدث أمانة ولا تصير منسوبة عليه الا بإتلاف أو منع حتى  
لو ساء مالك وطالب استرد الزوائد فتمها عن التسليم فيضمن بالأجاعة ولو يابها  
وسلها الى المشتري في المنفعة بالخيار ان شاء ضمن المالك المصاحب وان شاء  
ضمن المشتري قيمته يوم البيع والتسليم ولو استهلك الزوائد المنسوبة في غير الارض  
لا يضمن الزيادة عنده خلافاً لها وهو الصحيح . ( هكذا في عميد السرعي  
متدبر في الثاني من التصيب )

( ج ١٠ ) وقوله وزوائد المنسوب مطلقاً متدبر كسمن وجبن أو متفحمة  
كبد ونحو أمانة لا يضمن الا بالتدبر الا منع بعد طاب المساكات لانها أمانة ولو  
طلب المنفعة لا يضمن لان دفعها غير ممكن فلا يكون مانعاً . ( در المختار )  
بقي ما مر عليها مع الاصل بان قال سلق الدابة بعد السمن فنه ينفي ان  
يضمنه كالاصل . راجع في قولك ذكر في الزيادة المتصلة لا يضمن والبيع

والتسليم قال شارحه أي عند أبي حنيفة أما المتصلة فمضمونة اتفاقاً لانه بالتسليم الى  
المشتري صار متدبراً له وفي الاختلاف وان طلب المنفعة لا يضمن والبيع مقصور لان  
الطلب غير صحيح لعدم إمكان رد الزوائد بدون الاصل اهـ ثبت لم يضمن بالتسليم  
الى المشتري لا يضمن بالبيع أيضاً ( در المختار )

قوله وزوائد المنسوب ليس منها الا كسب المصاحبة باستقلال المصاحب فانها  
غير منسوبة وان استهلكها لا يضمن عن منافع المنسوب ومنافع غير منسوبة  
عندنا كما يأتي فتكلاً بهذا كقوله ( در المختار )

### (المادة ٩٠٤)

عسل النحل التي اتخذت في روضة أحد مأوى هو لصاحب  
الروضة واذا أخذ واستهلكها غيره يضمن

ان أخذ النحل موصلاً في أرض رجل فحصل منه عسل كثير فهو لصاحب  
الأرض وفيه العسل وليس لأحد عليه سبيل ( تأمل غنية وكذا في سيد القاري )  
وحكم النحل الا ان غلبت اهل القبر ورواهم فانه واقرم هالكه كادد في التصيب

### الفصل الثاني

في بيان المسائل المتصلة بنصب القمار

### (المادة ٩٠٥)

للمنسوب ان كان عقاراً يلزم المصاحب رده الى صاحبه من دون ان  
يشيره وينتقصه واذا طرأ على قبضة ذلك العقار تصان بسنن المصاحب  
وفضله يضمن قيمته مثلاً لو هدم أحد عملاً من الدار التي غصبها أو أهدم  
بسبب سكناه وطرأ على قبضتها تصان يضمن بمقدار التصان كذلك لو  
احترقت الدار من النار التي أوقدها المصاحب يضمن قيمتها بمئة

والمنسوب لولاه غير المثلوث كالساجنة والماتوت فان اتهدم عند الناصب  
بأية سبوبة أو جاءه سبيل مذبح البناء فلا ضمان عليه عدها ولو تلف يسكنها  
أو قطع أشجاره ضمن اجماعاً وإن عدها آخر أو قطع أشجاره آخر فالمالك  
بالجار يضمن أيها شاء ولو زرع فيها فالجار له ضمن قصتها وفي الجامع الصغير  
يدفع قدر البذر وما اتفق وأخذ المالك الزرع مع الأرض (بزيادة في أول  
العصب القروي في العصب) والعصب انما هو فيها ينقل فلو غصب غناراً فهلك  
في يده لا يضمن خلافاً لعدم وما نقص منه بفعل كسكناء وزرعه ضمنه وبأخذ  
رأس ماله ويتصدق بالتشل وعند أبي يوسف لا يتصدق به (ملحق الإبحر في  
كتاب العصب) أو قد تارة في الأرض بلا إذن المالك ضمن ما أحرقت في مكان  
أوقف فيه (فصول في الضمانات نقله في القبنية في العصب).

(ح ١٠) قوله وما نقص منه بفعل الخ قيل في تفسير نقصان أنه ينظر بكم  
لشأجر هذه الأرض قبل الاستعمال وبهذه وقيل بكم ثياب قبل الاستعمال وبكم  
ثياب بعده فيضمن بثلاث وثلاثين منها من نقصان وقال القيني وغيره وهو الأقرب  
(جميع الأنهر) قوله ورأس ماله وهو البذر وما غرست من الثمن وما اتفق  
على الزرع (جميع الأنهر)

### (المادة ٩٠٦)

إن كان المنسوب أرضاً وكان الناصب أنشأ عليها بناء أو غرس فيها  
أشجاراً يؤمر الناصب بقلعها وإن كان القلع مضرراً فالمنسوب منه إن  
يدعى بتمه مستحق القلع ويضبط الأرض ولكن لو كانت قيمة الأشجار  
أو البناه أزيد من قيمة الأرض وكان أنشأ أو غرس بزعم سبب شرعي  
كان حينئذ لصاحب البناء أو الأشجار أن يدعى بتمه الأرض ويملكها  
مثلاً لو أنشأ أحد على العريضة المودونة له من والده بناء بهصرف

أزيد من قيمة العريضة تم ظهر لها مستحق فالبناء يدعى بتمه العريضة ويضبطها  
(ولو يتج في أرض غيره أو غرس فيها) شجرة أو أمر إبل أو الخنزير والخنزير  
في ظاهر الرواية والرد أي رد الأرض إلى المالك لقوله عليه السلام ليس  
لعرق ظلم حتى أتى أهله عرق ظلم وصف العرق بصفة صاحبه وهو العلم جبراً  
كما يشك صام نهاره وقام إليه هذا إذا كانت الأرض لا تنقص (وإن كانت تنقص  
بالقلع فلهذا أن يضمن له) أي للناصب قيمتها أي قيمة البناء والعرض (مأموراً  
بقلعها) لأن فيه دفع الضرر عنها وانما يضمن قيمتها مطلقاً لأنه مستحق  
القلع (ثم بين طريق معرفته بقوله) فتقوم الأرض بلاشجر أو بناء بصفة مثلاً  
وتقوم مع أحدها بصفة وعشرة حال كونه مستحق القلع حينئذ ينقص اجرة  
القلع هي درهم ثوب مائة وتسعة دراهم فيضمن المالك القتل وهو الشقة قال  
المشايخ هذا إذا كانت قيمة البناء أو العرض إلى من قيمة الأرض ولما إذا كانت  
قيمة البناء أو العرض أكثر من قيمة الأرض فلا يزال لناصر القلع البناء أو العرض  
ورد الأرض بل يضمن قيمة الأرض فيملكها بالبناء وبه التي يضمن المتأخرين  
لكن في ظاهر الرواية ما ذكر في الفقه وبه يبنى البعض في زماننا سدة باب العلم  
هذا إذا كانت الأرض ملكاً أما إذا كانت حقاً فليس بالقلع والرد مطابقاً لجميع  
الأنهر في فصل وإن غير ما غلبه من كتاب العصب)

وذكر بعض المتأخرين أن الأولى بتقويم القلع أن يبنى يقول الكرخي إن  
كان الناصب بنى أو غرس بزعم سبب شرعي كالزاد والأطوب الكتاب كما في  
فصول المعاديء المول هذا هو الأصل عندني وهو الموافق لما سبق في كتاب  
الشقة في باب الشقة من المسئلة ورأسها وفي بناء المشرقي ونحوه البنا حيث  
فرق بينه وبين الخدم جبراً وبطل الخدم على وجه شرعي وجانبه المودونة المولوي

### (المادة ٩٠٧)

لو غصب أحد عريضة آخر وزعمها ثم استردها صاحبها ضمنه

تقصان الأرض الذي ترب على زراعته كذلك لزود أحد استغلا  
العروة التي يملكها مشتركا مع آخر بلا لأنه فبعد أخذ حصته من

العروة يضمه نقصان حصته من الأرض الذي ترب على زراعته

غصب أرضاً فزودها وبث فطاحها أن يأخذ الأرض ويأمر القاصب بالتلع  
فريقاً ملكه فإن أن يفعل فلا يغصب منه أن يفعل بنفسه فإن لم يحضر المالك  
حتى أدرك الزرع فالزود قاصب وهذا معروف وقيل أن يرجع على القاصب  
بناقص الأرض أن استقصت بسبب الزراعة (هذه في الباب العاشر من القصب)  
والله التوى زود أرضاً مشتركة بينه وبين غيره هل للشريك أن يطالبه بالربع  
أو بالثلث بحصة نفسه من الأرض كما هو عرف ذلك الموضع ؟ أجيب أنه لا بذلك  
ذلك (لكن يفرقه نقصان نصيب من الأرض أن يدخل فيه نقصان ) (كذا في  
فصول العيادية له ) ( هذه في الباب العاشر في الزراعة المصنوعة ) (مسئلة لازمة)  
( واستفتى ) جدي عن زود أرض غيره بغير أمره فهل ماله الأرض للمذا  
زودت افتتال الزود ادفع اليه ما يفتوت وأكون لك أكراراً والزود يبتا كما هو  
الرمس يدفع اليه مثل ذلك البسدر وادرك الزود يكون بينهما أم يكون الكل  
لأحدهما ؟ أجيب أن يكون الكل لصاحب الأرض ولزود أجر مثله (كذا في  
فصول العيادية ) ( هذه في الباب العاشر في الزراعة المصنوعة وفيه تفصيل  
فليس فالرجع اليه )

(المادة ٩٠٨)

إذا كرب أحد أرض آخر غصباً ثم استردها صاحبها فليس للقاصب  
مطالبة الجرة في مقابلة السكراب

وإن كان القاصب زاد في الأرض من عتده أن يتمكن الزيادة مالا متقوماً بأن  
كرب الأرض وعثر النهر أو أن في الأرض سريقاً واختلاط بالتراب وصار

بئرلة المستهلك فإن القيم يسترد الأرض بغير شيء ( هندية في الباب التاسع في  
غصب الوقف من كتاب الوقف )

رجل غصب أرضاً موقوفة وزاد في الأرض من عتده أن لم تكن الزيادة مالا  
متقوماً بأن كرب الأرض أو عثر النهر أو أن في الأرض سريقاً واختلاط ذلك في  
التراب وصار بئرلة المستهلك فإن القيم يسترد الأرض من القاصب بغير شيء  
( فائدها في اجازة الوقف )

(المادة ٩٠٩)

لو شغل أحد عروة آخر بوضع كتاسة أو غيرها فيها يجبر على دفع  
ما وضعه وتخليه العروة

لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بلا إقته ( جامع فقهائى من أصول  
الفقه ) لأن التصرف في حال الغير يغير إقته ولا ولاية له لا يجوز (منايع الفقهاء)  
الفسر إلى قوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار أخرجه الحاكم ومالك وفسر  
بأنه لا يضر الرجل أحده ابتداء ولا جزاء ويبنى عليه كثير من أبواب الفقه كما  
صر في مادة ٢٠ ( منافع الفقهاء )

الفصل الثالث

في بيان حكم غصب القاصب

(المادة ٩١٠)

قاصب القاصب حكمه حكم القاصب فإذا غصب من القاصب لملك  
المصوب شخص آخر وآفته أو تلفت يده فالقاصب منه غير أن شاء ضمه  
القاصب الأول وإن شاء ضمن القاصب الثاني وله أن يضمن مقدراً منه  
الأول والمقدار الآخر الثاني . وبفسر فغيبته القاصب الأول فهو



يرجع على الثاني وأما إذا ضمنه الثاني فليس للثاني أن يرجع على الأول  
ولو غصب رجل المنسوب من الغاصب فلهما أن يشعن الأول والثاني فإن  
ضمن المالك الغاصب الأول يرجع الأول على الثاني بما ضمن وإن ضمن الثاني  
لا يرجع على الأول بما ضمن ولو اختار المالك تشعين أحدهما فليس له تشعين  
الأكثر عدداً وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له ذلك ما لم يقبض الثمن منه  
كذا في معجم السرخسي (عندية في الباب الثاني عشر في غصب الغاصب وموضع  
الغاصب من كتاب الغصب)

### (المادة ٩١١)

إذا رد غاصب الغاصب للمالك المنسوب إلى الغاصب الأول يبرأ وحده  
وإذا رده إلى المنسوب منه يبرأ هو والأول.

وإذا ضمن المالك أحدهما إما الغاصب أو غاصب الغاصب أو مودعه برئ  
الأكثر من الثمن كذا في الحلاصة. غاصب الغاصب إذا استملك الغصب فأدى القيمة  
إلى الأول برئ عن الثمن وعن أبي يوسف رحمه الله لا يبرأ عن الثمن ولو رد  
المنسوبية على الأول برئ عن الكل (كذا في ثاوي قاضيان عندية في الحل المزبور)

### الباب الثاني

في بيان الاغلاف ويجوز على أربعة فصول

#### الفصل الأول

في مباشرة الاغلاف

### (المادة ٩١٢)

إذا أنفق أحد مال غيره الذي في يده أو في يد أمته قصداً أو من  
غير قصد يضمن وأما إذا أنفق أحد المال للمنسوب الذي هو في يد

الغاصب فالممنسوب منه بالخيار أن شاء ضمنه الغاصب وهو يرجع على  
الملك وإن شاء ضمنه الملك وبهذه الصور وليس للعنف الرجوع على الغاصب  
فإن تلف في يد الغاصب أو أنفق إن كان مثلاً كالنكي والوذي الذي ليس  
في بيئته ضرر كذبح السقوع والعمدي المتقارب كالغيب والبولز وما أشبه ذلك  
فمليه منه وإن كان غير مثلي كالحيوان والزروع والمطوية والعمدات المطوية  
والوذي الذي في بيئته ضرر كالصنوع إن تلف أو تلف قبله قبله يوم  
غصبه ولو أنفق غير الغاصب في يد الغاصب بالخيار له التنازل شاء ضمن الغاصب  
ويرجع على التنازل وإن شاء ضمن التنازل ولا يرجع على أحد وإن غصب كان  
وتلف عدله فالمالك بالخيار على الثاني (جامع الفتاوى في الغصب)

### (المادة ٩١٣)

إذا زلق أحد واستطاع على آخر وأتقه يضمن  
وفي مجموع الوارث عن النجم ماش في الطريق ومعه قارورة دهن اشتد  
آخر فاستلما فالكسرت القارورة وسال الدهن على ثوب السائل واقعه إن  
دعى صاحب الزجاجة فأصاب الدهن الثوب فهو الضامن لقول وأتقى السائل  
ضمن الدهن وإن زجاجة لأن السائل هو المصلح (أبضية في شأن السبب نقله في  
بهجة الفتاوى في عين هذه المسئلة بـ)

### (المادة ٩١٤)

لو أنفق أحد مال غيره على زعمه أنه ماله يضمن  
وحكمه أبي الغصب الآثم من غيره أنه مال الغير وإن ذلك قبل غصب واقعه  
عليه ما إن ظن أنه ماله فالضامن ولا اتهاماً الحلفاً من وقوع (جمع الاستمراري كتاب الغصب)

### (المادة ٩١٥)

لو أجز أحد ثياب غيره وشتمها يضمن تمام قيمتها وأما لو تشتم

بها واشتقت بحر صاحبها يضمن نصف القيمة كذلك لو جلس أحد على  
أذبال باب ونهض صاحبها غير عالم بجلوس الآخر واشتقت يضمن ذلك  
نصف القيمة

نوب لرجل في يده فتحت به رجل فغلبه صاحب النوب فتخرق قال محمد  
رحم الله يضمن المشتت نصف قيمته وإن كان الذي غلبه هو المشتت الذي  
ليس له النوب يضمن جميع القيمة ولو غش رجل ذراع انسان فغلب صاحب اليد  
ففسدت انسان ذلك الرجل وذهب علم ذراع هذا فقيمة الانسان هدر ويضمن  
الماش ارض ذراع هذا ولو جلس على نوب رجل وصاحب النوب لا يعلم به فقام  
صاحب النوب فاشتق من جلوس الجالس كان على الجالس نصف ضمان الشق وعن  
محمد رحمه الله في رواية يضمن نقصان الشق (والاعتماد) على ظاهر الرواية  
(قائمين في فصل فيما يصير المروءة غلباً وضماناً)

(المادة ٩١٦)

إذا أفلت صبي مال غيره يلزم الضمان من ماله وإن لم يكن له مال  
يتنظر الى حال يساره ولا يضمن ولى

صبيان يرمون لياً فأصاب منهم أحدهم امرأة وهو ابن تسع سنين ونحوه  
فالدية في مال النسبي ولا شيء على الأب وإن لم يكن له مال فتنظر الى ميسرة  
قال أبو الليث وأما أوجب الدية في مال النسبي لانه لا يرى فمجه غافق (قبة في  
جناية الصبيان) (فقه فقيهة فيما يوجب الدية وما لا)

(المادة ٩١٧)

لو طرأ أحد على مال غيره نقصاً من جهة القيمة يضمن نقصان القيمة  
ولو نقص التصويب في يد الراسب ضمن النقصان ويرد على المصوب منه مع  
ضمان النقصان (عندية في باب الذي من كتب التصيب) المتابع لا تضمن بالتصيب

والاكتلاف بل يضمن ما نقص باستعماله فيرمي النقصان (ورد في التصيب)

(المادة ٩١٨)

إذا هدم أحد عقار غيره كالساكنات والمجان فصاحبه بالخيار ان شاء  
ترك اقتاضه للهدم وضمنه قيمته مبنياً وإن شاء حط من قيمته مبنياً قيمة  
الاقتاض وضمنه القيمة بالبقا وأخط هو الاقتاض ولكن إذا بناء القاصب  
كالاول يبرأ من الضمان

هدم حائط غيره خبير ماله كره بين فضمن قيمة الحائط وتسلم القرض له وبين  
ان يأخذ القرض ويضمنه قيمة النقصان (وليس له اشير على البناء كما كان لانه ليس  
من ذوات الاشغال) وقيل ان كان الحائط جديداً أمر بإعادته والا لا (عند  
جدار غيره من القرب وبناؤه نحو ما كان يري عن القمار وإن من خيب وبناؤه  
من الحطب كما كان كذلك يبرأ وإن بناءه غلب آخر لا يبرأ لانه يتفاوت حتى  
لو علم ان الثاني أجود يبرأ (في رواية في الثالث من القصب القروي في القصب)

(المادة ٩١٩)

لو هدم أحد داراً بلا إذن صاحبها لاجل وقوع حريق في الحصة  
واقطع هناك الحريق فإن كان المصدم هدمها بأمر أولى الأمر لا يلزم  
الضمان وإن كان هدمها بشيء يلزم الضمان

وفي جامع الصوابين لو وقع الحريق في حصة هدم رجل بيت جاره حتى لا يجد  
بيته بغير أمر جاره أو بغير أمر الناس أو السلطان فحاصلاً من الحريق  
ويستطيع كل ضمن قيمته في ذلك الوقت أي وقت الحريق لا قيمة كالاول وأما  
كثفتار أكل في بقعة طعام غيره جامع الفتاوى في كتاب القصب حريق دفع  
في حصة هدم انسان دار غيره بغير أمر صاحبه حتى اقطع الحريق من داره وهو  
ضامن إذا لم يفعل بلان السلطان وخرابة الفتاوى في فصل من يضمن بقتل من

لو قطع أحد الأشجار التي في روضة غيره بغير حق فصاحبها غير إن شاء أخذ قيمة الأشجار فأنته وترك الأشجار المقطوعة لقاطع وإن شاء حط من قيمتها فأنته قيمتها مقطوعة وأخذ المبلغ الباقي والأشجار المقطوعة مثلا لو كانت قيمة الروضة حال كون الأشجار فأنته عشرة آلاف وبلا أشجار خسة آلاف وقيمة الأشجار التي فصاحبها بالجار إن شاء ترك الأشجار المقطوعة لقاطع وأخذ خسة آلاف وإن شاء أخذ ثلاثة آلاف والأشجار المقطوعة

ومن كسر ضمن الشجرة فصاحبها إن شاء ضمن قيمة الفس وتضمن الشجرة والتضمن المكسور فكاسر وإن شاء ضمن الشجرة والتضمن المكسور لرب الشجرة جامع القنوي (في كتاب النصب القروي) عن جميع القنوين (وإذا كسر غصنا من شجرة وقيمة الفس قليلة إلى شاء ضمن قصان الشجرة جميعاً وتضمن فكاسر وإن شاء ضمن قصان الشجرة إلا قدر ضمن والتضمن لرب الشجرة وكذا في البسوط قطع أشجار كرم السان يضمن القيمة لأنه أنفك غير المشاي وطريق معرفة ذلك أن يقوم الكرم مع الأشجار البسات وقوم مقطوع الأشجار لفضل ما بينهما قيمة الأشجار فعند ذلك صاحب الكرم يطالب إن شاء دفع الأشجار المقطوعة إلى القاطع وضمنه تلك القيمة وإن شاء أمسك ورفع من تلك القيمة قيمة المقطوعة وضمنه الباقي فمضت شجرة في دار غيره بغير إذن فرب الدار يطالب إن شاء ترك الشجرة على القاطع وضمنه تلك القيمة وإن شاء أمسك ورفع من تلك القيمة قيمة المقطوع وضمنه الباقي ومعرفة ذلك أن يقوم الدار مع الشجرة فأنته وتقوم بغير الشجرة بضمن ما بينهما وإن شاء أمسك الشجرة وضمنه

قيمة القصان فأنته لأنه أنفك عليه الدار وطريق معرفة ذلك أن إذا حرق قيمة الشجرة فأنته والطريق الذي تقدم فيه ذلك سطر إلى تلك القيمة وإلى قيمة الشجرة المقطوعة لفضل ما بينهما قيمة قصان الشجر وإن كان قيمتها معلومة وغير مقطوعة سواء الملائم عليه وهكذا في الكوى خذية في باب الرابع من النصب (السادس ٩٢١)

ليس للمعلوم أن يأخذ آخر بما فيه ظلم مثلا لو أنفك زيد مال عمرو مقابل بما فيه أنفك ماله يكونان شامتين وكذا لو أنفك زيد مال عمرو الذي هو من قيمة ملى بما إن بكراً الذي هو من تلك القيمة أنفك ماله يضمن كل منهما المال الذي أنفك كما لو أنفك أحد فأنفك ورأى زائلة من أحد فليس له أن يضرهما إلى غيره

(القدر لا يزال يضمنه بل يزال بلا ضرر ولا يضمنه ولا يضمنه لغيره على تعدي الدار المشتركة لغيره أضعافاً لا يرجع على الشريك الآخر إلا كالتعدي المشترك من أضعاف بغير إذن القاطع ولو عمر بانه يرجع بحصة (مفهوم من الاستدراك في بيان هذه القاعدة)

### الفصل الثاني

في بيان الخلاف

(السادس ٩٢٢)

لو أنفك أحد مال الآخر أو ضمن قيمة لمسا بين لو كان سبباً معصياً ذلك مال أو تضمن قيمة يكون شاملاً مثلاً إذا أنفك أحد باب آخر ومال جاريها سقط مما عليه من أنفك أو يوجب يكون التمسك شاملاً وكذا لو سدد أحد مال أرض لأخر أو ماله روضته وروسته

من روياته من روياته وثقت أو أفاض الله زيادة وعرفت الزيادة وثقت  
يكون ضامناً وكذا لو فتح أحمد باب اصطبل لا آخر وفرت حيواناته  
ومناقت أو فتح باب نفسه وفر الطير الذي كان فيه يكون ضامناً

خرقن إحدى الرأيتين إذن الأخرى في المشجرة سقط منها القوط فضاغ  
تضمن (من غصب القتي في القريب إلى الثالث) تباقي رجل ورجل فسقط عن  
الطابق به شيء فضاغ قالوا يضمن المتلقي ويضمن أن يكون المواب على التضمين أن  
سقط بالقرب من صاحبه وهو يراه وأمكنه أخذه لا يكون ضامناً (من الحائرية)  
(قلت) في مسألة القوط يضمن أن تكون على هذا التفصيل لكن ثمة قالوا بعدم  
التضمن (انتهى سرقة القتل في القريب) (حسن) مانع عن سقي زوجه حتى  
قد زوجه لم يضمن (قاس) ختم ما زرع غيره حتى هلك (يضمن) (جامع  
التصويلين في شأن الزرع) رجل أورد سقي زوجه بلاء رجل ومنه الماء حتى  
قد زوجه لم يكن عليه ضمان زوجه لأنه ناسب للأردن زوجه (تجيب) وحيد  
في القريب القروي في القريب (وأنق) مولانا أبو السعود العمادي في الزرع  
بالضمان وقت رأى حاكم إليه تفسين روايت وزرع وأنق في الكروم بالضمين  
أيضاً وقال رأى حاكم إليه تفسين شرعياً وقال أيضاً سوير مائة فودون  
الطير وزرعك تفسين تفسين بدير (حاشي القروي هكذا تفسه الكفوي  
على قيد على أفعى)

سقي أرض تفسين إلى أن يجرى الماء بغيره لا يستغني أرضه إلى  
يستغني في أرض غيره يضمن وإن كان يستغني في أرضه ثم يفسد إلى غيره أن  
تقدم عليه الماء في يده ضمن استغناءً وألا فلا فإن كانت أرضه في معدن  
وأرض غيره في حجة وإيم أنه لو سقي بتفسين يضمن ويؤمر برافع المسألة حتى  
يعول منه ومن القوي ربيع من القوي حتى ربيع التمسك وإن لم يكن أرض  
غيره في حجة لا ينع والدكتور في مادة الكتب أنه إن سقي بغيره مائة ضمن

والألا (بزازية) في القريب في القتي في مسائل المسألة تفسه الكفوي في القريب  
ولو فتح باب دار فسرق آخر منها لا يضمن الفاسق حواء فسرق طيب الفتح أو  
بعده وكذلك إذا سفل رباط دابة فسرقها انسان أو فتح باب قصص فأفسد الطير  
انسان لا ضمان على الذي حل وفتح بالاقاق المودع إذا فتح باب القصب أو فتح  
باب الاصطبل حتى ذهب يضمن لأنه الزم حفظاً (قصور استروتن في ضامن  
القصب) (القروي في كتاب القصب) (تفسه الكفوي)

ولا ضمان على من حل وباط دابة غيره أو فتح اصطبل أي اصطبل دابة  
المر أو فتح قصص طير غيره فذهب الدابة والطير فذهب ذلك الضمان هكذا حشد  
الشيء لأنه تحال بينه وبينه والثالث قبل فاعل حذر وهو زهاب الدابة وطيران  
الطير واختيارهم جميع وتركمهم منهم متصور والأخير لا يعدم بالعدم الضمان  
فيضاف الضمان إلى المباشرة دون السبب كما في الأخير (جامع الأمر صاحباً)

لو جثت دابة أحد من الآخر وفرت فضاغت لا يلزم الضمان  
وأما إذا كان ينفذها قصد أيضمن وكذا إذا جثت الدابة من صوت  
البندقية التي دماغها الصائد قصد القصد فوفرت وثقت أو انكسر أحد  
أعضائها لا يلزم الضمان وأما إذا كان الصائد له دى البندقية بقصد ينفذها  
يضمن (راجع مادة ٩٢٤)

ولو سرق طير انسان من رجل لا يضمن ولو قصد تدمير يضمن ولو دلى منه  
ولم يفسد تدمير لا يضمن (بخلافه في القصب من الضمانات) (كذلك تفسه الرعية  
في القريب من القصب) (الظاهر ضامن ولو لم يفسد والضمان لا يضمن إلا إذا  
كان متعمداً والله في كتاب القصب)



## ( المادة ٩٢٤ )

يشترط التمديد في كون السب موجباً للشك على ما ذكر آتياً يعني ضمان السبب في الضرر مشروط بسببه فعلاً مفضياً إلى ذلك الضرر بشيرحق مثلاً لو حفر أحد في الطريق العام براً بلا إذن أولى الأمر ووقعت فيه دابة لا تخر وتلفت يضمن وأما لو وقعت الدابة في بئر كان قد حفره في ملكه وتلفت لا يضمن

ومن حفر بئراً في طريق المسلمين أو وضع حجراً فغلب به الإنسان فذبحه على ناقته وإن تلت بومة فقتلها من ماله وفي الجامع الصدفة في البالوعة يحفر الرجل في الطريق فإن أمر السلطان بذلك أو أجبره لم يضمن وإن كان بغير أمره فهو متعد وكذا الجواب في جميع ما قبل في طريق العامة وإن حفر بئراً في ملكه لم يضمن ( وكذا إذا حفر في فناء داره ) وقيل هذا إذا كان البناء مملوكاً له أو كان له حق الطريق أما إذا كان لحاجة المسلمين أو مستحقاً بأن كان في سكة قبر ناقته يضمن وهذا صحيح ( من الهداية صرة الفتاوى في النصب )

## ( المادة ٩٢٥ )

لو فعل أحد فعلاً يكون سبباً لقتل شيء غفل في ذلك الشيء ففعل الاختيارى يعني إن شخصاً آخر أخطأ ذلك الشيء مباشرة يكون ذلك التاميل المباشر الذي هو صاحب العمل الاختيارى تامناً ( راجع مادة ٩٠٠ ) إذا اجتمع المباشر والسبب أنسب الحكم إلى المباشر فلا ضمان على سائر البئر تعدياً بما تطلب بالقاء ثوره وإذا حفر بئراً تعدياً ثم مات فوقع فيها النسل بعد موته كانت على المانح ( من الأشباه صرة الفتاوى في النصب )

## الفصل الثالث

فيما يحدث في الطريق العام

## ( المادة ٩٢٦ )

لكل أحد حق المرور في الطريق العام لكن بشرط السلامة يعني أنه مقيد بشرط أن لا يضر غيره بالحوادث التي يمكن التعرض منها فلو سقط عن ظهر الحمار حمل وأخطأ مال أحد يكون الحمار شامناً وكذا إذا أحرقت ثياب أحد كان ما يرافى الطريق الشاردة التي طالت من دكان الحداد حين ضربه الحديد يضمن الحداد ثياب ذلك المار

الأصل أن المرور في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة لأنه يحرف في حقه من وجبه وفي غيره من وجه لكنه مستزك في كل الناس فلهذا بالإجماع يشترط السلامة لينتقل النظر من الجائز لما يمكن الاحتياط لا فيما لا يمكن لأن تقليده بها مطلقاً يؤدي إلى المنع من التصرف وبسببه وهو مفتوح ( رد ضرر في جناة البرية )

وفي الحائصة جمال مر في الطريق يحمل عليه وقع الحمار على شيء وأخطأ ضمه ولو وقع الرجل في الطريق حمل تعدياً إلى الإنسان ضمن الدية لأنه سائر إن كان موضع لا يسقط أثره عليه ( جهات الفتاوى في حيل الحمار ) الحداد إذا أخرج الحديد في حاله من الكبر ووشمها على الدقة ضربه بالطريقة فطابت شاردة وأخطأ شيء يضمن وإن قتله وجبلاً أو أخطأ عيناً فالدية على ناقته ولو لم يضربها بالطريقة لكن ألحق ضاربها بشره فهو حذر ( برازية في نوع في الفارس الحلية القروى في النصب ) أخرج إلى طريق العامة كهيئة أو جرساً أو ميزاناً أو دكاناً جائزاً في يضر العامة ولكن أحد من أهل العمومة منه ومثاله يفتقه هذه ههنا إذا

في نفسه يسير أسرار الإمام وإن في المسلمين كسجد ونحوه لا وإن كان يسير  
بالعلم لا يجوز أحداثه والقعود في الطريق ليضع وشراء على هذا التفصيل وفي  
غير ثلاثة لا تصرف بإحداث مخالفاً إلا إذا هم فإن مات أحد سقطوا عليه  
فدبرته على عاقبة (نور الأبصار فيما يحدث)

(المادة ٩٢٧)

ليس لأحد الملبوس في الطريق العام ووضع شيء فيه وإحداثه بلا  
إذن أولى الأمر وإذا فعل ضمن الضرر والمصادر الذي ترك من ذلك  
العمل به عليه لو وضع أحد على الطريق العام الحجارة وأدوات العبارة  
وعشرها حيوان آخر وتلف ضمن كذلك لو سب أحد على الطريق  
العام شيئاً يركب به كالدعوى وذلك به حيوان وتلف ضمن

ومن أحدث في طريق العامة شيئاً أو مزاراً أو جرماً أو دكاناً وسعه ذلك  
إن لم يضر جسم وعلى عاقبته دية من مات بسقوطها فيها كمن حفر بئراً أو وضع  
حجراً في الطريق تلف به الناس وإن تلف به جبهة فضائها في ماله وحسدًا إذا  
فعله بلا إذن الإمام فإن فعل شيئاً من ذلك بانه لا شأن بمقتضى الأمر فيما يحدث  
في الطريق والقعود في الطريق ليضع وشراء على هذا التفصيل لماس (في  
نور الأبصار) رجال وضع شيئاً في طريق المسلمين أو حجراً أو حديدية  
قوت به دابة من غير سوق أحد فمطعت به ضمن واشتد الخبز والحطب  
(الشيخان في حاية الجاهل) وتفصيل الكلام في هذا الإقام أنه هل يملك له أحداث  
في الطريق أم لا وهل لأحد الملبوس في منه من الأحداث فيه ورفع يده وهل  
ضمن فيما تلف بسبب الأحداث (أما الأحداث) فقال شمس الأئمة إن كان يسير  
أعمال الطريق فليس له ذلك (وإن كان لا يسير بأحد لسعة الطريق جاز له  
أحداث فيه) وعلى هذا القعود في الطريق ليضع والقعود يجوز إن لم يسير بأحد

وإن أشر لم يجر وإذا الملبوس فيه مثال الإمام لكن أحد مسامحاً كان أو دابة إن  
بأنه من الوضع وإن يكفه الزرع أشر أو لم يضر إن كان الوضع غير أن الإمام  
لأن التدبير في أمور العامة مأخوذ إلى رأي الإمام وهو الذي يوجب لكل أحد  
أن ينع من الوضع قبل الوضع وليس له أن يكفه الزرع وهو محد ليس لأحد  
أن ينع قبل الوضع ولا بعده إذا لم يكن فيه ضرر وبأنه لا يضر أحد في  
أحداثه شرعاً. وأما الصانع بالانلاف فيسبب عليه مبروحاً وجميع الأجر  
ويضمن من سبب إنشاء في الطريق العام وما عدا به وكذا إذا رده غيرت إلى  
أبيه أو توضع به واستوجب الطريق ووضع الحطب في الطريق كارت في استنباب  
الطريق وحسدته (مقتضى الأمر) وفي إهاب الدور على في السكة طريق منه  
الناس أو دابة قال محد رحمه الله إن كانت السكة ناصية مدفن وإن كانت غير ناصية  
لم يضمنوا (وجيز مرخص في الحاية) (كذا أيد الله في بيضة الفتوى)  
(في باب الحاية في الطريق)

وإن فعل شيئاً من ذلك المذكور من نصب والرعي والقعود في سكة غير  
ناصية وهو أي الفاعل من أهله أي من أهل السكة أو قعد فيها أي في سكة السكة  
أو وضع ماله فيها لا يضمن لأن لكل واحد أن يفعل ذلك في السكة  
غرضه السكة كما في الدار المذكورة لا يجوز لكل واحد من السكة أن  
يفعل فيها ما داه من ضرورة السكة (جميع الأجر)

(ج. ح) قوله وما عدا به أي لا يضره فيه أي في الضرر بالدار قوله أو  
توضع به أي في الطريق قوله بحيث يركب به أي من على عاقبه قوله واستوجب  
أي المأثم قوله ووضع الحطب في الطريق يسبب الاستوجب الحطب الطريق يضمن  
وإن لم يستوجب لا يضمن (جميع الأجر)

(المادة ٩٢٨)

لو سقط حائط أحد وأودت غيره ضرراً لا يزم القائل ولكن لو

كان الحائط مائلاً للأقدام أولاً وكان قد نبه عليه أحد وتقدم بقوله اهدم حائطك وكان قد مضى وقت تمكن هدم الحائط فيه يلزم الضيان ولكن يشترط أن يكون التربة من أصحاب حق التقدم والتفسيه أى اذا كان الحائط سقط على داد الجيران يلزم ان يكون الذى تقدم من سكان تلك الدار ولا يفيد تقدم أحد من الخارج وشيبهه واذا كان قد انهشم على الطريق الخاص يلزم أن يكون الذى تقدم بمن له حق المرور في ذلك الطريق وان كان للأقدام على الطريق العام فلكل أحد حق التقدم

وان كان يتواء غير مالك ثم ماله يمرور الزمان ثم سقط على انسان أو سقط على مال فأنه هل يضمن صاحب الحائط ان سقط قبل التقدم إليه بالتفسيه فإنه لا يضمن على صاحب الحائط في قول علماء الثلاثة أما اذا سقط بعد ما تقدم إليه بالتفسيه وتمكن من التفسيه بعد ذلك ولم يتفسيه بالتفسيه أن لا يضمن وفي الاستحسان يضمن مكدداً في التفسيه ثم ما تلف به من النفوس تتجدد العاقبة وما تلف به من الاموال تضاهى عاقبه (كذا في التبيين) (حندية في الباب الحادي عشر من المباحية) ان مالك حائط الى طريق العامة فطوبى ربه بشفته من مسلم أو ذمى والشهد عليه في بشفته في مدة يمكن تفسيه فيها فأنه يضمن لنفسه أو مال ضمن فأنه نفس أي عاقبة رب الحائط وهو أي رب الحائط المسالك (جميع الأهر في فصل في حائط مالك)

ويشترط للمصلحة التقدم والمطلب أن يكون التقدم الى من له ولاية التصريح حتى في تقدم الى من سكن الدار باجاره أو اعدله فلم يفتقر الحائط حتى يسقط على المسالك لا ضمان على أحد (كذا في التفسيه) ويشترط أن يكون التقدم والمطلب من صاحب المثل والمثل في طريق العامة فيكتفى بمطلب واحد من العامة (ذخيرة) وفي السكن الخاصة المثل لا للمطلب السكن فيكتفى بمطلب واحد منهم

وفي الدار يشترط طلب المسالك أو الساكن كذا في الذخيرة (حندية في الباب الحادي عشر من المباحية) وتفسير التقدم أن يقول صاحب المثل صاحب الحائط ان حائطك تنزف أو يقول مالك فأنه حتى لا يسقط ولا يملك شيئاً (كذا في الحبيب) ولو قبل له ان حائطك مائل يقبى فأنه ان نهزم كان ذلك مشورة ولا يكون طلباً (كذا في فتاوى قاضيخان) والتمسك بالتبلي لا الاشهاد حتى لو طلب بالبرغ من غير الشهاد ولم يفرغ مع التمكن حتى سقط وتلف به شيء وهو يفر بالمطلب ضمن وفائدة الاشهاد امكان اثبات التالف عند الجسود (كذا في الكافي) (حندية في الباب الحادي عشر من مباحية الحائط)

### الفصل الرابع

في جنازة الحيوان

(المادة ٩٢٩)

الضرر الذى أحدثه الحيوان منسه لا يقضه صاحبه بل يقضه ماله ولكن لو استهلك حيوان مال أحد وداه صاحبه ولم يمتعه يضمن ويضمن صاحب الثور الطلوح والكلب العور ما أتاه اذا تقدم أحد من أهل عائلته أو فرسته فأنه حافظ على حيوانك ولم يمتعه عليه

ولا دابة يملكه أصابع ثلثاً أو مالا يلا أو مراً فأنه عليه السلام يرحم العجوة جبر أي خضر وهي اللقطة ولان العمل في يملك الى الامم يوجد منه ما يوجب العصبية اليه من الارصاد والوقوع ونحوه لا دور في باب جنازة البعوضة والمجذبة عليها (وفي القبة وأحد علماء) أكثر رابع قوله في يضمنه حتى أتاه عليه اختلاف المذاهب والصحيح انه لم يضمن من عدااته العام العبد الذي في جنازة البعوضة (الطروي في العصب) وقال أكثر مذاهب يضمن وجباة الوقوع كذا في العصب موجبات الاحتكام (الطروي في جنازة الوقوع) في تلك الوقوع

كأن من عليه ما عده لأهل القرية أن يقتلوه فإن فعلوا فقتله فإن قيل  
 تقدم إليه فلا حيل عليه وإن بعد التقدم إليه عليه عليه كالحاشط المسائل قبل  
 الانتذار وبعد في الشك في مسألة قطع الثور يضمن بعد الانتذار النفس والمال  
 في أوامر الفصل الرابع من جنابة الزانية في جنابة الدواب (الفرسي) رجل  
 له كلب غفور كما من عليه ما عده ففعل الصانع هل يجب عليه الضمان أن تقدموا  
 إلى صاحب الكلب قبل الضم يضمن وإن لم يتقدموا فيه قبل الضم لا يضمن  
 بتزلة الحاشط المسائل قاله قضيتان في كلب الجحر والأيسة من قتالها في هذه  
 المسألة فينبغي أن لا يضمن إذا لم يكن من صاحبه أسلحة وفي شرح العلاوي  
 ولو أغرى كلباً حتى غرر رجلاً لا ضمان على المربي عند أي حذرة رجع الله  
 في جنابات الدواب في ضمانات الدابة فله الكفوي في جنابة البيهق والجنابة عليها

(المادة ٩٣٠)

لا يضمن صاحب الدابة التي أضرت ببدنها أو ذيلها أو رجلها حال  
 كونها في ملكه راكياً كان أو لم يكن

(يجب) أن يعلم بأن جنابة الدابة لا تقتل من ثلاثة أوجه إما أن تكون في  
 ملك صاحب الدابة أو في ملك غيره أو في طريق المسلمين فإن كانت في ملك  
 صاحب الدابة ولم يكن صاحبها معها فله لا يضمن صاحبها والله كانت الدابة أو  
 سائر دوابه يضرها أو رجلها أو تحت بدنها أو رجلها أو ضرت بدنها أو  
 كدت وإن كان صاحبها معها أن كان قائداً أو سائقاً فما كدت لا يضمن صاحبها  
 في الوجود كلها وإن كان صاحب الدابة راكياً على الدابة والدابة ضرت أو دوابه  
 يضرها أو رجلها يضمن وعلى قائده الدابة وتزعم الكفاية وغيرهم عن الميراث  
 وإن كدت أو ضرت رجلها أو بدنها أو ضرت بدنها فلا ضمان (مادة في  
 الباب الثاني عشر في جنابة الهائم الخ)

(ج ١) قوله وإن كدت الكدم هو الضم تقدم الاستان قوله أو تحت

برجلها أي ضرت بعد حارها (جمع الأهر)

(المادة ٩٣١)

إذا أدخل أحد وائته في ملك غيره بأذنه لا يضمن جناحتها في الصور  
 التي ذكرت في المادة أعني حيث أنها تمتد كالكلبة في ملكه وإن كان  
 أدخلها بدون إذن صاحبه يضمن ضرر تلك الدابة وضارها على كل حال  
 بمعنى حال كونه راكياً أو سائقاً أو قائداً أو موجوداً عند صاحبها أو غير  
 موجود وأما لو أفلتت نفسها ودخلت في ملك الغير وأضرت فلا يضمن  
 وإن كانت في ملك الغير صاحب الدابة فإن دخلت في ملك الغير من غير إذن  
 صاحبها بأن كانت متفلسة فلا ضمان على صاحبها وإن دخلت بإذن صاحبها  
 فصاحب الدابة ضامن في الوجود كلها سواء والقسوة أو سائر دوابه كان صاحبها  
 معها يسوقها أو وجودها أو كان راكياً عليها أو لم يكن معها (كذلك في الأخيرة)  
 وإن كان يضمن مالكه فهو كما لو كان في ملكه (كذلك في التبين) (مادة في  
 الباب الثاني عشر في جنابة الهائم والجنابة عليه)

(المادة ٩٣٢)

لكل أحد حق الرود في الطريق العام مع حيوانه به عليه لا يضمن  
 للمار راكياً على حيوانه في الطريق العام الضرر والحمل الثقيل لا يمكن  
 التحرز عنها مثلاً أو اقتصر من رجل الدابة غبار أو طين أو قوت ثياب  
 الآخر أو دعت برجلها للفرقة أو طعت بدنها وأضرت لا يلزم  
 الضمان ولكن يضمن المراكب الضرر والحمل الذي وقع من مساكنها  
 أو لعلها يضرها أو رأسها لا مكان التحرز من ذلك



(بضم الراء) اي في طريق العامة وانما يقيد به لانه لو كان في ملكه لا يضمن شيئاً لانه غير متد بخلاف ما اذا كان في طريق العامة فيضمن قاتله واما ما قلناه وابسته او اسات يسدها او درجها او راسها او كومت او خبطت فيجها او سمعت) والاصل في هذا ان المورد في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة بجزء المني لان المني في الطريق مشترك بين الناس فهو يتصرف في حقه من وجه وفي حق غيره من وجه (فالجابية) مقدسة بشرط السلامة وانما (تقيد) بشرط السلامة فيما يمكن التحرز عنه دون ما لا يمكن التحرز عنه لانه لو شرطنا عليه السلامة عما لا يمكن التحرز عنه يمتنع عليه امتناعه حقه لانه يتبع عن المني والتبر خلفه ان يظن بما لا يمكن ان يحترز عنه والتحرز عن الوطني والاسامة باليد او الرجل والكمم وهو الضعيف يقدم الاسنان او الحظ وهو الضرب باليد (او القدم) وهو الضرب بنفس العامة وما اشبه ذلك في وضع الرأب اذا امن السفل في ذلك واما ما لا يمكن التحرز عنه فهو ما ذكره بقوله (لا ما تحت درجها او ذنبها) قال في المغرب يقبل نكحت العامة بالقاء وانه المفسدة اي شربت بعد سائر ما هذا اذا كانت سائرة (الا اذا اوقها) اي الرأب العامة في الطريق فانه يضمن بالثلاثة سواء كانت بالرجل او بالذنب لانه يمكن التحرز عن الاغاف وان لم يكن التحرز عن الشبع فصار متدبياً في اذناك وشغل الطريق (ولا ما على يده او يوقها سائرة او واقعة يبقى اذا يأت أو دنت في الطريق وهي نسر فقلب به انسان (لا نهن) عليه لانه لا يمكن التحرز وكذا اذا اوقها لذلك فلا ضمان لان من الدواب ما لا يقبل ذلك حتى يقف فهو ايضاً عما يمكن التحرز عنه (فالجابية) لا يضمن بقتله سواء كانت سائرة او واقعة (الاجبة) لا لاسبال الزوت او البول (او اوقها لا اجبة) اي لا لاسبال الزوت او البول ضمن (ما عطف به) اي بالزوت او البول لانه يكون متدبياً في الاغاف لانه ليس من ضرورات السير فان اضابت يسدها او درجها حصاة او نواة او اذات حجارة او حجر استدرأ غلقاً اي غلق واحد بما

ذكر عينا فذهب شوتبا (والله نؤمى لا ضمن) لانه لا يمكن التحرز عند  
قال مير الفايه لا يعرى عنه وان كان حجرا كبيرا ضمن لانه لما استطاع  
الاستماع عنه فغير التعوي بملكه عنه وانما يكون طريقه في السبر (الجمع  
الامر في جناية البيه والجنابة عليها)

في الحادي عشر من ابريل ١٩٦٣

التمائم والسائق في الطريق العام كالراكب يعني لا ضمان الا ما

جئت الراك من الضرر

( وبشأن القائه ما يشتهه الزواك وكذا الباقى فى الأصح ) لأن القائل قد  
أدبهم وهو يبرهنها ويصرفونها كيف ما شاء وأهو غنى عن التماثل ( وقيل )  
قائه الإلهوى ( يقين ) الدائق ( التلعة أيضاً ) ولا يشتهى الزواك والقائه  
قال أبو جدي في ذكر القواعد في التخلص من الباقى طبعاً ليساً أصابع يسدها  
أو وجعها والقائه طبعاً ليساً أصابع يسدها دون دخلها إلى القائه لأن الباقى  
يؤدى التلعة بوجهك لتجوز عنها والقائه لا يرفعها ولا يلقى إلى مصداق غير  
مؤثر فى تمكين الاستمرار ولا كقائه ( عالجوا ) على معنى الباقى والقائه ( ولا  
حرم من أدب أو يؤمن ) لأنها تخلص بالقبض والقبض ليس هو القبض السلب ولا  
يقضى أنه لو لم يؤمن أو لم تكن الباقى بالقبض على أن يؤمن على عدمه هو  
المؤمنة وحقائق الزواك لها وقائمه القائه يسدها أو يبرهنها أن طبعه  
الكفاية وحقائق الأثر والوفاة وذلك لتحقيق الباقية منه فإن السلب يشبهه  
وقائه القائه يسبح له أن يسبح القائه مسبقاً وفى هذا الإله وهو مدخل لا يتصل  
بها إلى الخلق تسبح ( مجمع ) لأبهر فى باب حلافة القائه )

493 (24-41)

ليس لاحد حق توقيف دأته أو دبطها في الطريق العام بآه عليه نو  
وقف أو دبط احد دأته في الطريق العام بضمن جانيها من كل حال سواء

رفضت يسدها أو وجها أو جنت بسائر الوجوه وأما الحال التي اعدت  
لتوقيف الدواب كسوق الدواب وعمل وتوقف الدواب الكراء فيسكتة  
وإن كانت في طريق المسلمين إن كانت الدابة واقفة في طريق المسلمين أو  
أوقفا صاحبها فاصحاب الدابة ضامن ما تلف يعمل الدابة في الوجوه كلها (خديعة)  
في الباب الثاني عشر في جناية البائس (رسيل أوقفت دابة في سوق الدواب  
فألفقت الدابة شيئا لا يضمن صاحبها لأن إلقاء الدابة في سوق الدواب يكون  
بأذن (فانسخن في فصل فيما يضمن بالار وما لا يضمن من كتاب التمسب)  
بعض مشايخنا قالوا إذا أوقفت الدابة في موضع توقف فيه الدواب وأما إذا  
أوقفتها في موضع لا توقف فيه الدواب يضمن قيمة ما هلك يعمل الدواب قياساً  
واستحساناً (خديعة في الجناية)

(المادة ٩٣٥)

من سبب دابته في الطريق العام يضمن الضرر الذي احدثته  
(ذكر في النسيطة) وتخرج المجازي أي لو أرسل في الطريق بيسعة  
فأصاب في نورها شيئاً في ذلك الوجه ضمن ولو سبق أو تقد أو بزجر لأن  
يسيرها في سبيلها متعلق إلى مسارها فصار كذا إذا كان معها ولو اطلقت بيسعة أو  
يسرة فأصاب فإن لم يكن لها مسر يسيرة فكذلك لأنها في نورها بعد فيضمن  
(وإن كان لها طريق آخر لم يضمن) كما إذا أوقفت شلصة ثم سارت لأنها في  
فعلها ثلاثة فتتلفع لو قوتها وانماها في الارسل (كذا في ثبوتات الفضيلة  
في جناية الدواب) وفي الخلاصة وفي التفتي أرسلوا في الطريق مستقبليها في  
وجهه حائط في فيها وبسارها طريق فأخذت بينه أو يسيرة فألفقت شيئاً ضمن  
الرسول ما أخصه عقابته لك لأن في نورها يسيرة وكذا لو ساقها ثم كلف عن  
سوقها وزجرها فألفقت لذلك (من جناية الضرر من ضمانات الفضيلة) (عامش  
الطوسي في التاسع في ضمانات الدواب من كتاب الجناية)

رجل أرسل حمارة أدخل زرع السك وأفسده إن أرسله وساقه إلى الزرع  
أن كان خلقه كان ضامناً وإن لم يكن خلقه إلا أن الجائر ذهب من نوره ولم  
يعط بقية شيئاً وذهب إلى الوجه الذي أرسله فأصاب الزرع كان ضامناً  
وإن ذهب شيئاً وشيئاً لم يضمن الزرع فإن لم يكن الطريق واحداً لا يكون ضامناً  
وإن كان الطريق واحداً كان ضامناً وإن أرسله توقف ساقته ثم ذهب إلى الزرع  
وأفسده لا يضمن (كذا في المجازي فافهم) وحكي عن الشيخ الإمام أن الجائر  
يضمن الضرر المجازي فيمن أرسل طيرة من القرية إلى أرضه فدخلت في زرع غيره  
فألفقت كان كذا في طريق غير ذلك لا يضمن (وإن لم يكن له طريق يسير ذلك  
يضمن) فأما إذا خرجت الدابة من المربط وأفسدت زرع السك فلا ضمان  
(خديعة في الباب الثاني عشر من جناية البيسة وتغيب إرسال كلف به)

(المادة ٩٣٦)

لو دامت دابة مركبة لأحد على شيء يدها أو وجها في ملكه  
أو في ملك الغير واقفة بيد الركب تد الكلف ذلك التي مباشرة فيضمن  
على كل حال

يضمن الركب في طريق الدابة ما وطئت دابته وما أصابت يدها أو وجها  
أو رأسها أو كلفت عليها أو حركت يدها أو صدوت أو صدوت المذكورات  
في السيرة في ملكه لم يضمن الركب إلا في الوطن وهو راكب لأنه مباشر الفعل  
بغيره فيجرم البراءة ولو حدثت في ملك غيره فإنه غير مكلف إلا يضمن كذا إذا  
لم يكن صاحبها معها (فهمسني) وإن لم يكن معه فمعي كذا صاحب الدابة  
(في المجازي في جناية البيسة)  
(ج) قوله لا يضمن الركب لأن فعله وقته وإرادته تقع في غير  
سبب الدابة بل يضمن الركب وهو سبب لأن لا يضمن الركب إلا إذا أخطأ  
(جميع الأجر) قوله يسير والبراءة وعلى ساقته البراءة والبراءة والبراءة

في جنابة البنية

(المادة ٩٣٧)

لو كانت البنية جرحاً ولم يشهد المراكب على منبسطها وانضوت

لا يلزم الضمان

(كان في حجت الدابة) أي بالركب ولو سكران ولم يشهد المراكب على ردها فإنه لا يضمن كالثبته لأنه حينئذ ليس بمسرحاً فلا يضاف سرحاً إليه حتى لو أمنت الدابة دونه عند عداوة (در المختار في جنابة البنية) وفي التصويل من في الفصل المذكور على سكران جرح به فرسه فاصطدم الدابة فسان قال وكان لا يقدح على منعه فليس بمسرحه فلا يضمن له لا يضاف إليه سببه وكذا لعدم السكران لو ماخراً عن منعه (في الفصل الخامس من الباب الثاني عشر من شذائذ العار) (القروبي في جنابة الدواب من كتاب الجنابة)

(المادة ٩٣٨)

لو اتقت الدابة التي كانت قد ربطها صاحبها في ملكه دابة غيره التي أتى بها صاحبها وربطها في ملك ذلك بلا إقعة لا يلزم الضمان وإذا اتقت تلك الدابة دابة صاحب الملك يضمن صاحبها

(المادة ٩٣٩)

إذا ربط شخصان دابتيهما في عمل لهما حتى الربط فيه فأتقت إحدى الدابتين الأخرى فلا يلزم الضمان مثلاً لو اتقت دابة أحد الشريكين في دار دابة الآخر عند ما ربطاها في تلك الدار لا يلزم الضمان

ربط حماره في موضع بناء آخر وربط حماره في ذلك الموضع ففقد أحد الطريقين الآخر قال كان لهما ولاية على ذلك الموضع بأن لم يكن طريق العداة

ولا ملك أحد فلا ضمان والا فإن كان التأخر هو العارض ضمن صاحب وإن كان العارض هو الأول فلا ضمان (من غصب الدابة حابة)

(درجل) ربط حماراً على سارية بناء آخر فحماره وربط حماره على تلك السارية ففقد أحد الطريقين الآخر فهلك قال ربط في موضع لولاية الربط لا يمس وإن لم يكن لها ولاية الربط ضمن وإن لم يكن ذلك الموضع طريقاً ولا ملكاً لأحد لا يضمن وإذا كان في المكان سعة وفي الطريق يضمن (في الفصل الرابع في الجنابة في غير بن آدم لا كالحسانية)

ربط حماره في سارية فربط آخر حماره ففقد الأول إن في موضع لها ولاية الربط لا يضمن والا ضمن الخ (من الزيادة ما يخص وأقعة آخر) (رد المحتار على در المختار)

(المادة ٩٤٠)

لو ربط اثنان دابتيهما في فصل ليس لهما فيه حتى يربط حيوان واقتت دابة الربط لولا دابة الربط مؤخرًا لا يلزم الضمان وإذا كان الأمر بالعكس يلزم الضمان

مر ما أخذ آتاً يقوله والا فإن كان التأخر هو العارض ضمن صاحب (من غصب الدابة حابة)

في ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٢٨٩

وكيل الدرس	عن أعضاء مجلس تدقيقات شرعية
السيد خليل	عمر خلوصي احمد جودت
عن أعضاء ديوان احكام عدلية	فاذي دار الخلافة العلية امين الفتوى
احمد حلمي	سيف الدين السيد خليل
عن أعضاء جمعية	مدير معذانة تواب قسام عكري
عبد العلي بن شكري	السيد بنس وهي احمد الله

١ تم ايلز الاول ويله اليز الثاني اوله الكتاب التاسع  
٢ في الخبز والاكرام والشفعة ويشمل على مقدمة وثلاثة أبواب



## فهرست کتاب مرآة الخلة

مقدمة الكتاب . المجلد الاول	١٠٠
مقدمة الكتاب . المجلد الثاني	١٠١
مقدمة الكتاب الاول . في اليوم	١٠٢
مقدمة . في الاستلحاق العلية للشفعة بالزوج	١٠٣
(باب الاول)	
في بيان المسائل المتعلقة بالبيع	
الفصل الاول . في بيعي برك البيع	١٠٤
الفصل الثاني . في بيان لزوم واطاعة القول للزوج	١٠٥
الفصل الثالث . في حق مجلس البيع	١٠٦
الفصل الرابع . حق بيع بالشرط	١٠٧
الفصل الخامس . في بيع	١٠٨
(باب الثاني)	
في المسائل المتعلقة بالبيع	
الفصل الاول . في حق شروط البيع وفساده	١٠٩
الفصل الثاني . في بيان لزوم بيعه او لا يجوز	١١٠
الفصل الثالث . في بيان المسائل المتعلقة ببيع البيع	١١١
الفصل الرابع . في بيان ما يتعلق في البيع بذكر صحيح وما لا يدخل	١١٢



الباب الثالث

في بيان المسائل المتعلقة بالخن

- ١٠٩ الفصل الأول . في بيان المسائل المتعلقة على الوصاف الخن واحواله  
١١٢ الفصل الثاني . في بيان المسائل المتعلقة بالنسبة والتأجيل

{ الباب الرابع }

في بيان المسائل المتعلقة بالصرف في الخن

- ١١٦ الفصل الأول . في بيان حق تصرف البائع في الخن والمشتري بالبيع بعد العقد وقبل القبض  
١١٧ الفصل الثاني . في بيان الزيد والتزيل في الخن والبيع بعد العقد

{ الباب الخامس }

في بيان المسائل المتعلقة بالتسليم

- ١٢٣ الفصل الأول . في بيان حقيقة التسليم وكيفيةها  
١٢٤ الفصل الثاني . في المواد المتعلقة بحبس البيع  
١٢٦ الفصل الثالث . في حق مكان التسليم  
١٢٧ الفصل الرابع . في مؤنة التسليم وتوزيع انعامه  
١٢٨ الفصل الخامس . في بيان المواد المترتبة على هلاك المبيع  
١٢٩ الفصل السادس . فيما يتعلق بسوم الصراء وسوم النظر

{ الباب السادس }

في بيان الحياوات

- ١٣١ الفصل الأول . في بيان خيار الشرط  
١٣٤ الفصل الثاني . في بيان خيار الوصف  
١٣٦ الفصل الثالث . في حق خيار الفقد

- ١٤٧ الفصل الرابع . في بيان خيار التمين  
١٤٨ الفصل الخامس . في حق خيار الرؤية  
١٤٩ الفصل السادس . في بيان خيار النسيب  
١٥١ الفصل السابع . في التمين والتفريق

{ الباب السابع }

في بيان انواع البيع واحكامه

- ١٥٤ الفصل الأول . في بيان انواع البيع  
١٥٨ الفصل الثاني . في بيان احكام انواع البيع  
١٥٩ الفصل الثالث . في حق السلم  
١٦٠ الفصل الرابع . في بيان الاستصناع  
١٦١ الفصل الخامس . في بيان احكام بيع المريض  
١٦٢ الفصل السادس . في حق بيع الوفاء

{ الكتاب الثاني في الاجارات }

١٦٧ المقدمة . في الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالاجارة

{ الباب الاول }

في بيان الصواب العامة

{ الباب الثاني }

في بيان المسائل المتعلقة بالاجارة

- ٢٠٩ الفصل الأول . في بيان مسائل ركن الاجارة  
٢١٠ الفصل الثاني . في شروط العقد الاجارة وانواعها  
٢١١ الفصل الثالث . في شروط صحة الاجارة  
٢١٢ الفصل الرابع . في فساد الاجارة وفساها

{ الباب الثالث }

في بيان المسائل التي تتعلق بالإجارة

- ٢٢٤ الفصل الأول . في بدل الإجارة  
٢٢٧ الفصل الثاني . في بيان المسائل المتعلقة بسبب لزوم الإجارة وكيفية استحقاق الأجر للإجارة  
٢٢٨ الفصل الثالث . فيما يصح للأجير أن يجبس المستأجر فيه لاستيفاء الإجارة وما لا يصح

{ الباب الرابع }

في بيان المسائل التي تتعلق بمدة الإجارة وما بعد

{ الباب الخامس }

في الخيارات

- ٢٤٩ الفصل الأول . في بيان خيار الشرط  
٢٤٦ الفصل الثاني . في خيار الرؤية  
٢٤٨ الفصل الثالث . في خيار العيب

{ الباب السادس }

في بيان أنواع المأجور وأحكامه

- ٢٥٤ الفصل الأول . في بيان مسائل تتعلق بإجارة العقار  
٢٦٩ الفصل الثاني . في إجارة العروض

{ الباب السابع }

في وطيلة الأجر والمستأجر وصلاتها بعد النقد

- ٢٥٥ الفصل الأول . في تسليم المأجور

- ٢٨٤ الفصل الثاني . في تصرف العاقدین في المأجور بعد النقد  
٢٨٧ الفصل الثالث . في بيان مسائل تتعلق برد المأجور وأخلاله

{ الباب الثامن }

في بيان التكاليف

- ٢٨٩ الفصل الأول . في ضمان التكلفة  
٢٩٢ الفصل الثاني . في ضمان المستأجر  
٢٩٨ الفصل الثالث . في ضمان الأجير

{ الكتاب الثالث }

في الكفالة

- ٣٠٣ المقدمة . في اصطلاحات لغوية تتعلق بالكفالة

{ الباب الأول }

في عقد الكفالة

- ٣٠٦ الفصل الأول . في ذكر الكفالة  
٣١٢ الفصل الثاني . في بيان شروط الكفالة

{ الباب الثاني }

في بيان أحكام الكفالة

- ٣١٨ الفصل الأول . في بيان حكم الكفالة المبرجة والمعلقة والاضافة  
٣٢٤ الفصل الثاني . في بيان حكم الكفالة بالنفس  
٣٣٥ الفصل الثالث . في بيان أحكام الكفالة بالنقل

{ الباب الثالث }

في البراءة من الكفالة

- ٣٣٦ الفصل الأول . في بيان بعض الشواهد العمومية

٢٢٧ الفصل الثاني . في البراءة من الكفالة بالفس

٢٢٠ الفصل الثالث . في البراءة من الكفالة بالمال

~~﴿ الكتاب الرابع ﴾~~  
في المولاة

٢٢٤ المقدمة . في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالكفالة

﴿ الباب الاول ﴾

في بيان عقد المولاة

٢٢٧ الفصل الاول . في بيان ركن المولاة

٢٢٠ الفصل الثاني . في بيان شروط المولاة

٢٢٤ ﴿ الباب الثاني ﴾

في بيان احكام المولاة

~~﴿ الكتاب الخامس ﴾~~

في الرهن

٢٢٥ المقدمة . في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالرهن

﴿ الباب الاول ﴾

في بيان المسائل المتعلقة بعقد الرهن

٢٢٧ الفصل الاول . في المسائل المتعلقة بركن الرهن

٢٢٨ الفصل الثاني . في بيان شروط انعقاد الرهن

٢٢٠ الفصل الثالث . في زواله الرهن المتكسفة وفي تعييد الرهن وزيادته بعد عقد الرهن

﴿ الباب الثاني ﴾

في بيان مسائل تتعلق بالرهن والرهنين

﴿ الباب الثالث ﴾

في بيان المسائل التي تتعلق بالرهنون

٢٢٦ الفصل الاول . في بيان مؤنة الرهنون ومصاريفه

٢٢٨ الفصل الثاني . في الرهن المستعار

﴿ الباب الرابع ﴾

في بيان احكام الرهن

٢٢٩ الفصل الاول . في بيان احكام الرهن العمومية

٢٨٠ الفصل الثاني . في تصرف الرهن والرهنين في الرهن

٢٨٠ الفصل الثالث . في بيان احكام الرهن الذي هو في يد العدن

~~﴿ الكتاب السادس ﴾~~  
في الامانات

٢٢٦ المقدمة . في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالامانات

﴿ الباب الاول ﴾

في بيان احكام عمومية تتعلق بالامانات

﴿ الباب الثاني ﴾

في الوديعة

١٠١ الفصل الاول . في بيان المسائل المتعلقة بتدليع الإيداع وشروطه

١٠٥ الفصل الثاني . في احكام الوديعة ومضامنها

(الباب الثالث)

في الشريعة

٤٨٧ الفصل الأول - في المسائل المتعلقة بفتح الأعمدة وشروطها

٤٨٨ الفصل الثاني - في بيان أحكام العبادة وضوابطها

٤٨٩ ~~في بيان أحكام العبادة وضوابطها~~

في المسألة

المقدمة - في الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالمسألة

(الباب الأول)

في بيان المسائل المتعلقة بفتح الأعمدة

٤٩٠ الفصل الأول - في بيان المسائل المتعلقة بفتح الأعمدة

٤٩١ الفصل الثاني - في بيان شرائط المسألة

(الباب الثاني)

في بيان أحكام العبادة

٤٩٢ الفصل الأول - في حق الرجوع في المسألة

٤٩٣ الفصل الثاني - في عبادة التائبين

(الكتاب الثامن)

في القسب والافتلاف

٤٩٤ المقدمة - في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالقسب والافتلاف

(الباب الأول)

في القسب

٤٩٥ الفصل الأول - في بيان أحكام القسب

٤٩٦ الفصل الثاني - في بيان المسائل المتعلقة بالقسب

٤٩٧ الفصل الثالث - في بيان حكم القسب بالقسب

(الباب الثاني)

في بيان الافتلاف

٤٩٨ الفصل الأول - في مباشرة الافتلاف

٤٩٩ الفصل الثاني - في بيان الافتلاف نسباً

٥٠٠ الفصل الثالث - في ما يحدث في الطريق العام

٥٠١ الفصل الرابع - في جنابة الحيوان

(تمت فهرست الجزء الأول)

